الجامـــعة الإسلاميـــة-غـــزة
عمـــادة الـــدراسات العـــليا
كليـــــــــــــة الآداب
قســــــم اللغـــة الـــعربية


# آرَاْءُ أَبِيْ حَيَّاَنِ اَلْأَنْدَلُسِيْ النّحْوِيّة والصّرْفِيّة فِيْ كِتَاْبِ هَمْعِ الْهَوَاْمِعِ شَرْح جَمْعِ الجَّوامِعِ لِلْسُيُوْطِيْ

# (دِرَاسَـةٌ وَصْفِيّةٌ تَحْلِيْلِيةٌ)

Morphological and Syntactic Views of Abi Hayyan Al-Andalusi
about the book of Hma Alhuama for AlSuyooti
(A descriptive-Analytic Study)


إِعْدَادُ الطَّالِب

**مُهَنّد عَوْنِي خَضِر عَوّاد**

إِشْرَافُ الأُسْتَاذُ الدُّكْتُورِ

**محمود محمد العامودي**


**قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في النّحوِ والصّرْفِ**

**١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م**

# إقــــــرار

**أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:**

**آَرَاْءُ أَبِيْ حَيَّاَنِ اَلْأَنْدَلُسِيْ النّحْوِيّة والصّرْفِيّة فِيْ كِتَاْبِ هَمْعِ الْهَوَاْمِعِ شَرْح جَمْعِ الْجَّوامِعِ لِلْسُيُوْطِيْ**
**(دِرَاسَــةٌ وَصْفِيّةٌ تَحْلِيْلِيةٌ)**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

## DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

| | |
|---|---|
| Student's name: | اسم الطالب/ة: مهند عوني عواد |
| Signature: | التوقيع: مهند |
| Date: | التاريخ: 15/ 06 / 2016 |

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم...ج س غ/35/....... Ref

التاريخ 2016/04/10م Date

## نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **مهند عوني خضر عواد** لنيل درجة الماجستير في **كلية الآداب/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

**آراء أبي حيان الأندلسي في كتاب همع الهوامع للسيوطي "دراسة وصفية تحليلية"**

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 02 رجب 1437هـ، الموافق2016/04/10م الساعة العاشرة صباحاً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

| | | |
|---|---|---|
| **أ.د. محمـود محمـد العـامودي** | **مشـرفاً و رئيسـاً** | ............................ |
| **د. فـوزي إبـراهيم أبـو فيـاض** | **مناقشـاً داخليـاً** | ............................ |
| **د. محمـد مصـطفى القطـاوي** | **مناقشـاً خارجيـاً** | ............................ |

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الآداب/قسم اللغة العربية**.

**واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.**

**والله ولي التوفيق ،،،**

**نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا**

**أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة**

ص.ب. 108 الرمال. غزة. فلسطين هاتف Tel: +970 (8) 286 0700 فاكس fax: +970 (8) 286 0800 P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

سورة النمل (١٩)

## مُلَخّص البحث

**الحمد لله رب العالمين الذي أنزل القرآن هدىً للناس وبينات من الهدى والفرقان ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي ، معلم الناس الخير ، وعلى آله وصحبه ، ومن تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين ، أما بعد :**

يُعَدُّ محمد بن يوسف أثير الدين المعروف بأبي حيّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) من علماء اللغة والأدب في القرن الثامن الهجري ، فيسعى هذا البحث إلى جمع وتوثيق وتحليل آراء أبي حيّان النحوية والصرفية من كتاب ((همع الهوامع شرح جمع الجوامع)) للإمام جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) ، فبدأت الرسالة **بتمهيد** يشمل حياة أبي حيان الأندلسي ومنهجهُ في كتابه ((ارتشاف الضرب من لسان العرب)) ، وحياة الإمام جلال الدين السيوطي ومنهجه في كتابه ((همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)) .

والحديث في **الباب الأول** للبحث عن **آراء أبي حيان في همع الهوامع** وفيه ذكر المسائل التي وردت لأبي حيان في همع الهوامع حسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو ، وتحليل هذه المسائل وتخريجها من مؤلفاته ، وقد بلغ عدد المسائل النحوية والصرفة سبعمائة وتسع مسائل .

وفي **الباب الثاني** للبحث عن **موقف السيوطي من أبي حيان** وفيه **فصلان :**

**الفصل الأول :** موافقات السيوطي لأبي حيان بالتأييد أو السكوت وينقسم إلى أربعة مباحث .

**الفصل الثاني :** اعتراضات السيوطي على أبي حيان وينقسم إلى أربعة مباحث .

وعمل **ملحق** يحتوي جدول إحصائي يوضح أثر أبي حيّان في السيوطي ، ومن ثم نتائج البحث وتوصياته والفهارس الفنية .

## Abstract

Praise be to Allah ,lord of the worlds who releaved the quran as aguidance for humanity accompanied by evidences from the holy Quran.
God,s blessings and peace be upon our prophet Mohammed,who teaches the people the virtuous,his family,his companies and their followers to the day of judgment.
Mohamed ibn yousef atheer al din known by (Abi Haian al andalusi) died in (745 A.H) is considered one of language and litiriture scientists in the eighth centuryA.H,this study seeks to collect , authenticate and and analyze the grammatical opinion,s of Abi haian from the book (Hma al Hawama shrh jama Al jawama) for Jalal al din Al siouti died in (911A.H) ,this study starts with an introduction about the life of Abi haian and his way in his book (Irtishaf al drb min lisan al arab) and the life of Jalal Al din Al siouti and his way in his book (Hma al Hawama shrh jama Al jawama) .

- the first chapter, is about the opinions of Abi haian in (hma al hawama) according to Alfiya ibn malik and then analysis theses issuse ,the total number of theses viewpoints about seven hundred and nine issues.
- the second chapter,about the opinion of Al siuoti from Abi haian in two sections:

*the first is about the Al siuoti agreeing to Abi Haian by supporting and divided into four parts.
*The second is about Al siuoti disagreeing to Abi Haian and divided into four parts.

*The accessory includes a statical table clarifies the affect of Abi Haian in Al siuoti by agreeing or disagreeing then the findings,recommendations and technical indexes.

# الإهداء

إلى والدي الذخر والعون والسند

وإلى والدتي رمز الحب والحنان

وإلى زوجتي رمز السعادة والهناء

# شكر وتقدير

لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم شكري

وخالص تقديري لأستاذي العزيز :

الأستاذ الدكتور

**محمود محمد العامودي**

فقد كان نعم السند والعود لإنجاز هذا

البحث .

أدامه الله ذخراً وعوناً للأجيال .

**حق وعرفان**

﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ (إبراهيم ٧)

إنه لمن واجبي أن أشكر أصحاب الفضل ، وأساتذة العلم ، فإنني أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل ، الأستاذ الدكتور / **محمود محمد العامودي** ، الذي أشرف على رسالتي ، فكان له بالغ الفضل ، وكبير الأثر في إنجاز هذا البحث .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للمناقشين الفاضلين :

الأستاذ الدكتور / **فوزي إبراهيم أبو فياض** نائب عميد كلية الاداب سابقاً .

الأستاذ الدكتور / **محمد مصطفى القطاوي** رئيس قسم اللغة العربية بجامعة الأقصى سابقاً .

على جهودهما في قراءة هذه الرسالة العلمية و وإثرائها من فيض خبرتهم ، فحفظهما الله ورعاهما.

كما أتقدم بعظيم امتناني وخالص شكري وعرفاني لأساتذتي في الجامعة الإسلامية ، الذين درست على أيديهم مساقات الماجستير في قسم اللغة العربية .

كما أتقدم بالشكر لموظفي مكتبة الجامعة الإسلامية ، على جهودهم المبذولة في خدمة طلاب العلم ، وتوفير سبل الراحة للباحثين ، حفظهم الله جميعاً ورعاهم .

وإلى كل من علمني ، وأرشدني ، وشجعني .

# المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد الصادق الأمين ، وصحابته الغر الميامين ، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين...

**أما بعد ،**

فيعد الإمام العالم اللغوي المحدث المجتهد جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) إمام عصره وعالم زمانه إذ نهل من كل العلوم بمختلف أنواعها من ثقافة عصره ، وترك لنا موسوعة عظيمة من مؤلفاته في مختلف العلوم الدينية والدنيوية ، ومنها التفسير والفقه والحديث والتاريخ والنحو واللغة والبيان والمعاني وعلم المنطق والحساب وغيرها .

ومن الكتب النحوية التي تركها الإمام السيوطي شرح ألفية ابن مالك ، وحاشية على مغني اللبيب ، وشرح شواهد المغني ، والاقتراح في أصول النحو ، والتوشيح على التوضيح ، وحاشية على شرح ابن عقيل .

ويعد كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي من أعظم مؤلفاته في علم النحو ، حيث جمع فيه آراء العلماء النحوية من مائة مصنف ومرجع فقد بعضها من المكتبة العربية .

وقد احتوى هذا الكتاب العظيم على آراء النحاة بمختلف مذاهبهم واتجاهاتهم الخاصة ومن هنا بدأت فكرة جمع ودراسة آراء أبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) من كتاب همع الهوامع للسيوطي ؛ لمكانة أبي حيان العظيمة في خدمة النحو العربي ، ولما تركه من موسوعات نحوية كارتشاف الضرب من لسان العرب والتذييل والتكميل في شرح التسهيل لابن مالك وغيرها ، كما أن همع الهوامع للسيوطي اعتمد على كتابين بشكل أساسي ، وهما : كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، وكتاب التسهيل وشرحه لابن مالك .

**<u>أولا : أسباب اختيار البحث :</u>**

١. يعد كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع من أهم الكتب النحوية التي خلفها جلال الدين السيوطي لما يحتويه من المسائل النحوية منذ عصر سيبويه إلى عصره، وكثرة الشواهد النحوية واعتماد المؤلف في تأليفه على أكثر من مائة مرجع منها المفقود من المكتبة العربية .
٢. من أهم ما ورد في هذه الموسوعة النحوية كثير من آراء مختلف علماء اللغة والنحو في المسائل اللغوية والنحوية المتعددة والمعقدة وهنا تكمن أهمية هذه

الدراسة التي تتناول آراء العالم النحوي الجليل أبي حيان الأندلسي الواردة في هذه الموسوعة وسيقوم الباحث بتخريجها من مظانها النحوية لصاحبها أبي حيان.

٣. تحليل آراء أبي حيان الأندلسي ومدى موافقات السيوطي وخلافاته مع أبي حيان وذلك لما لاحظته من كثرة آراء أبي حيان المذكورة في الكتاب .

٤. بيان أثر أبي حيان في السيوطي .

**ثانيا : أهمية البحث :**

**<u>تنبع أهمية البحث من النقاط التالية :</u>**

١. الخوض في كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع للإمام السيوطي كونه من كتب العلوم النحوية الهامة جدا .

٢. بيان مكانة الإمام أبي حيّان الأندلسي عند النحاة ، وأهمية آرائه ، وخاصة عند الإمام السيوطي .

٣. هذا الكتاب يظهر موافقات الإمام السيوطي لأبي حيّان ، واعتراضاته عليه .

٤. تقديم دراسة مستقلة توضح أثر أبي حيان في السيوطي .

**ثالثاً : الصعوبات التي واجهت البحث :**

١. تداخل كثير من الآراء التي تناولها السيوطي بسبب هذا الزخم عند النقل والجمع ، بسبب جمع الإمام السيوطي زبدة مائة كتاب .

٢. رغم كثرة المراجع التي تغذي البحث والتوثيق ، إلا أنّ هناك صعوبة في الحصول على مراجع أخرى .

٣. كثرة انقطاع التيار الكهربائي ، جراء الحصار الصهيوني على قطاع غزة .

**رابعاً : الدراسات السابقة لموضوع البحث :**

١. اختيارات السيوطي في كتاب همع الهوامع – دراسة نحوية تحليلية ، أحمد مصطفى العبادلة – رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية – غزة .

٢. آراء نحاة الأندلس في كتاب همع الهوامع – دراسة تحليلية ، معتز حسن الحاج – رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية–غزة .

٣. ما فات كتب الخِلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع – دراسة تحليلية ، باسم عبد الرحمن البابلي – رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية – غزة .

**خامساً : منهج دراسة البحث :**

لقد اقتضت طبيعة البحث أن يسلك الباحث في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، لدراسة الموضوعات المشكلة لموضوع البحث ، ولمناسبة المنهج لمثل هذه البحوث ، والذي يعتمد على **الخطوات الآتية :**

١. تخريج آراء أبي حيان الأندلسي الواردة في كتاب همع الهوامع وتوثيقها من كتبه .
٢. دراسة هذه الآراء لأبي حيان وتحليلها .
٣. ومدى توافق هذه الآراء مع المدارس النحوية المختلفة .
٤. بيان مذهب أبي حيان النحوي ومصطلحاته النحوية الخاصة والشواهد التي استخدمها لتقوية آرائه النحوية .
٥. الوقوف على موافقات ومخالفات السيوطي لأبي حيان في المسائل النحوية المتنوعة .
٦. أثر أبي حيان الأندلسي في مؤلفات السيوطي .

**سادساً : أهداف الدراسة :**

قد اتفقت الدراسات السابقة على دراسة كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع وتناولته من عدة جوانب مختلفة ، غير أن هذه الدراسة تتميز عن ما سبقها بتناول آراء أبي حيان الأندلسي النحوية والصرفية ، والتي لم تتناولها الدراسات السابقة .

**سابعاً : خطة البحث :**

خطة بحث مقترحة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف تحت عنوان :

آراء أبي حيان في همع الهوامع للسيوطي

دراسة وصفية تحليلية

اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع، وذلك على النحو الآتي :

**المقدمة:** وفيها سبب اختيار البحث وأهميته ومنهج البحث والدراسات السابقة عليه.

**التمهيد:** وفيه:

- حياة أبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) ، وكتابه ارتشاف الضرب .
- حياة جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) ، وكتابه همع الهوامع شرح جمع الجوامع .

**الفصل الأول**

**آراء أبي حيان في همع الهوامع**

وفيه ذكر المسائل التي وردت لأبي حيان في همع الهوامع حسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو ،وتحليل هذه المسائل وتخريجها من مؤلفاته .

**<u>الفصل الثاني</u>**

**موقف السيوطي من أبي حيان**

وفيه **مبحثان :**

**المبحث الأول : موافقات السيوطي لأبي حيان بالتأييد أو السكوت وينقسم إلى :**

- موافقات السيوطي لأبي حيّان في مقدمات النحو والمرفوعات .
- موافقات السيوطي لأبي حيّان في المنصوبات .
- موافقات السيوطي لأبي حيّان في المجرورات وتوابع النحو .
- موافقات السيوطي لأبي حيّان في المسائل الصّرفيّة .

**المبحث الثاني : اعتراضات السيوطي على أبي حيان وينقسم إلى :**

- معارضات السيوطي لأبي حيّان في مقدمات النحو المرفوعات .
- معارضات السيوطي لأبي حيّان في المنصوبات .
- معارضات السيوطي لأبي حيّان في المجرورات وتوابع النحو .
- معارضات السيوطي لأبي حيّان في المسائل الصّرفيّة .

**الملحق :** وفيه أثر أبي حيّان في شخصية السيوطي .

**الخاتمة :** وفيها نتائج البحث وتوصياته .

**وأسأل الله التوفيق ...**

## **التمهيد : وَفِيهِ مَبْحَثَان :**

**المبحث الأول** : حياة أبـي حيان الأندلسـي (ت٧٤٥هـ)، وكتابه ارتشاف الضرب .

**المبحـــث الثـــاني** : حيـــاة جـــلال الـــدين الســـيوطي (ت٩١١هـ) ، وكتابه همع الهوامع شرح جمع الجوامع .

## المَبْحَثُ الأَوَّلُ

## حَيَاةُ أَبِي حَيَّانِ الأَنْدَلُسِي (ت٧٤٥هـ) ، وكتابه ارْتِشَافُ الضَّرَبْ .

**اسمه ونسبه :**

مُحَمَّد بن يُوسُف بن عَليّ بن يُوسُف بن حَيَّان الغرناطي أثير الدّين أَبُو حَيَّان الأندلسي الجياني[١] الغرناطي النفزي نِسْبَة إِلَى قَبيلَة من البربر، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه[٢] .

**مولده ورحلاته :**

ولد بمطخشارش، مَدِينَة من حَضْرَة غرناطة فِي آخر شَوَّال سنة أَربع وَخمسين وسِتمِائَة هجري[٣] قرأ القرآن بالروايات، وسمع الحديث بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية وثغر الإسكندرية وبلاد مصر والحجاز، وحصل الإجازات من الشام والعراق وغير ذلك[٤] .

**نشأته وثقافته :**

وَقَرَأَ الْقُرْآن على الْخَطِيب عبد الْحق بن عَليّ إفراداً وجمعاً ، ثمَّ على الْخَطِيب أبي جَعْفَر ابْن الطباع ، ثمَّ على الْحَافِظ أبي عَليّ بن أبي الْأَحْوَص بمالقة وَسمع الْكثير بِبِلَاد الأندلس وإفريقية ثمَّ قدم الاسكندرية فَقَرَأَ القراءآت على عبد النصير بن عَليّ المربوطي وبمصر على أبي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن عبد الله المليجي خَاتِمَة أَصْحَاب أبي الْجُود ولازم بهَا الشَّيْخ بهاء الدّين ابْن النّحاس فَسمع عَلَيْهِ كثيرا من كتب الْأَدَب[٥] .

**علمه :**

"قَالَ الصَّفَدِي لم أره قطّ إِلَّا يسمع أَو يشغل أَو يكْتب أَو ينظر فِي كتاب ، وَلم أره على غير ذَلِك وَكَانَ لَهُ إقبال على أذكياء الطّلبَة يعظمهم وينوه بقدرهم وَكَانَ كثير النّظم من الْأَشْعَار والموشحات وَكَانَ ثبتاً فِيمَا يَنْقُلهُ عَارِفًا باللغة وَأما النَّحْو والتصريف فَهُوَ الإِمَام الْمُطلق فيهمَا خدم هَذَا الْفَنّ أَكثر عمره حَتَّى صَار لَا يذكر أحد فِي أقطار الأَرْض فيهمَا غَيره وَله الْيَد الطُّولى فِي التَّفْسِير والْحَدِيث وتراجم النَّاس وَمَعْرِفَة طبقاتهم وخصوصاً المغاربة وَله التصانيف الَّتِي سَارَتْ فِي آفَاق الأَرْض واشتهرت فِي حَيَاته ، وأقرأ النَّاس قَدِيماً وحديثاً حَتَّى ألحق الصغار بالكبار ، وَصَارَت تلامذته أَئِمَّة وأشياخا فِي حَيَاته ، وَهُوَ الَّذِي جسر النَّاس على قِرَاءَة كتب ابْن مَالك

---

(١) الدرر الكامنة٥٨/٦ .

(٢) بغية الوعاة٢٨٠/١ .

(٣) بغية الوعاة٢٨٠/١ .

(٤) فوات الوفيات٧٢/٤ .

(٥) الدرر الكامنة٥٨/٦ وبغية الوعاة٢٨٠/١ .

ورغبهم فِيهَا وَشرح لَهُم غامضها وَكَانَ يَقُول عَن مُقَدّمَة ابْن الْحَاجِب هَذِه نَحْو الْفُقَهَاء ، وألزم أحداً أَن لَا يقرىء أحداً إِلَّا فِي كتاب سِيبَوَيْهٍ ، أَو فِي التسهيل لِابْنِ مَالك أَو فِي مصنفاته"(١) .

**صفاته وأخلاقه :**

وكان شيخاً حسن العمّة، مليح الوجه، ظاهر اللون مشرَباً حمرة، منوّر الشيبة، كبير اللحية مسترسل الشعر فيها، لم تكن كثّة. عبارته فصيحة بلغة الأندلس، يعقد القاف قريباً من الكاف على أنه لا ينطق بها في القرآن إلا فصيحة. وسمعته يقول: ما في هذه البلاد من يعقد حرف القاف(٢) وكان نسيج وحده في ثقوب الذهن، وصحّة الإدراك والحفظ ، والاضطلاع بعلم العربية ، والتفسير وطريق الرواية ، إمام النّحاة في زمانه غير مدافع ، وكان شديد البسط، مهيباً، جهورياً، مع الدّعابة والغزل، وطرح السّمت ، شاعراً مكثراً، مليح الحديث، لا يملّ وإن أطال، وأسنّ جدّا، وانتفع به(٣) ، قَالَ الأدفوي(٤) : وَكَانَ يفخر بالبخل كَمَا يفخر النَّاس بِالْكَرمِ ، وَكَانَ ثبتا صَدُوقًا حجَّة سَالم العقيدة من الْبدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم .

**مذهبه الديني :**

تتحدث أغلب كتب الترجمة أنّ أبا حيّان كان ظاهرياً ثم تمذهب على مذهب الإمام الشافعي ، حيث قال عنه الصفدي(٥) : "وَكَانَ أَولاً يرى رَأي الظَّاهِرِيَّة ، ثمَّ إِنَّه تمذهب للشَّافِعِيّ رضِي الله عَنه" ، وَمَالَ إِلَى محبَّة عَليّ بن أبي طَالب ؛ كثير الْخُشُوع والبكاء عِنْد قِرَاءَة الْقُرْآن(٦) .

**شيوخه :**

- أَبُو عَليّ بن أبي الْأَحْوَص(٧)
- ابن النحاس الحلبي النحوي(٨)

---

(١) الوافي بالوفيات٥/١٧٥ والدرر الكامنة٦/٥٨-٥٩ .

(٢) أعيان العصر وأعوان النصر٥/٣٣٢ ومعجم الشيوخ للسبكي٤٧٤ .

(٣) الإحاطة في أخبار غرناطة٣/٢٨ .

(٤) بغية الوعاة١/٢٨٢ .

(٥) الوافي بالوفيات٥/١٧٦ .

(٦) بغية الوعاة ١/٢٨٢ .

(٧) هو الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص الأستاذ المجود أبو علي الحياني الحياني الأندلسي الفهري المعروف بابن الناظر قاضي المرية ومالقة ، كَانَ من فُقَهَاء الْمُحدثين الْقُرَّاء النُّحَاة الأدباء، أَخذ الْقرَاءَات عَن ابْن الكواب ولازمه، وَعَن الدباج وَغَيرهمَا، ولازم فِي الْعَرَبيَّة وَالْأَدب الشلوبين، واعتني بالرواية ، توفي(٦٧٩هـ) غاية النهاية ١/٢٤٢ وبغية الوعاة ١/٥٣٥ .

(٨) هو أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن نصر الْحلَبِي ابْن النّحاس ، بهاء الدّين ابْن النّحاس الْحلَبِي النَّحْوِيّ شيخ الديار المصرية فِي علم اللِّسَان ، توفي(٦٩٨هـ) ، انظر : فوات الوفيات٤/٧٢ وبغية الوعاة١/١٣ .

- أبو الحسن الأبدي[١]
- أبو عبد الله الأنصاري الشاطبي[٢]
- أبو جعفر الثقفي الغرناطي[٣]

**تلاميذه :**

كان أبي حيان من كبار العلماء في عصره ، وتتلمذ على يده كثير من التلاميذ الذين خلفوا استاذهم في علوم اللغة ، ومنهم :

- إبراهيم بن عبد الله المقري النحوي[٤]
- ابن أم قاسم المرادي[٥]
- بهاء الدين السبكي[٦]
- ناظر الجيش[٧]

**أقوال العلماء فيه :**

كان لأبي حيان مكان مرموقة بين العلماء والأدباء ، وذلك يظهر من أقوالهم فيه :

---

(١) عَليّ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرَّحِيم الْخُشَنِي الأبذي أَبُو الْحسن ، كَانَ نحويا ذَاكِرًا للْخلاف فِي النَّحْو، من أحفظ أهل وقته لخلافهم. من أهل الْمعرفَة بِكِتَاب سِيبَوَيْهٍ والواقفين على غوامضه؛ وَلم يكن يعرفهُ كحفظه ، توفي(٦٨٠هـ) انظر : بغية الوعاة١٩٩/٢ .

(٢) مُحَمَّد بْن عَلِيّ بْن يوسف بْن مُحَمَّد بْن يوسف، العلامة رضيُّ الدّين ، أَبُو عبد اللَّه الأَنْصَارِيّ ، الشّاطبيّ، اللُّغويّ ، وكان عالي الإسناد في القرآن ، كَانَ رضيّ الدّين إمام عصره فِي اللغة ، تصدَّر بالقاهرة وأخذ الناس عنه ، توفي(٦٨٤هـ) انظر : تاريخ الإسلام٥٣٠/١٥ .

(٣) هو أَحْمد بن إِبْرَاهِيم بن الزبير بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن الزبير بن عَاصِم الإِمَام الْعَلامَة الْمُقْرِئ الْمُحدث الْحَافِظ المنشئ البارع عَالم الأندلس النَّحْوِيّ صَاحب التصانيف ، أَبُو حَيَّان كَانَ يحرر اللُّغَة ويعلمني الْمنطق يَعْنِي النُّطْق وَكَانَ أفْصح عَالم رَأَيْته ، توفي(٧٠٨هـ) انظر : الوافي بالوفيات٦/١٤٠-١٤١ .

(٤) هو إِبْرَاهِيم بن عبد الله بن عَليّ بن يحيى بن خلف المقرىء الشَّيْخ برهَان الدّين الحكري اعتنى بِالْعَرَبِيَّةِ والقراءات ، ولازم درس الشَّيْخ أبي حَيَّان ، توفي(٧٩٤هـ) انظر : الدرر الكامنة٣١/١ .

(٥) هو بدر الدّين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المولد النحوي اللغوي الفقيه المالكي البارع المعروف بابن أم قاسم ، وأخذ النحو والعربية عن أبي حيّان ، توفي(٧٤٩هـ) انظر : شذرات الذهب٢٧٤/٨ .

(٦) أَحْمد بن عَليّ بن عبد الْكَافِي بن عَليّ بن تَمام بن يُوسُف بن مُوسَى ابْن تَمام بن حَامِد بن يحيى بن عمر بن عُثْمَان بن عَليّ بن نشوان بن سوار بن سليم السُّبْكِيّ أَبُو حَامِد بهاء الدّين ، وَكَانَت لَهُ الْيَد الطُّولى فِي اللِّسَان الْعَرَبِيّ والمعاني وَالْبَيَان ، وَأخذ الْعلم عَن أَبِيه، والإصبهاني وَابْن القماح وَأبي حَيَّان ، توفي(٧٥٦هـ) انظر : الدرر الكامنة٢٤٧/١-٢٤٨ وبغية الوعاة٣٤٢/١ .

(٧) هو مُحَمَّد بن يُوسُف بن أَحْمد بن عبد الدَّائِم الْحلَبِي محب الدّين نَاظر الْجَيْش ، قدم الْقَاهِرَة، ولازم ابا حَيَّان حَيَّان توفي(٧٦٩هـ) انظر : بغية الوعاة٢٧٥/١ .

قال عنه الفيروزآبادي(١) : "الشيخ أثير الدين ، أبو حيان ، شيخ البلاد المصرية والشامية ورئيسها في علم العربية ، قصده الطلاب من الأقطار ، ووضع في الفنون المصنفات السامية الباهرة ، وهي تصنيف على خمسين مصنفا" .

وقال عنه الصفدي(٢) : "الشيخ الأمام الحافظ العلامة فريد العصر وشيخ الزمان ، وإمام النحاة ، ولم أر في أشياخي أكثر اشتغالاً منه لأني لم أره إلا وهو يسمع ، أو يشغل ، أو يكتب. ولم أره على غير ذلك. وله إقبال على الطلبة الأذكياء، وعنده تعظيم لهم. وله نظم ونثر. وله الموشحات البديعة. وهو ثبت فيما ينقله، محرر لما يقوله، عارف باللغة، ضابط لألفاظها" .

وقال عنه السيوطي(٣) : "نحوي عصره ولغويه ومقرئه ، وتقدم في النحو في حياة شيوخه، واشتهر اسمه ، وطار صيته ، وألف الكتب المشهورة ، وأخذ عنه أكابر عصره وتقدموا في حياته" .

**نظمه :**

لقد نظم الشيخ أبو حيان الكثير من الشعر ، وقد دون في كثير من كتب الأدب والتراث العربي ومنها(٤) :

| | |
|---|---|
| عــداي لَهُــم فضــل عَلــيّ وَمِنْــه | فَـلَا أذهـب الـرَّحْمَن عنـي الأعاديـا |
| هــم بحثــوا عَــن زلتــي فاجتنبتهــا | وهـم نافسـوني فاكتسـبت المعاليـا |

ومنه :

| | |
|---|---|
| ســبق الــدمع بالْمَسِــير المطايــا | إذْ نــوى مــن أحــب عنــى نَقلــه |
| وأجـاد السـطور فِـي صـفحة الخــ | ـد وَلـم لَا يجيـد وَهُـوَ ابْـن مقلــه |

**مؤلفاته :**

لأبي حيان عدد كبير من المؤلفات التي كتبت في كثير من الموضوعات المتنوعة ومنها :

١. الأبيات الوافية في علم القافية
٢. تفسير البحر المحيط
٣. جزء في الحديث
٤. الحلل الحالية في أسانيد القراءات العالية
٥. زهو الملك في نحو الترك

---

(١) البلغة٢٥١ .
(٢) نكت الهميان٢٦٦-٢٦٧ .
(٣) حسن المحاضرة٥٣٤/١ .
(٤) بغية الوعاة٢٨٣/١ .

٦. فهرست مسموعاتي
٧. قصيدة النير الجلي في قراءة زيد بن علي
٨. كتاب الإدراك للسان الأتراك
٩. كتاب الإعلام بأركان الإسلام
١٠. كتاب التذكرة
١١. كتاب تحفة الندس في نحاة الأندلس
١٢. مشيخة ابن أبي المنصور
١٣. نثر الزهر ونظم الزهر
١٤. نفحة المسك في سيرة الترك
١٥. الوّهاج في اختصار المنهاج

وهناك كتب أخرى لم يكملها أبي حيّان ومنها :

١. شرح الألفية
٢. نِهَايَة الْإِعْرَاب فِي التصريف وَالْإِعْرَاب
٣. نور الغبش فِي لِسَان الْحَبَش
٤. مجاني الهصر فِي تواريخ أهل الْعَصْر
٥. أرجوزة خُلَاصَة التِّبْيَان فِي الْمعَانِي وَالْبَيَان

**وفاته :**

ختم الشيخ أبو حيّان الأندلسي حياته في القاهرة ، "توفّي عشي يَوْم السبت الثَّامِن وَالْعِشْرين من صفر سنة خمس وَأَرْبَعين وَسَبْعمائة بمنزله بِظَاهِر الْقَاهِرَة وَدفن بمقابر الصُّوفِيَّة"(١) وقيل "مَاتَ فِي الثامن والعشْرين من صفر سنة خمس وَأَرْبَعين وَسَبْعمائة"(٢)

ورثاه الصفدي بقوله(٣) :

مَاتَ أثير الدّين شيخ الورى ... فاستعر البارق واستعبرا
ورق من حسن نسيم الصِّبَا ... واعتل فِي الأسحار لما سرى
وصادحات الأيك فِي نوحها ... رثته فِي السجع على حرف را
يَا عين جودي بالدموع الَّتِي ... يرْوى بهَا مَا ضمه من ثرى
وأجرى دَمًا فالخطب فِي شَأْنه ... قد اقْتضى أَكثر مِمَّا جرى

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى٩/٢٧٩ .
(٢) بغية الوعاة١/٢٨٣ .
(٣) بغية الوعاة١/٢٨٣ .

**<u>كتاب إرتشاف الضرب :</u>**

**منهج أبي حيّان في كتابه إرتشاف الضّراب من لسان العرب :**

١. بدأ الكتاب بعبارة(١) "قال سيدنا الشيخ العالم العلامة المحقق الصدر القدو أثير الدين أبو حيان ابن سيدنا الشيخ أبي الحجاج محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي النّفزي غفر الله له" مما يعني أن الكتاب كتب بخط أحد تلامذة أبي حيان .

٢. ذكر أسباب تأليف الكتاب فقال(٢) : "فإنّ علم النحو صعبُ المرام ، مستعص على الأفهام، لا ينفذ في معرفته إلا الذهنُ السليم ، والفكر المرتاض المستقيم ، وكان من تقدمنا قد انتزع من الكتاب تآليف قليلة الأحكام ، عادمة الإتقان والإحكام ، يحلها النقد ، وينحل منها العقد ، وربما أهملوا كثيراً من الأبواب وأغفلوا ما فيه من الصواب ، فتآليفهم تحتاج إلى تثقيف ، وتصانيفهم مضطرة إلى تصنيف" وقال(٣) : "ولما كان كتابي المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب، وفَرَعَ بما حازهُ تآليف الأصحاب ، رأيت أن أجرّد أحكامه ، عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل ، وحاوية لسلامة اللفظ ، وبيان التمثيل" ، مما يدل على أنّ كتاب ارتشاف الضرب هو اكمال لما غفل أبي حيان عن ذكره في التذييل والتكميل ولكن بشكل مبسط لسهولة الفهم للقراء .

٣. تحدث أبي حيان عن تقسيم الأبواب التي ذكرها في هذا الكتاب حيث قال(٤) : "وحصرته في جملتين : الأولى : في أحكام الكلم قبل التركيب . الثانية : في أحكامها حالة التركيب . وربما انجرّ بعضٌ من أحكام هذه مع أحكام الأخرى لضرورة التصنيف ، وتناسب التأليف" .

٤. ذكر اسم كتابه خلال المقدمة حيث قال(٥) : "ولما كمل هذا الكتاب حلوا مبانيه من التّثْبِيج والتعقيد ، حُلْواً معانيه للمفيد والمستفيد ، سميته (ارتشاف الضرب من لسان العرب) ، ومن الله أستمد الإعانة ، وأستعد من إحسانه لصواب المقال والإبانة" .

٥. بدأ أبي حيان الكتاب بذكر حروف الهجاء حيث ذكر الخلاف في عددها وذكر مخارجها وصفاتها وقال(٦) : "وتسمى حروف المعجم"

---

(١) ارتشاف الضرب٣ .

(٢) ارتشاف الضرب٣ .

(٣) ارتشاف الضرب٣–٤ .

(٤) ارتشاف الضرب٤ .

(٥) ارتشاف الضرب٤ .

(٦) ارتشاف الضرب٥–٦ .

٦. ثم ذكر أبي حيّان أحكام الكلم العربية (حالة الإفراد) حيث قال[١] : "وهي على ثلاثة أقسام: الأول : ما يكون لها في أنفسها ، الثاني : ما يلحقها من أولها ، الثالث : ما يلحقها من آخرها" .

٧. تحدث أبي حيان عن أبنية الأسماء والأفعال ومعاني الأبنية بالتفصيل حيث قال[٢] : "باب ذكر معاني أبنية من أبنية الأسماء" وقال[٣] : "باب أبنية الأفعال ، وما جاءت له من المعاني" . وبدأ بذكر الأبنية بالتفصيل مع ذكر أمثلة عليها من أقوال العرب والقرآن الكريم .

٨. ذكر باباً خاصاً بمحالِ حروف الزيادة ، فقال[٤] : "تقدّم أنّ حروفها(أمانٌ وتسهيل)" وبدأ بسردها حرف حرف ومواضع زيادة كل حرف .

٩. ذكر باباً خاصاً بالحروف حيث قال[٥] : "باب ذكر الحروف المتفق عليها وبعض أحكام أحكام من المختلف فيه" وبدأ بالواو وقال[٦] : "فمن ذلك (الواو) وتشترك في الحكم تقول : قام زيدٌ وعمرٌو ، فيحتمل ثلاث معان : أحدها : أن يكون قاما معاً في وقت واحد ، والثاني: أن يكون المتقدم قام أولا ، والثالث : أن يكون المتأخر قام أولا" .

١٠. كان أبو حيان يذكر المصادر ، حيث نقل عن كتب مفقودة مثل البسيط لمحمد بن ضياء الدين بن العلج حيث قال[٧] : "وفي البسيط : ليس لُحُوق هذه الهاء قياساً فلا يُقالُ فهمه ولا غَلْمَة ، انتهى" ، والإفصاح لابن هشام الخضراوي حيث قال[٨] : "وفي الإفصاح : أُغزى يا امرأة بضم الهمزة أُشمّت أم لم تُشَمُ" ، وكتاب الفرخ للجرمي فقال[٩]: "وزعم الجرمي في الفرخ : أنّه لا يجوز في المرفوع بعد (إلا) إلا الرفع" وغيرها .

١١. ذكر أبو حيان آراء كثير من النحاة السابقين له كابن الدهان فقال : "وقال ابن الدهان[١٠] : ولا يُضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا (حَيْثُ) وحدها" ، وابن جني

---

(١) ارتشاف الضرب٢٢ .

(٢) ارتشاف الضرب١٤٧ .

(٣) ارتشاف الضرب١٥٣ .

(٤) ارتشاف الضرب١٩٣ .

(٥) ارتشاف الضرب١٩٨١ .

(٦) ارتشاف الضرب١٩٨١ .

(٧) ارتشاف الضرب٤٩٣ .

(٨) ارتشاف الضرب٥٤٧ .

(٩) ارتشاف الضرب١٣٠٠ .

(١٠) ارتشاف الضرب١٤٥٥ .

فقال[1] : "وذهب ابن جني إلى أنّه لابُدّ من تقدير الضمير الرابط مع الواو ، فإذا قُلتَ : جاء زيدٌ والشمس طالعة ، فتقديره : وَقتَ مجيئه ، وحُذف الضميرُ ، ودلت الواو على ذلك" ، وابن عصفور فقال[2] : "وزعم ابنُ عصفور أنّ النفي (بلم) نحو : قام زيدٌ ولم يضحكْ قليلٌ" ، وغيرهم ، والنحاة المعاصرين له كابن مالك فقال[3] : "وجعل ابن مالك ﴿بِاللَّهِ شهيداً﴾ مما انتصب على الجملة ، وغيرهم ، مما يدل على غزارة علم أبي حيان واطلاعه الواسع على كتب العلماء في علوم العربية .

١٢. كان يذكر رأيه في كثير من المسائل الخلافية حيث يسرد آراء النحاة في المسألة ثم يقول رأيه نحو قوله[4] : "وفي نصب الثاني خلافٌ ، ذهب الزجاجُ إلى أنَه توكيدٌ ، وذهب ابن جني إلى أنَه صفةٌ للأول ، وذهب الفارسي إلى أنّه منصوبٌ بالأول ، والذي أختارهُ أنّه وما قبله منصوبان بالعامل قبله ؛ لأنّ مجموعهما هو الحال" .

١٣. كان أبو حيان كثير الاعتماد على السماع ويوجب لك مسألة لكي تصح عنده أن يكون هناك نص مسموع عن العرب قد ورد بها فقال[5] : "وهما زعمان مخالفان للسماع من القرآن وكلام العرب" .

١٤. كان شديد المعارضة لابن مالك حيث كان يخالفه في أغلب المسائل التي يذكرها ومن ذلك قوله[6] : "وإن كان حرف النفي (لما) فقال ابن مالك : هو كالنفي بلم في القياس إلا إلا أني لم أجده مستعملاً إلا بالواو ... ونسي ابن مالك أنّه أنشد للمّا ما فيه دليلٌ على مجيء النفي بلمّا حالا دون الواو ، وذلك في أول شرحه لكتاب التسهيل" .

١٥. لم يكن أبو حيّان يقبل الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف كما فعل ابن مالك ، كونه مروياً بالمعنى عن رسول الله ﷺ ، وكونه مختلفاً في روايته ومنه الصحيح والضعيف .

---

(١) ارتشاف الضرب١٦٠٥ .

(٢) ارتشاف الضرب١٦٠٧ .

(٣) ارتشاف الضرب١٦٢٤ .

(٤) ارتشاف الضرب١٥٥٨ .

(٥) ارتشاف الضرب١٦٠٧ .

(٦) ارتشاف الضرب١٦٠٧ .

## المبحث الثاني : حياة جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، وكتابه همع الهوامع شرح جمع الجوامع .

**اسمه ونسبه :**

ترجم الإمام السيوطي لنفسه في كتابه حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة حيث قال[١] : "ترجمة مؤلف هذا الكتاب عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيري الأسيوطي" .

**سبب ترجمته لنفسه :**

قال في كتبه حسن المحاضرة عن سبب ترجمته لنفسه[٢] : "وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء بالمحدثين قبلي، فقل أن ألف أحد منهم تاريخاً إلا وذكر ترجمته فيه ؛ وممن وقع له ذلك الإمام عبد الغافر الفارسي في تاريخ نيسابور، وياقوت الحموي في معجم الأدباء ، ولسان الدين بن الخطيب في تاريخ غرناطة ، والحافظ تقي الدين الفارسي في تاريخ مكة ، والحافظ أبو الفضل بن حجر في قضاة مصر، وأبو شامة في الروضتين ؛ وهو أروعهم وأزهدهم" .

**مولده ورحلاته :**

قال الإمام نجم الدين الغزي (ت١٠٦١هـ) [٣] : "الشيخ العلامة، الإمام، المحقق، المدقق، المسند، الحافظ شيخ الإسلام جلال الدين أبو الفضل ابن العلامة كمال الدين الأسيوطي، الخضيري، الشافعي صاحب المؤلفات الجامعة، والمصنفات النافعة، ولد بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة"

وقال السيوطي عن رحلاته[٤] : "وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور ، ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمور ؛ منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني ، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر" .

**نشأته وعلمه[٥] :**

"وحملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب ، رجل كان من كبار الأولياء بجوار المشهد النفيسي ، فبرك علي ، ونشأت يتيما ، فحفظت القرآن ولي دون ثماني سنين ثم حفظت العمدة، ومنهاج الفقه والأصول ، وألفية ابن مالك ؛ وشرعت في الاشتغال بالعلم ، من مستهل سنة أربع

---

(١) حسن المحاضرة١/٣٣٥ .

(٢) حسن المحاضرة١/٣٣٦ .

(٣) الكواكب السائرة١/٢٢٧ .

(٤) حسن المحاضرة١/٣٣٨ .

(٥) حسن المحاضرة١/٣٣٦-٣٣٧ .

وستين، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضي زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحي الذي كان يقال إنه بلغ السن العالية وجاوز المائة بكثير ، والله أعلم بذلك ؛ قرأت عليه في شرحه على المجموع ، وأُجِزتُ بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين" .

وقال عن أول ما ألّفهُ وتلقّاه من العلم[1] : "وقد ألفت في هذه السنة ، فكان أول شيء ألفته الاستعاذة والبسملة ، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني ، فكتب عليه تقريظاً ، ولازمته في الفقه إلى أن مات ؛ فلازمت ولده ، فقرأت عليه من أول التدريب لوالده إلى الوكالة ، وسمعت عليه من أول الحاوي الصغير إلى العدد ، ومن أول المنهاج إلى الزكاة، ومن أول التنبيه إلى قريب من باب الزكاة ، وقطعة من الروضة من باب القضاء ، وقطعة من تكملة شرح المنهاج للزركشي ؛ ومن إحياء الموات إلى الوصايا أو نحوها ، وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين ، وحضر تصديري .

فلما توفي سنة ثمان وسبعين لزمت شيخ الإسلام شرف الدين المناوي .

فقرأت عليه قطعة من المنهاج ، وسمعته عليه في التقسيم إلا مجالس فاتتني ، وسمعت دروسا من شرح البهجة ، ومن حاشية عليها ، ومن تفسير البيضاوي" .

وقال عن العلوم التي برع فيها[2] : "ورزقت التبحر في سبعة علوم : التفسير ، والحديث ، والفقه، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ؛ على طريقة العرب والبلغاء ، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة ، والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها فيها ، لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي ؛ فضلا عمن هو دونهم ، وأما الفقه فلا أقول ذلك فيه ؛ بل شيخي فيه أوسع نظرا ، وأطول باعا" .

**<u>شيوخه :</u>**

١. علم الدين البلقيني[3]
٢. محيي الدين الكافيجي[4]

---

(١) حسن المحاضرة١/٣٣٧ .

(٢) حسن المحاضرة١/٣٣٨ .

(٣) هو علم الدّين صَالح بن عمر بن رسْلَان بن نصير بن صَالح بن شهَاب بن عبد الْخَالِق بن مُحَمَّد بن مُسَافر الْكِنَانِي البُلْقِينِيّ(ت٨٦٨هـ) . انظر نظم العقيان١/١١٩ والضوء اللامع٣/٣١٤ .

(٤) هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين ، أبو عبد الله الكافيجي : من كبار العلماء بالمعقولات ، رومي الأصل ، اشتهر بمصر ، ولازمه السيوطي ١٤ سنة . انظر : الأعلام٦/١٥٠ .

٣. شرف الدين المناوي[١]

٤. تقي الدين الشبلي[٢]

٥. جلال الدين المحلي[٣]

٦. تقي الدين الشمني[٤]

**<u>تلاميذه :</u>**

١. شمس الدين الداودي[٥]

٢. شمس الدين بن طولون[٦]

٣. شمس الدين الشامي[٧]

**<u>أقوال العلماء فيه :</u>**

وقال ابن العماد الحنبلي(ت١٠٨٩هـ)[٨] : "الحافظ جلال الدّين ، الشافعي المسند المحقّق المدقّق ، صاحب المؤلفات الفائقة النافعة"

---

(١) هو يحيى بن محمد بن محمد بن محمد ابن أحمد، أبو زكريا ، شرف الدين ابن سعد الدين الحدادي المناوي: فقيه شافعيّ ، من أهل القاهرة ، منشأه ووفاته بها أصله من منية بني خصيب (في الصعيد) ونسبته إليها ، (ت٨٧٩هـ) ، انظر : كشف الظنون١٠١٨/٢ والأعلام١٦٧/٨ .

(٢) هو محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقيّ ، أبو عبد الله ، بدر الدين ابن تقي الدين : فاضل متفنن ، من فقهاء الحنفية ، ولد بدمشق ، وكان أبوه (قيّم الشبلية) فيها (ت٧٦٩هـ) ، انظر : الأعلام٢٣٤/٦ والدرر الكامنة٢٣٥/٥.

(٣) هو محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعيّ : أصولي ، مفسر ، مولده ووفاته بالقاهرة ، عرّفه ابن العماد بتفتازاني العرب (ت٨٦٤هـ) ، انظر : الأعلام٣٣٣/٥ وشذرات الذهب٤٤٨/٩ .

(٤) هو تقي الدّين أبو العبّاس أحمد بن العلّامة كمال الدّين محمد بن محمد بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله الشّمنّي – بضم المعجمة والميم ، وتشديد النون– القسنطيني الحنفي هو ، المالكي والده وجدّه (ت٨٧٢هـ) ، انظر : شذرات الذهب٤٦٤/٩ وحسن المحاضرة٤٧٥/١ .

(٥) هو شمس الدّين محمد الداودي المصري الشافعي وقيل المالكي ، الشيخ الإمام العلّامة المحدّث الحافظ ، كان شيخ أهل الحديث في عصره (ت٩٤٥هـ) انظر : شذرات الذهب٣٧٥/١٠ والأعلام٢٩١/٦ .

(٦) هو محمد بن علي بن أحمد (المدعو محمد) ابن علي بن خمارويه بن طولون الدمشقيّ الصالحي الحنفي ، شمس الدين : مؤرخ ، عالم بالتراجم والفقه ، من أهل الصالحية بدمشق ، ونسبته إليها (ت٩٥٣هـ) ، انظر : الأعلام٢٩١/٦ .

(٧) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ، شمس الدين الشامي : محدث ، عالم بالتأريخ ، من الشافعية ، ولد ولد في صالحية دمشق وسكن البرقوقية بصحراء القاهرة إلى أن توفي ، انظر : الأعلام١٥٥/٧ .

(٨) شذرات الذهب٧٤/١٠ .

وقال[1] : "وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه رجالا وغريبا ومتنا وسندا واستنباطا للأحكام منه، وأخبر عن نفسه أنه يحفظ مائتي ألف حديث ، قال : ولو وجدت أكثر لحفظته ، قال : ولعله لا يوجد على وجه الأرض الآن أكثر من ذلك .

ولما بلغ أربعين سنة أخذ في التجرد للعبادة والانقطاع إلى الله تعالى والاشتغال به صرفا والإعراض عن الدنيا وأهلها كأنه لم يعرف أحدا منهم ، وشرع في تحرير مؤلفاته ، وترك الإفتاء والتدريس ، واعتذر عن ذلك في مؤلّف سمّاه بـ «التنفيس»" .

وذكر ابن العماد الحنبلي[2] : "ذكر الشيخ عبد القادر الشّاذلي في كتاب ترجمته أنه كان يقول : رأيت النّبيّ صلّى الله عليه وسلم يقظة فقال لي : «يا شيخ الحديث» . فقلت له : يا رسول الله أمن أهل الجنّة أنا ؟ قال : «نعم» ، فقلت : من غير عذاب يسبق . فقال : «لك ذلك» .

وقال الشيخ عبد القادر : قلت له كم : رأيت النبيّ صلّى الله عليه وسلم يقظة ؟ فقال : بضعا وسبعين مرة".

قال الإمام الزركلي(ت١٣٩٦هـ)[3] : "إمام حافظ مؤرخ أديب ، له نحو ٦٠٠ مصنف ، منها الكتاب الكبير ، والرسالة الصغيرة ، نشأ في القاهرة يتيما (مات والده وعمره خمس سنوات) ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس ، وخلا بنفسه في روضة المقياس ، على النيل، منزويا عن أصحابه جميعا ، كأنه لا يعرف أحدا منهم، فألف أكثر كتبه ، وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها ، وطلبه السلطان مرارا فلم يحضر إليه، وأرسل إليه هدايا فردها ، وبقي على ذلك إلى أن توفي" .

**نظمه :**

للسيوطي الكثير من الشعر المنظوم نقلها أصحاب كتب التراجم ، حيث قال ابن العماد الحنبلي[4] : "وله شعر كثير ، جيده كثير ، ومتوسطه أكثر ، وغالبه في الفوائد العلمية والأحكام الشرعية ، فمنه وأجاد فيه :

وَكفـــوّض أحاديــــث الصّــــفا ... ت ولا تشـــــبّه أو تعطّـــــــل
إن رمــــت إلّا الخـــوض فـــي ... تحقيــــق معظلــــــه فـــــأوّل
إنّ المفـــــــوّض ســــــالم ... ممـــــا تكلّفـــــه المــــؤوّل

وقال :

أيّهــــا الســـــائل قومـــــا ... مـــا لهــم فـــي الخيــر مــذهب

---

(١) شذرات الذهب١٠/٧٦ .

(٢) شذرات الذهب١٠/٧٧ .

(٣) الأعلام٣/٣٠٠-٣٠١ .

(٤) شذرات الذهب١٠/٧٨ .

اتـــــرك النـــــاس جميعـــــا والـــــى ربّـــــك فارغـــــب

**مؤلفاته :**

للسّيوطي عدد كبير من المؤلفات التي كُتِبَت في كثير من الموضوعات المتنوعة ومنها الذي طبع ومنها ما هو حبيس الرفوف في مكتبات المخطوطات يحتاج لمن يحققه ويخرجه للنور ومنها ما فقد ، نذكر منها :

١. الإتقان في علوم القرآن
٢. إتمام الدراية لقراء النقاية
٣. الاذكار في ما عقده الشعراء من الآثار
٤. إسعاف المبطإ في رجال الموطأ
٥. الأشباه والنظائر في العربية
٦. الأشباه والنظائر في فروع الشافعية
٧. الاقتراح في أصول النحو
٨. الألفية في مصطلح الحديث
٩. الإكليل في استنباط التنزيل
١٠. الألفية في النحو (الفريدة)
١١. إنباه الأذكياء لحياة
١٢. بغية الوعاة
١٣. تاريخ الخلفاء
١٤. التحبير لعلم التفسير
١٥. تحفة المجالس ونزهة المجالس
١٦. تدريب الراويّ في شرح تقريب النواوي
١٧. ترجمان القرآن
١٨. تفسير الجلالين
١٩. تنوير الحوالك في شرح موطأ الإمام مالك
٢٠. الحاوي للفتاوي
٢١. الجامع الصغير
٢٢. جمع الجوامع (الجامع الكبير)
٢٣. حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة

وغيرها الكثير الكثير من الكتب ما يفوق السّتُّمّائة كتاب .

**وفاته :**

قال محمد الشوكاني اليمني(ت١٢٥٠هـ) [(١)] : "وَكَانَ موت صَاحب التَّرْجَمَة بعد أَذَان الْفجْر المسفر صباحه عَن يَوْم الْجُمُعَة تَاسِع عشر جُمَادَى الأولى سنة ٩١١هـ إحدى عشرَة وَتِسْعمِائَة".

وذكر نجم الدين الغزي(ت١٠٦١هـ) رثاء عبد الباسط بن خليل الحنفي له فقال[(٢)] : "ورثاه عبد الباسط بن خليل الحنفي بقوله :

مـات جـلال الـدين غيـث الـورى ... مجتهـد العصـر إمـام الوجـود
وحـافظ السـنة مهـدي الهـدى ... ومرشـد الضـال بنقـع يعـود
فيـا عـوني انهملـي بعـده ... ويـا قلـوب انفطـري بـالوقود
واظلمـي يـا دنيـا إذ حـق ذا ... بـل حـق إن ترعـد فيـك الرعـود

**كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع**

**منهج السيوطي في كتابه همع الهوامع شرح جمع الجوامع :**

١. بدأ السيوطي كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع بالثناء على الله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ﷺ فقال[(٣)] : "يَقُول عبد الرَّحْمَن بن أبي بكر السُّيُوطِيّ الشَّافِعِي – لطف الله تَعَالَى بِهِ – سُبْحَانَكَ لَا أحصي ثَنَاء عَلَيْك أَنْت كَمَا أثنيت على نَفسك وأصلي وَأسلم على مُحَمَّد أفضل من خصصته بِروح قدسك" .
٢. وبدأ يعرف بكتابه همع الهوامع ومدى أهميته وما حواه من علوم ، وعن سبب تأليفه ، وذِكر اسم الكتاب فقال[(٤)] : "وَبعد ، فَإِن لنا تأليفا فِي الْعَرَبيَّة جمع أدناها وأقصاها ، وكتابا لم يُغَادر من مسائلها صَغِيرَة وَلَا كَبِيرَة إِلَّا أحصاها ، ومجموعا تشهد لفضله أَرْبَاب الْفَضَائِل ، وجموعا قصرت عَنهُ جموع الْأَوَاخِر والأوائل ، حشدت فِيهِ مَا يقر الْأَعْين ، ويشنف المسامع ، وأوردته مناهل كتب فاض عَلَيْهَا همع الهوامع ، وَجمعته من نَحْو مائَة مُصَنف ، فَلَا غرو أَن لقبته ((جمع الْجَوَامِع)) .

وَقد كنت أُرِيد أَن أَضَع عَلَيْهِ شرحا وَاسِعًا كثير النقول ، طَوِيل الذيول ، جَامعا للشواهد والتعاليل، معتنيا بالانتقاد للأدلة والأقاويل ، منبها على الضوابط وَالْقَوَاعِد ، والتقاسيم والمقاصد ، فَرَأَيْت الزَّمَان أضيق من ذَلِك ، ورغبة أَهله قَليلَة فِيمَا هُنَالك ، مَعَ إلحاح الطلاب عَليّ فِي شرح يرشدهم إِلَى مقاصده ، ويطلعهم على غَرَائِبه وشوارده ، فنجزت لَهُم هَذِه العجالة الكافلة بِحل مبانيه ، وتوضيح مَعَانِيه ، وتفكيك نظامه ، وتعليل أَحْكَامه ، مُسَمَّاة (بهمع الهوامع ، فِي شرح

---

(١) البدر الطالع١/٣٣٥ .

(٢) الكواكب السائرة١/٢٣٢ .

(٣) همع الهوامع١/١ .

(٤) همع الهوامع١/١ .

جمع الْجَوَامِع) ... وَالله أسأَل أَن يبلغ بِهِ الْمَنَافِع ، ويجعلنا مِمَّن يسابق إِلَى الْخيرَات ويسارع ، بمنه وَيمنه" .

٣. ثم ذكر مقدمه جمع الجوامع حيث بدأ بها بالحمد على الله والثناء عليه ، ووصف جمع الجوامع بالكتاب الموجز الحاوي على كل المسائل والخلاف ، وأنه يحتوي على خلاصة كتابي ((التسهيل)) لابن مالك ، و((الارتشاف)) لأبي حيّان فقال[١] : "أحمدك اللَّهُمَّ على مَا أسبغت من النعم ، وأصلي وَأسلم على نبيك الْمَخْصُوص بجوامع الْكَلم ، وعَلى آله وَصَحبه مَا قَامَ بِالنَّفسِ ضمير ، وأعرب عَنهُ فَم ، وأستعينك فِي إكْمَال مَا قصدت إِلَيْهِ من تأليف مُخْتَصر فِي الْعَرَبيَّة ، جَامع لما فِي الْجَوَامِع من الْمسَائِل وَالْخلاف ، حاو لوجازة اللَّفْظ وَحسن الائتلاف ، مُحِيط بخلاصة كتابي (التسهيل) (والارتشاف) ، مَعَ مزِيد واف ، فائق الانسجام ، قريب من الأفهام ، وَأَسْأَلك النَّفْع بِهِ على الدَّوَام" .

٤. ذكر السيوطي في جمع الجوامع أقسام الكتاب فقال[٢] : "وينحصر فِي مُقَدمَات وَسَبْعَة كتب" ، ثم فصّل هذه المقدمات والكتب فقال في الشرح : "الْمُقدمَات فِي تَعْرِيف الْكَلِمَة، وأقسامها ، وَالْكَلَام ، والكلم ، وَالْجُمْلَة ، وَالْقَوْل ، وَالْإِعْرَاب ، وَالْبناء ، والمنصرف وَغَيره، والنكرة ، والمعرفة وأقسامها .

وَالْكتاب الأول : فِي الْعمد ، وَهِي المرفوعات ، وَمَا شابهها من مَنْصُوب النواسخ وَالثَّانِي: فِي الفضلات وَهِي المنصوبات .

وَالثَّالِث : فِي المجرورات ، وَمَا حمل عَلَيْهَا من المجزومات ، وَمَا يتبعهَا من الْكَلَام على أدوات التَّعْلِيق غير الجازمة ، وَمَا ضم إِلَيْهَا من بَقِيَّة حُرُوف الْمعَانِي .

وَالرَّابِع : فِي العوامل فِي هَذِه الْأَنْوَاع ، وَهُوَ الْفِعْل وَمَا ألحق بِهِ .

وَختم باشتغالها عَن معمولاتها ، وتنازعها فِيهَا .

وَالْخَامِس : فِي التوابع لهَذِهِ الْأَنْوَاع ، وعوارض التَّرْكِيب الإعرابي من تَغْيِير كالإخبار ، والحكاية ، وَالتَّسْمِيَة ، وضرائر الشّعْر .وَهَذِه الْكتب الْخَمْسَة فِي النَّحْو .

وَالسَّادِس فِي الْأَبْنِيَة .

وَالسَّابِع : فِي تغييرات الْكَلم الإفرادية كالزيادة والحذف ، والإبدال وَالنَّقْل ، والإدغام .

وَختم بِمَا يُنَاسِبه من خَاتِمَة الْخط" .

---

(١) همع الهوامع ٢/١ .

(٢) همع الهوامع ٢/١-٣ .

٥. ذكر السيوطي سبب اختياره لتقسيم عدد الكتب إلى سبعة فقال[١] : "وَهَذَا تَرْتِيب بديع لم أسبق إِلَيْهِ ، حذوت فِيهِ حَذْو كتب الْأُصُول .

وَفِي جعلهَا سَبْعَة مُنَاسبَة لَطِيفَة مَأْخُوذَة من حَدِيث (ابْن حبَان) وَغَيره : ((إِن الله وتر ، يحب الْوتر ، أما ترى السَّمَوَات سبعا ، وَالْأَيَّام سبعا ، وَالطّواف سَبْعاً)) الحَدِيث" .

٦. كان السيوطي يخرج أبيات الشعر التي يذكرها في أغلب المسائل[٢] : "وَأفضل كلمة قَالَهَا شَاعِر كلمة لبيد :

أَلا كــلُّ شَــيْء مَــا خــلا اللهَ باطِــلُ ... ... ... ... ...[٣]

٧. كان السيوطي يذكر آراء النحاة في المسألة الواحدة ويفصل في ذلك ، ثم يذكر رأيه في النهاية في أغلب المسائل ويرجح أحدها على الأخرى[٤] : ""وَاخْتلف فِي حركات الْإِعْرَاب ، وحركات الْبناء ، أَيهمَا أصل؟ فَقيل : حركات الْإِعْرَاب ، لِأَنَّهَا لعامل .

وَقيل : حركات الْبناء ، لِأَنَّهَا لَازِمَة .

وَقيل : هما أصلان .

قَالَ بَعضهم : وَهُوَ الصَّحِيح .

قلت : وَيَنْبَغِي أَن يكون الْخلاف مَبْنِياً على أَن الْإِعْرَاب أصل فِي الْأَسْمَاء فَقَط ، أَو فِيهَا وَفِي الْأَفْعَال ، أَو فِي الْأَفْعَال فَقَط ؟

فعلى الأولى : يكونَانِ أصلين ، كَمَا أَن الْإِعْرَاب وَالْبناء أصلان . وعَلى الثَّانِي : حركات الْإِعْرَاب أصل ، لِأَن الْبناء فرع فيهمَا .

وعَلى الثَّالِث : حركات الْبناء ، لِأَنَّهُ الأَصْل فِي الِاسْم الْأَشْرَف .

وَالَّذِي يظْهر تَرْجِيحه : أَن حركات الْإِعْرَاب فَقَط أصل" .

٨. وفي كثير من المسائل لم يكن يرجح رأياً على آخر حيث يكتفي بذكر الآراء ويختمه بالرأي الراجح دون أن يشير إليه صراحةً[٥] : "الْبَاب الثَّانِي من أَبْوَاب النِّيَابَة مَا لَا ينْصَرف ، وَاخْتلف فِي حَده بِنَاء على الِاخْتِلَاف فِي تَعْرِيف الصّرْف .

فَقيل : هُوَ المسلوب مِنْهُ التَّنْوِين ، بِنَاء على أَن الصّرْف مَا فى الِاسْم من الصَّوْت أخذا من الصريف ، وَهُوَ الصَّوْت الضَّعِيف .

---

(١) همع الهوامع ١/٣ .

(٢) همع الهوامع ١/٤ .

(٣) البيت من الطويل ، وهر للبيد بن ربيعة في ديوانه٢٥٦ وجواهر الأدب٣٨٢ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٥ – ٢٥٧ والدرر ١/ ٧١ وسمط اللآلي٢٥٣ ، وعجزه : وَكُلُّ نَعيمٍ لا مَحَالَةَ زائِلُ .

(٤) همع الهوامع ١/٦١ .

(٥) همع الهوامع ١/٧٦ .

وَقيل : هُوَ المسلوب مِنْهُ التَّنْوِين والجر مَعًا ، بِنَاء على أَن الصّرْف هُوَ التَّصَرُّف فِي جَمِيع المجارى .

وَقَالَ (أَبُو حَيَّان) : وَهَذَا الْخلاف لَا طائل تَحْتَهُ" .

٩. كان يشير إلى الرأي الضعيف بعدة طرق منها زعم[١] : "زعم الْجَوْهَرِي صَاحب الصِّحَاح فِي كتاب لَهُ فِي النَّحْو أَن (مَنْ) فِي حِكَايَة النكرَة فِي الْوَقْف معربة بالحروف كالأسماء السِّتَّة ، فَإنَّك تَقول لمن قَالَ : جَاءَنِي رجل : منو ، وَلمن قَالَ : رَأَيْت رجلا : منا ، وَلمن قَالَ : مَرَرْت بِرَجُل : مني" .

وأيضاً[٢] : "وَزعم الزَّمَخْشَرِيّ : أَن بَات يَأْتِي بِمَعْنى : صَار .

قَالَ ابْن مَالك : وَلَيْسَ بِصَحِيح لعدم شَاهد على ذَلِك مَعَ التتبع والاستقراء" .

---

(١) همع الهوامع١/١٢٧ .

(٢) همع الهوامع٢/٧٦ .

# الباب الأول

# آراء أبي حيان في همع الهوامع

وفيه ذكر المسائل التي وردت لأبي حيان في همع الهوامع حسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو ،وتحليل هذه المسائل وتخريجها من مؤلفاته .

## باب الكلمة وأقسامها

### ١- حالات الماضي

قال ابن مالك :

وَفِعْـــلُ أَمْــــرٍ وَمُضِـــيٍّ بُنِيَـــا       وَأَعْرَبُـــوا مُضَـــارِعاً إِنْ عَرِيَـــا

قال السيوطي[١] : "للماضي أَربع حالات أَيْضا :

أَحدهَا : أَن يتَعَيَّن مَعْنَاهُ للمضي ، وَهُوَ الْغَالِب .

الثَّانِي : أَن ينْصَرف إِلَى الْحَال .

الثَّالِث : أَن ينْصَرف إِلَى الِاسْتِقْبَال .

الرَّابِع : أَن يحْتَمل الِاسْتِقْبَال والمضي ، وَذَلِكَ إِذا وَقع بعد همزَة التَّسْوِيَة نَحْو سَوَاء عَليّ أَقمت أم قعدت إِذْ يحْتَمل أَن يُرَاد مَا كَانَ مِنْك من قيام أَو قعُود أَو مَا يكون من ذَلِك .

وَأنكر أَبُو حَيَّان هَذَا الْقسم الرَّابِع بصوره كلهَا فَقَالَ بعد أَن سَاقهَا وَهَذِه الْمثل فِي هَذِه الِاحْتِمَالَات من كَلَام ابْن مَالك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي إنكار أبي حيان[٢] للقسم الرابع من حالات الماضي ، وهذا يدل على انتصار السيوطي لابن مالك في حالات الماضي ، ومعارضته لأبي حيان .

### ٢- أقسام الحرف

قال ابن مالك :

وَكُــلُّ حَـــرْفٍ مُسْـــتَحِقٌّ لِلْبِنَـــا       وَالْأَصْــلُ فِــي الْمَبْنِــيّ أنْ يُسَــكّنَا

قال السيوطي[٣] : "وَهُوَ ثَلَاثَة أَقسَام : مُخْتَصّ بالاسم ، ومختص بِالْفِعْلِ ، ومشترك بَينهمَا ، وَالْأَصْل فِي كل حرف يخْتَص أَن يعْمل فِيمَا اخْتصَّ بِهِ ، وَفِي كل حرف لَا يخْتَص أَلا يعْمل.

وَقيد أَبُو حَيَّان الأول بألا يتنزل مِنْهُ منزلَة الْجُزْء ، فَإِن تنزل كـ (أل) و(سين) التَّنْفِيس لم يعْمل" .

**التوضيح والتحليل :**

(١) همع الهوامع ٢٤/١-٢٦ .

(٢) التذييل والتكميل ١١٤/١ .

(٣) همع الهوامع ٢٧/١ .

قيد أبو حيان[1] الحرف المختص بالاسم بألا يتنزل منه منزلة الجزء ، فإن تنزل لم يعمل.

ولم يعلق السيوطي .

قال ابن يعيش[2] : "وجملةُ الأمر أنه دخل الكلامَ على ثلاثة أضرب لإفادةِ معنى فيما يدخل عليه ، ولتعليقِ لفظ بلفظ آخر ورَبْطِه به، ولزيادةِ ضرب من التأكيد .

فالأولُ ثلاثةُ مواضع :

أحدها : أن يدخل على الاسم ، نحوِ : "الرجل" ، و"الغلام" ، فالألفُ واللام أفادت معنى التعريف فيهما ؛ لأنهما كانا نكرتين .

الثاني : أنه يدخل الفعلَ ، نحوَ : "قَدْ" ، و"السين" ، و"سَوْفَ" ، نحوَ قولك : "قد قام" ، و"سيقوم"، و"سوف يقوم" .

فهذه الحروف أحدثت بدخولها على الفعل معنى لم يكن قبلُ ، فَقَدْ قرّبته من الحاضر ، والسينُ وسوف مختصّة بالاستقبال ، وخلّصتْه له بعد أن كان شائعًا في الحال والاستقبال .

فهذه الحروفُ في الأفعال نظيرةُ الألف واللام في الأسماء .

الثالث : أن يدخل على الكلام التامّ والجملةِ المفيدة ، نحوَ قولك : "أزيدٌ عندك؟ " و"ما قام خالدٌ".

فلمّا دخلت الهمزةُ ، أحدثت فيه معنى الاستفهام ، وقد كان خبرًا، وكذلك "ما" أحدثت معنى النفي، وقد كان موجَبًا" .

## ٣- تعريف الكلام في الاصطلاح

قال ابن مالك :

**كلامنا لفظ مفيد كاستقم ... اسم وفعل ثم حرف الكلم**

قال السيوطي[3] : "هل يشترط إفادة المخاطب شيء يجهله ؟

قَولَانِ :

أَحدهمَا : نعم ، وَجزم بِهِ ابْن مَالك فَلَا يُسمى نَحْو : السَّمَاء فَوق الأَرْض ، وَالنَّار حارة ، وَتكلم رجل كلَاما .

---

(١) التذييل والتكميل٤/٢٥٤ .

(٢) شرح المفصل٤/٤٥٠ .

(٣) همع الهوامع ١/٣٠ .

وَالثَّانِي : لَا وَصَححهُ أَبُو حَيَّان ، قَالَ وَإِلَّا كَانَ الشَّيْء الْوَاحِد كلَاما وَغير كَلَام إِذا خُوطِبَ بِهِ من يجهله فاستفاد مضمونه ثمَّ خُوطِبَ بِهِ ثَانِيًا وَمحل الْخلاف مَا إِذا ابتدئ بِهِ فَيصح أَن يُقَال زيد قَائِم كَمَا أَن النَّار حارة بِلَا خلاف ذكره أَبُو حَيَّان فِي تَذكرته" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الاختلاف في (هل يشترط إفادة المخاطب شيء يجهله) ؟

الأول : نعم ، وهو قول ابن مالك ، فلا يسمى نحو : السماء فوق الأرض ، كلاما .

والثاني ، لا وهو قول أبي حيان[١] .

ويبدو لي أن الأرجح هنا اعتبار قول أبي حيان ، لأنه كما قال لكان الشيء الواحد كلاما وغير كلام في الوقت نفسه ، إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانيا .

ولم يعلق السيوطي .

### ٤- اشتراط القصد في الكلام

قال السيوطي[٢] : "وَهل يشْتَرط فِي الْكَلَام الْقَصْد؟ قَولَانِ :

أَحدهمَا : نعم ، وَجزم بِهِ ابْن مَالك ، وخلائق ، فَلَا يُسمى مَا ينْطق بِهِ النَّائِم الساهي كلَاما، وعَلى هَذَا يُزَاد فِي الْحَد : (مَقْصُود)

وَالثَّانِي : لَا ، وَصَححهُ أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٣] في اشتراط القصد في الكلام ، وهو القائل بعدم اشتراط القصد في الكلام ، وذكر السيوطي قول ابن مالك ، من دون أن يعلق على ذلك .

ويبدو الأرجح قول ابن مالك ، فلا يسمى ما ينطق به النائم الساهي كلاما .

ولم يعلق السيوطي .

### ٥- اشتراط اتحاد الناطق في الكلام

قال السيوطي[٤] : "وَهل يشْتَرط فِي اتِّحَاد النَّاطِق؟ قَولَانِ :

---

(١) التذييل والتكميل ١/٣٤-٣٥.

(٢) همع الهوامع ١/٣٠.

(٣) التذييل والتكميل ١/٣٥-٣٦.

(٤) همع الهوامع ١/٣٠-٣١.

أَحدهمَا : نعم ، فَلَو اصْطلحَ رجلَانِ على أَن يذكر أَحدهمَا فعلا وَالْآخر فَاعِلا أَو مُبْتَدأ وَالْآخر خَبرا لم يسم ذَلِك كلَاما ، وَعلل بِأَن الْكَلَام عمل وَاحِد فَلَا يكون عَامله إِلَّا وَاحِدًا وعَلى هَذَا يُزَاد فِي الْحَد من نَاطِق وَاحِد .

وَالثَّانِي : لَا ، وَصَححهُ ابْن مَالك وَأَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان(١) وابن مالك في عدم اشتراط اتحاد الناطق في الكلام ، والقول الآخر هو نعم وهو قول السيوطي نفسه ، فلا يجوز عنده أن يتفق رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فاعلا ، فلا يسمى ذلك كلاما ، وعلل بأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلا واحدا ، فزاد حد تعريف الكلام أن يكون من ناطق واحد .

ويبدو الراجح قول ابن مالك وأبي حيان ، لأن تعريف الكلام لا يشترط اتحاد الناطق .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## ٦- تعريف القول .

قال ابن مالك :

**وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَم        وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَم**

قال السيوطي(٢) :" وَقيل : إِنَّه يُطلق على اللَّفْظ المهمل أَيْضا ، فيرادف اللَّفْظ ، حَكَاهُ أَبُو حَيَّان فِي بَاب( ظن ) وفي (شرح التسهيل)" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيان(٣) ذكر بعض العلماء أن القول يطلق على اللفظ المهمل أيضا فيرادف اللفظ . ورده أبو حيّان .

وقال السيوطي(٤) : "القَوْل : هُوَ اللَّفْظ الدَّال على معنى .

((فاللَّفْظ)) جنس يَشْمَل الْمُسْتَعْمل والمهمل ، لِأَنَّهُ الصَّوْت الْمُعْتَمد على مقطع" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

---

(١) التذييل والتكميل ١/٣٩-٤٠.

(٢) همع الهوامع ٣٩/١.

(٣) همع الهوامع ٣٩/١.

(٤) همع الهوامع ٣٩/١.

### ٧- القول في الإعراب لفظي أو معنوي .

قال ابن مالك :

**وَالْإِسْــمُ مِنْــهُ مُعْــرَبٌ وَمَبْنِــي لِشَــبَهٍ مِــنَ الحُــرُوفِ مُــدْنِي**

قال السيوطي(١) : "اختلف هل الإعراب لفظي أو معنوي؟

على قَوْلَيْنِ : فالجمهور على الأول ، وَإِلَيْهِ ذهب ابْن خروف والشلوبين وَابْن مَالك وَنسبه للمحققين ، وَابْن الْحَاجِب ، وَسَائِر الْمُتَأَخّرين .

وَحده على هَذَا : أثر ظَاهر أَو مُقَدّر يجلبه الْعَامِل فِي مَحل الْإِعْرَاب .

وَذهب الأعلم وَجمَاعَة من المغاربة إِلَى أَنه معنوي ، وَنسب لظَاهِر قَول سِيبَوَيْهٍ وَرجحه أَبُو حَيَّان.

وعَلى هَذَا فحده : التَّغْيِير لعامل لفظا أَو تَقْديرا " .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الإعراب هل هو لفظي أو معنوي ، فالجمهور على أنه لفظي ، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبيون وابن مالك ، وابن الحاجب وسائر المتأخرين فهو عندهم أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، وذهب الأعلم وجماعة من المغاربة ونسب لظاهر قول سيبويه ورجحه أبي حيان(٢) أنه معنوي .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

### ٨- القول في الإعراب زائد عن ماهية الكلمة أم جزء منها

قال السيوطي(٣) : "الْإِعْرَاب زَائِد على مَاهِيَّة الْكَلِمَة كَمَا جزم بِهِ أَبُو حَيَّان ، وَذكر ابْن مَالك أَنه جُزْء مِنْهَا ، وَبَعضهَا ، ووهاه أَبُو حَيَّان"

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي اختلاف العلماء في الإعراب فجزم أبو حيان(٤) أنه زائد عن ماهية الكلمة ، وقال ابن مالك : أنه جزء منها ، وبعضها ، ووهاه أبي حيان .

وقال السيوطي(٥) : "الْإِعْرَاب زَائِد على مَاهِيَّة الْكَلِمَة"

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع الهوامع ١/٤٠-٤١.

(٢) التذييل والتكميل ١/٢١ .

(٣) همع الهوامع ١/٤٣-٤٤ .

(٤) التذييل والتكميل ١/٢١ .

(٥) همع الهوامع ١/٤٣ .

ويبدو الراجح قول أبي حيان .

## باب البناء

### ٩- الشبه المعنوي .

قال ابن مالك :

**كَالشَّبَهِ الوَضْعِيّ فِي اسْمَيْ جئتنا وَالْمَعْنَـوِيّ فِـي (مَتَـى) وَفِـي (هُنَـا)**

قال السيوطي[١]: "ثمَّ إِن شبه الْحَرْف إِنَّمَا يُؤثر حَيْثُ لم يُعَارضهُ معَارض ، فَإِن عَارضه مَا يَقْتَضِي الْإِعْرَاب ، فَلَا أثر لَهُ ، وَذَلِكَ كـ( أَي) شرطا واستفهاما وموصولة ، فَإِنَّهَا معربة مَعَ مشابهتها للحرف فِي الْأَحْوَال الثَّلَاثَة ، لَكِن عَارض هَذَا الشّبَه لُزُومهَا للإضافة ، وَكَونهَا بِمَعْنى كل إِن أضيفت إِلَى نكرَة ، وَبِمَعْنى بعض إِن أضيفت إِلَى معرفَة ، فعارضت مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف ، فَغلبَتْ مُنَاسبَة المعرب ، لِأَنَّهَا دَاعِيَة إِلَى مَا هُوَ مُسْتَحقّ بِالْأَصَالَةِ .

ونقضه أَبُو حَيَّان بـ (لدن) فَإِنَّهَا مُلَازمَة للإضافة ، بل هِيَ أقوى من أَي فِيهَا ، فَإِنَّهَا لَا تنفك عَنْهَا لفظا ، وَهِي مَبْنِيَّة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أن شبه الحرف إنما يؤثر حيث لم يعارضه معارض ، فإن عارضه ما يقتضي الإعراب ، فلا أثر له ، وذلك كـ (أي) الشرطية والاستفهامية والموصوله ، فإنها معربة مع مشابهتها للحرف ، لكن عارض هذا الشبه لزومها للإضافة .

ونقض أبو حيان[٢] ذلك ، بـ (لدن) فإنها ملازمة للإضافة ، وهي مبنية .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

### ١٠- شبه الحرف الوضعي

قال ابن مالك :

**كَالشَّبَهِ الوَضْعِيّ فِي اسْمَيْ ((جِئْتَنَا)) وَالْمَعْنَـوِيّ فِـي (مَتَـى) وَفِـي (هُنَـا)**

قال السيوطي[٣]: "الْوُجُوه الْمُعْتَبرَة فِي شبه الْحَرْف سِتَّة :

أَحدهَا : ( الوضعي) بِأَن يكون الِاسْم مَوْضُوعا على حرف ، أَو حرفين ، فَإِن ذَلِك هُوَ الأَصْل فِي وضع الْحَرْف ، إِذْ الأَصْل فِي وضع الِاسْم وَالْفِعْل أَن يكون على ثَلَاثَة .

( تَنْبِيه) :

---

(١) همع الهوامع ٤٩/١.

(٢) التذييل والتكميل ١٣٦/١ .

(٣) همع الهوامع ٤٩/١

قَالَ أَبُو حَيَّان[١] : لم أَقف على مُرَاعَاة الشّبَه الوضعي إِلَّا لِابْنِ مَالك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في شبه الحرف الوضعي ، حيث قال أبو حيان : لم أقف على مراعاة الشبه الوضعي إلا لابن مالك .

وقال السيوطي[٢] : "أَحدهَا : ( الوضعي) بِأَن يكون الِاسْم مَوْضُوعا على حرف ، أَو حرفين" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## باب المعرب من الأسماء والأفعال

### ١١- في الأسماء قبل التركيب .

قال ابن مالك :

**وَمُعْـرَبُ الأَسْـمَاءِ مَـا قَـدْ سَـلِمَا     مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَـ((أَرْضٍ)) وسما**

قال السيوطي[٣] : "الثَّالِثَة : فِي الْأَسْمَاء قبل التَّرْكِيب ثَلَاثَة أَقْوَال :

أَحدهَا : وَعَلَيهِ ابْن الْحَاجِب أَنَّهَا مَبْنِيَّة لجعله عدم التَّرْكِيب من أَسبَاب الْبناء ، وَعلل غَيره بِأَنَّهَا تشبه الْحُرُوف الْمُهْملَة فِي كَونهَا : لَا عاملة وَلَا معمولة .

الثَّانِي : أَنَّهَا معربة بِنَاء على أَن عدم التَّرْكِيب لَيْسَ سَببا ، والشبه الْمَذْكُور مَمْنُوع لِأَنَّهَا صَالِحَة للْعَمَل .

وَالثَّالِث : أَنَّهَا وَاسِطَة لَا مَبْنِيَّة وَلَا معربة ، لعدم الْمُوجب لكل مِنْهُمَا ، ولسكون آخرهَا وصلا بعد سَاكن : نَحْو قَاف ، سين ، وَلَيْسَ فِي المبنيات مَا يكون كَذَلِك .

وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي تبعا لأبي حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي القول في الأسماء قبل التركيب على ثلاثة أقوال ، أحدها أنها مبنية وعليه ابن الحاجب ، والثاني : أنها معربة ، والثالث : أنها واسطة لا مبنية ولا معربة ، وهو قول أبي حيان[٤] ، وقال السيوطي[٥] : وهو المختار عندي ، والرجح أنها واسطة لا مبني ولا معربة .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) التذييل والتكميل ١٣٢/١ .

(٢) همع الهوامع ٤٩/١ .

(٣) همع الهوامع ٥٧/١ .

(٤) التذييل والتكميل ٤٤/١-٤٥ .

(٥) التذييل والتكميل ١١٥/١-١١٧ .

## ١٢- المحكي بـ مَنْ

قال السيوطي[١]: "الرابعة المحكي بـ (مَنْ) نَحْو : مَنْ زيدٌ ، مَنْ زيداً ، مَنْ زيدٍ .
قيل : إِنَّه وَاسِطَة ، وَإِن حركته حَرَكَة حِكَايَة ، لَا حَرَكَة إِعْرَاب ، وَلَا بِنَاء .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ الصَّحِيح ، وَقيل : إِنَّه مُعرب وحركته حَرَكَة إِعْرَاب ، وَأَنه فِي الرّفْع خبر (من) ، وَفِي النصب مفعول فعل مُقَدّر ، وَفِي الْجَرّ بدل .

وَقيل : إِنَّه مَبْنِيّ .

وَاخْتَارَهُ ابْن عُصْفُور ، لِأَن الِاخْتِلَاف لَيْسَ بعامل فِي المعرب فِي الْكَلَام الَّذِي هُوَ فِيهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في المحكي بـ (من) ، وذلك عند أبي حيان أنه واسطة ، وأن حركته حركة حكاية ، لا حركة إعراب ، ولا بناء ، قال أبو حيان[٢] : وهو الصحيح .

وقال السيوطي[٣] : " الرابعة المحكي بـ (مَنْ) نَحْو : مَنْ زيدٌ ، مَنْ زيداً ، مَنْ زيدٍ"

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

ما نراه أن قول أبي حيان هو الراجح .

## ١٣- في محل الحركة

قال ابن مالك :

**وَمِنْــهُ ذُو فَــتْحٍ وَذُو كَسْــرٍ وَضَــمٌّ        كَـ(أَيْنَ) (أَمْسِ) (حَيْثُ) وَالسّاكِنُ(كَمْ)**

قال السيوطي[٤] :"في محل الحركة ثلاثة أقوال حكاها ابن جني في الخصائص بأدلتها وعقد لها بابا .

أَحدهَا : -وَهُوَ قَول سِيبَوَيْهٍ- : أَنَّهَا تحدث بعد الْحَرْف ، وَاخْتَارَهُ ابْن جني .

وَالثَّانِي : أَنَّهَا مَعَه ، وَاخْتَارَهُ أَبُو عَليّ الْفَارِسِي ، قَالَ وَيُؤَيّدهُ أَن النُّون الساكنة مخرجها مَعَ حُرُوف الْفَم من الْأنف والمتحركة مخرجها من الْفَم فَلَو كَانَت الْحَرَكَة بعد الْحَرْف لوَجَبَ أَن تكون النُّون المتحركة أَيْضا من الْأنف ، وَاخْتَارَهُ أَيْضا أَبُو حَيَّان .

والثالث : وهو أضعفها ، أنها قبله" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع الهوامع ٥٨/١

(٢) التذييل والتكميل ٢١٨/١ .

(٣) همع الهوامع ٥٨/١

(٤) همع الهوامع ٥٩/١.

ذكر السيوطي قول أبي حيان في محل الحركة ، وقال[1] : إنها مع الحرف ، وهو اختيار أبو علي الفارسي .

وقال السيوطي[2] : "الْحَرَكَة مَعَ الْحَرْف"

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

والراجح هو قول السيوطي .

**١٤- تقسيم الحركات .**

قال ابن مالك :

**وَمُعْـرَبُ الأَسْـمَاءِ مَـا قَـدْ سَـلِمَا ... مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كـ((أَرْضٍ)) وسما**

**وَفِعْـــلُ أَمْــــرٍ وَمُضِـــيٍّ بُنِيَـــا ... وَأَعْرَبُـــوا مُضَـــارِعاً إِنْ عَرِيَـــا**

**مِــنْ نُــونِ تَوْكِيْــدٍ مُبَاشِــرٍ، وَمِــنْ ... نُـونِ إِنَـاثٍ كـَ((يَـرُعْنَ مَـنْ فُـتِنْ))**

**وَكُـــلُّ حَـــرْفٍ مُسْـــتَحِقٌ لِلْبِنَـــا ... وَالأَصْـلُ فِــي المَبْنِــيّ أَنْ يُسَــكّنَا**

قال السيوطي[3] : "الحركات سبع : حَرَكَة إِعْرَاب وحركة بِنَاء -وسيأتيان- وحركة حِكَايَة ، نَحْو: من زيد ، من زيدا ، من زيد .

وحركة إتباع كَقِرَاءَة "الْحَمد لله" بِكَسْر الدَّال ، {لِلْمَلَائِكَة اسجدوا}[4] بِضَم التَّاء .

وحركة نقل كَقِرَاءَة {قد أَفْلح}[5] {ألم تعلم أَن الله}[6] بِفَتْح الْمِيم .

وحركة تخلص من سكونين نَحْو {لم يكن الَّذين}[7].

وَالسَّابِعَة : واستدركها أَبُو حَيَّان وَغَيره على التسهيل حَرَكَة الْمُضَاف إِلَى يَاء الْمُتَكَلّم نَحْو: غلامي ، فَإِنَّهَا لَيست عِنْدهم إعرابا ، وَلَا بِنَاء ، وَلَا هِيَ من الحركات السِّتَّة .

(١) التذييل والتكميل ١٢٠/١ .

(٢) همع الهوامع ٥٨/١ .

(٣) همع الهوامع ٦٠/١ .

(٤) سورة الْبَقَرَة ٣٤/٢ .

(٥) سورة الْمُؤْمِنُونَ ١/٢٣ .

(٦) سورة البقرة١٠٦/٢ .

(٧) سورة الْبَيِّنَة١/٩٨ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أن الحركات سبع حركة إعراب وحركة بناء وحركة حكاية وحركة إتباع وحركة نقل وحركة تخلص من سكونين والسابعة استدركها أبو حيان(١) : "حركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو : غلامي" .

وقال السيوطي : "الحركات سبع" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ١٥- تعليل أن الجزم خاص بالمضارع والجر بالاسم .

قال ابن مالك :

**فَـارْفَعْ بِضَـمّ، وانْصِبَنْ فَتْحـاً، وجُـرّ　　كَسْـراً كــ((ذِكْــرُ اللهِ عبْـدِهُ يَسُـر))**

**وَاجْــزِمْ بِتَسْــكِيْنٍ، وَغَيْــرُ مَــا ذُكِــرْ　　يَنُـوبُ نَحْوُ: ((جَا أَخُو بَنِـي نَمِرْ))**

قال السيوطي(٢) :"وَخص الْجَزْم بِالْفِعْلِ ليَكُون فِيهِ كالعوض عَمَّا فَاتَهُ من الْمُشَاركَة فِي الْجَرّ، ليَكُون لكل وَاحِد من صنفي المعرب ثَلَاثَة أوجه من الْإِعْرَاب .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الصَّوَاب فِي ذَلِك مَا حَرَّره بعض أَصْحَابنَا أَن التَّعَرُّض لِامْتِنَاع الْجَرّ من الْفِعْل والجزم من الِاسْم ولحوق التَّاء الساكنة للماضي دون أَخَوَيْهِ وَأَشْبَاه ذَلِك من تَعْلِيل الوضعيات وَالسُّؤَال عَن مبادئ اللُّغَات مَمْنُوع لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تسلسل السُّؤَال إِذْ مَا من شَيْء إِلَّا وَيُقَال فِيهِ لم كَانَ كَذَلِك وَإِنَّمَا يسْأَل عَمَّا كَانَ يجب قِيَاسا فَامْتنعَ وَالَّذِي كَانَ يجب قِيَاسا هُنَا خفض الْمُضَارع إِذا أضيف إِلَيْهِ أَسمَاء الزَّمَان نَحْو {هَذَا يَوْم ينفع}(٣) وَجزم الْأَسْمَاء الَّتِي لَا تَنْصَرِف لشبهها بِالْفِعْلِ وَعلة امْتنَاع الأول أَن الْإِضَافَة فِي الْمَعْنى للمصدر الْمَفْهُوم من الْفِعْل لَا للْفِعْل وَعلة امْتنَاع الثَّانِي مَا يلْزم من الإجحاف لَو حذفت الْحَرَكَة أَيْضا بعد حذف التَّنْوِين إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامهم حذف شَيْئَيْنِ من جِهَة وَاحِدَة وَلَا إعلالان من جِهَة وَاحِدَة . انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تعليل اختصاص الْجَزْم بِالْفِعْلِ ، فقال أبو حيان(٤) : " الصَّوَاب فِي ذَلِك مَا حَرَّره بعض أَصْحَابنَا أَن التَّعَرُّض لِامْتِنَاع الْجَرّ من الْفِعْل والجزم من الِاسْم ولحوق التَّاء الساكنة للماضي دون أَخَوَيْهِ وَأَشْبَاه ذَلِك من تَعْلِيل الوضعيات وَالسُّؤَال عَن مبادئ اللُّغَات مَمْنُوع لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تسلسل السُّؤَال إِذْ مَا من شَيْء إِلَّا وَيُقَال فِيهِ لم كَانَ كَذَلِك وَإِنَّمَا يسْأَل عَمَّا كَانَ

---

(١) التذييل والتكميل ١٩٨/١ .

(٢) همع الهوامع ٦٤/١-٦٥.

(٣) سورة المائدة١١٩/٥.

(٤) التذييل والتكميل ١٣٩/١ .

يجب قِيَاسا فَامْتنعَ وَالَّذِي كَانَ يجب قِيَاسا هُنَا خفض الْمُضَارع إِذا أضيف إِلَيْهِ أَسمَاء الزَّمَان نَحْو {هَذَا يَوْم ينفع}[١] وَجزم الْأَسْمَاء الَّتِي لَا تَنْصَرِف لشبهها بِالْفِعْلِ وَعلة امْتنَاع الأول أَن الْإِضَافَة فِي الْمَعْنى للمصدر الْمَفْهُوم من الْفِعْل لَا للْفِعْل وَعلة امْتنَاع الثَّانِي مَا يلْزم من الإجحاف لَو حذفت الْحَرَكَة أَيْضا بعد حذف التَّنْوِين إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامهم حذف شَيْئَيْنِ من جِهَة وَاحِدَة وَلَا إعلالان من جِهَة وَاحِدَة . انْتهى" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

حيث سُميَّ المُضارع مضارعاً لشبهه بالاسم في حركتين الرفع والنصب ، ويخالفه في الجزم مقابل الخفض وهذا شيء سماعي عن العرب متعلق بالسليقة اللغوية .

## الباب الثاني : ما لا ينصرف

### ١٦- الخلاف في حد ما لا ينصرف .

قال ابن مالك :

**وَجُــرَّ بِالفَتْحَــةِ مَــا لَا يَنْصَــرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أل) رَدِفْ**

قال السيوطي[٢]: "الْبَاب الثَّانِي من أَبْوَاب النِّيَابَة مَا لَا ينْصَرف ، وَاخْتلف فِي حَده بِنَاء على الِاخْتِلَاف فِي تَعْرِيف الصّرْف .

فَقيل : هُوَ المسلوب مِنْهُ التَّنْوِين ، بِنَاء على أَن الصّرْف مَا فى الِاسْم من الصَّوْت أخذا من الصريف ، وَهُوَ الصَّوْت الضَّعِيف .

وَقيل : هُوَ المسلوب مِنْهُ التَّنْوِين والجر مَعًا ، بِنَاء على أَن الصّرْف هُوَ التَّصَرُّف فِي جَمِيع المجارى .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان وَهَذَا الْخلاف لَا طائل تَحْتَهُ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في حد ما لا ينصرف ، فقيل : هو المسلوب منه التنوين .

وقيل : هو المسلوب منه التنوين والجر معا .

وقال أبو حيان[٣] : "هذا اختلاف لا طائل منه" .

ولم يعلق السيوطي .

---

(١) سورة المائدة٥/١١٩.

(٢) همع الهوامع ١/٧٦.

(٣) التذييل والتكميل١/١٤٦ .

### ١٧- منع اشتقاق الفعل من المصدر .

قال السيوطي[١] : "الأَصْل فِي الِاسْم الصّرْف ، وَإِنَّمَا يمْنَع مِنْهُ لشبهه بِالْفِعْلِ بِكَوْنِهِ فرعا من جِهَتَيْنِ من الْجِهَات الْآتِيَة ، كَمَا أَن الْفِعْل فرع عَن الِاسْم من جِهَتَيْنِ : إِحْدَاهمَا أَنه مُشْتَقّ ، وَالْأُخْرَى : أَنه يفْتَقر إِلَيْهِ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : والجهة الأولى لَا تتأتي على رَأْي الْكُوفِيّين المانعين اشتقاق الْفِعْل من الْمصدر".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في امتناع اشتقاق الفعل من المصدر ، حيث قال أبو حيان :[٢] "والجهة الأولى لا تتأتي حسب على رأي الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر" .

وقال السيوطي[٣] : " كَمَا أَن الْفِعْل فرع عَن الِاسْم من جِهَتَيْنِ : إِحْدَاهمَا أَنه مُشْتَقّ" مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

### ١٨- الخلاف في علة منع صرف (أُخر) .

قال السيوطي[٤] : "تَقول : مَرَرْت بزيد وَرجل آخر أَي إِنَّه أَحَق بِالتَّأْخِيرِ من زيد فِي الذّكر ، لِأَن الأول قد اعتني بِهِ فِي التَّقَدُّم فِي الذّكر .

وَأما عدله : فَقَالَ أَكثر النَّحْوِيين : إِنَّه معدول عَن الْألف وَاللَّام ، لِأَن الأَصْل فِي أفعل التَّفْضِيل أَن لَا يجمع إِلَّا مَقْرُونا بهما كالكبر ، والصغر ، فَعدل عَن أَصله ، وَأعْطِي من الجمعية مُجَردا مَا لَا يُعْطي غَيره إِلَّا مَقْرُونا ، فَهَذَا عدل عَن الْألف وَاللَّام لفظا ، ثمَّ عدل عَن مَعْنَاهُمَا ، لِأَن الْمَوْصُوف بِهِ لَا يكون إِلَّا نكرَة ، وَكَانَ حَقه إِذا عدل عَن لَفْظهمَا أَن يَنْوِي مَعْنَاهُمَا مَعَ زِيَادَة ، كَمَا نوي معنى اثْنَيْنِ فِي مثنى مَعَ زِيَادَة التَّضْعِيف ، فَلَمَّا عدل أخر ، وَلم يكن فِي عدله زِيَادَة كَغَيْرِهِ من المعدولات ، كَانَ بذلك معدولا عدلا ثَانِيًا .

وَقَالَ ابْن مَالك : التَّحْقِيق أَنه معدول عَن أخر مرَادا بِهِ جمع الْمُؤَنَّث ، لِأَن الأَصْل فِي أفعل التَّفْضِيل أَن يَسْتَغْنِي فِيهِ بأفعل عَن فعل لتجرده عَن الْألف وَاللَّام وَالْإِضَافَة ، كَمَا يسْتَغْنى بأكبر عَن كبر فِي نَحْو : رَأَيْتهَا مَعَ نسْوَة أكبر مِنْهَا ، فَلَا يثنى وَلَا يجمع لكَوْنهم أوقعوا أفعل موقع فعل، فَكَانَ ذَلِك عدلا من مِثَال إِلَى مِثَال .

---

(١) همع الهوامع ٧٨/١.

(٢) التذييل والتكميل ١٤٠/١ .

(٣) همع الهوامع ٧٨/١.

(٤) همع الهوامع ٧٨/١-٨٢.

وَتَابعه أَبُو حَيَّان ، وَقَالَ فَأخر على هَذَا معدول عَن اللَّفْظ الَّذِي كَانَ المسمي بِهِ أَحَق بِهِ، وَهُوَ : آخر ، لاطراد الْإِفْرَاد فِي كل أفعل يُرَاد بِهِ المفاضلة فِي حَال التنكير .

قَالَ : وَهَذَا الْعدْل بِهَذَا الِاعْتِبَار صَحِيح ، لِأَنَّهُ عدل عَن نكرَة إِلَى نكرَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في علة منع صرف (أخر) ، حيث قال أكثر النحويين : إِنَّه معدول عَن الْألف وَاللَّام .

وَقَالَ ابْن مَالك : التَّحْقِيق أَنه معدول عَن أخر .

وتابعه أبو حيان[1] : "وَقَالَ فَأخر على هَذَا معدول عَن اللَّفْظ الَّذِي كَانَ المسمي بِهِ أَحَق بِهِ، وَهُوَ : آخر"

وقال السيوطي[2] : "وَيمْنَع مَعَ الوصفية والعلمية" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**١٩- الخلاف في سماع سداس ومسدس عن العرب .**

قال السيوطي[3] : "وَاخْتلف ، هَل يُقَاس عَلَيْهَا : سداس ومسدس ، وسباع ومسبع ، وثمان ومثمن ، وتسع ومتسع ؟ على ثَلَاثَة مَذَاهِب :

أَحدهَا : لَا ، وَعَلِيهِ البصريون ، لِأَن فِيهِ إِحْدَاث لفظ لم تَتَكَلَّم بِهِ الْعَرَب .

وَالثَّانِي : نعم ، وَعَلِيهِ الْكُوفِيُّونَ ، والزجاج ، لوضوح طَرِيق الْقيَاس فِيهِ .

وَالثَّالِث : يُقَاس على مَا سمع من فعال لكثرته ، دون مفعل لقلته .

وَمَا ذكرته من أَن المسموع اثْنَا عشر بِنَاء هُوَ الْمَذْكُور فِي التسهيل .

وَذكر فِي (شرح الكافية) أَن خماس لم يسمع .

وَذكر أَبُو حَيَّان : أَن سداس وَمَا بعده مسموع أَيْضا ، فَقَالَ فِي (شرح التسهيل) الصَّحِيح أَن البناءين مسموعان من وَاحِد إِلَى عشرَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في سماع سداس ومسدس عن العرب ، فقال أبو حيان[4] : "أن سداس وما بعده مسموع أيضا" .

وقال السيوطي[5] : " وَاخْتلف ، هَل يُقَاس عَلَيْهَا : سداس ومسدس" .

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٨٧٣ .

(٢) همع الهوامع١/٨١ .

(٣) همع الهوامع ١/٨٣-٨٤.

(٤) ارتشاف الضرب٢/٨٧٤ .

(٥) همع الهوامع ١/٨٤ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان في (هل سمع سداس ومسدس عن العرب؟).

حيث قال ابن مالك[١] : "وأجاز الكوفيون والزجاج أن يقال قياساً : " خُماس وسُداس ومَسدس وسُباع ومَسبع وثُمان ومَثمن ، وتُساع ومُتسع ، وقد نبهت على ذلك نظماً"

**٢٠- الخلاف في سبب منع صرف (طوى) .**

قال السيوطي[٢] : "ذكر الأخفش : أَن طوى من هَذَا النَّوْع ، كَذَا رَأَيْته فِي (كِتَابه الْوَاحِد وَالْجمع فِي الْقُرْآن) .

وَمنعه أَبُو حَيَّان ، وَقَالَ : الْمَانِع مَعَ العلمية التَّأْنِيث بِاعْتِبَار الْبقْعَة ، بِدَلِيل تنوينه فِي اللُّغَة الْأُخْرَى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في سبب منع صرف (طوى) ، فقال أبو حيان : "المانع مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة" .

وقال السيوطي[٣] : "يمنع العدل مع العلمية" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

والراجح هنا قول أبي حيان ، لأن طوى اسم مكان .

**٢١- الخلاف في علة منع صرف (جُمع) ونحوها .**

قال السيوطي[٤]: "وبهذه الاعتبارات اخْتلف النُّحَاة :

فَقَالَ الْأَخْفَش والسيرافي إِنَّهَا معدولة عَن فُعل . وَاخْتَارَهُ ابْن عُصْفُور ، قَالَ : لِأَن الْعدْل عَن فعالى لم يثبت فِي مَوضِع من الْمَوَاضِع ، وَالْعدْل عَن فعل إِلَى فعل ثَبت ، قَالُوا : ثَلَاث درع، وَهُوَ جمع درعاء ، وَكَانَ الْقيَاس درعا .

وَقَالَ قوم : إِنَّهَا معدولة عَن فعالى ، وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّهَا معدولة عَن فعلاوات ، وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك .

وَضعف الأول بِأَن أفعل الْمَجْمُوع بِالْوَاو وَالنُّون لَا يجمع مؤنثه على فعل بِسُكُون الْعين ، وَالثَّانِي بِأَن فعلاء لَا يجمع على فعالى إِلَّا إِذا لم يكن مذكره على أفعل ، وَكَانَ اسْما مَحْضا .

---

(١) شرح التسهيل ٤/٤٤٤٨ .

(٢) همع الهوامع ١/٨٧-٨٨.

(٣) همع الهوامع ١/٨٧ .

(٤) همع الهوامع ١/٩٠-٩١ .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الَّذِي نختاره أَنَّهَا معدولة عَن الْأَلف وَاللَّام ، لِأَن مذكرها جمع بِالْوَاو وَالنُّون ، فَقَالُوا : أَجْمَعُونَ ، كَمَا قَالُوا : الأخسرون ، فقياسه أَنه إِذا جمع كَانَ مُعَرفا بِالْألف وَاللَّام فعدلوا بِهِ عَمَّا كَانَ يسْتَحقّهُ من تَعْرِيفه بِالْألف وَاللَّام .

قلت : وَهَذَا يَقْتَضِي أَن يكون جمع الْمُذكر فِيهِ أَيْضا مَمْنُوع الصّرْف ، لوُجُود الْعدْل الْمَذْكُور فِيهِ ، وَتَكون الْيَاء فِيهِ عَلامَة الْجَرّ على أَنَّهَا نائبة عَن الفتحة . وَهُوَ غَرِيب " .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في علة منع صرف (جُمع) ونحوها ، حيث قال أبو حيان(١) : "أنها معدولة عن الألف واللام" ، فقال السيوطي(٢) : "وهذا يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضا ممنوع الصرف"

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو الأرجح هنا قول الأخفش والسيرافي وابن عصفور .

**٢٢- الخلاف في (سحر) مصروف أم ممنوع من الصرف .**

قال السيوطي(٣): "الرَّابِع سحر الملازم الظَّرْفِيَّة ، وَهُوَ الْمعِين ، أَي المُرَاد بِهِ : وَقت بِعَيْنِه ، فَإِنَّهُ يلازم الظَّرْفِيَّة فَلَا يتَصَرَّف .

وَلَا ينْصَرف أَيْضا للعدل والعلمية ، وَأما الْعدْل : فَعَن مصاحبة الْألف وَاللَّام ، إِذْ كَانَ قِيَاسه وَهُوَ نكرَة أَن يعرف بِالطَّرِيقِ الَّتِي تعرف بهَا النكرات ، وَهُوَ (أل )فعدلوه عَن ذَلِك إِلَى أَن عرفوه بِغَيْر تِلْكَ الطّرق ، وَهُوَ العلمية ، فَإِنَّهُ جعل علما لهَذَا الْوَقْت .

وَقيل : إِنَّه امْتنع للعدل والتعريف الْمُشبه لتعريف العلمية ، من حَيْثُ كَونه تعريفا بِغَيْر أَدَاة تَعْرِيف ، بل بالغلبة على ذَلِك الْوَقْت الْمعِين ، وَلَيْسَ تَعْرِيفه بالعلمية ، لِأَنَّهُ فِي معنى السحر ، وتعريف العلمية لَيْسَ فِي مرتبَة تَعْرِيف آل .

وَقيل : إِنَّه منصرف ، وَإِنَّمَا لَا ينون لنِيَّة (أل) وَالْأَصْل : السحر ، وَعَلِيهِ السُّهيْلي . وَقيل: لنِيَّة الْإِضَافَة ، إِذْ التَّقْدِير سحر ذَلِك الْيَوْم .

وَقيل إِنَّه مَبْنِيّ على الْفَتْح لتَضَمّنه معنى حرف التَّعْرِيف ، كَمَا أَن أمس بني على الْكسر لذَلِك ، وَإِلَى هَذَا ذهب صدر الأفاضل نَاصِر المطرزي ، وَابْن الطراوة ، وَنَصره أَبُو حَيَّان".

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٨٦٨-٨٦٩.

(٢) همع الهوامع ٩١/١.

(٣) همع الهوامع ٩٢/١.

ذكر السيوطي الخلاف في (سحر) مصروف أم ممنوع من الصرف ، حيث قال أبو حيان[١] : "أما (سحر) من يوم بعينه، فظرف لا ينصرف" .

وقال السيوطي : " وَلَا ينْصَرف أَيْضا للعدل والعلمية" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

والراجح هنا قول السيوطي .

**٢٣- الخلاف في علة منع صرف (حذام) .**

قال السيوطي[٢] : "الْخَامِس : فَعَالِ علم الْمُؤَنَّث كحَذَامِ ، وقَطَامِ ، ورَقَاشِ ، وغَلَابِ ، وسَجَاحِ أَعْلَام لنسوة ، وسَكَابِ لفرس ، وعَرَارِ لبقرة ، وظَفَارِ لبلدة عِنْد بني تَمِيم ، فَإِنَّهُم يعربونه مَمْنُوع الصّرْف للعلمية وَالْعدْل عَن فاعلة ، هَذَا مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ .

وَذهب الْمبرد إِلَى أَن الْمَانِع لَهُ العلمية والتأنيث كزينب وَأَمْثَاله ، فَلَا يكون معدولا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالظَّاهِر الأول ، لِأَن حَذَامِ وَنَحْوهَا على رَأْي الْمبرد تكون مرتجلة ، لَا أصل لَهَا فِي النكرات ، والغلب على الْأَعْلَام أَن تكون منقولة ، وَهِي الَّتِي لَهَا أصل فِي النكرات عُدلَت عَنهُ بعد أَن صيرت أعلاما ، وعَلى الأول لَو نكر صرف ، وَلَو سمي بِهِ مُذَكّر جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ : الْمَنْع إبْقَاء على مَا كَانَ لبَقَاء لفظ الْعدْل ، وَالصرْف لزوَال مَعْنَاهُ ، وَزَوَال التَّأْنِيث بزواله ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ مؤنثا ، لإِرَادَة مَا عدل عَنهُ ، وَهُوَ : (راقشة) أما الحجازيون ، فَإِن بَاب حذام عِنْدهم مَبْنِيّ على الْكسر إِجْرَاء لَهُ مجْرى فَعَالِ الْوَاقِع موقع الْأَمر ، كنَزَالِ ، لشبهه بِهِ فِي الْوَزْن وَالْعدْل ، والتعريف .

وَقيل : لتَضَمّنه معنى الْحَرْف ، وَهُوَ عَلامَة التَّأْنِيث فِي المعدول عَنهُ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في علة منع صرف (حذام) ، حيث قال أبو حيّان[٣] : "وَالظَّاهِر الأول ، لِأَن حَذَامِ وَنَحْوهَا على رَأْي الْمبرد تكون مرتجلة"

وقال السيوطي[٤] : "مَمْنُوع الصّرْف للعلمية وَالْعدْل"

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

والراجح هنا قول السيوطي .

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٨٦٩ .

(٢) همع الهوامع ١/٩٣ .

(٣) ارتشاف الضرب٢/٨٧١-٨٧٢ .

(٤) همع الهوامع ١/٩٣ .

حَذام عَلَمٌ للمؤنث مبنيٌ على الكسر في كل الأحوال ، وهذا أثر متعلق بالنطق وكسره بعد أنْ حذفت تاء التأنيث حذامة في الأصل فلجئوا إلى البناء على الكسرة والله أعلم .

**٢٤ – الخلاف في ((فعلان) الذي مؤنثه (فعلانة) مصروف أم لا) .**

قال السيوطي[١] : "الرَّابِعَة : كَونه صفة فِي آخِره ألف وَنون زائدتان بِشَرْط أَن يكون مُؤَنّثَة على فعلى كسكران سكرى ، وريان ريا .

وَقيل : الشَّرْط أَن يكون مُؤَنّثَة على فعلانة ، سَوَاء وجد لَهُ مؤنث على فعلى أم لَا. وَيَبْنِي على الْخلاف مَسْأَلَتَانِ :

الأولى : لَازم التَّذْكِير كرحمن ، ولحيان لكبير اللِّحْيَة ، على الأول يصرف لفقد فعلى فِيهِ ، إِذْ لَا مؤنث لَهُ . وعَلى الثَّانِي يمْنَع لفقد فعلانة مِنْهُ لما ذكر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح فِيهِ الصّرْف ، لأَنا جهلنا النَّقْل فِيهِ عَن الْعَرَب ، وَالْأَصْل فِي الِاسْم الصّرْف ، فَوَجَبَ الْعَمَل بِهِ .

وَوجه مُقَابِله أَن الْغَالِب فِيمَا وجد فعلان للصفة الْمَنْع فَكَانَ الْحمل عَلَيْهِ أولى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في (هل (فعلان) الذي مؤنثه (فعلانة) مصروف أم ممنوع من الصرف ، حيث قال أبو حيان[٢] : " وَالصَّحِيح فِيهِ الصّرْف"

وقال السيوطي[٣] : "الرَّابِعَة : كَونه صفة فِي آخِره ألف وَنون زائدتان بِشَرْط أَن يكون مُؤَنّثَة على فعلى كسكران سكرى ، وريان ريا" حيث اشترط أن يكون (فعلان) مؤنثه (فعلى) . مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٢٥ – الخلاف في (أفعُل الذي تلحقه تاء التأنيث) يصرف أم لا يصرف .**

قال السيوطي[٤] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقد وَقع الْخلاف فِي قسم وَاحِد من أفعل وَهُوَ مَا تلْحقهُ تَاء التَّأْنِيث نَحْو أرمل وأرملة فمذهب الْجُمْهُور صرفه وَمنعه الْأَخْفَش كأحمر قَالَ ثمَّ إِنَّه لَا تُوجد الوصفية مَعَ الْوَزْن الْمُخْتَص وَلَا مَعَ كل الأوزان الْغَالِبَة مَعَ أفعل خَاصَّة" .

---

(١) همع الهوامع ١/٩٥-٩٦ .
(٢) ارتشاف الضرب٢/٨٥٦ .
(٣) همع الهوامع ١/٩٥ .
(٤) همع الهوامع ١/١٠٠.

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيان الخلاف الخلاف في **(أفعُل الذي تلحقه تاء التأنيث)** نحو أرمل وأرملة ، يصرف أم لا يصرف، مذهب الجمهور صرفه .

ومذهب الأخفش منعه من الصرف .

وقال أبو حيان(١) : "والغالب في أفعل يمنع مع الوصفية الأصلية ، وعدم قبول مؤنثه تاء التأنيث نحو : أحمر" .

وقال السيوطي(٢) : "أَلا يقبل تَاء التَّأْنِيث" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان . وهو الرأي الراجح .

**٢٦- الخلاف في ( اشتراط أن يكون العلم المنقول علما في لسان العجم ؟) ليمنع من الصرف.**

قال السيوطي(٣) : "وَهل يشْتَرط أَن يكون علما فِي لِسَان الْعَجم؟ قَولَانِ :

الْمَشْهُور ، لَا ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُور فِيمَا نَقله أَبُو حَيَّان ،

الثَّانِي ، نعم ، وَعَلَيْهِ أَبُو الْحسن الدباج ، وَابْن الْحَاجِب ، وَنقل عَن ظَاهر مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في **(**هل يشترط أن يكون العلم المنقول علما في لسان العجم **؟)** ليمنع من الصرف ، حيث نقل أبو حيان(٤) قول الجمهور بعد اشتراط ذلك .

وقال السيوطي(٥) : " الْمَشْهُور ، لَا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

حيث قال بن عقيل(٦) : "أو عجمة شخصية مع الزيادة على ثلاثة أحرف نحو إسماعيل وإسحاق ... وهو ما استعملته العرب من لغة غيرها نكرة كيباج والجمهور على أنه يكفي في الممتنع كون العرب أول ما استعملته لم تستعمله إلا علما ، وشرط أبو الحسن الدباج كونه علماً عند العجم أيضاً" .

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٨٥٩ .

(٢) همع الهوامع ١/١٠٠.

(٣) همع الهوامع ١/١٠٤.

(٤) ارتشاف الضرب٢/٨٧٥ .

(٥) همع الهوامع ١/١٠٤ .

(٦) المساعد٣/١٨.

**٢٧- صرف العلم الأعجمي إذا صُغر تصغير الترخيم .**

قال السيوطي[١] : "إذا صغر مَا لَا ينْصَرف صرف ، لزوَال سَبَب الْمَنْع بِالتَّصْغِيرِ ، وَقَوْلِي : فِي الأعجمي إِلَّا المرخم أَشرت بِهِ إِلَى أَن تَصْغِير التَّرْخِيم فِي الأعجمي يَقْتَضِي الصّرْف نَحْو : بريه وَسميع فِي إِبْرَاهِيم ، وَإِسْمَاعِيل ، لكَونه صَار على ثَلَاثَة أحرف غير يَاء التصغير ، والعجمة لَا تُؤثر فِيمَا كَانَ كَذَلِك . نبه عَلَيْهِ أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي ما نبه عليه أبي حيان[٢] من أن تصغير الترخيم في الأعجمي يقتضي الصرف ، لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير ، والعجمة لا تؤثر فيما كان كذلك ، ووافقه السيوطي .

لقد خصص سيبويه لذلك باباً سماه : هذا باب الأسماء الأعجمية ، ثم قال[٣] : "اعلم أنّ كل اسم أعجمي أُعرب وتمكن في الكلام ، فدخلته الألف واللام وصار نكرة ، فإنك إذا سميت به رجلاً صرفته ، إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي (وذلك نحو ... الياسمين فيمن قال : ياسمينٌ كما ترى ، والسّهريز ، والآجرّ .

فإن قلت : أدَعُ صرف الآخُرَ ، لأنه لا يشبه شيئاً من كلام العرب ، فإنه قد أُعرب ، وتمكن في الكلام ، وليس بمنزلة شيء ترك صرفه من كلام العرب ، لأنه لا يشبه الفعل في آخره زيادة ، وليس من ذلك نحو عمر وليس بمؤنث وأشباه ذلك من الأسماء مثل : إبراهيم وإسماعيل وإسحاق فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة ، على حدّ ما كانت في كلام العجم ولم تمكن من أسمائهم العربية ، فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية..."

**٢٨- القول في منع المصروف.**

قال السيوطي[٤] : "فِي منع المصروف أَرْبَعَة مَذَاهِب :

أَحدهَا : الْجَوَاز مُطلقًا حَتَّى فِي الِاخْتِيَار ، وعَلى أَحْمد بن يحيى .

فَقيل لَهُ : هَذَا مَوْضُوع ، فَإِن مؤنسا ودبارا مصروفان وَقد ترك صرفهما ، فقال : هَذَا جَائِز فِي الْكَلَام فَكيف فِي الشّعْر؟ قَالَ أَبُو حَيَّان : فَدلَّ هَذَا الْجَواب على إِجَازَته اخْتِيَار .

وَالثَّانِي : الْمَنْع مُطلقًا حَتَّى فِي الشّعْر ، وعَلى ذَلِك أَكثر الْبَصرِيين وَأَبُو مُوسَى الحامض من الْكُوفِيّين .

(١) همع الهوامع ١/١١٨.

(٢) ارتشاف الضرب٢/٨٩١ .

(٣) الكتاب٣/٢٣٥.

(٤) همع الهوامع١/١٢٠-١٢١.

وَالثَّالِث : وَهُوَ الصَّحِيح : الْجَوَاز فِي الشّعْر ، وَالْمَنْع فِي الِاخْتِيَار وَعَلِيهِ أَكثر الْكُوفِيّين والأخفش من الْبَصرِيين .

وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك وَصَححهُ أَبُو حَيَّان قِيَاسا على عَكسه ، ولورود السماع بذلك كثيرا .

وَالرَّابِع : يجوز فِي الْعلم خَاصَّة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في منع المصروف من الصرف ، فقال(١) "يجوز في الشعر، ويمنع في الاختيار" .

وقال السيوطي(٢) : "وهو الصحيح" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## الباب الثالث : الأسماء الستة

### ٢٩- الخلاف في إعراب الأسماء الستة .

قال ابن مالك :

**وَارْفَــعْ بِــوَاوٍ، وَانْصِــبَنّ بِــالألِفْ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَاء أَصِفْ**

قال السيوطي(٣) : "فِي إِعْرَاب الْأَسْمَاء السِّتَّة مَذَاهِب :

أَحدهَا : وَهُوَ الْمَشْهُور أَن هَذِه الأحرف نَفسهَا هِيَ الْإِعْرَاب وَأَنَّهَا نابت عَن الحركات ، وَهَذَا مَذْهَب قطرب ، والزيادي ، والزجاجي من الْبَصرِيين ، وَهِشَام من الْكُوفِيّين .

الثَّانِي : وَهُوَ مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ والفارسي وَجُمْهُور الْبَصرِيين ، وَصَححهُ ابْن مَالك ، وَأَبُو حَيَّان ، وَابْن هِشَام ، وَغَيرهم من الْمُتَأَخِّرين : أَنَّهَا معربة بحركات مقدرَة فِي الْحُرُوف ، وَأَنَّهَا أتبع فِيهَا مَا قبل الآخر للْآخر" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٨٩١ .

(٢) همع الهوامع١/١٢١ .

(٣) همع الهوامع ١/١٢٣-١٢٤ .

ذكر السيوطي الخلاف في إعراب الأسماء الستة إعراب الأسماء الستة ، حيث قال أبو حيّان[1] : "أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف" .

وقال السيوطي[2] : "وَهُوَ الْمَشْهُور أَن هَذِه الأحرف نَفسهَا هِيَ الْإِعْرَاب" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان . والراجح هنا قول السيوطي .

قال ابن يعيش[3] : "فأمّا الأسماء الستّة المعتلّة ، وهي : "أخوك" ، و"أبوك" ، و"حموك"، و"فوك" ، و"هنوك" ، و"ذو مال" ، فهذه الأسماء إذا أُضيفت إلى غير ضميرِ متكلّم ، كان رفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وجرّها بالياء ؛ نحوَ قولك : "هذا أخوك وأبوك" ، و"رأيت أخاك وأباك" و"مررت بأخيك وأبيك" .

وكذلك سائرها .

وإنما أُعربت هذه الأسماء بالحروف ، لأنها أسماءٌ حُذفت لاماتها في حال إفرادها ، وتضمّنت معنى الإضافة ، فجُعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذفِ لاماتها .

واحترزنا بقولنا : "وتضمّنت معنى الإضافة" ، عن مثل "يَدٍ" ، و"دَم" ، و"غَدٍ" ، وشِبْهِها ممّا حُذفت لامه" .

**٣٠- الخلاف في ( بقاء ميم (فم) في حال الإضافة أم لا ؟ ) .**

قال ابن مالك :

**مِـنْ ذِاكِ (ذُو) (إنْ) صُـحْبَةً أَبَانَـا          وَالْـ(فَمُ) حَيْـثُ المِـيمُ مِنْـهُ بَانَـا**

قال السيوطي[4]: "وَأما عكس ذَلِك ، وَهُوَ إبْقَاء ميمه حَال الْإِضَافَة فَمَنعه الْفَارِسِي إِلَّا فِي الشّعْر ، وَتَابعه ابْن عُصْفُور وَغَيره من المغاربة .

وَالصَّحِيح كَمَا قَالَ ابْن مَالك وَأَبُو حَيَّان وَغَيرهمَا جَوَازه فِي الِاخْتِيَار ، فَفِي الحَدِيث (لخلوف فَم الصَّائِم)[5] .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٨٣٦ .

(٢) همع الهوامع ١/١٢٣ .

(٣) شرح المفصل١/١٥٣.

(٤) همع الهوامع ١/١٣١.

(٥) رواه البخاري في الصوم ، باب فضل الصوم برقم(١٨٩٤) وصحيح مسلم في الصوم ، باب حفظ اللسان للصائم برقم(١١٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ذكر السيوطي الخلاف في ( هل تبقى ميم (فم) في حال الإضافة أم لا ؟ ) ، حيث أجازه أبو حيان[١] في الاختيار .

وقال السيوطي[٢] : "والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣١- الخلاف في المحذوف من (ذو) .**

قال ابن مالك :

**مِـنْ ذَاكِ (ذُو) (إِنْ) صُـحْبَةً أَبَانَـا وَالْـ(فَمُ) حَيْـثُ المِـيمُ مِنْـهُ بَانَـا**

قال السيوطي[٣] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : والمحذوف من ذُو هُوَ اللَّام فِي قَول أهل الاندلس ، وَالْعين فِي قَول أهل قرطبة .

قَالَ : وَالظَّاهِر الأول" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في المحذوف من (ذو) ، فقال أبو حيان[٤] : "هو اللام" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**الباب الرابع : المثنى**

**٣٢- الخلاف في (ذان وتان ، واللذان واللتان صيغ وضعت للمثنى أم مثنى حقيقي) .**

قال ابن مالك :

**بِـالأَلِفِ ارْفَـعِ المُثنّـى وَ(كِـلَا) إِذَا بِمُضْـمَرٍ مُضَـافاً وُصِـلاً**

قال السيوطي[٥]: "وَأما ذان وتان ، واللذان واللتان ، فَقيل : إِنَّهَا صِيغ وضعت للمثنى ، وَلَيْسَت من الْمثنى الْحَقِيقِيّ ، وَنسب للمحققين ، عَلَيْهِ ابْن الْحَاجِب وَأَبُو حَيَّان .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في (ذان وتان ، واللذان واللتان صيغ وضعت للمثنى أم مثنى حقيقي) ، حيث اعتبرها أبو حيان[٦] "صيغ وضعت للمثنى ، وليست من المثنى الحقيقي" .

---

(١) التذييل والتكميل ١٨٧/١ .

(٢) همع الهوامع ١٣١/١ .

(٣) همع الهوامع ١٣٢/١ .

(٤) التذييل والتكميل ٦٣/٢ .

(٥) همع الهوامع ١٤٠/١ .

(٦) التذييل والتكميل ٢٨/٣ .

ولم يعلق السيوطي .

قال ابن يعيش[١] : "وذهب آخرون إلى أنها ليست تثنيةً صناعيّةً ، وإنما هي صيغةٌ للتثنية ، كما صيغت "اللَّذَانِ" ، و"اللَّتَانِ" للتثنية ، وليست النونُ عوضًا من الحركة والتنوين ، ولا عوضًا من الحرف المحذوف ، وذلك أن أسماء الإشارة لا تصح تثنيةُ شيء منها ، من قِبَل أنّ التثنية إنما تأتي في النكرات ، وأسماء الإشارة لا يصح تنكيرُها بحالٍ ، فلا يصحّ أن يُثنى شيءٌ منها . وهو الصوابُ" .

**٣٣- الخلاف في (دخول الألف واللام على العلم إذا ثني أو جمع ؟) .**

قال السيوطي[٢] : "والأجود إذا ثني الْعلم أَو جمع أَن يحلى بِالْألف وَاللَّام عوضا عَمَّا سلب من تَعْرِيف العلمية.

وَمُقَابل الأجود مَا حَكَاهُ فِي (البديع) : أَن مِنْهُم من لَا يدخلهَا عَلَيْهِ ويبقيه على حَاله ، فَيَقُول زَيْدَانَ ، وزيدون .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا القَوْل الثَّانِي غَرِيب جدا لم أَقف عَلَيْهِ إِلَّا فِي هَذَا الْكتاب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في (هل تدخل الألف واللام على العلم إذا ثني أو جمع أم لا ؟)، حيث ذكر السيوطي أن منهم من لا يدخلها عليه ، فقال أبو حيان[٣] : "أن هذا الرأي غريب جدا لم أَقف عَلَيْهِ إِلَّا فِي هَذَا الْكتاب .

وقال السيوطي[٤] : " والأجود إذا ثني الْعلم أَو جمع أَن يحلى بِالْألف وَاللَّام" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

قال ابن يعيش[١] : "ويؤيّد عندك أنّه نكرةٌ أنّك تصفه بالنكرة ، فتقول : "جاءني زيدان كريمان" ، و"رأيت زيدَيْن كريمَيْن" ، و"مررت بزيدَيْن كريمَيْن" فكريمان نكرةٌ لا محالةَ ، وقد جرى وصْفًا عليه ؛ فعلمتَ بذلك أنّه نكرة .

---

(١) شرح المفصل ٣٥٤/٢ .

(٢) همع الهوامع ١٤١/١-١٤٢ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٢٦/١ .

(٤) همع الهوامع ١٤١/١-١٤٢ .

فإذا أردت التعريف كان بالألف واللام ، والإضافة ، نحوَ : "الزيدان" ، و"العمران" ، و"زيداك" ، و"عمراك" . فتعريفُه بعد التثنيةِ من غير وجه تعريفه قبل ، فإذًا لا تكون التثنية إلَّا فيما يصح تنكيرة" .

### ٣٤- القول في منع المازني تثنية وجمع العلم المعدول .

قال السيوطي[٢] : "وَمنع الْمَازِني تَثْنِيَة الْعلم المعدول نَحْو : عمر ، وَجمعه جمع سَلامَة أَو تكسير ، وَقَالَ : أَقُول : جَاءَنِي رجلَانِ ، كِلَاهُمَا عمر وَرِجَال كلهم عمر ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا أعلم أحدا وَافقه على الْمَنْع مَعَ قَول الْعَرَب : الْعمرَان ، فَإِذا ثني على سَبِيل التغليب فَمَعَ اتِّفَاق اللَّفْظ وَالْمعْنَى أولى"

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في منع المازني تثنية وجمع العلم المعدول ، حيث قال[٣] : "ولا أعلم أحدا وافقه على المنع مَعَ قَول الْعَرَب : الْعمرَان ، فَإِذا ثني على سَبِيل التغليب فَمَعَ اتِّفَاق اللَّفْظ وَالْمعْنَى أولى" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٣٥- الخلاف في (تثنية ألف المقصور الأصلية والمجهولة) .

قال السيوطي[٤]: "وَذهب بعض النَّحْوِيين : إِلَى أَن تَثْنِيَة الْأَصْلِيَّة والمجهولة بِالْيَاءِ مُطلقًا سَوَاء أميلت أم لم تمل .

قَالَ ابْن مَالك : وَمَفْهُوم قَول سِيبَوَيْهٍ عاضد لهَذَا الرَّأْي .

وَذهب آخر : إِلَى أَنَّهُمَا بِالْوَاو مُطلقًا .

وَذهب الْأَخْفَش إِلَى أَنَّهُمَا إِن أميلتا أَو انقلبتا إِلَى الْيَاء فِي حَال نَحْو : لدي وَإِلَى ، قلبت يَاء ، وَإِلَّا قلبت واوا .

فَهَذِهِ أَرْبَعَة أَقْوَال حَكَاهَا أَبُو حَيَّان ."

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) شرح المفصل ١/١٤٠ .

(٢) همع الهوامع ١/١٤٢-١٤٣ .

(٣) التذييل والتكميل ١/٣٠٩ .

(٤) همع الهوامع ١/١٤٧-١٤٨ .

ذكر السيوطي أقوالاً أربعة ذكرها أبو حيان[١] في تثنية الف المقصور الأصلية والمجهولة .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

ويبدو الراجح القول الأول ، تثنية الأصلية والمجهولة بالياء مطلقا سواء أميلت أو لم تمل.

## ٣٦- القول في تثنية (ذو مال) .

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَأما ذُو مَال ، فَيُقَال فِيهَا : ذَوا مَال .

فَإِن قُلْنَا الْمَحْذُوف من (ذُو) اللَّام، فَهِيَ لم ترد ، أَو الْعين فَكَذَلِك ، لِأَن الْوَاو الْمَوْجُودَة هِيَ اللَّام" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تثنية (ذو مال) ، حيث قال يقال فيها[٣] : "ذوا مال" ، ولم يعلق السيوطي على ذلك .

والدليل على ذلك قول أبي حيان حينما قال[٤] : " والظاهر أن المحذوف من ذي اللام ، فتكون اللام لم ترد في التثنية ، ومذهب نحاة قرطبة أن المحذوف من ذي مال : العين" .

## الباب الخامس : جمع المذكر السالم

### ٣٧- الخلاف في (جمع ما وضع مؤنث ثم سمي به مذكر) بشرط الخلو من التأنيث .

قال ابن مالك :

**وَارْفَــعْ بِــوَاوٍ وَبِيَــا اجْــرُرْ وَانْصِــبِ     سَــالِمَ جَمْــعِ (عَــامِرٍ) وَ(مُــذْنِبِ)**

قال السيوطي[٥] : "الثَّانِي : أَن يكون خَالِيا من تَاء التَّأْنِيث سَوَاء لم يوضع لمؤنث أصلا كأحمد وَعمر ، أم وضع لمؤنث ثمَّ سمي بِهِ مُذَكّر .

---

(١) التذييل والتكميل٢/٢١ .

(٢) همع الهوامع ١/١٥٠.

(٣) ارتشاف الضرب٢/٥٦٢-٥٦٣ .

(٤) ارتشاف الضرب١/٥٦٣.

(٥) همع الهوامع١/١٥١-١٥٢.

قَالَ أَبُو حَيَّان : فَلَو سميت رجلا زَيْنَب أَو سلمى ، جمع بِالْوَاو وَالنُّون بِإِجْمَاع ، اعْتِبَارا بمسمياتها الْآن ، فَإِن لم يخل مِنْهَا لم يجمع بهَا ، كأخت ، وَطَلْحَة ، ومسلمات ، أَعْلَام رجال .

قَالَه أَبُو حَيَّان .

وَلذَلِك عبر بتاء التَّأْنِيث دون هائه ، ليشْمل مَا ذكر" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في (جمع ما وضع مؤنث ثم سمي به مذكر) بشرط الخلو من التأنيث ، قال أبو حيان(١) : "جمع بِالْوَاو وَالنُّون بِإِجْمَاع ، اعْتِبَارا بمسمياتها الْآن ، فَإِن لم يخل مِنْهَا لم يجمع بهَا ، كأخت ، وَطَلْحَة ، ومسلمات ، أَعْلَام رجال" .

وقال السيوطي : " الثَّانِي : أَن يكون خَالِيا من تَاء التَّأْنِيث سَوَاء لم يوضع لمؤنث أصلا كأحمد وَعمر ، أم وضع لمؤنث ثمَّ سمي بِهِ مُذَكّر" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٣٨- الخلاف في جمع صفة لا تقبل التاء .

قال السيوطي(٢) : "قَالَ أَبُو حَيَّان : نعم ، بَقِي صفة لَا تقبل التَّاء وَتجمع كَذَلِك بِلَا خلاف ، وَهُوَ مَا كَانَ خَاصّا بالمذكر ، كمخصي ، وأفعل التَّفْضِيل الْمُعَرّف بِاللَّامِ ، والمضاف إِلَى نكرَة نَحْو : الأفضلون ، وأفضلو بني فلَان ، فَإِن تأنيثه بِالْألف" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في جمع الصفة التي لا تقبل التاء ، حيث قال أبو حيان(٣) : "بَقِي صفة لَا تقبل التَّاء وَتجمع كَذَلِك بِلَا خلاف ، تجمع بلا خلاف كمخصي ، خاصا بالمذكر".

وقال السيوطي(٤) : "فَلَا يجمع هَذَا الْجمع مَا لَيْسَ وَاحِدًا من الثَّلَاثَة كَرجل ، وفتى ، وَغُلَام، وَلَا صفة لَا تقبل تَاء التَّأْنِيث ، كأحمر ، وسكران ، وعانس ، وصبور ، وجريح ، وقتيل".

وذكر أيضا أفعل التفضيل المعرف بالام ، والمضاف إلى نكرة نحو : الأفضلون .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) التذييل والتكميل ٣٠٤/١ .

(٢) همع الهوامع ١٥٣/١.

(٣) التذييل والتكميل ٣١٠/١ .

(٤) همع الهوامع ١٥٣/١.

**٣٩- القول في جواز إجراء المقصور كالمنقوص في الجمع عند الكوفيين .**

قال السيوطي[١] : "وَيفتح مَا قبل آخر الْمَقْصُور دلَالَة على الْألف المحذوفة ، وَلِئَلَّا يلتبس بالمنقوص نَحْو : {وَأَنْتُم الأعلَون}[٢] {وَإِنَّهُم عندنَا لمن المصطفَين}[٣] وَجوز الْكُوفِيُّونَ إجراءه كالمنقوص ، فضموا مَا قبل الْوَاو ، وكسروا مَا قبل الْيَاء حملا لَهُ على السَّالِم .

وَحَكَاهُ ابْن ولاد لُغَة عَن بعض الْعَرَب .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَكَأَنَّهُ نقلوا إِلَيْهِمَا الْحَرَكَة الْمقدرَة على حرف الْإِعْرَاب .

وَهَذَا النَّقْل عَن الْكُوفِيّين مُطلقًا ، وَهُوَ الَّذِي حَكَاهُ عَنْهُم الْأَصْحَاب ، فِيمَا قَالَ أَبُو حَيَّان".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز إجراء المقصور كالمنقوص عند الجمع جمع مذكر سالم عند الكوفيين ، حيث قال[٤] : "وكأن الكوفيون نقلوا إليهما الحركة المقدرة على حرف الإعراب" .

وقال السيوطي[٥] : "وَيفتح مَا قبل آخر الْمَقْصُور دلَالَة على الْألف المحذوفة ، وَلِئَلَّا يلتبس بالمنقوص"

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**٤٠- إلحاق ابن مالك (حمُون) بجمع المذكر السالم .**

قال السيوطي[٦] : "قَالَ ابْن مَالك : وَلَو قيل فِي حم : حمون ، لم يمْتَنع ، لَكِن لَا أعلم أَنه سمع .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : يَنْبَغِي أَن يمْتَنع ، لِأَن الْقيَاس يأباه ، وَجمع أَب وَإِخْوَته كَذَلِك شَاذ فَلَا يُقَاس عَلَيْهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي إلحاق ابن مالك (حمُون) بجمع المذكر السالم ، فقال أبو حيان[٧] : "ينبغي أن يمتنع لأن القياس يأباه" .

---

(١) همع الهوامع ١/١٥٤-١٥٥.

(٢) سورة آل عمران ٣/١٣٩.

(٣) سورة ص ٣٨/٤٧.

(٤) التذييل والتكميل ٢/٣٢.

(٥) همع الهوامع ١/١٥٤ .

(٦) همع الهوامع ١/١٥٧.

(٧) التذييل والتكميل ٢/٤١ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

يقول ابن مالك[(١)] : "ولو قيل : حمٌ وحمون لم يمتنع ، لكن لا أعلم أنه سُمع" .

**٤١- إلحاق ثعلب (فمون) و (فمين) بجمع المذكر السالم .**

قال السيوطي[(٢)] : "وَعَن ثَعْلَب أَنه يُقَال فِي (فَم) فمون ، وفمين .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ فِي غَايَة الغرابة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الحاق ثعلب (فمون) و (فمين) بجمع المذكر السالم، حيث قال أبو حيان[(٣)] : "وهو في غاية الغرابة" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٤٢- القول في القياس فيما سمع من دلالة كل لفظ .**

قال السيوطي[(٤)] : "الأَصْل فِي كَلَام الْعَرَب دلَالَة كل لفظ على مَا وضع لَهُ ، فَيدل الْمُفْرد ، على الْمُفْرد والمثنى ، على اثْنَيْنِ وَالْجمع على جمع ، وَقد يخرج عَن هَذَا الأَصْل وَذَلِكَ قِسْمَانِ : مسموع وَمقيس .

فَالْأول : مَا لَيْسَ جُزْءا مِمَّا أضيف إِلَيْهِ ، سمع : ضع رحالهما ، يُرِيدُونَ اثْنَيْنِ . وديناركم مُخْتَلفَة ، أَي دنانيركم ، وَعَيناهُ حَسَنَة ، أَي حَسَنَتَانِ ، وَمِنْه : لبيْك وأخوته ، فَإِنَّهُ لفظ مثنى وضع مَوضِع الْجمع ، قَالُوا : شابت مُفَارقَة وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا مفرق وَاحِد ، وعظيم الْمنْاكب ، وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق ، وعظيمة الْأَوْرَاك ، فَكل هَذَا مسموع لَا يُقَاس عَلَيْهِ .

وقاسه الْكُوفِيُّونَ، وَابْن مَالك إِذا أَمن اللّبْس.

وَهُوَ ماش على قَاعِدَة الْكُوفِيّين من الْقيَاس على الشاذ والنادر.

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَو قيس شَيْء من هَذَا لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قياس ما سمع من كلام العرب من لفظ مثنى وضع موضع الجمع أو العكس ، حيث قال أبو حيان[(٥)] : "ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات" .

وقال السيوطي[(١)] : "وَقد يخرج عَن هَذَا الأَصْل وَذَلِكَ قِسْمَانِ : مسموع وَمقيس" .

---

(١) شرح التسهيل ٩٨/١.

(٢) همع الهوامع ١٥٧/١.

(٣) التذييل والتكميل ٣٢٩/١ .

(٤) همع الهوامع ١٧١/١-١٧٢ .

(٥) التذييل والتكميل ٨٥/٢ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

### ٤٣- اختيار ابن مالك إذا فرق المتضمنين الإفراد .

قال السيوطي(٢) : "فَإِن فرق متضمناهما ، كَقَوْلِه تَعَالَى {على لِسَان دَاوُد وَعِيسَى ابْن مَرْيَم}(٣) فَقَالَ ابْن مَالك أَيْضا بِقِيَاس الْجمع والإفراد ، وَخَالفهُ أَبُو حَيَّان لِأَن الْجمع إِنَّمَا قيس هُنَاكَ اجْتِمَاع تثنيتين ، وَقد زَالَت بتفريق المتضمنين ، قَالَ : فَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النّظر الِاقْتِصَار على التَّثْنِيَة .

وَإِن ورد جمع ، أَو إِفْرَاد اقْتصر فِيهِ على مورد السماع . قَالَ : وَأما الْآيَة فَلَيْسَ المُرَاد فِيهَا بِاللِّسَانِ الْجَارِحَة ، بل الْكَلَام أَو الرسَالَة ، فَلَيْسَ جُزْءا من دَاوُد وَلَا من عِيسَى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اختيار ابن مالك الإفراد إذا فرق المتضمنين ، حيث خالفه أبو حيان وقال(٤) : "لأن الجمع إنما قيس هناك اجتماع تثنيتين ، وقد زالت بتفريق المتضمنين" ، وقال أبو حيان : "وإن ورد جمع ، أو إفراد اقتصر فيه على مورد السماع" .

والراجح هنا قول السيوطي .

ولم يعلق السيوطي .

## الباب السادس : المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة .

### ٤٤- القول في إعراب المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة .

قال ابن مالك :

| | |
|---|---|
| **وَاجْعَــلْ لِنَحْــوِ (يَفْعَــلَانِ) النُّونَـــا** | **رَفْعـــاً وَ((تَـــدْعِينَ)) وَ((تَسْـــأَلُونَا))** |
| **وَحَــذْفُهَا لِلجَــزْمِ وَالنّصْــبِ سِــمَهْ** | **كَــ((لَـمْ تَكُـونِي لِتَرُومِـي مَظْلَمَـهْ))** |

قال السيوطي(٥) : "وَقيل : الْإِعْرَاب بحركات مقدرَة قبل الثَّلَاثَة وَالنُّون دَلِيل عَلَيْهَا ، وَعَلِيهِ الْأَخْفَش والسهيلي. ورده ابْن مَالك بِعَدَمِ الْحَاجة إِلَى ذَلِك مَعَ صَلَاحِية النُّون لَهُ .

وَقيل : إِنَّهَا معربة ، وَلَا حرف إِعْرَاب فِيهَا ، وَعَلِيهِ الْفَارِسِي .

---

(١) همع الهوامع ١٧١/١ .

(٢) همع الهوامع ١٧٤/١.

(٣) سورة الْمَائِدَة ٧٨/٥.

(٤) التذييل والتكميل٧٥/٢ .

(٥) همع الهوامع /١٧٦ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَبَين هَذَا القَوْل وَقَول الْأَخْفَش مُنَاسبَة ، إِلَّا أَن الْأَخْفَش يَقُول : إِن الْإِعْرَاب فِيهَا مُقَدّر ، فَهُوَ أشبه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول الأخفش والفارسي في إعراب المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة بحركات ، حيث قال أبو حيان[1] : "وبين هذا القول وقول الأخفش مناسبة ، إلا أن الأخفش يقول : إن الإعراب فيها مقدر ، فهو أشبه" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك ، والراجح هنا قول الجمهور أنها تعرب بثبوت النون ، في حال الرفع ، وحذف النون في حال النصب والجزم .

وهذه آراء مختلفة شأن علماء الكلام وفلسفة العلوم إلا أن المعتمد في أحكامهم هو السماع عن العرب والقياس في الأمور المحدثة المتشابهة كعلم الفقه ومصادر التشريع فالأفعال الخمسة هنا ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها أما التقدير كما يقول بعضهم مماحكة ، وفلسفة وهذا ما عقد النحو والقول ما قالت الأعراب .

## الباب السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر

### ٤٥– الخلاف في علة حذف حروف الجزم .

قال ابن مالك :

**وَأَيّ فِعْــلٍ آخِــرٌ مِنْـــهُ أَلِــفْ ... أَوْ وَاوٌ أَوْ يَـــاءٌ فَمُعْـــتَلاً عُـــرِفْ**

قال السيوطي[2] : "الْبَاب السَّابِع من أَبْوَاب النِّيَابَة : الْفِعْل الْمُضَارع المعتل :

وَهُوَ مَا آخِره ألف كيخشى ، أَو وَاو كيغزو ، أَو يَاء كيرمي ، فَإِنَّهُ يجْزم بِحَذْف حرف الْعلَّة نِيَابَة عَن السّكُون .

قَالَ ابْن مَالك : وَإِنَّمَا حذف الْجَازِم هَذِه الْحُرُوف لِأَنَّهَا عَاقَبت الضمة ، فأجريت فِي الْحَذف مجْرى مَا عاقبته .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : التَّحْقِيق أَن هَذِه الْحُرُوف انحذفت عِنْد الْجَازِم لَا بالجازم ، لِأَن الْجَازِم لَا يحذف إِلَّا مَا كَانَ عَلامَة للرفع ، وَهَذِه الْحُرُوف لَيست عَلامَة ، بل الْعَلامَة ضمة مقدرَة ، وَلِأَن الْإِعْرَاب زَائِد على مَاهِيَّة الْكَلِمَة ، وَهَذِه الْحُرُوف مِنْهَا ، لِأَنَّهَا أَصْلِيَّة أَو منقلبة عَن أصل والجازم لَا يحذف الْأَصْلِيّ وَلَا المنقلب عَنهُ .

فَالْقِيَاس أَن الْجَازِم حذف الضمة الْمقدرَة ، ثمَّ حذفت الْحُرُوف لِئَلَّا يلتبس المجزوم بالمرفوع –لَو بقيت– لِاتِّحَاد الصُّورَة" .

---

(١) التذييل والتكميل ١٩١/١ .

(٢) همع الهوامع ١٧٨/١ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الخلاف في علة حذف حروف الجزم ، حيث قال أبو حيان تعقيبا على قول ابن مالك[١] : "التحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم ، لِأَن الْجَازِم لَا يحذف إِلَّا مَا كَانَ عَلامَة للرفع ، وَهَذِه الْحُرُوف لَيست عَلامَة ، بل الْعَلامَة ضمة مقدرَة، وَلِأَن الْإِعْرَاب زَائِد على مَاهِيَّة الْكَلِمَة ، وَهَذِه الْحُرُوف مِنْهَا ، لِأَنَّهَا أَصْلِيَّة أَو منقلبة عَن أصل والجازم لَا يحذف الْأَصْلِيّ وَلَا المنقلب عَنهُ .

فَالْقِيَاس أَن الْجَازِم حذف الضمة الْمقدرَة ، ثمَّ حذفت الْحُرُوف لِئَلَّا يلتبس المجزوم بالمرفوع –لَو بقيت– لِاتِّحَاد الصُّورَة" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٤٦– القول في (ما الذي حذفه الجازم ؟) .**

قال السيوطي[٢] : "ثمَّ أختلف حِينَئِذٍ ، مَا الَّذِي حذفه الْجَازِم؟ فَقيل : الضمة الظَّاهِرَة لورودها– كَمَا سَيَأْتِي .

وَقيل : حذف الْمقدرَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَفَائِدَة الْخلاف تظهر فِي الْألف ، فَمن قَالَ : حذف الظَّاهِرَة لم يجز إِقْرَار الْألف، لِأَنَّهُ لَا ضمة فِيهَا ظَاهِرَة .

وَمن قَالَ : الْمقدرَة ، أجَاز إِقْرَارهَا ، وَيشْهد لَهُ : "وَلَا ترضاها"" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في (ما الذي حذفه الجازم ؟) ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وفائدة الخلاف تظهر في الألف ، فمن قال : حذف الظاهرة لم يجز إقرار الألف ، لأنه لا ضمة فيها ظاهرة .

ومن قال : المقدرة ، أجاز إقرارها" .

---

(١) التذييل والتكميل ٢٠٢/١–٢٠٣ .

(٢) همع الهوامع ١٧٩/١–١٨٠ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٠٧/١ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

ويبدو الراجح أن الذي حذفه الجازم الضمة المقدرة .

## خاتمة في الإعراب المقدر

### ٤٧ – القول فيما يقدر فيه الحركات كلها .

قال السيوطي(١) : "ذكرت فِي هَذِه الخاتمة الْإِعْرَاب الْمُقدر ، وَذَلِكَ أَرْبَعَة أَنْوَاع :

الأول : مَا يقدر فِيهِ الحركات كلهَا ، وَذَلِكَ خَمْسَة أَشْيَاء :

الثَّانِي : الْحَرْف الْمسكن للإدغام نَحْو: {وَقتل دَاوُد جالوت}(٢) {وَترى النَّاس سكارى}(٣) {وَالْعَادِيات ضَبْحًا}(٤) ذكره أَبُو حَيَّان فِي **(شرح التسهيل)**" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ما يقدر فيه الحركات كلها ، حيث ذكر منها(٥) "الحرف المسكن للإدغام" .

وذكر السيوطي لها يدل على على موافقته لأبي حيّان .

### ٤٨ – الخلاف في نحو (يُعِيي ويُحْيِي) تقدر عليه الضمة أم تظهر .

قال ابن مالك :

**وَأَيّ فِعْــلٍ آخِــرٌ مِنْـــهُ أَلِـــفْ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَـــاءٌ فَمُعْــتَلاً عُــرِفْ**

قال السيوطي(٦) : "النَّوْع الثَّالِث : مَا يقدر فِيهِ حَرَكَة وَاحِدَة ، وَهِي الضمة ، وَذَلِكَ الْمُضَارع الَّذِي آخِره وَاو أَو يَاء ، لثقلها عَلَيْهِمَا ، ولخفة الفتحة عَلَيْهِمَا ظَهرت ، وَخلاف ذَلِك ضَرُورَة أَو شَاذ لَا يُقَاس عَلَيْهِ .

وَخرج عَلَيْهِ قِرَاءَة : {أَو يعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ}(٧) بِالسُّكُونِ .

وَذهب الْفراء فِي نَحْو يُعِيي ويُحْيِي إِلَى جَوَاز نقل حَرَكَة الْيَاء الأولى إِلَى السَّاكِن قبلهَا ، وتدغم فتظهر عَلامَة الرّفْع فِيهَا .

---

(١) همع الهوامع ١٨١/١ .

(٢) سورة الْبَقَرَة ٢/ ٢٥ .

(٣) سورة الْحَج٢٢/ ٢ .

(٤) سورة العاديات١٠٠/ ١ .

(٥) التذييل والتكميل ٢١٧/١ .

(٦) همع الهوامع ١٨٤/١–١٨٥ .

(٧) سورة الْبَقَرَة ٢/ ٢٣٧ .

وأنشد :

**وكأنّهــا بَــين النّســـاء سَــبيكَةٌ ... تَمْشِــى بسُــدَّة بَيْتِهــا فَتُعِــيٌ**[1]

وَالْجُمْهُور على منع ذَلِك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : الصَّحِيح أَنه لَا يُقَال : يُعيّ بل إِنَّه يُقَال يُعْيِي ، هَكَذَا السماع وَقِيَاس التصريف ، لِأَن المعتل الْعين وَاللَّام تجْرِي عينه مجْرى الصَّحِيح ، فَلَا تعل .

قَالَ : وَالْبَيْت الَّذِي أنْشدهُ لَا يعرف قَائِله ، فَلَعَلَّهُ مَصْنُوع ، أَو شَاذ لَا يعْتد بِهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في نحو (يُعِيي ويُحْيِي) تقدر عليه الضمة أم تظهر ، حيث قال أبو حيان[2] : "الصحيح أنه لا يقال : يُعيّ بل إِنَّه يُقَال يُعْيِي ، هَكَذَا السماع وَقِيَاس التصريف"

وقال[3] : "فكما أن الضمة تقدر في ياء تجدي ، فكذلك تقدر في ياء تعيي" .

وقال السيوطي[4] : " النَّوْع الثَّالِث : مَا يقدر فِيهِ حَرَكَة وَاحِدَة ، وَهِي الضمة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

## باب النكرة والمعرفة

### ٤٩- الخلاف في تعريف المنادى (بالقصد أم بأل محذوفة ، ناب حرف النداء منابها) .

قال ابن مالك :

**وَغَيْــرُهُ مَعْرِفَــةٌ كــ(هُمْ) وَ(ذِي) ... وَ(هِنْــدَ) وَ(ابْنِــي) وَ(الغُــلَامِ)**

قال السيوطي[5] : "والمنادى ، وأغفل أَكْثَرهم ذكر المنادى ، وَالْمرَاد بِهِ النكرَة الْمقبل عَلَيْهَا ، نَحْو يَا رجل ، فتعريفه بِالْقَصْدِ ، كَمَا صَححهُ ابْن مَالك .

وَذهب قوم إِلَى أَن تَعْرِيفه بأل محذوفة ، وناب حرف النداء منابها .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ الَّذِي صَححهُ أَصْحَابنَا ، وَلَا خلاف فِي النكرَة غير الْمَقْصُودَة ، نَحْو : يَا رجلا خُذ بيَدي أَنه بَاقٍ على تنكيره" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٧٢ وشرح الأشموني ٣/ ٨٩٣ والممتع في التصريف ٢/ ٥٨٥ ، ٥٨٧ .

(٢) التذييل والتكميل ١/٢٠١ .

(٣) التذييل والتكميل ١/٢٠١ .

(٤) همع الهوامع ١/١٨٤ .

(٥) همع الهوامع ١/١٩٠ .

ذكر السيوطي الخلاف في تعريف المنادى (بالقصد أم بأل محذوفة ، ناب حرف النداء منابها) ، حيثَ ذهب قوم إِلَى أَن تَعْرِيفه بأل محذوفة ، وناب حرف النداء منابها .

وقال أبو حيان[١] : "وهو الذي صححه أصحابنا ، ولا خلاف في النكرة غير المقصودة، نَحْو : يَا رجلا خُذ بيَدي أَنه بَاقٍ على تنكيره .

وقال السيوطي[٢] : " فتعريفه بِالْقَصْدِ ، كَمَا صَححهُ ابْن مَالك" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

والراجح هنا قول أبي حيّان .

**٥٠- الخلاف في أعرف المعارف .**

قال السيوطي[٣] : "وَعلى التَّفَاوُت اخْتلف فِي أعرف المعارف :

فمذهب سِيبَوَيْهٍ وَالْجُمْهُور : إِلَى أَن الْمُضمر أعرفهَا وَقيل : الْعلم أعرفهَا ، وَعَلِيهِ الصَّيْمَرِيّ . وعزي للكوفيين . وَنسب لسيبويه .

وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان ، قَالَ : لِأَنَّهُ جزئي وضعا واستعمالا ، وَبَاقِي المعارف كليات وضعا جزئيات اسْتِعْمَالا .

وَقيل : أعرفهَا اسْم الْإِشَارَة ، وَنسب لِابْنِ السراج .

وَقيل : ذُو (أل) ، لِأَنَّهُ وضع لتعريفه أَدَاة ، وَغَيره لم تُوضَع لَهُ أَدَاة . وَلم يذهب أحد إِلَى أَن الْمُضَاف أعرفهَا ، إِذْ لَا يُمكن أَن يكون أعرف من الْمُضَاف إِلَيْهِ ، وَبِه تعرف .

وَمحل الْخلاف فِي غير اسْم الله تَعَالَى ، فَإِنَّهُ أعرف المعارف بِالْإِجْمَاع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في أعرف المعارف ، حيث اختار أبو حيان[٤] "العلم أعرفها" ، وعليه الصَّيمريّ ، وعزي للكوفيين ، ونسب لسيبويه .

وقال السيوطي[٥] : " فمذهب سِيبَوَيْهٍ وَالْجُمْهُور : إِلَى أَن الْمُضمر أعرفهَا" .

---

(١) التذييل والتكميل ١١١/٢ .

(٢) همع الهوامع ١٩٠/١ .

(٣) همع الهوامع ١٩١/١.

(٤) التذييل والتكميل ١١٣/٢ .

(٥) همع الهوامع ١٩١/١.

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو الأرجح اعتبار مذهب سيبويه والجمهور هو الصحيح ، أنه المضمر أعرفها .

### ٥١- القول في التفصيل في أعرف المعارف من المضمر .

قال ابن مالك :

**كَاليَاءِ وَالكَافِ مِنِ ((ابْنِـي أَكْرَمَكْ)) وَاليَاءِ وَالهَا مِنْ ((سَلِيِيهِ مَا مَلَكْ))**

قال السيوطي[١] : "وَقَالَ ابْن مَالك أعرف المعارف ضمير الْمُتَكَلّم ، لِأَنَّهُ يدل على المُرَاد بِنَفسِهِ وبمشاهدة مَدْلُوله ، وبعدم صلاحيته لغيره ، وبتميز صورته .

ثمَّ ضمير الْمُخَاطب ، لِأَنَّهُ يدل على المُرَاد بِنَفسِهِ ، وبمواجهة مَدْلُوله . ثمَّ الْعلم ، لِأَنَّهُ يدل على المارد حَاضرا وغائبا على سَبِيل الِاخْتِصَاص ثمَّ ضمير الْغَائِب السَّالِم عَن إِبْهَام ، نَحْو: زيد رَأَيْته . فَلَو تقدم اسمان أَو أَكثر نَحْو : قَامَ زيد وَعَمْرو كَلمته تطرق إِلَيْهِ الْإِبْهَام ، وَنقص تمكنه فِي التَّعْرِيف .

ثمَّ الْمشَار بِهِ ، والمنادى كِلَاهُمَا فِي مرتبَة وَاحِدَة ، لِأَن كلا مِنْهُمَا تَعْرِيفه بِالْقَصْدِ ثمَّ الْمَوْصُول .

ثمَّ ذُو أل .

وَقيل : ذُو أل قبل الْمَوْصُول ، وَعَلِيهِ ابْن كيسَان ، لوُقُوعه صفة لَهُ فِي قَوْله تَعَالَى {من أنزل الْكتاب الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى}[٢] وَالصّفة لَا تكون أعرف من الْمَوْصُوف .

وَأجِيب بِأَنَّهُ بدل أَو مَقْطُوع .

أَو الْكتاب علم بالغلبة للتوراة .

وَقيل هما فِي مرتبَة وَاحِدَة بِنَاء على أَن تَعْرِيف الْمَوْصُول بأل .

وَقيل لِأَن كلا مِنْهُمَا تَعْرِيفه بالعهد .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : لَا أعلم أحدا ذهب إِلَى التَّفْصِيل فِي الْمُضمر فَجعل الْعلم أعرف من ضمير الْغَائِب إِلَّا ابْن مَالك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تفصيل ابن مالك في أعرف المعارف من الضمائر ، حيث قال أبو حيان[١] : "ولا أعلم أحدا ذهب إلى التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك" .

---

(١) همع الهوامع ١/١٩١-١٩٢.

(٢) سورة الْأَنْعَام٦/٩١ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٥٢- القول في أعرف الأعلام وأعرف الإشارات وأعرف ذي الأداة .

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : "قَالَ أَصْحَابنَا : أعرف الْأَعْلَام أَسمَاء الْأَمَاكِن ثمَّ أَسمَاء الأناسي ، ثمَّ أَسمَاء الْأَجْنَاس .

وَأعرف الإشارات مَا كَانَ للقريب ، ثمَّ للوسط ، ثمَّ للبعيد وَأعرف ذِي الأداة مَا كَانَت فِيهِ للحضور ، ثمَّ للْعهد فِي شخصي . ثمَّ الْجِنْس" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أعرف الأعلام حيث قال[٣] : "أعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس .

وأعرف الإشارات ما كان للقريب ، ثم للوسط ، ثم للبعيد .

وأعرف ذي الأداة ، ما كانت فيه للحضور ، ثم للعهد في شخصي ، ثم الجنس" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## المضمر

### ٥٣- القول في التعاليل لحركات التاء المفردة.

قال السيوطي[٤] : "هَذَا مَبْحَث الْمُضمر ، فَنَقُول هُوَ قِسْمَانِ : مُتَّصِل ، ومنفصل : فَالْأول تِسْعَة أَلْفَاظ : مِنْهَا مَا لَا يَقع إِلَّا مَرْفُوعا ، وَهُوَ خَمْسَة أَلْفَاظ :

أَحدهَا : التَّاء المفردة ، وَهِي مَضْمُومَة للمتكلم ، مَفْتُوحَة للمخاطب ، مَكْسُورَة للمخاطبة ، وَفعل ذَلِك للْفرق .

وَخص الْمُتَكَلّم بِالضَّمِّ لِأَنَّهُ أول عَن الْمُخَاطب ، فَكَانَ حَظه من الحركات الْحَرَكَة الأولى. وَقيل : لِأَنَّهُ إِذا أخبر لَا يكون إِلَّا وَاحِدًا ، وَإِذا خَاطب فقد يُخَاطب أَكثر من وَاحِد ، فألزم الْحَرَكَة الثَّقِيلَة مَعَ اسْمه ، والخفيفة مَعَ الْخطاب ، لِأَنَّهُ أَكثر ويعطف بعضه على بعض. وكسروا الْمُؤَنَّث لأن الكسرة من عَلامَة التَّأْنِيث .

وَقيل : لِأَنَّهُ لم يبْق حَرَكَة غَيرهَا .

---

(١) التذييل والتكميل٢/١١٤ .

(٢) همع الهوامع ١/١٩٢.

(٣) التذييل والتكميل٢/١٢٥ .

(٤) همع الهوامع١/١٩٤-١٩٥.

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذِه التعاليل لَا يحْتَاج إِلَيْهَا ، لِأَنَّهَا تَعْلِيل وضعيات ، والوضعيات لَا تعلل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في التعاليل لحركات التاء المفردة أنها مضمومة للمتكلم ، مفتوحة للمخاطب ، مكسورة للمخاطبة ، حيث قال أبو حيان(١) : "وهذه التعاليل لا يحتاج إليها ، لأنها تعليل وضعيات ، والوضعيات لا تعلل" .

وقد عللها السيوطي .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**٥٤- القول في تعاليل الحركات عند إسناد الفعل إلى التاء والنون ونا .**

قال السيوطي(٢) : "إِذا أسْند الْفِعْل إِلَى التَّاء وَالنُّون ، ونا سكن آخِره كضربت ، وضربن، ويضربن ، واضربن ، وضربنا .

وَعلة الإسكان عِنْد الْأَكْثَر كَرَاهَة توالي أَرْبَعَة حركات فِيمَا هُوَ كالكلمة الْوَاحِدَة ، لِأَن الْفَاعِل كجزء من فعله ، وَحمل الْمُضَارع على الْمَاضِي ، وَأما الْأَمر فيسكن استصحابا .

وَضعف ابْن مَالك هَذِه الْعلَّة بِأَنَّهَا قَاصِرَة إِذْ لَا يُوجد التوالي إِلَّا فِي الثلاثي الصَّحِيح وَبَعض الخماسي ، نَحْو : انْطلق ، وَالْكثير لَا يتوالى فِيهِ ، فمراعاته أولى ، وَبِأَن تواليها لم يهمل، بِدَلِيل علبط وعرتن ، وجندل .

وَلَو كَانَ مَقْصُود الإهمال وضعا لم يتَعَرَّضُوا لَهُ دون ضَرُورَة ، ولسدوا بَاب التَّأْنِيث بِالتَّاءِ نَحْو : شَجَرَة .

قَالَ : وَإِنَّمَا سَببه تَمْيِيز الْفَاعِل من الْمَفْعُول فِي نَحْو : أكرمنا ، وَأَكْرمنَا ، ثمَّ حملت التَّاء وَالنُّون على (نَا) للمساواة فِي الرّفْع والاتصال وَعدم الاعتلال .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْأولَى الإضراب عَن هَذِه التعاليل ، لِأَنَّهَا تخرص على الْعَرَب فِي مَوْضُوعَات كَلَامهَا .

وَالتَّعْبِير بآخر مُسْند أولى من لامه ، لِأَنَّهُ قد يكون حرفا زَائِدا للإلحاق نَحْو : اغرنديت، قَالَه أَبُو حَيَّان " .

**التوضيح والتحليل :**

(١) التذييل والتكميل ١٣٣/٢ .

(٢) همع الهوامع ١٩٦/١-١٩٧ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تعاليل الحركات عند إسناد الفعل إلى التاء والنون ونا، حيث قال أبو حيان[1] : "والأولى الإضراب عن هذه التعاليل ، لأنها تخرص على العرب في موضوعات كلامها" .

وقد عللها السيوطي .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

ويبدو الراجح هنا اعتبار قول أبي حيان صحيح .

**٥٥- القول في (إذا أريد في ضمير الغيبة الأنثى) .**

قال السيوطي[2] : "وَإِذا أُرِيد فِي الْغَيْبَة الْأُنْثَى زيد على الْهَاء ألف نَحْو : ضربهَا ، وَمر بهَا .

هَذَا هُوَ الصَّحِيح ، كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان ، إِذْ الْألف زَائِدَة تَقْوِيَة لحركة الْهَاء لما تحركت بِالْفَتْح للْفرق بَين الْمُذكر والمؤنث" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في (إذا أريد في ضمير الغائب الأنثى) ، حيث يزاد على الهاء ألف نحو : ضربَها ، حيث قال أبو حيان[3] : "وهذا هو الصحيح" .

إذ الألف زيدت لتقوية حركة الهاء لما تحركت .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**٥٦- الخلاف في اختلاس الهاء عند وقوعها بعد ساكن .**

قال السيوطي[4] : "الثَّالِثَة إِذْ وَقعت الْهَاء بعد سَاكن فالأفصح اختلاسها سَوَاء كَانَ صَحِيحا نَحْو مِنْهُ وَعنهُ وأكرمه أَو حرف عِلّة نَحْو فِيهِ وَعَلِيهِ هَذَا رَأْي الْمبرد وَصَححهُ ابْن مَالك . وَخص سِيبَوَيْهٍ ذَلِك بِحرف الْعلَّة وَقَالَ الْأَفْصَح بعد غَيره الإشباع وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

(١) التذييل والتكميل٢/١٤٥ .

(٢) همع الهوامع١/٢٠٠ .

(٣) التذييل والتكميل٢/١٥٦ .

(٤) همع الهوامع١/٢٠٢ .

ذكر السيوطي الخلاف في اختلاس الهاء عند وقوعها بعد ساكن نحو : منْهُ ، حيث قال أبو حيان[(١)] : "الأفصح اختلاسها وذلك بعد حرف العلة مثل : فيْه وعليْه" .

وهو قول سيبويه أيضا .

وقال السيوطي[(٢)] : "فالأفصح اختلاسها سَوَاء كَانَ صَحِيحا نَحْو مِنْهُ وَعنهُ وأكرمه أَو حرف عِلّة نَحْو فِيهِ وَعَلِيهِ" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

والراجح هنا قول أبي حيّان .

**٥٧- الخلاف في ضمير المثنى والجمع بعد أفعل التفضيل (هل يجوز فيه الإفراد والتذكير ؟) .**

قال السيوطي[(٣)]: "وَضمير الْمثنى وَالْجمع بعد أفعل التَّفْضِيل كَغَيْرِهِ نَحْو : أحسن الرجلَيْن وأجملهما ، وَأحسن النِّسَاء وأجملهن .

وَقيل : يجوز فِيهِ حِينَئِذٍ الْإِفْرَاد والتذكير كَحَدِيث "خير النِّسَاء صوالح قُرَيْش ، أحناه على ولد فِي صغره ، وأرعاه على زوج فِي ذَات يَده"[(٤)]

وَهَذَا رَأْي ابْن مَالك ، ورده أَبُو حَيَّان بِأَن سِيبَوَيْهٍ نَص على أَن ذَلِك شَاذ ، اقْتصر فِيهِ على السماع ، وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ضمير المثى والجمع بعد أفعل التفضيل ، (هل يجوز فيه الإفراد والتذكير بعد أفعل التفضيل كَحَدِيث "خير النِّسَاء صوالح قُرَيْش ، أحناه على ولد فِي صغره ، وأرعاه على زوج فِي ذَات يَده" ؟ ) ، حيث قال أبو حيان[(٥)] : "أن سيبويه نص على أن ذلك شاذ" .

وقال السيوطي[(٦)] : "وَضمير الْمثنى وَالْجمع بعد أفعل التَّفْضِيل كَغَيْرِهِ نَحْو : أحسن الرجلَيْن وأجملهما ، وَأحسن النِّسَاء وأجملهن" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

---

(١) التذييل والتكميل٢/١٦٥ .

(٢) همع الهوامع١/٢٠٢ .

(٣) همع الهوامع١/٢٠٥ .

(٤) تفسير الطبري٦/٣٩٥ .

(٥) التذييل والتكميل٢/١٥٤ .

(٦) همع الهوامع١/٢٠٥ .

**٥٨- القول في تركيب (أنا) و(أنت) .**

قال ابن مالك :

**وَذُو إرْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: (أنـا) (هُو) وَ(أَنْـتَ)، وَ(الفُـرُوعُ) لَا تَشْـتَبِهُ**

قال السيوطي[١] : "وَذهب بعض الْمُتَقَدّمين إِلَى أَن : (أَنا) مركب من ألف أقوم ، وَنون نقوم ، وَأَنت مركب من ألف أقوم وَنون نقوم وتاء تقوم ، وردهَا أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول (بعض المتقدمين أن (أنا) مركب من ألف أقوم ، ونون نقوم) .

و(أنت) مركب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم ، حيث رد أبو حيان[٢] ذلك .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٥٩- القول في وقوع (أنا) موضع (التاء) في فعلت .**

قال السيوطي[٣] : "وَفِي (شرح التسهيل) لأبي حَيَّان ، قَالَ سِيبَوَيْهٍ نصا : لَا تقع أَنا فِي مَوضِع التَّاء الَّتِي فِي فعلت ، لَا يجوز أَن يُقَال فعل أَنا ، لأَنهم استغنوا بِالتَّاءِ عَن أَنا .

وَأَجَازَ غير سِيبَوَيْهٍ : فعل أَنا . وَاخْتلف مجيزوه ، فَمنهمْ من قصره على الشّعْر ، وَعَلِيهِ الْجرْمِي . وَمِنْهُم من أجَازه فِي الشّعْر وَغَيره، وَعَلِيهِ الْمبرد .

وَادّعى أَن إجَازَته على معنى لَيْسَ فِي الْمُتَّصِل ، لِأَنَّهُ يدخلة معنى النَّفْي والإيجاب وَمَعْنَاهُ : مَا قَامَ إِلَّا أَنا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي نقل أبي حيان قول سيبويه في وقوع (أنا) موضع (التاء) في فعلت ، حيث ذكر أنه[٤] : "لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت ، لَا يجوز أَن يُقَال فعل أَنا ، لأَنهم استغنوا بِالتَّاءِ عَن أَنا" .

وأجاز غير سيبويه : فعل أنا .

وقال السيوطي[٥] : "وَاخْتلف مجيزوه" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

---

(١) همع الهوامع ٢٠٨/١ .

(٢) التذييل والتكميل ١٩٧/٢ .

(٣) همع الهوامع ٢٠٨/١ .

(٤) التذييل والتكميل ١٣٣/٢ .

(٥) همع الهوامع ٢٠٨/١ .

## ٦٠- القول في اللواحق في (إيّا) .

قال ابن مالك :

**وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا (إيّـاي) وَالتَّفرِيـعُ لَـيْسَ مُشْـكِلَا**

قال السيوطي[١] : "النَّوْع الثَّانِي من الْمُضمر الْمُنْفَصِل : مَا للنصب ، وَهُوَ لفظ وَاحِد وَذَلِكَ (إيا) ويليه دَلِيل مَا يُرَاد بِهِ من مُتَكَلم ، أَو مُخَاطب ، أَو غَائِب ، إفرادا وتثنية وجمعا ، تذكيرا وتأنيثا ، فَيُقَال : إيَّايَ ، إيانا ، إياك ، إياك ،إياكما ، إياكن ، إيَّاه ، إيَّاهَا ، إيَّاهُمَا ، إيَّاهُم، إياهن .

وَهَذِه اللواحق حُرُوف تبين الْحَال كاللاحقة فِي : أَنْت ، وأنتما ، وَأَنْتُم ، وأنتن ، وكاللواحق فِي اسْم الْإِشَارَة .

هَذَا مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ والفارسي ، وَعَزاهُ صَاحب البديع إِلَى الْأَخْفَش . قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ الَّذِي صَححهُ أَصْحَابنَا وشيوخنا .

وَذهب الْخَلِيل والمازني ، وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك ، إِلَى أَنَّهَا أَسمَاء مضمرة أضيف إِلَيْهَا الضَّمِير الَّذِي هُوَ (إيا) ، لظُهُور الْإِضَافَة فِي قَوْلهم : "فإياه وإيا الشواب" .

وَهُوَ مَرْدُود لشذوذه ، وَلم تعهد إِضَافَة الضمائر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَو كَانَت إيا مُضَافَة لزم إعرابها ، لِأَنَّهَا مُلَازمَة لما ادعوا إضافتها إِلَيْهِ ، والمبني إِذا لزم الْإِضَافَة أعرب كأي بل أولى ، لِأَن إيا لَا تنفك ، وَأي قد تنفك عَن الْإِضَافَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اللواحق في (إيا) ، حيث قال أبو حيان[٢] : " وَلَو كَانَت إيا مُضَافَة لزم إعرابها ، لِأَنَّهَا مُلَازمَة لما ادعوا إضافتها إِلَيْهِ ، والمبني إِذا لزم الْإِضَافَة أعرب كأي بل أولى ، لِأَن إيا لَا تنفك ، وَأي قد تنفك عَن الْإِضَافَة" .

تعليقا على مذهب الخليل والمازني ، واختيار ابن مالك ، أنها أسماء مضمرة أضيفت إليها الضمير (إيا) .

وقال السيوطي[٣] : "وَهَذِه اللواحق حُرُوف تبين الْحَال" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

---

(١) همع الهوامع١/٢١١-٢١٢ .

(٢) التذييل والتكميل٢/٢١٢ .

(٣) همع الهوامع١/٢١٢ .

قال ابن يعيش[١] : "وإذا قلت : "إيّايَ" و"إيّاهُ" ، تَجرّدتا من معنى الاسميّة ، وخلصتا لدلالة الحرفيّة.

ويُؤكد عندك كونَها حروفًا غير أسماء أنّه لم يُسمَع عنهم تأكيدُها .

لم يقولوا : "إيّاك نفسَك" ، ولا "إيّاكم كُلَّكم" ، ولا "إيّايَ نفسي" ، ولا "إيّاهم كلَّهم" .

ولو كانت أسماء ، لساغ فيها ذلك .

وقد ذهب الخليلُ إلى أنّ "إيَّا" في "إياك" اسمٌ مضمرٌ مضافٌ إلى الكاف .

وحُكي عن المازنيّ مثله أنه مضمرٌ أُضيفُ إلى ما بعده ، واعتمد على ما حكاه عن العرب . قال سيبويه : حدّثني من لا أتَّهِمُ عن الخليل أنَّه سمع أعرابيًّا يقول : "إذا بلغ الرجلُ السِتّين فإيّاهُ وإيَّا الشَوابِّ" .

قال : وقوعُ الظاهر موقع هذه الحروف مخفوضًا بالإضافة يدلّ على أنها أسماءٌ في محلِّ خفض .

وحُكي عن أبي عثمان أنّه قال : لولا قولُهم : و"إيّا الشوابِّ" ، لكانت الكافُ للمخاطب .

وحكى سيبويه عن الخليل أن قائلاً لو قال : "إيّاك نفسَك" ، لم أُعنِّفْه .

يريد : لو أكّدها بمُؤكِّد لم يكن مُخْطِئًا .

وهو قولٌ فاسدٌ ؛ لأنّه إذا سُلّم أنّه مضمرٌ ، لم يكن سبيلٌ إلى إضافته ، لما ذكرناه من أنّ الغرض من الإضافة التخصيصُ ، والمضمراتُ أشدُّ المعارف تخصيصًا ، وما أضيف من المعارف ، نحو : "زيدكم" ، "وعمركم" ، فعلى تأويلِ التنكيرِ كأنّه توهّم أن جماعةً مسمَّيْنَ بهذَيْن الاسمَيْن ، فأضافَهما .

ولولا ذلك لم تسُغ إضافتُها .

والمضمراتُ لا يُتصوّر تنكيرُها بحالٍ ، فلا يمكن إضافتها .

وأمّا قولهم : "وإيَّا الشوارب" فمحمولٌ على الشُّذوذ ، وذلك أسهلُ من القول بإضافة المضمر" .

**٦١- زيادة فعل المضارع (أوه) و (أف) على ما يجب استتاره من الضمائر .**

قال ابن مالك :

**وَمِـنْ ضَـمِيرِ الرّفْـعِ مَـا يَسْـتَتِرُ كَـ((افْعَلْ أُوَافِـقْ نَغْتَـبِطْ إِذْ تُشْـكَرُ))**

قال السيوطي[٢] : "من الضمائر مَا يجب استتاره ، وَهُوَ مَا لَا يخلفه ظَاهر ، وَهُوَ الْمَرْفُوع بِفعل الْأَمر كاضرب ، والمضارع للمتكلم كأضرب ونضرب .

(١) شرح المفصل٢/٣١٢-٣١٣ .

(٢) همع الهوامع١/٢١٤ .

أَو الْمُخَاطب : كتضرب .

وَاسم فعل الْأَمر : كصه ، ونزال .

ذكره فِي (التسهيل) .

وَاسم فعل الْمُضَارع كأوه ، وأف .

زَاده أَبُو حَيَّان فِي شَرحه .

والتعجب : كمَا أحسن زيدا .

والتفضيل : كزيد أفضل من عَمْرو .

وأفعال الِاسْتِثْنَاء : كقَامُوا مَا خلا زيدا ، وَمَا عدا عَمْراً ، وَلَا يكون خَالِدا ، زَادهَا ابْن هِشَام فِي (التَّوْضِيح) وَابْن مَالك فِي بَاب الِاسْتِثْنَاء من (التسهيل) .

وَفِي (شرح التسهيل) لأبي حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي زيادة أبي حيان اسم الفعل المضارع كأوه ، وأف ، إلى ما يجب استتاره من الضمائر ، وزيادة أفعال الاستثناؤ : كقاموا ما خلا زيدا ، وما عدا عمراً .

ووافقه السيوطي .

**٦٢- القول في الإخبار عن المفعول الثاني منه بالذي .**

قال السيوطي(١) : "فَإِن أخْبرت عَن الْمَفْعُول الثَّانِي مِنْهُ بِالَّذِي جَازَ أَيْضا نَحْو : الَّذِي أَعْطيته زيدا دِرْهَم ، وَالَّذِي أَعْطَيْت إِيَّاه زيدا دِرْهَم .

والوصل أرجح عِنْد الْمَازِنِي وَابْن مَالك ، لِأَنَّهُ الأَصْل .

والفصل أرجح عِنْد قوم ، ليَقَع الضَّمِير موقع الْمخبر عَنهُ على قَاعِدَة بَاب الْإِخْبَار .

وَيجوز الْأَمْرَانِ أَيْضا فِي كل ضمير مَنْصُوب بمصدر مُضَاف إِلَى ضمير قبله هُوَ فَاعل أَو مفعول ، أَو باسم فَاعل مُضَاف إِلَى ضمير هُوَ مفعول أول ، نَحْو : زيد عجبت من ضربيه ، وضربي إِيَّاه ، وَمن ضربكه ، وضربك إِيَّاه ، وَالدِّرْهَم زيد معطيكه ، ومعطيك إِيَّاه .

والفصل فِي الثَّلَاثَة أرجح بِلَا خلاف .

وَمَسْأَلَة اسْم الْفَاعِل زَادهَا أَبُو حَيَّان على (التسهيل)" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي زيادة أبي حيان(١) مسألة "اسم الفاعل" مُضاف إلى ضمير هو مفعول أول نحو : زيد عجبت من ضربيه ، وضربي إياه ، ولم يعلق السيوطي على ذلك .

---

(١) همع الهوامع١/٢٢٠-٢٢١ .

ووافقه السيوطي .

## ٦٣- الخلاف في المحذوف من (فليني) .

قال ابن مالك :

**وَقَبْلَ يَا النّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتَزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ ، وَ((لَيْسِي)) قَدْ نُظِمْ**

**وَ((لَيْتَنِي)) فَشَا، وَ((لَيْتِي)) نَدَرَا وَمَعْ (لَعَلّ) اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيّرا**

قال السيوطي(٢) : "وَورد حذفهَا فِي بعض مَا ذكر ، وَهُوَ أَقسَام :

قسم شَاذ خَاص بِالضَّرُورَةِ .

وَقسم رَاجِح وَذَلِكَ فِي لفظين بجل وَلَعَلَّ .

وَقسم جَائِز الْحَذف واللحوق من غير تَرْجِيح لأَحَدهمَا ، وَذَلِكَ فِي لدن وَإِن وَأَن وَكَأن وَلَكِن .

وَأما قَول الشَّاعِر :

**تَرَاهُ كالثّغام يُعَلّ مسكاً يسوءُ الفالياتِ إِذَا فَلَيْنِى(٣)**

أَي فلينني .

فَاخْتلف : أَي النونين المحذوفة : فَقَالَ الْمبرد : هِيَ نون الْوِقَايَة ، لِأَن الأولى ضمير فَاعل ، فَلَا تحذف .

وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي .

وَرجحه ابْن جني ، والخضراوي ، وَأَبُو حَيَّان وَغَيرهم .

وَحكى صَاحب الْبَسِيط الِاتِّفَاق عَلَيْهِ .

وَقَالَ سِيبَوَيْهٍ : هِيَ نون الْإِنَاث .

وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك قِيَاسا على {تأمروني}(٤) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : هُوَ قِيَاس على مُخْتَلف فِيهِ .

ثمَّ هَذَا الْحَذف ضَرُورَة لَا يُقَاس عَلَيْهَا : كَمَا صرح بِهِ فِي (الْبَسِيط) ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وسهله اجْتِمَاع المثلين" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) التذييل والتكميل٢/٢٣٠ .

(٢) همع الهوامع١/٢٢٣-٢٢٦.

(٣) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ١٨٠ وخزانة الأدب ٥/ ٣٧١-٣٧٢-٣٧٣ والدرر ١/ ٢١٣ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٥ .

(٤) سورة الزمر ٦٤/٣٩.

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الإختلاف أي النونين المحذوفة في : (فَلَيْنِى) ، أَي فلينني .

حيث رجح أبو حيان أنها "نون الوقاية" ، وقال[١] : "وهذا هو المختار عندي" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٦٤- الخلاف في تقديم وتأخير المعمول الذي اتصل به الضمير مقدم الرّتبة .**

قال السيوطي[٢] : "أما إِذا كَانَ الْمَعْمُول الَّذِي اتَّصل بِهِ الضَّمِير مقدم الرُّتْبَة نَحْو : ضرب غُلَامه زيدا فَإِن الْجُمْهُور يمْنَعُونَ التَّقْدِيم ، لعود الضَّمِير على مُتَأَخّر لفظا وَنِيَّة .

وَحكى الصفار الْإِجْمَاع عَلَيْهِ ، لَكِن أجَازه أَبُو عبد الله الطوَال من الْكُوفِيّين ، وعزي إِلَى الْأَخْفَش.

وَرجحه ابْن جني .

وَصَححهُ ابْن مَالك ، لوروده فِي النّظم كثيرا كَقَوْلِه :

**جــزى ربُّــهُ عَنِّــي عَــدِيَّ بــنَ حَــاتِم** ... ... ... ... [٣]

والأولون قصروه على الشّعْر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وللجواز وَجه من الْقيَاس ، وَهُوَ أَن الْمَفْعُول كثر تقدمه على الْفَاعِل ، فَيجْعَل لكثرته كالأصل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في تقديم وتأخير المعمول الذي اتصل به الضمير مقدم الرّتبة ، حيث أجَازه أَبُو عبد الله الطوَال من الْكُوفِيّين .

وقال أبو حيان[٤] : "وللجواز وجه من القياس ، وهو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل، الفاعل، فيجعل لكثرته كالأصل" .

وقال السيوطي[٥] : "أما إِذا كَانَ الْمَعْمُول الَّذِي اتَّصل بِهِ الضَّمِير مقدم الرُّتْبَة نَحْو : ضرب غُلَامه زيدا فَإِن الْجُمْهُور يمْنَعُونَ التَّقْدِيم" .

---

(١) التذييل والتكميل٢/١٩٢ .

(٢) همع الهوامع١/٢٣٠-٢٣١.

(٣) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٩١ والخصائص ١/ ٢٩٤ ، وله أو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب ١/ ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧ والدرر ١/ ٢١٧ ، وللنابغة أو لأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق في شرح التصريح ١/ ٢٨٣ . وعجزه : جَزاءَ الكِلابِ العَاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ .

(٤) التذييل والتكميل٢/٢٦٢ .

(٥) همع الهوامع١/٢٣٠ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

والراجح قول الجمهور .

**٦٥- الخلاف في تقديم غير منوي التأخير (ما بدّل منه المفسر) .**

قال السيوطي[١] : "الْخَامِس : أَن يُبدل مِنْهُ الْمُفَسّر نَحْو : "اللَّهُمَّ صل عَلَيْهِ الرؤوف الرَّحِيم" .

هَذَا مَذْهَب الْأَخْفَش .

وَصَححهُ ابْن مَالك وَأَبُو حَيَّان .

وَمنع ذَلِك قوم .

وَقَالُوا : الْبَدَل لَا يُفَسر ضمير الْمُبدل ورده أَبُو حَيَّان بالورود قَالَ :

... ... ... ... **فــلاَ تلُمْـــه أَن ينَـــام البَائِسَـــا**[٢]

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في تقديم ما بدّل منه المفسر نحو : "اللَّهُمَّ صل عَلَيْهِ الرؤوف الرَّحِيم".

حيث صححه أبو حيّان[٣] وابن مالك .

ووافقهم السيوطي .

**٦٦- الخلاف في (ضمير الشأن) اسم أم حرف .**

قال السيوطي[٤] : "السَّابِع : ضمير الشَّأْن ، فَإِن مفسره الْجُمْلَة بعده ، قَالَ أَبُو حَيَّان : "وَهُوَ ضمير غَائِب يَأْتِي صدر الْجُمْلَة الخبرية دَالا على قصد الْمُتَكَلّم استعظام السَّامع حَدِيثه" .

وَلَا خلاف فِي أَنه اسْم يحكم على مَوْضِعه بالإعراب على حسب الْعَامِل ، إِلَّا مَا ذهب إِلَيْهِ ابْن الطراوة من زَعمه أَنه حرف ، فَإِنَّهُ إِذا دخل على إِن كفها عَن الْعَمَل ، كَمَا يكفها (مَا) ، وَكَذَا إِذا دخل على الْأَفْعَال الناسخة كفها ، وتلغى كَمَا يلغى بَاب ظن .

وَمَال أَبُو حَيَّان إِلَى مُوَافَقَته" .

---

(١) همع الهوامع١/٢٣١.

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٢١، ٦/ ١٢، ٦٢ ورصف المباني ٦٨٩ والكتاب ٢/ ٧٥ ومغني اللبيب ٢/ ٢/ ٤٥٥، ٤٩٢ .

(٣) التذييل والتكميل٢/٢٦٧-٢٦٨ .

(٤) همع الهوامع١/٢٣٢-٢٣٣ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في (ضمير الشأن) اسم أم حرف ، حيث قال أبو حيان(١) : "وَهُوَ ضمير غَائِب يَأْتِي صدر الْجُمْلَة الخبرية دَالا على قصد الْمُتَكَلّم استعظام السَّامع حَدِيثه" .

ومال أبو حيان(٢) إلى موافقة ابن الطراوة من زعمه أنه حرف .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**٦٧- تسمية بعض المتأخرين (ضمير الفصل) بـ (صفة) .**

قال السيوطي(٣) : "هَذَا مَبْحَث الضَّمِير الْمُسَمّى عِنْد الْبَصرِيين بِالْفَصْلِ ، لِأَنَّهُ فصل بَين الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر .

وَقيل : لِأَنَّهُ فصل بَين الْخَبَر والنعت .

وَقيل : لِأَنَّهُ فصل بَين الْخَبَر وَالتَّابِع ، لِأَن الْفَصْل بِهِ يُوضح كَون الثَّانِي خَبرا ، لَا تَابعا ، وَهَذَا أحسن ، لِأَنَّهُ قد يفصل حَيْثُ لَا يصلح النَّعْت نَحْو : كنت أَنْت الْقَائِم ، إِذْ الضَّمِير لَا ينعَت .

والكوفيون يسمونه : عمادا ، لِأَنَّهُ يعْتَمد عَلَيْهِ فِي الْفَائِدَة ، إِذْ بِهِ يتَبَيَّن أَن الثَّانِي خير لَا تَابع .

وَبَعض الْكُوفِيّين يُسَمِّيه : دعامة ، لِأَنَّهُ يدعم بِهِ الْكَلَام ، أَي يقوى بِهِ ويؤكد ، والتأكيد من فَوَائِد مَجِيئه .

وَبَعض الْمُتَأَخِّرين سَمَّاهُ : صفة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيَعْنِي بِهِ التَّأْكِيد . وَمذهب الْخَلِيل ، وسيبويه وَطَائِفَة : أَنه بَاقٍ على اسميته" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تسمية بعض المتأخرين (ضمير الفصل) بـ (صفة) ، حيث قال أبو حيان(٤) : "ويعني به التأكيد" .

وقال(٥) : "فكيف يكون صفة وليس من عربي يجعلها ههنا صفة" .

---

(١) التذييل والتكميل ٢/٢٧١ .

(٢) التذييل والتكميل ٢/٢٧١ .

(٣) همع الهوامع ١/٢٣٦ .

(٤) التذييل والتكميل ٢/٢٨٧ .

(٥) التذييل والتكميل ٢/٢٨٧ .

وقال السيوطي[١] : "هَذَا مَبْحَث الضَّمِير الْمُسَمّى عِنْد الْبَصرِيين بِالْفَصْلِ" .
مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

### ٦٨- الخلاف في وقوع الفصل عند تقدم (مفعولا ظننت) عليها .

قال السيوطي[٢] : "وَوجه الْمَنْع فِي الْكل عِنْد الْجُمْهُور : أَن فَائِدَته صون الْخَبَر من توهمه تَابعا ، وَمَعَ تَقْدِيم الْخَبَر يسْتَغْنى عَنهُ ، لِأَن تَقْدِيمه يمْنَع كَونه تَابعا ، إِذْ التَّابِع لَا يتَقَدَّم على الْمَتْبُوع .

فَلَو تقدم مَفْعُولا (ظَنَنْت) عَلَيْهَا جَازَ وُقُوع الْفَصْل بَينهمَا نَحْو : زيدا هُوَ الْقَائِم ظَنَنْت .
وَإِن تقدم الأول وَتَأَخر الثَّانِي نَحْو : زيدا ظَنَنْت هُوَ الْقَائِم ، فَفِي جَوَاز ذَلِك نظر ، قَالَه أَبُو حَيَّان.

وَقَالَ : وَلَا يَقع بَين الْخَبَرَيْنِ ، فَلَا تَقول ، ظَنَنْت هَذَا الحلو هُوَ الحامض ، لِأَن الثَّانِي لَيْسَ بِالْمعْوَلِ عَلَيْهِ وَحده" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في وقوع الفصل عند تقدم (معولا ظننت) عليها ، حيث قال أبو حيّان[٣] : "فَلَو تقدم مَفْعُولا (ظَنَنْت) عَلَيْهَا جَازَ وُقُوع الْفَصْل بَينهمَا نَحْو : زيدا هُوَ الْقَائِم ظَنَنْت .
وَإِن تقدم الأول وَتَأَخر الثَّانِي نَحْو : زيدا ظَنَنْت هُوَ الْقَائِم ، فَفِي جَوَاز ذَلِك نظر" .
وقال السيوطي[٤] : "وَوجه الْمَنْع فِي الْكل عِنْد الْجُمْهُور" .
مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .
والراجح هنا قول السيوطي والجمهور .

## باب العلم

### ٦٩- الخلاف في أقسام الأعلام .

قال ابن مالك :

**وَمِنْـهُ مَنْقُـولٌ كَـ((فَضْـلٍ)) وَ((أَسَـدْ))        وَذُو ارتِجَـالٍ كَــ((سُــعَادَ)) وَ((أُدَدْ))**

قال السيوطي[١] : "يَنْقَسِم الْعلم إِلَى مَنْقُول ، ومرتجل ، وواسطة بَينهمَا لَا تُوصَف بِنَقْل وَلَا ارتجال .

---

(١) همع الهوامع ١/٢٣٦ .
(٢) همع الهوامع ١/٢٤٠ .
(٣) التذييل والتكميل ٢/٢٩٧ .
(٤) همع الهوامع ١/٢٤٠ .

هَذَا رَأْي الْأَكْثَرين .

وَذهب بَعضهم : إِلَى أَن الأعلام كلهَا منقولة ، وَلَيْسَ مِنْهَا شَيْء مرتجل ، وَقَالَ إن الْوَضع سبق وَوصل إِلَى الْمُسَمّى الأول ، وَعلم مَدْلُول تِلْكَ اللَّفْظَة فِي النكرات وسمى بهَا ، وجهلنا نَحن أَصْلهَا ، فتوهمها من سمى بهَا من أجل ذَلِك مرتجلة .

وَذهب الزّجاج إِلَى أَنَّهَا كلهَا مرتجلة . والمرتجل عِنْده : مَا لم يقْصد فِي وَضعه النَّقْل من مَحل آخر إِلَى هَذَا ، وَلذَلِك لم تجْعَل (أل) فِي الْحَارِث زَائِدَة ، وعَلى هَذَا فَيكون موافقتها للنكرات بِالْعرضِ لَا بِالْقَصْدِ .

حكى هَذَا الْخلاف أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في أقسام الأعلام ، حيث قال أبو حيان[٢] : "وَذهب بَعضهم : إِلَى أَن الأعلام كلهَا منقولة ، وَلَيْسَ مِنْهَا شَيْء مرتجل" .

وَذهب الزّجاج إِلَى أَنَّهَا كلهَا مرتجلة" .

وقال السيوطي[٣] : " يَنْقَسِم الْعلم إِلَى مَنْقُول ، ومرتجل ، وواسطة بَينهمَا لَا تُوصَف بِنَقْل وَلَا ارتجال.

هَذَا رَأْي الْأَكْثَرين" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

## ٧٠- تقسيم العلم عند أبي حيّان .

قال ابن مالك :

**وَمِنْــهُ مَنْقُــولٌ كَـ((فَضْـلٍ )) وَ((أَسَـدْ))**      **وَذُو ارتِجَـــالٍ كَـــ((سُـــعَادَ)) وَ((أُدَدْ))**

قال السيوطي[٤] : "ثمَّ قَالَ أَبُو حَيَّان يَنْقَسِم الْعلم إِلَى قسمَيْنِ : مَنْقُول ومرتجل بِالنّظرِ إِلَى الْأَكْثَر ، وَإِلَّا فقد لَا يكون مَنْقُولًا وَلَا مرتجلا ، وَهُوَ الَّذِي علميته بالغلبة .

وَحَكَاهُ ابْن قَاسم بِصِيغَة (قيل) وَتلك عَادَته فِي أبحاث شَيْخه أبي حَيَّان ، فظاهره أن ذلك من تفرداته" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع الهوامع ١/٢٤٧-٢٤٨ .
(٢) التذييل والتكميل ٢/٣٠٨ .
(٣) همع الهوامع ١/٢٤٧ .
(٤) همع الهوامع ١/٢٤٨ .

ذكر السيوطي تقسيم أبي حيان العلم ، حيث قال أبو حيان[١] : "يَنْقَسِم الْعلم إِلَى قسمَيْنِ: مَنْقُول ومرتجل بِالنّظرِ إِلَى الْأَكْثَر ، وَإِلَّا فقد لَا يكون مَنْقُولًا وَلَا مرتجلا ، وَهُوَ الَّذِي علميته بالغلبة" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٧١- الخلاف في صرف أو منع صرف (الأعداد المطلقة) عند اضافة سبب آخر للعلمية .**

قال السيوطي[٢] : "فَإِذا انضاف إِلَى العلمية سَبَب آخر امْتنع الصّرْف نَحْو : سِتَّة ضعف ثَلَاثَة ، وَأَرْبَعَة نصف ثَمَانِيَة .

هَذَا رَأْي الزَّمَخْشَرِيّ وَابْن الخباز وَابْن مَالك .

وَنقل أَبُو حَيَّان عَن بعض الشُّيُوخ : أَنه يصرفهَا .

وَهُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في صرف أو منع صرف (الأعداد المطلقة) عند اضافة سبب آخر للعلمية ، حيث نقل أبو حيان عن بعض الشيوخ[٣] : "أنه يصرفها" .

وقال السيوطي[٤] : "وهو المختار عندي" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

## اسم الإشارة

### ٧٢- الخلاف في (ألف ذا) منقلبة أم أصل .

قال ابن مالك :

**بِـ(ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكّرٍ أَشِرْ ... بِـ(ذِي)وَ(ذِهْ)(تِي)(تَا)عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ**

قال السيوطي[٥] : "وَاخْتلف البصريون فِي ألف (ذَا) بعد اتِّفَاقهم على أَنَّهَا منقلبة عَن أصل .

فَقَالَ بَعضهم : هِيَ منقلبة عَن يَاء ، لقَولهم فِي التصغير، ذيا ، ولإمالتها ، فالعين وَاللَّام المحذوفة ياءان .

---

(١) التذييل والتكميل ٢/٣١١ .

(٢) همع الهوامع ١/٢٥٤-٢٥٥ .

(٣) التذييل والتكميل ٢/٣٣٣ .

(٤) همع الهوامع ١/٢٥٥ .

(٥) همع الهوامع ١/٢٥٨-٢٥٩ .

وَهُوَ ثلاثي الْوَضع فِي الأَصْل .

وَقَالَ بَعضهم : عَن وَاو ، وجعلوه من بَاب طويت .

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ وَوَافَقَهُمْ السُّهيْلي : هِيَ زَائِدَة لسقوطها فِي التَّثْنِيَة .

ورد بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاء الظَّاهِرَة الْقَائِمَة بِنَفسِهَا مَا هُوَ على حرف وَاحِد .

وَأما حذفهَا فِي التَّثْنِيَة فلالتقاء الساكنين ، وَقد عوض مِنْهَا تَشْدِيد النُّون .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَو ذهب ذَاهِب إِلَى أَن (ذَا) ثنائي الْوَضع نَحْو (مَا) وَأَن الْألف أصل بِنَفسِهَا غير منقلبة عَن شَيْء ، إِذْ أصل الْأَسْمَاء المبنية أَن تُوضَع على حرف أَو حرفين لَكَانَ مذهبا جيدا سهلا قَلِيل الدَّعْوَى .

قَالَ : ثمَّ رَأَيْت هَذَا الْمَذْهَب للسيرافي والخشني ، وَنَقله عَن قوم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في (ألف ذا) منقلبة أم أصل ، حيث قال أبو حيان(١) : وَلَو ذهب ذَاهِب إِلَى أَن (ذَا) ثنائي الْوَضع نَحْو (مَا) وَأَن الْألف أصل بِنَفسِهَا غير منقلبة عَن شَيْء، إِذْ أصل الْأَسْمَاء المبنية أَن تُوضَع على حرف أَو حرفين لَكَانَ مذهبا جيدا سهلا قَلِيل الدَّعْوَى .

قَالَ : ثمَّ رَأَيْت هَذَا الْمَذْهَب للسيرافي والخشني ، وَنَقله عَن قوم" .

وقال السيوطي(٢) : "والمختار وفقا للسيرافي الأصل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

والراجح هو قول البصريين .

## ٧٣- القول في (مرتبة أولئك وسطي ، أو بعدي) .

قال ابن مالك :

**وَبِ(أُولَــــى) أَشِـــرْ لِجَمْـــع وَالْمَـدُّ أَوْلَـى، وَلَـدَى البُعْـدِ انْطِقَـا**

قال السيوطي(٣) : "وَاخْتلف على هَذَا فِي مرتبَة (أُولَئِكَ) بِالْمدِّ ، فَقيل : هَؤُلَاءِ وسطى كأولاك ، وَقيل : للبعدى كأولالك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : ويستدل للْأول بقوله :

**يَـا مَـا أُمَـيْلِحَ غِزْلانًـا شـدَنَّ لنـا مـن هَؤُلَيّـائِكُنّ الضّـال والسّـمُر(١)**

---

(١) التذييل والتكميل٣/١٨٢-١٨٣ .

(٢) همع الهوامع١/٢٥٨ .

(٣) همع الهوامع١/٢٦١ .

لِأَن هَاء التَّثْنِيَة لَا تصْحَب ذَا الْبعيد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في (مرتبة أولئك) ، حيث استشهد أبو حيان[٢] لتأييد رأي أن هؤولاء (وسطى) كأولاك ، بقوله :

**يَـا مَـا أُمَـيْلِحَ غِزْلاَنًـا شـدَنَّ لنـا          مـن هَؤُلَيّـائِكُنّ الضّـال والسّـمُر**

وقال السيوطي[٣] : "والمشهور أن المجرد للقريب ، وذا الكاف للمتوسط ، واللام للبعيد" . مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**٧٤ – الخلاف في دخول الهاء على المقرون بالكاف في التثنية والجمع .**

قال ابن مالك :

**بِالكَـافِ حَرْفَـاً دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَـهْ          وَالـلّامُ إِنْ قَـدّمْتَ (هَـا) مُمْتَنِعَـهْ**

قال السيوطي[٤] : "قَالَ ابْن مَالك : وَلَا يدْخل على المقرون بِالْكَاف فِي الْمثنى وَالْجمع فَلَا يُقَال : (هذانك) وَلَا هؤلئك .

قَالَ : لأن واحدهما (ذَاك) وَ(ذَلِكَ) ، فَحمل على ذَلِك مثناه وَجمعه ، لِأَنَّهُمَا فرعاه ، وَحمل عَلَيْهِمَا مثنى (ذَلِك) وَجمعه لتساويهما لفظا وَمعنى .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا بِنَاء على مَا اخْتَارَهُ من أَنه لَيْسَ للمشار إِلَيْهِ إِلَّا مرتبتان ، ورد السماع بِخِلَاف مَا قَالَ فِي قَوْله :

**يَـا مَـا أُمَـيْلِحَ غِزْلاَنًـا شـدَنَّ لنـا          مـن هَؤُلَيّـائِكُنّ الضّـال والسّـمُر**[٥]

وَهُوَ تَصْغِير (هؤلائكن) . "

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) البيت من البسيط ، وهو للمجنون في ديوانه ١٣٠ ، وله أو للعجري أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧ والدرر ١/ ٢٣٤ ، ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢ ، وللعرجي في المقاصد النحوية ١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣ .

(٢) التذييل والتكميل٣/١٩٠ .

(٣) همع الهوامع١/٢٥٨ .

(٤) همع الهوامع١/٢٦٣.

(٥) البيت من البسيط ، وهو للمجنون في ديوانه ١٣٠ ، وله أو للعجري أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧ والدرر ١/ ٢٣٤ ، ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢ ، وللعرجي في المقاصد النحوية ١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣ .

ذكر السيوطي الخلاف في دخول الهاء على المقرون بالكاف في التثنية والجمع ، حيث منعه ابن مالك .

فقال أبو حيان[١] : "وَهَذَا بِنَاء على مَا اخْتَارَهُ من أَنه لَيْسَ للمشار إِلَيْهِ إِلَّا مرتبتان" .

ولم يعلق السيوطي .

والراجح قول أبي حيّان .

## ٧٥- الخلاف في أن (تعاد (ها) التنبيه مع اسم الاشارة بعد الفصل على سبيل التوكيد)

قال ابن مالك :

**وَالـــلّامُ إِنْ قَــدّمْتَ (هَــا) مُمْتَنِعَــهْ        بِالكَــافِ حَرْفَــاً دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَــهْ**

قال السيوطي[٢] : "وَقد تُعَاد (هَا) بعد الْفَصْل توكيدا . ذكره ابْن مَالك ، وَمثله بقوله تَعَالَى : {هأنتم هؤلآء}[٣] .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا مُخَالف لظَاهِر كَلَام سِيبَوَيْهٍ ، فَإِنَّهُ جعل (هَا) السَّابِقَة فِي الْآيَة فِي منزلتها للتّنْبِيه الْمُجَرّد غير مصحوبة لاسم الْإِشَارَة ، لَا أَنَّهَا مُقَدّمَة على الضَّمِير من الْإِشَارَة ."

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في أن (تعاد (ها) التنبيه مع الاسم الاشارة بعد الفصل توكيدا ، حيث اجازه ابن مالك .

ففقال أبو حيّان[٤] : "وَهَذَا مُخَالف لظَاهِر كَلَام سِيبَوَيْهٍ ، فَإِنَّهُ جعل (هَا) السَّابِقَة فِي الْآيَة فِي منزلتها للتّنْبِيه الْمُجَرّد غير مصحوبة لاسم الْإِشَارَة" .

وقال السيوطي[٥] : "وَقد تُعَاد (هَا) بعد الْفَصْل توكيدا" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

---

(١) التذييل والتكميل٣/١٩٧ .

(٢) همع الهوامع١/٢٦٤ .

(٣) سورة آل عمرَان ٣/٦٦.

(٤) التذييل والتكميل٣/٢٠٠ .

(٥) همع الهوامع١/٢٦٤.

**٧٦- قول ابن مالك بجواز الاستغناء عن الميم في الجمع بإشباع ضمة الكاف في (ذلك) .**

قال السيوطي(١) : "قَالَ ابْن مَالك : وَقد يَسْتَغْنِي عَن الْمِيم فِي الْجمع بإشباع ضمة الْكَاف ، كَقَوْله :

**وإنّمــــا الهالِـــكُ ثـــمَّ التالـــك ... ذُو حَيْــرَة ضَــاقَتْ بِـــهِ المســالِكُ**

**كَيــفَ يكــون النَّــوْكُ إلاّ ذَلِــكُ(٢)**

أَرَادَ : ذَلِكُم ، فَحذف الْمِيم ، وَاسْتغْنى بإشباع ضمة الْكَاف .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : لَا دَلِيل فِي الْبَيْت، لِأَنَّهُ يتزن بالإسكان ، وَإِن صحت الرِّوَايَة بالضمة فَهُوَ من تَغْيِير الْحَرَكَة لأجل القافية" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن مالك بجواز الاستغناء عن الميم في الجمع بإشباع ضمة الكاف في (ذلك) ، حيث قال أبو حيان(٣) : "لا دليل في البيت ، لِأَنَّهُ يتزن بالإسكان ، وَإِن صحت الرِّوَايَة بالضمة فَهُوَ من تَغْيِير الْحَرَكَة لأجل القافية" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**أداة التعريف**

**٧٧- الخلاف في الحرف المعرّف في (أداة التعريف) .**

قال ابن مالك :

**(أَلْ): حَـرْفُ تَعْرِيـفٍ، أَوِ الـلاّمُ فَقَـطْ ... فـ«نَمَطٌ» عَرّفْتَ قُلْ فِيهِ: «النَّمَطْ»**

قال السيوطي(٤) : "الْمَذْهَب الثَّانِي : أَنَّهَا اللَّام فَقَط ، والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن وَفتحت على خلاف سَائِر همزات الْوَصْل تَخْفِيفًا لِكَثْرَة دورها .

وَعَلِيهِ سِيبَوَيْهٍ ، وَنَقله أَبُو حَيَّان عَن جَمِيع النَّحْوِيين إِلَّا ابْن كيسَان .وَعَزاهُ صَاحب (الْبَسِيط) إِلَى الْمُحَقِّقين ."

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في الحرف المعرف في أداة التعريف ، حيث نقل أبو حيان "عن جميع النحويين إلا ابن كيسان(١) "أَنَّهَا اللَّام فَقَط ، والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن" .

---

(١) همع الهوامع١/ ٢٦٤-٢٦٥.

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٣٩ .

(٣) التذييل والتكميل٣/٢٠٢ .

(٤) همع الهوامع١/٢٧٢.

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

ويبدو الراجح هنا اعتبار ما نقله أبو حيان عن جميع النحويين هو الصحيح .

**٧٨- ما يعرض في (أل العهدية) .**

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذكر أَصْحَابنَا أَنه يعرض فِي العهدية الْغَلَبَة ، ولمح الصّفة .

فالتي للغلبة كالبيت للكعبة ، والنجم للثريا ، دخلت لتعريف الْعَهْد ، ثمَّ حدثت الْغَلَبَة بعد ذَلِك وَالَّتِي للمح لم تدخل أَولا على الِاسْم للتعريف ، لِأَن الِاسْم علم فِي الأَصْل ، لَكِن لمح فِيهِ معنى الْوَصْف ، فَسقط تَعْرِيف العلمية فِيهِ ، وَإِنَّمَا أَنْت تُرِيدُ شخصا مَعْلُوما ، فَلم يكن بُد من إِدْخَال أل العهدية عَلَيْهِ لذَلِك ."

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ما يعرض في (أل العهدية) ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَذكر أَصْحَابنَا أَنه يعرض فِي العهدية الْغَلَبَة ، ولمح الصّفة ، فالتي للغلبة كـ (البيت) لـ (الكعبة) ، والنجم للثريا ، دخلت لتعريف الْعَهْد .

وَالَّتِي للمح لم تدخل أَولا على الِاسْم للتعريف ، لِأَن الِاسْم علم فِي الأَصْل ، لَكِن لمح فِيهِ معنى الْوَصْف" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٧٩- رد قول ابن مالك ببدلية مثل (مررت بالرجل مثلك ، وخير منك ) .**

قال السيوطي[٤] : "وَاخْتلف فِي نَحْو : مَرَرْت بِالرجلِ مثلك ، وَخير مِنْك ، مِمَّا أتبع فِيهِ المقرون بأل بهما ، فَقَالَ الْأَخْفَش : إِنَّه نكرَة وأل فِيهِ زَائِدَة ليَصِح إتباعه بهما ، إِذْ ليسَا بمعرفتين.

وَقَالَ الْخَلِيل : بل النَّعْت والمنعوت معرفتان على نِيَّة أل فِي النَّعْت وَإِن كَانَ موضعا لَا تدخله ، كَمَا نصب الْجَمَّاء الْغَفِير على نِيَّة إِلْغَاء أل .

---

(١) التذييل والتكميل٣/٢١٨ .

(٢) همع الهوامع١/٢٧٥ .

(٣) التذييل والتكميل٣/٢٣٢ .

(٤) همع الهوامع١/ ٢٧٨ .

وَقَالَ ابْن مَالك : عِنْدِي أَن أسهل مِمَّا ذَهَبا إِلَيْهِ الحكم بالبدلية ، وَتَقْرِير الْمَتْبُوع وَالتَّابِع على ظاهرهما ، فَيكون بدل نكرَة من معرفَة .

ورده أَبُو حَيَّان بِأَن الْبَدَل بالمشتقات ضَعِيف ، وَذَلِكَ الَّذِي حمل الْأَخْفَش والخليل على مَا ذَهَبا إِلَيْهِ ."

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي رد قول ابن مالك ببدلية مثل (مررت بالرجل مثلك ، وخير منك ) ، فقال أبو حيان[١] : "الْبَدَل بالمشتقات ضَعِيف ، وَذَلِكَ الَّذِي حمل الْأَخْفَش والخليل على مَا ذَهَبا إِلَيْهِ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## الموصول

### ٨٠- الخلاف في دخول الموصول الحرفي (أنْ) على فعل الأمر.

قال السيوطي[٢] : "وَهُوَ خَمْسَة أحرف : أَحدهَا : (أَنْ) بِالْفَتْح والسكون ، وَهِي الناصبة للمضارع ، وتوصل بِالْفِعْلِ الْمُتَصَرف مَاضِيا كَانَ أم مضارعا أم أمرا نَحْو : أعجبني أَنْ قُمْت ، وَأُرِيد أَنْ تقومَ ، وكتبت إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ .

وَنَصّ سِيبَوَيْهٍ على وَصلهَا بِالْأَمر .

وَالدَّلِيل على أَنَّهَا مَصْدَرِيَّة دُخُول حرف الْجَرّ عَلَيْهَا .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : جَمِيع مَا استدلوا بِهِ على وَصلهَا بِفعل الْأَمر يحْتَمل أَن تكون التفسيرية .

وَلَا يقوى عِنْدِي وَصلهَا بِهِ لأمرين : أَحدهمَا : أَنَّهَا إِذا سبكت وَالْفِعْل بمصدر فَاتَ معنى الْأَمر الْمَطْلُوب .

وَالثَّانِي : أَنه لَا يُوجد فِي كَلَامهم : يُعجبنِي أَن قُم ، وَلَا أَحْبَبْت أَن قُم ، وَلَا يجوز ذَلِك ، وَلَو كَانَت توصل بِهِ لجَاز ذَلِك كالماضي والمضارع .انْتهى ."

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في دخول الموصول الحرفي (أنْ) على فعل الأمر ، حيث أجاز ذلك سيبويه والسيوطي .

فقال أبو حيان[٣] : "جَمِيع مَا استدلوا بِهِ على وَصلهَا بِفعل الْأَمر يحْتَمل أَن تكون التفسيرية" .

---

(١) التذييل والتكميل٣/٢٣٩ .

(٢) همع الهوامع١/٢٧٩-٢٨٠ .

(٣) التذييل والتكميل٣/١٤٨-١٤٩ .

وقال : " وَلَا يقوى عِنْدِي وَصلهَا بِهِ لأمرين : أَحدهمَا : أَنَّهَا إِذا سبكت وَالْفِعْل بمصدر فَاتَ معنى الْأَمر الْمَطْلُوب .

وَالثَّانِي : أَنه لَا يُوجد فِي كَلَامهم : يُعجبنِي أَن قُم ، وَلَا أَحْبَبْت أَن قُم ، وَلَا يجوز ذَلِك ، وَلَو كَانَت توصل بِهِ لجَاز ذَلِك كالماضي والمضارع" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو الراجح هنا قول السيوطي .

## ٨١- رد قول صاحب (البسيط) أنّ (مَا) تكون سابكة حيث يصح حلول الموصول محلها.

قال ابن مالك :

**وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرْ      وَهكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيّئٍ شُهِرْ**

قال السيوطي[١] : "وَذكر فِي (الْبَسِيط) أَنَّهَا لَا تكون سابكة إِلَّا حَيْثُ يَصح حُلُول الْمَوْصُول محلهَا ، لِأَن الموصولة سابكة فِي الْمَعْنى ، لِأَنَّك تسبك بهَا الْجُمْلَة إِلَى الْوَصْف بالمفرد .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيَردهُ قَوْله :

**يَسُرُّ المرءَ مَا ذهب اللّيالي**      ... ... ... ... ...[٢]

أَي ذهَاب اللَّيَالِي ، وَلَا يَصح فِيهِ الْوُصُول ."

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في رد قول صاحب (البسيط) أنّ (مَا) تكون سابكة حيث يصح حلول (ما) الموصولة الاسمية محلها ، والفعل بعدها لا يكون خاصاً .

فقال[٣] : " وَيَردهُ قَوْله :

**يَسُرُّ المرءَ مَا ذهب اللّيالي**      ... ... ... ... ...

أَي ذهَاب اللَّيَالِي ، وَلَا يَصح فِيهِ الْوُصُول ."

وقال السيوطي[٤] : "وعَلى رَأْي الْجُمْهُور إِنَّمَا توصل بِفعل متصرف غير أَمر ، وَالْأَكْثَر وَالْأَكْثَر كَونه مَاضِيا" .

---

(١) همع الهوامع١/٢٨١ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٧ والجنى الداني ٣٣١ والدرر ١/ ٢٥٣ وشرح وشرح التصريح ١/ ٢٦٨ وشرح قطر الندي ٤١ . وعجزه : وكان ذهابهن له ذهابا .

(٣) التذييل والتكميل٣/١٥١ .

(٤) همع الهوامع١/٢٨١ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

### ٨٢- رد قول الزمخشري في (أَنْ) أنها ظرفية مثل (ما) .

قال ابن مالك :

**وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرْ          وَهَكَــذَا (ذُو) عِنْــدَ طَيِّــئٍ شُــهِرْ**

قال السيوطي[١] : "وتختص (مَا) بنيابتها عَن ظرف زمَان نَحْو : {خَالِدين فِيهَا مَا دَامَت السَّمَاوَات وَالْأَرْض}[٢] ، لَا أصحبهم مَا ذَر شارق ، أَي مُدَّة دوامها ، وَمُدَّة ذرور شارق.

وَتسَمى ظرفية ووقتية .

وَذهب الزَّمَخْشَرِيّ : إِلَى أَن أَنْ تشاركها فِي ذَلِك ، وَخرج عله : {أَن ءاتاه الله الْملك}[٣]. {إِلَّا أَن يصدقُوا}[٤] أَي وَقت أَن آتَاهُ ، وَحين أَن يصدقُوا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَأَكْثَر النُّحَاة لَا يعْرفُونَ ذَلِك .

وَلَا حجَّة فِيمَا ذكره ، لاحْتِمَال كَونهَا للتَّعْلِيل وَلم يقم دَلِيل على كَون (أَن) ظرفية مثل (مَا)" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيّان في رد قول الزمخشري في (أَنْ) أنها ظرفية مثل (ما) وقال[٥]: "وَأَكْثَر النُّحَاة لَا يعْرفُونَ ذَلِك .

وقال : وَلَا حجَّة فِيمَا ذكره ، لاحْتِمَال كَونهَا للتَّعْلِيل وَلم يقم دَلِيل على كَون (أَن) ظرفية مثل (مَا)" .

وقال السيوطي[٦] : " وتختص (مَا) بنيابتها عَن ظرف زمَان" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

ويبدو الأرجح هنا قول أبي حيان .

### ٨٣- الخلاف في جواز تشديد الياء في (الذّي) .

قال ابن مالك :

**مَوْصُــولُ الأَسْــمَاءِ: (الّــذِي)، الأُنْثَــى:          وَاليَــا إِذَا مَــا ثُنِّيَــا لَا تُثْبِــتِ**

---

(١) همع الهوامع ٢٨٢/١ .

(٢) سورة هود ١٠٨/١١ .

(٣) سورة الْبَقَرَة ٢٥٨/٢ .

(٤) سورة النِّسَاء ٩٢/٤ .

(٥) التذييل والتكميل ١٥٣/٣ .

(٦) همع الهوامع ٢٨٢/١ .

قال السيوطي[١] : "وَفِي الَّذِي ، وَالَّتِي لُغَات : إِثْبَات الْيَاء سَاكِنة ، وَهِي الأَصْل ، وتشديدها مَكْسُورَة .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : لم يحفظ التَّشْدِيد فِي الَّتِي ، وَإِنَّمَا ذكره ابْن مَالك تبعا للجزولي وَأكْثر أَصْحَابنَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في جواز تشديد الياء في (الذّي) ، حيث قال أبو حيان[٢] : "لم يحفظ التَّشْدِيد فِي الَّتِي ، وَإِنَّمَا ذكره ابْن مَالك تبعا للجزولي وَأكْثر أَصْحَابنَا" .

وقال السيوطي[٣] : "وَفِي الَّذِي ، وَالَّتِي لُغَات : إِثْبَات الْيَاء سَاكِنة ، وَهِي الأَصْل ، وتشديدها مَكْسُورَة" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**٨٤- قول الأخفش (الذي) كـ (مَن) يكون للْوَاحِد وللمثنى وَالْجمع بِلَفْظ وَاحِد .**

قال السيوطي[٤] : "وَقيل : إِن الَّذِي (كمن) يكون للْوَاحِد وللمثنى وَالْجمع بِلَفْظ وَاحِد ، وَعَلِيهِ الْأَخْفَش .

قَالَ :

**أُولَئِــكَ أشــياخي الَّــذِي تَعْرِفــونهم** ... ... ... ... [٥]

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يسمع ذَلِك فِي الْمثنى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول الأخفش (الذي) كـ (مَن) يكون للْوَاحِد وللمثنى وَالْجمع بِلَفْظ وَاحِد ، فقال أبو حيان[٦] : "وَلم يسمع ذَلِك فِي الْمثنى" .

---

(١) همع الهوامع١/٢٨٣-٢٨٥ .

(٢) التذييل والتكميل٣/٢٢ .

(٣) همع الهوامع١/٢٨٣ .

(٤) همع الهوامع١/٢٨٥ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٥٦ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٨ . وعجزه : ليوثٌ سعوا سعوا يوم النبيّ بفيلَق .

(٦) التذييل والتكميل٣/٣٠-٣١ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٨٥- تجويز ابن مالك حذف (أل) من الَّذِي ، وَالَّتِي ، واللذان ، واللذين ، واللاتي .**

قال السيوطي[١] : "وَحذف (أل) من الَّذِي ، وَالَّتِي ، واللذان ، واللذين ، واللاتي لُغَة حَكَاهَا ابْن مَالك .

وَقُرِئَ : {صِرَاط الَّذين أَنْعَمت}[٢] .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يُورد ابْن مَالك شَاهدا سوى هَذِه الْقِرَاءَة ، وَجوز الْبَاقِي قِيَاسا لَا سَمَاعا ، وَهِي من الشذوذ بِحَيْثُ لَا يُقَاس عَلَيْهَا ."

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجويز ابن ماك حذف (أل) من الَّذِي ، وَالَّتِي ، واللذان ، واللذين ، واللاتي ، حيث قال أبو حيّان[٣] : "وَلم يُورد ابْن مَالك شَاهدا سوى هَذِه الْقِرَاءَة ، وَجوز الْبَاقِي قِيَاسا لَا سَمَاعا ، وَهِي من الشذوذ بِحَيْثُ لَا يُقَاس عَلَيْهَا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٨٦- شروط جعل (ذا) موصولة .**

قال السيوطي[٤] : "وَمِنْهَا ذَا بِشَرْطَيْنِ : أَن تكون غير ملغاة .

وَالْمرَاد بالإلغاء : أَن تركب مَعَ (مَا) ، فَتَصِير اسْما وَاحِدًا ، وَأَن تكون بعد اسْتِفْهَام بِمَا أَو مَنْ كَقَوْلِه تَعَالَى : {يسئلونك مَاذَا يُنْفقُونَ}[٥] أَي مَا الَّذِي ينفقونه ؟ .

وأصل (ذَا) الموصولة هِيَ الْمشَار بهَا جرد من معنى الْإِشَارَة ، وَاسْتعْمل مَوْصُولا بالشرطين الْمَذْكُورين .

---

(١) همع الهوامع١/٢٨٨ .

(٢) سورة الفاتحة ١/ ٧ .

(٣) التذييل والتكميل٣/٣٢ .

(٤) همع الهوامع١/٢٨٩-٢٩٠ .

(٥) سورة البقرة٢/٢١٥ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا خلاف فِي جعلهَا مَوْصُولَة بعد (مَا) ، وَأما بعد (مَنْ) فَخَالف قوم ، لِأَن مَنْ تخص من يعقل ، فَلَيْسَ فِيهَا إِبْهَام كَمَا فِي مَا ، وَإِنَّمَا صَارَت بِالرَّدِّ إِلَى الِاسْتِفْهَام فِي غَايَة الْإِبْهَام ، فأخرجت ذَا من التَّخْصِيص إِلَى الْإِبْهَام ، وجذبتها إِلَى مَعْنَاهَا ، وَلَا كَذَلِك من لتخصيصها" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي شروط جعل (ذا) موصولة ، بِشَرْطَيْنِ : أَن تكون غير ملغاة .

وَالْمرَاد بالإلغاء : أَن تركب مَعَ (مَا) .

حيث قال أبو حيان[1] : "وَلَا خلاف فِي جعلهَا مَوْصُولَة بعد (مَا) ، وَأما بعد (مَنْ) فَخَالف قوم ، لِأَن مَنْ تخص من يعقل ، فَلَيْسَ فِيهَا إِبْهَام كَمَا فِي مَا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

## ٨٧- معاني (ماذا) .

قال ابن مالك :

**وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ ... أَوْ (مَـنْ) إِذَا لَـمْ تُلْـغَ فِـي الكَـلَامِ**

قال السيوطي[2] : "أما إِذا ركبت مَا مَعَ ذَا فصارا اسْما وَاحِدًا ، فَلهُ مَعْنيانِ :

أَحدهمَا : وَهُوَ الْأَشْهر أَن يكون الْمَجْمُوع اسْم اسْتِفْهَام .

فَهَذَا لَا يَصح فِيهِ الموصولية .

وَكَذَلِكَ : من ذَا ، كَقَوْلِه تَعَالَى : {من ذَا الَّذِي يشفع عِنْده إِلَّا بِإِذْنِهِ}[3] .

وَالثَّانِي : أَن يكون الْمَجْمُوع اسْما وَاحِدًا مَوْصُولا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : واستعمالها على هَذَا الْوَجْه قَلِيل ، وَقيل خَاص بالشعر .

وَأنْكرهُ ابْن عُصْفُور أصلا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي معاني (ماذا) ، ومنها : "أَن يكون الْمَجْمُوع اسْما وَاحِدًا مَوْصُولا" .

حيث قال أبو حيان[4] : "واستعمالها على هَذَا الْوَجْه قَلِيل ، وَقيل خَاص بالشعر .

وَأنْكرهُ ابْن عُصْفُور أصلا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

---

(١) التذييل والتكميل٣/٤٢-٤٣ .

(٢) همع الهوامع١/٢٩٠-٢٩١ .

(٣) سورة البقرة٢/٢٥٥.

(٤) التذييل والتكميل٣/٤٦ .

## ٨٨- تجويز المازني أن تكون الجملة الواقعة صلة دعاء .

قال ابن مالك :

**وَجُمْلَــةٌ أَوْ شِــبْهُهَا الّــذِي وُصِــلْ ... بِهِ كَـ((مَنْ عِنْدِي الّذِي ابْنُـهُ كُفِلْ))**

قال السيوطي(١) : "وَجوز الْكسَائي الْوَصْل بجملة الْأَمر وَالنَّهْي نَحْو : الَّذِي اضربه أَو لَا تضربه زيد .

وَجوزهُ الْمَازِني بجملة الدُّعَاء إِذا كَانَت بِلَفْظ الْخَبَر نَحْو : الَّذِي يرحمه الله زيد .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمُقْتَضى مَذْهَب الْكسَائي مُوَافَقَته بل أولى ، لما فِيهَا من صِيغَة الْخَبَر".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجويز المازني أن تكون الجملة الواقعة صلة دعاء ، وَجوز الْكسَائي الْوَصْل بجملة الْأَمر وَالنَّهْي .

حيث قال أبو حيان(٢) : "ومقتضى مذهب الكسائي موافقته بل أولى ، لما فِيهَا من صِيغَة الْخَبَر .

ولم يعلق السيوطي على ذلك.

قال ابن يعيش(٣) : "وقوله "من الجمل التي تقع صفات"، يريد من الجمل التي تُوضِح وتُبين ، وهي الجملُ المتمكنة في باب الخبر ، وصلح فيها أن يقال فيه : صِدْقٌ ، أو كِذْبٌ ، وجاز أن تقع صفةً للنكرة .

فأمّا الاستفهامُ فلا يجوز أن يُوصَل به "الذِي" وأخواتُها لا يجوز "جاءني الذي أَزَيْدٌ أبوه قائمٌ"، وكذلك الأمرُ والنهيُ، لِما ذكرناه من أنها لا تقع صفة للنكرة، إذ كانت لا تحتمِل الصدقَ والكذبَ" .

## ٨٩- حذف منصوب صلة الألف واللام .

قال ابن مالك :

**وَصِفَــةٌ صَـرِيحَــةٌ صِلَــةُ (أل) ... وَكَوْنُــهَا بِمُعْــرَبِ الأَفْـعَـــالِ قَـلّ**

قال السيوطي(٤) : "فِي حذف الْعَائِد من صلَة أل نَحْو : الضاربها زيد هِنْد أَقْوَال :

أَحدهَا : الْمَنْع مُطلقًا ، وَعَلِيهِ الْجُمْهُور .

---

(١) همع الهوامع١/٢٩٥ .

(٢) التذييل والتكميل٣/٧ .

(٣) شرح المفصل٢/٣٨٨ .

(٤) همع الهوامع١/٣٠٧-٣٠٨ .

وَالثَّانِي : الْجَوَاز مُطلقًا.

وَالثَّالِث : إِن لم يدل عَلَيْهِ دَلِيل لم يجز .

لَا تَقول : جَاءَنِي الضَّارِب زيد ، لِأَنَّهُ لَا يدْرِي هَل الضميير الْمَحْذُوف مُفْرد أَو غير مُفْرد؟ وَلَا هَل هُوَ مُذَكّر أَو مؤنث؟ .

وَإِن دلّ عَلَيْهِ دَلِيل كَانَ حذفه قبيحا ، نَحْو : جَاءَنِي الرجل الضاربه زيد ، وَهُوَ على قبحه فِي اسْم الْفَاعِل الْمَأْخُوذ من مُتَعَدٍّ إِلَى ثَلَاثَة أحسن مِنْهُ فِي الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ ، وَفِي الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ أحسن مِنْهُ فِي الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِد .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمَا علل بِهِ قبحه من الإلباس يلْزمه فِي جَاءَنِي من ضربت ، وَلم يقل أحد بقبحه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي مسألة حذف منصوب صلة ال نَحْو : الضاربها زيد هِنْد ، حيث قال السيوطي[1] : "وَإِن دلّ عَلَيْهِ دَلِيل كَانَ حذفه قبيحا ، نَحْو : جَاءَنِي الرجل الضاربه زيد ، وَهُوَ على قبحه فِي اسْم الْفَاعِل الْمَأْخُوذ من مُتَعَدٍّ إِلَى ثَلَاثَة أحسن مِنْهُ فِي الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ ، وَفِي الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ أحسن مِنْهُ فِي الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِد" .

وقال أبو حيّان[2] : " وَمَا علل بِهِ قبحه من الإلباس يلْزمه فِي جَاءَنِي من ضربت ، وَلم يقل أحد بقبحه .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**٩٠- الخلاف في حذف ضمير صلة غير (أل) إن كان متصلاً منصوبا بغير فعل أو وصف .**

قال ابن مالك :

**إنْ صَلَحَ البَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي**

**فِي عَائِدٍ مُتّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ ... بِفِعْلٍ أوْ وَصْفٍ كَـ((مَنْ نَرْجُو يَهَبْ))**

قال السيوطي[3] : "وَإِن كَانَ مُتَّصِلا ، فَلهُ أَحْوَال : أَحدهَا : أَن يكون مَنْصُوبًا ، فَإِن نصب بِفعل أَو وصف جَازَ حذفه نَحْو : {أَهَذا الَّذِي بعث الله رَسُولا}[4] أَي بَعثه .

أَو بِغَيْرِهِمَا لم يجز نَحْو : جَاءَ الَّذِي إِنَّه فَاضل أَو كَأَنَّهُ قمر . وَأَلْحق بِهِ أَبُو حَيَّان الْمَنْصُوب بِالْفِعْلِ النَّاقِص نَحْو : جَاءَ الَّذِي كنته زيد .

---

(١) همع الهوامع١/٣٠٨ .

(٢) التذييل والتكميل٣/٨٤ .

(٣) همع الهوامع١/٣٠٩ .

(٤) سورة الفرقان٢٥/٤١ .

قَالَ ابْن قَاسم ، وَفِيه نظر ، وقال ابْن عقيل : يمْتَنع الْحَذف إِذا كَانَ مَنْصُوبًا مُتَّصِلا بِفعل نَاقص نَحْو : جَاءَ الَّذِي كَأَنَّهُ منطلق ، فَلَا يجوز حذف الْهَاء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في حذف ضمير صلة غير ال إن كان متصلاً منصوبا بغير بفعل ناقص نَحْو : جَاءَ الَّذِي كنته زيد ، حيث أجازه أبو حيان[١] .

وقال السيوطي[٢] : " وَإِن كَانَ مُتَّصِلا ، فَلهُ أَحْوَال : أَحدهَا : أَن يكون مَنْصُوبًا ، فَإِن نصب بِفعل أَو وصف جَازَ حذفه نَحْو : {أَهَذا الَّذِي بعث الله رَسُولا}[٣] أَي بَعثه .

أَو بِغَيْرِهِمَا لم يجز" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٩١- زعم ابْن عُصْفُور أنّ (حذف ضمير الصلة في غير أل) إن كان متصلا مجرورا .**

قال ابن مالك :

**كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بِوَصْـفٍ خُفِضَـا     كَـ((أَنتَ قَاضٍ)) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ((قَضَـى))**

قال السيوطي[٤] : "الثَّانِي : أَن يكون مجرورا فَيجوز حذفه فِي صور :

إِحْدَاهَا : أَن يجر بِإِضَافَة صفة ناصبة لَهُ تَقْدِيرا نَحْو : {فَاقْض مَا أَنْت قَاض}[٥] أَي قاضيه .

وَزعم ابْن عُصْفُور أَن حذفه ضَعِيف جدا ، ورده أَبُو حَيَّان بوروده فِي الْقُرْآن ، وَبِأَنَّهُ مَنْصُوب فِي الْمَعْنى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي زعم ابْن عُصْفُور أنّ (حذف ضمير الصلة في غير أل) إن كان متصلا مجرورا ، أن حذفه ضعيف جدا ، إن جر بإضافة صفة ناصبة له تقديرا نَحْو : {فَاقْض مَا أَنْت قَاض}[٦] أَي قاضيه .

حيث رد أبو حيان[١] قول ابن عصفور لوروده في القرآن ، وبأنه منصوب في المعنى .

---

(١) التذييل والتكميل٣/٧٢ .

(٢) همع الهوامع١/٣٠٩ .

(٣) سورة الفرقان٢٥/٤١ .

(٤) همع الهوامع١/٣٠٩-٣١٠ .

(٥) سورة طه٢٠/٧٢ .

(٦) سورة طه٢٠/٧٢ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**٩٢- حذف عائد الصلة في المجرور بحرف متعين عند ابن مالك .**

قال السيوطي(٢) : "وَجوز ابْن مَالك الْحَذف إِذا تعين الْحَرْف وَإِن لم يُوجد الشَّرْط نَحْو : الَّذِي سرت يَوْم الْجُمُعَة أَي فِيهِ ، وَالَّذِي رَطْل بدرهم لحم ، أَي مِنْهُ ، فَحسن الْحَذف تعين الْمَحْذُوف كَمَا حسنه فِي الْخَبَر ، والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة .

قَالَ : وَيُمكن أَن يكون مِنْهُ : {ذَلِك الَّذِي يبشر الله عباده}(٣) أَي بِهِ .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : لم يذكر أحد ذَلِك فِي الصِّلَة ، وَإِنَّمَا ذكره فِي الْخَبَر ، وَلَا يَنْبَغِي أَن يُقَاس عَلَيْهِ ، وَلَا أَن يذهب عَلَيْهِ إِلَّا بِسَمَاع ثَابت عَن الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي حذف عائد الصلة في المجرور بحرف متعين عند ابن مالك نَحْو : الَّذِي سرت يَوْم الْجُمُعَة أَي فِيهِ ، حيث قال أبو حيان(٤) : "لم يذكر أحد ذَلِك فِي الصِّلَة ، وَإِنَّمَا ذكره فِي الْخَبَر ، وَلَا يَنْبَغِي أَن يُقَاس عَلَيْهِ ، وَلَا أَن يذهب عَلَيْهِ إِلَّا بِسَمَاع ثَابت عَن الْعَرَب" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٩٣- حذف العائد المجرور لوجود مثله بعد الصلة عند ابن مالك .**

قال ابن مالك :

**كَذَا الّذِي جُرّ بِـ(مَا) المَوْصُولَ جَرّ     كَـ((مُـرَّ بِالـذِي مَـرَرتُ فَهْـوَ بَـرّ))**

قال السيوطي(٥) : "وَجوز ابْن مَالك أَيْضا الْحَذف إِذا جر بِمثل الْحَرْف عَائِد على الْمَوْصُول بعد الصِّلَة ، وَهُوَ معنى قولي : أَو كَانَ مَعَه مثله كقوله :

**ولَـوَ أنَّ مَـا عالجـتُ لِـينَ فُـؤَاده     فقسـا اسْـتُلِينَ بِـهِ لـلان الجَنـدل(٦)**

وأباه أَبُو حَيَّان ، فَقولِي : وأباه أَبُو حَيَّان عَائِد إِلَى جَمِيع قَول ابْن مَالك ."

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) التذييل والتكميل٣/٧٦ .

(٢) همع الهوامع١/٣١٠ .

(٣) سورة الشورى٤٢/٢٣ .

(٤) التذييل والتكميل٣/٨١ .

(٥) همع الهوامع١/٣١٠-٣١١ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو للأحوص في ديوانه ١٦٧ وخزانة الأدب ٢/ ٤٩ والزهرة ١/ ١٨٢ ، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠ ومغني اللبيب ٢/ ٤٠٨ .

ذكر السيوطي حذف العائد المجرور لوجود مثله بعد الصلة عند ابن مالك كقوله :

**ولَــوَ أنَّ مَــا عالجــتُ لِــينَ فُــؤَاده فقســا اسْــتُلِينَ بِــهِ لــلان الجَنــدل**

حيث أباه أبو حيان[١] .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ٩٤- أحوال أي الموصولة .

قال السيوطي[٢] : "لأي الموصولة أَرْبَعَة أَحْوَال :

أَحدهَا : أَن يذكر مضافها وعائدها ، نَحْو : جَاءَنِي أَيهمْ هُوَ قَائِم .

وَالثَّانِي : أَن يحذف مضافها وَيذكر عائدها ، نَحْو اضْرِب إيا هُوَ قَائِم .

وَهِي معربة فِي هذَيْن الْحَالين بِإِجْمَاع .

الثَّالِث : أَن تُضَاف ويحذف عائدها ، كَقَوْلِه تَعَالَى : {ثمَّ لننزعن من كل شيعة أَيهمْ أَشد}[٣].

وَهِي فِي هَذِه الْحَالة مَبْنِيَّة على الضَّم عِنْد سِيبَوَيْهٍ وَالْجُمْهُور ، لشدَّة افتقارها إِلَى ذَلِك الْمَحْذُوف .

الرَّابِع : أَن تقطع عَن الْإِضَافَة ويحذف الْعَائِد ، نَحْو : اضْرِب أيا قَائِم ، وَهِي فِي هَذِه الْحَالة معربة .

قَالَ ابْن مَالك : بِلَا خلاف .

وَقد ذهب بعض النَّحْوِيين إِلَى بنائها هُنَا قِيَاسا على الْحَال الثَّالِث .

نَقله أَبُو حَيَّان والرضي ، فَلِذَا أَشرت إِلَى الْخلاف بِقَوْلِي : على الصَّوَاب ."

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أي الموصولة عندما تقطع عن الإضافة ويحذف العائد، نَحْو : اضْرِب أيا قَائِم ، وَهِي فِي هَذِه الْحَالة معربة ، حيث ذهب أبو حيان[٤] إلى أنها مبنية .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## خاتمة

(١) التذييل والتكميل٣/٨١ .

(٢) همع الهوامع١/٣١٢-٣١٣ .

(٣) سورة مريم١٩/٦٩ .

(٤) التذييل والتكميل٣/٩٣ .

### ٩٥- وقوع (أيا) حالا .

قال السيوطي[١] : "وَذكر ابْن مَالك أَن أيا تقع حَالا كَقَوْلِه :

... ... ... ... **ولِلَّهِ عَيْنَـا حَبْتَـرٍ أيُّمَـا فَتَـى**[٢]

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يذكر أَصْحَابنَا وُقُوعهَا حَالا ، وأنشدوا الْبَيْت بِرَفْع ((أَيّمَا)) على الِابْتِدَاء ، وَالْخَبَر مَحْذُوف ، وَالتَّقْدِير : أَي فَتى هُو" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في وقوع أيا حالا ، حيث قال أبو حيان[٤] : "ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالا ، وأنشدوا الْبَيْت بِرَفْع ((أَيّمَا)) على الِابْتِدَاء ، وَالْخَبَر مَحْذُوف ، وَالتَّقْدِير : أَي فَتى هُو" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

وفي نصب أيا ، قال ابن يعيش[٥] : "وينصبون "أَيًّا" إذا وقع عليها فعلٌ ، سواء حذفوا العائد من الصلة ، أو لم يحذفوه ، ولا فرقَ عندهم بين قولهم : "لأضربَن أيهم هو أفضلُ"، وبين "لأضربَن أيهم أفضلُ" ولا يضمّون "أيهُم" إلَّا في موضعُ رفع ، فأمّا قوله تعالى: {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ}[٦] ، فإنهم يقرؤونها بالنصب ، حكاه هارونُ القارئ عنهم ، وقرأ بها أيضًا ." ".

## الكتاب الأول : العمد

## المبتدأ والخبر

### ٩٦- الخلاف في أصل المرفوعات .

قال السيوطي[٧] : "اخْتلف فِي أصل المرفوعات ، فَقيل : الْمُبْتَدَأ ، وَالْفَاعِل فرع عَنهُ ، وعزي إِلَى سِيبَوَيْهٍ .

وَوَجهه أَنه مبدوء بِهِ فِي الْكَلَام .

---

(١) همع الهوامع١/٣١٩-٣٢٠ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للراعي النميريّ في ديوانه ٣ وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٠، ٣٧١ والدرر ١/ ٣٠٧ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٢ والكتاب ٢/ ١٨٠ .

(٤) التذييل والتكميل٣/١٤٢ .

(٥) شرح المفصل٢/٣٨٢ .

(٦) سورة مريم١٩/٦٩ .

(٧) همع الهوامع٢/٣-٤ .

وَأَنه لَا يَزُول عَن كَونه مُبْتَدأ ، وَإِن تَأَخّر .

وَالْفَاعِل تَزُول فاعليته إِذا تقدم .

وَأَنه عَامل مَعْمُول .

وَالْفَاعِل مَعْمُول لَا غير .

وَقيل : الْفَاعِل أصل ، والمبتدأ فرع عَنهُ .

وعزي للخليل .

وَوَجهه : أَن عَامله لَفْظِي ، وَهُوَ أقوى من عَامل الْمُبْتَدَأ المعنوى ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا رفع للْفرق بَينه وَبَين الْمَفْعُول ، وَلَيْسَ الْمُبْتَدَأ كَذَلِك .

وَالْأَصْل فِي الْإِعْرَاب أَن يكون للْفرق بَين الْمعَانِي .

وَقيل : كِلَاهُمَا أصلان .

وَلَيْسَ أَحدهمَا بمحمول على الآخر وَلَا فرع عَنهُ .

وَاخْتَارَهُ الرضي .

وَنَقله عَن الْأَخْفَش وَابْن السراج .

قَالَ : وَكَذَلِكَ التَّمْيِيز ، وَالْحَال والمستثنى أُصُول فِي النصب كالمفعول ، وَلَيْسَت بمحمولة عَلَيْهِ ، كَمَا هُوَ مَذْهَب النُّحَاة انْتهى .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا الْخلاف لَا يجدي فَائِدَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي رأي أبي حيان في مسألة الخلاف في أصل المرفوعات المبتدأ أو الخبر ، حيث قال أبو حيان : أن الخلاف في هذه المسألة لا يجدي فائدة .

وقال السيوطي[(١)] : "الْمُبْتَدَأ : اخْتلف هَل هُوَ أصل أَو الْفَاعِل ؟ وَالْمُخْتَار –وفَاقا للرضي– كل أصل" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

قال ابن يعيش[(٢)] : "ثم قال : "فالرفع علمُ الفاعلية"، فقدّم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات ، لا سِيَّما المبتدأ المُشارِكِه في الإخبار عنه ؛ وذلك لأنّ الفاعل يُظْهِر برفعه فائدةَ دخولِ الإعراب الكلامَ ، من حيث كان تكلُّفُ زيادةِ الإعراب إنّما احتُمل للفرق بين المعاني ، التي لولاها وقع لَبْسٌ .

---

(١) همع الهوامع ٣/٢ .

(٢) شرح المفصل ١٩٨/١–١٩٩ .

فالرفعُ إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولًا ؛ ورفعُ المبتدأ والخبر لم يكن لأمرٍ يُخْشَى التباسه ، بل لضرب من الاستحسان ، والتشبيه بالفاعل ، من حيث كان كل واحد منهما مُخْبَرًا عنه ؛ وافتقارُ المبتدأ إلى الخبر الذي بعده ، كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ، ولذلك رُفع المبتدأ والخبر.

وذهب سيبويه ، وابن السرّاج ، إلى أنّ المبتدأ والخبر هما الأوّل ، والأصل في استحقاق الرفع ؛ وغيرَهما من المرفوعات محمولٌ عليهما ."

**٩٧- سبب تقدم المبتدأ على الخبر .**

قال ابن مالك :

**مُبْتَدأٌ: ((زَيدٌ))، وَ((عَاذِرٌ)) خبر: إن قلت زيدٌ عاذرٌ من اعتذر**

قال السيوطي[١] : "أما تقدم الْمُبْتَدَأ فَلِأَن حق الْمَنْسُوب أَن يكون تَابعا للمنسوب إِلَيْهِ ، وفرعا لَهُ .

وَأما تقدم الْخَبَر فَلِأَنَّهُ محط الْفَائِدَة ، وَهُوَ الْمَقْصُود من الْجُمْلَة ، لِأَنَّك إِنَّمَا ابتدأت بِالِاسْمِ لغَرَض الْإِخْبَار عَنهُ .

وَالْغَرَض وَإِن كَانَ مُتَأَخِّرًا فِي الْوُجُود ، فَهُوَ مُتَقَدم فِي الْقَصْد .

وَهَذَا الْمَذْهَب اخْتَارَهُ ابْن جني وَأَبُو حَيَّان .

وَهُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٢] في سبب تقدم المبتدأ على الخبر في أن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه ، واختار السيوطي هذا المذهب .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٩٨- تحمل الخبر الجامد الضمير عند الكسائي .**

قال ابن مالك :

**وَالمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ ، يُشْتَقّ فَهُوَ ذُو ضمِير مستكن**

قال السيوطي[٣] : "الْخَبَر ثَلَاثَة أَقسَام : مُفْرد ، وَجُمْلَة ، وَشبههَا ، وَهُوَ : الظّرْف وَالْمَجْرُور .

---

(١) همع الهوامع٢/٩ .

(٢) التذييل والتكميل٣/٢٦٦ .

(٣) همع الهوامع٢/١٠ .

فالمفرد : مَا للعوامل تسلط على لَفظه مُضَافا كَانَ أَو غَيره .

وَهُوَ قِسْمَانِ : جامد ، ومشتق .

والمشتق : مَا دلّ على متصف مصوغا من مصدر كضارب ، ومضروب وَحسن ، وَأحسن مِنْهُ.

والجامد بِخِلَافِهِ ، فالجامد : لَا يتَحَمَّل ضميرا نَحْو : زيد أَسد ، لَا بِمَعْنى شُجَاع .

وَزعم الْكسَائي : أَنه يتحمله .

وَنسبه صَاحب (الْبَسِيط) وَغَيره إِلَى الْكُوفِيّين ، والرماني .

قَالَ ابْن مَالك وَغَيره : وَهُوَ دَعْوَى لَا دَلِيل عَلَيْهَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقد رد بِأَنَّهُ لَو تحمل ضميرا لجَاز الْعَطف عَلَيْهِ مؤكدا .

فَيُقَال : ((هَذَا أَخُوك هُوَ وَزيد)) كَمَا تَقول : ((زيد قَائِم هُوَ وَعَمْرو)) .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تحمل الخبر الجامد للضمير عند الكسائي ، حيث قال أبو حيان[١] : "وَقد رد بِأَنَّهُ لَو تحمل ضميرا لجَاز الْعَطف عَلَيْهِ مؤكدا .

فَيُقَال : ((هَذَا أَخُوك هُوَ وَزيد)) كَمَا تَقول: ((زيد قَائِم هُوَ وَعَمْرو))" .

وقال السيوطي[٢] : "فالجامد : لَا يتَحَمَّل ضميرا نَحْو : زيد أَسد ، لَا بِمَعْنى شُجَاع" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

قال ابن يعيش[٣] : "وأما القسمُ الثاني ، وهو ما لا يتحمّل الضميرَ من الأخبار ، وذلك إذا كان الخبرُ اسمًا محضًا غير مشتقّ من فعلٍ ، نحوَ : "زيدٌ أخوك" ، و"عمرٌو غلامُك" ، فهذا لا يتحمّل الضميرَ ، لأنّه اسمٌ محضٌ عارٍ من الوصفيّة .

والذي يتضمَّنُ الضميرَ من الأسماء ما تقدّم وصفُه من الأخبار المشتقّة ، كاسم الفاعل ، وغيرِه، ممّا ذكرناه .

وهذه الأسماءُ ليست كذلك ، وإنمّا الإخبارُ بأنّه مالِكٌ للغلام ، ومختصٌّ بأُخُوّةِ زيد .

وقد ذهب الكوفيون ، وعليُّ بن عيسى الرُّمانيّ من المتأخّرين من البصريين ، إلى أنه يتحمّل الضميرَ .

قالوا : لأنّه ، وإن كان اسمًا جامدًا غيرَ صفة ، فإنّه في معنَى ما هو صفةٌ ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت : "زيدٌ أخوك" ، و"جعفرٌ غلامُك" ، لم تُرِدِ الإخبارَ عن الشخص بأنّه مسمًّى بهذه

---

(١) التذييل والتكميل ١٥/٤ .

(٢) همع الهوامع ١٠/٢ .

(٣) شرح المفصل ٢٢٨/١-٢٢٩ .

الأسماء ، وإنمّا المرادُ إسنادُ معنَى الأُخوّة ، وهي القَرابةُ ، ومعنَى الغُلاميّة ، وهي الخِدْمةُ ، إليه؛ وهذه المعاني معانِي أفعال.

والصحيح الأوّل ، وعليه الأكثرُ من أصحابنا ؛ لأنّ تحمّلَ الضمير إنّما كان من جهة اللفظ ، لا من جهة المعنى ، وذلك لِما فيه من معنى الاشتقاق ، ولفظِ الفعل ، وهو معدومٌ ههنا .

واعلمْ أن خبرَ المبتدأ إذا كان مفردًا ، سواءٌ كان مشتقًّا أو غيرَ مشتقّ ، فإنه يكون مرفوعًا مثلَ المبتدأ ، لأن الابتداء والتَعَرّيَ، كما رفع المبتدأ على ما ذكرناه ، كذلك رفع الخبرَ ، لأنّ تناوُله إيّاه كتناوله المبتدأ ، إلَّا أنّ تناولُه المبتدأ بلا واسطةٍ ، وتناوله الخبرَ بواسطةِ المبتدأ ، فكان المبتدأُ شرطًا لا عِلّةً . وقد تقدّم ذلك" .

## ٩٩- الخلاف في ( هل في الخبرين المشتقين ضميرين أم في أحدهما) عند تعدد الخبر المشتق.

قال ابن مالك :

**وَأَخْبَـــــرُوا بــــاثْنَيْنِ أوْ أكثـــرا ... عَـنْ وَاحـد كـ((هُـــمْ سَــــرَاة شطرا**

قال السيوطي[١] : "وَلَو تعدد الْخَبَر الْمُشْتَقّ ، والجميع فِي الْمَعْنى وَاحِد نَحْو : هَذَا حُلْو حامض فَفِيهِ أَقْوَال .

قَالَ الْفَارِسِي : لَيْسَ فِيه إِلَّا ضمير وَاحِد يحملهُ الثَّانِي ، لِأَن الأول تنزل من الثَّانِي منزلَة الْجُزْء وَصَارَ الْخَبَر إِنَّمَا هُوَ بِتَمَامِهَا .

وَقَالَ بَعضهم : يقدر فِي الأول ، لِأَنَّهُ الْخَبَر فِي الْحَقِيقَة ، وَالثَّانِي كالصفة لَهُ ، وَالتَّقْدِير : ((هَذَا حُلْو فِيهِ حموضة)) .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الَّذِي اخْتَارَهُ : أَن كلا مِنْهُمَا يحمل ضميرا لاشتقاقهما .

وَلَا يلْزم أَن يكون كل وَاحِد مِنْهُمَا خَبرا على حياله ، لِأَن الْمَقْصُود جمع الطعمين .

وَالْمعْنَى : أَن فِيهِ حلاوة وحموضة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الخلاف في ( هل في الخبرين المشتقين ضميرين أم في أحدهما) عند تعدد الخبر المشتق ، حيث اختار أبو حيان[٢] : "أن كل منهما يحمل ضميرا لاشتقاقهما وَلَا يلْزم أَن يكون كل وَاحِد مِنْهُمَا خَبرا على حياله ، لِأَن الْمَقْصُود جمع الطعمين" .

---

(١) همع الهوامع٢/١٠-١١ .

(٢) منهج السالك ١٧٣/١ والتذييل والتكميل٤/٩٠ .

ولم يعلق السيوطي .

قال ابن يعيش[1] : "قال الشارح : يجوز أن يكون للمبتدأ الواحدِ خبران وأكثرُ من ذلك؛ كما قد يكون له أوصافٌ متعدّدةٌ ، فتقول : "هذا حُلْوٌ حامِضٌ" تريد أنّه قد جمع بين الطعْمَيْن ، كأنّك قلت : "هذا مُزٌّ"، فالخبرُ وإن كان متعدّدًا من جهة اللفظ ، فهو غيرُ متعدّد من جهة المعنى ، لأن المراد أنه جامع للطعمَيْن ، وهو خبرٌ واحدٌ ، وتقول: "هذا قائم قاعدٌ" على معنَى: راكعٍ .

ومثلُه قوله تعالى : {وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ}[2].

واعلمْ أنك إذا أخبرتَ بخبرَيْن فصاعدًا ، كان العائدُ على المخبَرِ عنه راجعًا من مجموع الجزءَيْن ، والمرادُ العائدُ المستقِلُّ به جميعُ الخبر ، وذلك إنّما يعود من مجموعِ الاسمَيْن ؛ فأمّا كلّ واحد منهما على الانفراد ، ففيه ضميرٌ يعود إليه لا محالةَ من حيث كان راجعًا إلى معنى الفعل ، فيعود من كل واحد منهما ضميرٌ عَوْدَ الضمير من الصفة إلى الموصوف ، والظرفِ إلى المظروف ؛ فأمّا عَوْدُ الضمير من الخبر المستقلِّ به إلى المبتدأ ، فإنّما يكون من المجموع سواءٌ كان الخبران ضِدَّيْن أم لم يكونا ."

### ١٠٠- حكم المشتق إذا وقع حالا أو نعتا في تحمل الضَّمير .

قال السيوطي[3] : "وَحكم الْمُشْتَقّ إِذا وَقع حَالا أَو نعتا كحكمه إِذا وَقع خَبرا فِي تحمل الضَّمِير ، واستتاره وإبرازه ، وفَاقا ، وَخِلَافًا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : "إِلَّا فِي مسالة وَاحِدَة ، وَهِي : ((مَرَرْت بِرَجُل حسن أَبَوَاهُ جميلين)) ، ((فجميلين)) صفة جَارِيَة على رجل ، وَلَيْسَت لَهُ ، بل لِلْأَبَوَيْنِ .

وَلم يبرز الضَّمِير فيهمَا بِأَن يُقَال : جميلين هما .

وسوغ ذَلِك كَونه عَائِدًا على الْأَبَوَيْنِ المضافين إِلَى ضَمِيره ، فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ : مَرَرْت بِرَجُل حسن أَبَوَاهُ ، وَجَمِيل أَبَوَاهُ" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) شرح المفصل ٢٤٩/١ .

(٢) سورة البروج ٨٥/١٤-١٦ .

(٣) همع الهوامع ١٢/٢-١٣ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في حكم المشتق إذا وقع حالا أو نعتا في تحمل الضَّمير، حيث قال أبو حيان[١] : "إِلَّا فِي مسالة وَاحِدَة ، وَهِي : ((مَرَرْت بِرَجُل حسن أَبَوَاهُ جميلين)) ، ((فجميلين)) صفة جَارِيَة على رجل ، وَلَيْسَت لَهُ ، بل لِلْأَبَوَيْنِ .

وَلم يبرز الضَّمِير فيهمَا بِأَن يُقَال : جميلين هما" .

وقال السيوطي[٢] : "وسوغ ذَلِك كَونه عَائِدًا على الْأَبَوَيْنِ المضافين إِلَى ضَمِيره ، فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ : مَرَرْت بِرَجُل حسن أَبَوَاهُ ، وَجَمِيل أَبَوَاهُ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

### ١٠١- القول في تكرار الفاعل الظاهر في حال اللبس .

قال السيوطي[٣] : "وَجوز أَبُو حَيَّان فِي حَالَة اللّبْس أَن يُكَرر الْفَاعِل الظَّاهِر ليزول فَيُقَال: زيد عَمْرو يضْربهُ زيد ، إيقاعا للظَّاهِر موقع الْمُضمر .ورد بِأَنَّهُ ضَعِيف فِي غير مَوضِع التفخيم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجوز أبي حيان[٤] في حالة اللبس أن يكرر الفاعل الظاهر ليزول فيقال : زيد عَمْرو يضْربهُ زيد .

وقال السيوطي : "ورد بِأَنَّهُ ضَعِيف فِي غير مَوضِع التفخيم" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

### ١٠٢- القول في مُقْتَضى قَوَاعِد الْبَصريين فِي غير أَسمَاء الْأَيَّام .

قال السيوطي[٥] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمُقْتَضى قَوَاعِد الْبَصرِيين فِي غير أَسمَاء الْأَيَّام من أَسمَاء الشُّهُور وَنَحْوهَا الرّفْع فَقَط نَحْو : أول السّنة الْمحرم ، وَالْوَقْت الطّيب الْمحرم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيان[٦] أن مذهب البصريين في أَسمَاء الشُّهُور وَنَحْوهَا ، وهو الرفع فقط نَحْو : أول السّنة الْمحرم ، وَالْوَقْت الطّيب الْمحرم .

---

(١) التذييل والتكميل ٢٠/٤ .

(٢) همع الهوامع١٣/٢ .

(٣) همع الهوامع١٣/٢ .

(٤) التذييل والتكميل١٧/٤ .

(٥) همع الهوامع٢٦/٢ .

(٦) التذييل والتكميل٧٦/٤ .

وقال السيوطي[١] : "وَنصب ((الْيَوْم)) مَعَ (الْجُمُعَة) وَنَحْوهَا مِمَّا يتَضَمَّن عملا ك (الْيَوْم) يَوْمك جَائِز ، لَا غَيره : ك (الْأَحَد) خلافًا للفراء وَهِشَام .
وَلَا الشُّهُور" .
مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ١٠٣- إلحاق ابن مالك الجملة المشتملة على فائدة بالظرف والمجرور .

قال ابن مالك :

**وَلَا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفِدْ كَـ((عِنْدَ زَيدٍ نَمِرَهْ))**
**وَ((هَلْ فَتًى فِيْكُمْ؟)) فَـ((مَا خِلٌّ لَنَا)) وَ((رَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عَنْدَنَا))**

قال السيوطي[٢] : "وَالْخَبَر وَهُوَ ظرف أَو مجرور ، أَو جملَة نَحْو : {ولدينا مزِيد}[٣]، {لكل أجل كتاب}[٤]، قصدك غُلَامه رجل .
وإلحاق الْجُمْلَة فِي ذَلِك بالظرف وَالْمَجْرُور .
ذكره ابْن مَالك .
قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا أعلم أحدا وَافقه .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي إلحاق ابن مالك الجملة المشتملة على فائدة بالظرف والمجرور نحو (قصدك غُلَامه رجل) ، حيث قال أبو حيان[٥] : "وَلَا أعلم أحدا وَافقه" .
وقال السيوطي[٦] : "وَالْخَبَر وَهُوَ ظرف أَو مجرور ، أَو جملَة" .
مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .
والراجح هنا قول أبي حيّان .

### ١٠٤- القول في الاستدلال بالأحاديث الشريفة .

---

(١) همع الهوامع٢/٢٤ .
(٢) همع الهوامع٢/٣١ .
(٣) سورة ق٥٠/٣٥ .
(٤) سورة الرعد١٣/٣٨ .
(٥) التذييل والتكميل٣/٣٣٠ .
(٦) همع الهوامع٢/٣١ .

قال السيوطي[1] : "وَقد بيّنت فِي كتاب (أصُول النَّحْو) من كَلَام ابْن الضائع وَأبي حَيَّان: حَيَّان: أَنه لَا يسْتَدلّ بِالْحَدِيثِ على مَا خَالف الْقَوَاعِد النحوية ، لِأَنَّهُ مَرْوِيّ بِالْمَعْنَى ، لَا بِلَفْظ الرَّسُول.

وَالْأَحَادِيث رَوَاهَا الْعَجم ، والمولدون ، لَا من يحسن الْعَرَبيَّة ، فأدوها على قدر ألسنتهم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الاستدلال بالحديث على ما خالف القواعد النحوية ، حيث أنه لا يستدل به ، لأنه مروي بالمعنى ، لا بلفظ الرسول .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ١٠٥- الخلاف في تقديم الحال على مفعول المصدر .

قال ابن مالك :

**وَقَبْــلَ حَــالٍ لَا يَكُــونُ خَبَــرَا عَــنِ الّــذِي خَبَــرُهُ قَــدْ أُضْــمِرَا**

**كَـ((ضَـرْبِي العَبْـدَ مُسِـيئاً )) وَ((أَتَـمّ تَبْيِينِــيَ الحَــقّ مَنُوطــاً بِــالحِكَمْ))**

قال السيوطي[2] : "وَفِي توسطها بَين الْمصدر ومفعوله نَحْو : شربك ملتوتا السويق قَوْلَانِ: أَحدهمَا : الْمَنْع ، وَعَلِيهِ الْكسَائي ، وهِشَام ، وَالْفراء .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : وَحكي الْجَوَاز عَن الْبَصرِيين ، وَلَعَلَّه لَا يَصح ، فَإِنَّهُ مُشكل ، لِأَن فِيهِ الْفَصْل بَين الْمصدر ومعموله ، بِخِلَاف تقدمها ، فَلَيْسَ فِيهِ ذَلِك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في تقديم الحال على مفعول المصدر، حيث قال أبو حيان[3] : "وَحكي الْجَوَاز عَن الْبَصرِيين ، وَلَعَلَّه لَا يَصح ، فَإِنَّهُ مُشكل ، لِأَن فِيهِ الْفَصْل بَين الْمصدر ومعموله ، بِخِلَاف تقدمها ، فَلَيْسَ فِيهِ ذَلِك" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ١٠٦- القول في (عبدالله وعهدي بزيد قديمين) .

---

(١) همع الهوامع٢/٤٢-٤٣ .

(٢) همع الهوامع٢/٤٩-٥٠ .

(٣) التذييل والتكميل٣/٣٠٩ .

قال السيوطي(١) : "الْحَادِيَة عشرَة : أجَاز الْكسَائي وَهِشَام : عبد الله وعهدي بزيد قديمين، على تَقْدِير : الْعَهْد لعبد الله ، وَزيد قديمين ، فَقدم : ((عبد الله)) ، وَرفع بِمَا بعده وثنى : ((قديمين)) لِأَنَّهُ لعبد الله وَزيد ، وَكَانَ خَبرا للْعهد ، كَمَا يكون الْحَال خَبرا لمصدر .

وَمنع ذَلِك الْفراء .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : وَقِيَاس الْبَصرِيين يَقْتَضِي الْمَنْع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في مسألة (عبدالله وعهدي بزيد قديمين) ، حيث قال أبو حيان(٢) : "وَقِيَاس الْبَصرِيين يَقْتَضِي الْمَنْع" .

ويبدو الراجح هنا قول الفراء والبصريين .

ولم يعلق السيوطي .

## ١٠٧- تعدد مبتدآت متوالية .

قال السيوطي(٣) : "إِذا تعدّدت مبتدآت مُتَوَالِيَة ، فلك فِي الْإِخْبَار عَنْهَا طَرِيقَانِ :

أحدهما : أَن تجْعَل الروابط فِي المبتدآت .

وَالْآخر : أَن تجْعَل الروابط فِي الْأَخْبَار ، فَيُؤتى بعد خبر الْأَخير بهاء آخرا لأوّل ، وتال لمتلوه .

مِثَاله : زيد هِنْد الأخوان الزيدون ضاربوهما عِنْدهَا بِإِذْنِهِ .

وَالْمعْنَى : الزيدون ضاربو الْأَخَوَيْنِ عِنْد هِنْد بِإِذن زيد .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا الْمِثَال وَنَحْوه مِمَّا وَضعه النحويون للاختبار والتمرين ، وَلَا يُوجد مثله فِي كَلَام الْعَرَب أَلْبَتَّة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إذا تعددت المبتدآت ، حيث قال أبو حيان(٤) : "وَهَذَا الْمِثَال وَنَحْوه مِمَّا وَضعه النحويون للاختبار والتمرين ، وَلَا يُوجد مثله فِي كَلَام الْعَرَب أَلْبَتَّة" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ١٠٨- الخلاف في العطف على الخبر المصحوب بالفاء وفيه معنى الجزاء .

---

(١) همع الهوامع٢/٥١ .

(٢) التذييل والتكميل٣/٣١٠-٣١١ .

(٣) همع الهوامع٢/٥٤-٥٥ .

(٤) التذييل والتكميل٤/٩٤ .

قال السيوطي[1] : "قَالَ أَبُو حَيَّان فِي (شرح التسهيل) :إِذا جِئْت بِالْفَاءِ فِي خبر مَا فِيهِ معنى الْجَزَاء لم يجز الْعَطف عَلَيْهِ قبلهَا عِنْد الْكُوفِيّين ، وَأَجَازَهُ ابْن السراج" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الخلاف في العطف على (الخبر المصحوب بالفاء) وفيه (معنى الجزاء) ، حيث قال[2] : "أنه لا يجوز العطف عليه قبلها عند الكوفيين ، وأجازه ابن السراج" .

ولم يرجح أبو حيّان رأي على آخر .

ولم يعلق السيوطي .

## كان وأخواتها

### ١٠٩- قول ابن مالك بغرابة (ونى) و (رام) .

قال ابن مالك :

**تَرْفَـعُ (كَـانَ) المُبْتَـدَا اسْـماً وَالخَبَـرْ          تَنْصِــبُهُ كَــ((كَــانَ سَــيّداً عُمَــرْ))**

قال السيوطي[3] : "قَالَ ابْن مَالك : وَكَذَا الْعَمَل فِي :((ونى)) ، و((رام)) بمعناها .

قَالَ : وهما غريبتان .

وَلَا يكَاد النحويون يعرفونهما إِلَّا من عني باستقراء الْغَرِيب .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : ذكر أَصْحَابنَا أَن :((ونى)) زَادهَا بعض البغداديين فِي أَفعَال هذا الْبَاب، لِأَن مَعْنَاهَا معنى مَا زَالَ نَحْو : مَا ونى زيد قَائِما .

ورد بِأَنَّهُ لَا يلْزم من كَونهَا بمعناها مساواتها لَهَا فِي الْعَمَل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن مالك بغرابة (ونى) و (رام) في العمل بمعناها ، قال أبو حيان[4]: "ذكر أصحابنا أن (ونى) زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب ، لأن معناها معنى ما زال نَحْو : مَا ونى زيد قَائِما .

ورد بِأَنَّهُ لَا يلْزم من كَونهَا بمعناها مساواتها لَهَا فِي الْعَمَل" .

ولم يعلق السيوطي .

ويبدو الراجح قول أبي حيان .

---

(١) همع الهوامع٢/٦١ .

(٢) التذييل والتكميل ٤/١١٤ .

(٣) همع الهوامع٢/٦٧-٦٨ .

(٤) التذييل والتكميل٤/١٢٥ .

**١١٠- إلحاق (أسحر ، أفجر ، أظهر) بأفعال الباب .**

قال السيوطي[١] : "وَأَلْحق الْفراء بهَا : أَسحر ، وأفجر ، وَأَظْهر .

ذكرهَا فِي كتاب (الْحُدُود).

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يذكر لَهَا شَاهدا على ذَلِك ، وَبهَا تمت أَفعَال الْبَاب ثَلَاثِينَ فعلا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إلحاق الفراء (أسحر ، وأفجر ، وأظهر) ، في أفعال كان وأخواتها، وقال أبو حيان[٢] : "ولم يذكر لها شاهدا على ذلك وَبهَا تمت أَفعَال الْبَاب ثَلَاثِينَ فعلا .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**١١١- اشتراط ابن مالك لوقوع خبر ليس فعلاً ماضياً أن يكون اسمها ضمير شأن .**

قال ابن مالك :

**كَكَانَ ظَلّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحا　　　أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا**

قال السيوطي[٣] : "وَشرط ابْن مَالك لدُخُول لَيْسَ على الْمَاضِي أَن يكون اسْمهَا ضمير الشَّأْن كَقَوْلِهِم : ((لَيْسَ خلق الله أشعر مِنْهُ)) قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ هذا التخصيص بِصَحِيح ، فقد حكى ابْن عُصْفُور اتِّفَاق النَّحْوِيين على الْجَوَاز من غير تَقْيِيد .

فَإِن قيل : لَيْسَ لنفي الْحَال ، فَيلْزم من الْإِخْبَار عَنْهَا بالماضي تنَاقض .

فَالْجَوَاب أَنَّهَا لنفي الْحَال فِي الْجُمْلَة غير الْمقيدَة بِزَمَان .

وَأما الْمقيدَة ، فتنفيها على حسب الْقَيْد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اشتراط ابن مالك لوقوع خبر ليس فعلاً ماضياً أن يكون اسمها ضمير شأن ، وقال أبو حيان[٤] : "وليس هذا التخصيص بصحيح ، فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد .

فَإِن قيل : لَيْسَ لنفي الْحَال ، فَيلْزم من الْإِخْبَار عَنْهَا بالماضي تنَاقض .

فَالْجَوَاب أَنَّهَا لنفي الْحَال فِي الْجُمْلَة غير الْمقيدَة بِزَمَان .

---

(١) همع الهوامع٢/٧١ .

(٢) التذييل والتكميل٤/١٦٧ .

(٣) همع الهوامع٢/٧٣-٧٤ .

(٤) التذييل والتكميل ٤/١٥٠ .

وَأما الْمقيدَة ، فتنفيها على حسب الْقَيْد" .
والراجح هنا قول أبي حيّان .
ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ١١٢- عمل كان في الظرف والمجرور والْحَال .

قال السيوطي(١) : "وَحكى أَبُو حَيَّان الْخلاف الَّذِي فِي عَملهَا فِي الظّرْف وَالْمَجْرُور فِي عَملهَا فِي الْحَال .

فَمن مَنعه قَالَ : لِأَنَّهُ لَا استدعاء لَهَا للْحَال ، وَالْعَامِل مستدع .

وَمن جوزه قَالَ : الْحَال يعْمل فِيهِ هَذَا ، وَلَيْسَ فعلا فَكَانَ أولى" .

أما نصبها الْمصدر ، فَالْأَصَحّ مَنعه على القَوْل بإثباته لَهَا ، لأَنهم عوضوا عَن النُّطْق بِهِ الْخَبَر.

وَأَجَازَهُ السيرافي وَطَائِفَة ، فَيُقَال : كَانَ زيد قَائِما كونا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في عمل كان في الظرف والمجرور والْحَال ، حيث قال أبو حيان(٢) : "فمن منعه قال : لأنه لا استدعاء لها للحال ، والعامل مستدع . ومن جوزه قال : الحال يعمل فيه هذا ، وليس فعلا فكان أولى" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

أما نصبها الْمصدر ، فَالْأَصَحّ مَنعه على القَوْل بإثباته لَهَا ، لأَنهم عوضوا عَن النُّطْق بِهِ الْخَبَر.

وَأَجَازَهُ السيرافي وَطَائِفَة ، فَيُقَال : كَانَ زيد قَائِما كونا .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ١١٣- تصرف أفعال كان وأخواتها .

قال السيوطي(٣) : "وَأما دَامَ فنص كثير من الْمُتَأَخِّرين على أَنَّهَا لَا تتصرف ، وَهُوَ مَذْهَب الْفراء .

وَجزم بِهِ ابْن مَالك .

قَالَ ابْن الدهان : لَا يسْتَعْمل فِي مَوضِع دَامَ : يَدُوم ، لِأَنَّهُ جرى كالمثل عِنْدهم .

وَقَالَ ابْن الخباز : لَا تتصرف مَا دَامَ ، لِأَنَّهَا للتوقيت والتأبيد ، فتفيد الْمُسْتَقْبل .

---

(١) همع الهوامع٢/٧٥ .

(٢) التذييل والتكميل٤/٢٥١ .

(٣) همع الهوامع٢/٧٧ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمَا ذكر من عدم تصرفها لم يذكرهُ البصريون" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تصرف ما دام ، حيث قال أبو حيان[١] : "وَمَا ذكر من عدم تصرفها لم يذكرهُ البصريون" .

وذكر السيوطي قول الفراء وابن مالك ، وابن الدهان ، وابن الخباز .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

ويبدو الأرجح هنا قول البصريين الذي نقله أبو حيان .

قال ابن يعيش[٢] : "وأمّا "كَانَ" وأخواتُها ؛ فهي من أفعالِ العِبارةِ ، واللفظِ ، لأنّه تدخلها علاماتُ الأفعال من نحو"قَدْ" ، و"السينِ" و"سَوْفَ" ، وتتصرّفُ تصرُّفَ الأفعال ، نحو: "كَانَ يَكُونُ ، فهو كائنٌ وكُنْ ولاَ تَكُنْ" ، وليست أفعالًا حقيقةً ، لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حَدَثٍ وزمانِ ذلك الحدث ، و"كَانَ" وأخواتُها موضوعةٌ للدلالة على زمان وُجودِ خبرها ، فهي بمنزلة اسمٍ من أسماء الزمان ، يُؤْتَى به مع الجملة للدلالة على زمن وجودِ ذلك الخبر" .

## ١١٤- وزن ليس .

قال ابن مالك :

**كـ(كَانَ):(ظَلَّ)(بَاتَ)(أَضْحَى)(أَصْبَحَا) (أَمْسَى)وَ(صَارَ) (لَيْسَ)، (زَالَ) (بَرِحَا)**

قال السيوطي[٣] : "وَأما لَيْسَ فمذهب الْجُمْهُور : أَن وَزنهَا : فَعِل بِالْكَسْرِ ، خفف ، وَلزِمَ التَّخْفِيف ، لثقل الكسرة على الْيَاء .

وَاسْتدلَّ لذَلِك ، بِأَنَّهَا لَو كَانَت بِالْفَتْح لَصَارَتْ إِلَى ((لاسَ)) بِالْقَلْبِ كباع ، أَو بِالضَّمِّ لقيل فِيهَا : ((لُسْتُ)) بِضَم اللَّام .

وَلَا يُقَال : إِلَّا لست بِفَتْحِهَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : على أَنه قد سمع فِيهَا : لُسْتُ بِالضَّمِّ ، فَدلَّ على أَنَّهَا بنيت مرّة على فَعِل ، وَمرَّة على فَعُل .

وَحكى الْفراء : أَن بَعضهم : قَالَ : لِستُ بِكَسْر اللَّام" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في وزن ليس ، حيث قال أبو حيان[٤] : "قد سمع فِيهَا : لُسْتُ بِالضَّمِّ، فَدلَّ على أَنَّهَا بنيت مرّة على فَعِل ، وَمرَّة على فَعُل" .

---

(١) التذييل والتكميل ٤/١٤٧ .

(٢) شرح المفصل ٢/٨٤ .

(٣) همع الهوامع ٢/٧٩ .

(٤) التذييل والتكميل ٤/١١٨ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ١١٥- مضارع زال .

قال ابن مالك :

**كـ(كَانَ): (ظَلَّ)(بَاتَ)(أَضْحَى)(أَصْبَحَا)         (أَمْسَى)وَ(صَارَ) (لَيْسَ)، (زَالَ) (بَرِحَا)**

قال السيوطي(١) : "وَأما زَالَ فالأشهر فِي مضارعها يزَال ، فوزنها فَعِل بِالْكَسْرِ .

وَحكى الْكسَائي فِيهِ أَيْضا : يزِيل على وزن يَبِيع .

وعَلى هَذَا فوزنها : فَعَل بِالْفَتْح .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَحكى ثَعْلَب عَن الْفراء : ((لَا أزيل أَقُول كَذَلِك)) ، فَيكون زَالَ النَّاقِصَة مِمَّا جَاءَت على : فعَل يَفْعِل ، وَفَعِل يَفْعَل ، كنَقَمْ يَنْقِمُ ، ونَقِمَ يَنْقَمُ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في مضارع زال ، حيث قال أبو حيَّان(٢) : "وَحكى ثَعْلَب عَن الْفراء : ((لَا أزيل أَقُول كَذَلِك)) ، فَيكون زَالَ النَّاقِصَة مِمَّا جَاءَت على : فعَل يَفْعِل ، وَفَعِل يَفْعَل ، كنَقَمْ يَنْقِمُ ، ونَقِمَ يَنْقَمُ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ١١٦- القول في ظلّ .

قال ابن مالك :

**كـ(كَانَ): (ظَلَّ)(بَاتَ)(أَضْحَى)(أَصْبَحَا)         (أَمْسَى)وَ(صَارَ) (لَيْسَ)، (زَالَ) (بَرِحَا)**

قال السيوطي(٣) : "وَزعم المهاباذي : أَن ظلّ أَيْضا لَا تسْتَعْمل إِلَّا نَاقِصَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ مُخَالف لنقل أَئِمَّة اللُّغَة والنحو : أَنَّهَا تكون تَامَّة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زعم المهاباذي أن ظلّ لا تستعمل إلا ناقصة ، فقال أبو حيان(٤) : "وَهُوَ مُخَالف لنقل أَئِمَّة اللُّغَة والنحو : أَنَّهَا تكون تَامَّة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع الهوامع٢/٧٩ .

(٢) التذييل والتكميل٤/١٢٢ .

(٣) همع الهوامع٢/٨٢ .

(٤) التذييل والتكميل٤/١٤٦ .

## ١١٧- القول في معنى فتأ .

قال ابن مالك :

**(فَتِـــئَ) وَ(انْفَــكّ) وَهَــذِي الأَرْبَعَــهْ لِشِـــبْهِ نَفْـــيٍ أَوْ لِنَفْـــيٍ مُتْبَعَـــهْ**

قال السيوطي[1] : "وَذكر ابْن مَالك : أَن فتأ الْمَفْتُوحَة تَأتي تَامَّة بِمَعْنى : كسر ، أَو أطفأ.

حكى الْفراء : فتأته عَن الْأَمر : كَسرته ، وَالنَّار : أطفأتها .

قَالَ أَبُو حَيَّان : "وَهَذَا وهم وتصحيف ، إِنَّمَا ذَاك بِالتَّاءِ الْمُثَلَّثَة كَمَا فِي الصِّحَاح والمحكم".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في معنى فتأ ، حيث قَالَ أَبُو حَيَّان[2] : "وَهَذَا وهم وتصحيف، إِنَّمَا ذَاك بِالتَّاءِ الْمُثَلَّثَة كَمَا فِي الصِّحَاح والمحكم" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

قال ابن يعيش[3] : "وأما "فَتِىءَ" من قولهم : "ما فتىء يفعل" ، فهو أيضًا بمعنى "زال" .

يُقال منه : "فَتِىءَ" و"فَتأَ" بالكسر والفتح ، ويُقال منه : "ما أَفْتَأْتَ تفعل" ، فاعرفه" .

## ١١٨- حذف خبر كان .

قال السيوطي[4] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : نَص أَصْحَابنَا على أَنه لَا يجوز حذف اسْم كَانَ وَأَخَوَاتهَا : وَلَا حذف خَبَرهَا لَا اختصارا وَلَا اقتصارا .

أما الِاسْم فَلِأَنَّهُ مشبه بالفاعل ، وَأما الْخَبَر ، فَكَانَ قِيَاسه جَوَاز الْحَذف ، لِأَنَّهُ إِن روعي أَصله ، وَهُوَ خبر الْمُبْتَدَأ ، فَإِنَّهُ يجوز حذفه .

أَو مَا آل إِلَيْهِ من شبهه بالمفعول فَكَذَلِك ، لكنه صَار عِنْدهم عوضا من الْمصدر ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهَا ، إِذْ الْقيام مثلا كَون من أكوان زيد ، والأعراض لَا يجوز حذفهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[5] أنه : "لَا يجوز حذف اسْم كَانَ وَأَخَوَاتهَا : وَلَا حذف خَبَرهَا لَا اختصارا وَلَا اقتصارا .

---

(١) همع الهوامع٢/٨٣ .

(٢) التذييل والتكميل٤/١٤٣ .

(٣) شرح المفصل٤/٣٦١ .

(٤) همع الهوامع٢/٨٤ .

(٥) التذييل والتكميل٤/٢٠٥ .

أما الِاسْم فَلِأَنَّهُ مشبه بالفاعل ، وَأما الْخَبَر ، فَكَانَ قِيَاسه جَوَاز الْحَذف ، لِأَنَّهُ إن روعي أَصله ، وَهُوَ خبر الْمُبْتَدَأ ، فَإِنَّهُ يجوز حذفه .

أَو مَا آل إِلَيْهِ من شبهه بالمفعول فَكَذَلِك ، لكنه صَار عِنْدهم عوضا من الْمصدر ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهَا ، إِذْ الْقيام مثلا كَون من أكوان زيد ، والأعراض لَا يجوز حذفهَا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ١١٩- الخلاف في توسط ليس خبرها .

قال السيوطي[١] : "وَمنعه بَعضهم فِي ((لَيْسَ)) تَشْبِيها بـ ((مَا)) وَهُوَ محجوج بِالسَّمَاعِ .

وَالْخلاف فِي ((لَيْسَ)) نَقله أَبُو حَيَّان عَن حِكَايَة ابْن درسْتوَيْه ، وَلم يظرف بِهِ ابْن مَالك ، فَحكى فِيهَا الْإِجْمَاع على الْجَوَاز تبعا للفارسي وَابْن الدهان وَابْن عُصْفُور" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في توسط ليس خبرها ، حيث أجازه النحاة ، و نَقله أَبُو حَيَّان[٢] "وخالف في جواز توسيط خبرها بعض النحاة ، ذكره ابن درستويه ، وشبهها في ذلك بـ"ما" .

وهو محجوج بالسماع الثابت " .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

### ١٢٠- الخلاف في توسيط ما دام خبرها .

قال السيوطي[٣] : "وَأما توسيطه بَين ((مَا)) ودام فنص صَاحب **(الإفصاح)** ، بدر الدّين بن مَالك على أَنه لَا يجوز ، لِأَن الْمَوْصُول الْحرفِي لَا يفصل بَينه وَبَين صلته بمعمولها، وَلِأَن دَامَ لَا يتَصَرَّف .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الْقيَاس الْجَوَاز ، لِأَن ((مَا)) حرف مصدري غير عَامل ، وَلَا يمْتَنع فِيهِ ذَلِك إِلَّا أَن يثبت أَن ((دَامَ)) لَا تتصرف فَيتَّجه الْمَنْع" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع الهوامع٢/٨٨ .

(٢) التذييل والتكميل٤/١٧٠ .

(٣) همع الهوامع٢/٨٩ .

ذكر السيوطي الخلاف في توسيط ما دام خبرها ، حيث قال أبو حيان[١] : "الْقيَاس الْجَوَاز ، لِأَن ((مَا)) حرف مصدري غير عَامل ، ، وَلَا يمْتَنع فِيهِ ذَلِك إِلَّا أَن يثبت أَن ((دَامَ)) لَا تتصرف فَيتَّجه الْمَنْع" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**١٢١- الإخبار عن المعرفة بالمعرفة .**

قال السيوطي[٢] : "وَقيل : مَا صَحَّ مِنْهُمَا جَوَابا فَهُوَ الْخَبَر ، وَالْآخر الِاسْم .

حكى هَذِه الْأَقْوَال أَبُو حَيَّان ، ثمَّ اخْتَار تبعا لجَماعَة تقسيما يجمعها .

فَقَالَ إِذا اجْتمع معرفتان فِي هَذَا الْبَاب ، فَإِن كَانَ أَحدهمَا قَائِما مقَام الآخر ، أَو مشبها بِهِ ، فَالْخَبَر مَا يُرَاد إِثْبَاته ، وَإِن كَانَ هُوَ نَفسه ، فَإِن عرف الْمُخَاطب أَحدهمَا دون الآخر ، فالمعلوم هُوَ الِاسْم ، وَالْآخر الْخَبَر ، وَإِن عرفهما أَو جهلهما ، فَإِن كَانَ أَحدهمَا أعرف من الآخر فَهُوَ الِاسْم ، وَالْآخر الْخَبَر".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الإخبار عن المعرفة بالمعرفة ، حيث قال[٣] : "ما صح منهما جوابا فهو الخبر ، والآخر الاسم .

فَقَالَ إِذا اجْتمع معرفتان فِي هَذَا الْبَاب ، فَإِن كَانَ أَحدهمَا قَائِما مقَام الآخر ، أَو مشبها بِهِ ، فَالْخَبَر مَا يُرَاد إِثْبَاته ، فَإِن عرف الْمُخَاطب أَحدهمَا دون الآخر ، فالمعلوم هُوَ الِاسْم، وَالْآخر الْخَبَر ، وَإِن عرفهما أَو جهلهما ، فَإِن كَانَ أَحدهمَا أعرف من الآخر فَهُوَ الِاسْم ، وَالْآخر الْخَبَر" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**١٢٢- مرادفة "كان" لـ "لم يزل" .**

قال السيوطي[٤] : "الأولى : تخْتَص كَانَ بمرادفة : لم يزل كثيرا ، أَي أَنَّهَا تَأتي دَالَّة على الدَّوَام ، وَإِن كَانَ الأَصْل فِيهَا أَن يدل على حُصُول مَا دخلت عَلَيْهِ فِيمَا مضى مَعَ انْقِطَاعه عِنْد قوم .

وَعَلِيهِ الْأَكْثَر .

كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان .

(١) التذييل والتكميل٤/١٧٧-١٧٨ .

(٢) همع الهوامع٢/٩٥ .

(٣) التذييل والتكميل٤/١٨٧ .

(٤) همع الهوامع٢/٩٩ .

أَو سكُوتهَا عَن الِانْقِطَاع وَعَدَمه عِنْد آخَرين .

وَجزم بِهِ ابْن مَالك .

وَمن الدَّالَّة على الدَّوَام الْوَارِدَة فِي صِفَات الله تَعَالَى نَحْو : {وَكَانَ الله سميعا بَصيرًا}[1]، أَي لم يزل متصفا بذلك" .

**التحليل والتوضيح :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[2] في (مرادفة "كان" لـ"لم يزل) ، "أن كان تحمل معنى لم يزل كثيرا ، أي أَنَّهَا تَأتي دَالَّة على الدَّوَام ، وَإِن كَانَ الأَصْل فِيهَا أَن يدل على حُصُول مَا دخلت عَلَيْهِ فِيمَا مضى مَعَ انْقِطَاعه عِنْد قوم .

وَعَلِيهِ الْأَكْثَر .

كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

## ١٢٣- كان الزائدة بشروط .

قال ابن مالك :

**وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَـ((مَا ... كَانَ- أَصَحّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّما))**

قال السيوطي[3] : "الثَّانِيَة : تخْتَص أَيْضا بِأَنَّهَا تزاد بِشُرُوط : أَن تكون بِلَفْظ الْمَاضِي متوسطة بَين مُسْند ومسند إِلَيْهِ نَحْو : مَا _كَانَ_ أحسن زيدا ، وَلم ير _ كَانَ _ مثلهم .

وَمِنْه حَدِيث : ((أَو بني_ كَانَ_ آدم)) .

وَجوز أَيْضا زيادتها آخرا نَحْو : زيد قَائِم كَانَ ، قِيَاسا على إِلْغَاء ((ظن)) آخرا .

ورد بِعَدَمِ سَمَاعه ، وَالزِّيَادَة خلاف الأَصْل فَلَا تُبَاح فِي غير موَاضعهَا الْمُعْتَادَة .

وشذ زيادتها بَين الْجَار وَالْمَجْرُور فِي قَوْله :

**سُرَاةُ بنى أَبى بكر تسامَى ... على كَانَ المسوَّمةِ العِرابِ[4]**

قَالَ أَبُو حَيَّان : "وَلَا يحفظ فِي غير هَذَا الْبَيْت" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) سورة النساء ١٣٤/٤ .

(٢) التذييل والتكميل ٢١٠/٤-٢١١ .

(٣) همع الهوامع ٩٩/٢-١٠٠ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في أسرار العربية١٣٦ والأشباه والنظائر ٣٠٣/٤ وأوضح المسالك ٢٥٧/١ . المسالك ٢٥٧/١ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في مسألة كان تختص بأنها تزاد في حشو الكلام بشروط،

وشذ زيادتها بين الجار والمجرور وقال أبو حيان[١] : "ولا يحفظ في غير هذا البيت" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**١٢٤ - الخلاف في اختصاص (كان) بجواز حذفها مع اسمها بعد (لو) .**

قال ابن مالك :

**وَيَحْـــذِفُونَهَا وَيُبْقُـــونَ الخَبَـــرْ وَبَعْـدَ (إنْ) وَ(لَـوْ) كَثِيـراً ذَا اشْـتَهَرْ**

قال السيوطي[٢] : "تخْتَص كَانَ أَيْضا من بَين سَائِر أخواتها بِأَنَّهَا قد تعْمل محذوفة ، وَلذَلِك أَقسَام :

الأول : مَا يجوز بِكَثْرَة ، وَذَلِكَ بعد ((إِن)) وَ ((لَو)) الشرطيتين ، فتحذف هِيَ وَاسْمهَا إِذا كَانَ ضمير مَا علم من غَائِب ، أَو حَاضر .

وَالثَّانِي : بعد ((إِن)) فَقَط إِذا عَاد اسْم كَانَ على مجرور بِحرف سَوَاء اقترنت إِن بـ ((لَا)) أم لَا ، كَقَوْلِهِم : مَرَرْت بِرَجُل صَالح إِن لَا صَالحا فطالح .

وامرر بِأَيّهمْ أفضل إِن زيدا وَإِن عمرا ، ((فَصَالح)) ، ((وَزيد)) بِالنّصب على تَقْدِير : إِن لَا يكن صَالحا ، وَإِن يكن زيدا .

وَحكى يُونُس فِيهِ : الْجَرّ على تَقْدِير : إِن لَا أَمر بِصَالح ، أَو إِلَّا أكن مَرَرْت بِصَالح فقد مَرَرْت بطالح .

وَأَجَازَهُ فِي ((زيد)) على تَقْدِير : إِن مَرَرْت بزيد وَإِن مَرَرْت بِعَمْرو .

فوافقه ابْن مَالك على اطراده .

وقصره غَيرهمَا على السماع ، لِأَن الْجَرّ بالحرف الْمَحْذُوف مسموع غير منقاس .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّوَاب مَعَ الْجُمْهُور لما فِي الأول من التَّكَلُّف ، وَلم يسمع مثل ذَلِك بعد ((لَو)) أصلا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في اختصاص (كان) بجواز حذفها مع اسمها بعد (لو) ، حيث قال أبو حيان[١] : "وَالصَّوَاب مَعَ الْجُمْهُور لما فِي الأول من التَّكَلُّف ، وَلم يسمع مثل ذَلِك بعد ((لَو)) أصلا" .

---

(١) التذييل والتكميل٤/٢٢٢ .

(٢) همع الهوامع٢/١٠٢-١٠٤ .

قال ابن يعيش[1] : قال الشارح : اعلم أنّ "كَانَ" قد تُحذَف كثيرًا ، وهي مرادة ، وذلك لكثرتها في الكلام .

فمن ذلك قولُهم : "الناسُ مَجْزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ ، وإن شرًا فشرٌ" ، فلَكَ في هذه المسألة أربعةُ أوجه من الإعراب : أن تنصبهما جميعًا ، وأن ترفعهما جميعًا ، وأن تنصب الأوّلَ وترفع الثانِيَ ، وأن ترفع الأوّلَ وتنصب الثاني .

فإذا نصبتَهما جميعًا قلت : الناسُ مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرًا . وانتصابُهما بفعلَيْن مضمرَيْن أحدهما شرطٌ ، والآخرُ جزاءٌ ، حُذفا لدلالة "إن" عليهما ، إذ لا يقع بعدها إلّا فعل .

والتقدير : إن كان عمله خيرًا ، فيكون جزاؤه خيرًا ، أو فهو يُجْزَى خيرًا .

فالأوّل خبرُ "كَانَ" المحذوفةِ ، والثاني خبرُ "كَانَ" الثانية ، إن قدّرتَ "كَانَ" ، أو مفعولٌ ثانٍ إن قدّرت "يُجْزَى".

## ١٢٥- عمل كان المحذوفة واسمها بقلة بعد (هلا) و(ألا) .

قال السيوطي[2] : "الْقسم الثَّانِي : مَا يجوز بقلة ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاث صور : الأولى وَالثَّانية : بعد هلا ، وَألا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : يجرى مجْرى (لَو) غَيرهَا من الْحُرُوف الدَّالَّة على الْفِعْل إِذا تقدم مَا يدل عَلَيْهِ ، لكنه لَيْسَ بِكَثِير الِاسْتِعْمَال" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في عمل كان المحذوفة واسمها بقلة بعد (هلا) و(ألا) ، حيث قال أبو حيان[3] : "يجرى مجْرى (لَو) غَيرهَا من الْحُرُوف الدَّالَّة على الْفِعْل إِذا تقدم مَا يدل عَلَيْهِ ، لكنه لَيْسَ بِكَثِير الِاسْتِعْمَال" .

وقال السيوطي[4] : "الْقسم الثَّانِي : مَا يجوز بقلة ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاث صور : الأولى وَالثَّانيةِ: بعد هلا ، وَألا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

---

(١) شرح المفصل٢/٨٥ .

(٢) همع الهوامع٢/١٠٥ .

(٣) التذييل والتكميل ٤/٢٢٤ .

(٤) همع الهوامع٢/١٠٥ .

## ١٢٦- حذف نون كان .

قال ابن مالك :

**وَمِــنْ مُضَــارعٍ لِــ(كَانَ) مُنْجَــزِمْ        تُحْذَفُ نُونٌ ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ**

قال السيوطي[١] : "وَسَوَاء فِي ذَلِك النَّاقِصَة كَمَا مثلنَا ، والتامة لَكِن الْحَذف فِيهَا أقل نَحْو: {وَإِن تَكُ حَسَنَة}[٢] بالرفع .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَحذف هَذِه النُّون شَاذ فِي الْقيَاس ، لِأَنَّهَا من نفس الْكَلِمَة ، لَكِن سوغه كَثْرَة الِاسْتِعْمَال ، وَشبه النُّون بحروف الْعلَّة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في حذف نون كان ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَحذف هَذِه هَذِه النُّون شَاذ فِي الْقيَاس ، لِأَنَّهَا من نفس الْكَلِمَة ، لَكِن سوغه كَثْرَة الِاسْتِعْمَال ، وَشبه النُّون بحروف الْعلَّة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

## ١٢٧- قول ابن مالك بحذف نون كان للتخفيف .

قال ابن مالك :

**وَمِــنْ مُضَــارعٍ لِــ(كَانَ) مُنْجَــزِمْ        تُحْذَفُ نُونٌ ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ**

قال السيوطي[٤] : "وَإِنَّمَا لم يجز عِنْد ملاقاة الضَّمِير ، لِأَن الضَّمِير يرد الشَّيْء إِلَى أَصله ، كَمَا رد نون ((لد)) إذا أضيفت إِلَيْهِ ، فَقيل : ((لَدنه)) ، وَلَا يجوز : لده .

وَلَا عِنْد السَّاكِن .

لِأَنَّهَا تحرّك حِينَئِذٍ ، فيضعف الشّبَه

وَأَجَازَ يُونُس حذفهَا مَعَ السَّاكِن .

وَوَافَقَهُ ابْن مَالك تمسكا بِنَحْو : قَوْله :

**لــم يَــكُ الحَــقُّ سِــوَى أَن هَاجَــهُ        رَسْــمُ دَار قَــد تَعفّــتْ بالسَّــرَرْ**[١]

(١) همع الهوامع٢/١٠٧-١٠٨ .

(٢) سورة النساء٤/٤٠ .

(٣) التذييل والتكميل٤/٢٣٦ .

(٤) همع الهوامع٢/١٠٨ .

وَالْجُمْهُور ، قَالُوا : إن ذَلِك ضَرُورَة ، وَمَا قَالَه ابْن مَالك : من أَن النُّون حذفت للتَّخْفِيف، وَثقل اللَّفْظ ، والثقل بثبوتها قبل السَّاكِن أَشد ، فَيكون الْحَذف حِينَئِذٍ أولى .

رده أَبُو حَيَّان : بِأَن التَّخْفِيف لَيْسَ هُوَ الْعلَّة ، إِنَّمَا الْعلَّة كَثْرَة الِاسْتِعْمَال مَعَ شبهها بحروف الْعلَّة ، وَقد ضعف الشّبَه كَمَا تقدم ، فَزَالَ أحد جزأيها ، وَالْعلَّة المركبة تَزُول بِزَوَال بعض أَجْزَائِهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن مالك بحذف نون كان للتخفيف عند الإضافة، حيث قال أبو حيان[٢] : "بِأَن التَّخْفِيف لَيْسَ هُوَ الْعلَّة ، إِنَّمَا الْعلَّة كَثْرَة الِاسْتِعْمَال مَعَ شبهها بحروف الْعلَّة ، وَقد ضعف الشّبَه كَمَا تقدم ، فَزَالَ أحد جزأيها ، وَالْعلَّة المركبة تَزُول بِزَوَال بعض أَجْزَائِهَا" .

وقال السيوطي[٣] : "وَإِنَّمَا لم يجز عِنْد ملاقاة الضَّمِير" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

## ما أُلحقَ بلَيسَ .

## ١٢٨- الخلاف في إلحاق إنْ النافية بـ (ما) .

قال ابن مالك :

**فِي النّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ – كَـ(لَيْسَ)– (لَا)　　　وَقَـدْ تَلِـي (لَاتَ) وَ(إِنْ) ذَا العَمَـلَا**

قال السيوطي[٤] : "إِن النافية أَيْضا من الْحُرُوف الَّتِي لَا تخْتَص ، فَكَانَ الْقيَاس أَلا تعْمل فَلذَلِك منع إعمالها الْفراء ، وَأكْثر البصرية ، والمغاربة ، وعزي إِلَى سِيبَوَيْهٍ .

وَأَجَازَ إعمالها الْكسَائي ، وَأكْثر الْكُوفيّين ، وَابْن السراج ، والفارسي ، وَابْن جني ، وَابْن مَالك ، وَصَححهُ أَبُو حَيَّان ، لمشاركتها ل ((مَا)) فِي النَّفْي ، وَكَونهَا لنفي الحال ، وللسماع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في إلحاق إنْ النافية بـ (ما) ، حيث أجاز أبو حيان[٥] إعمالها .

وقال السيوطي[١] : "إِن النافية أَيْضا من الْحُرُوف الَّتِي لَا تخْتَص" .

---

(١) البيت من الرمل لحسين بن عُرفطة في خزانة الأدب٩/٣٠٤ ، ٣٠٥ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد٢٦٨ والخصائص١/٩٠ .

(٢) التذييل والتكميل٤/٢٣٨ .

(٣) همع الهوامع٢/١٠٨ .

(٤) همع الهوامع٢/١١٦ .

(٥) التذييل والتكميل٤/٢٧٧ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

ويبدو الراجح هنا اعتبار قول أبي حيان .

### ١٢٩- الخلاف في إعمال (إنْ) أكثر أم (لا) .

قال ابن مالك :

**وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرّ البَا الخَبَرْ          وَبَعْـدَ (لَا) وَنَفْـيِ (كَـانَ) قَـدْ يُجَـرُّ**

قال السيوطي[٢] :"

**...    ...    ...    ...          بِـيَ الجَحِـيمُ حِـينَ لا مُسْتَصـرَخُ[٣]**

وردِ بالبيت السابق ، وعَلى الأول ، قَالَ ابْن مَالك : عَملهَا أَكثر من عمل ((إِن)) .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الصَّوَاب عَكسه ، لِأَن ((إِن)) قد عملت نثرا ونظما ، وَ ((لَا)) ، إعمالها قَلِيل جدا، بل لم يرِد مِنْهُ صَرِيحًا إِلَّا الْبَيْت السَّابِق .

وَالْبَيْت والبيتان لَا تبنى عَلَيْهِمَا الْقَوَاعِد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الخلاف في إعمال (إنْ) أكثر أم (لا) ، حيث قال ابن مالك : عَملهَا أَكثر من عمل ((إِن)) .

وخالفه أبي حيان[٤] : "الصواب عكسه ، لأن (إن) قد عملت نثرا ونظما ، ولا إعمالها قليل جدا" .

ولم يعلق السيوطي .

قال ابن يعيش[٥] : "وأمّا "لَا" المشبّهة بـ "ليس" فحُكْمُها حكمُ "ما" في الشَّبَه والإعمال .

ولها شرائطُ ثلاثٌ : أحدها أن تدخل على نكرة ، والثاني أن يكون الاسمُ مقدَّمًا على الخبر .

---

(١) همع الهوامع٢/١١٦ .

(٢) همع الهوامع٢/١١٩-١٢٠ .

(٣) البيت من الرجز للعجاج في ديوانه٤٠٠ واصلاح المنطق٢٦٤ ، وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي٣٦٠ .

(٤) التذييل والتكميل ٢٨١/٤ .

(٥) شرح المفصل٢٦٩/١ .

والثالث أن لا يُفْصَل بينها وبين الاسم بغيره ، فتقول : "لا رجلٌ منطلقًا" كما تقول : "ليس زيدٌ منطلقًا" ، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر "لَيْسَ" و"ما"، تقول : "لا رجلٌ بقائم" كما تقول : "ليس زيدٌ بقائم" .

وبجوز حذف الخبر منه" .

**١٣٠- إعمال (لا) عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة .**

قال السيوطي(١) : "قَالَ أَبُو حَيَّان : لم يُصَرح أحد بِأَن إِعْمَال (لَا) عمل لَيْسَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى لُغَة مَخْصُوصَة إِلَّا صَاحب (الْمغرب) نَاصِر المطرزي ، فَإِنَّهُ قَالَ فِيهِ : بَنو تَمِيم لَا يعملونها، وَغَيرهم يعملها .

وَفِي كَلَام الزَّمَخْشَرِيّ : أهل الْحجاز يعملونها دون طَيئ .

وَفِي (الْبَسِيط) : الْقيَاس عِنْد بني تَمِيم عدم إعمالها .

وَيحْتَمل أَن يَكُونُوا وافقوا أهل الْحجاز على إعمالها" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان(٢) : "أن صاحب (المغرب) ناصر المطرزي ، فإنه قال : بنو تميم لا يعملون لا عمل ليس ، وغيرهم يعملها .

وَفِي كَلَام الزَّمَخْشَرِيّ : أهل الْحجاز يعملونها دون طَيئ .

وَفِي (الْبَسِيط) : الْقيَاس عِنْد بني تَمِيم عدم إعمالها .

وَيحْتَمل أَن يَكُونُوا وافقوا أهل الْحجاز على إعمالها " .

وقال السيوطي(٣) : " (لَا) أَيْضا من الْحُرُوف غير المختصة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**١٣١- الخلاف في إعمال (لات) في (هنا) من مرادفات الحين .**

قال السيوطي(٤) : "وَهل تعْمل فِي ((هُنَا)) كَسَائِر مرادف الْحِين ؟ .

قَولَانِ :

أَحدهمَا : نعم .

وَعَلِيهِ الشلوبين وَابْن عُصْفُور .

---

(١) همع الهوامع٢/١٢٠ .

(٢) التذييل والتكميل ٤/٢٨٤-٢٨٥ .

(٣) همع الهوامع٢/١١٩ .

(٤) همع الهوامع٢/١٢٣ .

وَالثَّانِي : لَا ، وَعَلِيهِ ابْن مَالك ، وَهِي فِي فِيمَا ذكر وَشبهه مُهْملَة ، وَ ((هنا)) نصب على الظَّرْفِيَّة، خبر مَا بعده .

وَالْفِعْل بِتَقْدِير ((أَن)) لِأَن (هنا) ظرف غير متصرف فَلَا يَخْلُو من معنى ((فِي)) إِلَّا بِأَن يدْخل عَلَيْهِ : من أَو إِلَى .

وَوَافَقَهُ أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في إعمال (لات) في (هنا) من مرادفات الحين الأول : نعم .

وعليه الشلوبين وابن عصفور .

والثاني : لا ، وعليه ابن مالك ، ووافقه أبو حيان(١) .

ولم يعلق السيوطي رأيه .

والراجح هو قول ابن مالك .

## ١٣٢- أوجه إعمال (لات) .

قال ابن مالك :

**وَمَا لِـ(لَاتَ) فِـي سِوَى (حِـينٍ) عَمَـلْ وَحَـذْفُ ذِي الرّفْـعِ فَشَـا، وَالْعَكْـسُ قَـلّ**

قال السيوطي(٢) : "وَاخْتلفُوا هَل لَهَا عمل أم لَا ؟على أَقْوَال :

أَحدهَا : وَهُوَ مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ وَالْجُمْهُور : أَنَّهَا تعْمل عمل لَيْسَ ، وَلَكِن فِي لفظ (الْحِين) خَاصَّة .

القَوْل الثَّانِي : أَنَّهَا لَا تعْمل شَيْئا ، بل الِاسْم الَّذِي بعْدهَا ، إِن كَانَ مَرْفُوعا فمبتدأ ، أَو مَنْصُوبًا فعلى إِضْمَار فعل ، أَي : ولات أرى حِين مناص .

نَقله ابْن عُصْفُور عَن الْأَخْفَش ، وَصَاحب (الْبَسِيط) عَن السيرافي .

وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان .

القَوْل الثَّالِث : أَنَّهَا تعْمل عمل إِن ، وَهِي للنَّفْي الْعَام ، وعزي إِلَى الْأَخْفَش .

الرَّابِع : أَنَّهَا حرف جر تخْفض أَسمَاء الزَّمَان .

قَالَه الْفراء" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) التذييل والتكميل ٤/٢٩٠-٢٩١ .

(٢) همع الهوامع٢/١٢٢-١٢٤ .

ذكر السيوطي أوجه إعمال لات وذكر أقوال العلماء ، الأول : وهو مذهب سيبويه والجمهور ، أنها تعمل عمل ليس ، وَلَكِن فِي لفظ (الْحِين) خَاصَّة .

الثاني : أَنَّهَا لَا تعْمل شَيْئا ، هو اختيار أبي حيان[١] .

الثالث : أنها تعمل عمل إن ، وهي للنفي العام ، وهو رأي الأخفش .

والرابع : أنها حرف جر تخفض أسماء الزمان .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

قال ابن يعيش[٢] : "ومن ذلك قوله تعالى : {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}[٣] هي لا هذه دخلت دخلت عليها التاء لتأنيث الكلمة ، لأنّ "لا" كلمةٌ ، ومثلها تاء "ثُمَّت" .

وقيل : دخلت للمبالغة في النفي كما قالوا : "علّامةٌ" و"نَسَّابةٌ" . والتقدير : ولات حينٌ نحن فيه حينَ مناص ، فالاسمُ محذوف إلَّا أنَّ عملها مختصّ بـ"الحين" فَلِ"لَاتَ" حالٌ مع "الحين"، ليست لها مع غيره ، كما كان لـ"لَدُنْ" مع "غدْوَةٍ" حين نَصَبَها ، نحو: "لدن غدوةً" .

ولا يكون اسمها إلَّا مضمرًا ، وقد شبّهها سيبويه بـ"لَيْسَ" ، ولا يَكُون في الاستثناء من حيث إنَّ اسمها لا يكون إلَّا مضمرًا ، من نحو: "أتاني القوم ليس زيدًا ، ولا يكون زيدًا" ، والتقدير: ليس بعضهم زيدًا ، ولا يكون بعضهم زيدًا ، وكذلك "لَاتَ" مع "الحين" ، وقد قالوا : "لات حينُ مناص" بالرفع على أنَّه الاسم ، والخبرُ محذوف .

وهو قليل والأوّلُ أكثر" .

## ١٣٣- زيادة الباء في الحال المنفية .

قال السيوطي[٤] : "وَذكر ابْن مَالك : أَنَّهَا تزاد فِي الْحَال المنفية : كَقَوْلِه :

... ... ... ... **فَمَا رَجَعْت بخائبةٍ ركابٌ**[٥]

أَي : خائبة .

ونازعه أَبُو حَيَّان بِاحْتِمَال كَون الْبَاء للْحَال ، لَا زَائِدَة ، أَي : بحاجة خائبة ، أَي ملتبسة بحاجة".

---

(١) التذييل والتكميل ٤/٢٩٣ .

(٢) شرح المفصل ١/٢٦٩-٢٧٠ .

(٣) سورة النساء ٤/١٣٤ .

(٤) همع الهوامع ٢/١٢٨-١٢٩ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو للقحيف العقيلي في خزانة الأدب ١٠/ ١٣٧ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد١٧٧ الشواهد١٧٧ والجنى الداني٥٥ .

**التوضيح والتحليل :**

يرى ابن مالك أن الباء تزاد في الحال المنفية ، وعارضه أبو حيان(١) في أن الباء هنا حرف أصلي يفيد الحال ، وليست زائدة .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

ويبدو لي أن الراجح هو قول ابن مالك ، حيث توفرت في الباء شروط زيادتها ، وهو أن تسبق بنفي أو ما يشبهه ، وأن يكون مجرورها نكرة .

## أفعال المقاربة .

### ١٣٤- القول في (حرى) .

قال ابن مالك :

**وَبَعْـدَ (أَوْشَـكَ) انْتِفَـا (أَنْ) نَـزُرَا وَأَلْزَمُوا (اخْلَوْلَـقَ) (أَنْ) مِثْـلَ (حَـرَى)**

قال السيوطي(٢) : "زَاد ابْن مَالك فِيهَا (حرى) للترجي :

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْمَحْفُوظ : أَن حرى اسْم منون ، لَا يثنى وَلَا يجمع .

قَالَ ثَعْلَب : أَنْت حرى من ذَلِك أَي : حقيق وخليق .

قَالَ ابْن قَاسم : وَلَكِن ابْن مَالك ثِقَة .

قلت : ظَاهر كَلَامهمَا أَنه مُنْفَرد بذلك .

وَلَيْسَ كَذَلِك ، فقد سبقه إِلَى عدهَا ابْن طريف السَّرقسْطِي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في (حرى) للترجي ، وقال أبو حيان(٣) : "أَن حرى اسْم منون، لَا يثنى وَلَا يجمع" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

### ١٣٥- الْأَمر وأفعل التَّفْضِيل من أوشك .

قال ابن مالك :

**وَاسْـتَعْمَلُوا مُضَـارِعاً لِـ(أَوْشَكَا) وَ(كَـادَ) لَا غَيْـرُ، وَزَادُوا (مُوشِـكَا)**

---

(١) التذييل والتكميل ٣١٤/٤ .

(٢) همع الهوامع١٣٣/٢-١٣٤ .

(٣) التذييل والتكميل٣٣٠/٤ .

قال السيوطي[1] : "حكى أَبُو حَيَّان : الْأَمر وأفعل التَّفْضِيل من أوشك . وأنشد قول زهير:

… … … … وأَوْشــك مَــا لَــمْ يَخْشَــه يَقَــعُ [2]

وَقَوله :

بأوشــك مَنـــهُ أَن يســـاورَ قِرْنَـــهُ … … … …

" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي ما حكاه أبو حيان[4] من الأمر وأفعل التفضيل من الفعل أوشك وذكر شواهد .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ١٣٦- زعم الزجاج (قارب) الأجود فيه أن يستعمل بـ (أنْ) .

قال السيوطي[5] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَزعم الزجاجي : أَن ((قَارب)) مِمَّا الأجود فِيهِ أَن يسْتَعْمل بـ ((أَن)) .

ورد عَلَيْهِ وعَلى من أدخلها فِي أَفعَال المقاربة بِأَنَّهَا لَا تسْتَعْمل إِلَّا بـ ((أَن)) ، وَلَيْسَت من هَذَا الْبَاب ، لِأَنَّهَا لَيست دَاخِلَة على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر بِدَلِيل مَجِيء مفعولها اسْما فِي فصيح الْكَلَام تَقول: قَارب زيد الْقيام" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي زعم الزجاج (قارب) الأجود فيه أن يستعمل بـ (أنْ) ، ورد أبو حيان[6] عليه "أنها ليست من هذا الباب ، لأنها ليست داخلة على المبتدأ والخبر" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ١٣٧- لغة تجريد عسى من الضمير واسنادها للضمير .

قال ابن مالك :

---

(١) همع الهوامع٢/١٣٦-١٣٧ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه٢٤٤ والدرر ٢/ ١٣٩ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٤٠ . وعجزه : إذا شَالَ عن خَفضِ العَوالي الأسَافلُ .

(٤) التذييل والتكميل٤/٣٧١ .

(٥) همع الهوامع٢/١٤٠ .

(٦) التذييل والتكميل٤/٣٤١ .

**بَعْدَ (عَسَى) (اخْلَوْلَقَ) (أَوْشَك) قَدْ غِنىً بِـ((أَنْ يَفْعَلَ)) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ**
**وَجَرِّدَنْ (عَسَى) أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا**

قال السيوطي[١] : "فَإِن تقدم وَالْحَالة هَذِه اسْم ظَاهر نَحْو : زيد عَسى أَن يخرج جَازَ جعل الْفِعْل مُسْندًا إِلَى ((أَن يفعل)) ، كَمَا تقدم .

وَجعله مُسْندًا إِلَى ضمير الِاسْم السَّابِق ، ((وَأَن يفعل)) الْخَبَر .

فعلى الأول يجرد الْفِعْل من عَلامَة التَّثْنِيَة ، وَالْجمع ، والتأنيث نَحْو : الزيدان عَسى أَن يقوما ، والزيدون عَسى أَن يقومُوا ، وَهِنْد عَسى أَن تقوم ، والهندات عَسى أَن يقمن .

وَكَذَا أوشك ، واخلولق .

وعَلى الثَّانِي يلْحق بهَا ، فَيُقَال فِي الْأَمْثِلَة : عسيا ، وعسوا وعسيت ، وعسين .

والتجرد أَجود كَمَا قَالَ دريود .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : وقفت من قديم على نقل ، وَهُوَ أَن التَّجْرِيد لُغَة لقوم من الْعَرَب ، والإلحاق لُغَة لآخرين ، ونسيت اسْم القبيلتين ، فَلَيْسَ كل الْعَرَب تنطق باللغتين ، وَإِنَّمَا ذَلِك بِالنِّسْبَةِ إِلَى لغتين .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٢] في أن "التَّجْرِيد لُغَة لقوم من الْعَرَب ، والإلحاق لُغَة لآخرين، ونسيت اسْم القبيلتين ، فَلَيْسَ كل الْعَرَب تنطق باللغتين ، وَإِنَّمَا ذَلِك بِالنِّسْبَةِ إِلَى لغتين".

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

## إن وأخواتها .

## ١٣٨- كأن بسيطة أم مركبة .

قال ابن مالك :

**لِـ(إِنَّ، أَنَّ، لَيْتَ ، لَكِنَّ، لَعَلّ كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ**

قال السيوطي[٣] : "وَاخْتلف فِي كَأَن أبسيطة أم مركبة؟ فَقَالَ بِالْأولِ : شرذمة .

وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان ، لِأَن التَّرْكِيب خلاف الأَصْل .

فَالْأولى أَن تكون حرفا بسيطا وضع للتشبيه كالكاف .

---

(١) همع الهوامع٢/١٤٥ .

(٢) التذييل والتكميل٤/٣٥٦ .

(٣) همع الهوامع٢/١٥١-١٥٢ .

وَقَالَ بِالثَّانِي الْخَلِيل ، وسيبويه ، والأخفش ، وَجُمْهُور الْبَصرِيين ، وَالْفراء ، وَأَنَّهَا مركبة من ((أَن)) و((كاف)) التَّشْبِيه .

وأصل كَأَن زيدا أَسد : إِن زيدا كأسد ، فالكاف للتشبيه ، وَأَن مُؤَكدَة لَهُ ، ثمَّ أَرَادوا الاهتمام بالتشبيه الَّذِي عقدوا لَهُ الْجُمْلَة ، فأزالوا الْكَاف من وسط الْجُمْلَة ، وقدموها إِلَى أَولهَا ، لإفراط عنايتهم بالتشبيه ، فَلَمَّا دخلت الْكَاف على ((إِن)) وَجب فتحهَا ، لِأَن إِن الْمَكْسُورَة لَا تقع بعد حرف الْجَرّ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي اختلاف العلماء في (كأن) (أهي بسيطة أم مركبة) ؟ وذكر رأي أبو حيان[1] أنها بسيطة .

وَقَالَ بِالثَّانِي الْخَلِيل ، وسيبويه ، والأخفش ، وَجُمْهُور الْبَصرِيين ، وَالْفراء ، وَأَنَّهَا مركبة من ((أَن)) و((كاف)) التَّشْبِيه .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

ويبدو لي أن الراجح هنا قول أبي حيان .

## ١٣٩- لغات لأن .

قال السيوطي[2] : "و(رعن) : بإبدال اللَّام رَاء ، كَمَا فِي : رجل ، ورجر .

و (رغن) ، و (لغن) بالغين الْمُعْجَمَة فيهمَا بَدَلا من الْمُهْملَة .

و(رعل) بِالْمُهْمَلَةِ .

وَحَكَاهُ فِي (الْغرَّة) .

و(غن) : بِالْمُعْجَمَةِ .

حَكَاهَا أَبُو حَيَّان وثعلب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي لغات في لأن ومنها رعن بإبدال اللام راء ، ورغن ولغن بالغيين المعجمة، و(غن) بالمعجمة نقلا عن حكاية أبي حيان[3] وثعلب .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ١٤٠- تعدد خبر إن وأخواتها .

(١) التذييل والتكميل٥/٣٠٦ .

(٢) همع الهوامع٢/١٥٤ .

(٣) التذييل والتكميل٥/١٧٩ .

قال السيوطي[١] : "الأولى : فِي جَوَاز تعدد خبر هَذِه الأحرف خلاف : قَالَ أَبُو حَيَّان : : وَالَّذِي يلوح من مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ الْمَنْع ، وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْقيَاس ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا عملت تَشْبِيها بِالْفِعْلِ ، وَالْفِعْل لَا يَقْتَضِي مرفوعين فَكَذَلِك هَذِه مَعَ أَنه لم يسمع فِي شَيْء من كَلَام الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي القول في جواز تعدد خبر هذه الأحرف ، فقال أبو حيان[٢] : "أن مذهب مذهب سيبوية المنع ، وهو الذي يقتضيه القياس ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا عملت تَشْبِيها بِالْفِعْلِ ، وَالْفِعْل لَا يَقْتَضِي مرفوعين فَكَذَلِك هَذِه مَعَ أَنه لم يسمع فِي شَيْء من كَلَام الْعَرَب" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**١٤١- تجويز ابن عصفور وقوع جملة النهي خبرا لأفعال الباب .**

قال السيوطي[٣] : "الثَّالِثَة : أَلا يكون الْخَبَر فِي هَذَا الْبَاب مُفردا طلبيا ، كَمَا لَا يكون فِي دَامَ كَذَلِك .

وَاخْتلف فِي جملَة النَّهْي .

وَصحح ابْن عُصْفُور وُقُوعهَا خَبرا هُنَا لقَوْله :

**إنّ الَّــذين قَتَلْــتُم أَمْـــس ســـيّدهُمْ لَا تَحْسَـبوا لَـيْلَهُم عَـن لَـيْلِكم نَامَـا**[٤]

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيَنْبَغِي تَخْصِيص ذَلِك بـ أَن وَحدهَا ، لِأَنَّهَا مورد السماع .

قَالَ : وَالَّذِي نَص عَلَيْهِ شُيُوخنَا الْمَنْع مُطلقًا ، وتأولوا الْبَيْت على إِضْمَار القَوْل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجويز ابن عصفور وقوع جملة النهي خبرا لأفعال الباب ، وقال أبو حيان[٥] : "ينبغي تخصيص ذلك بـ (أن) وحدها ، لأنها مورد السماع" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**١٤٢- إدخال (أن) على (أنَّما) عند الكسائي والفراء .**

قال السيوطي[١] : "وَأَجَازَ الْكسَائي وَالْفراء إِدْخَال أَن لقَوْله :

---

(١) همع الهوامع٢/١٥٧ .

(٢) التذييل والتكميل٥/٢٢٠ .

(٣) همع الهوامع٢/١٥٧ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠ والدرر ٢/ ١٧٠ ، وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٢٩٨ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٤ .

(٥) التذييل والتكميل٥/٣٣ .

وَخُبِّــرْتُ أَنّ أَنّمـــا بَـــين بَيتـــه ونَجْـرَان أَحْـوَى، والْجَنَـابُ رَطِيـبُ[٢]

قَالَ الْفراء : أَدخل (أَن) على أَنما .

وَقَالَ الْفراء : لَو قَالَ قَائِل : أَنَّك قَائِم يُعجبنِي جَازَ أَن تَقول : أَن أَنَّك قَائِم يُعجبنِي .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا من الْفراء بِنَاء على رَأْيه أَن ، (أَن) يجوز الِابْتِدَاء بهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إدخال (أن) على (أنَّما) عند الكسائي والفراء ، وقال أبو حيان[٣] : "وهذا من الفراء بناء على رأيه أن ، (أن) يجوز الابتداء بها" .

ولم يذكر السيوطي رأيه .

## ١٤٣- الحذف خاص بإن .

قال السيوطي[٤] : "أَن الْحَذف خَاص بإن دون سَائِر أخواتها ، وَنَقله أَبُو حَيَّان عَن الْكُوفِيّين .

وَأَكْثَر مَا يكون الِاسْم إِذا حذف ضمير الشَّأْن .

وَقد يكون غَيره كَمَا تقدم فِي : وَلَكِنَّك ، وليتك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي نقل أبي حيان[٥] عن الكوفيين القول أن الْحَذف خَاص (بإن) دون سَائِر أخواتها . وَأَكْثَر مَا يكون الِاسْم إِذا حذف ضمير الشَّأْن" .

وقال السيوطي[٦] : "وَقد يكون غَيره كَمَا تقدم فِي : وَلَكِنَّك ، وليتك" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

## ١٤٤- كسر إن إذا وقعت مبدوءا بها .

قال ابن مالك :

**فَاكْسِرْ فِي الاِبْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ، وَحَيْـــثُ (إِنّ) لِيَمِـــينٍ مُكْمِلَـــهْ**

قال السيوطي[١] : "السَّادِس : إِذا وَقعت مبدوءا بهَا نَحْو : {إِنَّا أَنزَلْنَاهُ}[٢] .

---

(١) همع الهوامع٢/١٥٩ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٧٢ .

(٣) التذييل والتكميل٥/١٥٥ .

(٤) همع الهوامع٢/١٦٤ .

(٥) التذييل والتكميل٥/٤٠-٤١ .

(٦) همع الهوامع٢/١٦٤ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ وجوب كسرهَا حِينَئِذٍ مجمعا عَلَيْهِ ، فقد ذهب بعض النَّحْوِيين : إِلَى جَوَاز الِابْتِدَاء بِأَن الْمَفْتُوحَة أول الْكَلَام ، فَتَقول : أَن زيدا قَائِم عِنْدِي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في وجوب كسر همزة (إن) إذا وقعت مبدوءا بها ، وقال أبو حيان(٣) : "وَلَيْسَ وجوب كسرهَا حِينَئِذٍ مجمعا عَلَيْهِ ، فقد ذهب بعد النحويين بجواز الابتداء بأن المفتوحة في أول الكلام ، فَتَقول : أَن زيدا قَائِم عِنْدِي" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

قال ابن يعيش(٤) : "والأمر الآخر : أنها إذا تقدّمت ؛ كانت مبتدأةً ، والمبتدأ مُعَرَّضُ لدخولِ "إنَّ" عليه ، وكان يلزم أن تقول : "إنَّ أنَّ زيدًا قائمٌ بلغني" ، فتجمع بين حرفَيْن مؤكِّدَيْن .

وإذا كانوا منعوا من الجمع بين اللام و"إنَّ" لكونهما بمعنى واحد ، وإن اختلف لفظُهما ؛ فأن يمنعوا الجمعَ بين "إنَّ" ، و"أنَّ" ، وهما بلفظ واحد ، كان ذلك أولى" .

### ١٤٥ – إن المكسورة الأصل ، والمفتوحة فرع عنها .

قال السيوطي(٥) : "الْأَصَح أَن (إن) الْمَكْسُورَة الأَصْل ، والمفتوحة فرع عَنْهَا ، لِأَن الْكَلَام مَعَ الْمَكْسُورَة جملَة غير مؤولة بمفرد ، وَمَعَ الْمَفْتُوحَة مؤول بمفرد ، وَكَون الْمَنْطُوق بِهِ جملَة من كل وَجه ، أَو مُفردا من كل وَجه أصل لكَونه جملَة من وَجه ، ومفردا من وَجه .

وَلِأَن الْمَكْسُورَة مستغنية بمعمولها عَن زِيَادَة ، والمفتوحة لَا تَسْتَغْنِي عَن زِيَادَة ، والمجرد من الزِّيَادَة أصل .

وَلِأَن الْمَفْتُوحَة تصير مَكْسُورَة بِحَذْف مَا تتَعَلَّق بِهِ ، وَلَا تصير الْمَكْسُورَة مَفْتُوحَة إِلَّا بِزِيَادَة، والمرجوع إِلَيْهِ بِحَذْف أصل المتوصل إِلَيْهِ بِزِيَادَة .

وَلِأَن الْمَكْسُورَة تفِيد معنى وَاحِدًا ، وَهُوَ التَّأْكِيد .

والمفتوحة تفيده ، وَتعلق مَا بعْدهَا بِمَا قبلهَا .

وَلِأَنَّهَا أشبه إِذْ هِيَ عاملة غير معمولة ، والمفتوحة عاملة ومعمولة .

وَلِأَنَّهَا مُسْتَقلَّة .

والمفتوحة كبعض اسْم إِذْ هِيَ وَمَا عملت فِيهِ بتقديره .

---

(١) همع الهوامع٢/١٦٦ .

(٢) سورة القدر١/٩٧ .

(٣) التذييل والتكميل٥/٦٩ .

(٤) شرح المفصل٤/٥٢٧ .

(٥) همع الهوامع٢/١٦٩–١٧٠ .

وَقَالَ قوم : الْمَفْتُوحَة أصل الْمَكْسُورَة .

وَقَالَ آخَرُونَ : كل وَاحِدَة أصل برأسها .

حَكَاهُمَا أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أيهما الأصل (إن) الْمَكْسُورَة الأَصْل ، والمفتوحة فرع عَنْهَا ، أم العكس .

فقال أبو حيان(١) : "المكسورة أصل والمفتوحة فرع".

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**١٤٦- دخول اللام بعد إن المكسورة على معمول الخبر وهو ظرف أو مجرورا .**

قال ابن مالك :

**وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ    لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ: ((إِنِّي لَوَزَرْ))**

قال السيوطي(٢) : "تدخل اللَّام بعد إِن الْمَكْسُورَة على اسْمهَا المفصول إِمَّا بالْخبر .

وَفِي دُخُولهَا على مَعْمُول الْخَبَر إِذا كَانَ متوسطا بَين الِاسْم وَالْخَبَر ، وَهُوَ ظرف أَو مجرورا أَقْوَال :

أَحدهَا : الْجَوَاز مُطلقًا .

وَإِن دخلت على الْخَبَر أَيْضا .

وَعَلِيهِ الْمبرد .

وَصَححهُ ابْن مَالك وَأَبُو حَيَّان .

حُكيَ إِن زيدا لبك لواثق ، وَإِنِّي لبحمد الله لصالح .

وَالثَّانِي : الْمَنْع مُطلقًا .

وَالثَّالِث : وَهُوَ الْأَصَح عِنْدِي تبعا للسيرافي ، وَابْن عُصْفُور : الْجَوَاز إِن لم تدخل على الْخَبَر .

وَالْمَنْع إِن دخلت عَلَيْهِ ، لِأَن الْحَرْف إِذا أُعِيد للتَّأْكِيد لم يعد إِلَّا مَعَ مَا دخل عَلَيْهِ أَو مَعَ ضَمِيره ، وَلَا يُعَاد مَعَ غَيره إِلَّا فِي ضَرُورَة . "

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) التذييل والتكميل٥/٦٦ .

(٢) همع الهوامع٢/١٧٢-١٧٣ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة على معمول الخبر إذا كان ظرف أو مجرورا ، حيث قال أبو حيان[١] : "الجواز مطلقا" وعليه المبرد وصححه ابن مالك.

والثاني : المنع مطلقا ، والثالث وهو الأصح عند السيوطي : وابن عصفور الْجَوَاز إِن لم تدخل على الْخَبَر ، وَالْمَنْع إِن دخلت عَلَيْهِ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**١٤٧ – دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة على الحال والمفعول به .**

قال السيوطي[٢] "فَإِن كَانَ حَالا ، أَو مَفْعُولا بِهِ ، فَقيل يجوز إجراؤهما مجْرى الظّرْف نَحْو : إِن زيدا لضاحكا مقبل ، وَإِن زيدا لطعامك آكل .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يسمع ذَلِك فيهمَا ، فَيَنْبَغِي أَن يتَوَقَّف فِيهِ .

وَلَا يَصح الْقيَاس على الظّرْف وَالْمَجْرُور ، لِأَنَّهُ يتوسع فيهمَا مَا لَا يتوسع فِي غَيرهمَا .

وَمِمَّنْ نَص على الْجَوَاز فِي الْمَفْعُول بِهِ الزّجاج ، وَابْن ولاد ، وَابْن مَالك .

وَنَصّ الْأَوَّلَانِ على الْمَنْع فِي الْحَال ، بل نَقله أَبُو حَيَّان عَن نَص الْأَئِمَّة .

وَحكى صَاحب (الْبَسِيط) فِيهِ الْخلاف بِلَا تَرْجِيح .

وَقَالَ : من رَاعى أَنه فضلَة كالظرف أجَاز .

وَمن رَاعى أَنه لَا يكون خَبرا بِخِلَاف الظّرْف لم يجوز .

ثمَّ قَالَ : وَيَنْبَغِي أَلا يجوز فِي الْمَفْعُول .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة على الخبر الحال والمفعول به ، فَقيل يجوز إجراؤهما مجْرى الظّرْف ، و قَالَ أَبُو حَيَّان[٣] : "وَلم يسمع ذَلِك فيهمَا ، فَيَنْبَغِي أَن يتَوَقَّف فِيهِ" .

ونص الزجاج وابن ولاد وابن مالك على الجواز في المفعول به ، ونص الزجاج وابن ولاد على المنع في الحال ، ونقله أبو حيان عن نص الأئمة .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

---

(١) التذييل والتكميل٥/١٠٢ .

(٢) همع الهوامع٢/١٧٣ .

(٣) همع الهوامع٢/١٧٣ .

**١٤٨- دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة إذا كان المعمول مصدرا ، أو مفعولا له .**

قال السيوطي(١) : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَأم إِذا كَانَ الْمَعْمُول مصدرا ، أَو مَفْعُولا لَهُ نَحْو : إِن زيدا لقياما قَائِم ، وَإِن زيدا لإحسانا يزورك ، فَهُوَ مندرج فِي عُمُوم قَوْلهم : إِنَّهَا تدخل على مَعْمُول الْخَبَر .

وَيَنْبَغِي أَن يتَوَقَّف فِي ذَلِك ، وَلَا يقدم عَلَيْهِ إِلَّا بِسَمَاع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان إذا كان معمول الخبر مصدرا أو مفعول له ، فَهُوَ مندرج فِي عُمُوم قَوْلهم : إِنَّهَا تدخل على مَعْمُول الْخَبَر .

وقال(٢) : "وَيَنْبَغِي أَن يتَوَقَّف فِي ذَلِك ، وَلَا يقدم عَلَيْهِ إِلَّا بِسَمَاع" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**١٤٩- دخول اللام على الجواب الغير صالح للتوطئة عند ابن الأنباري .**

قال السيوطي(٣) : "وَلَا تدخل اللَّام على الْخَبَر إِذا كَانَ أَدَاة الشَّرْط ، فَلَا يُقَال : إِن زيدا لَئِن أكرمني أكرمته ، حذرا من التباسها بالموطئة ، فَإِنَّهَا تصْحَب أَدَاة الشَّرْط كثيرا ، وَلذَلِك جوز ابْن الْأَنْبَارِي دُخُولهَا على جَوَابه ، لِأَنَّهُ غير صَالح للتوطئة ، نَحْو: إِن زيدا من يَأْته ليحسن إِلَيْهِ.

قَالَ ابْن مَالك : إِلَّا أَنه لم يسمع ، فالأجود أَلا يحكم بِجَوَازِهِ .

وَوَافَقَهُ أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي دخول اللام على الجواب الغير صالح للتوطئة عند ابن الأنباري ، وقال ابن مالك : إلا أنه لم يسمع ، ووافقه أبو حيان(٤) .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**١٥٠- دخول اللام على فعل ماضي جامد خالٍ من قد .**

(١) همع الهوامع٢/١٧٣ .

(٢) التذييل والتكميل٥/١٠٧ .

(٣) همع الهوامع٢/١٧٣ .

(٤) التذييل والتكميل٥/١١٥ .

قال السيوطي[١] : "وَنقل أَبُو حَيَّان كالصفار ، وَابْن السَّيِّد عَن سِيبَوَيْهٍ : أَنه منع دُخُولهَا دُخُولهَا على الجامد أَيْضا ، وَأَن الْجَوَاز مَذْهَب الْأَخْفَش لما تقدم ، وَالْفراء ، لِأَن نعم وَبئسَ عِنْده اسما ، وَعَسَى لكَونهَا لَا مضارع لَهَا بِمَنْزِلَة الْمُضَارع إِذا كَانَت بِلَفْظ وَاحِد لَهُ ، وَلغيره . وَوَافَقَهُمَا أَكثر الْكُوفِيّين ، والأندلسيين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي نقل أبي حيان[٢] : "منع دخول اللام على فعل ماضي جامد خالي من قد قد عند سيبويه ، ونقل قول الأخفش والفراء في الجواز ، لِأَن نعم وَبئسَ عِنْده اسمان ، وَعَسَى لكَونهَا لَا مضارع لَهَا بِمَنْزِلَة الْمُضَارع إِذا كَانَت بِلَفْظ وَاحِد لَهُ ، وَلغيره ."

ووافقهما أكثر الكوفيين ، والأندلسيين .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ١٥١- القول في (لَهِنَّكَ) .

قال السيوطي[٣] : "وَقَوله :

... ... ... ... **لَهِنَّكَ مِنْ بَرْق عَلَيّ كَرِيمُ**[٤]

هَذَا مَا اخْتَارَهُ ابْن جني وَابْن مَالك من أَنَّهَا فِي هَذِه الْكَلِمَة لَام الِابْتِدَاء جَازَ دُخُولهَا على (إن) لتغير لَفظهَا بِالْبَدَلِ .

وَجمع بَينهمَا تَنْبِيها بهَا على موضعهَا الْأَصْلِيّ .

وَذهب سِيبَوَيْهٍ وَابْن السراج : إِلَى أَنَّهَا لَام قسم مُقَدّر لَا لَام إِن .

قَالَ سِيبَوَيْهٍ : وَهَذِه كلمة تَتَكَلَّم بهَا الْعَرَب فِي حَال الْيَمين .

وَذهب قطرب وَالْفراء والمفضل بن سَلمَة والفارسي .

وَصَححهُ ابْن عُصْفُور : إِلَى أَن الأَصْل : ((لَهُ إِنَّك)) فهما كلمتان .

وَمعنى ((لَهُ)) : ((وَالله)) .

((وَإِن)) جَوَاب الْقسم .

وَقد سمع : لَهُ رَبِّي لَا أَقُول : يُرِيد : وَالله رَبِّي ، فحذفت الْهمزَة تَخْفِيفًا ، كَمَا حذفت فِي نَحْو : {إِنَّهَا لإحدى الْكبر}[١] .

---

(١) همع الهوامع٢/١٧٤ .

(٢) التذييل والتكميل٥/١١٣ .

(٣) همع الهوامع٢/١٧٩ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لمحمد بن سلمة في لسان العرب ١٣/ ٣٩٣ (لهن)، ٥/ ١٧٣ (قذى) ولرجل من بني بني نمير في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٤.

وَضعف أَبُو حَيَّان الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلين بِلُزُوم الْجمع بَين أداتي تَأْكِيد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في (لَهِنَّكَ) وأقوال العلماء في (لَهِنَّكَ) حيث [٢]" اخْتَارَهُ ابْن جني وَابْن مَالك من أَنَّهَا فِي هَذِه الْكَلِمَة لَام الِابْتِدَاء.

وَذهب سِيبَوَيْهٍ وَابْن السراج : إِلَى أَنَّهَا لَام قسم مُقَدّر لَا لَام إِن .

وَذهب قطرب وَالْفراء والمفضل بن سَلمَة والفارسي .

وَصَححهُ ابْن عُصْفُور : إِلَى أَن الأَصْل : ((لَهُ إِنَّك)) فهما كلمتان .

وَمعنى ((لَهُ)) : ((وَالله))" .

وضعف أبو حيان[٣] القولين الأولين بلزوم الجمع بين أداتي تأكيد .

ولم يعلق السيوطي .

قال ابن يعيش[٤] : "إبدال الهمزة هاءً في نحو قولك : "لَهِنَّك قائمٌ" ، إنما أصلُه : "لإنّك قائم" ، لكنّهم أبدلوا الهمزة هاءً كما أبدلوها في نحو : "هَرَقْتُ الماءَ" ، و"هَنَرْتُ الثوْبَ" .

فلمّا زال لفظُ الهمزة ، دخلت مكانها الهاءُ ، وبتغيُّر لفظِ "إنَّ" ، صارت كأنّها حرف آخر، فسهل الجمعُ بينهما" .

## ١٥٢- دخول لام الابتداء على كأن .

قال السيوطي[٥] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيجوز دُخُول اللَّام على كَأَن كَقَوْلِه :

**وَقمت تَعْدُوا لَكَأَنْ لَم تَشْعُر** ... ... ... ... [٦]

"

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٧] في جواز دخول لام الابتداء على كأنه ، واستشهد على ذلك .

---

(١) سورة المدثر ٣٥/٧٤ .

(٢) همع الهوامع١٧٩/٢ .

(٣) التذييل والتكميل١٢٥/٥ .

(٤) شرح المفصل٥٣٣/٤ .

(٥) همع الهوامع١٧٩/٢ .

(٦) الرجز بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٩٣ .

(٧) التذييل والتكميل١٢٦/٥ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**١٥٣- دخول اللام على إن المكسورة المخففة .**

قال السيوطي(١) : "تخفف إن الْمَكْسُورَة فَيبْطل اختصاصها بِالْجُمْلَةِ الابتدائية ، ويغلب إهمالها .

وَقد تعْمل على قلَّة .

وَلَا تدخل فِي مَوضِع لَا يصلح للنَّفْي كَقَوْلِه :

**أَنـا ابـنُ أُبَـاةِ الضَّـيم مـن آل مَالِـكٍ وإنْ مالِـكٌ كَانَـت كِـرامَ المَعَـادنِ(٢)**

لِأَنَّهُ للمدح ، وَلَو كَانَت نَافِيَة كَانَ هجوا .

وَلَا حَيْثُ كَانَ بعْدهَا نفي نَحْو : إِن زيد لن يقوم ، أَو لم يقم ، أَو لما يقم ، أَو لَيْسَ قَائِما، أَو مَا يقوم ، لعدم الإلباس فِي الْجَمِيع .

وَاخْتلف فِي هَذِه اللَّام : فَذهب سِيبَوَيْهٍ والأخفش الْأَوْسَط وَالصَّغِير وَأكْثر نحاة بَغْدَاد وَابْن الْأَخْضَر وَابْن عُصْفُور : إِلَى أَنَّهَا لَام الِابْتِدَاء الَّتِي تدخل مَعَ الْمُشَدّدَة لَزِمت للْفرق .

وَذهب الْفَارِسِي وَابْن أبي الْعَافِيَة ، والشلوبين ، وَابْن أبي الرّبيع : إِلَى أَنَّهَا لَام أُخْرَى غير تِلْكَ الَّتِي اجتلبت للْفرق ، لِأَن تِلْكَ منوية التَّأْخِير من تَقْدِيم ، وَهَذِه بِخِلَافِهَا ، إِذْ تدخل فِي الْجُمْلَة الفعلية ، بِخِلَاف تِلْكَ ، وَلِأَن هَذِه يعْمل مَا قبلهَا فِيمَا بعْدهَا : بِخِلَاف تِلْكَ .

لَا يُقَال : إِنَّك قتلت لمسلما ، وَلِأَنَّهَا تدخل على غير الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر ومعموله من الْفَاعِل وَالْمَفْعُول بِخِلَاف ذَلِك .

وَأجَاب الْأَولونَ : بِأَن ذَلِك كُله إِنَّمَا جَازَ تبعا وتسمحا على خلاف الأَصْل لضَرُورَة الْفرق، فَإِنَّهَا تبيح أَكثر من ذَلِك .

وَذهب بَعضهم إِلَى التَّفْصِيل بَين أَن تدخل على الْجُمْلَة الاسمية فتكون لَام الِابْتِدَاء أَو الفعلية فَتكون الفارقة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَثَمَرَة الْخلاف تظهر عِنْد دُخُول : علمت وَأَخَوَاتهَا ، فَإِن كَانَت للْفرق لم تعلق ، وَإِن كَانَت لَام الِابْتِدَاء علقت" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الخلاف في نوع اللام التي تدخل على إن المكسورة المخففة ، واختلف فيها حيث (٣)" فَذهب سِيبَوَيْهٍ والأخفش الْأَوْسَط وَالصَّغِير وَأكْثر نحاة بَغْدَاد

---

(١) همع الهوامع٢/١٨١-١٨٢ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للطرماح في ديوانه ٥١٢ والدرر ٢/ ١٩٣ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧٦ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٦٧ وتخليص الشواهد ٣٧٨ .

(٣) همع الهوامع٢/١٨١-١٨٢ .

وَابْن الْأَخْضَر وَابْن عُصْفُور : إِلَى أَنَّهَا لَام الِابْتِدَاء الَّتِي تدخل مَعَ الْمُشَدّدَة لَزِمت للْفرق ، وَذهب الْفَارِسِي وَابْن أبي الْعَافِيَة ، والشلوبين ، وَابْن أبي الرّبيع : إِلَى أَنَّهَا لَام أُخْرَى غير تِلْكَ الَّتِي اجتلبت للْفرق ، قَالَ أَبُو حَيَّان[١] : "وَثَمَرَة الْخلاف تظهر عِنْد دُخُول : علمت وَأَخَوَاتهَا ، فَإِن كَانَت للْفرق لم تعلق ، وَإِن كَانَت لَام الِابْتِدَاء علقت" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**١٥٤- زعم ابن مالك أنّ (إنْ المخففة) لا يليها إلا الماضي .**

قال ابن مالك :

**وَالفِعْــلُ إنْ لَــمْ يّــكُ نَاسِــخاً فَــلَا تُلْفِيــهِ غَالِبــاً بِــ (إنْ) ذِي مُوصَــلَا**

قال السيوطي[٢] : "وَلَا يَلِي المخففة فِي الْغَالِب من الْأَفْعَال إِلَّا مَا كَانَ متصرفا نَاسِخا مَاضِيا كَانَ أَو مضارعا نَحْو : {وَإِن كَانَت لكبيرة}[٣] {وَإِن وجدنَا أَكْثَرهم لفاسقين}[٤] {وَإِن يكَاد الَّذين كفرُوا}[٥] {وَإِن نظنك لمن الْكَاذِبين}[٦] وَقَرَأَ أبي {وَإِن إخالك يَا فِرْعَوْن لمثبورا}[٧] وَزعم ابْن مَالك : أَنه لَا يَليهَا إِلَّا الْمَاضِي ، وَأَن مَا ورد من الْمُضَارع يحفظ ، وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ بِصَحِيح ، وَلَا أعلم لَهُ مُوَافقا .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زعم ابن مالك أنه وَلَا يَلِي (إن المخففة) من الْأَفْعَال إِلَّا المَاضِي، وما كان مضارعا يحفظ ولا يقاس عليه ، حيث قال أبو حيان[٨] : "وليس بصحيح، بصحيح، ولا أعلم له موافقا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**١٥٥-القول في خبر أن المخففة المفتوحة .**

---

(١) التذييل والتكميل٥/١٣٨ .

(٢) همع الهوامع٢/١٨٢ .

(٣) سورة البقرة٢/١٤٣ .

(٤) سورة الأعراف٧/١٠٢ .

(٥) سورة القلم٦٨/٥١ .

(٦) سورة الشعراء٢٦/١٨٦ .

(٧) سورة الإسراء١٧/١٠٢ .

(٨) التذييل والتكميل٥/١٤١ .

قال ابن مالك :

**وَإِنْ يَكُــنْ فِعْــلاً وَلَــمْ يَكُــنْ دُعَــا وَلَـــمْ يَكُـــنْ تَصْـــرِيفُهُ مُمْتَنِعَـــا**
**فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِـ (قَدْ) أَوْ نَفْـي أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ (لَـوْ)، وَقَلِيـلٌ ذِكْـرُ (لَـوْ)**

قال السيوطي[١] : "وَإِن كَانَ متصرفا غير دُعَاء قرن غَالِبا بِنَفْي نَحْو : {أَفلا يرَوْنَ أَلا يرجع إِلَيْهِم قولا}[٢] .

{أَلن نجمع عِظَامه}[٣] ، {أَن لم يره أحد}[٤] .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يحفظ فِي ((مَا)) وَلَا فِي ((لما)) ، فَيَنْبَغِي أَن لَا يقدم على جَوَازه حَتَّى يسمع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في خبر أن المخففة المفتوحة أنه إن كان متصرفا غير دعاء قرن بنفي ، وقال أبو حيان[٥] : "أنه لم يرد في **(ما)** ولا في **(لما)**" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ١٥٦- القول في خبر كأن المخففة .

قال ابن مالك :

**وَخُفِّفَــتْ (كَــأَنَّ) أَيْضَــاً فَنُــوِيْ مَنْصُـــوبُهَا، وَثَابِتـــاً أَيْضـــاً رُوِيْ**

قال السيوطي[٦] : "وَيزِيد عَلَيْهَا بِجَوَاز كَون خَبَرهَا مُفردا كَقَوْلِه : ((كَأَن ظَبْيَة فِي رِوَايَة الرّفْع .

وَجُمْلَة اسمية كَقَوْلِه : ((كَأَن ثدياه حقان)) فِي رِوَايَة الرّفْع . وفعلية مصدرة بلم ، نَحْو : {كَأَن لم تغن بالْأَمْس}[٧].

أَو بلما الجازمة .

---

(١) همع الهوامع٢/١٨٦ .
(٢) سورة طه٢٠/٨٩ .
(٣) سورة القيامة٧٥/٣ .
(٤) سورة البلد٩٠/٧ .
(٥) التذييل والتكميل٥/١٦٤ .
(٦) همع الهوامع٢/١٨٨ .
(٧) سورة يونس١٠/٢٤ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يسمع ، وَيَنْبَغِي أَن يتَوَقَّف فِي جَوَازه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في خبر كأن المخففة أنه يزيد على خبر إن المخففة أنها يكون مفردا ، وجملة اسمية أو فعلية مصدرة بلم ، أو بلما الجازمة ، وقال أبو حيان[١] : "ولم يسمع ، وينبغي أن يتوقف في جوازه" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ١٥٧- تجويز الفراء أن يلي الفعل (ليت) لأنها بمعنى (لو) .

قال السيوطي[٢] : "وَنقل أَبُو حَيَّان عَن الْفراء : أَنه جَوَاز إِيلَاء الْفِعْل لَيْت ، لِأَنَّهَا بِمَعْنى: ((لَو))" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجزيز الفراء أن يلي الفعل (ليت) لأنها بمعنى (لو) ، حيث نقل أبو حيان[٣] عن الفراء : "جواز إيلاء الفعل ليت ، لأنها بمعنى (لو)" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ١٥٨- القول في إفادة (ما) مع (إنّ) الحصر.

قال السيوطي[٤] : "وَزعم أَبُو عَليّ الْفَارِسِي : أَنه نَافِيَة ، وَاسْتدلَّ بِأَنَّهَا أفادت مَعهَا : الْحصْر نَحْو : {إِنَّمَا الله إِلَه وَاحِد}[٥] كإفادة النَّفْي وَالْإِثْبَات بإلا .

وَمَا ذكر من إفادتها الْحصْر قَول الْأَكْثَرين .

وَأنْكرهُ طَائِفَة يسيرَة من النُّحَاة مِنْهُم : أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إفادة ما مع إنَّ الحصر ، حيث أنكر ذلك أبو حيان[٦]، والقول بإفادتها الحصر قول الأكثرين .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

---

(١) التذييل والتكميل٥/١٧٣ .

(٢) همع الهوامع٢/١٩٠ .

(٣) التذييل والتكميل٥/٢١٢ .

(٤) همع الهوامع٢/١٩١ .

(٥) سورة النساء٤/١٧١ .

(٦) التذييل والتكميل٢/٢١٦ .

ويبدو لي أن الراجح قول الأكثرين .

### ١٥٩- القول في أنّما المفتوحة .

قال السيوطي[١] : "وَأَلْحق الزَّمَخْشَرِيّ بإنما الْمَكْسُورَة :أَنما الْمَفْتُوحَة .

فَقَالَ إِنَّهَا تفِيد الْحصْر ، لِأَنَّهَا فرعها ، وَمَا ثَبت للْأَصْل ثَبت للفرع .

وَقد اجْتمعَا فِي قَوْله تَعَالَى : {قل إِنَّمَا يُوحى إِلَيّ أَنما إِلَهكُم إِلَه وَاحِد}[٢] ، فَالْأولى لقصر الصّفة على الْمَوْصُوف ، وَالثَّانية بِالْعَكْسِ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا شَيْء انْفَرد بِهِ .

قَالَ : وَدَعوى الْحصْر فِي الْآيَة بَاطِلَة ، لاقتضائها : أَنه لم يُوح إِلَيْهِ غير التَّوْحِيد"

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول الزمخشري إفادة أنما معنى الحصر كإنّما ، حيث قال أبو حيان : "وَهَذَا شَيْء انْفَرد بِهِ" .

ولم يعلق السيوطي .

### لا النافية للجنس

### ١٦٠- الفصل بين اللام والاسم بظرف أو مجرور .

قال السيوطي[٣] : "وَلَا يجوز أَيْضا فِي غير ضَرُورَة الْفَصْل بَين اللَّام وَالِاسْم بظرف أَو مجررو آخر نَحْو : لَا أَبَا الْيَوْم لَك ، وَلَا يَدي_بِهَا_لَك .

وَجوزهُ يُونُس فِي الِاخْتِيَار .

كَذَا حَكَاهُ ابْن مَالك .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الَّذِي فِي كتاب سِيبَوَيْهٍ : أَن يُونُس يفرق فِي الْفَصْل بالظرف بَين النَّاقِص والتام ، فيجيزه بِالْأولِ دون الثَّانِي .

ورده سِيبَوَيْهٍ بِأَنَّهُ لَا يجوز بِوَاحِد مِنْهُمَا بَين إِن وَاسْمهَا ، وَلَا فِي بَاب كَانَ ، فَلَا يجوز : إِن عنْدك زيدا مُقيم ، وَإِن الْيَوْم زيدا مُسَافر ، وَكَذَا فِي كَانَ .

فَإِذن لَا فرق بَين النَّاقِص والتام .

وَأَجَازَ سِيبَوَيْهٍ الْفَصْل بجملة الِاعْتِرَاض نَحْو : لَا أَبَا_ فَاعْلَم_ لَك" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع الهوامع٢/١٩٢ .

(٢) سورة الأنبياء ١٠٨/٢١ .

(٣) همع الهوامع٢/١٩٧-١٩٨ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنه لا يجوز في غير ضرورة الفصل بين اللام والاسم بظرف أو مجرور ، وحكى ابن مالك أن يونس جوزه في الاختيار .

وقال أبو حيان(١) : "أَن يُونُس يفرق فِي الْفَصْل بالظرف بَين النَّاقِص والتام ، فيجيزه بِالْأولِ دون الثَّانِي" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**١٦١- الخلاف في حركة (لا رَجُلَ) حركة بناء أم إعراب .**

قال السيوطي(٢) : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَفرع من أَصْحَابنَا بِنَاء الْكسر وَالْفَتْح على الْخلاف فِي حَرَكَة لَا رجل .

فَمن قَالَ : إِنَّهَا حَرَكَة إِعْرَاب أوجب هُنَا الْكسر .

وَمن قَالَ : إِنَّهَا حَرَكَة بِنَاء أوجب الْفَتْح للتركيب كخمسة عشر ، إِذْ الْحَرَكَة لَيست للذات خَاصَّة، إِنَّمَا هِيَ للذات ، وَ ((لَا)) .

وَمن جوز الْوَجْهَيْنِ رَاعى الْأَمريْنِ .

ثمَّ إِذا بني على الْفَتْح جَوَازًا أَو وجوبا ، فَلَا ينون كَمَا هُوَ ظَاهر .

وَإِن بني على الْكسر فَقيل : لَا ينون ، وَعَلِيهِ الْأَكْثَرُونَ ، كَمَا لَا ينون فِي النداء نَحْو : يَا مسلمات" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيّان(٣) الخلاف في حركة (لا رَجُلَ) حركة بناء أم إعراب ، فمن قال إنها حركة إعراب أوجب الكسر ، ومن قال إنها حركة بناء أوجب الفتح ، ومن جوز الوجهين راعى الأمرين.

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**١٦٢- رفع لا النافية للجنس للخبر في حال التركيب .**

---

(١) التذييل والتكميل٥/٢٦٨ .

(٢) همع الهوامع٢/٢٠١ .

(٣) التذييل والتكميل٥/٢٢٩ .

قال ابن مالك :

**وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحاً كَـ ((لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)) ، وَالثَّانِ اجْعَلَا**
**مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّبَا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَا**

قال السيوطي[1] : "وَالْإِجْمَاع على أَن ((لَا)) هِيَ الرافعة للْخَبَر عِنْد عدم التَّرْكِيب ، وَأما فِي التَّرْكِيب فَكَذَلِك عِنْد الْأَخْفَش والمازني والمبرد والسيرافي ، وَجَمَاعَة .

وَصَححهُ ابْن مَالك إِجْرَاء لَهَا مجْرى إِن .

وَقيل : إِنَّهَا لم تعْمل فِيهِ شَيْئا ، بل ((لَا)) مَعَ النكرَة فِي مَوضِع رفع على الِابْتِدَاء ، وَالْمَرْفُوع خبر الْمُبْتَدَأ .

وَصَححهُ أَبُو حَيَّان ، وَعَزاهُ لسيبويه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الإجماع على أن (لا) هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، وهي كذلك في التركيب عند الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي ، وجماعة ، وصححه ابن مالك .

وقيل إنها لم تعمل فيه شيئا ، بل (لا) مع النكرة في موضع رفع على الابتداء ، والمرفوع خبر المبتدأ ، صححه أبو حيان[2] ، وعزاه لسيبويه .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

## ١٦٣- دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس .

قال ابن مالك :

**وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ**

قال السيوطي[3] : "إِذا دخلت همزَة الِاسْتِفْهَام على ((لَا)) كَانَت على معَان :

أَحدهَا : أَن يُرَاد بهَا صَرِيح الِاسْتِفْهَام عَن النَّفْي الْمَحْض دون تَقْرِير وَلَا إِنْكَار ، وَلَا توبيخ خلافًا للشلوبين ، إِذْ زعم أَنَّهَا لَا تقع لمُجَرّد الِاسْتِفْهَام الْمَحْض دون إِنْكَار وتوبيخ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح وجود ذَلِك فِي كَلَام الْعَرَب لكنه قَلِيل كَقَوْلِه :

**أَلا اصْطِبارَ لِسَلْمى أم لهَا جَلَدٌ ... ... ... ...**[4]

" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع الهوامع٢/٢٠٢ .

(٢) التذييل والتكميل٥/٢٣٥ .

(٣) همع الهوامع٢/٢٠٥ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه ١٧٨ وجواهر الأدب ٢٤٥ والدرر ٢/ ٢٢٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٤ وتخليص الشواهد ٤١٥ . وعجزه : إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في معان دخول همزة الاستفهام على لا ، حيث ذكر السيوطي زعم الشلوبين أَنَّهَا لَا تقع لمُجَرّد الِاسْتِفْهَام الْمَحْض دون إِنْكَار وتوبيخ .

حيث قال أبو حيان(١) : "وَالصَّحِيح وجود ذَلِك فِي كَلَام الْعَرَب لكنه قَلِيل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

## ظن وأخواتها

### ١٦٤- درى بمعنى علم .

قال ابن مالك :

**(ظَنّ) (حَسِبْتُ) وَ(زَعَمْتُ) مَعَ (عَدّ) (حَجَا)(دَرَى)، وَ(جَعَلَ) اللّذْ كَـ((اعْتَقَدْ))**

قال السيوطي(٢) : "رَابعهَا : درى بِمَعْنى : علم ، عدهَا ابْن مَالك كَقَوْلِه :

**دُريتَ الـوَفِيّ العَهْدَ يَا عَرْوَ فَـاغْتَبطْ** ... ... ... ... (٣)

قَالَ : وَأكْثر مَا تسْتَعْمل معداة بِالْبَاء كَقَوْلِه : دَريت بِهِ .

فَإِن دخلت عَلَيْهَا همزَة النَّقْل تعدت إِلَى وَاحِد بِنَفسِهَا ، وَإِلَى آخر بِالْبَاء كَقَوْلِه تَعَالَى {وَلَا أدراكم بِهِ}(٤).

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : لم يعدها أَصْحَابنَا فِيمَا يتَعَدَّى لاثْنَيْنِ .

وَلَعَلَّ الْبَيْت من بَاب التَّضْمِين : ضمن : دَريت بِمَعْنى علمت .

والتضمين لَا ينقاس وَلَا يَنْبَغِي أَن يَجْعَل أصلا حَتَّى يكثر .

وَلَا يثبت ذَلِك بِبَيْت نَادِر مُحْتَمل للتضمين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان درى بمعنى علم ، وذكرها ابن مالك ، وأكثر ما تستخدم معداة بالباء ، فَإِن دخلت عَلَيْهَا همزَة النَّقْل تعدت إِلَى وَاحِد بِنَفسِهَا ، وَإِلَى آخر بِالْبَاء .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان(٥) : "لم يعدها أَصْحَابنَا فِيمَا يتَعَدَّى لاثْنَيْنِ" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

### ١٦٥- القول في رأى .

---

(١) التذييل والتكميل٥/٣٠٤ .

(٢) همع الهوامع٢/٢١٤.

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٣ والدرر ٢/ ٢٤٥ وشرح الأشموني ١/ ١٥٧ . ١٥٧ . وعجزه : فإن اغتباطًا بالوفاء حميد .

(٤) سورة يونس١٠/١٦ .

(٥) التذييل والتكميل٦/٣٠ .

قال ابن مالك :

**اِنْصِــبْ بِفِعْــلِ القَلْــبِ جُــزْأَيِ ابْتِــدَا أَعْنِــي (رَأَى) (خَـالَ) (عَلِمْـتُ) (وَجَـدَا)**

قال السيوطي[1] : "رَابِعهَا : رأى : قَالَ تَعَالَى : {إِنَّهُم يرونه بَعيدا}[2] ، أَي يَظُنُّونَهُ {ونراه قَرِيبا}[3] ، أَي نعلمهُ .

فَإِن كَانَت بِمَعْنى : أبْصر ، أَو ضرب الرئة تعدت لوَاحِد .

قَالَ الْفَارِسِي وَابْن مَالك : وَكَذَا الَّتِي بِمَعْنى اعْتقد .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذهب غَيرهمَا : إِلَى أَن الَّتِي بِمَعْنى : اعْتقد تتعدى إِلَى اثْنَيْنِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي في باب ظن وأخواتها رأى ، بمعنى ظن ، وبمعنى نعلم ، فإذا كانت بمعنى أبصر، تعدت لواحد ، وقال الفارسي وابن مالك : وكذا التي بمعنى اعتقد .

قال أبو حيان[4] : "وذهب غيرهما ، إلى أن التي بمعنى اعتقد ، تتعدى إلى اثنين" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**١٦٦- أكان المنقولة من كان بمعنى صار .**

قال السيوطي[5] : "قَالَ ابْن مَالك : وَأَلْحق ابْن أَفْلح بأصار : أَكَانَ المنقولة من كَانَ بِمَعْنى صَار ، قَالَ : وَمَا حكم بِهِ جَائِز قِيَاسا لَا أعلمهُ مسموعا .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : لَا أعلم أحدا من النُّحَاة يُقَال لَهُ : ابْن أَفْلح ، لَكِن فِي شرح الأعلم رجل اسْمه مُسلم بن أَحْمد بن أَفْلح الأديب ، يكنى أَبَا بكر .

أَخذ كتاب سِيبَوَيْهٍ عَن أبي عمر بن الْحباب .

قَالَ : وَمَا قَالَه ابْن مَالك من أَنه جَائِز قِيَاسا مَمْنُوع ، فَإِن مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ : أَن النَّقْل بِالْهَمْز قِيَاس فِي اللَّازِم سَماع فِي الْمُتَعَدِّي .

وَكَانَ بِمَعْنى : صَار تجْرِي مجْرى المتعدى ، فَلَا يكون النَّقْل فِيهِ بِالْهَمْز قِيَاسا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول ابن مالك في إلحاق ابن أفلح بأصار ، أكان المنقولة من كان بمعنى صار .

---

(١) همع الهوامع٢/٢١٦-٢١٧ .

(٢) سورة المعارج٧٠/٦ .

(٣) سورة المعارج٧٠/٧ .

(٤) التذييل والتكميل٦/٣٨ .

(٥) همع الهوامع٢/٢١٨ .

وقال أبو حيان[1] : "لا أعلم أحد من النحاة يقال له ابن أفلح ، وما قال به ابن مالك من أنه جائز قياسا ممنوع ، لأن مذهب سيبويه ، أن النقل بالهمز قياس في اللازم وسماع في المتعدي ، وكان بمعنى صار تجري مجرى المتعدي" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**١٦٧- القول في إلحاق (ضرب) بأفعال الباب .**

قال السيوطي[2] : "وَأَلْحق قوم بصير : ((ضرب)) مَعَ الْمثل نَحْو : {ضرب الله مثلا عبدا مَمْلُوكا}[3].

{أَن يضْرب مثلا مَا بعوضة}[4].

{وَاضْرِبْ لَهُم مثلا أَصْحَاب الْقرْيَة}[5].

فَقَالُوا : هِيَ فِي الْآيَات وَنَحْوهَا متعدية إِلَى اثْنَيْنِ .

قَالَ ابْن مَالك : وَالصَّوَاب أَلا يلْحق بِهِ لقَوْله تَعَالَى {ضرب مثل فَاسْتَمعُوا لَهُ}[6].

فبنيت للْمَفْعُول ، واكتفت بالمرفوع .

وَلَا يفعل ذَلِك بِشَيْء من أَفعَال هَذَا الْبَاب .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ اسْتِدْلَال ظَاهر إِلَّا أَنه يُمكن تَأْوِيله على حذف الْمَفْعُول ، لدلَالَة الْكَلَام عَلَيْهِ، أَي مَا يذكر" .

وَذهب ابْن أبي الرّبيع : إِلَى أَن ((ضرب)) بِمَعْنى : صير مُتَعَدٍّ لاثْنَيْنِ مُطلقًا مَعَ الْمثل وَغَيره ، نَحْو : ضربت الْفضة خلخالا : وَمَال إِلَيْهِ أَبُو حَيَّان .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في عدم إلحاق ابن مالك ضرب بأفعال الباب لقَوْله تَعَالَى {ضرب مثل فَاسْتَمعُوا لَهُ}[7] .

حيث قال أبو حيان[8] : "وَهُوَ اسْتِدْلَال ظَاهر إِلَّا أَنه يُمكن تَأْوِيله على حذف الْمَفْعُول ، لدلَالَة الْكَلَام عَلَيْهِ ، أَي مَا يذكر" .

---

(١) التذييل والتكميل٦/٤٣ .

(٢) همع الهوامع٢/٢٢٠ .

(٣) سورة النحل١٦/٧٥ .

(٤) سورة البقرة٢/٢٦ .

(٥) سورة يس٣٦/١٣ .

(٦) سورة الحج٢٢/٧٣ .

(٧) سورة الحج٢٢/٧٣ .

(٨) التذييل والتكميل٦/٥٢ .

ومال أبو حيان إلى ما ذهب إليه ابن أبي الربيع .

إِلَى أَن ((ضرب)) بِمَعْنى : صير مُتَعَدٍّ لاثْنَيْنِ مُطلقًا .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**١٦٨- القول في جواز تضمين الفعل المتعدي إلى واحد معنى صير .**

قال السيوطي[١] : "وَزعم جمَاعَة من الْمُتَأَخِّرين ، مِنْهُم خطاب الماردي : أَنه قد يجوز تضمين الْفِعْل الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِد معنى صير ، وَيجْعَل من هَذَا الْبَاب ، فَأجَاز : حفرت وسط الدَّار بِئْرا ، وَلَا يكون ((بِئْرا)) تمييزا ، لِأَنَّهُ لَا يحسن فِيهِ من .

وَكَذَا ((بنيت الدَّار مَسْجِدا)) ، وَ ((قطعت الثَّوْب قَمِيصًا)) ، وَالْجَلد نعلا)) ، وصنعت الثَّوْب عماما لِأَن الْمَعْنى فِيهَا : ((صيرت)).

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح أَن هَذَا كُله من بَاب التَّضْمِين الَّذِي يحفظ ، وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز تضمين الفعل المتعدي إلى واحد معنى صير . حيث قال أبو حيان[٢] : "وَالصَّحِيح أَن هَذَا كُله من بَاب التَّضْمِين الَّذِي يحفظ ، وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ". عَلَيْهِ".

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**١٦٩- زعم الفراء بشبه أفعال ظن وأخواتها بالأفعال التي تطلب اسمين أَحدهمَا مفعول بِهِ ، وَالْآخر حَال .**

قال السيوطي[٣] : "وَزعم الْفراء : أَن هَذِه الْأَفْعَال لما طلبت اسْمَيْنِ أشبهت من الْأَفْعَال بِمَا يطْلب اسْمَيْنِ : أَحدهمَا مفعول بِهِ ، وَالْآخر حَال نَحْو : أتيت زيدا ضَاحِكا .

وَاسْتدلَّ بِوُقُوع الْجمل ، والظروف ، والمجرورات موقع الْمَنْصُوب الثَّانِي هُنَا ، كَمَا تقع موقع الْحَال ، وَلَا يَقع شَيْء من ذَلِك موقع الْمَفْعُول بِهِ ، فَدلَّ على انتصابه على التَّشْبِيه بِالْحَال ، لَا على التَّشْبِيه بالمفعول بِهِ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : "وَلَا يقْدَح فِي ذَلِك كَون الْكَلَام هُنَا لَا يتم بِدُونِهِ ، وَلَيْسَ ذَلِك شَأْن الْحَال، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَال حَقِيقِيّ ، بل مشبه بهَا والمشبه بالشي لَا يجْرِي مجْرَاه فِي جَمِيع أَحْكَامه ، أَلا ترى أَنه على قَول الْبَصريين لَا يتم أَيْضا بِدُونِهِ .

---

(١) همع الهوامع٢/٢٢٠-٢٢١ .

(٢) التذييل والتكميل٦/٤٤ .

(٣) همع الهوامع٢/٢٢٢ .

وَلَيْسَ ذَلِك شَأْن الْمَفْعُول من حَيْثُ إنَّه لَيْسَ بمفعول حَقِيقِيّ ، بل مشبه بِهِ عِنْدهم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زعم الفراء أَن هَذِه الْأَفْعَال لما طلبت اسْمَيْنِ أشبهت من الْأَفْعَال بِمَا يطْلب اسْمَيْنِ : أَحدهمَا مفعول بِهِ ، وَالْآخر حَال نَحْو : أتيت زيدا ضَاحِكا .

حيث قال أبو حيان[١] : "وَلَا يقْدَح فِي ذَلِك كَون الْكَلَام هُنَا لَا يتم بِدُونِهِ ، وَلَيْسَ ذَلِك شَأْن الْحَال ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَال حَقِيقِيّ ، بل مشبه بهَا والمشبه بالشي لَا يجْرِي مجْرَاه فِي جَمِيع أَحْكَامه، أَلا ترى أَنه على قَول الْبَصرِيين لَا يتم أَيْضا بِدُونِهِ .

وَلَيْسَ ذَلِك شَأْن الْمَفْعُول من حَيْثُ إنَّه لَيْسَ بمفعول حَقِيقِيّ ، بل مشبه بِهِ عِنْدهم" .

مما يدل على موافقة السوطي لأبي حيان .

**١٧٠- انكار السُّهيلي دخول أفعال ظن وأخواتها على المبتدأ والخبر .**

قال ابن مالك :

**وَ(هَبْ) (تَعَلَّمْ)، وَالّتِي كَـ ((صَيرَا))    أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَدأً وَخَبَرَا**

قال السيوطي[٢] : "وَأنكر السُّهيْلي دُخُولهَا على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر أصلا . قَالَ بل هِيَ بِمَنْزِلَة : أَعْطَيْت فِي أَنَّهَا اسْتعْملت مَعَ مفعولها ابْتِدَاء .

قَالَ : وَالَّذِي حمل النَّحْوِيين على ذَلِك أَنهم رَأَوْا أَن هَذِه الْأَفْعَال يجوز أَلا تذكر ، فَيكون من مفعوليها مُبْتَدأ وَخبر ، قَالَ : وَهَذَا بَاطِل بِدَلِيل أَنَّك تَقول : ظَنَنْت زيدا عمرا ، وَلَا يجوز أَن تَقول: زيد عَمْرو إِلَّا على جِهَة التَّشْبِيه ، وَأَنت لم ترد ذَلِك مَعَ ظَنَنْت ، إِذْ الْقَصْد أَنَّك ظَنَنْت زيدا عمرا نَفسه ، لَا شبه عَمْرو .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح قَول النَّحْوِيين ، وَلَيْسَ دليلهم مَا توهمه بل دليلهم رُجُوع المفعولين إِلَى الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر إِذا أَلغيت هَذِه الْأَفْعَال" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إنكار السُّهيلي دخول أفعال ظن وأخواتها على المبتدأ والخبر ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَالصَّحِيح قَول النَّحْوِيين ، وَلَيْسَ دليلهم مَا توهمه بل دليلهم رُجُوع المفعولين إِلَى الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر إِذا أَلغيت هَذِه الْأَفْعَال" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) التذييل والتكميل٦/٦ .

(٢) همع الهوامع٢/٢٢٢-٢٢٣ .

(٣) التذييل والتكميل٦/٥ .

والراجح هنا اعتبار قول أبي حيان صحيح .

**١٧١- وقوع ظن بين الفعل ومرفوعه .**

قال السيوطي[١] : "فَإِن وَقع بَين الْفِعْل ومرفوعه نَحْو : قَامَ أَظن زيد ، وَيقوم أَظن زيد ، ، فالإلغاء جَائِز عِنْد الْبَصرِيين ، وَاجِب عِنْد الْكُوفِيّين .

وَيُؤَيّد الْبَصرِيين قَوْله :

**شـــجَاك أَظـــن رَبْـــعُ الظّاعنِينـــا** ... ... ... ...[٢]

رُوِيَ بِرَفْع ((ربع)) ونصبه :

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْقيَاس أَنه لَا يجوز إِلَّا الإلغاء ، لِأَن الإعمال مترتب على كَون الجزأين كَانَا مُبْتَدأ وخبرا ، وليسا هُنَا كَذَلِك ، وَإِلَّا لأدي إِلَى تَقْدِيم الْخَبَر وَالْفِعْل على الْمُبْتَدَأ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في وقوع ظن بين الفعل ومرفوعه ، حيث قال أبو حيان[٣]: "وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْقيَاس أَنه لَا يجوز إِلَّا الإلغاء ، لِأَن الإعمال مترتب على كَون الجزأين الجزأين كَانَا مُبْتَدأ وخبرا ، وليسا هُنَا كَذَلِك ، وَإِلَّا لأدي إِلَى تَقْدِيم الْخَبَر وَالْفِعْل على الْمُبْتَدَأ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**١٧٢- القول في المفاضلة بين اسم الإشارة والضمير .**

قال السيوطي[٤] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَاتَّفَقُوا على أَنه أحسن من الْمصدر ، وَاخْتلفُوا ، هَل هَل هُوَ أحسن من الضَّمِير أَو الضَّمِير أحسن مِنْهُ ، أَو هما سَوَاء ؟ وَجه الأول : أَن الضَّمِير يتَوَهَّم مِنْهُ رُجُوعه إِلَى زيد .

وَوجه الثَّانِي : أَن اسْم الْإِشَارَة ظَاهر مُنْفَصِل ، فَهُوَ أشبه بِلَفْظ الْمصدر" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع الهوامع٢/٢٣٠-٢٣١ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٤٨ والدرر ٢/ ٢٦١ وشرح الأشموني ١/ ١٦٠ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٧ . وعجزه : فلم تعبأ بعذل العاذلينا .

(٣) التذييل والتكميل٦/٧٠ .

(٤) همع الهوامع٢/٢٣١.

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الاختلاف أيهما أفضل ظنّ أم الضمير المؤكد به ، حيث قال أبو حيان(١) : "وَاتَّفَقُوا على أَنه أحسن من الْمصدر ، وَاخْتلفُوا ، هَل هُوَ أحسن من الضَّمِير أَو الضَّمِير أحسن مِنْهُ ، أَو هما سَوَاء ؟ وَجه الأول : أَن الضَّمِير يتَوَهَّم مِنْهُ رُجُوعه إِلَى زيد" .

وَوجه الثَّانِي : أَن اسْم الْإِشَارَة ظَاهر مُنْفَصِل ، فَهُوَ أشبه بِلَفْظ الْمصدر .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ١٧٣- القول في جواز ((مَتى ظَنك زيدا ذَاهِبًا ؟))

قال السيوطي(٢) : "وَفِي التَّقْدِيم قَول ثَالِث : أَنه يجوز مَعَ ((مَتى)) نَحْو : مَتى ظَنك زيدا زيدا ذَاهِبًا ؟ قِيَاسا على : مَتى تظن زيدا ذَاهِبًا ؟ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : من أجَاز الإعمال فِي : ظَنك زيدا قَائِما كَانَ عِنْده هُنَا أجوز ، لِأَن أدوات الِاسْتِفْهَام طالبة للْفِعْل ، فَجَاز إِضْمَار الْفِعْل بعْدهَا كَذَلِك .

وَمِمَّنْ ذهب إِلَى إجَازَة الإعمال هُنَا ، وَمنعه فِي : ظَنك زيدا قَائِما ، ابْن عُصْفُور" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز نحو : مَتى ظَنك زيدا ذَاهِبًا ؟ ، حيث قال أبو حيان(٣) : "من أجَاز الإعمال فِي : ظَنك زيدا قَائِما كَانَ عِنْده هُنَا أجوز ، لِأَن أدوات الِاسْتِفْهَام طالبة للْفِعْل، فَجَاز إِضْمَار الْفِعْل بعْدهَا كَذَلِك" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ١٧٤- عدّ ابن مالك (لام القسم) من المعلقات.

قال ابن مالك :

**وَ(إِنْ) وَ(لَا) ، لَامُ ابْتِـدَاءٍ أَوْ قَسَـمْ          كَـذَا وَالِاسْـتِفْهَامُ ذَا لَـهُ انْحَـتَمْ**

قال السيوطي(٤) : "وعد ابْن مَالك من المعلقات لَام الْقسم كَقَوْلِه :

**وَلقَـدْ عَلمْـتُ لَتـأتينّ منيّتـي**          ...          ...          ...          ... (١)

---

(١) التذييل والتكميل٦/٧٤ .

(٢) همع الهوامع٢/٢٣٢ .

(٣) التذييل والتكميل٦/٧٧ .

(٤) همع الهوامع٢/٢٣٣-٢٣٤ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يذكرهَا أَكثر أَصْحَابنَا ، بل صرح ابْن الدهان فِي ((الْغرَّة)) بِأَنَّهَا لَا تعلق" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في عد ابن مالك من المعلقات لام القسم ، حيث قال أبو حيان[٢] : "وَلم يذكرهَا أَكثر أَصْحَابنَا ، بل صرح ابْن الدهان فِي ((الْغرَّة)) بِأَنَّهَا لَا تعلق" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ١٧٥- عدّ ابن السراج (لا النافية) من المعلقات .

قال ابن مالك :

**وَ(إِنْ) وَ(لَا) ، لَامُ ابْتِـدَاءٍ أَوْ قَسَـمْ كَـذَا وَالِاسْـتِفْهَامُ ذَا لَـهُ انْحَـتَمْ**

قال السيوطي[٣] : "وعد ابْن السراج فِيهَا ((لَا)) النافية .

وَذكرهَا النّحاس نَحْو : أَظن لَا يقوم زيد .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يذكرهَا أَصْحَابنَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في عد ابن السرّاج لا النافية من المعلقات ، حيث قال أبو حيان[٤] : "وَلم يذكرهَا أَصْحَابنَا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ١٧٦- عدّ أبو علي الفارسي (لعل) من المعلقات .

قال السيوطي[٥] : "وعد أَبُو عَليّ الْفَارِسِي مِنْهَا : ((لَعَلَّ)) نَحْو : {وَمَا يدْريك لَعَلَّه يزكّى}[٦] ، {وَمَا يدْريك لَعَلَّ السَّاعَة قريب}[٧] .

---

(١) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه٨٣٠ وتخليص الشواهد ٤٥٣ وخزانة الأدب ٩/ ١٥٩ – ١٦١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٦١ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٤ . وعجزه : إِنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا.

(٢) التذييل والتكميل٦/٨٢ .

(٣) همع الهوامع٢/٢٣٤ .

(٤) التذييل والتكميل٦/٨٥ .

(٥) همع الهوامع٢/٢٣٤ .

(٦) سورة عبس ٨٠/٣ .

(٧) سورة الشورى٤٢/١٧ .

وَوَافَقَهُ أَبُو حَيَّان ، لِأَنَّهُ مثل الِاسْتِفْهَام فِي أَنه غير خبر ، وَأَن مَا بعده مُنْقَطع مِمَّا قبله وَلَا يعْمل بِهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في عد أبو علي الفارسي **(لعل)** من المعلقات ، حيث وافقه أبو حيان وقال[١] : "لِأَنَّهُ مثل الِاسْتِفْهَام فِي أَنه غير خبر ، وَأَن مَا بعده مُنْقَطع مِمَّا قبله وَلَا يعْمل بِهِ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ١٧٧- إلحاق الفعل نسي في التعليق مع الاستفهام .

قال السيوطي[٢] : "وَزَاد ابْن مَالك : نسي كَقَوْلِه :

**ومَــنْ أنْــتُمُ إنّــا نَسِــينا مَــن أنْــتُم** ... ... ... ... [٣]

ونازعه أَبُو حَيَّان : بِأَن ((من)) فِي الْبَيْت يحْتَمل الموصولية وَحذف الْعَائِد ، أَي : من هم أَنْتُم ؟" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زيادة ابن مالك الفعل نسي في التعليق مع الاستفهام ، حيث نازعه أبو حيان وقال[٥] : "بِأَن ((من)) فِي الْبَيْت يحْتَمل الموصولية وَحذف الْعَائِد ، أَي : من هم أَنْتُم؟" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ١٧٨- القول في تخريج {أرءيت إن كذب وَتَوَلَّى ألم يعلم بِأَن الله يرى}[٦] .

قال السيوطي[١] : "قَالَ تَعَالَى : {قل أرءيتكم إن أَتَاكُم عَذَاب الله أَو أتتكم السَّاعَة أغير الله تدعون}[٢].

---

(١) التذييل والتكميل٦/٨٤ .

(٢) همع الهوامع٢/٢٣٦ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لزياد الأعجم في ديوانه٧٣ والدرر ٢/ ٢٦٥ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢١ وتخليص الشواهد٤٥٤ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ٧٣ والدرر ٢/ ٢٦٥ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢٠ ، وبلا وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢١ وتخليص الشواهد ٤٥٤ . وعجزه : وريحكم من أي ريح الأعاصر .

(٥) التذييل والتكميل٦/٩٢ .

(٦) سورة العلق٩٦/١٣-١٤ .

{أرءيت إِن كذب وَتَوَلّى ألم يعلم بِأَن الله يرى}[٣]، فِي آيَات أخر .

وَأجِيب بِأَنَّهُ حذف فِيهَا الْمَفْعُول اختصارا ، أَي أَرَأَيْتكُم عذابكم ؟ وَقَالَ أَبُو حَيَّان : هِيَ من بَاب التَّنَازُع ، فَإِن ((أَرَأَيْت)) وَفعل الشَّرْط تنَازعا الِاسْم بعده ، فأعمل الثَّانِي ، وَحذف من الأول ، لِأَنَّهُ مَنْصُوب ، أَي : أرأيتكموه ، أَي الْعَذَاب .

ويضمر فِي : أَرَأَيْت مَعْمُول فعل الشَّرْط الَّذِي يُمكن تسليط ((أَرَأَيْت)) عَلَيْهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في وجوب النصب بعد ((أَرَأَيْت)) بِمَعْنى : أَخْبرنِي نَحْو : أرأيتك زيدا أَبُو من هُوَ ؟ ، حيث قال أبو حيان[٤] : "هِيَ من بَاب التَّنَازُع ، فَإِن ((أَرَأَيْت)) وَفعل الشَّرْط تنَازعا الِاسْم بعده ، فأعمل الثَّانِي ، وَحذف من الأول ، لِأَنَّهُ مَنْصُوب ، أَي : أرأيتكموه ، أَي الْعَذَاب .

ويضمر فِي : أَرَأَيْت مَعْمُول فعل الشَّرْط الَّذِي يُمكن تسليط ((أَرَأَيْت)) عَلَيْهِ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**١٧٩- القول فيما يتعدى لواحد ومفعوله مذكورا نَحْو : (عرفت زيدا أَبُو من هُوَ ؟)**

قال السيوطي[٥] : "وَإِن كَانَ مِمَّا يتَعَدَّى لوَاحِد فَهِيَ فِي مَوْضِعه نَحْو : عرفت أَيهمْ زيد ؟ فَإِن كَانَ مَفْعُوله مَذْكُورا نَحْو : عرفت زيدا أَبُو من هُوَ ؟ فالجملة بدل مِنْهُ ، هَذَا مَا اخْتَارَهُ السيرافي وَابْن مَالك .

ثمَّ قَالَ ابْن عُصْفُور : هِيَ بدل كل من كل على حذف مُضَاف .

وَالتَّقْدِير : عرفت قصَّة زيد ، أَو أَمر زيد أَبُو من هُوَ ؟ واحتيج إِلَى هَذَا التَّقْدِير لتَكون الْجُمْلَة هِيَ الْمُبدل مِنْهُ فِي الْمَعْنى .

وَقَالَ ابْن الصَّائِغ : هِيَ بدل الاشتمال ، وَلَا حَاجَة إِلَى التَّقْدِير . وَذهب الْمبرد ، والأعلم، وَابْن خروف وَغَيرهم : إِلَى أَن الْجُمْلَة فِي مَوضِع نصب على الْحَال .

وَذهب الْفَارِسِي : إِلَى أَنَّهَا فِي مَوضِع الْمَفْعُول الثَّانِي لعرفت على تضمنه معنى : علمت .

وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان" .

---

(١) همع الهوامع٢/٢٣٧ .

(٢) سورة الأنعام٦/٤٠ .

(٣) سورة العلق٩٦/١٣-١٤ .

(٤) التذييل والتكميل٦/٩٧ .

(٥) همع الهوامع٢/٢٣٨-٢٣٩ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما يتعدى لواحد ومفعوله مذكورا نَحْو : عرفت زيدا أَبُو من هُوَ ؟ ، حيث حيث اختار أبو حيان[1] ما ذهب إليه الفارسي أَنَّهَا فِي مَوضِع الْمَفْعُول الثَّانِي لعرفت على تضمنه معنى : علمت .

وذكر السيوطي أقوال السيرافي وابن مالك ، وابن عصفور ، وابن الصائغ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**١٨٠- الخلاف في (هل يضمر (القول) بعد الفعل في نحو : (ناديت أو دعوت أم لا ؟)) .**

قال السيوطي[2] : "وَهل يلْحق بالْقَوْل فِي ذَلِك مَعْنَاهُ : كناديت ، ودعوت ، وقرأت ، ووصيت ، وَأوحى ؟ قَوْلَانِ .

أَحدهمَا : نعم .

وَعَلِيهِ الْكُوفِيُّونَ نَحْو : {وَنَادَوْا يامالك ليَقْضِ علينا رَبك}[3].

{فَدَعَا ربه أَنِّي مغلوب فانتصر}[4] بِالْكَسْرِ .

{فَأوحى إِلَيْهِم رَبهم لَنهْلكَنَّ الظَّالِمين}[5].

قَرَأت {الْحَمد لله رب الْعَالمين}[6] وَاخْتَارَهُ ابْن عُصْفُور ، وَابْن الصَّائِغ ، وَأَبُو حَيَّان لسلامته من الْإِضْمَار .

وَالثَّانِي : لَا ، وَعَلِيهِ البصريون .

وَقَالُوا : الْجمل بعد مَا ذكر محكية بقول مُضْمر للتصريح بِهِ فى : {نَادَى ربه نِدَاء خفِيا قَالَ رب}[7].

{ونادى نوح ربه فَقَالَ رب}[8] .

{ونادى أَصْحَاب الْأَعْرَاف رجَالًا يعرفونهم بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أغْنى}[9].

---

(١) التذييل والتكميل٦/١٠٧ .

(٢) همع الهوامع٢/٢٤٣-٢٤٤ .

(٣) سورة الزخرف٤٣/٧٧ .

(٤) سورة القمر ٥٤/١٠ .

(٥) سورة إبراهيم١٤/١٣ .

(٦) سورة الفاتحة١/٢ .

(٧) سورة مريم١٩/٣-٤ .

(٨) سورة هود١١/٤٥ .

(٩) سورة الأعراف٧/٤٨ .

وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك"

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في (هل يضمر (القول) بعد الفعل في نحو : ناديت أو دعوت أم لا ؟) ، حيث اختار أبو حيان[1] ما ذهب إليه الكوفيون ، نعم وذلك لسلامته من الْإِضْمَار . وذكر السيوطي الرأي الثاني : لا وعليه البصريون واختيار ابن مالك .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

ويبدو أن الراجح قول الكوفيين وأبي حيان .

**١٨١- إجراء (القول) مجرى (الظنّ) في معمول المعمول .**

قال السيوطي[2] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَكَذَا مَعْمُول الْمَعْمُول نَحْو : أهندا تَقول زيدا ضَارِبَاً؟ ضَارِبَاً؟ وَقيل : لَا يضر الْفَصْل مُطلقًا ، وَلَو بأجنبي نَحْو : أَأَنْت تَقول زيدا مُنْطَلقًا ؟ .

وَعَلِيهِ الْكُوفِيُّونَ وَأَكْثَر الْبَصرِيين مَا عدا سِيبَوَيْهٍ والأخفش" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في إجراء (القول) مجرى (الظنّ) في معمول المعمول ، حيث أجازه أبو حيّان[3] في معمول المعمول نَحْو : أهندا تَقول زيدا ضَارِبَاً ؟ .

ولم يعلق السيوطي .

**١٨٢- شرط ابن مالك لإعمال المضارع عمل الظن ، وهو أن يكون للحال لا للإستقبال .**

قال السيوطي[4] : "وَذكر ابْن مَالك لإعمال الْمُضَارع شرطا خَامِسًا ، وَهُوَ أَن يكون لِلْحَال لَا للاستقبال .

وَأنْكرهُ أَبُو حَيَّان .

وَقَالَ : لم يذكرهُ غَيره" .

**التوضيح والتحليل :**

(١) التذييل والتكميل ١٤٥/٦ .

(٢) همع الهوامع٢٤٧/٢ .

(٣) التذييل والتكميل١٣٩/٦-١٤٠ .

(٤) همع الهوامع٢٤٧/٢ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في شرط ابن مالك لإعمال المضارع عمل الظن شرطا خامسا ، وَهُوَ أَن يكون للْحَال لَا للاستقبال .

حيث أنكره أبو حيان وقال[١] : لم يذكرهُ غَيره .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**١٨٣- القول في تعدية (حدّث) إلى ثلاثة مفاعيل .**

قال السيوطي[٢] : "وَزَاد الْكُوفِيُّونَ : حدّث .

وتبعهم الْمُتَأَخّرُونَ كالزمخشري وَابْن مَالك .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : وَأَكْثر أَصْحَابنَا كَقَوْلِه :

... ... فَمَنْ حُدِثْتُمُوهُ ... لَهُ عَلَيْنا الولاءُ[٣]

" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زيادة الكوفيون : حدّث إلى الأفعال التي تتعدى لثلاثة مفاعيل، حيث قال أبو حيان[٤] : "وَأَكْثر أَصْحَابنَا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**١٨٤- القول في تعدية (علّم المنقولة بالتضعيف) لثلاثة مفاعيل من (علم) المتعدية لاثنين .**

قال ابن مالك :

**إلَى ثَلَاثَةٍ (رَأَى) وَ (عَلِمَا) عَدّوْا إِذَا صَارَا (أَرَى) وَ (أَعْلَمَا)**

قال السيوطي[٥] : "وَزَاد الحريري فِي شرح ((اللمحة)) : علّم المنقولة بالتضعيف .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم تُوجد فِي لِسَان الْعَرَب متعدية إِلَى ثَلَاثَة" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) التذييل والتكميل٦/١٣٧ .

(٢) همع الهوامع٢/٢٥٢ .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو للحارث بن حلزة في ديوانه ٢٧ وتخليص الشواهد ٤٦٨ والدرر ٢/ ٢٨٠ ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢٣٣ .

(٤) التذييل والتكميل٦/١٦٣ .

(٥) همع الهوامع٢/٢٥٢ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زيادة الحريري علّم المنقولة بالتضعيف إلى الأفعال التي تتعدى لثلاثة ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَلم تُوجد فِي لِسَان الْعَرَب متعدية إِلَى ثَلَاثَة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

## الفـــــاعـل

### ١٨٥- القول في رافع الفاعل .

قال السيوطي[2] : "فِي رفع الْفَاعِل أَقْوَال : أَحدهَا : وَعَلِيهِ الْجُمْهُور : أَنه الْعَامِل الْمسند إِلَيْهِ من فعل ، أَو مَا ضمن مَعْنَاهُ ، كَمَا فهم من الْحَد ، لِأَنَّهُ طَالب لَهُ .

الثَّانِي : أَن رَافِعَة الْإِسْنَاد أَي : النِّسْبَة ، فَيكون الْعَامِل معنويا ، وَعَلِيهِ هِشَام .

الثَّالِث : شبهه بالمبتدأ من حَيْثُ إِنَّه يخبر عَنهُ بِفِعْلِهِ ، كَمَا يخبر عَن الْمُبْتَدَأ بالْخبر .

الرَّابِع : كَونه فَاعِلا فِي الْمَعْنى .

وَعَلِيهِ خلف ، كَمَا نَقله أَبُو حَيَّان .

الْخَامِس : ذهب قوم من الْكُوفِيّين : إِلَى أَنه يرْتَفع بإحداثه الْفِعْل ، كَذَا نَقله ابْن عمرون.

وَنقل عَن خلف : أَن الْعَمَل فِيهِ معنى الفاعلية" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي نقل أبي حيان في رافع الفاعل ، حيث نقل أبو حيان عن خلف[3] : "كَونه فَاعِلا فِي الْمَعْنى" .

ونقل السيوطي قول الجمهور ، وقول الكوفيون .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

ويبدو لي أن الراجح قول الجمهور .

## نائب الفاعل

### ١٨٦- مذهب الكوفيين في مسألة حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه في باب ظنّ وأعلم .

قال السيوطي[4] : "وَالثَّالِث : الْجَوَاز بِالشُّرُوطِ السَّابِقَة ، وبشرط أَلا يكونه نكرَة ، فَلَا يجوز : ظُنَّ قَائِم زيداً .

قَالَ أَبُو حَيَّان : فَإِن عدم الْمَفْعُول الأول ، ونصبت الْجُمْلَة ، فَمُقْتَضى مَذْهَب الْكُوفِيّين الْجَوَاز نَحْو : أعلم أَيهمْ أَخُوك ، وَصرح بِهِ السيرافي والنحاس .

(١) التذييل والتكميل٦/١٦٣ .

(٢) همع الهوامع٢/٢٥٤ .

(٣) التذييل والتكميل٦/١٨٢ .

(٤) همع الهوامع٢/٢٦٤ .

وَمنعه الْفَارِسِي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيّان مذهب الكوفيين في مسألة حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه في باب ظنّ وأعلم ، حيث قال[1] : " فَإِن عدم الْمَفْعُول الأول ، ونصبت الْجُمْلَة ، فَمُقْتَضى مَذْهَب الْكُوفِيّين الْجَوَاز نَحْو : أعلم أَيهمْ أَخُوك ، وَصرح بِهِ السيرافي والنحاس .

وَمنعه الْفَارِسِي" .

ولم يعلق السيوطي .

**١٨٧- حذف الفاعل وإقامة المفعول(الأول أو الثاني) مقامه في باب اخْتَار .**

قال السيوطي[2] : "وَإِن كَانَ من بَاب : اخْتَار ، فَفِيهِ قَوْلَانِ : أَصَحهمَا كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان: وَعَلِيهِ الْجُمْهُور تعين الأول .

وَهُوَ مَا تعدى إِلَيْهِ بِنَفسِهِ .

وَعَلِيهِ الْجُمْهُور .

وَامْتِنَاع إِقَامَة الثَّانِي نَحْو : اختير زيد الرِّجَال .

وَبِه ورد السماع .

قَالَ :

**ومِنّـا الَّـذِي اخْتِيـر الرِّجـالَ سَـمَاحةً** ... ... ... ...[3]

وَجوز الْفراء وَابْن مَالك : إِقَامَة الثَّانِي نَحْو : اختير الرِّجَال زيدا .

وَأَشَارَ أَبُو حَيَّان : إِلَى أَن الْخلاف مَبْنِيّ على الْخلاف فِي إِقَامَة الْمَجْرُور بالحرف مَعَ وجود الْمَفْعُول بِهِ الصَّرِيح ، لِأَن الثَّانِي هُنَا على تَقْدِير حرف الْجَرّ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الخلاف عند حذف الفاعل وإقامة المفعول(الأول أو الثاني) مقامه في باب اخْتَار ، حيث اختار أبو حيّان[5] والجمهور تعين الأول .

---

(١) التذييل والتكميل٦/٢٥٢ .

(٢) همع الهوامع٢/٢٦٤-٢٦٥ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٨ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٣١ وخزانة الأدب ٩/ ١١٣، ١١٣، ٥/ ١١٥، ١٢٣، ١٢٤ والدرر ٢/ ٢٩١ . وعجزه : وجودًا إذا هب الرياح الزعازع .

(٥) التذييل والتكميل٦/٢٤٢ .

وقال السيوطي : هو الأصح .
والآخر تجويز الْفراء وَابْن مَالك : إِقَامَة الثَّانِي .
مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**١٨٨- حذف الفاعل وإقامة المفعول(الثاني) مقامه في باب أعلم .**

قال السيوطي[١] : "وَأما الثَّالِث من بَاب : أعلم ، فَلَا يجوز إِقَامَته .
وَقَالَ الخضراوي : وَابْن أبي الرّبيع بالِاتِّفَاقِ .
لَكِن قَالَ أَبُو حَيَّان : ذكر صَاحب ((المخترع)) جَوَازه .
وَعَن بَعضهم بِشَرْط أَلا يلبس نَحْو : أعلم زيدا كبشك سمين .
وَهُوَ مُقْتَضى كَلَام التسهيل .
وَجزم بِهِ ابْن هِشَام فِي الْجَامِع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الخلاف عند حذف الفاعل وإقامة المفعول(الثاني) مقامه في باب أعلم ، حيث نقل أبو حيّان[٢] ذكر صَاحب ((المخترع)) جَوَازه .
وقال السيوطي[٣] : " وَأما الثَّالِث من بَاب : أعلم ، فَلَا يجوز إِقَامَته" .
مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .
والراجح هنا قول السيوطي والجمهور بعدم جواز ذلك .

**١٨٩- اشتراط الأخفش في جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده .**

قال السيوطي[٤] : "اخْتلف هَل تجوز إِقَامَة غير الْمَفْعُول بِهِ مَعَ وجوده ؟ على قَوْلَيْنِ : أَحدهمَا : لَا، وَعَلِيهِ البصريون ، لِأَنَّهُ شريك الْفَاعِل . وَالثَّانِي : نعم ، وَعَلِيهِ الْكُوفِيُّونَ والأخفش وَابْن مَالك، لوروده .
قَرَأَ أَبُو جَعْفَر {ليجزي قوما بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}[٥].

(١) همع الهوامع٢/٢٦٥ .
(٢) التذييل والتكميل٦/٢٥٤ .
(٣) همع الهوامع٢/٢٦٥ .
(٤) همع الهوامع٢/٢٦٥-٢٦٦ .
(٥) سورة الجاثية٤٥/١٤ .

وَقَرَأَ عَاصِم : {نجي الْمُؤمنِينَ}[1] أَي : النَّجَاء .
قَالَ أَبُو حَيَّان : وَنقل الدهان : أَن الْأَخْفَش شَرط فِي جَوَاز ذَلِك تَأَخّر الْمَفْعُول بِهِ فِي اللَّفْظ .

فَإِن تقدم على الْمصدر أَو الظّرْف لم يجز إِلَّا إِقَامَة الْمَفْعُول بِهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في شرط الأخفش في جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده ، حيث قال أبو حيان[2] : "وَنقل الدهان : أَن الْأَخْفَش شَرط فِي جَوَاز ذَلِك تَأَخّر الْمَفْعُول بِهِ فِي اللَّفْظ" .

فَإِن تقدم على الْمصدر أَو الظّرْف لم يجز إِلَّا إِقَامَة الْمَفْعُول بِهِ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**١٩٠- إقامة المصدر المؤكد المدلول عليه بالفعل مقام الفاعل .**

قال السيوطي[3] : "فَإِن كَانَ مدلولا عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ كَقَوْلِك : جُلس ، وَضُرب .
وَأَنت تُرِيدُ : هُوَ ، أَي : جُلُوس وَضَرْبٌ لم يجز .
قَالَ أَبُو حَيَّان : وَفِي كَلَام ابْن طَاهِر إشعاره بِجَوَازِهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان الخلاف في إقامة المصدر المؤكد المدلول عليه بغير الفعل مقام الفاعل ، حيث قال أبو حيّان[4] : " وَفِي كَلَام ابْن طَاهِر إشعاره بِجَوَازِهِ" .

وقال السيوطي[5] : "لم يجز" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

والراجح هنا عدم جواز ذلك كما قال السيوطي .

**١٩١- القول في إقامة المجرور بغير حرف جر زائد مقام المفعول به .**

قال ابن مالك :

**وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِيّ**

---

(١) سورة الأنبياء ٨٨/٢١ .

(٢) التذييل والتكميل٢٤٥/٦ .

(٣) همع الهوامع٢٦٧/٢ .

(٤) التذييل والتكميل٢٣٣/٦ .

(٥) همع الهوامع٢٦٧/٢ .

قال السيوطي[١] : "وَأما الْمَجْرُور فَإِن جر بِحرف زَائِد فَلَا خلاف فِي إِقَامَته ، وَأَنه فِي مَحل رفع نَحْو : أحد فِي قَوْلك : مَا ضرب من أحد .

فَإِن جر بِغَيْرِهِ ، فَاخْتلف على أَقْوَال : أَحدهَا : وَعَلِيهِ الْجُمْهُور أَن الْمَجْرُور فِي مَحل رفع وَهُوَ النَّائِب نَحْو : سير بزيد كَمَا لَو كَانَ الْجَار زَائِدا .

وَالثَّانِي : وَعَلِيهِ ابْن هِشَام : أَن النَّائِب ضمير مُبْهَم مستتر فِي الْفِعْل .

وَالثَّالِث : وَعَلِيهِ الْفراء : النَّائِب حرف الْجَرّ وَحده وَأَنه فِي مَوضِع رفع كَمَا أَن الْفِعْل فِي: زيد يقوم فِي مَوضِع رفع .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا مَبْنِيّ على الْخلاف فِي قَوْلهم : مر زيد بِعَمْرو .

وَالرَّابِع : وَعَلِيهِ ابْن درسْتوَيْه ، والسهيلي ، والرندي : أَن النَّائِب ضمير عَائِد على الْمصدر الْمَفْهُوم من الْفِعْل ، وَالتَّقْدِير : سير هُوَ ، أَي السّير .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يذهب أحد : إِلَى أَن الْجَار وَالْمَجْرُور مَعًا النَّائِب فيكونان فِي مَوضِع رفع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إقامة المجرور بغير حرف جر زائد مقام المفعول به . حيث ذهب الفراء إلى أن النائب حرف الجرّ وحده وأنه في في موضع رفع كَمَا أَن الْفِعْل فِي : زيد يقوم فِي مَوضِع رفع .

حيث قال أبو حيان[٢] : "وَهَذَا مَبْنِيّ على الْخلاف فِي قَوْلهم : مر زيد بِعَمْرو".

وذكر السيوطي قول الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب .

وأَبُو حَيَّان[٣] : "وَلم يذهب أحد : إِلَى أَن الْجَار وَالْمَجْرُور مَعًا النَّائِب فيكونان فِي مَوضِع رفع" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو لي الراجح هنا قول الجمهور .

### ١٩٢- القول في اجتماع المصدر ، والظرف ، والمجرور .

قال ابن مالك :

**وَقَابِـلٌ مِـنْ ظَـرْفٍ أَوْ مِـنْ مَصْـدَرِ    أَوْ حَـــرْفِ جَـــرٍّ بِنِيَابَـــةٍ حَـــرِيّ**

---

(١) همع الهوامع٢/٢٦٧-٢٦٩ .

(٢) التذييل والتكميل٦/٢٣١ .

(٣) التذييل والتكميل٦/٢٣٢ .

قال السيوطي[1] : "وَإِذا اجْتمعت هَذِه الثَّلَاثَة : الْمصدر ، والظرف ، وَالْمَجْرُور ، فَأَنت مُخَيّر فِي إِقَامَة مَا شِئْت .

هَذَا مَذْهَب الْبَصرِيين .

وَقيل : يخْتَار إِقَامَة الْمصدر نَحْو : {فَإِذا نفخ فِي الصُّور نفخة}[2] .

وَعَلِيهِ ابْن عُصْفُور .

وَقيل : يخْتَار إِقَامَة الْمَجْرُور ، وَعَلِيهِ ابْن معط .

وَقيل : يخْتَار إِقَامَة ظرف الْمَكَان وَعَلِيهِ أَبُو حَيَّان .

وَوَجهه بِأَن الْمَجْرُور فِي إِقَامَته خلاف ، والمصدر فِي الْفِعْل دلَالَة عَلَيْهِ ، فَلم يكن فِي إِقَامَته كَبِير فَائِدَة .

وَكَذَا ظرف الزَّمَان ، لِأَن الْفِعْل يدل على الحدث والزمان معاً بجوهره ، بخلاف المكان ، فإنما يدل عليه دلَالَة لُزُوم كدلالته على الْمَفْعُول بِهِ ، فَهُوَ أشبه بِهِ من الْمَذْكُورَات ، فَكَانَ أولى بِالْإِقَامَةِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اجتماع هذه الثلاثة : المصدر ، والظرف ، والمجرور، حيث ذهب أبو حيان إلى اختيار إقامة ظرف المكان ، وقال أبو حيان[3] : "الْمَجْرُور فِي إِقَامَته خلاف ، والمصدر فِي الْفِعْل دلَالَة عَلَيْهِ ، فَلم يكن فِي إِقَامَته كَبِير فَائِدَة .

وَكَذَا ظرف الزَّمَان ، لِأَن الْفِعْل يدل على الحدث والزمان معاً بجوهره ، بخلاف المكان ، فإنما يدل عليه دلَالَة لُزُوم كدلالته على الْمَفْعُول بِهِ ، فَهُوَ أشبه بِهِ من الْمَذْكُورَات ، فَكَانَ أولى بِالْإِقَامَةِ" .

وذكر السيوطي قول الجمهور ، وابن عصفور فأنت مخير في إقامة أيهم .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

ويبدو لي الراجح قول الجمهور .

**١٩٣- القول في نيابة المفعول له والمفعول معه والحال والتمييز .**

قال ابن مالك :

**وَلَا يَنُــوبُ بَعْــضُ هَــذِي إِنْ وُجِــدْ فِــي اللّفْــظِ مَفْعُــولٌ بِــهِ، وَقَــدْ يَــرِدْ**

(١) همع الهوامع٢/٢٦٩ .

(٢) سورة الحاقة٦٩/١٣ .

(٣) التذييل والتكميل٦/٢٤٨ .

قال السيوطي[١] : "وَلَا تجوز نِيَابَة الْمَفْعُول لَهُ إِذا كَانَ مَنْصُوبًا بِاتِّفَاق .

قَالَ أَبُو حَيَّان : لَا يُقَام فِي هَذَا الْبَاب مفعول لَهُ وَلَا مفعول مَعَه وَلَا حَال وَلَا تَمْيِيز لِأَنَّهَا لَا يَتَّسِع فِيهَا بِخِلَاف الْمصدر والظرف" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في نيابة المفعول له والمفعول معه والحال والتمييز ، حيث قال أبو حيان[٢] : "لَا يُقَام فِي هَذَا الْبَاب مفعول لَهُ وَلَا مفعول مَعَه وَلَا حَال وَلَا تَمْيِيز لِأَنَّهَا لَا يَتَّسِع فِيهَا بِخِلَاف الْمصدر والظرف" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**١٩٤- القول في النائب إذا بني الفعل اللَّازِم للْمَفْعُول .**

قال السيوطي[٣] : "إِذا بني الْفِعْل اللَّازِم للْمَفْعُول فَفِي النَّائِب أَقْوَال : أَحدهَا : ضمير الْمصدر كجلس أَي الْجُلُوس .

وَعَلِيهِ الزجاجي وَابْن السَّيِّد .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيجْعَل فِيهِ اخْتِصَاص ، أَي : الْجُلُوس الْمَعْهُود . الثَّانِي : ضمير الْمَجْهُول ، وَعَلِيهِ الْكسَائي وَهِشَام .

الثَّالِث : أَنه فارغ لَا ضمير فِيهِ ، وَعَلِيهِ الْفراء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في النائب إذا بني الفعل اللَّازِم للْمَفْعُول ، حيث ذهب الزجاجي وابن السّيّد إلى أن ضمير المصدر هو النائب ، فقال أبو حيان[٤] : "وَيجْعَل فِيهِ اخْتِصَاص ، أَي : الْجُلُوس الْمَعْهُود" .

وذكر السيوطي قول الكسائي وهشام ، وقول الفراء .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

ويبدو لي الراجح قول الزجاجي وابن السّيّد .

**الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم .**

**١٩٥- القول في رافع الفعل المضارع .**

---

(١) همع الهوامع٢/٢٧٠ .

(٢) التذييل والتكميل٦/٣٤٧ .

(٣) همع الهوامع٢/٢٧١ .

(٤) التذييل والتكميل٦/٢٣٧ .

قال ابن مالك :

**ارفَــــعْ مُضــــارعاً إذا يُجــــرّدُ مــن ناصــبٍ وجــازمٍ كــ((تَسْــعَدُ))**

قال السيوطي[1] : "فِي الرافع للْفِعْل الْمُضَارع سَبْعَة أَقْوَال :

أَحدهَا : أَنه التعري من العوامل اللفظية مُطلقًا .

وَهُوَ مَذْهَب جمَاعَة من الْبَصرِيين .

وعزي فِي (الإفصاح) للفراء والأخفش .

وَالثَّانِي : التجرد من الناصب والجازم ، وَهُوَ مَذْهَب الْفراء .

وَالثَّالِث : وَهُوَ قَول الأعلم : ارْتَفع بالإهمال .

وَهُوَ قريب من الَّذِي قبله .

وَهُوَ على الْمذَاهب الثَّلَاثَة عدمي .

وَالرَّابِع : وَعَلِيهِ جُمْهُور الْبَصرِيين : أَنه ارْتَفع بِوُقُوعِهِ موقع الِاسْم ، فَإِن ((يقوم)) فِي نَحْو: زيد يقوم وَقع موقع ((قَائِم)) .

وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي أوجب لَهُ الرّفْع .

وَالْخَامِس : وَهُوَ مَذْهَب ثَعْلَب : أَنه ارْتَفع بِنَفس المضارعة .

وَالسَّادِس : أَنه ارْتَفع بِالسَّبَبِ الَّذِي أوجب لَهُ الْإِعْرَاب ، لِأَن الرّفْع نوع من الْإِعْرَاب .

وَهُوَ على هَذِه الْمذَاهب الثَّلَاثَة ثبوتي معنوي .

وَالسَّابِع : وَهُوَ مَذْهَب الْكسَائي : أَنه ارْتَفع بحروف المضارعة ، فأقوم مَرْفُوع بِالْهَمْزَةِ ، ونقوم مَرْفُوع بالنُّون ، وَتقوم مَرْفُوع بِالتَّاءِ ، وَيقوم مَرْفُوع بِالْيَاءِ .

وَهُوَ على هَذَا لَفْظِي .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا فَائِدَة لهَذَا الْخلاف ، وَلَا ينشأ عَنهُ حكم تطبيقي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في رافع الفعل المضارع ، حيث ذكر أبو حيان في ذلك سبعة علل، وقال أبو حيان : وَلَا فَائِدَة لهَذَا الْخلاف ، وَلَا ينشأ عَنهُ حكم تطبيقي .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## في الفضلات

## المفعول به

### ١٩٦- القول فيما ينصب تشبيها بالمفعول به .

---

(١) همع الهوامع٢/٢٧٤ .

قال السيوطي[١] : "وَقَوْلِي : وَقيل : ينصب الْكل تَشْبِيها بِهِ أَشرت إِلَى مَا ذكره أَبُو حَيَّان فِي شرح التسهيل : أَن انقسام الْمَفْعُول إِلَيّ : مفعول مُطلق ، ومفعول بِهِ ، وَله ، وَفِيه ، وَمَعَهُ ، هُوَ مَذْهَب الْبَصرِيين .

وَأما الْكُوفِيُّونَ : فزعموا أَن الْفِعْل إِنَّمَا لَهُ مفعول وَاحِد ، وَهُوَ الْمَفْعُول بِهِ وباقيها عِنْدهم لَيْسَ شَيْء مِنْهَا مَفْعُولا ، وَإِنَّمَا مشبه بالمفعول" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما ينصب تشبيها بالمفعول به ، حيث قال أبو حيان[٢] : "أَن انقسام الْمَفْعُول إِلَيّ : مفعول مُطلق ، ومفعول بِهِ ، وَله ، وَفِيه ، وَمَعَهُ ، هُوَ مَذْهَب الْبَصرِيين .

وَأما الْكُوفِيُّونَ : فزعموا أَن الْفِعْل إِنَّمَا لَهُ مفعول وَاحِد ، وَهُوَ الْمَفْعُول بِهِ وباقيها عِنْدهم لَيْسَ شَيْء مِنْهَا مَفْعُولا ، وَإِنَّمَا مشبه بالمفعول" .

ما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ١٩٧- القول في وجوب تأخير المفعول به.

قال السيوطي[٣] : "وَقد يمْنَع تَقْدِيمه عَلَيْهِ وَذَلِكَ فِي صور : أَحدهَا : أَن يكون أَن الْمُشَدّدَة أَو المخففة نَحْو : عرفت أَنَّك أَو أَنْك منطلق .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقِيَاس مَا أَجَازه الْفراء من الِابْتِدَاء بـ ((أَن)) الْمُشَدّدَة ، وَمَا أَجَازه هِشَام من أَن : أَن زيدا قَائِم حَقه جَوَاز التَّقْدِيم".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ما أجازه الفراء وهشام من تقديم المفعول به بعد أن المشددة ، حيث قال أبو حيان[٤] : "وَقِيَاس مَا أَجَازه الْفراء من الِابْتِدَاء بـ ((أَن)) الْمُشَدّدَة ، وَمَا أَجَازه هِشَام من أَن : أَن زيدا قَائِم حَقه جَوَاز التَّقْدِيم" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ١٩٨- القول في إفادة تقديم المفعول به الاختصاص .

---

(١) همع الهوامع٣/٨ .

(٢) التذييل والتكميل٧/١٣٠ .

(٣) همع الهوامع٣/١١ .

(٤) التذييل والتكميل٧/٣٦ .

قال السيوطي(١) : "وَإِذا قدم الْمَفْعُول أَفَادَ الِاخْتِصَاص عِنْد الْجُمْهُور نَحْو : {إياك نعْبد وَإِيَّاك نستعين}(٢) ، أَي لَا غَيْرك ، {بل الله فاعبد}(٣) أَي لَا غَيره .

وَخَالف فِي ذَلِك ابْن الْحَاجِب ، وَوَافَقَهُ أَبُو حَيَّان ، فَقَالَا : الِاخْتِصَاص الَّذِي يتوهمه كثير من النَّاس من تقدم الْمَفْعُول وهم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إفادة تقديم المفعول به الاختصاص عند الجمهور ، حيث خالف في ذلك ابن الحاجب ، ووافقه أبو حيان ، فقالا : "الِاخْتِصَاص الَّذِي يتوهمه كثير من النَّاس من تقدم الْمَفْعُول وهم" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو لي أن الراجح قول الجمهور .

**١٩٩- القول في جواز حذف المفعول به من (زيد ضربته) .**

قال السيوطي(٤) : "قَالَ الصفار : وَأَجَازَ سِيبَوَيْهٍ فِي الشّعْر : (زيد ضربت) ، وَمنع ذَلِك الْكسَائي، وَالْفراء ، وَأَصْحَاب سِيبَوَيْهٍ .

حُكيَ عَن أبي الْعَبَّاس أَنه قَالَ : لَا يضْطَر شَاعِر إِلَى هَذَا ، لِأَن وزن الْمَرْفُوع والمنصوب وَاحِد.

وَنقل عَن هِشَام أَنه أجَاز : زيد ضربت فِي الِاخْتِيَار ، هَكَذَا نقل أَبُو حَيَّان .

وَنقل ابْن مَالك عَن الْبَصرِيين الْجَوَاز فِي الِاخْتِيَار ، وَعَن الْكُوفِيّين الْمَنْع إِلَّا فِي الشّعْر . وَالله أعلم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز حذف المفعول به من زيد ضربته ، حيث نقل أبو حيان(٥) عن هشام أنه أجاز : زيد ضربت فِي الِاخْتِيَار .

وذكر السيوطي قول البصريين ، والكوفيين .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

---

(١) همع الهوامع٣/١٢ .

(٢) سورة الفاتحة١/٥ .

(٣) سورة الزمر ٣٩/٦٦ .

(٤) همع الهوامع٣/١٣-١٤ .

(٥) التذييل والتكميل٤/٤٨ .

**٢٠٠- الخلاف في جواز (تقديم المفعول به الثاني) على (الأول) (إذا اتصل به ضمير يعود على الأول فقط) أو (على العامل أيضاً) .**

قال السيوطي(١) : "وَيتَفَرَّع على ذَلِك جَوَاز تَقْدِيم الْمَفْعُول الثَّانِي إِذا اتَّصل بِهِ ضمير يعود على الأول إِمَّا عَلَيْهِ فَقَط نَحْو : أَعْطَيْت درهمه زيدا ، أَو على الْعَامِل أَيْضا نَحْو : درهمه أَعْطَيْت زيدا لعود الضَّمِير على مُتَقَدم فِي الرُّتْبَة وَإِن تَأَخّر فِي اللَّفْظ فَهُوَ نَظِير : ضرب غُلَامه زيد .

وَالْجَوَاز فِي الصُّورَتَيْنِ مَذْهَب أَكثر الْبَصرِيين خلافًا لهشام فِي مَنعه لَهما ، ولبعض الْبَصرِيين فِي مَنعه الأولي دون الثَّانِيَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَبنى مَنعه على أَن المفعولين فِي رُتْبَة وَاحِدَة بعد الْفَاعِل فَأَيّهمَا تقدم فَذَلِك مَكَانَهُ بِخِلَاف مَا إِذا قدم على الْفِعْل ، فَإِن النِّيَّة بِهِ التَّأْخِير ، وَحِينَئِذٍ ينوى تَقْدِيره بعد الْمَفْعُول الَّذِي يعود عَلَيْهِ الضَّمِير" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في جواز (تقديم المفعول به الثاني) على (الأول) (إذا اتصل به ضمير يعود على الأول فقط) أو (على العامل أيضاً) .

حيث أجاز الصورتين أكثر البصريين ، ومنع هشام ذلك ، وبعض البصريين منع الصورة الأولى دون الثانية .

وقال أبو حيان تعليقا على منع هشام(٢) : "وَبنى مَنعه على أَن المفعولين فِي رُتْبَة وَاحِدَة بعد الْفَاعِل فَأَيّهمَا تقدم فَذَلِك مَكَانَهُ بِخِلَاف مَا إِذا قدم على الْفِعْل ، فَإِن النِّيَّة بِهِ التَّأْخِير ، وَحِينَئِذٍ ينوى تَقْدِيره بعد الْمَفْعُول الَّذِي يعود عَلَيْهِ الضَّمِير" .

وقال السيوطي(٣) : "وَيتَفَرَّع على ذَلِك جَوَاز تَقْدِيم الْمَفْعُول الثَّانِي إِذا اتَّصل بِهِ ضمير يعود على الأول إِمَّا عَلَيْهِ فَقَط نَحْو : أَعْطَيْت درهمه زيدا ، أَو على الْعَامِل أَيْضا نَحْو : درهمه أَعْطَيْت زيدا" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**٢٠١- تجويز الزّمخشري إضمار الفعل في (انته أمرا قاصدا) قليل الاستعمال مثل (انْتَهوا خيرا) مِنْهُ كثير الاستعمال .**

---

(١) همع الهوامع٣/١٧ .

(٢) التذييل والتكميل٧/٣٢ .

(٣) همع الهوامع٣/١٧ .

قال السيوطي[١] : "وَكَذَا مَا أشبه الْمثل فِي كثر الِاسْتِعْمَال نَحْو : {انتَهُوا خَيراً لَكُمْ}[٢] أَي لَكُمْ}[٢] أَي وَأتوا ، بِخِلَاف مَا لم يكثر اسْتِعْمَاله نَحْو : انته أمرا قَاصِدا ، أَي وأت ، فَإِنَّهُ لَا يجب يجب إِضْمَار فعل .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقد غفل الزَّمَخْشَرِيّ عَن هَذَا فَجعل (انْتَهوا خيرا) مِنْهُ ، و((انته أمرا قَاصِدا)) سَوَاء فِي وجَوب إِضْمَار الْفِعْل .

وقد نص سيبويه على أنه لا يجب إضمار الفعل في ((انته أمراً قاصداً)) ، وعلل ذلك بأنه ليس في كثرة الاستعمال مثل : انته خيراً لك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجويز الزّمخشري إضمار الفعل في (انته أمرا قاصدا) قليل الاستعمال مثل (انْتَهوا خيرا) مِنْهُ كثير الاستعمال .

حيث قال أبو حيان[٣] : "وَقد غفل الزَّمَخْشَرِيّ عَن هَذَا فَجعل (انْتَهوا خيرا) مِنْهُ ، و((انته و((انته أمرا قَاصِدا)) سَوَاء فِي وجَوب إِضْمَار الْفِعْل" .

وقال السيوطي[٤] : " بِخِلَاف مَا لم يكثر اسْتِعْمَاله نَحْو : انته أمرا قَاصِدا ، أَي وأت ، فَإِنَّهُ لَا يجب إِضْمَار فعل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

### ٢٠٢- القول في حذف الفعل وجوبا في (ديارَ الأحباب) .

قال السيوطي[٥] : "وَأما ((ديار الأحباب)) فَمَعْنَاه : اذكر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : إِن أَرَادَ ابْن مَالك هَذَا اللَّفْظ بِخُصُوصِهِ ، فَيحْتَاج إِلَى سَماع ، وَلم نقف عَلَيْهِ ، وَإِن أَرَادَ لفظ ((ديار)) مُضَافا إِلَى اسْم المحبوبة فكثير .

قَالَ ذُو الرمة :

**ديـــارَ ميّـــةَ إذْ مَـــيٌّ تُســـاعِفُنا** ... ... ... ... ...[١]

---

(١) همع الهوامع٣/١٩ .

(٢) سورة النساء ٤/١٧١ .

(٣) التذييل والتكميل٧/٥١ .

(٤) همع الهوامع٣/١٩ .

(٥) همع الهوامع٣/٢١ .

وَقَالَ طرفَة :

**ديـــارَ سُـــلَيْمَى إذْ تصـــيدُكَ بـــالمُنى ... ... ... ... ...** [٢]

وَفِي الْبَسِيط مَا نَصه : وَمِنْهَا : ذكر الدَّار فَإِنَّهُ كثر عِنْدهم فاستعملوه بِحَذْف الْفَاعِل كَقَوْلِه : ((ديار مية)) أَي : اذكر ، وَمثله ذكر الْأَيَّام والمعاهد والدمن لِأَنَّهُ يسْتَعْمل عِنْدهم كثيرا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في حذف الفعل وجوبا في (ديار الأحباب) ، حيث قال أبو حيان[٣] : "إِن أَرَادَ ابْن مَالك هَذَا اللَّفْظ بِخُصُوصِهِ ، فَيحْتَاج إِلَى سَماع ، وَلم نقف عَلَيْهِ ، وَإِن أَرَادَ لفظ ((ديار)) مُضَافا إِلَى اسْم المحبوبة فكثير" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٢٠٣ – تقدير سيبويه فعل أهلا وسهلا المحذوف .**

قال السيوطي[٤] : "وَأما مرْحَبًا ، وَأهلا وسهلا ، فَالْمَعْنى : صادفت رحبا وسعة ، وَمن يقوم لَك مقَام الْأَهْل ، وسهلا أَي لينًا ، وخفضا لَا حزنا .

وَهَذَا يسْتَعْمل خَبرا لمن قصدك وَدُعَاء للْمُسَافِر ، وَالْأول هُوَ المُرَاد هُنَا وَأما الثَّانِي فتقديره: لقاك الله ذَلِك ، وَقدره سِيبَوَيْهٍ : رَحبَتْ بلادك وأهلت .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَإِنَّمَا قدره بِفعل ، لِأَن الدُّعَاء إِنَّمَا يكون بِالْفِعْلِ ، فقدره بِفعل من لفظ الشَّيْء الْمَدْعُو بِهِ .

فعلى تَقْدِير سِيبَوَيْهٍ يكون انتصاب ((مرْحَبًا)) على الْمصدر لَا على الْمَفْعُول بِهِ .

وَكَذَلِكَ ((أَهلا)) .

قَالَ : وَهَذَا الَّذِي قدره سِيبَوَيْهٍ إِنَّمَا هُوَ إِذا اسْتعْمل دُعَاء .

أما إِذا اسْتعْمل خَبرا على تَقْدِير : صادفت وأصبت فَيكون مَفْعُولا بِهِ لَا مصدرا" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢٣ وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٥ والدرر ٧/٣ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٨ والكتاب ١/ ٢٨٠، ٢/ ٢٤٧ . وعجزه : ولا يري مثلها عجم ولا عرب .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٦ والدرر ٨/ ٣ . وعجزه : وإذ حَبَلُ سلمى مِنكَ دانٍ تُواصله .

(٣) التذييل والتكميل٥١/٧ .

(٤) همع الهوامع٢٢/٣ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان تقدير سيبويه فعل أهلا وسهلا المحذوف وَقدره سِيبَوَيْهٍ : رَحبَتْ بلادك وأهلت ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَإِنَّمَا قدره بِفعل ، لِأَن الدُّعَاء إِنَّمَا يكون بِالْفِعْلِ ، فقدره بِفعل من لفظ الشَّيْء الْمَدْعُو بِهِ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**الاختصاص**

**٢٠٤- القول في دخول (أي) الاختصاص على اسم الإشارة .**

قال ابن مالك :

**وَقَــدْ يُــرَى ذَا دُونَ (أيّ) تِلْــوَ (أَلْ)　　　كَمِثْل :((نَحْنُ-العُرْبَ-أَسْخَى مَن بَذَلْ))**

قال السيوطي[2] : "وَزَاد أَبُو حَيَّان : وصفهَا باسم الْإِشَارَة ، فَإِنَّهُ مُمْتَنع هُنَا ، فلَا يُقَال : عَليّ أَيهَا ذَا الْفَقِير تصدق ، سَوَاء قصد بِهِ التَّعْيِين أم صرف إِلَى اسْم الْجِنْس" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في دخول أي الاختصاص على اسم الإشارة ، حيث زاد أبو حيان: "وصفهَا باسم الْإِشَارَة ، فَإِنَّهُ مُمْتَنع هُنَا ، فلَا يُقَال : عَليّ أَيهَا ذَا الْفَقِير تصدق" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**المنادى**

**٢٠٥- القول في حرف النداء (يا) .**

قال ابن مالك :

**وَلِلْمُنَادَى النّاءِ أَوْ كَالنّاءِ (يَا)　　　وَ(أَيْ) وَ(آ)كَذَا (أَيَا) ثمّ (هَيَا)**

قال السيوطي[3] : "الثَّالِث : ((يَا)) ، وَهِي أم الْبَاب ، وَمن ثمَّ قَالَ أَبُو حَيَّان : إِنَّهَا أَعم الْحُرُوف ، وَإِنَّهَا تسْتَعْمل للقريب والبعيد مُطلقًا ، وَإِنَّهُ الَّذِي يظْهر من استقراء كَلَام الْعَرَب .

وَقَالَ ابْن مَالك : هِيَ للبعيد حَقِيقَة أَو حكما كالنائم والساهي . وَفِي ((الْمُغنِي)) لِابْنِ هِشَام ((يَا)) حرف لنداء الْبعيد حَقِيقَة أَو حكما .

وَقد يُنَادي بهَا الْقَرِيب توكيدا .

وَقيل : هِيَ مُشْتَركَة بَين الْبعيد والقريب .

وَقيل : بَينهمَا وَبَين الْمُتَوَسّط .

---

(١) التذييل والتكميل٧/١٩٠-١٩١ .

(٢) همع الهوامع٣/٣٠ .

(٣) همع الهوامع٣/٣٥ .

وَذكر ابْن الخباز عَن شَيْخه : أَن ((يَا)) للقريب ، وَهُوَ خرق لإجماعهم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في حرف النداء ((يا)) ، حيث قال أبو حيان[1] : "إِنَّهَا أَعم أَعم الْحُرُوف ، وَإِنَّهَا تسْتَعْمل للقريب والبعيد مُطلقًا ، وَإِنَّهُ الَّذِي يظْهر من استقراء كَلَام الْعَرَب" .
وذكر السيوطي قول ابن مالك ، وابن الخباز .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٠٦- القول في حذف المنادى ، وإبقاء حرف النداء .**

قال السيوطي[2] : "أما حذف المنادى ، وإبقاء حرف النداء فَفِيهِ خلاف ، فَجزم ابْن مَالك مَالك بِجَوَازِهِ قبل الْأَمر ، وَالدُّعَاء ، وَخرج عَلَيْهِ قَوْله تَعَالَى : {أَلا يسجدوا}[3] وَقَول الشَّاعِر :

**يَـــا لَعْنـــةُ اللهِ والأقـــوامِ كُلّهـــمُ     والصَّالحِين على سمْعَان مِنْ جَـار[4]**

أَي يَا قوم ، أَو يَا هَؤُلَاءِ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النّظر أَنه لَا يجوز ، لِأَن الْجمع بَين حذف فعل النداء وَحذف المنادى إجحاف ، وَلم يرد بذلك سَماع من الْعَرَب ، فَيقبل ، و ((يَا)) فِي الْآيَة وَالْبَيْت ، وَنَحْوهمَا للتَّنْبِيه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في حذف المنادى وإبقاء حرف النداء ، حيث قال أبو حيان[5] : "وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النّظر أَنه لَا يجوز ، لِأَن الْجمع بَين حذف فعل النداء وَحذف المنادى المنادى إجحاف ، وَلم يرد بذلك سَماع من الْعَرَب ، فَيقبل ، و ((يَا)) فِي الْآيَة وَالْبَيْت ، وَنَحْوهمَا للتَّنْبِيه" .      ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٠٧- القول في نداء الموصول إذا سمي به .**

قال ابن مالك :

**وَ(أَيُّ هَـــذَا) (أَيُّهَـــا الَّـــذِي) وَرَدْ     وَوَصْـــفُ (أَيَّ) بِسِـــوَى هَـــذَا يُـــرَدّ**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/٢١٧٩ .

(٢) همع الهوامع٣/٤٥ .

(٣) سورة النمل٢٧/٢٥ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٤٨ والإنصاف ١/ ١١٨ والجنى الداني ٣٥٦ ٣٥٦ وجواهر الأدب ٢٩٠ وخزانة الأدب ١١/ ١٩٧ .

(٥) التذييل والتكميل١٠/١٥٩ .

قال السيوطي[1] : "وَاسْتثنى الْمبرد ثَالِثا ، وَهُوَ الْمَوْصُول إِذا سمي بِهِ نَحْو : ((يَا الَّذِي قَامَ)) لمسمى بِهِ ، وَوَافَقَهُ ابْن مَالك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالَّذِي نَص عَلَيْهِ سِيبَوَيْهٍ الْمَنْع ، وَفرق بَينه وَبَين الْجُمْلَة : أَنَّهَا سمي فِيهَا بشيئين كل وَاحِد مِنْهُمَا اسْم تَامّ ، و ((الَّذِي)) بصلته بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد كالحارث ، فَلَا يجوز فِيهِ النداء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في نداء الموصول إذا سمي به نحو : ((يَا الَّذِي قَامَ)) ، حيث قال أبو حيان : "وَالَّذِي نَص عَلَيْهِ سِيبَوَيْهٍ الْمَنْع ، وَفرق بَينه وَبَين الْجُمْلَة : أَنَّهَا سمي فِيهَا بشيئين كل وَاحِد مِنْهُمَا اسْم تَامّ ، و ((الَّذِي)) بصلته بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد كالحارث ، فَلَا يجوز فِيهِ النداء" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ٢٠٨- القول في (هاء التنبيه) في (يا أيها الرجل) .

قال ابن مالك :

**وَ(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَلْ) بَعْدُ صِفَهْ          يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَةْ**

قال السيوطي[2] : "وَقيل : إِن هَاء التَّنْبِيه فِي يَا أَيهَا الرجل لَيست مُتَّصِلَة بـ ((أَي)) بل مبقاة من اسْم الْإِشَارَة .

وَالْأَصْل : يَا أَي هَذَا الرجل ، فـ ((أَي)) مُنَاد لَيْسَ بموصوف ، وَهَذَا الرجل اسْتِئْنَاف بِتَقْدِير هُوَ لبَيَان إبهامه ، وَحذف ((ذَا)) اكْتِفَاء بهَا من دلَالَة الرجل عَلَيْهَا ، وَعَلِيهِ الْكُوفِيُّونَ .

وَقيل : ((أَي)) مَوْصُولَة ، وَالْمَرْفُوع خبر لمبتدأ مَحْذُوف ، وَالْجُمْلَة صلَة أَي ، وَعَلِيهِ الْأَخْفَش .

ورده الْمَازِني وَابْن مَالك بِأَنَّهَا لَو كَانَت مَوْصُولَة لوصلت بالظرف وَالْمَجْرُور ، وَالْجُمْلَة الفعلية .

وَأجِيب أَن ذَلِك لَا يلْزم ، إِذْ لَهُ أَن يَقُول : إِنَّهُم التزموا فِيهَا ضربا من الصِّلَة ، كَمَا التزموا فِيهَا ضربا من الصّفة على رَأْيكُمْ .

ورده ابْن مَالك أَيْضا بِأَنَّهُ لَو صَحَّ مَا قَالَ لجَاز ظُهُور الْمُبْتَدَأ .

---

(١) همع الهوامع٣/٤٨ .

(٢) همع الهوامع٣/٥٢ .

وَأجَاب أَبُو حَيَّان بِأَن لَهُ أَن يَقُول : إِنَّهُم التزموا حذفه فِي هَذَا الْبَاب ، لِأَن النداء بَاب حذف وَتَخْفِيف بِدَلِيل جَوَاز التَّرْخِيم فِيهِ بِخِلَاف غَيره" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في هاء التنبيه في يا أيها الرجل ، حيث قال الأخفش أنّ ((أَي)) مَوْصُولَة ، وَالْمَرْفُوع خبر لمبتدأ مَحْذُوف ، وَالْجُمْلَة صلَة أَي ، ورده الْمَازِنِي وَابْن مَالك بِأَنَّهَا لَو كَانَت مَوْصُولَة لوصلت بالظرف وَالْمَجْرُور ، وَالْجُمْلَة الفعلية .

وَأجِيب أَن ذَلِك لَا يلْزم .

ورده ابْن مَالك أَيْضا بِأَنَّهُ لَو صَحَّ مَا قَالَ لجَاز ظُهُور الْمُبْتَدَأ .

وَأجَاب أَبُو حَيَّان بِأَن لَهُ أَن يَقُول[١] : "إِنَّهُم التزموا حذفه فِي هَذَا الْبَاب ، لِأَن النداء بَاب حذف وَتَخْفِيف بِدَلِيل جَوَاز التَّرْخِيم فِيهِ بِخِلَاف غَيره" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٠٩- القول في ما اتفق فيه لفظ المنادى ، ولفظ ما أضيف إليه .**

قَالَ السيوطي[٢] : "وَالَّذِي ذكره أَصْحَابنَا أَن الْمَسْأَلَة مَفْرُوضَة فِيمَا إذا كَانَ المنادى والمضاف إِلَيْهِ ((ابْن)) غير علم ، لكنه مَا اتّفق فِيهِ لفظ المنادى ، وَلَفظ مَا أضيف إِلَيْهِ ابْن نَحْو: يَا كريم بن كريم ، أَو ابْن الْكَرِيم ، وَيَا شرِيف بن شرِيف ، أَو ابْن الشريف ، وكلب بن كلب ، أَو ابْن الْكَلْب.

وَذكروا فِي ذَلِك خلافًا .

فالبصريون يضمون المنادى ، وينصبون ابْنا والكوفيون وَابْن كيسَان يجرونه مجْرى يَا زيد بن عَمْرو فِي جَوَاز الضَّم وَالْفَتْح ، كَمَا أجرت الْعَرَب ذَلِك فِي غير النداء فِي حذف التَّنْوِين من الْمَوْصُوف" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٣] في مَا اتّفق فِيهِ لفظ المنادى ، وَلَفظ مَا أضيف إِلَيْهِ ابْن نَحْو : يَا كريم بن كريم ، أَو ابْن الْكَرِيم ، وَيَا شرِيف بن شرِيف ، أَو ابْن الشريف ، وكلب بن كلب ، أَو ابْن الْكَلْب .

---

(١) ارتشاف الضرب٥/٢٣٦٧ .

(٢) همع الهوامع٣/٥٥ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/٢١٨٨ .

وَذكروا فِي ذَلِك خلافًا .

فالبصريون يضمون المنادى ، وينصبون ابْنا والكوفيون وَابْن كيسَان يجرونه مجْرى يَا زيد بن عَمْرو فِي جَوَاز الضَّم وَالْفَتْح .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**٢١٠- القول في اشتراط التنكير في العلمين .**

قال السيوطي(١) : "وَشرط بَعضهم فِي العلمين التنكير ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ بَاطِل ، إِنَّمَا ذَلِك فِي ((ابْن)) ، وَإِثْبَات التَّنْوِين فِيمَا اجْتمع فِيهِ الشُّرُوط ضَرُورَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اشتراط التنكير في العلمين ، حيث قال أبو حيان(٢) : "وَهُوَ بَاطِل ، إِنَّمَا ذَلِك فِي ((ابْن)) ، وَإِثْبَات التَّنْوِين فِيمَا اجْتمع فِيهِ الشُّرُوط ضَرُورَة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٢١١- القول في إعراب المنادى المضاف ، وكررت المضاف وحده .**

قال ابن مالك :

**وَذُو إِشَارَةٍ كَـ (أَيّ) فِي الصّفَةْ ... إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المَعْرِفَةْ**

**فِي نَحْوِ :((سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ)) ... ثَانٍ ، وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوّلا تُصِبْ**

قال السيوطي(٣) : "وَإِن كررت الْمُضَاف وَحده نَحْو : يَا تيم تيم عدي ، فلك أَن تضم الأول على أَنه منادى مُفْرد ، وتنصب الثَّانِي على أَنه مُنَادِي مُضَاف مُسْتَأْنف ، أَو مَنْصُوب بإضمار أَعنِي، أَو على أَنه عطف بَيَان أَو بدل .

زَاد ابْن مَالك : أَو على أَنه توكيد .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يذكرهُ أَصْحَابنَا ، وَهُوَ مَمْنُوع ، لِأَنَّهُ لَا معنوي كَمَا هُوَ وَاضح ، وَلَا لَفْظِي لاخْتِلَاف جهتي التَّعْرِيف ، لِأَن الأول معرف بالعلمية ، أَو النداء ، وَالثَّانِي : بِالْإِضَافَة ، لِأَنَّهُ لم يضف حَتَّى سلب تَعْرِيف العلمية" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع الهوامع٣/٥٦ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/٢١٨٩ .

(٣) همع الهوامع٣/٥٧-٥٨ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إعراب المنادى المضاف ، وكررت المضاف وحده ، حيث ذكر السيوطي قول ابن مالك في إعراب الثاني على أنه توكيد ، فقال أبو حيان[1] : "وَلم يذكرهُ أَصْحَابنَا، وَهُوَ مَمْنُوع ، لِأَنَّهُ لَا معنوي كَمَا هُوَ وَاضح ، وَلَا لَفْظِي لاخْتِلَاف جهتي التَّعْرِيف، لِأَن الأول معرف بالعلمية ، أَو النداء ، وَالثَّانِي : بِالْإِضَافَة ، لِأَنَّهُ لم يضف حَتَّى سلب تَعْرِيف العلمية" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

## أسماء لازمت النداء

### ٢١٢- القول في (فل) للرجل ، و(فلة) للمرأة .

قال ابن مالك :

**وَ(فُـلُ) بَعْـضُ مَـا يُخَـصّ بِالنّـدَا (لُؤْمَـانُ ، نَوْمَـانُ) كَـذَا ، وَاطّـرَدَا**

**فِـي سَـبِّ الأنْثَـى وَزْنُ (يَـا خَبَـاثِ) وَالْأَمْـرُ هكَـذَا مِـنْ الثُّلَاثِـي**

قال السيوطي[2] : "فَمن المسموع : فل للرجل ، وفلة للْمَرْأَة ، يُقَال : يَا فل ، وَيَا فلة . وَاخْتلف فيهمَا فَقيل : هما منقوصان من ((فلَان)) و ((فُلَانَة)) بِحَذْف الْألف وَالنُّون ترخيما ، وَبِه جزام ابْن مَالك ، وَنسبه أَبُو حَيَّان للكوفيين وَقيل : هما كنايتان عَن علم من يعقل ، وَعَلِيهِ ابْن عُصْفُور ، وَصَاحب الْبَسِيط .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمذهب سِيبَوَيْهٍ أَنَّهُمَا كنايتان عَن نكرَة من يعقل بِمَعْنى : يَا رجل ، وَيَا امْرَأَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في فل للرجل ، وفلة للمرأة ، حيث يقال : يَا فل ، وَيَا فلة.

حيث نسب أبو حيان القول بأنهما منقوصان من فلان وفلان للكوفيين ، وقال أبو حيان[3] : "وَمذهب سِيبَوَيْهٍ أَنَّهُمَا كنايتان عَن نكرَة من يعقل بِمَعْنى : يَا رجل ، وَيَا امْرَأَة" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٢١٣- القول في ما سمع من مفعلان .

قال ابن مالك :

---

(١) ارتشاف الضرب٤/٢٢٠٣-٢٢٠٤ .

(٢) همع الهوامع٣/٦٠ .

(٣) ارتشاف الضرب٥/٢٢٢٣ .

وَ(فُـلُ) بَعْـضُ مَـا يُخَـصّ بِالنّـدَا (لُؤْمَـانْ ، نَوْمَـانُ) كَـذَا ، وَاطّـرَدَا

فِـي سَـبّ الْأُنْثَـى وَزْنُ (يَـا خَبَـاثِ) وَالْأَمْـرُ هَكَـذَا مِـنْ الثُّلَاثِـي

قال السيوطي[1] : "وَحكى أَبُو حَاتِم : هَذَا زيد ملأمان .

فَمنهمْ من أجَاز اسْتِعْمَاله فِي غير النداء بقلة .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الَّذِي أذهب إِلَيْهِ فِي تَخْرِيجه : أَنه على إِضْمَار القَوْل ، وحرف النداء .

وَالتَّقْدِير : رجل مقول فِيهِ أَو مدعُو : يَا مكرمان ، وَحذف القَوْل كثير ، وَحذف حرف النداء مُنَاسِب لحذف القَوْل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الوزن المسموع من الأسماء التي لازمت النداء كملأمان و مكرمان ، حيث قال أبو حيان[2] : "الَّذِي أذهب إِلَيْهِ فِي تَخْرِيجه : أَنه على إِضْمَار القَوْل ، وحرف النداء .

وَالتَّقْدِير : رجل مقول فِيهِ أَو مدعُو : يَا مكرمان ، وَحذف القَوْل كثير ، وَحذف حرف النداء مُنَاسِب لحذف القَوْل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٢١٤- القول في (فُعَل) المعدول فِي سبّ الْمُذكر .

قال ابن مالك :

**وَشَـاعَ فِـي سَـبّ الـذّكُورِ (فُعَـلُ) وَلَا تَقِـسْ ، وَجُـرّ فِـي الشِّـعْرِ (فُـلُ)**

قال السيوطي[3] : "وَمِنْهَا : فُعَل المعدول فِي سبّ الْمُذكر ، جزم ابْن مَالك بِأَنَّهُ لَا ينقاس.

والمسموع مِنْهُ : يَا لُكَع ، وَيَا فُسَق ، وَيَا خُبَث ، وَيَا غُدَر ، وَهِي معدولة عَن : ألكع ، وفاسق ، وخبيث ، وغادر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وأصحابنا نصوا على الْقيَاس فِيهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في فُعَل المعدول فِي سبّ الْمُذكر ، حيث جزم ابن مالك بأنه لا ينقاس ، وقال أبو حيان[4] : "وأصحابنا نصوا على الْقيَاس فِيهِ" .

---

(١) همع الهوامع٣/٦٢ .

(٢) ارتشاف الضرب٥/٢٢٢٥ .

(٣) همع الهوامع٣/٦٢ .

(٤) ارتشاف الضرب٥/٢٢٢٦ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٢١٥- القول في وصف (اللَّهُمَّ) .

قال السيوطي[١] : "وَمذهب سِيبَوَيْهٍ ، والخليل أَن هَذَا الِاسْم ، وَهُوَ اللَّهُمَّ لَا يُوصف ، لِأَنَّهُ صَار عِنْدهم مَعَ الْمِيم بِمَنْزِلَة الصَّوْت ، يَعْنِي غير مُتَمَكن فِي الِاسْتِعْمَال .

وَقَالا فِي قَوْله : {اللَّهُمَّ فاطر السَّمَاوَات}[٢] إِنَّه على نِدَاء آخر أَي يَا فاطر .

وَذهب الْمبرد والزجاج إِلَى جَوَاز وَصفه بمرفوع على اللَّفْظ ، ومنصوب على الْموضع ، وَجعلا : {فاطر} صفة لَهُ .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ ، لِأَنَّهُ لم يسمع فِيهِ مثل : اللَّهُمَّ ، الرَّحِيم ارحمنا .

وَالْآيَة وَنَحْوهَا مُحْتَملَة للنداء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في وصف اللَّهُمَّ ، حيث ذهب سيبويه والخليل ، أن هذا الاسم ، وهو اللَّهُمَّ لَا يُوصف ، فقال أبو حيان[٣] : "وَالصَّحِيح مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ ، لِأَنَّهُ لم يسمع فِيهِ مثل : اللَّهُمَّ ، الرَّحِيم ارحمنا .

وَالْآيَة وَنَحْوهَا مُحْتَملَة للنداء" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

قال ابن يعيش[٤] : "واعلم أن سيبويه لا يرى نَعْتَ "اللَّهُمَّ" لأنه لفظٌ لا يقع إلاَّ في النداء ، فهو في منزلةِ "يا هَناهْ" ، و"يا مَلْكَعانُ" و"فُلُ" ، وليس شيءٌ من هذا يُنْعَتُ . وخالَفَه أبو العبّاس في ذلك، وقال : إذا كانت الميم عوضًا من "يَا" فكما تقول "يا الله الكريمُ" ، كذلك تقول : "اللَّهُمَّ الكريمُ" ، واستدلّ بقوله تعالى : {اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ}[٥] ، فسيبويه يحمل {فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ}[٦] على أنّه نداءٌ ثانٍ ، لا أنّه نعتٌ" .

### الاستغاثة

---

(١) همع الهوامع٣/٦٥ .

(٢) سورة الزمر ٣٩/٤٦ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/٢١٩١-٢١٩٢ .

(٤) شرح المفصل١/٣٦٧-٣٦٨ .

(٥) سورة الزمر ٣٩/٤٦ .

(٦) سورة الزمر ٣٩/٤٦ .

## ٢١٦- القول في لام المُستغاث .

قال ابن مالك :

**إِذَا اسْــتُغِيثَ اسْــمٌ مُنَــادىً خُفِضَــا بِــاللّامِ مَفْتُوحــاً كَــ ((يَــا لَلمُرْتَضَــى))**

قال السيوطي(١) : "وَاخْتلف فِي هَذِه اللَّام ، فَقيل : زَائِدَة ، وَعَلِيهِ ابْن خروف ، وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان بِدَلِيل معاقبتها للألف ، وَالأَصَح لَيست بزائدة وَعلي هَذَا فَذهب ابْن جني : إِلَى أَنَّهَا تتَعَلَّق بِحرف النداء لما فِيهِ من معنى الْفِعْل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في لام المُسْتغاث ، حيث ذهب ابن خروف ، واختاره أبو حيان(٢) أنها زائدة ، وقال السيوطي : والأصح ليست بزائدة .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو لي الراجح قول أبي حيان .

## ٢١٧- لام الاستغاثة بعض ((آل)) .

قال السيوطي(٣) : "وَزعم الْكُوفِيُّونَ : أَن لَام الاستغاثة بعض ((آل)) ، وَأَن أصل : يَا لفلَان : يَا آل فلَان ، فَحذف لِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال ، كَمَا قَالُوا فِي أَيمن : مُ ، وَلذَلِك صَحَّ الْوَقْف عَلَيْهَا فِي قَوْله :

... ... ... ... **إذا الــدّاعي المثــوّب قــالَ يَــا لاَ**(٤)

والبصريون قَالُوا : بل هِيَ لَام الْجَرّ بِدَلِيل وُقُوع كسرهَا فِي الْعَطف ، وَلَو كَانَت بعض آل لم يكن لكسرها مُوجب .

وَنقل الأول عَن الْكُوفِيّين ، ذكره ابْن مَالك ، وَنَازع فِيهِ أَبُو حَيَّان بِأَن الْفراء قَالَ : وَمن النَّاس من زعم كَذَا ، فَظَاهر هَذِه الْعبارَة مِنْهُ أَنه لَيْسَ مَذْهَب الْكُوفِيّين ، ثمَّ إِنَّه لم يقل بِهِ ، وَهُوَ من رُءُوسهم، فَلِذَا لم أعزه فِي الْمَتْن إِلَيْهِم ، بل قلت : خلافًا لزاعمه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ما ذهب إليه الكوفيون من أن لَام الاستغاثة بعض ((آل)) ، وَأَن أصل : يَا لفلَان : يَا آل فلَان ، فَحذف لِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال ، حيث نازع فيه أبو حيان

---

(١) همع الهوامع٣/٧٢ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/٢٢١١ .

(٣) همع الهوامع٣/٧٤-٧٥ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لزهير بن مسعود الضبي في تخليص الشواهد ١٨٢ وخزانة الأدب ٢/ ٦ والدرر ٣/ ٣/ ٤٦ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٥ .

بأن الفراء قال[١] : "وَمن النَّاس من زعم كَذَا ، فَظَاهر هَذِه الْعبارَة مِنْهُ أَنه لَيْسَ مَذْهَب الْكُوفِيّين ، ، ثمَّ إِنَّه لم يقل بِهِ ، وَهُوَ من رُءُوسهم، فَلِذَا لم أعزه فِي الْمَتْن إِلَيْهِم ، بل قلت : خلافًا لزاعمه" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

## الترخيم

### ٢١٨- القول في ترخيم الاسم الملازم للنداء .

قال ابن مالك :

**تَرْخِيمـــاً احْـــذِفْ آخِـــرَ المُنَـــادَى كَــ ((يَـا سُـعَا)) فِـيمَنْ دَعَـا ((سُـعَادَا))**

قال السيوطي[٢] : "وَلَا يرخم الِاسْم الملازم للنداء ، ذكره أَبُو حَيَّان فِي ((شرح التسهيل)) .

.

قَالَ : وَأما ((ملأم)) فَلَيْسَ ترخيم : ملأمان ، بل بِنَاء على مفعل من اللؤم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ترخيم الاسم الملازم للنداء ، حيث قال أبو حيان[٣] : : "لا يرخم الاسم الملازم للنداء" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٢١٩- القول في ترخيم المنادى المضاف .

قال ابن مالك :

**وَجَوّزَنْـــهُ مُطْلَقـــاً فِـــي كُـــلّ مَـــا أُنّـــثَ بِالهَـــا ، وَالّـــذِي قَـــدْ رُخّمـــا**

**بِحَـــذْفِهَا وَفّـــرْهُ بَعْـــدُ ، وَاحْظُـــلَا تَـرْخِيمَ مَـا مِـنْ هَـذِهِ الهَـا قَـدْ خَـلَا**

قال السيوطي[٤] : "وَلَا يرخم المنادى الْمُضَاف عِنْد الْبَصرِيين لِأَن الْمُضَاف إِلَيْهِ لَيْسَ هُوَ هُوَ المنادى ، وَلَا يرخم إِلَّا المنادى ، وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ وَابْن مَالك بِحَذْف آخر الْمُضَاف إِلَيْهِ كَقَوْله :

---

(١) ارتشاف الضرب٤/٢٢١٣-٢٢١٤ .

(٢) همع الهوامع٣/٧٨ .

(٣) ارتشاف الضرب٥/٢٢٢٩ .

(٤) همع الهوامع٣/٧٨-٧٩ .

خـذو حَظّكـم يَـا آلَ عِكْـرِمَ واذْكُـروا … … … … [1]

فِي أَبْيَات آخر .

وَأجَاب سِيبَوَيْهٍ بِأَنَّهَا ضَرُورَة .

قَالَ ابو حَيَّان : وَلَو ذهب ذَاهِب إِلَى جَوَاز ذَلِك إذا كَانَ آخر الْمُضَاف إِلَيْهِ تَاء التَّأْنِيث وقوفا مَعَ الْوَارِد ، وَمنعه إذا كَانَ غَيرهَا لَكَانَ مذهبا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك أن المنادى المضاف يرخم بحذف آخر المضاف إليه ، فقال أبو حيان[2] : "وَلَو ذهب ذَاهِب إِلَى جَوَاز ذَلِك إذا كَانَ آخر الْمُضَاف إِلَيْهِ تَاء التَّأْنِيث وقوفا مَعَ الْوَارِد ، وَمنعه إذا كَانَ غَيرهَا لَكَانَ مذهبا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٢٢٠- القول في ترخيم ((فلة)) الْخَاص بالنداء .**

قال ابن مالك :

**وَجَوّزَنْـــهُ مُطْلَقــاً فِـــي كُـــلّ مَـــا أُنّـــثَ بِالْهَـــا ، وَبالّـــذِي قَـــدْ رُخِّمــا**
**بِحَـــذْفِهَا وَفّـــرْهُ بَعْـــدُ ، وَاحْظُـــلاَ تَـرْخِيمَ مَـا مِـنْ هَـذِهِ الهَـا قَـدْ خَـلاَ**

قال السيوطي[3] : "وَقَالَ أَبُو حَيَّان : وَيسْتَثْنى ((فلة)) الْخَاص بالنداء ، فَإِنَّهُ لَا يجوز ترخيمه ، وَإِن كَانَ مؤنثا بِالْهَاءِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ترخيم ((فلة)) الْخَاص بالنداء ، حيث قال أبو حيان[4] : : "وَيسْتَثْنى ((فلة)) الْخَاص بالنداء ، فَإِنَّهُ لَا يجوز ترخيمه ، وَإِن كَانَ مؤنثا بِالْهَاءِ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٢١- القول في ترخيم الكناية مثل (صلمعة بن قلمعة) .**

قال ابن مالك :

**إلا الرُّبَـاعِيّ فَمَـا فَـوْقُ ، العَلَـمْ ، دُونَ إِضَـــافَةٍ ، وَإِسْـــنَادٍ مُـــتَمّ**

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢١٤ وأسرار العربية ٢٣٩ والإنصاف ١/ ٣٤٧ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٩، ٣٣٠ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٧٠ . وعجزه : أواصرنا والرحم بالغيب تذكر .

(٢) ارتشاف الضرب٥/٢٢٢٧ .

(٣) همع الهوامع٣/٧٩ .

(٤) ارتشاف الضرب٥/٢٢٢٩ .

قال السيوطي[١] : "وَزعم ابْن عُصْفُور : أَنه لَا يجوز ترخيم : صلمعة بن قلمعة ، لِأَنَّهُ كِنَايَة عَن الْمَجْهُول الَّذِي لَا يعرف ، قَالَ الشَّاعِر :

**أصَــلْمَعَة بْــنَ قَلْمَعَــة بــن فَقْــع لهنّــك لَا أبَــا لــكَ تَزْدَرِينِــي**[٢]

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَإِطْلَاق النَّحْوِيين يُخَالِفهُ .

وَأَيْضًا ، وَإِن كَانَ كِنَايَة عَن مَجْهُول ، فَإِنَّهُ علم أَلا تري أَنهم منعُوهُ الصّرْف للعلمية ، والتأنيث ، فَحكمه حكم أُسَامَة للأسد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ترخيم الكناية مثل صلمعة بن قلمعة ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَإِطْلَاق النَّحْوِيين يُخَالِفهُ" .

وَأَيْضًا ، وَإِن كَانَ كِنَايَة عَن مَجْهُول ، فَإِنَّهُ علم أَلا تري أَنهم منعُوهُ الصّرْف للعلمية ، والتأنيث ، فَحكمه حكم أُسَامَة للأسد .

وذكر السيوطي زعم ابن عصفور أنه لا يرخم .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٢٢٢ - القول في ترخيم الثلاثي ساكن الوسط كـ(هند) .

قال ابن مالك :

**وَمَــعَ الآخِــرِ احْــذِفِ الّــذِي تَــلَا إنْ زِيــدَ لَيْنــاً سَــاكِناً مُكَمّــلَا**

**أَرْبَعَــةً فصَــاعِداً ، والخُلْــفُ فِــي وَاوٍ وَيَــاءٍ بِهِمَــا فَــتْحٌ قُفِــيْ**

قال السيوطي[٤] : "قَالَ ابْن عُصْفُور : فَإِن كَانَ الثلاثي سَاكن الْوسط كهند ، وَعَمْرو لم يجز قولا وَاحِدًا .

أما عِنْد أهل الْبَصْرَة ، فَلِأَن أقل مَا يبْقى عَلَيْهِ الِاسْم بعد التَّرْخِيم ثَلَاثَة أحرف .

وَأما عِنْد أهل الْكُوفَة ، فلئلا يبْقى على حرفين ثَانِيهمَا سَاكن ، فَيُشبه الأدوات نَحْو : من ، وَعَن.

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ كَمَا ذكر ، بل الْخلاف فِيهِ مَوْجُود .

وَحكى أَبُو الْبَقَاء العكبري فِي (كتاب التَّبْيين) : أَن بعض الْكُوفِيّين أَجَازُوا ترخيمه .

---

(١) همع الهوامع٣/٨٠ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لمغلس بن لقيط في الدرر ٣/ ٥٣ ولسان العرب ٨/ ٢٠٦ (صلمع) وبلا نسبة في لسان العرب ٨/ ٢٩٤ (قلمع) .

(٣) ارتشاف الضرب٥/٢٢٢٩ .

(٤) همع الهوامع٣/٨١ .

وَنَقله ابْن هِشَام الخضراوي عَن الْأَخْفَش ، فَقَالَ مَا نَصه : أجَاز الْفراء وَجَمَاعَة ترخيم الثلاثي المتحرك الْوسط .

وَأَجَازَ أَبُو الْحسن وَحده ترخيم السَّاكِن الْوسط من الثلاثي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ترخيم الثلاثي ساكن الوسط كهنْد ، حيث ذكر قول ابن عصفور أنه لم يجز قولا وَاحِدًا .

عند البصريين والكوفيين ، حيث قال أبو حيان(١) : "وَلَيْسَ كَمَا ذكر ، بل الْخلاف فِيهِ مَوْجُود" .

وذكر السيوطي قول أبو البقاء العكبري ، والأخفش ، وأبو الحسن .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ٢٢٣- الخلاف في ترخيم العلم المركب تركيب مزج .

قال ابن مالك :

**وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ ، وَقَلّ     تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ**

قال السيوطي(٢) : "اخْتلف فِي ترخيم الْعلم الْمركب تركيب مزج ، فالجمهور على جَوَازه مُطلقًا ، وَمنع أَكثر الْكُوفِيّين ترخيم مَا آخِره ((ويه)) .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الَّذِي أذهب إِلَيْهِ أَنه لَا يجوز ترخيم الْمركب تركيب مزج ، لِأَن فِيهِ ثَلَاث لُغَات: الْبناء ، وَيَنْبَغِي أَلا يرخم على هَذِه ، لِأَنَّهُ مَبْنِيّ لَا بِسَبَب النداء كحذام ، وَالْإِضَافَة ، وَقد منع البصريون ترخيم الْمُضَاف ، وَمنع الصّرْف .

وَيَنْبَغِي أَلا يجوز ترخيمه ، لِأَنَّهُ لم يحفظ عَن الْعَرَب فِي شَيْء من كَلَامهم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ترخيم العلم المركب تركيب مزج ، حيث قال أبو حيان(٣) : "الَّذِي أذهب إِلَيْهِ أَنه لَا يجوز ترخيم الْمركب تركيب مزج ، لِأَن فِيهِ ثَلَاث لُغَات :

(١) ارتشاف الضرب٥/٢٢٣١-٢٢٣٢ .

(٢) همع الهوامع٣/٨٢ .

(٣) ارتشاف الضرب٥/٢٢٢٧-٢٢٢٨ .

الْبناء ، وَيَنْبَغِي أَلا يرخم على هَذِه ، لِأَنَّهُ مَبْنِيّ لَا بِسَبَب النداء كحذام ، وَالْإِضَافَة ، وَقد منع البصريون ترخيم الْمُضَاف ، وَمنع الصّرْف .

وَيَنْبَغِي أَلا يجوز ترخيمه ، لِأَنَّهُ لم يحفظ عَن الْعَرَب فِي شَيْء من كَلَامهم" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو لي أن الراجح قول الجمهور .

## ٢٢٤- القول في ترخيم ما سمي به من جملة .

قال ابن مالك :

**وَالْعَجُـزَ احْـذِفْ مِـنْ مُرَكَّـبٍ ، وَقَـلّ تَـرْخِيمُ جُمْلَـةٍ ، وَذَا عَمْـروٌ نَقَـلْ**

قال السيوطي(١) : "مَا سمي بِهِ من الْجُمْلَة كتأبط شرا ، فِي ترخيمه خلاف : فَذهب أَكثر أَكثر النَّحْوِيين إِلَى الْمَنْع ، وَابْن مَالك إِلَى الْجَوَاز ، وَنَقله عَن سِيبَوَيْهٍ فَيُقَال : يَا تأبط بِحَذْف الثَّانِي .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : هَذَا النَّقْل عَن سِيبَوَيْهٍ خطأ ، فَإِن سِيبَوَيْهٍ نَص على الْمَنْع ، وَقد سقت عِبَارَته فِي النكت الَّتِي لي على ((الألفية)) وَمَا ضم إِلَيْهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ترخيم ما سمي به من جملة كتأبط شرا ، حيث نقل عن سيبويه قوله : يَا تأبط بِحَذْف الثَّانِي .

فقال أبو حيان(٢) : "هَذَا النَّقْل عَن سِيبَوَيْهٍ خطأ ، فَإِن سِيبَوَيْهٍ نَص على الْمَنْع ، وَقد سقت عِبَارَته فِي النكت الَّتِي لي على ((الألفية)) وَمَا ضم إِلَيْهَا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٢٢٥- القول في ترخيم ذي التاء إن بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعدا .

قال ابن مالك :

**فَقُـلْ عَلَـى الأَوّلِ فِـي ((ثَمُـودَ)) : ((يَـا ثَمُـو)) ، وَ((يَـا ثَمِـي)) عَلَـى الثّـانِي بِيَـا**

قال السيوطي(٣) : "وَأَجَازَ سِيبَوَيْهٍ حذفه إِن بَقِي بعده ثَلَاثَة أحرف فَصَاعِدا ، وَلم ينْتَظر ينْتَظر الْمَحْذُوف .

---

(١) همع الهوامع٣/٨٣ .

(٢) ارتشاف الضرب٥/٢٢٣٠ .

(٣) همع الهوامع٣/٨٥-٨٦ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ ، وَبِه ورد السماع ، وَقَالَ :

... ... ... ... **أَنَّـك يَـا مُعَـاو ، يَـا بْـنَ الأفْضَـل**[1]

يُرِيد : يَا مُعَاوِيَة ، وَيَا بن الْأَفْضَل منادى ثَان ، لِأَن بعض المنشدين لَهُ من الْعَرَب كَانَ يقطع عِنْد قَوْله ، يَا معاو ، ثمَّ يَبْتَدِئ يَا بن الْأَفْضَل .

ثمَّ قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْوَجْه أَن فِي ذِي التَّاء الَّذِي هُوَ على أَكثر من أَرْبَعَة أحرف وَجْهَيْن:لا أَحدهمَا –وَهُوَ الشَّائِع الْكثير– ترخيمه بِحَذْف التَّاء فَقَط ، وَالثَّانِي –وَهُوَ قَلِيل : ترخيمه بِحَذْف التَّاء وَمَا يَليهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ترخيم ذي التاء إن بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعدا ، حيث أجاز سيبويه ترخيمه ، فقال أبو حيان : وَالصَّحِيح مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ ، وَبِه ورد السماع .

وقال أبو حيان في ترخيم ذِي التَّاء الَّذِي هُوَ على أَكثر من أَرْبَعَة أحرف ، حيث قال أبو حيان[2] : "وَالْوَجْه أَن فِي ذِي التَّاء الَّذِي هُوَ على أَكثر من أَرْبَعَة أحرف وَجْهَيْن : لا أَحدهمَا –وَهُوَ الشَّائِع الْكثير– ترخيمه بِحَذْف التَّاء فَقَط ، وَالثَّانِي –وَهُوَ قَلِيل : ترخيمه بِحَذْف التَّاء وَمَا يَليهَا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٢٢٦- القول في ترخيم (رغبوتي ورهبوتي) .

قال السيوطي[3] : "قَالَ أَبُو حَيَّان قِيَاس قَوْلهم يَقْتَضِي حذف الثَّلَاثَ فِي : رغبوتي ورهبوتي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ترخيم رغبوتي ورهبوتي ، حيث قال أبو حيان[4] : "قِيَاس قَوْلهم يَقْتَضِي حذف الثَّلَاثَ فِي : رغبوتي ورهبوتي" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٢٢٧- القول في منع الترخيم من غير اعتبار لبس البتة .

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٢٥١ وخزانة الأدب ٢/ ٣٧٨ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٢ والكتاب ٢/ ٢٥٠ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣١٦ .

(٢) ارتشاف الضرب٥/٢٢٢٩ .

(٣) همع الهوامع٣/٨٧ .

(٤) ارتشاف الضرب٥/٢٢٣٣ .

قال السيوطي[١] : "وَأطلق صَاحب (رُءُوس الْمسَائِل) الْمَنْع من غير اعْتِبَار لبس الْبَتَّةَ .
قَالَ أَبُو حَيَّان : وَفصل شُيُوخنَا فَلم يعتبروا اللّبْس فِي الْأَعْلَام ، واعتبروا فِي الصِّفَات .
قَالَ : وَهُوَ الَّذِي دلّ عَلَيْهِ كَلَام سِيبَوَيْهٍ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في منع الترخيم من غير اعتبار لبس البتة ، حيث قال أبو حيان[٢] : "وَفصل شُيُوخنَا فَلم يعتبروا اللّبْس فِي الْأَعْلَام ، واعتبروا فِي الصِّفَات .

قَالَ : وَهُوَ الَّذِي دلّ عَلَيْهِ كَلَام سِيبَوَيْهٍ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٢٢٨- القول في ترخيم ما يلزم بتقدير تمام الأداء إلى عدم النظير.

قال ابن مالك :

**وَلِاضْطِرَارٍ رَخّمُوا دُونَ نِدَا … مَا لِلنّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ : «أَحْمَدَا»**

قال السيوطي[٣] : "مَا يلْزم بِتَقْدِير تَمام الْأَدَاء إِلَى عدم النظير كَمَا لَو رخم : «طيلِسان» بِكَسْر اللَّام، فَإِنَّهُ لَو قدر تَاما لزم وجود فيعل بِكَسْر الْعين فِي الصَّحِيح الْعين .

وَهُوَ بِنَاء مهمل ، كَذَا جزم بِهِ ابْن مَالك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : هَذَا مَذْهَب الْأَخْفَش .

وَأما سَائِر النَّحْوِيين كالسيرافي وَغَيره فَإِنَّهُم أَجَازُوا فِيهِ التَّمام ، وَلم يعتبروا مَا يئُول إِلَيْهِ الِاسْم بعد التَّرْخِيم من ذَلِك ، لِأَن الأوزان إِنَّمَا يعْتَبر فِيهَا الأَصْل لَا مَا صَارَت إِلَيْهِ بعد الْحَذف".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ترخيم ما يلزم بتقدير تمام الأداء إلى عدم النظير ، كما لو رخم «طيلِسان» بِكَسْر اللَّام ، حيث قال أبو حيان[٤] : "هَذَا مَذْهَب الْأَخْفَش" .

وَأما سَائِر النَّحْوِيين كالسيرافي وَغَيره فَإِنَّهُم أَجَازُوا فِيهِ التَّمام ، وَلم يعتبروا مَا يئُول إِلَيْهِ الِاسْم بعد التَّرْخِيم من ذَلِك ، لِأَن الأوزان إِنَّمَا يعْتَبر فِيهَا الأَصْل لَا مَا صَارَت إِلَيْهِ بعد الْحَذف .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٢٢٩- القول في الاستغناء عن التاء في الوقف على المرخم .

---

(١) همع الهوامع٣/٩٠ .
(٢) ارتشاف الضرب٥/٢٢٣٨ .
(٣) همع الهوامع٣/٩٠ .
(٤) ارتشاف الضرب٥/٢٢٣٩ .

قال السيوطي[1] : "لَا يسْتَغْنى غَالِبا عَن التَّاء فِي الْوَقْف على المرخم بِحَذْف التَّاء عَن هَاء سَاكِنة ، فَيُقَال فِي الْوَقْف على مثل : يَا طلح : يَا طلحه .

وندر تَركهَا : حُكيَ سِيبَوَيْهٍ : يَا حرمل فِي الْوَقْف ، يُرِيد : يَا حَرْمَلَه .

قَالَ ابْن عُصْفُور : وَهَذَا يسمع ، وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : بل يُقَاس عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ضَرُورَة شعر ، لكنه قَلِيل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الاستغناء عن التاء في الوقف على المرخم ، حيث قال ابن عصفور : وَهَذَا يسمع ، وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ . فقال أبو حيان[2] : "بل يُقَاس عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ضَرُورَة شعر ، لكنه قَلِيل" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٢٣٠- القول في الهاء إذا وقف بها عند الترخيم .**

قال السيوطي[3] : "وَإِذا وقف بهَا ، فَهَل هِيَ الَّتِي كَانَت فِي الِاسْم قبل ترخيمه أُعِيدَت فِي الْوَقْف سَاكِنة مَقْلُوبَة هَاء ، أَو هِيَ غَيرهَا وَهِي هَاء السكت المزيدة فِي الْوَقْف ؟ خلاف : جزم ابْن مَالك بِالْأولِ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَحَاصِله أَن التَّرْخِيم لَا يكون إِلَّا فِي الْوَصْل ، فَإِذا وقفُوا فَلَا ترخيم ، قَالَ وَظَاهر كَلَام سِيبَوَيْهٍ الثَّانِي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الهاء إذا وقف بها عند الترخيم ، هل هي التي كَانَت فِي الِاسْم قبل ترخيمه أُعِيدَت فِي الْوَقْف سَاكِنة مَقْلُوبَة هَاء ، أَو هِيَ غَيرهَا وَهِي هَاء السكت المزيدة فِي الْوَقْف ؟ حيث قال أبو حيان[4] : "وَحَاصِله أَن التَّرْخِيم لَا يكون إِلَّا فِي الْوَصْل ، فَإِذا وقفُوا فَلَا ترخيم ، قَالَ وَظَاهر كَلَام سِيبَوَيْهٍ الثَّانِي" .

وذكر السيوطي قول ابن مالك .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

ويبدو لي أن الراجح قول أبي حيان .

**المفعول المطلق**

---

(١) همع الهوامع٣/٩٢-٩٣ .

(٢) ارتشاف الضرب٥/٢٢٤٠ .

(٣) همع الهوامع٣/٩٣ .

(٤) ارتشاف الضرب٥/٢٢٣١ .

### ٢٣١- القول في تقسيم المصدر المنتصب .

قال السيوطي[١] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : تَسْمِيَة مَا انتصب مصدرا مَفْعُولا مُطلقًا هُوَ قَول النَّحْوِيين إِلَّا مَا ذكره صَاحب الْبَسِيط من تقسيمه الْمصدر المنتصب _ إِلَى مفعول مُطلق ، وَإِلَى مُؤَكد ، وَإِلى متسع ، فالمفعول الْمُطلق عِنْده مَا كَانَ من أَفعَال الْعَامَّة نَحْو : فعلت ، وصنعت، وعملت ، وأوقعت .

فَإِذا قلت : فعلت فعلا فالواقع ذَات الْفِعْل ، لِأَن الذوات الْوَاقِعَة منا هي هَذَا ، وَلَا يَقع منا الْجَوَاهِر والأعراض الخارجية عَنَّا ، فَلَا تكون مُطلقَة فِي حَقنا ، بل فِي حق الله كَقَوْلِك : خلق الله زيدا ، فَإِنَّهُ مفعول مُطلق ، فَلذَلِك كَانَ الْمَفْعُول الْمُطلق أَعم من الْمصدر الْمُطلق" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تقسيم المصدر المنتصب ، حيث قال أبو حيان[٢] : تَسْمِيَة مَا انتصب مصدرا مَفْعُولا مُطلقًا هُوَ قَول النَّحْوِيين إِلَّا مَا ذكره صَاحب الْبَسِيط من تقسيمه الْمصدر المنتصب _ إِلَى مفعول مُطلق ، وَإِلَى مُؤَكد ، وَإِلى متسع ، فالمفعول الْمُطلق عِنْده مَا كَانَ من أَفعَال الْعَامَّة نَحْو : فعلت ، وصنعت ، وعملت ، وأوقعت .

فَإِذا قلت : فعلت فعلا فالواقع ذَات الْفِعْل ، لِأَن الذوات الْوَاقِعَة منا هي هَذَا ، وَلَا يَقع منا الْجَوَاهِر والأعراض الخارجية عَنَّا ، فَلَا تكون مُطلقَة فِي حَقنا ، بل فِي حق الله كَقَوْلِك : خلق الله زيدا ، فَإِنَّهُ مفعول مُطلق ، فَلذَلِك كَانَ الْمَفْعُول الْمُطلق أَعم من الْمصدر الْمُطلق .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٢٣٢- القول في تثنية وجمع المصدر المختص لنوع .

قال السيوطي[٣] : "وَأما النَّوْع فَفِيهِ قَولَانِ : أَحدهمَا : أَنه يثنى وَيجمع ، وَعَلِيهِ ابْن مَالك قِيَاسا على مَا سمع مِنْهُ كالعقول ، والألباب ، والحلوم .

وَالثَّانِي : لَا ، وَعَلِيهِ الشلوبين قِيَاسا للأنواع على الْآحَاد ، فَإِنَّهَا لَا تثنى ، وَلَا تجمع لاختلافها .

وَنسبه أَبُو حَيَّان لظَاهِر كَلَام سِيبَوَيْهٍ .

---

(١) همع الهوامع٣/٩٤-٩٥ .

(٢) التذييل والتكميل٧/١٣١ .

(٣) همع الهوامع٣/٩٧ .

قَالَ : والتثنية أصلح من الْجمع قَلِيلا تَقول : قُمْت قيامين ، وَقَعَدت قعودين ، وَالْأَحْسَن أَن يُقَال : نَوْعَيْنِ من الْقيام ، ونوعين من الْقعُود" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تثنية وجمع المصدر المختص لنوع ، حيث القول الثاني أنه لا يثني ولا يجمع ونسبه أبو حيان[١] لظاهر كلام سيبويه ، وقال : "والتثنية أصلح من من الْجمع قَلِيلا تَقول : قُمْت قيامين ، وَقَعَدت قعودين ، وَالْأَحْسَن أَن يُقَال : نَوْعَيْنِ من الْقيام ، ونوعين من الْقعُود" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ٢٣٣- القول في ناصب المصدر .

قال ابن مالك :

**بِمِثْلِـهِ أَوْ فِعْـلٍ أَوْ وَصْـفٍ نُصِـبْ وَكَوْنُـــهُ أَصْـــلاً لِهَـــذَيْنِ انْتُخِـــبْ**

قال السيوطي[٢] : "وَقَالَ ابْن الطراوة : هُوَ مفعول بِهِ بِفعل مُضْمر لَا يجوز إِظْهَاره . وَالتَّقْدِير فِي قعد قعُودا : فعل قعُودا .

وَقَالَ السُّهيْلي : كَذَلِك إِلَّا أَنه قَالَ : أنصبه بمضمر من لفظ الْفِعْل السَّابِق .

فَإِذا قيل : قعد قعُودا فَهُوَ عِنْده بـ ((قعد)) أُخْرَى ، لَا يجوز إظهارها .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا كُله تكلّف ، وَخُرُوج عَن الظَّاهِر بِلَا دَلِيل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ناصب المصدر ، حيث ذهب ابن الطراوة أنه مفعول به بِفعل مُضْمر لَا يجوز إِظْهَاره .

وَالتَّقْدِير فِي قعد قعُودا : فعل قعُودا .

وَقَالَ السُّهيْلي : كَذَلِك إِلَّا أَنه قَالَ : أنصبه بمضمر من لفظ الْفِعْل السَّابِق .

فَإِذا قيل : قعد قعُودا فَهُوَ عِنْده بـ ((قعد)) أُخْرَى ، لَا يجوز إظهارها .

حيث قال أبو حيان[٣] : "وَهَذَا كُله تكلّف ، وَخُرُوج عَن الظَّاهِر بِلَا دَلِيل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) التذييل والتكميل٧/١٥٣ .

(٢) همع الهوامع٣/٩٨ .

(٣) التذييل والتكميل٧/١٤١ .

**٢٣٤- القول في اللفظ بهرا (هل مستعمل ، أو مهمل في لسان العرب ؟ ) .**

قال السيوطي[١] : "وَجعل ابْن عُصْفُور من ذَلِك : ((بهرا)) ، بِمَعْنى غَلَبَة ، وَمِنْه :

**ثـــمَّ قَـــالُوا تُحِبُّهـــا قلـــت بَهْـــراً** ... ... ... ... [٢]

أَي غلبني حبها غَلَبَة .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : حكى ابْن الْأَعرَابِي وَغَيره : أَنه يُقَال للْقَوْم إِذا دعِي عَلَيْهِم : بهرهم الله، فَيكون مَنْصُوبًا ، بِفعل مُسْتَعْمل ، لَا مهمل"

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اللفظ بهرا ، (مستعمل ، أو مهمل في لسان العرب) ، حيث قال أبو حيان[٣] : "حكى ابْن الْأَعرَابِي وَغَيره : أَنه يُقَال للْقَوْم إِذا دعِي عَلَيْهِم : بهرهم الله ، فَيكون مَنْصُوبًا ، بِفعل مُسْتَعْمل ، لَا مهمل" .

وذكر السيوطي قول ابن عصفور حيث جعله مهمل من لسان العرب .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٣٥- القول في اقتصار السماع على هذه الألفاظ أم يقاس عليها .**

قال السيوطي[٤] : "وَاخْتلف هَل يقْتَصر على مَا سمع من هَذِه الْأَلْفَاظ فِي الدُّعَاء للْإنْسَان أَو عَلَيْهِ: كسقيا ورعيا ، وجدعا ، وعقرا ، وبعدا ، وَسُحْقًا ، وتعسا ، ونكسا ، وبؤسا ، وخيبة ، وتبا ، أَو يُقَاس عَلَيْهَا ؟ فسيبويه على الأولى ، والأخفش والمبرد على الثَّانِي .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيَنْبَغِي أَن يفصل ، فَيُقَال : مَا كَانَ لَهُ فعل من لَفظه يُقَاس وَمَا لَا فَلَا".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في هل يقتصر السماع على هذه الألفاظ في الدعاء للإنسان أو عليه ، أم يقاس عليها ؟ حيث قال أبو حيان[٥] : "وَيَنْبَغِي أَن يفصل ، فَيُقَال : مَا كَانَ لَهُ فعل من لَفظه يُقَاس وَمَا لَا فَلَا" .

---

(١) همع الهوامع٣/١٠٦ .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٣١ وأمالي المرتضى ٢/ ٢٨٩ والخصائص ٢/ ٢٨١ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٧ ومغني اللبيب ١٥ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٣٤٥ والكتاب ١/ ٣١١ . وعجزه : عدد الرمل والحصى والتراب .

(٣) التذييل والتكميل٧/١٦٢ .

(٤) همع الهوامع٣/١٠٦ .

(٥) التذييل والتكميل٧/١٨٩ .

وذكر السيوطي قول سيبويه أنه يقتصر على السماع ، وقول الأخفش والمبرد أنه يقاس عليها .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

ويبدو لي أن الراجح قول أبي حيان .

**٢٣٦- (المعرف بال) الرفع فيه أجود من النصب .**

قال السيوطي[١] : "وَأما الْمُعَرّف بـ ((أل)) فالرفع فِيهِ أحسن من النصب ، لِأَنَّهُ صَار معرفَة فقوي فِيهِ الِابْتِدَاء نَحْو : الويل لَهُ ، والخيبة لَهُ ، لَكِن إِدْخَال ((أل)) لَيْسَ مطردا فِي جَمِيعهَا، وَإِنَّمَا هُوَ سَماع نَص عَلَيْهِ سِيبَوَيْهٍ ، فَلَا يُقَال : السَّقْي لَك والرعي .

وَقَالَ الْفراء والجرمي بقياسه ، ووهاه أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في القياس على المصدر المعرف بـ أل ، حيث قال الفراء والجرمي بقياسه ، ووهاه أبو حيان[٢] ، وذكر السيوطي قول سيبويه أنه سماع .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٢٣٧- القول في إضافة (لبيك) إلى الظّاهر .**

قال السيوطي[٣] : "وَذكر ابْن مَالك : أَن إِضَافَة لبيْك إِلَى الظَّاهِر شَاذَّة كإضافتها إِلَى الضَّمِير الْغَائِب قَالَ :

... ... ... ... **قَلَبّــىْ فلبـــي يَـــدَىْ مِسْـــور**[٤]

وَقَالَ :

(١) همع الهوامع٣/١٠٩ .

(٢) التذييل والتكميل٧/١٦٨ .

(٣) همع الهوامع٣/١١٢-١١٣ .

(٤) البيت من المتقارب ، وهو لرجل من بني أسد في الدرر ٣/ ٦٨ وشرح التصريح ٢/ ٣٨ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨١ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٢٣ وخزانة الأدب ٢/ ٩٢، ٩٣ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٧ .

... ... ... ... ... **لَبَّيْـــــهِ لمَــــنْ يَــــدْعُوني**[١]

ورده أَبُو حَيَّان بِأَن سِيبَوَيْهٍ قَالَ فِي كِتَابه : يُقَال : لبي زيد ، وسعدي زيد ، فساق ذَلِك مساق المنقاس المطرد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في في إضافة لبيك إلى الظّاهر ، حيث ذكر ابن مالك أنه شَاذَّة كإضافتها إِلَى الضَّمِير الْغَائِب ، فرده أبو حيان[٢] بأن سيبويه قَالَ فِي كِتَابه : "يُقَال : لبي زيد، وسعدي زيد ، فساق ذَلِك مساق المنقاس المطرد" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٢٣٨- القول في مُفْرد (لبيْك) : لبِ بالكسر .**

قال السيوطي[٣] : "وَسمع مُفْرد لبيْك : لب بِالْكَسْرِ ، وَهُوَ مصدر بِمَعْنى : إِجَابَة مَنْصُوب مَبْنِيّ كأمس ، وغاق ، لقلَّة تمكنه ، كَذَا نَص عَلَيْهِ سِيبَوَيْهٍ .

ورد بِهِ أَبُو حَيَّان على ابْن مَالك حَيْثُ قَالَ : إِنَّه اسْم فعل بِمَعْنى : أجبْت" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في مُفْرد لبيْك : لبِ بالكسر ، حيث ذكر السيوطي أنه مصدر بِمَعْنى : إِجَابَة مَنْصُوب مَبْنِيّ كأمس ، وغاق ، لقلَّة تمكنه ، كَذَا نَص عَلَيْهِ سِيبَوَيْهٍ .

ورد به أبو حيان[٤] على زعم ابن مالك أنه اسْم فعل بِمَعْنى : أجبْت .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو لي أن الراجح قول السيوطي وأبي حيان .

**٢٣٩- الخلاف في (عجبا وحمدا ، وشكرا لَا كفرا) إنشاء أم خبر .**

قال السيوطي[٥] : "وَمن ذَلِك : عجبا وحمدا ، وشكرا لَا كفرا ، قَالَ ابْن مَالك : وَهِي إِنْشَاء .

---

(١) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٢٢ وخزانة الأدب ٢/ ٩٣ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٦ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣ وشرح التصريح ٢/ ٣٨ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠ وشرح ابن عقيل ٣٨٣ ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٨ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٣ .

(٢) التذييل والتكميل٧/١٧٩-١٨٠ .

(٣) همع الهوامع٣/١١٤ .

(٤) التذييل والتكميل٧/١٨٧ .

(٥) همع الهوامع٣/١١٧ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَكَذَا قَالَ الشلوبين أَيْضا فَقَالَ : إِن قلت : كَيفَ يكون هَذَا مِمَّا لَا يظْهر فعله ، وَلَا شكّ أَنه يجوز أَن تَقول : حمدت الله حمدا ، وأحمده حمدا ؟ فَالْجَوَاب : إِنَّمَا تكلم سِيبَوَيْهٍ فِي ((حمد)) الَّذِي هُوَ نفس الْحَمد ، أَعنِي الَّذِي هُوَ صِيغَة الْإِنْشَاء للحمد ، وَهَذَا لَا يظْهر مَعَه الْفِعْل، بل يتعاقبان ، وَالَّذِي أوردهُ الْمُعْتَرض إِنَّمَا هُوَ مَحْض الْخَبَر عَن الْحَمد ، لَا نفس الْحَمد .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالَّذِي ذكره ابْن عُصْفُور أَن هَذِه الْأَلْفَاظ خبر فَإِنَّهُ قَالَ : عجبا ، وحمدا، وشكرا، ثلاثتها مصَادر قَائِمَة مقَام أفعالها الناصبة لَهَا ، أَي : أعجب عجبا ، وَأحمد حمدا ، وأشكر شكرا .

وتفارق : ويله وَأَخَوَاتهَا فِي أَن معنى هَذِه الْخَبَر ، وَمعنى تِلْكَ الدُّعَاء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر ابن مالك أن عجبا وحمدا ، وشكرا لَا كفرا إنشاء ، وخالفه أبو حيان(١) وذكر قول ابن عصفور أن هذه الألفاظ خبر ، ثلاثتها مصَادر قَائِمَة مقَام أفعالها الناصبة لَهَا .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

والراجح هنا قول السيوطي .

### ٢٤٠- القول في استعمال (أفعل ذلك وكرامة) جوابا .

قال السيوطي(٢) : "وَقَالَ أَبُو حَيَّان : لَا يسْتَعْمل ((أفعل ذَلِك وكرامة)) إِلَّا جَوَابا أبدا ، وَكَأن قَائِلا قَالَ: أفعل ذَلِك ، أَو أتفعله ؟ فَقلت : أَفعلهُ ، وأكرمك بِفِعْلِهِ كَرَامَة ، وأسرك مَسَرَّة بعد مَسَرَّة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في استعمال ((أفعل ذلك وكرامة)) ، جواباً ، حيث قال أبو حيان(٣) : "لَا يسْتَعْمل ((أفعل ذَلِك وكرامة)) إِلَّا جَوَابا أبدا ، وَكَأن قَائِلا قَالَ: أفعل ذَلِك ، أَو أتفعله؟ فَقلت : أَفعلهُ ، وأكرمك بِفِعْلِهِ كَرَامَة ، وأسرك مَسَرَّة بعد مَسَرَّة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٢٤١- قول سيبويه (أن بعض المصادر جاءت رفعا) .

---

(١) التذييل والتكميل٧/١٩٣-١٩٤ .

(٢) همع الهوامع٣/١١٩ .

(٣) التذييل والتكميل٧/١٩٦ .

قال السيوطي[1] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقَول سِيبَوَيْهٍ : وَقد جَاءَ بعض هَذَا رفعا فِيهِ دَلِيل على أَنه لَا يطرد ، وَبِه صرح صَاحب (الْبَسِيط) وَهُوَ مُخَالف لكَلَام ابْن عُصْفُور أَنَّهَا تسْتَعْمل مَرْفُوعَة . انْتهى".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول سيبويه أن بعض المصادر جاءت رفعا ، حيث قال أبو حيان[2] : "وَقَول سِيبَوَيْهٍ : وَقد جَاءَ بعض هَذَا رفعا فِيهِ دَلِيل على أَنه لَا يطرد ، وَبِه صرح صَاحب (الْبَسِيط) وَهُوَ مُخَالف لكَلَام ابْن عُصْفُور أَنَّهَا تسْتَعْمل مَرْفُوعَة" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ٢٤٢- القول في الْمصدر الْمُؤَكّد بِهِ فِي ضربيه .

قال ابن مالك :

**وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَالمُبْتَدَا**
**نَحْوُ : ((لَهُ عَلَيّ أَلْفٌ عُرْفَا)) وَالثَّانِ كَـ ((ابْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفَا))**

قال السيوطي[3] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا الْمصدر الْمُؤَكّد بِهِ فِي ضربيه يجوز أَن يَأْتِي نكرَة وَمَعْرِفَة بِاللَّامِ وبالإضافة ، فالنكرة نَحْو : هَذَا عبد الله حَقًا ، وقطعا ، ويقينا ، وَهُوَ عَالم جدا.

والمعرفة نَحْو : هَذَا عبد الله الْحق لَا الْبَاطِل ، وَالْيَقِين لَا الشَّك .

والمضاف نَحْو : صنع الله ، ووعد الله ، وصبغة الله ، وَكتاب الله ، وَقد الْتزم فِي بَعْضهَا التَّعْرِيف فَقَط نَحْو : الْبَتَّةَ كَقَوْلِك : لَا أَفعلهُ الْبَتَّةَ، وَمَعْنَاهُ : الْقطع ، وَلَا أَعُود إِلَيْهِ الْبَتَّةَ ، وَأَنت طَالِق الْبَتَّةَ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في المصدر المؤكد به في ضربيه ، حيث قال أبو حيان[4] : "وَهَذَا الْمصدر الْمُؤَكّد بِهِ فِي ضربيه يجوز أَن يَأْتِي نكرَة وَمَعْرِفَة بِاللَّامِ وبالإضافة ، فالنكرة نَحْو: هَذَا عبد الله حَقًا ، وقطعا ، ويقينا ، وَهُوَ عَالم جدا .

والمعرفة نَحْو : هَذَا عبد الله الْحق لَا الْبَاطِل ، وَالْيَقِين لَا الشَّك . والمضاف نَحْو : صنع الله ، ووعد الله ، وصبغة الله ، وَكتاب الله" .

---

(١) همع الهوامع٣/١٢٠ .

(٢) التذييل والتكميل٧/١٩٧ .

(٣) همع الهوامع٣/١٢٤ .

(٤) التذييل والتكميل٧/٢٠٨ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٤٣- قولهم : ((أجدك لَا تفعل)) .**

قال السيوطي[١] : "قَالَ ابْن مَالك رَحمَه الله : وَأما قَوْلهم : ((أجدك لَا تفعل)) ، فَأَجَاز فِيهِ الْفَارِسِي تقديرين :

أَحدهمَا : أَن يكون : لَا تفعل فِي مَوضِع الْحَال .

وَالثَّانِي : أَن يكون أَصله ، أجدك أَن لَا تفعل ، ثمَّ حذفت أَن ، وَبَطل عَملهَا .

وَزعم الشلوبين أَن فِيهِ معنى الْقسم ، وَلذَلِك قدم .انْتهى .

قَالَ أَبُو حَيَّان : قد أدخلهُ سِيبَوَيْهٍ فِي الْمصدر الْمُؤَكّد لما قبله ، وَهُوَ بِمَنْزِلَة : أحقا وَلَا تفعل كَذَا .

وَلَا تسْتَعْمل إِلَّا مُضَافا ، وغالبا بعد ، لَا ، أَو لم ، أَو لن" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قولهم : ((أجدك لَا تفعل)) ، حيث قال أبو حيان[٢] : "قد أدخلهُ سِيبَوَيْهٍ فِي الْمصدر الْمُؤَكّد لما قبله ، وَهُوَ بِمَنْزِلَة : أحقا وَلَا تفعل كَذَا .

وَلَا تسْتَعْمل إِلَّا مُضَافا ، وغالبا بعد ، لَا ، أَو لم ، أَو لن" .

وذكر السيوطي قول الفارسي الذي اجاز فيه تقديرين ، وزعم الشلوبين أن فيه معنى القسم .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٤٤- القول في إدخال سيبويه ((أجدك لَا تفعل)) في المصدر المؤكد لما قبله .**

قال السيوطي[٣] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : فَإِن قلت : كَيفَ أَدخل سِيبَوَيْهٍ هَذَا فِي الْمصدر الْمُؤَكّد لما قبله ، وَلَيْسَ كَذَلِك ، لِأَنَّك إذا فرضته مؤكدا فَإِنَّمَا يكون مؤكدا لما بعده ؟ قلت : إِنَّمَا هُوَ جَوَاب لمن قَالَ : أَنا لَا أفعل كَذَا وَأَنا أفعل كَذَا ، فبلا شكّ أَن الْمُتَكَلّم يحمل كَلَامه على الْجد فَهُوَ مُجد فيما يَقُوله ، فَإِذا قلت : أتجد ذَلِك جدا فَهُوَ مُؤَكد لما قبله" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع الهوامع٣/١٢٥ .

(٢) التذييل والتكميل٧/٢١١ .

(٣) همع الهوامع٣/١٢٦ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إدخال سيبويه ((أجدك لَا تفعل)) في المصدر المؤكد لما قبله ، حيث قال أبو حيان[١] : "فَإِن قلت : كَيفَ أَدخل سِيبَوَيْهٍ هَذَا فِي الْمصدر الْمُؤَكّد لما قبله، وَلَيْسَ كَذَلِك ، لِأَنَّك إِذا فرضته مؤكدا فَإِنَّمَا يكون مؤكدا لما بعده ؟ قلت : إِنَّمَا هُوَ جَوَاب لمن قَالَ : أَنا لَا أفعل كَذَا وَأَنا أفعل كَذَا ، فبلا شكّ أَن الْمُتَكَلّم يحمل كَلَامه على الْجد فَهُوَ مُجد فيما يَقُوله ، فَإِذا قلت : أتجد ذَلِك جدا فَهُوَ مُؤَكد لما قبله" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ٢٤٥- القول في عدم قياس الرفع في أسماء الأعيان التي يدعى بها .

قال السيوطي[٢] : "قَالَ ابْن حَيَّان : وَلَا ينقاس الرّفْع فِي أَسمَاء الْأَعْيَان الَّتِي يَدعِي بهَا ، لَو قلت فوها لفيك على قصد الدُّعَاء لم يجز" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في رفع أسماء الأعيان التي يدعى بها ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَلَا ينقاس الرّفْع فِي أَسمَاء الْأَعْيَان الَّتِي يَدعِي بهَا ، لَو قلت فوها لفيك على قصد الدُّعَاء لم يجز" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ٢٤٦- القول في رفع أسماء الأعيان غير المدعو بها .

قال السيوطي[٤] : "وَأما غير الْمَدْعُو بهَا فَقَالَ سِيبَوَيْهٍ : لَو قَالَ : أَعور وَذُو نَاب كَانَ مصيبا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ مُبْتَدأ خَبره مُقَدّر ، أَي مستقبلكم أَو مصادفكم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في رفع أسماء الأعيان غير المدعو بها ، حيث قال سيبويه : لَو قَالَ : أَعور وَذُو نَاب كَانَ مصيبا ، فقال أبو حيان[٥] : "وَهُوَ مُبْتَدأ خَبره مُقَدّر ، أَي مستقبلكم أَو مصادفكم" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

---

(١) التذييل والتكميل٧/٢١٠ .

(٢) همع الهوامع٣/١٣٠ .

(٣) التذييل والتكميل٧/٢٢٧ .

(٤) همع الهوامع٣/١٣٠ .

(٥) التذييل والتكميل٧/٢٢٩ .

**المفعول له**

**٢٤٧- القول في اشتراط المصدرية في المفعول له .**

قال ابن مالك :

**يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَرُ إنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً كَـ ((جُدْ شُكراً ودِنْ))**

قال السيوطي[١] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : تظافرت نُصُوص النَّحْوِيين على اشْتِرَاط المصدرية فِي الْمَفْعُول لَهُ ، وَذَلِكَ أَن الْبَاعِث إِنَّمَا هُوَ الْحَدث ، لَا الذوات" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اشتراط المصدرية في المفعول له ، حيث قال أبو حيان[٢] : "تظافرت نُصُوص النَّحْوِيين على اشْتِرَاط المصدرية فِي الْمَفْعُول لَهُ ، وَذَلِكَ أَن الْبَاعِث إِنَّمَا هُوَ الْحَدث ، لَا الذوات" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٢٤٨- اشتراط ألا يكون من لفظ الفعل .**

قال ابن مالك :

**وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتّحِدْ وَقْتاً وَفَاعِلاً ، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِد**
**فَاجْرُرْهُ بِالحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كَـ ((لِزُهدٍ ذَا قَنِعْ))**

قال السيوطي[٣] : "وَبَقِي سَابِع ، وَهُوَ : أَلا يكون من لفظ الْفِعْل .

فَإِن كَانَ فمفعول مُطلق ، لِأَن الشَّيْء لَا يكون عِلّة لنَفسِهِ ، وَهَذَا الشَّرْط رَاجع إِلَى معنى الشُّرُوط الْمَذْكُورَة كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان .

فَلِذَا لم أصرح بِهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اشتراط ألا يكون من لفظ الفعل ، حيث قال أبو حيان[٤]: "وَهَذَا الشَّرْط رَاجع إِلَى معنى الشُّرُوط الْمَذْكُورَة" .

وقال السيوطي : فَلِذَا لم أصرح بِهِ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع الهوامع٣/١٣١ .

(٢) التذييل والتكميل٧/٢٣٢ .

(٣) همع الهوامع٣/١٣٣ .

(٤) التذييل والتكميل٧/٢٣٥ .

## المفعول فيه

### ٢٤٩- القول في الظروف ((غدْوَة)) و ((بكرَة)) .

قال السيوطي[١] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : جعلت الْعَرَب : ((غدْوَة)) و ((بكرَة)) علمين لهذين الْوَقْتَيْنِ ، وَلم تفعل ذَلِك فِي نظائرها كعتمة ، وضحوة ، وَنَحْوهمَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الظروف ((غدْوَة)) و ((بكرَة)) ، حيث قال أبو حيان[٢] : "جعلت الْعَرَب : ((غدْوَة)) و ((بكرَة)) علمين لهذين الْوَقْتَيْنِ ، وَلم تفعل ذَلِك فِي نظائرها كعتمة ، وضحوة ، وَنَحْوهمَا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٢٥٠- القول في تصرف ((ذَات مرّة)) و ((ذَات يَوْم)) .

قال السيوطي[٣] : "وَزعم السُّهيْلي : أَن ((ذَات مرّة)) و ((ذَات يَوْم)) لَا تتصرف لَا فِي لُغَة خثعم ، وَلَا فِي غَيرهَا ، وَأَن الَّذِي يتَصَرَّف عِنْدهم إِنَّمَا هُوَ ((ذُو)) فَقَط .

ورده أَبُو حَيَّان بتصريح سِيبَوَيْهٍ ، وَالْجُمْهُور بِخِلَاف ذَلِك .

وَالسَّبَب فِي عدم تصرف : ((ذَا)) و ((ذَات)) فِي لُغَة الْجُمْهُور أَنَّهُمَا فِي الأَصْل بِمَعْنى صَاحب وصاحبة ، صفتان لظرف مَحْذُوف ، وَالتَّقْدِير فِي ((لَقيته ذَا صباح وَمَسَاء)) : وَقت صَاحب هَذَا الِاسْم ، و ((ذَات يَوْم)) : قِطْعَة ذَات يَوْم ، فَحذف الْمَوْصُوف وأقيمت صفته مقَامه ، فَلم يتصرفوا فِي الصّفة لِئَلَّا يكثر التَّوَسُّع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ((ذَات مرّة)) و ((ذَات يَوْم)) ، حيث زعم السُّهيْلي : أَن ((ذَات مرّة)) و ((ذَات يَوْم)) لَا تتصرف لَا فِي لُغَة خثعم ، وَلَا فِي غَيرهَا ، وَأَن الَّذِي يتَصَرَّف عِنْدهم إِنَّمَا هُوَ ((ذُو)) فَقَط ، ورده أَبُو حَيَّان[٤] بتصريح سِيبَوَيْهٍ ، وَالْجُمْهُور بِخِلَاف ذَلِك .

وقال السيوطي[١] : وَالسَّبَب فِي عدم تصرف : ((ذَا)) و ((ذَات)) فِي لُغَة الْجُمْهُور أَنَّهُمَا فِي الأَصْل بِمَعْنى صَاحب وصاحبة ، صفتان لظرف مَحْذُوف ، وَالتَّقْدِير فِي ((لَقيته ذَا صباح

---

(١) همع الهوامع٣/١٣٩ .

(٢) التذييل والتكميل٧/٢٦٦ .

(٣) همع الهوامع٣/١٤٣-١٤٤ .

(٤) التذييل والتكميل٧/٢٧٤ .

وَمَسَاء)) : وَقت صَاحب هَذَا الِاسْم ، و ((ذَات يَوْم)) : قِطْعَة ذَات يَوْم ، فَحذف الْمَوْصُوف وأقيمت صفته مقَامه ، فَلم يتصرفوا فِي الصّفة لِئَلَّا يكثر التَّوَسُّع .

مما يدل على موافقة السيوطي مع أبي حيان .

**٢٥١- القول في الْمُضَاف إِلَيْهِ ((شهر)) .**

قال السيوطي[٢] : "وَزعم الزّجاج أَنه لَا فرق بَين الْمُضَاف إِلَيْهِ ((شهر)) وَغَيره وَأَنه يجوز أَن يكون الْعَمَل فِي بعضه ، وَأَن يكون فِي جَمِيعه .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ خلاف نَص سبيويه ، قَالَ : والتفرقة بَين ذَلِك بالاستقراء وَالسَّمَاع ، وَلَيْسَ للْقِيَاس فِيهِ مجَال" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الْمُضَاف إِلَيْهِ ((شهر)) ، حيث زعم الزّجاج أَنه لَا فرق بَين الْمُضَاف إِلَيْهِ ((شهر)) وَغَيره وَأَنه يجوز أَن يكون الْعَمَل فِي بعضه ، وَأَن يكون فِي جَمِيعه ، فقال أبو حيان[٣] : "وَهُوَ خلاف نَص سبيويه" ، قَالَ : "والتفرقة بَين ذَلِك بالاستقراء وَالسَّمَاع ، وَلَيْسَ للْقِيَاس فِيهِ مجَال" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٢٥٢- دخول لفظ الشهر على ما لا يتطاول نَحْو : (لقيتك الشَّهْر) عند ابن خروف .**

قال السيوطي[٤] : "وَأَجَازَ أَن يعْمل فِي الشَّهْر مَا لَا يَتَطَاوَل نَحْو : لقيتك الشَّهْر ، وَكَذَا زعم فِي أَعْلَام الْأَيَّام : أَنَّهَا كأعلام الشُّهُور فَإِذا قلت : سرت السبت ، أَو سرت الْخَمِيس لم يكن الْعَمَل إِلَّا فِي جميعهما ، لِأَنَّهُمَا علمَان ، فَإِذا أضفت إِلَيْهِ يَوْم أَو لَيْلَة فَقلت : سرت يَوْم السبت ، أَو لَيْلَة السبت جَازَ أَن يكون السّير فِي بعضه ، وَفِي جَمِيعه ، لِأَن تَعْرِيفه بِالْإِضَافَة ، وَأَجَازَ لذَلِك أَن يعْمل فِي الْمُضَاف إِلَيْهِمَا مَا لَا يَتَطَاوَل نَحْو : لقيتك يَوْم الْخَمِيس ، وَلم يجزه فِي الْخَمِيس ، وَسَائِر أَيَّام الْأُسْبُوع ، فَلَا يُقَال : لقيتك الْخَمِيس ، وَلَا لقيتك السبت .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمَا زَعمه بَاطِل ، لِأَن الِاسْم يتَنَاوَل مُسَمَّاهُ بجملته نكرَة أَو معرفَة ، علما أَو غَيره، وَإِنَّمَا التَّفْرِقَة بَين أَسمَاء الشُّهُور أذا أضيف إِلَيْهَا شهر وَبَينهَا إِذا لم يضف إِلَيْهَا شهر من جِهَة أَنه إِذا انْفَرد الشَّهْر ، وَلم يضف فَالْعَمَل فِي جَمِيعه ، لِأَنَّهُ يُرَاد بِهِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا ، وَلَا يجوز أَن يكون فِي بعضه ، وَكَذَلِكَ أَسمَاء الْأَيَّام يجوز أَن يكون فِي كلهَا وَفِي بَعْضهَا ، لِأَنَّهَا

---

(١) همع الهوامع٣/١٤٤ .

(٢) همع الهوامع٣/١٤٦ .

(٣) التذييل والتكميل٧/٢٨١ .

(٤) همع الهوامع٣/١٤٧ .

من قبيل الْمُخْتَص غير الْمَعْدُود ، وَيعْمل فِيهِ المتطاول وَغَيره فَسَوَاء ، أضيف إِلَيْهِ يَوْم أم لَا ؟ انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي دخول لفظ الشهر على ما لا يتطاول نَحْو : (لقيتك الشَّهْر) عند ابن خروف .

وَكَذَا زعمه فِي أَعْلَام الْأَيَّام : أَنَّهَا كأعلام الشُّهُور فَإِذا قلت : سرت السبت، أَو سرت الْخَمِيس لم يكن الْعَمَل إِلَّا فِي جميعهما ، لِأَنَّهُمَا علمَان ، فَإِذا أضفت إِلَيْهِ يَوْم أَو لَيْلَة فَقلت : سرت يَوْم السبت ، أَو لَيْلَة السبت جَازَ أَن يكون السّير فِي بعضه ، وَفِي جَمِيعه ، لِأَن تَعْرِيفه بِالْإِضَافَة .

وَأَجَازَ لذَلِك أَن يعْمل فِي الْمُضَاف إِلَيْهِمَا مَا لَا يَتَطَاوَل نَحْو : لقيتك يَوْم الْخَمِيس ، وَلم يجزه فِي الْخَمِيس ، وَسَائِر أَيَّام الْأُسْبُوع ، فَلَا يُقَال : لقيتك الْخَمِيس ، وَلَا لقيتك السبت .

فقال أبو حيان[1] : "وَمَا زَعمه بَاطِل ، لِأَن الِاسْم يتَنَاوَل مُسَمَّاهُ بجملته نكرَة أَو معرفَة ، علما أَو غَيره، وَإِنَّمَا التَّفْرِقَة بَين أَسمَاء الشُّهُور أذا أضيف إِلَيْهَا شهر وَبَينهَا إِذا لم يضف إِلَيْهَا شهر من جِهَة أَنه إِذا انْفَرد الشَّهْر ، وَلم يضف فَالْعَمَل فِي جَمِيعه ، لِأَنَّهُ يُرَاد بِهِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا ، وَلَا يجوز أَن يكون فِي بعضه ، وَكَذَلِكَ أَسمَاء الْأَيَّام يجوز أَن يكون فِي كلهَا وَفِي بَعْضهَا ، لِأَنَّهَا من قبيل الْمُخْتَص غير الْمَعْدُود ، وَيعْمل فِيهِ المتطاول وَغَيره فَسَوَاء ، أضيف إِلَيْهِ يَوْم أم لَا ؟" .

وقال السيوطي[2] : "زعم فِي أَعْلَام الْأَيَّام : أَنَّهَا كأعلام الشُّهُور فَإِذا قلت : سرت السبت، أَو سرت الْخَمِيس لم يكن الْعَمَل إِلَّا فِي جميعهما" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٢٥٣- زعم الكوفيين في أسماء الأيام أنها ليست ظرف .

قال السيوطي[3] : وَمَا سوى مَا ذكر من جَوَاب مَتى من أَعْلَام الشُّهُور غير الْمُضَاف إِلَيْهَا شهر، والأبد وَنَحْوه ، وَذَلِكَ نَحْو : الْيَوْم ، وَاللَّيْلَة ، وَيَوْم كَذَا ، وَلَيْلَة كَذَا .

وَأَسْمَاء الْأَيَّام ، وأشباه ذَلِك يجوز فِيهِ التَّعْمِيم والتبغيض إِن صلح لَهُ ، فَالْأول نَحْو : قَامَ زيد الْيَوْم ، وَالثَّانِي نَحْو : لقِيت زيدا الْيَوْم ، ويحتملهما نَحْو : سَار زيد الْيَوْم .

---

(١) التذييل والتكميل٧/٢٨٤ .

(٢) همع الهوامع٣/١٤٧ .

(٣) همع الهوامع٣/١٤٨-١٤٩ .

وَكَون مَا يكون الْعَمَل فِي جَمِيعه هُوَ ظرف ، وانتصب انتصاب الظروف هُوَ مَذْهَب الْبَصرِيين .

وَزعم الْكُوفيُّونَ : أَنه لَيْسَ بظرف ، وَأَنه ينْتَصب انتصاب الْمُشبه بالمفعول ، لِأَن الظّرْف عِنْدهم مَا انتصب على تَقْدِير فِي ، وَإِذا عَم الْفِعْل الظّرْف لم يتَقَدَّر عِنْدهم فِيهِ ((فِي)) لِأَن ((فِي)) يَقْتَضِي عِنْدهم التَّبْعِيض ، وَإِنَّمَا جَعَلُوهُ مشبها بالمفعول لَا مَفْعُولا بِهِ ، لأَنهم رَأَوْهُ ينْتَصب بعد الْأَفْعَال اللَّازِمَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بَاطِل ، لأَنهم بنوه على أَن ((فِي)) تَقْتَضِي التَّبْعِيض ، وَإِنَّمَا هِيَ للوعاء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ما سوى ما ذكر من جواب متى من أعلام الشهور غير المضاف إليها شهر ، حيث زعم الكوفيون أَنه لَيْسَ بظرف ، وَأَنه ينْتَصب انتصاب الْمُشبه بالمفعول ، لِأَن الظّرْف عِنْدهم مَا انتصب على تَقْدِير فِي ، وَإِذا عَم الْفِعْل الظّرْف لم يتَقَدَّر عِنْدهم فِيهِ ((فِي)) لِأَن ((فِي)) يَقْتَضِي عِنْدهم التَّبْعِيض ، وَإِنَّمَا جَعَلُوهُ مشبها بالمفعول لَا مَفْعُولا بِهِ، لأَنهم رَأَوْهُ ينْتَصب بعد الْأَفْعَال اللَّازِمَة .

فقال أبو حيان[١] : "وَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بَاطِل ، لأَنهم بنوه على أَن ((فِي)) تَقْتَضِي التَّبْعِيض ، وَإِنَّمَا هِيَ للوعاء" .

مما يد على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٢٥٤- القول فيما يصلح للظرفية من الأمكنة .

قال ابن مالك :

**نَحْـوُ : الجِهَـاتِ ، وَالمَقَـادِيرِ ، وَمَـا صِيغَ مِنَ الفِعْلِ كـ((مَرْمَى)) مِنْ ((رَمَى))**

قال السيوطي[٢] : "الَّذِي يصلح للظرفية ، وَيَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْل من الْأَمْكِنَة أَرْبَعَة أَنْوَاع : أَحدهَا : مَا دلّ على مِقْدَار ، ويعبر عَنهُ بمقدر ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وهما متقاربان نَحْو : ميل ، وفرسخ ، وبريد ، وغلوة" .

**التوضيح والتحليل :**

(١) التذييل والتكميل٧/٢٨٧ .

(٢) همع الهوامع٣/١٥٠ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما يصلح للظرفية من الأمكنة ، حيث قال أحدها :
أَحدهَا : مَا دلّ على مِقْدَار ، ويعبر عَنهُ بمقدر ، فقال أبو حيان(١) : "وهما متقاربان نَحْو : ميل، وفرسخ ، وبريد ، وغلوة" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٥٥- الخلاف في (دخول ما دل على مقدار) تحت حد المبهم .**

قال السيوطي(٢) : "وَهَذَا النَّوْع اخْتلف فِيهِ ، هَل هُوَ دَاخل تَحت حد الْمُبْهم أم لَا ؟
فالشلوبين على الثَّانِي ، لِأَن الْمُبْهم مَا لَا نِهَايَة لَهُ وَلَا حُدُود محصورة ، وَهَذِه الظروف الْمقدرَة لَهَا نِهَايَة مَعْرُوفَة ، وحدود محصورة لِأَن الْميل مِقْدَار مَعْلُوم من الْمسَافَة وَكَذَا الْبَاقِي .

والفارسي وَغَيره على الأول، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يرجع تقديرها إِلَى السماع ، أَلا ترى أَن الغلوة مائَة بَاعَ .

والميل : عشرَة غلاء ، والفرسخ : ثَلَاثَة أَمْيَال ، والبريد : أَرْبَعَة فراسخ ، والباع لَا يَنْضَبِط إِلَّا بتقريب ، لِأَنَّهُ يزِيد وَينْقص ، فَيلْزم أَن تكون هَذِه المقدرات غير مُحَققَة النِّهَايَة وَالْحُدُود ، بل تحديدها على جِهَة التَّقْرِيب .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح أَنه شَبيه بالمبهم ، وَلذَلِك وصل إِلَيْهِ الْفِعْل بِنَفسِهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في (هل يدخل ما دل على مقدر تحت حد المبهم أم لا؟)، حيث قال أبو حيان(٣) : "وَالصَّحِيح أَنه شَبيه بالمبهم ، وَلذَلِك وصل إِلَيْهِ الْفِعْل بِنَفسِهِ" .

وذكر السيوطي قول الشلوبين أنه لا يدخل تحت حد المبهم ، والفارسي أنه يدخل تحت حد المبهم .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

ويبدو لي أن الراجح قول أبي حيان .

**٢٥٦- القول في صفة المكان الغالبة .**

قال السيوطي(٤) : "الثَّالِث : مَا جرى مجْرَاه باطراد ، قَالَ ابْن مَالك : وَذَلِكَ صفة الْمَكَان الْغَالِبَة نَحْو : هم قَرِيبا مِنْك ، وشرقي الْمَسْجِد ، ومصادر قَامَت مقَام مُضَاف إِلَيْهَا تَقْديرا نَحْو قَوْلهم : هو قرب الدَّار ، وَوزن الْجَبَل وزنته .

---

(١) التذييل والتكميل٨/٢٦ .

(٢) همع الهوامع٣/١٥٠-١٥١ .

(٣) التذييل والتكميل٨/٢٧ .

(٤) همع الهوامع٣/١٥٢ .

قَالَ : وَالْمرَاد بالاطراد أَلا تخْتَص ظرفيته بعامل مَا كاختصاص ظرفية الْمُشْتَقّ من اسْم الْوَاقِع فِيهِ.

وَجعل أَبُو حَيَّان من ذَلِك : قبلك ، ونحوك ، وقرابتك بِمَعْنى قَرِيبا إِلَّا أَنه أَشد مُبَالغَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ما جرى مجراه باطراد ، حيث قال ابن مالك : وَذَلِكَ صفة الْمَكَان الْغَالِبَة نَحْو : هم قَرِيبا مِنْك ، وشرقي الْمَسْجِد ، ومصادر قَامَت مقَام مُضَاف إِلَيْهَا تَقْديرا نَحْو قَوْلهم : هو قرب الدَّار ، وَوزن الْجَبَل وزنته .

قَالَ : وَالْمرَاد بالاطراد أَلا تخْتَص ظرفيته بعامل مَا كاختصاص ظرفية الْمُشْتَقّ من اسْم الْوَاقِع فِيهِ .

حيث جعل أبو حيان[١] "من ذَلِك : قبلك ، ونحوك ، وقرابتك بِمَعْنى قَرِيبا إِلَّا أَنه أَشد مُبَالغَة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٢٥٧- القول في اغفال السهيلي المتوسط في (دخل).

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَسكت عَن الْمُتَوَسّط ، وَقِيَاس تَفْصِيله : أَنه يجوز فِيهِ الْوَجْهَانِ: التَّعَدِّي بِنَفسِهِ وبواسطة ((فِي))" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في المتوسط ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَسكت عَن الْمُتَوَسّط، وَقِيَاس تَفْصِيله : أَنه يجوز فِيهِ الْوَجْهَانِ: التَّعَدِّي بِنَفسِهِ وبواسطة ((فِي))" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ٢٥٨- القول في معنى الظرف غير المتصرف (شطر) .

قال السيوطي[٤] : "وَشطر : بِمَعْنى نَحْو : ذكره أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) التذييل والتكميل٨/٣٤ .

(٢) همع الهوامع٣/١٥٣ .

(٣) التذييل والتكميل٧/٢٥٤ .

(٤) همع الهوامع٣/١٥٦ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في معنى شطر ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَشطر : بِمَعْنى نَحْو" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٢٥٩- القول في ظرف مكان (بدل) .**

قال السيوطي[2] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يذكر الْكُوفِيُّونَ ((بدل)) ظرف مَكَان ، وَإِنَّمَا ذكره البصريون.

وَإِذا اسْتعْمل ((مَكَان)) بِمَعْنَاهُ لم يتَصَرَّف أَيْضا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في بدل ، حيث قال أبو حيان[3] : "وَلم يذكر الْكُوفِيُّونَ ((بدل)) ظرف مَكَان ، وَإِنَّمَا ذكره البصريون" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٦٠- القول في استعمال المصادر ((صددك)) و ((صقبك)) اسما .**

قال السيوطي[4] : "و((صددك)) و ((صقبك)) ، لَكِن قَالَ أَبُو حَيَّان : يجوز أَن يسْتَعْمل اسْما إِذْ قِيَاس كل ظرف أَن يتَصَرَّف فِيهِ إِلَّا أَن نقل : أَنه مِمَّا يلْزم أَن يكون ظرفا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في استعمال ((صددك)) و ((صقبك)) اسما ، حيث قال أبو حيان[5] : "يجوز أَن يسْتَعْمل اسْما إِذْ قِيَاس كل ظرف أَن يتَصَرَّف فِيهِ إِلَّا أَن نقل : أَنه مِمَّا يلْزم أَن يكون ظرفا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٢٦١- زعم عبد الدائم أن ((سَوَاء)) الممدودة مَبْنِيَّة على الْفَتْح لتضمنها معنى إِلَّا .**

قال السيوطي[6] : "وَزعم عبد الدَّائِم بن مَرْزُوق القيرواني : أَن ((سَوَاء)) الممدودة مَبْنِيَّة على الْفَتْح لتضمنها معنى إِلَّا .

---

(١) التذييل والتكميل٨/٦٣ .

(٢) همع الهوامع٣/١٥٨ .

(٣) التذييل والتكميل٨/٦٢ .

(٤) همع الهوامع٣/١٥٩ .

(٥) التذييل والتكميل٨/٣٦ .

(٦) همع الهوامع٣/١٦٣ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالَّذِي حمله على ذَلِك أَنه رَآهَا لَازِمَة الْفَتْح لَا تَتَغَيَّر بِوُجُوه الْأَعْرَاب تغير ((غير)).

والصَّحِيح أَن فتحهَا إِعْرَاب ، وَهِي لَازِمَة الظَّرْفِيَّة ، فَلذَلِك لم ترفع وَلم تجر" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زعم عبد الدَّائِم بن مَرْزُوق القيرواني : أَن ((سَوَاء)) الممدودة مَبْنِيَّة على الْفَتْح لتضمنها معنى إِلَّا .

حيث قال أبو حيان[١] : "وَالَّذِي حمله على ذَلِك أَنه رَآهَا لَازِمَة الْفَتْح لَا تَتَغَيَّر بِوُجُوه الْأَعْرَاب تغير ((غير)) .

والصَّحِيح أَن فتحهَا إِعْرَاب ، وَهِي لَازِمَة الظَّرْفِيَّة ، فَلذَلِك لم ترفع وَلم تجر" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٢٦٢- القول فيما تنفرد فيه (سوى) عن (غير) .

قال السيوطي[٢] : "وَقيل إِنَّهَا تنفرد من ((غير)) بِأَنَّهَا لَا تُضَاف إِلَّا إِلَى معرفَة بِخِلَاف ((غير)) فَإِنَّهَا تُضَاف إِلَيْهِمَا .

ورده أَبُو حَيَّان بقوله : ((سوى طلل)) ، و ((سوى لَيْلَة)) ، وهما نكرتان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما تنفرد به سوى عن غير ، حيث قيل وَقيل إِنَّهَا تنفرد من ((غير)) بِأَنَّهَا لَا تُضَاف إِلَّا إِلَى معرفَة بِخِلَاف ((غير)) فَإِنَّهَا تُضَاف إِلَيْهِمَا ، فرده أبو حيان وقال[٣] : "((سوى طلل)) ، و ((سوى لَيْلَة)) ، وهما نكرتان" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٢٦٣- القول في امتناع اتساع الظرف مع الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ .

---

(١) التذييل والتكميل٨/٣٦١ .

(٢) همع الهوامع٣/١٦٤ .

(٣) التذييل والتكميل٨/٣٥٩ .

قال السيوطي[١] : "وَقيل يمْتَنع الاتساع مَعَ الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ أَيْضا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أصل يشبه بِهِ، إِذْ لَا يُوجد مَا يتعدي إِلَى ثَلَاثَة بِحَق الأَصْل ، وَالْحمل إِنَّمَا يكون على الْأُصُول ، لَا على الْفُرُوع .

وَهَذَا مَا صَححهُ ابْن عُصْفُور قِيَاسا لما ذكر ، وسماعا ، لِأَنَّهُ لم يرد إِلَّا فِي الْمُتَعَدِّي لوَاحِد وَاللَّازِم .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْأَمر كَمَا قَالَ من عدم السماع مَعَ الْمُتَعَدِّي لاثْنَيْنِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما صححه ابن عصفور ، أنه يمتنع الاتساع مَعَ الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ أَيْضا ، حيث قال أبو حيان موافقا ابن عصفور[٢] : "وَالْأَمر كَمَا قَالَ من عدم السماع مَعَ الْمُتَعَدِّي لاثْنَيْنِ" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

والراجح هنا قول أبي حيان .

**٢٦٤- القول في التوسع بالظروف (إنْ كان العامل كان وأخواتها) .**

قال السيوطي[٣] : "الْخَامِس : أَلا يكون الْعَامِل كَانَ وَأَخَوَاتهَا ، إِن قُلْنَا : إِنَّهَا تعْمل فِي الظّرْف حذرا من كَثْرَة الْمجَاز ، لِأَنَّهَا رفعت ونصبت لشبهها بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي ، وَالْعَمَل بالشبه مجَاز ، فَإِذا نصبت الظّرْف على الاتساع _وَهُوَ مجَاز أَيْضا_ كثر الْمجَاز فَيمْنَع مِنْهُ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا مَا يَقْتَضِيهِ النّظر ، وَنَظِيره قَوْلهم : دخلت فِي الْأَمر لَا يجوز حذف ((فِي)) لِأَن هَذَا الدُّخُول مجَاز ، ووصول ((دخل)) إِلَى الظّرْف بِغَيْر وساطة ((فِي)) مجَاز فَلم يجْتَمع عَلَيْهَا مجازان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في التوسع في الظروف إن كان العامل كان وأخواتها ، حيث قال السيوطي : إِن قُلْنَا : إِنَّهَا تعْمل فِي الظّرْف حذرا من كَثْرَة الْمجَاز ، لِأَنَّهَا رفعت ونصبت لشبهها بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي ، وَالْعَمَل بالشبه مجَاز ، فَإِذا نصبت الظّرْف على الاتساع _وَهُوَ مجَاز أَيْضا_ كثر الْمجَاز فَيمْنَع مِنْهُ .

---

(١) همع الهوامع٣/١٦٩ .

(٢) التذييل والتكميل٨/٩٥ .

(٣) همع الهوامع٣/١٦٩ .

فقال أبو حيان[١] : "وَهَذَا مَا يَقْتَضِيهِ النّظر ، وَنَظِيره قَوْلهم : دخلت فِي الْأَمر لَا يجوز حذف ((فِي)) لِأَن هَذَا الدُّخُول مجَاز ، ووصول ((دخل)) إِلَى الظّرْف بِغَيْر وساطة ((فِي)) مجَاز فَلم يجْتَمع عَلَيْهَا مجازان" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٢٦٥- القول في تجويز وقوع (إذ) مفعول به .

قال السيوطي[٢] : "وَجوز الْأَخْفَش والزجاج وَابْن مَالك : وُقُوعهَا مَفْعُولا بِهِ نَحْو : {واذْكُرُوا إِذْ كُنْتُم قَلِيلا}[٣] ، وبدلا مِنْهُ نَحْو : {وَاذْكُر فِي الْكتاب مَرْيَم إِذْ انتبذت}[٤] وَالْجُمْهُور لَا يثبتون ذَلِك ، وَوَافَقَهُمْ أَبُو حَيَّان : قَالَ : لِأَنَّهُ لَا يُوجد فِي كَلَامهم : أَحْبَبْت إِذْ قدم زيد ، وَلَا كرهت إِذْ قدم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تجويز الْأَخْفَش والزجاج وَابْن مَالك : وُقُوع إذ مَفْعُولا بِهِ ، وبدلا منه ، حيث أن الجمهور لا يثبتون ذلك ، ووافقهم أبو حيان وقال[٥] : "لِأَنَّهُ لَا يُوجد فِي كَلَامهم : أَحْبَبْت إِذْ قدم زيد ، وَلَا كرهت إِذْ قدم" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٢٦٦- القول في إعراب (إذ) .

قال السيوطي[٦] : "وَهل هِيَ حِينَئِذٍ ظرف مَكَان أَو زمَان ، أَو حرف لِمَعْنى المفاجأة أَو حرف مُؤَكد، أَي زَائِد ؟ أَقْوَال : اخْتَار الثَّانِي أَبُو حَيَّان إِقْرَارا لَهَا على مَا اسْتَقر لَهَا ، وَابْن مَالك والشلوبين : الثَّالِث"

---

(١) التذييل والتكميل٨/٩٦ .

(٢) همع الهوامع٣/١٧٢ .

(٣) سورة الأعراف٧/٨٦ .

(٤) سورة مريم١٩/١٦ .

(٥) التذييل والتكميل٧/٢٩٢ .

(٦) همع الهوامع٣/١٧٦ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في هل إذ ظرف مَكَان أَو زمَان ، أَو حرف لِمَعْنى المفاجأة أَو حرف مُؤَكد، أَي زَائِد ؟ ، حيث اختار أبو حيان(١) أنها حرف لمعنى المفاجأة ، ويبدو والراجح قول ابن مالك .

ولم يعلق السيوطي .

## ٢٦٧- ناصب (إذا) .

قال السيوطي(٢) : "وَفِي ناصب إذا قَوْلَانِ :

أَحدهمَا : أَنه شَرطهَا ، وَعَلِيهِ الْمُحَقِّقُونَ وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان حملا لَهَا على سَائِر أدوات الشَّرْط .

وَالثَّانِي : أَنه مَا فِي جوابها من فعل وَشبهه ، وَعَلِيهِ الْأَكْثَرُونَ لما تقدم من أَنَّهَا مُلَازمَة الْإِضَافَة إِلَى شَرطهَا ، والمضاف إِلَيْهِ لَا يعْمل فِي الْمُضَاف" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ناصب إذا ، حيث فيه قولان ، واختار أبو حيان(٣) أنه شرطها ، وذكر السيوطي قول الأكثرون أَنه مَا فِي جوابها من فعل وَشبهه .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو لي أن الراجح قول أبي حيان .

## ٢٦٨- تعليل بناء الآن .

قال السيوطي(٤) : "وَكَذَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيّ : سَبَب بنائِهِ وُقُوعه فِي أول أَحْوَاله بِالْألف وَاللَّام .

ورده ابْن مَالك بِلُزُوم الْجَمَّاء الْغَفِير ، وَاللات وَنَحْوهَا مِمَّا وَقع فِي أول أَحْوَاله بِالْألف وَاللَّام .

وَقَالَ ابْن مَالك : بني لشبه الْحَرْف فِي مُلَازمَة لفظ وَاحِد .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ مَرْدُود بِمَا رد بِهِ هُوَ على الزَّمَخْشَرِيّ .

وَقَالَ الْفراء : إِنَّمَا بني لِأَنَّهُ نقل من فعل مَاض وَهُوَ : ((آن)) معنى : حَان .

---

(١) التذييل والتكميل٧/٢٩٨ .

(٢) همع الهوامع٣/١٨١ .

(٣) التذييل والتكميل٧/٣٣٠ .

(٤) همع الهوامع٣/١٨٥-١٨٦.

ورد بِأَنَّهُ لَو كَانَ كَذَلِك لم تدخل عَلَيْهِ ((أل)) .

وَذهب بَعضهم إِلَى أَنه مُعرب ، وفتحته إِعْرَاب على الظَّرْفِيَّة .

وَالْمُخْتَار عِنْدِي : القَوْل بإعرابه ، لِأَنَّهُ لم يثبت لبنائه عِلّة مُعْتَبرَة ، فَهُوَ مَنْصُوب على الظَّرْفِيَّة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في رده على ابن مالك في تعليليه بناء الآن على الظرفية، حيث قال أبو حيان[1] : "وَهُوَ مَرْدُود بِمَا رد بِهِ هُوَ على الزَّمَخْشَرِيّ" .

وذكر السيوطي تعليل الفراء لبناءه ، وتعليل الزمخشري وتعليل ابن مالك .

وقال السيوطي : "وَالْمُخْتَار عِنْدِي : القَوْل بإعرابه ، لِأَنَّهُ لم يثبت لبنائه عِلّة مُعْتَبرَة ، فَهُوَ مَنْصُوب على الظَّرْفِيَّة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان في هذه المسألة .

**٢٦٩- القول في تصغير (أمس) .**

قال السيوطي[2] : "قَالَ ابْن مَالك فِي (شرح الكافية الشافية) : وَحَال التصغير . قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ مُخَالف لنَصّ سِيبَوَيْهٍ وَغَيره من النُّحَاة : أَن أمس لَا يصغر" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تصغير أمس ، حيث رد على قول ابن مالك بتصغير أمس ، فقال أبو حيان[3] : "وَهُوَ مُخَالف لنَصّ سِيبَوَيْهٍ وَغَيره من النُّحَاة : أَن أمس لَا يصغر" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٧٠- اشتراط ابن هشام أن (غير) تقع بعد (ليس) .**

قال السيوطي[4] : "وَذكر ابْن هِشَام أَن شَرطهَا : أَن تقع بعد لَيْسَ ، وَأَن قَول الْفُقَهَاء : ((لَا غير)) لحن ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ فقد صرح السيرافي وَابْن السراج وَأَبُو حَيَّان : بِأَن ((لَا)) كليس فِي ذَلِك" .

---

(١) التذييل والتكميل٨/٨ .

(٢) همع الهوامع٣/١٩١ .

(٣) التذييل والتكميل٨/٢٣ .

(٤) همع الهوامع٣/١٩٧ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اشتراط ابن هشام أن غير تقع بعد ليس ، وأن قول الْفُقَهَاء : ((لَا غير)) لحن ، حيث قال أبو حيان[١] : "بِأَن ((لَا)) كليس فِي ذَلِك" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٢٧١- القول بجواز حذف التنوين من (كل) .**

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمن غَرِيب الْمَنْقُول مَا ذهب إِلَيْهِ مُحَمَّد بن الْوَلِيد من جَوَاز حذف التَّنْوِين من كل : فَتَقول : كل منطلق ، جعله غَايَة مثل ((قبل)) و ((بعد)) حَكَاهُ عَنهُ أَبُو جَعْفَر النّحاس ، وَأنكر عَلَيْهِ عَليّ بن سُلَيْمَان لِأَن الظروف قد خصت بعلة لَيست فِي غَيرهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز حذف التنوين من كل ، حيث قال أبو حيان[٣] : وَمن غَرِيب الْمَنْقُول مَا ذهب إِلَيْهِ مُحَمَّد بن الْوَلِيد من جَوَاز حذف التَّنْوِين من كل : فَتَقول : كل منطلق ، جعله غَايَة مثل ((قبل)) و ((بعد)) حَكَاهُ عَنهُ أَبُو جَعْفَر النّحاس ، وَأنكر عَلَيْهِ عَليّ بن سُلَيْمَان لِأَن الظروف قد خصت بعلة لَيست فِي غَيرهَا .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٧٢- القول في تصرف "تحت" و "فوق" بجرهما بـ "من" .**

قال ابن مالك :

**وَغَيْـــرُ ذِي التَّصَـــرّفِ الّـــذِي لَـــزِمْ ظَرْفِيّـــة أوْ شِـــبْهَهَا مِـــنَ الكَلِـــمْ**

قال السيوطي[٤] : "وَأما المعرب مِنْهَا فَذكر ابْن مَالك أَن ((فَوق)) ، و ((تَحت)) لَا يتصرفان أصلا، قَالَ أَبُو حَيَّان : وَنَصّ على ذَلِك الْأَخْفَش ، فَقَالَ : اعْلَم أَن الْعَرَب تَقول : فَوْقك رَأسك ، وتحتك رجلاك ، لَا يَخْتَلِفُونَ فِي نصب الفوق والتحت ، لأَنهم لم يستعملوهما إِلَّا ظرفين أَو مجرورين بـ ((من)) .

---

(١) التذييل والتكميل٤/٢٨١ .

(٢) همع الهوامع٣/١٩٧-١٩٨ .

(٣) التذييل والتكميل٥/٧ .

(٤) همع الهوامع٣/١٩٨ .

قَالَ تَعَالَى : {فَخر عَلَيْهِم السّقف من فَوْقهم}[1] وَقَالَ : {تجْرِي من تحتهَا الْأَنْهَار}[2] " .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تصرف "تحت" و "فوق" بجرهما بـ "من" ، حيث ذكر ابن مالك أن ((فَوق)) ، و ((تَحت)) لَا يتصرفان أصلا ، حيث قال أبو حيان[3] : "وَنَصّ على ذَلِك الْأَخْفَش" ، فَقَالَ: "اعْلَم أَن الْعَرَب تَقول : فَوْقك رَأسك ، وتحتك رجلاك ، لَا يَخْتَلِفُونَ فِي نصب الفوق والتحت ، لأَنهم لم يستعملوهما إِلَّا ظرفين أَو مجرورين بـ ((من))" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ٢٧٣- القول في استعمالات (أول) .

قال السيوطي[4] : "الثَّالِثَة : لـ ((أول)) استعمالان : أَحدهمَا : أَن تكون صفة ، أَي أفعل تَفْضِيل ، بِمَعْنى الأسبق ، فَيعْطى حكم أفعل التَّفْضِيل من منع الصّرْف ، وَعدم تأنيثه بِالتَّاءِ وَدخُول ((من)) عَلَيْهِ نَحْو : هَذَا أول من هذَيْن ولقيته عَام أول .

وَالثَّانِي : أَن يكون اسْما فَيكون مَوْصُوفا نَحْو : لَقيته عَاما أَولا ، وَمِنْه : مَا لَهُ أول وَلَا آخر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَفِي محفوظي أَن هَذَا يؤنث بِالتَّاءِ ، وَيصرف أَيْضا ، فَيُقَال أَوله ، وَآخره بِالتَّنْوِينِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في استعمالات أول ، حيث ذكر لها استعمالان ، وقال أبو حيان[5] : "وَفِي محفوظي أَن هَذَا يؤنث بِالتَّاءِ ، وَيصرف أَيْضا ، فَيُقَال أَوله ، وَآخره بِالتَّنْوِينِ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٢٧٤- القول في الظرف (بين) للزمان أو للمكان.

قال السيوطي[6] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : أصل بَين أَن تكون ظرفا للمكان وتتخلل بَين شَيْئَيْنِ، شَيْئَيْنِ، أَو مَا فِي تَقْدِير شَيْئَيْنِ أَو أَشْيَاء ثمَّ لحقتها (مَا) أَو الْألف لَزِمت الظَّرْفِيَّة الزمانية .

---

(١) سورة النحل١٦/٢٦ .

(٢) سورة البقرة٢/٢٥ .

(٣) التذييل والتكميل٨/٦٠ .

(٤) همع الهوامع٣/٢٠٠.

(٥) التذييل والتكميل١٠/٢٨٢ .

(٦) همع الهوامع٣/٢٠١.

وَصرح بعض أَصْحَابنَا أَن ظرف زمَان بِمَعْنى ((إِذا)) ، وَمِنْه الحَدِيث: ((سَاعَة يَوْم الْجُمُعَة بَين خُرُوج الإِمَام وانقضاء الصَّلَاة)) [١] انْتهى .

وَذكر الزنجاني : أَنَّهَا بِحَسب مَا تُضَاف إِلَيْهِ ، وتصرفها متوسط .

قَالَ تَعَالَى : {هَذَا فِرَاق بيني وَبَيْنك}[٢] ، {لقد تقطع بَيْنكُم}[٣] بِالرَّفْع ، {مَّوَدَّةَ بَينِكُم}[٤] بِالْجَرِّ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الظرف بين هل هو للزمان أو المكان ، حيث قال أبو حيان[٥] : "أصل بَين أَن تكون ظرفا للمكان وتتخلل بَين شَيْئَيْنِ ، أَو مَا فِي تَقْدِير شَيْئَيْنِ أَو أَشْيَاء أَشْيَاء ثمَّ لحقتها (مَا) أَو الْألف لَزِمت الظَّرْفِيَّة الزمانية" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٢٧٥- القول في إلحاق ((بَيْنَمَا)) بـ (بينا) .

قال السيوطي[٦] : "وَأَلْحق بَعضهم ((بَيْنَمَا)) بهَا ، فَأجَاز إضافتها إِلَى مُفْرد مصدر نَحْو: بَيْنَمَا قيام زيد قَامَ عَمْرو .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح أَنه لَا يجوز ، لِأَنَّهُ لم يسمع ، وَلَا يسوغ قِيَاس بَيْنَمَا على بَينا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إلحاق بعضهم ((بَيْنَمَا)) بـ بينا ، حيث قال أبو حيان[٧]: حيان[٧]: وَالصَّحِيح أَنه لَا يجوز ، لِأَنَّهُ لم يسمع ، وَلَا يسوغ قِيَاس بَيْنَمَا على بَينا .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) فيض القدير ٤٦٣/٢ .

(٢) سورة الكهف ٧٨/١٨ .

(٣) سورة الأنعام ٩٤/٦ .

(٤) سورة العنكبوت ٢٥/٢٩ .

(٥) التذييل والتكميل ٣٠٣/٧ .

(٦) همع الهوامع ٢٠٣/٣ .

(٧) التذييل والتكميل ٣٠٦/٧ .

### ٢٧٦- تضاف (بينا) إِلَى المصدر .

قال السيوطي[١] : "وَلَا تُضَاف ((بَينا)) إِلَى مُفْرد غير مصدر وفَاقا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَسَببه أَنَّهَا تستدعي جَوَابا فَلم يَقع بعْدهَا إِلَّا مَا يُعْطي معنى الْفِعْل ، وَذَلِكَ الْجُمْلَة ، والمصدر من الْمُفْردَات" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أن تضاف ((بَينا)) إِلَى المصدر وفَاقا ، حيث قال أبو حيان[٢] : "وَسَببه أَنَّهَا تستدعي جَوَابا فَلم يَقع بعْدهَا إِلَّا مَا يُعْطي معنى الْفِعْل ، وَذَلِكَ الْجُمْلَة ، والمصدر من الْمُفْردَات" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٢٧٧- القول بإضافة (بينا) إلى المصدر .

قال السيوطي[٣] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وبإضافة ((بَينا)) إِلَى الْمصدر احْتج أَبُو عَليّ أَن ((بَينا)) لَيست محذوفة من بَيْنَمَا ، كَمَا قَالَ بَعضهم ، لِأَن ((بَيْنَمَا)) لَا تُضَاف وَإِنَّمَا هِيَ مَكْفُوفَة بـ ((مَا)) دَخِلَة على الجملتين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إضافة بينا إلى المصدر ، حيث قال أبو حيان[٤] : "وبإضافة ((بَينا)) إِلَى الْمصدر احْتج أَبُو عَليّ أَن ((بَينا)) لَيست محذوفة من بَيْنَمَا ، كَمَا قَالَ بَعضهم ، لِأَن ((بَيْنَمَا)) لَا تُضَاف وَإِنَّمَا هِيَ مَكْفُوفَة بـ ((مَا)) دَاخِلَة على الجملتين" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك.

### ٢٧٨- وقوع (حيث) مجردة عن الظرفية .

قال السيوطي[٥] : "وَمن وُقُوعهَا مُجَرّدَة عَن الظَّرْفِيَّة قَوْله :

**إنّ حَيْـثُ اسـتقَرَّ مِـنْ أَنْـتَ رَاعِيـه      حِمًـــى فِيــــهِ عِـــزّة وأَمـــانُ**[٦]

---

(١) همع الهوامع٣/٢٠٣-٢٠٤ .

(٢) التذييل والتكميل٧/٣٠٦ .

(٣) همع الهوامع٣/٢٠٤ .

(٤) التذييل والتكميل٧/٣٠٨ .

(٥) همع الهوامع٣/٢٠٨ .

(٦) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٢٩ ومغني اللبيب ١/ ١٣٢ .

فـ ((حَيْثُ)) اسْم إِن .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : هَذَا خطأ ، لِأَن كَونهَا اسْما لـ ((إِن)) فرع عَن كَونهَا تكون مُبْتَدأ ، وَلم يسمع ذَلِك فِيهَا الْبَتَّةَ ، بل اسْم إِن فِي الْبَيْت ((حمي)) و ((حَيْثُ)) الْخَبَر .

لِأَنَّهُ ظرف ، وَالصَّحِيح أَنَّهَا لَا تتصرف ، فَلَا تكون فَاعِلا وَلَا مَفْعُولا بِهِ ، وَلَا مُبْتَدأ .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في وقوع حيث مجردة عن الظرفية ، حيث ذكر السيوطي بيت شعر وأعرب حيث اسْم إِن ، فقال أبو حيان : "هَذَا خطأ ، لِأَن كَونهَا اسْما لـ ((إِن)) فرع عَن كَونهَا تكون مُبْتَدأ ، وَلم يسمع ذَلِك فِيهَا الْبَتَّةَ ، بل اسْم إِن فِي الْبَيْت ((حمي)) و ((حَيْثُ)) الْخَبَر . لِأَنَّهُ ظرف ، وَالصَّحِيح أَنَّهَا لَا تتصرف ، فَلَا تكون فَاعِلا وَلَا مَفْعُولا بِهِ ، وَلَا مُبْتَدأ .انْتهى" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

والراجح هنا قول السيوطي .

## ٢٧٩- الاستثناء بـ (دون) .

قال السيوطي[(١)] : "وَيسْتَثْنى بِهِ ((كسوى)) فِيمَا نَقله أَبُو حَيَّان فِي ((شرح التسهيل)) عَن بعض الْفُقَهَاء الْحَنَفِيَّة ، وَنَقله" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الاستثناء بدون حيث قال[(٢)] : "وَيسْتَثْنى بِهِ ((كسوى)) فِيمَا نَقله أَبُو حَيَّان فِي ((شرح التسهيل)) عَن بعض الْفُقَهَاء الْحَنَفِيَّة ، وَنَقله" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٢٨٠- إضافة المصدر (ريث) إلى الفعل .

قال السيوطي[(٣)] : "(ريث) مصدر : راث يريث : إِذا أَبْطَأَ ، فَإِذا اسْتعْمل فِي معنى الزَّمَان جَازَ أَيْضا أَن يُضَاف إِلَى الْفِعْل فَتَقول : أَتَيْتُك ريث قَامَ زيد ، أَي قدر بطء قيام زيد ، فَلَمَّا خرجت إِلَى ظروف الزَّمَان جَازَ فِيهَا مَا جَازَ فِي الزَّمَان ، هَذَا كَلَام أبي الْفضل الصفار فِي (شرح كتاب سِيبَوَيْهٍ) وَنَقله أَبُو حَيَّان ، وَذكر ابْن مَالك نَحوه" .

---

(١) همع الهوامع٣/٢١٠ .

(٢) التذييل والتكميل٨/٣٦٠ .

(٣) همع الهوامع٣/٢١٠ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي ما نقله أبي حيان[1] عن أبي الفضل الصفار من جواز أن يضاف ريث إلى الفعل فتقول : "أَتَيْتُك ريث قَامَ زيد ، أَي قدر بطء قيام زيد ، فَلَمَّا خرجت إِلَى ظروف الزَّمَان جَازَ فِيهَا مَا جَازَ فِي الزَّمَان" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٢٨١- إجراء (عوض) مجرى القسم .**

قال السيوطي[2] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقد كثر اسْتِعْمَال ((عوض)) حَتَّى أجروه مجْرى الْقسم الْقسم كَقَوْلِه :

**رَضِيعَىْ لِبان ثَدْيِ أمٍّ تحالَفا ... بأسْحَمَ داج عَوْضُ لَا نَتَفرّقُ[3]**

" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إجراء عوض مجرى القسم ، حيث قال أبو حيان[4] : : "وَقد كثر اسْتِعْمَال ((عوض)) حَتَّى أجروه مجْرى الْقسم" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٨٢- كسر ميم مذ ، ومنذ .**

قال السيوطي[5] : "وَكسر مِيم مذ ، ومنذ لُغَة بني سليم ، كَذَا قَالَ ابْن مَالك .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : حُكيَ اللحياني فِي نوادره : كسر مُنْذُ عَن بني سليم وَكسر مذ عَن عكل" .

---

(١) التذييل والتكميل٤/١٨٣٥ .

(٢) همع الهوامع٣/٢١٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ٢٧٥ وإصلاح المنطق ص٢٩٧ وخزانة الأدب ٧/ ١٣٨، ١٤٠، ١٣٤، ١٤٤ والخصائص ١/ ٢٦٥ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٠٣ وشرح المفصل ٤/ ١٠٧ والصاحبي في فقه اللغة ١٥٦ ومغني اللبيب ١/ ١٥٠ وبلا نسبة في الاشتقاق ٢٤٠ والإنصاف ١/ ٤٠١ .

(٤) التذييل والتكميل٨/١١ .

(٥) همع الهوامع٣/٢٢٢ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما ذكره ابن مالك من كسر ميم مذ ، ومنذ لُغَة بني سليم ، حيث قال أبو حيان[١] : "حُكيَ اللحياني فِي نوادره : كسر مُنْذُ عَن بني سليم وَكسر مذ عَن عكل" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٨٣- معنى مذ ، ومنذ .**

قال السيوطي[٢] : "ومعناهما : الأمد ، إِن كَانَ الزَّمَان حَاضرا أَو معدودا ، وَأول الْمدَّة إِن كَانَ مَاضِيا .

هَذِه عبارَة الْمُغنِي .

وَعبارَة أبي حَيَّان : وتقديرهما فِي الْمُنكر : الأمد ، وَالتَّقْدِير : أمد انْقِطَاع الرُّؤْيَة يَوْمَانِ ، وَفِي الْمعرفَة : أول الْوَقْت ، وَالتَّقْدِير : أَول انْقِطَاع الرُّؤْيَة يَوْم الْخَمِيس" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في معنى مذ ، ومنذ ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وتقديرهما فِي الْمُنكر : الأمد ، وَالتَّقْدِير : أمد انْقِطَاع الرُّؤْيَة يَوْمَانِ ، وَفِي الْمعرفَة : أول الْوَقْت ، وَالتَّقْدِير : أَول انْقِطَاع الرُّؤْيَة يَوْم الْخَمِيس" .

وذكر السيوطي عبارة المغني : ومعناهما : الأمد ، إِن كَانَ الزَّمَان حَاضرا أَو معدودا ، وَأول الْمدَّة إِن كَانَ مَاضِيا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٢٨٤- تركيب ((مَعًا)) .**

---

(١) التذييل والتكميل٧/٣٣٤-٣٣٥ .

(٢) همع الهوامع٣/٢٢٣-٢٢٤ .

(٣) التذييل والتكميل٧/٣٥٢ .

قال السيوطي[١] : "وَاخْتلف فِي ((مَعًا)) ، فَذهب الْخَلِيل وسيبويه ، وَصَححهُ أَبُو حَيَّان : إِلَى أَن فتحتها إِعْرَاب ، كَمَا فِي حَال الْإِضَافَة ، والكلمة ثنائية اللَّفْظ حِين الْإِفْرَاد ، وَحَال الْإِضَافَة .

وَذهب يُونُس والأخفش ، وَصَححهُ ابْن مَالك : إِلَى أَن فتحتها كفتحة تَاء فتي ، وَأَنَّهَا حِين أفردت رد إِلَيْهَا الْمَحْذُوف وَهُوَ لَام الْكَلِمَة ، فَصَارَ مَقْصُورا ، وأيده ابْن مَالك بِوُقُوعِهِ كَذَلِك حَالَة الرّفْع كالمقصور ، ورده أَبُو حَيَّان : بِأَن شَأْن الظّرْف غير الْمُتَصَرف إِذا أخبر بِهِ أَن يبْقى على نَصبه، وَلَا يرفع ، تَقول : الزيدان عنْدك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ((مَعًا)) ، حيث ذهب فَذهب الْخَلِيل وسيبويه ، وَصَححهُ أَبُو حَيَّان[٢] : "إِلَى أَن فتحتها إِعْرَاب ، كَمَا فِي حَال الْإِضَافَة ، والكلمة ثنائية اللَّفْظ حِين الْإِفْرَاد، وَحَال الْإِضَافَة" .

وَذهب يُونُس والأخفش ، وَصَححهُ ابْن مَالك : إِلَى أَن فتحتها كفتحة تَاء فتي ، وَأَنَّهَا حِين أفردت رد إِلَيْهَا الْمَحْذُوف وَهُوَ لَام الْكَلِمَة ، فَصَارَ مَقْصُورا .

ورده أبو حيان .

ولم يعلق السيوطي .

**٢٨٥– مساواة معاً لمعنى : ((جَمِيع)) في الإفراد .**

قال السيوطي[٣] : "وَذهب ابْن مَالك : إِلَى أَنَّهَا فِي الْإِفْرَاد مُسَاوِيَة لمعني : ((جَمِيع)) . قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ بِصَحِيح ، فقد قَالَ ثَعْلَب : إِذا قلت : جَاءَا جَمِيعًا احْتمل أَن فعلهمَا فِي وَقت أَو وَقْتَيْنِ ، وَإِذا قلت : جَاءَا مَعًا ، فالوقت وَاحِد ، وَكَذَا ذكر ابْن خالويه أَنَّهَا بَاقِيَة الدّلَالَة على الِاتِّحَاد فِي الْوَقْت" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما ذهب إليه ابن مالك من مساواة معاً لمعنى : ((جَمِيع))، حيث قال أبو حيان[٤] : "وَلَيْسَ بِصَحِيح ، فقد قَالَ ثَعْلَب : إِذا قلت : جَاءَا جَمِيعًا احْتمل أَن فعلهمَا فِي وَقت أَو وَقْتَيْنِ ، وَإِذا قلت : جَاءَا مَعًا ، فالوقت وَاحِد ، وَكَذَا ذكر ابْن خالويه أَنَّهَا بَاقِيَة الدّلَالَة على الِاتِّحَاد فِي الْوَقْت" .

---

(١) همع الهوامع٣/٢٢٨–٢٢٩ .

(٢) التذييل والتكميل٨/٨٠ .

(٣) همع الهوامع٣/٢٢٩ .

(٤) التذييل والتكميل٨/٧٩ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٢٨٦- القول في جواز إضافة الظرف بمعنى الْمُسْتَقْبل إِلَى الاسمية .**

قال السيوطي[١] : "وَذهب الْأَخْفَش : إِلَى جَوَاز إِضَافَة الْمُسْتَقْبل إِلَى الاسمية أَيْضا . وَصَححهُ ابْن مَالك مستدلا بِنَحْوِ قَوْله تَعَالَى : {يَوْم هم بارزون}[٢] .

قَالَ أَبُو حَيَّان : إِنَّمَا أجَاز الْأَخْفَش ذَلِك ، لِأَنَّهُ يُجِيز فِي ((إِذا)) أَن تُضَاف إِلَى الاسمية ، فَكَذَا مَا هُوَ بمعناها" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما ذهب إليه الأخفش في جواز إضافة الظرف بمعنى الْمُسْتَقْبل إِلَى الاسمية ، حيث قال أبو حيان[٣] : "إِنَّمَا أجَاز الْأَخْفَش ذَلِك ، لِأَنَّهُ يُجِيز فِي ((إِذا)) أَن تُضَاف إِلَى الاسمية ، فَكَذَا مَا هُوَ بمعناها" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**المفعول معه**

**٢٨٧- الخلاف في المفعول معه بحيث لا يُتصور معنى العطف في واو المعمول معه**

قال ابن مالك :

**يُنْصَبُ تالي الواو مفعولاً مَعَهْ      في نحو : ((سِيرِي والطريقَ مُسْرِعَه))**

قال السيوطي[٤] : "وَالْجُمْهُور ، كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان : خصوه بِمَا صلح فِيهِ معنى الْعَطف، وَمعنى الْمَفْعُول بِهِ ، فَلَا يجوز حَيْثُ لَا يتَصَوَّر معنى الْعَطف ، لقِيَام الْأَدِلَّة ، على أَن وَاو ((مَعَ)) عطف فِي الأَصْل ، وَلَا حَيْثُ تمحض معنى الْعَطف ، لِأَن دُخُول معنى الْمَفْعُول بِهِ هُوَ الَّذِي سوغ خُرُوجه بِمَا يَقْتَضِيهِ الْعَطف من المشاكلة الَّتِي تؤثرها الْعَرَب على غَيرهَا إِلَى النصب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في (هل يجوز المفعول معه بحيث لا يتصور معنى العطف في واو المعمول معه ؟)، حيث أجازه ابن مالك .

---

(١) همع الهوامع٣/٢٣٢ .

(٢) سورة غافر ٤٠/١٦ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٨٣٢ .

(٤) همع الهوامع٣/٢٣٦ .

وخالفه أبو حيّان بذكر رأي الجمهور[1] : "وَالْجُمْهُور : خصوه بِمَا صلح فِيهِ معنى الْعَطف، وَمعنى الْمَفْعُول بِهِ ، فَلَا يجوز حَيْثُ لَا يتَصَوَّر معنى الْعَطف ، لقِيَام الْأَدِلَّة ، على أَن وَاو ((مَعَ)) عطف فِي الأَصْل ، وَلَا حَيْثُ تمحض معنى الْعَطف ، لِأَن دُخُول معنى الْمَفْعُول بِهِ هُوَ الَّذِي سوغ خُرُوجه بِمَا يَقْتَضِيهِ الْعَطف من المشاكلة الَّتِي تؤثرها الْعَرَب على غَيرهَا إِلَى النصب .

والصحيح قول أبي حيّان بعدم جواز ذلك ، ووافقه السيوطي .

**٢٨٨- نسبة ابن مالك القول بـ (ناصب المفعول معه الخلاف) للكوفيين .**

قال ابن مالك :

**بِمَـا مِـنَ الفِعْـلِ وَشِـبْهِهِ سَـبَقْ ذَا النَّصْبُ،لَا بالوَاوِ في القَوْلِ اللاحق**

قال السيوطي[2] : "الرَّابِع أَن نَصبه بِالْخِلَافِ ، وَنسبه ابْن مَالك للكوفيين ، ورد بِأَن الْخلاف معنى من الْمعَانِي ، وَلم يثبت النصب بالمعاني الْمُجَرَّدَة من الْأَلْفَاظ ، وَبِأَنَّهُ لَو كَانَ الْخلاف ناصبا لقيل : مَا قَامَ زيد لَكِن عمرا .

وَيقوم زيد لَا عمرا ، وَلم يقلهُ أحد من الْعَرَب .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا القَوْل لبَعض الْكُوفِيّين .

وَأَكْثَرهم والأخفش على أَن الْوَاو مهيئة لما بعْدهَا أَن ينْتَصب انتصاب الظّرْف ، لِأَن أصل جَاءَ الْبرد والطيالسة : مَعَ الطيالسة ، فَلَمَّا حذفت مَعَ ، وَكَانَت منتصبة على الظّرْف ، ثمَّ أُقِيمَت الْوَاو مقَامهَا انتصب مَا بعْدهَا على انتصاب ((مَعَ)) الَّتِي وَقعت الْوَاو موقعها ، إِذْ لَا يَصح انتصاب الْحُرُوف ، كَمَا يرْتَفع مَا بعد إِلَّا الْوَاقِعَة موقع ((غير)) بارتفاع ((غير)) نَحْو : {لَو كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا}[3] وَالْأَصْل : غير الله" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الرد على نسبة ابن مالك القول (بأنّ ناصب المفعول معه الخلاف) للكوفيين ، حيث قال أبو حيان[4] : "وَهَذَا القَوْل لبَعض الْكُوفِيّين .

وَأَكْثَرهم والأخفش على أَن الْوَاو مهيئة لما بعْدهَا أَن ينْتَصب انتصاب الظّرْف ، لِأَن أصل جَاءَ الْبرد والطيالسة : مَعَ الطيالسة ، فَلَمَّا حذفت مَعَ ، وَكَانَت منتصبة على الظّرْف ، ثمَّ أُقِيمَت الْوَاو مقَامهَا انتصب مَا بعْدهَا على انتصاب ((مَعَ)) الَّتِي وَقعت الْوَاو موقعها ، إِذْ لَا يَصح انتصاب الْحُرُوف" .

---

(١) الذييل والتكميل٨/١٤٥ .

(٢) همع الهوامع٣/٢٣٩ .

(٣) سورة الأنبياء ٢١/٢٢ .

(٤) التذييل والتكميل٨/١٠٦ .

ووافقه السيوطي وقال : "ورد بِأَن الْخلاف معنى من الْمعَانِي ، وَلم يثبت النصب بالمعاني الْمُجَرَّدَة من الْأَلْفَاظ ، وَبِأَنَّهُ لَو كَانَ الْخلاف ناصبا لقيل : مَا قَامَ زيد لَكِن عمرا . وَيقوم زيد لَا عمرا ، وَلم يقلهُ أحد من الْعَرَب" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**٢٨٩ – تقدير معنى الإعراب في (ما شأنك وزيدا) .**

قال السيوطي[١] : "وَالنّصب فِي الاسمية ((بكان مضمرة)) قبل الْجَار ، وَهُوَ اللَّام ، وشأن.

أَي : مَا كَانَ شَأْنك وزيدا .

أَو بمصدر لابس منويا بعد الْوَاو ، أَي : مَا شَأْنك وملابسة زيدا ،أَو ملابستك زيدا .

كَذَا نَص عَلَيْهِ سِيبَوَيْهٍ .

قَالَ أَبُو حَيَّان نقلا عَن شَيْخه ابْن الضائع : وَهَكَذَا تَقْدِير معنى الْإِعْرَاب ، لِأَنَّهُ عِنْد سِيبَوَيْهٍ مفعول مَعَه وَتَقْدِير الملابسة مَفْعُولا بِهِ لَا مَفْعُولا مَعَه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تقدير معنى الإعراب في ما شأنك وزيدا ، بمصدر لابس منويا بعد الواو ، أي : مَا شَأْنك وملابسة زيدا ، كذا نص عليه سيبويه ، حيث قال أبو حيان نقلا عن شيخه ابن الضائع[٢] : "وَهَكَذَا تَقْدِير معنى الْإِعْرَاب ، لِأَنَّهُ عِنْد سِيبَوَيْهٍ مفعول مَعَه وَتَقْدِير الملابسة مَفْعُولا بِهِ لَا مَفْعُولا مَعَه" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٩٠ – كان تامة أم ناقصة في : (مَا كنت وزيدا) ، وَ(كَيف تكون وقصعة من ثريد) .**

قال السيوطي[٣] : "وَسمع : مَا أَنْت وزيدا ، وَكَيف أَنْت وزيدا ، وَكَيف أَنْت وقصعة من ثريد .

قَالَ سِيبَوَيْهٍ : أَي مَا كنت وزيدا ، وَكَيف تكون وقصعة من ثريد ، لِأَن ((كنت)) و ((تكون)) يقعان هُنَا كثيرا . انْتهى .

---

(١) همع الهوامع٣/٢٤٢ .

(٢) التذييل والتكميل٨/١٢١ .

(٣) همع الهوامع٣/٢٤٣ .

قَالَ الْفَارِسِي وَغَيره : و ((كَانَ)) هَذِه المضمرة تَامَّة ، لِأَن النَّاقِصَة لَا تعْمل هُنَا ، فَكيف حَال هُنَا وَاخْتَارَهُ الشلوبين .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الصَّحِيح أَنَّهَا النَّاقِصَة ، وَأَنَّهَا تعْمل هُنَا ، فَكيف خَبَرهَا وَكَذَا ((مَا))" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في (كان) تامة أم ناقصة في : مَا كنت وزيدا ، وَكَيف تكون وقصعة من ثريد ، حيث قال أبو حيان[1] : "الصَّحِيح أَنَّهَا النَّاقِصَة ، وَأَنَّهَا تعْمل هُنَا ، فَكيف خَبَرهَا وَكَذَا ((مَا)) " .

ولم يعلق السيوطي .

**٢٩١- تمثيل سيبويه بأمثلة مثل : (مَا صنعت أَنْت وأباك) ، و (رَأسه والحائط) ، و(شأنك وَالْحج) .**

قال ابن مالك :

**وَالعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ وَالنّصبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعفِ النّسقْ**

قال السيوطي[2] : "الْخَامِس : مَا يجوز فِيهِ الْعَطف ، وَالْمَفْعُول مَعَه على السوَاء ، وَذَلِكَ إِذا أكد ضمير الرّفْع الْمُتَّصِل نَحْو : مَا صنعت أَنْت وأباك ، وَنَحْو : رَأسه والحائط أَي : ((خل)) أَو ((دع)) .

وشأنك وَالْحج ، أَي : عَلَيْك بمعني : الزم ، وامرأ وَنَفسه أَي : ((دع)) ، وَذَلِكَ مقيس فِي كل متعاطفين على إِضْمَار فعل لَا يظْهر ، فالمعية فِي ذَلِك ، والعطف جائزان .

وَالْفرق بَينهمَا من جِهَة المعني : أَن الْمَعِيَّة يفهم مِنْهَا الْكَوْن فِي حِين وَاحِد ، دون الْعَطف ، لاحْتِمَاله مَعَ ذَلِك التَّقَدُّم والتأخر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَفِي تَمْثِيل سِيبَوَيْهٍ بِهَذِهِ الْأَمْثِلَة ، رد على من يعْتَقد أَن الْمَفْعُول مَعَه ، لَا يكون إِلَّا مَعَ الْفَاعِل" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) التذييل والتكميل٨/١٢٥ .

(٢) همع الهوامع٣/٢٤٥ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تمثيل سيبويه بأمثلة مثل : مَا صنعت أَنْت وأباك ، و رَأسه والحائط ، وشأنك وَالْحج ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَفِي تَمْثِيل سِيبَوَيْهٍ بِهَذِهِ الْأَمْثِلَة ، رد على من يعْتَقد أَن الْمَفْعُول مَعَه ، لَا يكون إِلَّا مَعَ الْفَاعِل" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## المستثنى

### ٢٩٢- متابعة السيوطي لابن مالك في التعبير عن (الاستثناء) بـ (المستثنى) .

قال السيوطي[2] : "عبرت بالمستثني كَابْن مَالك فِي ((التسهيل)) خلاف تَعْبِير النُّحَاة ، سِيبَوَيْهٍ فَمن بعده : بِالِاسْتِثْنَاءِ ، لِأَن الْبَاب للمنصوبات ، والمستثني أَحدهَا ، لَا الِاسْتِثْنَاء ، كَمَا ترْجم فِي بَقِيَّة الْأَبْوَاب بالمفعول ، وَالْحَال ، دون المفعولية والحالية .

قَالَ أَبُو حَيَّان : أجري ابْن مَالك الْبَاب على مَا قبله من الْمَفْعُول مَعَه ، فَكَمَا بوب لما بعد وَاو ((مَعَ)) بالمعفول مَعَه ، كَذَلِك بوب لما بعد ((إِلَّا)) ، وَشبههَا بالمستثنى .

وَحده الْمخْرج بإلا أَو إِحْدَى أخواتها تَحْقِيقا أَو تَقْديرا من مَذْكُور أَو مَتْرُوك بِشَرْط الْفَائِدَة".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تعبير ابن مالك عن (المستثنى) ب(المستثنى)، حيث قال أبو حيان[3] : "أجري ابْن مَالك الْبَاب على مَا قبله من الْمَفْعُول مَعَه ، فَكَمَا بوب لما بعد وَاو ((مَعَ)) بالمعفول مَعَه ، كَذَلِك بوب لما بعد ((إِلَّا)) ، وَشبههَا بالمستثنى" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٢٩٣- القول في استواء الْمُتَّصِل والمنقطع فِي الأدوات .

قال ابن مالك :

**مَا اسْتَثْنَتِ )الّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ    وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ**

**إِتبَاعُ مَا اتّصَلَ ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ    وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ**

قال السيوطي[4] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا يَسْتَوِي الْمُتَّصِل والمنقطع فِي الأدوات ، فَإِن الْأَفْعَال الَّتِي يَسْتَثْنِي بهَا لَا تقع فِي الْمُنْقَطع ، لَا تَقول : مَا فِي الدَّار أحد خلا حمارا" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) التذييل والتكميل٨/١٤١ .

(٢) همع الهوامع٣/٢٤٨ .

(٣) التذييل والتكميل٨/١٥١ .

(٤) همع الهوامع٣/٢٥٠ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في استواء الْمُتَّصِل والمنقطع فِي الأدوات ، حيث قال أبو حيان[١] : "وَلَا يَسْتَوِي الْمُتَّصِل والمنقطع فِي الأدوات ، فَإِن الْأَفْعَال الَّتِي يَسْتَثْنِي بهَا لَا تقع فِي الْمُنْقَطع ، لَا تَقول : مَا فِي الدَّار أحد خلا حمارا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٩٤- القول فيما أجازه الكسائي : في نحو : (مَا قَامَ إِلَّا زيد) _مَعَ الرّفْع على الفاعلية_ النصب على الِاسْتِثْنَاء .**

قال ابن مالك :

**وَغَيْـرُ نَصْـبِ سَـابِقٍ فِـي النّفْـيَ قَـدْ يَـأْتِي ، وَلَكِـنْ نَصْـبَهُ اخْتَـرْ إِنْ وَرَدْ**

قال السيوطي[٢] : "وَأَجَازَ الْكسَائي : فِي نَحْو : مَا قَامَ إِلَّا زيد _مَعَ الرّفْع على الفاعلية_ النصب على الِاسْتِثْنَاء .

قَالَ أبو حَيَّان : وَهُوَ مَبْنِيّ على مَا أَجَازه من حذف الْفَاعِل .

وَجوز أَيْضا بِنَاء عَلَيْهِ الرّفْع على الْبَدَل من الْفَاعِل الْمَحْذُوف" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما أجازه الكسائي : في نحو : مَا قَامَ إِلَّا زيد _مَعَ الرّفْع على الفاعلية_ النصب على الِاسْتِثْنَاء ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَهُوَ مَبْنِيّ على مَا أَجَازه من حذف الْفَاعِل .

وَجوز أَيْضا بِنَاء عَلَيْهِ الرّفْع على الْبَدَل من الْفَاعِل الْمَحْذُوف" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٩٥- القول فيما اختاره ابن مالك النصب في المتراخي .**

قال السيوطي[٤] : "وَاخْتَارَ ابْن مَالك النصب فِي المتراخي نَحْو : مَا ثَبت أحد فِي الْحَرْب ثباتا نفع النَّاس إِلَى زيدا ، وَلَا تنزل عَليّ أحد من بني تَمِيم إِن وافينهم إِلَّا قيسا ، قَالَ : لِأَنَّهُ قد ضعف التشاكل بِالْبَدَلِ لطول الْفَصْل بَين الْبَدَل والمبدل مِنْهُ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا وَالَّذِي ذكره لم يذكرهُ أَصْحَابنَا" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) التذييل والتكميل٨/١٦٢ .

(٢) همع الهوامع٣/٢٥٢ .

(٣) التذييل والتكميل٨/١٨٠ .

(٤) همع الهوامع٣/٢٥٤-٢٥٥ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما اختاره ابن مالك النصب في المتراخي نحو : مَا ثَبت أحد فِي الْحَرْب ثباتا نفع النَّاس إِلَى زيدا ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَهَذَا وَالَّذِي ذكره لم يذكرهُ أَصْحَابنَا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٢٩٦- القول فيما اختاره ابن مالك النصب فيما رد بِهِ كَلَام تضمني الِاسْتِثْنَاء .**

قال السيوطي[2] : "وَاخْتَارَ ابْن مَالك أَيْضا النصب فيما رد بِهِ كَلَام تضمني الِاسْتِثْنَاء كَقَوْل الْقَائِل : قَامُوا إِلَّا زيدا ، وَأَنت تعلم أَن الْأَمر بِخِلَافِهِ فَتَقول : مَا قَامَ الْقَوْم إِلَّا زيدا فتنصب وَلَا ترفع .

لِأَنَّهُ غير مُسْتَقل ، وَالْبدل فِي حكم الِاسْتِقْلَال .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا أَيْضا لم يذكرهُ أَصْحَابنَا إِلَّا أَن ابْن عُصْفُور حكى نَحوه عَن ابْن السراج ، ورده" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما اختاره ابن مالك النصب فيما رد بِهِ كَلَام تضمني الِاسْتِثْنَاء كَقَوْل الْقَائِل : "قَامُوا إِلَّا زيدا ، حيث قال أبو حيان[3] : "وَهَذَا أَيْضا لم يذكرهُ أَصْحَابنَا إِلَّا أَن ابْن عُصْفُور حكى نَحوه عَن ابْن السراج ، ورده" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٩٧- الخلاف في إعراب الْمُتَوَسّط بَين الْمُسْتَثْنى مِنْهُ وَصفته .**

قال السيوطي[4] : "أما الْمُتَوَسّط بَين الْمُسْتَثْنى مِنْهُ وَصفته نَحْو : مَا جَاءَنِي أحد إِلَّا زيدا خير مِنْك.

وَمَا قَامَ الْقَوْم إِلَّا زيدا الْعُقَلَاء وَمَا مَرَرْت بِأحد إِلَّا زيد خير مِنْك فَيجوز فِيهِ الإتباع بَدَلا ، وَالنّصب على الِاسْتِثْنَاء كالمتأخر ، والإتباع فِيهِ هُوَ الْمُخْتَار أَيْضا مثله للمشاكلة .

هَذَا مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ .

وَاخْتلف النَّقْل عَن الْمَازِني ، فَالْمَشْهُور عَنهُ مُوَافقَة سِيبَوَيْهٍ .

---

(١) التذييل والتكميل٨/٢٠٧ .

(٢) همع الهوامع٣/٢٥٥ .

(٣) التذييل والتكميل٨/١٨٤ .

(٤) همع الهوامع٣/٢٥٧-٢٥٨ .

وَنقل ابْن عُصْفُور عَنهُ : أَنه يخْتَار النصب ، وَلَا يُوجِبهُ ، لِأَن الْمُبدل مِنْهُ منوي الطرح، فَلَا يَنْبَغِي أَن يُوصف بعد ذَلِك .

وَنقل عَنهُ أَيْضا : أَنه يُوجب النصب وَيمْنَع الْإِبْدَال ، فَحصل عَنهُ ثَلَاثَة أَقْوَال .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالنّصب حِينَئِذٍ أَجود من النصب مُتَأَخِّرًا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الخلاف في إعراب الْمُتَوَسّط بَين الْمُسْتَثْنى مِنْهُ وَصفته، حيث نقل عن المازني ثلاثة أقوال أشهرها موافقة سيبويه ، ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب، وَلَا يُوجِبهُ ، لِأَن الْمُبدل مِنْهُ منوي الطرح ، ونقل عنه أيضا : أَنه يُوجب النصب وَيمْنَع الْإِبْدَال ، فقال أبو حيان[1] : "وَالنّصب حِينَئِذٍ أَجود من النصب مُتَأَخِّرًا" .

ولم يعلق السيوطي .

**٢٩٨- القول في إجراء الحال مجرى الصفة في إتباع المستثنى للمستثنى منه أو الضمير.**

قال السيوطي[2] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْقِيَاس يَقْتَضِي إِجْرَاء الْحَال مجْرى الصّفة فِي ذَلِك، نَحْو : مَا إخْوَتك فِي الْبَيْت عاتبين عَلَيْك إِلَّا زيد ، فَيجوز إتباع زيد لإخوتك ، أَو للمضمر المستكن فِي ((عاتبين)) لِأَن الْحَال يتَوَجَّه عَلَيْهَا النَّفْي فِي الْمَعْنى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إجراء الحال مجرى الصفة في إتباع المستثنى للمستثنى منه أو الضمير ، حيث قال أبو حيان[3] : "وَالْقِيَاس يَقْتَضِي إِجْرَاء الْحَال مجْرى الصّفة فِي ذَلِك ، نَحْو : مَا إخْوَتك فِي الْبَيْت عاتبين عَلَيْك إِلَّا زيد ، فَيجوز إتباع زيد لإخوتك ، أَو للمضمر المستكن فِي ((عاتبين)) لِأَن الْحَال يتَوَجَّه عَلَيْهَا النَّفْي فِي الْمَعْنى" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٢٩٩- القول في إختصاص الإتباع بالظاهر بالاستثناء بإلا .**

قال ابن مالك :

**وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِـ (غَيْرٍ) مُعرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنىً بِـ (إلا) نُسِبَا**

قال السيوطي[4] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهل تخْتَص الْمَسْأَلَة بِالِاسْتِثْنَاءِ بإلا ؟ لم يمثل النحويون إِلَّا بهَا .

---

(١) التذييل والتكميل٨/٢١٧ .

(٢) همع الهوامع٣/٢٥٩ .

(٣) التذييل والتكميل٨/٢٣٤ .

(٤) همع الهوامع٣/٢٥٩-٢٦٠ .

وَالظَّاهِر أَن ((غير)) كَذَلِك نَحْو : مَا ظَنَنْت أحدا يَقُول ذَاك غير زيد بِالنّصب تبعا لأحد ، وَالرَّفْع تبعا للضمير" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في في هل يختص الإتباع بالظاهر بالاستثناء بإلا ؟ ، حيث قال أبو حيان(1) : "وَهل تخْتَص الْمَسْأَلَة بِالِاسْتِثْنَاءِ بإلا ؟ لم يمثل النحويون إِلَّا بهَا" ، وَالظَّاهِر أَن ((غير)) كَذَلِك نَحْو : مَا ظَنَنْت أحدا يَقُول ذَاك غير زيد بِالنّصب تبعا لأحد ، وَالرَّفْع تبعا للضمير" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٠٠- القول في مذهب من يرى المنع مطلقا تقديم المستثنى على المستثنى منه .**

قال ابن مالك :

**وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِيء بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ**

قال السيوطي(2) : "أما تَقْدِيمه على الْمُسْتَثْنى مِنْهُ ، وَعلي الْعَامِل فِيهِ إِذا لم يتَقَدَّم وتوسط بَين جزأي كَلَام ، فَفِيهِ مَذَاهِب : أَحدهَا : الْمَنْع مُطلقًا سَوَاء كَانَ الْعَامِل متصرفا أم غير متصرف ، فَلَا يُقَال : الْقَوْم إِلَّا زيدا قَامُوا ، وَلَا الْقَوْم إِلَّا زيدا قائمون ، وَلَا الْقَوْم إِلَّا زيدا فِي الدَّار تَشْبِيها بالمفعول مَعَه .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا مَذْهَب من يرى أَن الْعَامِل فِي الْمُسْتَثْنى مَا تقدم من فعل وَشبهه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في في مذهب من يرى المنع مطلقا تقديم المستثنى على المستثنى منه ، حيث قال أبو حيان(3) : "وَهَذَا مَذْهَب من يرى أَن الْعَامِل فِي الْمُسْتَثْنى مَا تقدم من فعل وَشبهه" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٠١- القول في مذهب من يرى الجواز مع المتصرف ، تقديم المستثنى على المستثنى منه .**

قال السيوطي(4) : "وَالثَّالِث : الْجَوَاز مَعَ الْمُتَصَرف ، وَالْمَنْع فِي غَيره ، وَعَلِيهِ الْأَخْفَش ، وَصَححهُ أَبُو حَيَّان ، لِأَن السماع إِنَّمَا ورد بالتقديم فِي الْمُتَصَرف ، فَيقْتَصر عَلَيْهِ وَلَا يقدم على غَيره إِلَّا بثبت من الْعَرَب" .

---

(١) التذييل والتكميل٨/٢٣٣ .

(٢) همع الهوامع٣/٢٦١ .

(٣) التذييل والتكميل٨/٢٤٥ .

(٤) همع الهوامع٣/٢٦٢ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في مذهب من يرى الجواز مع المتصرف ، والمنع في غيره تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعليه الأخفش ، وصححه أبو حيان[١] ، وقال السيوطي: لِأَن السماع إِنَّمَا ورد بالتقديم فِي الْمُتَصَرف .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٠٢- القول في المستثنى الوارد بعد جمل متعاطفة .**

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : هَذِه الْمَسْأَلَة قل من تعرض لَهَا من النُّحَاة وَلم أر من تكلم عَلَيْهَا مِنْهُم سوى ابْن مَالك فِي ((التسهيل)) ، وإليها نَادَى فِي ((شرح اللمع)) .

قلت : وَالْأَمر كَمَا قَالَ فَإِن المسالة بِعلم الْأُصُول أليق ، وَقد ذكرهَا أَبُو حَيَّان نَفسه فِي ((الارتشاف)) فَأَحْبَبْت إِلَّا أخلي كتابي مِنْهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في المستثنى الوارد بعد جمل متعاطفة ، حيث قال أبو حيان[٣] : "هَذِه الْمَسْأَلَة قل من تعرض لَهَا من النُّحَاة وَلم أر من تكلم عَلَيْهَا مِنْهُم سوى ابْن مَالك فِي ((التسهيل))، وإليها نَادَى فِي ((شرح اللمع)) .

وقال السيوطي[٤] : "وَالْأَمر كَمَا قَالَ فَإِن المسالة بِعلم الْأُصُول أليق، وَقد ذكرهَا أَبُو حَيَّان نَفسه فِي ((الارتشاف)) فَأَحْبَبْت إِلَّا أخلي كتابي مِنْهَا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٠٣- القول في أن يكون المستثني مُسْتَغْرقا للمستثنى مِنْهُ .**

قال السيوطي[٥] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : اتّفق النحويون على أَنه لَا يجوز أَن يكون المستثني مُسْتَغْرقا للمستثنى مِنْهُ ، وَلَا كَونه أَكثر مِنْهُ إِلَّا أَن ابْن مَالك نقل عَن الْفراء : جَوَاز : لَهُ على ألف إِلَّا أَلفَيْنِ" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) التذييل والتكميل٨/٢٤٦ .

(٢) همع الهوامع٣/٢٦٣ .

(٣) همع الهوامع٣/٢٦٣ .

(٤) همع الهوامع٣/٢٦٣ .

(٥) همع الهوامع٣/٢٦٨ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أن يكون المستثني مُسْتَغْرقا للمستثنى مِنْهُ ، حيث قال أبو حيان[١] : "اتّفق النحويون على أَنه لَا يجوز أَن يكون المستثني مُسْتَغْرقا للمستثنى مِنْهُ ، وَلَا كَونه أَكثر مِنْهُ إِلَّا أَن ابْن مَالك نقل عَن الْفراء : جَوَاز : لَهُ على ألف إِلَّا أَلفَيْنِ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٣٠٤- القول في جواز أن يكون المستثنى أكثر من المستثنى منه .

قال السيوطي[٢] : "وَذهب بعض الْبَصرِيين وَبَعض الْكُوفِيّين : إِلَى أَنه يجوز أَن يكون الْمخْرج النّصْف فَمَا دونه ، وَلَا يجوز أَن يكون أَكثر من ذَلِك ، وَيدل لجَوَاز الْأَكْثَر قَوْله تَعَالَى : {إِن عبَادي لَيْسَ لَك عَلَيْهِم سُلْطَان إِلَّا من اتبعك من الغاوين}[٣] ، والغاوون أَكثر من الرَّاشِدين {وَمن يرغب عَن مِلَّة إِبْرَاهِيم إِلَّا من سفه نَفسه}[٤] وَحَدِيث مُسلم : (يَا عبَادي كلم جَائِع إِلَّا من أطعمته) [٥] والمطعمون أَكثر قطعا ولجواز النّصْف قَوْله تَعَالَى : {قُم اللَّيْل إِلَّا قَلِيلا نصفه}[٦] .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَجَمِيع مَا اسْتدلَّ بِهِ مُحْتَمل التَّأْوِيل ، والمستقرأ من كَلَام الْعَرَب إِنَّمَا هُوَ الِاسْتِثْنَاء الْأَقَل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز أن يكون المستثنى أكثر من المستثنى منه ، حيث استشهد السيوطي بقوله تعالى : {إِن عبَادي لَيْسَ لَك عَلَيْهِم سُلْطَان إِلَّا من اتبعك من الغاوين}[٧] ، والغاوون أَكثر من الرَّاشِدين {وَمن يرغب عَن مِلَّة إِبْرَاهِيم إِلَّا من سفه نَفسه}[٨] وَحَدِيث مُسلم : (يَا عبَادي كلكم جَائِع إِلَّا من أطعمته) والمطعمون أَكثر قطعا ولجواز النّصْف

(١) التذييل والتكميل٨/٢٥٥ .
(٢) همع الهوامع٣/٢٦٩ .
(٣) سورة الحجر ١٥/٤٢ .
(٤) سورة البقرة٢/١٣٠ .
(٥) صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآذاب ، باب تحريم الظلم (٢٥٧٧) .
(٦) سورة المزمل٧٣/٢-٣ .
(٧) سورة الحجر ١٥/٤٢ .
(٨) سورة البقرة٢/١٣٠ .

قَوْله تَعَالَى : {قُم اللَّيْل إِلَّا قَلِيلا نصفه}[١] . حيث قال أبو حيان[٢] : "وَجَمِيع مَا اسْتدلَّ بِهِ مُحْتَمل التَّأْوِيل ، والمستقرأ من كَلَام الْعَرَب إِنَّمَا هُوَ الِاسْتِثْنَاء الْأَقَل" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٣٠٥- القول في الاستثناء في بقوله تَعَالَى : {فَلبث فيهم ألف سنة إِلَّا خمسين عَاما}[٣] .**

قال السيوطي[٤] : "ورد هَذَا وَمَا قبله بقوله تَعَالَى : {فَلبث فيهم ألف سنة إِلَّا خمسين عَاما}[٥] .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : لَا يكَاد يُوجد اسْتِثْنَاء من عدد فِي شَيْء من كَلَام الْعَرَب إِلَّا فِي هَذِه الْآيَة الْكَرِيمَة .

قَالَ : وَلم أَقف فِي شَيْء من دواوين الْعَرَب على اسْتِثْنَاء من عدد ، وَالْآيَة خرجت مخرج التكثير".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الاستثناء في بقوله تَعَالَى : {فَلبث فيهم ألف سنة إِلَّا خمسين عَاما}[٦] ، حيث قال أبو حيان[٧] : "لَا يكَاد يُوجد اسْتِثْنَاء من عدد فِي شَيْء من كَلَام الْعَرَب إِلَّا فِي هَذِه الْآيَة الْكَرِيمَة .

قَالَ : وَلم أَقف فِي شَيْء من دواوين الْعَرَب على اسْتِثْنَاء من عدد ، وَالْآيَة خرجت مخرج التكثير" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٠٦- القول في شروط الوصف بإلا .**

قال السيوطي[٨] : "وَمن شُرُوط الْوَصْف بهَا : أَن لَا يَصح الِاسْتِثْنَاء بِخِلَاف ((غير)) ، فَلَا يجوز : عِنْدِي دِرْهَم إِلَّا جيد .

وَيجوز غير جيد ، كَذَا قَالَه ابْن مَالك وَغَيره .

---

(١) سورة المزمل٧٣/٢-٣ .

(٢) التذييل والتكميل٨/٢٥٦-٢٥٧ .

(٣) سورة العنكبوت٢٩/١٤ .

(٤) همع الهوامع٣/٢٦٩-٢٧٠ .

(٥) سورة العنكبوت٢٩/١٤ .

(٦) سورة العنكبوت٢٩/١٤ .

(٧) التذييل والتكميل٨/٢٦٠ .

(٨) همع الهوامع٣/٢٧٢ .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : إِنَّه كالمجمع عَلَيْهِ إِلَّا أَن تَمْثِيل سِيبَوَيْهٍ بـ ((لَو كَانَ مَعنا رجل إِلَّا زيد)) يُخَالِفهُ ، لِأَنَّهُ لَا يجوز فِيهِ الِاسْتِثْنَاء وَكَذَا {لَو كَانَ فيهمَا آلِهَة إِلَّا الله}[1] لَا يجوز فِيهِ الِاسْتِثْنَاء، لِأَنَّهُ لَا عُمُوم فِيهِ استغراقي ينْدَرج فِيهِ مَا بعد إِلَّا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في شروط الوصف بإلا ، أَن لَا يَصح الِاسْتِثْنَاء بِخِلَاف ((غير))، فَلَا يجوز : عِنْدِي دِرْهَم إِلَّا جيد . وَيجوز غير جيد ، كَذَا قَالَه ابْن مَالك وَغَيره ، حيث قال أبو حيان : "إِنَّه كالمجمع عَلَيْهِ إِلَّا أَن تَمْثِيل سِيبَوَيْهٍ بـ ((لَو كَانَ مَعنا رجل إِلَّا زيد)) يُخَالِفهُ ، لِأَنَّهُ لَا يجوز فِيهِ الِاسْتِثْنَاء وَكَذَا {لَو كَانَ فيهمَا آلِهَة إِلَّا الله}[2] لَا يجوز فِيهِ الِاسْتِثْنَاء ، لِأَنَّهُ لَا عُمُوم فِيهِ استغراقي ينْدَرج فِيهِ مَا بعد إِلَّا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٠٧- القول في جواز تأخير المعمول إن كان مرفوعا .**

قال السيوطي[3] : "وَأَجَازَ الْكسَائي تَأْخِير الْمَعْمُول مَرْفُوعا كَانَ ، أَو مَنْصُوبًا أَو مجرورا، مجرورا، وَوَافَقَهُ ابْن الْأَنْبَارِي فِي الْمَرْفُوع فَقَط _كَمَا تقدم فِي بَاب الْفَاعِل تَوْجِيهه وَوَافَقَهُ الْأَخْفَش فِي الظّرْف وَالْمَجْرُور وَالْحَال نَحْو : مَا جلس إِلَّا زيد عنْدك ، وَمَا مر إِلَّا عَمْرو بك ، وَمَا جَاءَ إِلَّا زيد رَاكِبًا.

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ الْمُخْتَار ، لِأَنَّهُ يتَسَامَح فِي الْمَذْكُورَات مَا لَا يتَسَامَح فِي غَيرهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز تأخير المعمول إن كان مرفوعا ، حيث قال أبو حيان[4] : "وَهُوَ الْمُخْتَار ، لِأَنَّهُ يتَسَامَح فِي الْمَذْكُورَات مَا لَا يتَسَامَح فِي غَيرهَا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٠٨- القول في جواز الجر والرفع في سائر التوابع بعد (غير) .**

قال السيوطي[5] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمَا ذَكرُوهُ فِي الْعَطف يَقْتَضِي جَرَيَانه فِي سَائِر التوابع من نعت ، وَبَيَان ، وتأكيد ، وَبدل ، نَحْو : مَا جَاءَنِي غير زيد نَفسه أَو الْعَاقِل ، أَو أبي حَفْص ، أَو أَخِيك ، فَالْقِيَاس أَن يجوز فِي الْجَمِيع الْجَرّ وَالرَّفْع ، وَلم ينصبوا إِلَّا على الْعَطف إِلَّا

---

(١) سورة الأنبياء ٢٢/٢١ .

(٢) سورة الأنبياء ٢٢/٢١ .

(٣) همع الهوامع٣/٢٧٦-٢٧٧ .

(٤) التذييل والتكميل٨/٣٠٨ .

(٥) همع الهوامع٣/٢٧٩ .

أَن فِي لفظ ابْن عُصْفُور مَا يَقْتَضِي الْعُمُوم حَيْثُ عبر بالتابع ، فَقَالَ : وَيجوز فِي تَابعه الْحمل على الْمَعْنى.

قَالَ : وَقد صرح صَاحب الْبَسِيط بجريان ذَلِك أَيْضا فِي (غير) إِذا كَانَت صفة إِلَّا أَنه فِيهَا من الْحمل على المعني وَفِي الِاسْتِثْنَاء من الْحمل على الْموضع فَهُوَ فِي الِاسْتِثْنَاء أقوى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز الجر والرفع في سائر التوابع بعد غير ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَمَا ذَكرُوهُ فِي الْعَطف يَقْتَضِي جَرَيَانه فِي سَائِر التوابع من نعت ، وَبَيَان ، وتأكيد ، وَبدل ، نَحْو : مَا جَاءَنِي غير زيد نَفسه أَو الْعَاقِل ، أَو أبي حَفْص ، أَو أَخِيك ، فَالْقِيَاس أَن يجوز فِي الْجَمِيع الْجَرّ وَالرَّفْع ، وَلم ينصبوا إِلَّا على الْعَطف إِلَّا أَن فِي لفظ ابْن عُصْفُور مَا يَقْتَضِي الْعُمُوم حَيْثُ عبر بالتابع ، فَقَالَ : وَيجوز فِي تَابعه الْحمل على الْمَعْنى. قَالَ : وَقد صرح صَاحب الْبَسِيط بجريان ذَلِك أَيْضا فِي (غير) إِذا كَانَت صفة إِلَّا أَنه فِيهَا من الْحمل على المعني وَفِي الِاسْتِثْنَاء من الْحمل على الْموضع فَهُوَ فِي الِاسْتِثْنَاء أقوى" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٠٩- القول في مشاركة المعطوف المستثنى في الإعراب .**

قال السيوطي[2] : "وأنشدوا عَلَيْهِ :

**ومَا هَاجَ هَذَا الشّوْقَ إلاّ حمامةٌ تغَنّتْ على خَضْراءَ سمر قيودها**[3]

يرْوى بِرَفْع لفظ ((سمر)) على لفظ ((حمامة)) ، وبالجر على معنى غير حمامة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَفِي هَذَا دَلِيل على إِجْرَاء النَّعْت مجْرى الْعَطف ، وَأَنَّهَا لَا تتقيد بِهِ ، والمانعون حملُوا الْجَرّ على الْجوَار" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في مشاركة المعطوف المستثني في الإعراب ، حيث أنشد:

**ومَا هَاجَ هَذَا الشّوْقَ إلاّ حمامةٌ تغَنّتْ على خَضْراءَ مر قيودها**

يرْوى بِرَفْع لفظ ((سمر)) على لفظ ((حمامة)) ، وبالجر على معنى غير حمامة .

---

(١) التذييل والتكميل٣٤٦/٨ .

(٢) همع الهوامع٢٧٩/٣ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعلي بن عميرة الجرمي في سمط اللآلي ١٩ ، وبلا نسبة في أمالي القالي ١/ ٥ ٥ والدرر ٣/ ١٧٣ .

فقال أبو حيان[1] : "وَفِي هَذَا دَلِيل على إِجْرَاء النَّعْت مجْرى الْعَطف ، وَأَنَّهَا لَا تتقيد بِهِ ، والمانعون حملُوا الْجَرّ على الْجوَار" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣١٠- القول في مثل : جَاءَنِي زيد لَيْسَ إِلَّا أَو لَيْسَ غير .**

قال السيوطي[2] : "وَيجوز حذف مَا بعد ((إِلَّا)) وَبعد ((غير)) ، وَذَلِكَ بعد ((لَيْسَ)) خَاصَّة، يُقَال : جَاءَنِي زيد لَيْسَ إِلَّا أَو لَيْسَ غير ، أَي لَيْسَ الجائي إِلَّا هُوَ ، أَو غَيره .

وقبضت عشرَة لَيْسَ إِلَّا ، وَلَيْس غير ، أَي : لَيْسَ الْمَقْبُوض غير ذَلِك ، أَو لَيْسَ غير ذَلِك مَقْبُوضا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ هَذَا باستثناء من الأول ، لِأَنَّهُ يكون تَابعا لما لَيْسَ مبعضا ، وَلِأَن مَا بعد لَيْسَ هُوَ الأول كَيفَ كَانَ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في : جَاءَنِي زيد لَيْسَ إِلَّا أَو لَيْسَ غير ، وقبضت عشرَة لَيْسَ إِلَّا ، حيث قال أبو حيان[3] : "وَلَيْسَ هَذَا باستثناء من الأول ، لِأَنَّهُ يكون تَابعا لما لَيْسَ مبعضا ، وَلِأَن مَا بعد لَيْسَ هُوَ الأول كَيفَ كَانَ" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٣١١- القول في أن يوصف بـ ((لَيْسَ)) بعد معرفا بلام الجنس .**

قال ابن مالك :

**وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِـ (لَيْسَ) وَ(خَلا) وَبِـ (عَدَا) ، وَبِـ (يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)**

قال السيوطي[4] : "وَقد يُوصف بـ ((لَيْسَ)) ، وَلَا يكون حَيْثُ يَصح الِاسْتِثْنَاء بِأَن يكون نكرَة منفية .

قَالَ ابْن مَالك : أَو مُعَرفا بلام الْجِنْس نَحْو : مَا أَتَانِي أحد لَيْسَ زيدا ، وَمَا أَتَانِي رجل لَا يكون بشرا ، وأتاني الْقَوْم لَيْسُوا إخْوَتك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا أعلم فِي ذَلِك خلافًا إِلَّا أَن الْمَنْقُول اخْتِصَاصه بالنكرة دون الْمُعَرّف بلام الْجِنْس" .

**التوضيح والتحليل :**

(١) التذييل والتكميل ٣٤٨/٨ .

(٢) همع الهوامع٢٨٠/٣ .

(٣) التذييل والتكميل٣٦١/٨-٣٦٢ .

(٤) همع الهوامع٢٩٠/٣ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أن يوصف بـ ((لَيْسَ)) ، ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون كما قال ابن مالك : مُعَرفا بلام الْجِنْس نَحْو : مَا أَتَانِي أحد لَيْسَ زيدا ، فقال أبو حيان(١): "وَلَا أعلم فِي ذَلِك خلافًا إِلَّا أَن الْمَنْقُول اخْتِصَاصه بالنكرة دون الْمُعَرّف بلام الْجِنْس" .

ولم يعلق السيوطي .

**٣١٢- لا يجيء بعد ((لَا سِيمَا)) ، الْجُمْلَة بِالْوَاو .**

قال السيوطي(٢) : "وَمن أَحْكَام ((لَا سِيمَا)) : أَنه لَا يَجِيء بعْدهَا الْجُمْلَة بِالْوَاو .
وَقَالَ أَبُو حَيَّان : ولحن من المصنفين من قَالَ : لَا سِيمَا وَالْأَمر كَذَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنه لا يجيء بعد ((لَا سِيمَا)) ، الْجُمْلَة بِالْوَاو ، حيث قال أبو حيان(٣) : ولحن من المصنفين من قَالَ : لَا سِيمَا وَالْأَمر كَذَا .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣١٣- القول في الـ ((لَا)) فِي لَا سِيمَا زَائِدَة .**

قال السيوطي(٤) : "وَحكى فِي ((البديع)) عَن بَعضهم أَن ((لَا)) فِي لَا سِيمَا زَائِدَة .
قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ غَرِيب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أن الـ ((لَا)) فِي لَا سِيمَا زَائِدَة ، حيث قال أبو حيان(٥): وَهُوَ غَرِيب .

ووافقه السيوطي .

**٣١٤- القول في المحذوف من لاسيما إذا خففت .**

قال السيوطي(٦) : "وَإِذا خففت ، فَقَالَ ابْن جني : الْمَحْذُوف لَام الْكَلِمَة ، وانفتحت الْيَاء بإلقاء حَرَكَة اللَّام عَلَيْهَا .

---

(١) التذييل والتكميل٨/٣٣٤ .

(٢) همع الهوامع٣/٢٩٤ .

(٣) التذييل والتكميل٨/٣٧٤ .

(٤) همع الهوامع٣/٢٩٤ .

(٥) التذييل والتكميل٨/٣٦٦ .

(٦) همع الهوامع٣/٢٩٥ .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الأولى عِنْدِي أَن يكون الْمَحْذُوف الْعين ، وَإِن كَانَ أقل من حذف اللَّام وقوفا مَعَ الظَّاهِر ، لِأَنَّهُ لَو كَانَ الْمَحْذُوف اللَّام لردت الْعين واوا لزوَال الْمُوجب لقلبها : فَكَانَ يُقَال : لَا سوما" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في المحذوف من لاسيما إذا خففت ، حيث قال ابن جني: الْمَحْذُوف لَام الْكَلِمَة ، فقال أبو حيان[1] : "الأولى عِنْدِي أَن يكون الْمَحْذُوف الْعين ، وَإِن كَانَ أقل من حذف اللَّام وقوفا مَعَ الظَّاهِر ، لِأَنَّهُ لَو كَانَ الْمَحْذُوف اللَّام لردت الْعين واوا لزوَال الْمُوجب لقلبها : فَكَانَ يُقَال : لَا سوما" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ٣١٥- القول في جواز الرفع والجر بعد لا سواما .

قال السيوطي[2] : "وَفِي ((التسهيل)) أَن : ((لَا سوامَا)) كَذَلِك فَيُقَال : قَامَ الْقَوْم لَا سوامَا زيد .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وإطلاقه يدل على جَوَاز الرّفْع والجر بعده أَيْضا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز الرفع والجر بعد لا سواما ، حيث قال أبو حيان[3]: وإطلاقه يدل على جَوَاز الرّفْع والجر بعده أَيْضا .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ٣١٦- القول في جواز الرفع بعد لو .

قال السيوطي[4] : "وَكَذَا بعد ((لَو)) ، وَالتَّقْدِير : لَو تبصر الَّذِي هُوَ زيد لرأيته أولى بِالْقيامِ بِالْقيامِ مِنْهُم ، قَالَه أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز الرفع بعد لو ، حيث قال أبو حيان[5] : لَو تبصر الَّذِي هُوَ زيد لرأيته أولى بِالْقيامِ مِنْهُم .

---

(١) التذييل والتكميل٨/٣٧٠ .

(٢) همع الهوامع٣/٢٩٦ .

(٣) التذييل والتكميل٨/٣٧١ .

(٤) همع الهوامع٣/٢٩٦ .

(٥) التذييل والتكميل٨/٣٧٢ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٣١٧- القول في أن تكون (لمّا) بِمَعْنى إِلَّا .

قال السيوطي[١] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : تكون (لما) بِمَعْنى إِلَّا ، وَهِي قَليلَة الدّور فِي كَلَام الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أن تكون (لما) بِمَعْنى إِلَّا ، حيث قال أبو حيان[٢] : "تكون (لما) بِمَعْنى إِلَّا ، وَهِي قَليلَة الدّور فِي كَلَام الْعَرَب" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٣١٨- القول في أن يقال : لم يَأْتِ من الْقَوْم لما أَخُوك ، وَلم أر من الْقَوْم لما زيدا .

قال السيوطي[٣] : "وَزعم الزجاجي : أَنه يُقَال : لم يَأْتِ من الْقَوْم لما أَخُوك ، وَلم أر من الْقَوْم لما زيدا ، بِمَعْنى : إِلَّا أَخُوك ، وَإِلَّا زيدا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيَنْبَغِي أَن يتَوَقَّف فِي إجَازَة هَذِه التراكيب وَنَحْوهَا حَتَّى يثبت سماعهَا أَو سَماع نظائرها من لِسَان الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زعم الزجاجي : أن يقال : لم يَأْتِ من الْقَوْم لما أَخُوك، وَلم أر من الْقَوْم لما زيدا ، حيث قال أبو حيان[٤] : "وَيَنْبَغِي أَن يتَوَقَّف فِي إجَازَة هَذِه التراكيب وَنَحْوهَا حَتَّى يثبت سماعهَا أَو سَماع نظائرها من لِسَان الْعَرَب ، وقول السيوطي : زعم الزجاجي".

يدل على موافقته لأبي حيان .

## الحال

### ٣١٩- القول في جواز قول : (فوه إِلَى فِي كلمني زيد) عند البصريين .

قال السيوطي[٥] : "وَلَو قيل : فوه إِلَى فِي كلمني زيد لم يجز أَيْضا عِنْد الْكُوفِيّين .

---

(١) همع الهوامع٣/٢٩٨ .

(٢) الذييل والتكميل٨/٣٧٨ .

(٣) همع الهوامع٣/٢٩٩ .

(٤) الذييل والتكميل٨/٣٧٨ .

(٥) همع الهوامع٤/١٢ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا أحفظ عَن الْبَصرِيين نصا فِي ذَلِك ، وَالْقِيَاس يَقْتَضِي الْجَوَاز " .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز قول : فوه إِلَى فِي كلمني زيد عند البصريين ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَلَا أحفظ عَن الْبَصرِيين نصا فِي ذَلِك ، وَالْقِيَاس يَقْتَضِي الْجَوَاز" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٢٠- القول في إعراب الثاني من الحال المكرر .**

قال السيوطي[٢] : "وَفِي نصب الثَّانِي من المكرر خلاف : ذهب الْفَارِسِي : إِلَى أَن الأول لما وَقع موقع الْحَال جَازَ أَن يعْمل فِي الثَّانِي وَذهب ابْن جني : إِلَى أَنه فِي مَوضِع الصّفة للْأولِ ، وَتَقْدِيره بَابا ذَا بَاب ، حذف ((ذَا)) .

وأقيم الثَّانِي مقَامه فَجرى عَلَيْهِ جَرَيَان الأول ، كَمَا تَقول زيد عَمْرو ، أَي مثل عَمْرو .

وَقيل : هُوَ صفة بِلَا تَقْدِير ، لِأَن التَّفْصِيل لَا يفهم بِالْأولِ وَحده .

وَقَالَ الزّجاج : الثَّانِي تَأْكِيد للْأولِ ، قيل : وَهُوَ أولى ، لِأَن التّكْرَار للتَّأْكِيد ثَابت من كَلَامهم .

وَأما التكرير للتفصيل فَلم يثبت فِي مَوضِع .

وتُعقب بِأَنَّهُ لَو كَانَ تَأْكِيد لَأَدَّى مَا أدّى الأول .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الَّذِي أختاره أَن كليهمَا مَنْصُوب بالعامل السَّابِق ، لِأَن مجموعهما هُوَ الْحَال ، لَا أَحدهمَا ، وَمَتى اخْتلف بالوصفية أَو غَيرهَا لم يكن لَهُ مدْخل فِي الحالية ، إِذْ الحالية مستفادة مِنْهُمَا ، فصارا يعطيان معنى الْمُفْرد ، فأعطيا إعرابه وَهُوَ النّصْب .

قَالَ : وَلَو ذهب ذَاهِب : إِلَى أَن النصب إِنَّمَا هُوَ بالْعَطْف على تَقْدِير حذف الْفَاء ، أَي رجلا فرجلا وبابا فبابا لَكَانَ وَجها حسنا عَارِيا عَن التَّكَلُّف ، لِأَن المعني : ادخُلُوا رجلا بعد رجل، وعلمته الْحساب بَابا بعد بَاب .

قلت : وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي لظهورهما فِي بعض التراكيب كَحَدِيث : (لتتبعن سنَن من قبلكُمْ باعا فباعا) [٣]" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) التذييل والتكميل٩/٢١ .

(٢) همع الهوامع٤/١٢-١٣ .

(٣) المستدرك على الصحيحين ، كتاب الإيمان ، باب أما حديث معمر (١٠٦) .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إعراب الثاني من الحال المكرر ، حيث قال أبو حيان(١) : "الَّذِي أختاره أَن كليهمَا مَنْصُوب بالعامل السَّابِق ، لِأَن مجموعهما هُوَ الْحَال ، لَا أَحدهمَا ، وَمَتى اخْتلف بالوصفية أَو غَيرهَا لم يكن لَهُ مدْخل فِي الحالية ، إِذْ الحالية مستفادة مِنْهُمَا ، فصارا يعطيان معنى الْمُفْرد ، فأعطيا إعرابه وَهُوَ النّصْب ، وذكر السيوطي قول الفارسي : إِلَى أَن الأول لما وَقع موقع الْحَال جَازَ أَن يعْمل فِي الثَّانِي ، وقول ابن جني : إِلَى أَنه فِي مَوضِع الصّفة للْأولِ ، وقول الزجاجي : الثَّانِي تَأْكِيد للْأولِ . وقال أبو حيان : وَلَو ذهب ذَاهِب : إِلَى أَن النصب إِنَّمَا هُوَ بِالْعَطْف على تَقْدِير حذف الْفَاء ، أَي رجلا فرجلا وبابا فبابا لَكَانَ وَجها حسنا عَارِيا عَن التَّكَلُّف" .

فقال السيوطي : وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي لظهورهما فِي بعض التراكيب.

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو لي أن الراجح قول أبي حيان .

### ٣٢١- القول في ما يدل عليه التكرار .

قال السيوطي(٢) : "دلَالَته على تَرْتِيب نَحْو : ادخُلُوا رجلا رجلا ، أَي مرتبين وَاحِدًا بعد وَاحِد ، وعلمته الْحساب بَابا بَابا ، أَي مفصلا ، أَو مصنفا .

قالَ أَبُو حَيَّان : والتكرار فِي مثل هَذَا لَا يدل على أَنه أُرِيد بِهِ شفع الْوَاحِد ، بل الِاسْتِغْرَاق لجَمِيع الرِّجَال والأبواب ، وَنَحْو ذَلِك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ما يدل عليه التكرار ، حيث قال أبو حيان(٣) : "والتكرار فِي مثل هَذَا لَا يدل على أَنه أُرِيد بِهِ شفع الْوَاحِد ، بل الِاسْتِغْرَاق لجَمِيع الرِّجَال والأبواب ، وَنَحْو ذَلِك" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٣٢٢- القول في إعراب نحو : (أنت الرجل علما) .

قال السيوطي(٤) : "الأول : مَا وَقع بعد خبر قرن بأل الدَّالَّة على الْكَمَال نَحْو : أَنْت الرجل علما، أَي الْكَامِل فِي حَال علم ، فَيُقَال : أَنْت الرجل أدبا ، ونبلا ، وحلما .

---

(١) التذييل والتكميل ٩/١٨ .

(٢) همع الهوامع ٤/١٢-١٣ .

(٣) التذييل والتكميل ٩/١٩ .

(٤) همع الهوامع ٤/١٥ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَعِنْدِي أَن النصب فِي هَذَا على التَّمْيِيز كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْت الْكَامِل من حَيْثُ الْعلم، لِأَن إِطْلَاق الرجل بِمَعْنى الْكَامِل مَعْرُوف ، وَالْأَصْل : أَنْت الْكَامِل علمه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إعراب نحو : (أنت الرجل علما) ، حيث قال أبو حيان(١) : "وَعِنْدِي أَن النصب فِي هَذَا على التَّمْيِيز كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْت الْكَامِل من حَيْثُ الْعلم، لِأَن إِطْلَاق الرجل بِمَعْنى الْكَامِل مَعْرُوف ، وَالْأَصْل : أَنْت الْكَامِل علمه .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٣٢٣- القول في إعراب نحو : أَنْت زُهَيْر شعرًا .**

قال السيوطي(٢) : "الثَّانِي : مَا وَقع بعد خبر يشبه بِهِ مبتدؤه نَحْو : أَنْت زُهَيْر شعرًا ، فَيُقَال : أَنْت حَاتِم جودا ، والأحنف حلما ، ويوسف حسنا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : والتمييز فِيهِ أظهر أَيْضا ، وَقد نصوا على أَنه تَمْيِيز فِي قَوْلك : زيد الْقَمَر حسنا، وثوبك السلق خضرَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إعراب نحو : أَنْت زُهَيْر شعرًا ، حيث قال أبو حيان(٣): "والتمييز فِيهِ أظهر أَيْضا ، وَقد نصوا على أَنه تَمْيِيز فِي قَوْلك : زيد الْقَمَر حسنا، وثوبك السلق خضرَة" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٣٢٤- القول في مجيء الحال نكرة بلا مسوغ .**

قال ابن مالك :

**وَلَــمْ يُنَكَّــرْ غَالِبــاً ذُو الحَــال إِنْ ... لَــمْ يَتَــأَخَّرْ ، أَو يُخَصّــصْ أو يَــبِنْ**

**مِــنْ بَعْــدِ نَفْــيٍ أَوْ مُضَــاهِيهِ كَــ ((لَا ... يَبْــغِ امْـرُؤ عَلَـى امْـرِىءٍ مُسْتَسْـهِلَا))**

---

(١) التذييل والتكميل ٤٨/٩ .

(٢) همع الهوامع ١٦/٤ .

(٣) التذييل والتكميل ٤٩/٩ .

قال السيوطي[١] : "لما كَانَت الْحَال خَبرا فِي الْمَعْنى ، وصاحبها مخبرا عَنهُ أشبه الْمُبْتَدَأ فَلم يجز مَجِيء الْحَال من النكرَة غَالِبا إِلَّا بمسوغ من مسوغات الِابْتِدَاء بهَا .

وَمن النَّادِر قَوْلهم : ((عَلَيْهِ مائَة بيضًا)) ، و ((فِيهَا رجل قَائِما)) .

وَاخْتَارَ أَبُو حَيَّان : مَجِيء الْحَال من النكرَة بِلَا مسوغ كثيرا قِيَاسا ، وَنَقله عَن سِيبَوَيْهٍ ، وَإِن كَانَ دون الِاتِّبَاع فِي الْقُوَّة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في مجيء الحال نكرة بلا مسوغ ، حيث اختار أبو حيان[٢] : "مَجِيء الْحَال من النكرَة بِلَا مسوغ كثيرا قِيَاسا ، وَنَقله عَن سِيبَوَيْهٍ ، وَإِن كَانَ دون الِاتِّبَاع فِي الْقُوَّة" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٣٢٥- القول في مجيء الحال من المضاف إليه إن كان المضاف جزأ ما أضيف إليه أو مثل جزئه عند الأخفش وابن مالك .**

قال ابن مالك :

**أَوْ كَـــانَ جُـــزْءَ مَـــا لَـــهُ أُضِـــيفَا ... أَوْ مِثْـــلَ جُزْئِـــهِ ، فَـــلَا تَحِيفَـــا**

قال السيوطي[٣] : "وَجوزهُ الْأَخْفَش وَابْن مَالك إِن كَانَ الْمُضَاف جُزْءا مَا أضيف إِلَيْهِ ، أَو مثل جزئه نَحْو : {مَا فِي صُدُورهمْ من غل إِخْوَانًا}[٤] .

{مِلَّة إِبْرَاهِيم حَنِيفا}[٥] ، لِأَنَّهُ لَو اسْتغنى بِهِ عَن الْمُضَاف ، وَقيل : نَزَعْنَا مَا فيهم إِخْوَانًا . وأتبع إِبْرَاهِيم حَنِيفا لصَحَّ .

ورده أَبُو حَيَّان وَقَالَ : إِن النصب فِي ((إِخْوَانًا)) على الْمَدْح ، و ((حَنِيفا)) حال من ((مِلَّة)) بِمَعْنى دين ، أَو من الضَّمِير فِي ((اتبع)) .

قَالَ : وَإِنَّمَا لم يجز الْحَال من الْمُضَاف إِلَيْهِ لما تقرر من أَن الْعَامِل فِي الْحَال هُوَ الْعَامِل فِي صَاحبهَا ، وعامل الْمُضَاف إِلَيْهِ اللَّام ، أَو الْإِضَافَة وَكِلَاهُمَا لَا يصلح أَن يعْمل فِي الْحَال" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع الهوامع٤/٢١ .

(٢) التذييل والتكميل٩/٦٠ .

(٣) همع الهوامع٤/٢٤ .

(٤) سورة الحجر ١٥/٤٧ .

(٥) سورة النساء٤/١٢٥ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في مجيء الحال من المضاف إليه إن كان المضاف جزأ ما أضيف إليه أو مثل جزئه عند الأخفش وابن مالك ، حيث رده وقال أبو حيان[١] : "إن النصب فِي ((إِخْوَانًا)) على الْمَدْح ، و ((حَنِيفا)) حال من ((مِلَّة)) بِمَعْنى دين ، أَو من الضَّمِير فِي ((اتبع))".

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٢٦- القول في تقديم معمول النعت على العامل .**

قال السيوطي[٢] : "أَو نعتا نَحْو : مَرَرْت بِرَجُل ذَاهِبَة فرسه مكسورا سرجها ، فَلَا يُقَال : بِرَجُل مكسورا سرجها ذَاهِبَة فرسه ، كَذَا قَالَه ابْن مَالك .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : إِنَّه غَفلَة مِنْهُ ، ونصوص النَّحْوِيين على جَوَاز تَقْدِيم مَعْمُول النَّعْت عَلَيْهِ من مفعول بِهِ ، وَحَال ، وظرف ، ومصدر وَنَحْوهَا ، وَإِنَّمَا منعُوا تَقْدِيم الْمَعْمُول على المنعوت ، لَا على النَّعْت الْعَامِل فِيهِ ، فَيجوز فِي : مَرَرْت بِرَجُل يركب الْفرس مسرجا : مَرَرْت بِرَجُل مسرجا يركب الْفرس ، وَلَا يجوز : مَرَرْت مسرجا بِرَجُل يركب الْفرس .

قَالَ : وَأما الْمِثَال الَّذِي ذكره فَلم يمْتَنع فِيهِ تَقْدِيم : ((مكسورا سرجها)) من جِهَة أَن الْعَامِل فِي ((مكسورا)) النَّعْت بل من جِهَة تَقْدِيم الْمُضمر على مَا يفسره" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تقديم معمول النعت على العامل ، حيث قال أبو حيان[٣] : "إِنَّه غَفلَة مِنْهُ ، ونصوص النَّحْوِيين على جَوَاز تَقْدِيم مَعْمُول النَّعْت عَلَيْهِ من مفعول بِهِ ، وَحَال ، وظرف ، ومصدر وَنَحْوهَا ، وَإِنَّمَا منعُوا تَقْدِيم الْمَعْمُول على المنعوت ، لَا على النَّعْت الْعَامِل فِيهِ ، فَيجوز فِي : مَرَرْت بِرَجُل يركب الْفرس مسرجا : مَرَرْت بِرَجُل مسرجا يركب الْفرس، وَلَا يجوز : مَرَرْت مسرجا بِرَجُل يركب الْفرس .

قَالَ : وَأما الْمِثَال الَّذِي ذكره فَلم يمْتَنع فِيهِ تَقْدِيم : ((مكسورا سرجها)) من جِهَة أَن الْعَامِل فِي ((مكسورا)) النَّعْت بل من جِهَة تَقْدِيم الْمُضمر على مَا يفسره" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٣٢٧- القول فيما أجازه بعض المغاربة تَأْخِير الْحَالين عَن ((أفعل)) .**

---

(١) التذييل والتكميل ٩/٨٢-٨٣ .

(٢) همع هوامع ٤/٢٩ .

(٣) التذييل والتكميل ٩/٩١ .

قال السيوطي[1] : "وَأَجَازَ بعض المغاربة تَأْخِير الْحَالين عَن ((أفعل)) بِشَرْط أَن يَلِيهِ الْحَال الأولى مفصولة عَنهُ من الثَّانِيَة فَيُقَال : هَذَا أطيب بسرا مِنْهُ رطبا .

وَزيد أَشْجَع أعزل من عَمْرو ذَا سلَاح .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا حسن فِي الْقيَاس ، لكنه يحْتَاج إِلَى سَماع ، أما التَّأْخِير على غير هَذَا الْوَجْه نَحْو : هَذَا أطيب مِنْهُ بسرا رطبا أَو التَّقْدِيم نَحْو : هَذَا بسرا مِنْهُ رطبا أطيب فَلَا يجوز بِإِجْمَاع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما أجازه بعض الغاربة تَأْخِير الْحَالين عَن ((أفعل)) بِشَرْط أَن يَلِيهِ الْحَال الأولى مفصولة عَنهُ من الثَّانِيَة فيقال : هَذَا أطيب بسرا مِنْهُ رطبا ، حيث قال أبو حيان[2] : "وَهَذَا حسن فِي الْقيَاس ، لكنه يحْتَاج إِلَى سَماع ، أما التَّأْخِير على غير هَذَا الْوَجْه نَحْو: هَذَا أطيب مِنْهُ بسرا رطبا أَو التَّقْدِيم نَحْو : هَذَا بسرا مِنْهُ رطبا أطيب فَلَا يجوز بِإِجْمَاع" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٣٢٨- القول في عامل الحال في مثل : (هَذَا زيد قَائِما) .

قال ابن مالك :

**وَعَامِـــل الحَـــالِ بِهَـــا قَـــدْ أُكّـــدا فِـــي نَحْـــوِ :((لَا تَعْـــثَ فِـــي الأَرْضِ**

قال السيوطي[3] : "وَالْعَامِل فِي مثل : هَذَا زيد قَائِما إِنَّمَا هُوَ : ((انْظُر)) مقدرَة دلّ عَلَيْهَا الْإِشَارَة ، لِأَنَّك أَشرت إِلَى الْمُخَاطب ، لينْظر .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : إِنَّه قريب ، لِأَنَّهُ فِيهِ أبقاء الْعَمَل للْفِعْل إِلَّا أَن فِيهِ تَقْدِير عَامل لم يلفظ بِهِ قطّ ، ثمَّ صرح بِاخْتِيَارِهِ ، وَاخْتَارَهُ أَيْضا صَاحب الْبَسِيط" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في عامل الحال في مثل : هَذَا زيد قَائِما ، حيث قال إنما هو : ((انْظُر)) مقدرَة دلّ عَلَيْهَا الْإِشَارَة ، فقال أبو حيان[4] : "إِنَّه قريب ، لِأَنَّهُ فِيهِ أبقاء الْعَمَل للْفِعْل إِلَّا أَن فِيهِ تَقْدِير عَامل لم يلفظ بِهِ قطّ ، ثمَّ صرح بِاخْتِيَارِهِ ، وَاخْتَارَهُ أَيْضا صَاحب الْبَسِيط".

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع هوامع٣٢/٤ .

(٢) التذييل والتكميل١١٥/٩ .

(٣) همع هوامع٣٦/٤ .

(٤) التذييل والتكميل٩٦/٩ .

**٣٢٩- ((لَيْت)) و ((لَعَلَّ)) ، وَبَاقِي الْحُرُوف لَا تعْمل فِي الْحَال ولا الظّرْف .**

قال السيوطي[١] : "وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الصَّحِيح أَيْضا أَن ((لَيْت)) و ((لَعَلَّ)) ، وَبَاقِي الْحُرُوف لَا تعْمل فِي الْحَال ، وَلَا الظّرْف وَلَا يتَعَلَّق بهَا حرف جر إِلَّا ((كَانَ)) ، و ((كَاف)) التَّشْبِيه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنَّ ((لَيْت)) و ((لَعَلَّ)) ، وَبَاقِي الْحُرُوف لَا تعْمل فِي الْحَال ، فقال أبو حيان[٢] : "الصَّحِيح أَيْضا أَن ((لَيْت)) و ((لَعَلَّ)) ، وَبَاقِي الْحُرُوف لَا تعْمل فِي الْحَال ، وَلَا الظّرْف وَلَا يتَعَلَّق بهَا حرف جر إِلَّا ((كَانَ)) ، و ((كَاف)) التَّشْبِيه" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٣٠- القول في خلو الاسمية من الواو وَالضَّمِير مَعًا .**

قال السيوطي[٣] : "وَقَالَ ابْن مَالك : وَقد تَخْلُو الاسمية من الْوَاو وَالضَّمِير مَعًا نَحْو : مَرَرْت بِالْبرِّ قفيز بدرهم ، على حد : السّمن منوان بدرهم .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : هُوَ على تَقْدِير الضَّمِير كَمَا فِي الْمُشبه بِهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في خلو الحال الجملة الاسمية من الواو وَالضَّمِير مَعًا ، نَحْو : مَرَرْت بِالْبرِّ قفيز بدرهم ، فقال أبو حيان[٤] : "هُوَ على تَقْدِير الضَّمِير كَمَا فِي الْمُشبه بِهِ".

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٣١- القول في الحال الجملة المنفي بـ ((إِن)) .**

قال ابن مالك :

**وَمَوْضِــعَ الحَــالِ تَجِــيءُ جُمْلَــهْ ... كَـ ((جَـاءَ زَيـدٌ وَهْـوَ نَـاوٍ رِحْلَـهْ))**

قال السيوطي[١] : "والمنفي بـ ((إِن)) : قَالَ أَبُو حَيَّان : لَا أحفظه من كَلَام الْعَرَب ، وَالْقِيَاس يَقْتَضِي جَوَازه نَحْو : جَاءَ زيد إِن يدْرِي كَيفَ الطَّرِيق قِيَاسا على وُقُوعه خَبرا فِي حَدِيث :

---

(١) همع هوامع٤/٣٦ .

(٢) التذييل والتكميل٩/١٠١ .

(٣) همع هوامع٤/٤٧ .

(٤) التذييل والتكميل٩/١٧٩ .

((فظل إِن يدْرِي كم صلى)) [٢]" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الحال الجملة المنفي بـ ((إِن)) ، حيث قال أبو حيان[٣]: "لَا أحفظه من كَلَام الْعَرَب ، وَالْقِيَاس يَقْتَضِي جَوَازه نَحْو : جَاءَ زيد إِن يدْرِي كَيفَ الطَّرِيق قِيَاسا على وُقُوعه خَبرا فِي حَدِيث : ((فظل إِن يدْرِي كم صلى))" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٣٢- القول في وقوع جملة الماضي حالا بدون ((قد)) .**

قال السيوطي[٤] : "وَإِن كَانَ مثبتاً وَفِيه الضَّمِير وَجَبت ((قد)) أَيْضا ، لتقربه من الْحَال نَحْو : {وَقد فصل لكم مَا حرم عَلَيْكُم}[٥] .

{وَقد بَلغنِي الْكبر}[٦] .

فَإِن لم تكن ظَاهِرَة قدرت نَحْو : {أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ}[٧] .

{هَذِه بضاعتنا ردَّتْ إِلَيْنَا}[٨] .

هَذَا مَا جزم بِهِ الْمُتَأَخّرُونَ كَابْن عُصْفُور ، والأبذي ، والجزولي وَهُوَ قَول الْمبرد ، والفارسي .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح جَوَاز وُقُوع الْمَاضِي حَالا بِدُونِ ((قد)) وَلَا يحْتَاج لتقديرها لِكَثْرَة وُرُود ذَلِك ، وَتَأْوِيل الْكثير ضَعِيف جدا ، لأَنا إِنَّمَا نَبْنِي المقاييس الْعَرَبيَّة على وجود الْكَثْرَة" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٤/٤٨-٤٩.

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه (٣٨٩) وصحيح البخاري ، كتاب الجمعة ، باب إذا لم يدر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً(١٢٣١) .

(٣) التذييل والتكميل٩/١٨٥ .

(٤) همع هوامع٤/٤٩ .

(٥) سورة الأنعام٦/١١٩ .

(٦) سورة آل عمران٣/٤٠ .

(٧) سورة النساء٤/٩٠ .

(٨) سورة يوسف١٢/٦٥ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في وقوع جملة الماضي حالا بدون ((قد)) ، حيث ذهب ابن عصفور ، والأبذي ، والجزولي وَهُوَ قَول الْمبرد ، والفارسي إلى أن الحال إِن كَانَ مثبتاً وَفِيه الضَّمِير وَجَبت ((قد)) أَيْضا ، لتقربه من الْحَال ، فَإِن لم تكن قد ظَاهِرَة قدرت ، فقال أبو حيان[1]: "وَالصَّحِيح جَوَاز وُقُوع الْمَاضِي حَالا بِدُونِ ((قد)) وَلَا يحْتَاج لتقديرها لِكَثْرَة وُرُود ذَلِك ، وَتَأْوِيل الْكثير ضَعِيف جدا ، لأَنا إِنَّمَا نَبْنِي المقاييس الْعَرَبيَّة على وجود الْكَثْرَة" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٣٣٣- القول في ذكر ابن مالك لفظة ((فسافلا)) .**

قال السيوطي[2] : "وَلَفْظَة : ((فسافلا)) ذكرهَا ابْن مَالك : قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم أرها لغيره ، ، فَإِن لم ينْقل عَن الْعَرَب فَهِيَ مَمْنُوعَة ، لِأَن حذف الْعَامِل فِي الْحَال وجوبا على خلاف الأَصْل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ذكر ابن مالك لفظة ((فسافلا)) في نحو : بِعته بدرهم فَصَاعِدا أَو فسافلا ، في مسألة حذف عامل الحال وجوبا ، فقال أبو حيان[3] : "وَلم أرها لغيره ، ، فَإِن لم ينْقل عَن الْعَرَب فَهِيَ مَمْنُوعَة ، لِأَن حذف الْعَامِل فِي الْحَال وجوبا على خلاف الأَصْل" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## التمييز

**٣٣٤- القول فيما شبهت به التمييز .**

قال السيوطي[4] : "وَاخْتلف البصريون فِي الَّذِي شبهت بِهِ ، فَقيل باسم الْفَاعِل فِي طلبَهَا طلبَهَا اسْما بعْدهَا ، وَقيل : ((بأفعل من)) فِي طلبَهَا اسْما بعْدهَا على طَرِيق التَّبْيِين مُلْتَزما فِيهِ التنكير .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ أقوى ، لِأَن اسْم الْفَاعِل لَا يعْمل إِلَّا مُعْتَمدًا .

وَيعْمل فِي النكرَة وَغَيرهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) التذييل والتكميل ٩/١٨٩ .

(٢) همع هوامع ٤/٦٠-٦١ .

(٣) التذييل والتكميل ٩/١٤٢ .

(٤) همع هوامع ٤/٦٤ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اختلاف البصريون في الذي شبهت به التمييز ، فقيل باسن الفاعل ، وقيل بأفعل من ، فقال أبو حيان(١) : "وَهُوَ أقوي ، لِأَن اسْم الْفَاعِل لَا يعْمل إِلَّا مُعْتَمدًا" .

وَيعْمل فِي النكرَة وَغَيرهَا .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٣٥- القول في استثناء الفعل المتصرف (كفى) من تقديم التمييز عليه .**

قال السيوطي(٢) : "ويستثني من الْمُتَصَرف (كفى) ، فَلَا يُقَال : (شَهِيدا كفى بِاللَّه) بِإِجْمَاع .

ذكره أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان(٣) في أن التمييز لا يتقدم على الفعل المتصرف كفى ، فلا يُقَال : شَهِيدا كفي بِاللَّه بِإِجْمَاع .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٣٦- القول في نصب كم الخبرية على التمييز بلا فصل .**

قال السيوطي(٤) : "وَذكر بَعضهم أَن النصب بِلَا فصل لُغَة تَمِيم ، وَذكره سِيبَوَيْهٍ عَن بعض الْعَرَب.

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهِي لُغَة قَليلَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في نصب كم الخبرية على التمييز بلا فصل ، حيث وَذكر بَعضهم أَن النصب بِلَا فصل لُغَة تَمِيم ، وَذكره سِيبَوَيْهٍ عَن بعض الْعَرَب ، فقال أبو حيان(٥) : وَهِي لُغَة قَليلَة .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٣٧- القول في ((من)) بعد كأين .**

---

(١) التذييل والتكميل٩/٢٢٢ .

(٢) همع هوامع٤/٧٢ .

(٣) التذييل والتكميل٩/٢٦٠ .

(٤) همع هوامع٤/٨٢ .

(٥) التذييل والتكميل١٠/٢٦ .

قال السيوطي[١] : "مُمَيّز كأين الْأَكْثَر جَرّه بِمن ظَاهِرَة قَالَ تَعَالَى : {وكأين من آيَة}[٢] ، {وكأين من نَبِي}[٣] {وكأين من دَابَّة}[٤] .

قَالَ ابْن حَيَّان : وَيظْهر من كلام سِيبَوَيْهٍ أَن ((من)) هُنَا لتأكيد الْبَيَان فَهِيَ زَائِدَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ((من)) بعد كأين ، حيث قال أبو حيان[٥] : "وَيظْهر من كلا سِيبَوَيْهٍ أَن ((من)) هُنَا لتأكيد الْبَيَان فَهِيَ زَائِدَة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٣٣٨- القول في جواز جر مميز كأين مع فقد ((من)) .

قال السيوطي[٦] : "وَيجوز جَرّه مَعَ فقد ((من)) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : إِلَّا أنه لَا يحفظ ، فَإِن جَاءَ كَانَ على إِضْمَار ((من)) وَهُوَ مَذْهَب الْخَلِيل وَالْكسَائِيّ ، وَلَا يحمل على إِضَافَة كأين ، كَمَا ذهب إِلَيْهِ ابْن كيسَان ، لِأَنَّهُ لَا يجوز إضافتها إِذْ المحكى لَا يُضَاف ، وَلِأَن فِي آخرهَا تنوينا فَهُوَ مَانع من الْإِضَافَة أَيْضا .

وَقد قَالَ سِيبَوَيْهٍ : إِن جرها أحد من الْعَرَب فعسي أَن يجرها بإضمار ((من)) . انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز جر مميز كأين مع فقد ((من)) ، حيث قال أبو حيان[٧] : "إِلَّا أَنه لَا يحفظ ، فَإِن جَاءَ كَانَ على إِضْمَار ((من)) وَهُوَ مَذْهَب الْخَلِيل وَالْكسَائِيّ ، وَلَا يحمل على إِضَافَة كأين ، كَمَا ذهب إِلَيْهِ ابْن كيسَان ، لِأَنَّهُ لَا يجوز إضافتها إِذْ المحكى لَا يُضَاف ، وَلِأَن فِي آخرهَا تنوينا فَهُوَ مَانع من الْإِضَافَة أَيْضا .

وَقد قَالَ سِيبَوَيْهٍ : إِن جرها أحد من الْعَرَب فعسي أَن يجرها بإضمار ((من))" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## ٣٣٩- القول في أن تمييز ((كأين)) لَا يكون جمعا .

---

(١) همع هوامع٤/٨٤ .

(٢) سورة يوسف١٢/١٠٥ .

(٣) سورة آل عمران٣/١٤٦ .

(٤) سورة العنكبوت٢٩/٦٠ .

(٥) التذييل والتكميل١٠/٥٠ .

(٦) همع هوامع٤/٨٤-٨٥ .

(٧) التذييل والتكميل١٠/٥١ .

قال السيوطي[١] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : ومقتضي الِاسْتِقْرَاء أَن تَمْيِيز ((كأين)) لَا يكون جمعا، فَلَيْسَتْ كَمثل ((كم)) الخبرية فِي ذَلِك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أن تمييز ((كأين)) لَا يكون جمعا ، حيث قال أبو حيان[٢] : "ومقتضي الِاسْتِقْرَاء أَن تَمْيِيز ((كأين)) لَا يكون جمعا ، فَلَيْسَتْ كَمثل ((كم)) الخبرية فِي ذَلِك" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ٣٤٠- القول في جواز حذف تمييز كأين .

قال السيوطي[٣] : "وَاخْتلف فِي جَوَاز حذفه فجوزه الْمبرد ، وَالْأَكْثَرُونَ ، وَقَالَ صَاحب ((الْبَسِيط)): إِنَّه ضَعِيف للُزُوم ((من)) فَفِيهِ حذف عَامل ومعمول .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمن يَقُول بِجَوَاز حذفه لَا يلْتَزم أَنه حذف وَهُوَ مجرور بِمن ، بل حذف وَهُوَ مَنْصُوب كَمَا حذف من ((كم)) الاستفهامية ، وَهُوَ مَنْصُوب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز حذف تمييز كأين ، حيث جوز الحذف المبرد ، وقال صَاحب ((الْبَسِيط)) : إِنَّه ضَعِيف للُزُوم ((من)) فَفِيهِ حذف عَامل ومعمول ، فقال أبو حيان[٤]: "وَمن يَقُول بِجَوَاز حذفه لَا يلْتَزم أَنه حذف وَهُوَ مجرور بِمن ، بل حذف وَهُوَ مَنْصُوب مَنْصُوب كَمَا حذف من ((كم)) الاستفهامية ، وَهُوَ مَنْصُوب" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## ٣٤١- القول فيما أجازه الْكُوفِيُّونَ الرّفْع بعد ((كَذَا)) .

قال السيوطي[٥] : "وَجوز الْكُوفِيُّونَ الرّفْع بعد ((كَذَا)) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ خطأ ، لِأَنَّهُ لم يسمع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما أجازه الْكُوفِيُّونَ الرّفْع بعد ((كَذَا)) ، حيث قال أبو حيان[١] : "وَهُوَ خطأ ، لِأَنَّهُ لم يسمع" .

---

(١) همع هوامع٤/٨٥ .

(٢) التذييل والتكميل١٠/٥٢ .

(٣) همع هوامع٤/٨٥ .

(٤) التذييل والتكميل١٠/٥١ .

(٥) همع هوامع٤/٨٦ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## نواصب المضارع

### ٣٤٢- القول في ((أَنْ)) .

قال ابن مالك :

**وَبِ (لَنِ) انْصِبْهُ وَ(كَيْ) ، كَذَا بِـ (أَنْ) لَا بَعْدَ عِلـمٍ ، وَالّتِـي مِـنْ بَعْـدِ ظَـنّ**

**فَانْصِبْ بِهَا ، وَالرّفْعَ صَحّحْ ، واعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَــا مِــنْ (أَنّ) فَهْــوَ مُطّــرِدْ**

قال السيوطي[٢] : "أَحدهَا : ((أَن)) وَهِي أم الْبَاب .

قَالَ أَبُو حَيَّان : بِدَلِيل الِاتِّفَاق عَلَيْهَا ، وَالِاخْتِلَاف فِي ((لن)) ، و ((إِذن)) ، و ((كي)) .

وَيُقَال فِيهَا : ((عَن)) بإبدال الْهمزَة عينا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ((أَن)) وقال السيوطي : وَهِي أم الْبَاب ، فقال أبو حيان: "بِدَلِيل الِاتِّفَاق عَلَيْهَا ، وَالِاخْتِلَاف فِي ((لن)) ، و ((إِذن)) ، و ((كي)) . وَيُقَال فِيهَا : ((عَن)) بإبدال الْهمزَة عينا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٣٤٣- إعراب (أن) الواقعة بعد الشك ، وبعد فعل خوف تَيَقّن مخوفه .

قال السيوطي[٣] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ فِي الْوَاقِعَة بعد الشَّك إِلَّا النصب ، وَفِي الْوَاقِعَة بعد فعل خوف تَيَقّن مخوفه نَحْو : خفت أَلا تقوم ، وَخفت أَلا تكرمني قَوْلَانِ ، أَصَحهمَا جَوَاز الرّفْع كَمَا بعد الظَّن ، وَقد سمع .

قَالَ أَبُو محجن :

... ... ... ... **أَخَــاف إِذا مَــا مِــتّ أَنْ لَا أَذْوقُهــا**[٤]

وَالثَّانِي : تعين النصب ، وَعَلِيهِ الْمبرد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إعراب أن الواقعة بعد الشك ، حيث قال أبو حيان[٥] : "وَلَيْسَ فِي الْوَاقِعَة بعد الشَّك إِلَّا النصب ، وفي الْوَاقِعَة بعد فعل خوف تَيَقّن مخوفه نَحْو : خفت

---

(١) التذييل والتكميل ١٠/٦٧ .

(٢) همع هوامع ٤/٨٨ .

(٣) همع هوامع ٤/٨٩-٩٠ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لأبي محجن الثقفي في ديوانه ٤٨ وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٨، ٤٠٢ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠١ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٥٢ ومغني اللبيب ١/ ٣٠ .

(٥) ارتشاف الضرب ٤/١٦٤٠-١٦٤١ .

أَلا تقوم ، وَخفت أَلا تكرمني قَوْلَانِ ، أصَحهمَا جَوَاز الرّفْع كَمَا بعد الظَّن ، وَالثَّانِي : تعين النصب ، وَعَلِيهِ الْمبرد" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## لن

### ٣٤٤- القول في ((لن)) لنفي مَا قرب ، وَلَا يَمْتَد معنى النَّفْي فِيهَا .

قال ابن مالك :

**وبـ(لَنِ) انصبهُ و(كَـيْ) ، كَذَا بـ(أنْ) لا بعد عِلْمٍ ، والتي من بعد ظنّ**

قال السيوطي[1] : "وَأغْرب عبد الْوَاحِد الزملكاني فَقَالَ فِي كِتَابه ((التِّبْيَان فِي الْمعَانِي وَالْبَيَان)) : إِن ((لن)) لنفي مَا قرب ، وَلَا يَمْتَد معنى النَّفْي فِيهَا .

قَالَ : وسر ذَلِك أَن الْأَلْفَاظ مشاكلة للمعاني ، ((وَلَا)) آخرهَا ألف ، وَالْألف يكون امتداد الصَّوْت بهَا ، بِخِلَاف النُّون ، وَنقل ذَلِك عَنهُ ابْن عُصْفُور ، وَأَبُو حَيَّان ، ورداه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول عبد الْوَاحِد الزملكاني أنَّ ((لن)) لنفي مَا قرب ، وَلَا يَمْتَد معنى النَّفْي فِيهَا ، وَنقل ذَلِك عَنهُ ابْن عُصْفُور ، وَأَبُو حَيَّان[2] ، ورداه .

وقول السيوطي : أغْرب عبد الْوَاحِد الزملكاني .

يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٣٤٥- القول في أنَّ أَصْحَاب الْفراء لَا يفرقون بَين (لن) وَ(الْفِعْل) .

قال السيوطي[3] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَأَصْحَاب الْفراء لَا يفرقون بَين لن وَالْفِعْل اخْتِيَارا وَهُوَ الصَّحِيح، لِأَن ((لن)) وَأَخَوَاتهَا من الْحُرُوف الناصبة للأفعال بِمَنْزِلَة إِن وَأَخَوَاتهَا من الْحُرُوف الناصبة للأسماء ، فَكَمَا لَا يجوز الْفَصْل بَين إِن وَاسْمهَا لَا يجوز بَين لن وَأَخَوَاتهَا وَالْفِعْل ، بل الْفَصْل بَين عوامل الْأَفْعَال وَالْأَفْعَال أقبح مِنْهُ بَين عوامل الْأَسْمَاء والأسماء ، لِأَن عوامل الْأَفْعَال أَضْعَف من عوامل الْأَسْمَاء" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٤/٩٥ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٦٤٤ .

(٣) همع هوامع٤/٩٦-٩٧ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أَصْحَاب الْفراء لَا يفرقون بَين لن وَالْفِعْل ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَأَصْحَاب الْفراء لَا يفرقون بَين لن وَالْفِعْل اخْتِيَارا وَهُوَ الصَّحِيح، لِأَن ((لن)) وَأَخَوَاتهَا من الْحُرُوف الناصبة للأفعال بِمَنْزِلَة إِن وَأَخَوَاتهَا من الْحُرُوف الناصبة للأسماء ، فَكَمَا لَا يجوز الْفَصْل بَين إِن وَاسْمهَا لَا يجوز بَين لن وَأَخَوَاتهَا وَالْفِعْل ، بل الْفَصْل بَين عوامل الْأَفْعَال وَالْأَفْعَال أقبح مِنْهُ بَين عوامل الْأَسْمَاء والأسماء ، لِأَن عوامل الْأَفْعَال أَضْعَف من عوامل الْأَسْمَاء" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## كي

### ٣٤٦- القول في إظهار (أنْ) بعد ((كي)) الموصولة بِـ(مَا) .

قال السيوطي[2] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْمَحْفُوظ إظهارها بعد ((كي)) الموصولة بِمَا كَقَوْلِه : كَقَوْلِه :

... ... ... ... **كَيْمَـــــا أنْ تَغُـــــرّ وتَخْـــــدَعا**[3]

" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[4] في إظهار أنْ بعد ((كي)) الموصولة بِـ(مَا) .

ولم يعلق السيوطي .

### ٣٤٧- القول في جواز الفصل بين كي ومعمولها بـ ((لَا)) النافية ، وبـ ((مَا)) الزَّائِدَة .

قال السيوطي[5] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَأَجْمعُوا على أَنه يجوز الْفَصْل بَينهَا وَبَين معمولها بـ معمولها بـ ((لَا)) النافية نَحْو : {كي لَا يكون دولة}[6] .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٦٤٥ .

(٢) همع هوامع٤/١٠٠ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٠٨ وخزانة الأدب ٨/ ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨ والدرر والدرر ٤/ ٦٧ وشرح التصريح ٢/ ٣، ٢٣١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١١ .

(٤) ارتشاف الضرب٥/٢٣٩٢ .

(٥) همع هوامع٤/١٠١ .

(٦) سورة الحشر ٥٩/٧ .

وبـ ((مَا)) الزَّائِدَة كَقَوْلِه :

**تُريـــدِين كَيْمـــا تَجْمَعِينـــي وخَالِـــداً** ... ... ... ...[1]

وَبِهِمَا مَعًا كَقَوْلِه :

**أَرَدْتُ لِكَيْمـــا لَا تـــرى لِـــيَ عِثْـــرةً ومَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الكمالَ فَيَكْمُلُ**[2]

" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز الفصل بين كي ومعمولها بـ ((لَا)) النافية ، وبـ ((مَا)) الزَّائِدَة، حيث قال أبو حيان[3] : "وَأَجْمعُوا على أَنه يجوز الْفَصْل بَينهَا وَبَين معمولها بـ ((لَا)) النافية ، وبـ ((مَا)) الزَّائِدَة ، وَبِهِمَا مَعًا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٤٨- القول في الفصل بين (كي) ومعمولها بالقسم وبالشرط مع العمل عند ابن مالك .**

قال السيوطي[4] : "وَجوزهُ الْكسَائي بمعمول الْفِعْل الَّذِي دخلت عَلَيْهِ ، وبالقسم وبالشرط ، فَيبْطل عَملهَا ، فَتَقول : أزورك كي وَالله تزورني ، وأكرمك كي غلامي تكرم ، وأزورك كي إن تكافئ أكرمك .

وَاخْتَارَ ابْن مَالك وَولده جَوَاز الْفَصْل بِمَا ذكر مَعَ الْعَمَل .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ مَذْهَب ثَالِث لم يسبقا إِلَيْهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اختيار ابن مالك وولده جواز الفصل بين كي ومعمولها بالقسم وبالشرط مع العمل ، حيث قال أبو حيان[5] : "وَهُوَ مَذْهَب ثَالِث لم يسبقا إِلَيْهِ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٤٩- القول في تقدم معمول منصوب كي عليها .**

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٥/ ٨٤، ٨/ ٥١٤ والدرر ٤/ ٦٨ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢١٩ وللهذلي في إصلاح المنطق ٥٠ . وعجزه : وهل يجمع السيفان ويحك في غمد .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لأبي ثروان العكلي في خزانة الأدب ٨/ ٤٨٦ وبلا نسبة في الدرر ٤/ ٦٩ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٦٤٧ .

(٤) همع هوامع٤/١٠٢ .

(٥) ارتشاف الضرب٤/١٦٤٩ .

قال السيوطي[١] : "وَتقدم مَعْمُول معمولها مَمْنُوع ، وَله ثَلَاث صور : أَحدهَا : تقدمه على الْمَعْمُول فَقَط نَحْو : جِئْت كي النَّحْو أتعلم .

وَالثَّانية : على كي فَقَط نَحْو : جِئْت النَّحْو كي أتعلم .

وَالثَّالِثَة : على الْمَعْلُول أَيْضا نَحْو : النَّحْو جِئْت كي أتعلم .

وَعَلِيهِ الْمَنْع فِي الأول للفصل ، وَفِي الثَّانِيَة وَالثَّالِثَة أَن كي من الموصولات ومعمول الصِّلَة لَا يتَقَدَّم على الْمَوْصُول .

وَإِن كَانَت جَارة فَأن مضمرة ، وَهِي مَوْصُولَة أَيْضا .

وَفِي الصُّورَة الثَّانِيَة خلاف للكسائي .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا يبعد أَن يُجزئ فِي الثَّالِثَة ، لكنه لم ينْقل"

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تقدم معمول منصوب كي عليها ، نَحْو : النَّحْو جِئْت كي أتعلم ، حيث قال السيوطي : وَتقدم مَعْمُول معمولها مَمْنُوع ، وَله ثَلَاث صور ، فقال أبو حيان[٢] : "وَلَا يبعد أَن يُجزئ فِي الثَّالِثَة ، لكنه لم ينْقل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## إذن

### ٣٥٠ – القول في جواز الفصل بين إذن والفعل بالنداء وَالدُّعَاء .

قال ابن مالك :

| | |
|---|---|
| **وَنَصَبُوا بِـ (إذَنِ) المُسْتَقْبَلَا** | **إنْ صُدِّرَتْ والفِعلُ بعدُ مُوصَلا** |
| **أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا** | **إذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا** |

قال السيوطي[٣] : "وَجوز أَبُو الْحسن طَاهِر بن بابشاذ الْفَصْل بَينهمَا بالنداء وَالدُّعَاء نَحْو: إِذن _يَا زيد _أحسن إِلَيْك ، وَإِذن _يغْفر الله لَك_ يدْخلك الْجنَّة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا يَنْبَغِي أَن يقدم على ذَلِك إِلَّا بِسَمَاع من الْعَرَب" .

---

(١) همع هوامع٤/١٠٢ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٦٤٩ .

(٣) همع هوامع٤/١٠٥ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما جوز أَبُو الْحسن طَاهِر بن بابشاذ الْفَصْل بين إذن والفعل بالنداء وَالدُّعَاء ، حيث قال أبو حيان[١] : "وَلَا يَنْبَغِي أَن يقدم على ذَلِك إِلَّا بِسَمَاع من الْعَرَب" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٥١ – القول في تقديم مَعْمُول الْفِعْل على (إذن) .**

قال السيوطي[٢] : "فَلَو قدمت مَعْمُول الْفِعْل على إِذن نَحْو : زيدا إِذن أكْرم .

فَذهب الْفراء : إِلَى أَنه يبطل عَملهَا .

وَأَجَازَ الْكسَائي إِذْ ذَاك الرّفْع وَالنّصب .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا نَص أحفظه عَن الْبَصرِيين فِي ذَلِك ، ومقتضي اشتراطهم التصدير فِي عَملهَا أَلا تعْمل ، وَالْحَالة هَذِه ، لِأَنَّهَا غير مصدرة .

وَيحْتَمل أَن يُقَال : تعْمل ، لِأَنَّهَا وَإِن لم تصدر لفظا فَهِيَ مصدرة فِي النِّيَّة ، لِأَن النِّيَّة بالمفعول التَّأْخِير" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تقديم مَعْمُول الْفِعْل على إذن ، حيث اختلف هل تعمل إذن أم لا ، فقال أبو حيان[٣] : "وَلَا نَص أحفظه عَن الْبَصرِيين فِي ذَلِك ، ومقتضي اشتراطهم التصدير فِي عَملهَا أَلا تعْمل ، وَالْحَالة هَذِه ، لِأَنَّهَا غير مصدرة" .

وَيحْتَمل أَن يُقَال : تعْمل ، لِأَنَّهَا وَإِن لم تصدر لفظا فَهِيَ مصدرة فِي النِّيَّة ، لِأَن النِّيَّة بالمفعول التَّأْخِير .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

والراجح هنا قول أبي حيان .

**٣٥٢– القول في عمل ظن إذا وقع الفعل خبر لها .**

قال السيوطي[٤] : "وَنَصّ الْفراء على تعين الرّفْع بعد ظن نَحْو : ظَنَنْت زيدا إِذن يكرمُك. قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقِيَاس قَول الْكسَائي جَوَاز النصب أَيْضا" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٦٥٣ .

(٢) همع هوامع٤/١٠٥-١٠٦ .

(٣) التذييل والتكميل٤/١٦٥٤ .

(٤) همع هوامع٤/١٠٧ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما جوز الكسائي النصب بعد ظن ، حيث قال أبو حيان[١] : "وَقِيَاس قَول الْكسَائي جَوَاز النصب أَيْضا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٥٣- القول في جواز حذف الفعل بعد (لما) .**

قال السيوطي[٢] : "وَأَجَازَهُ بعض المغاربة مستدلا بِمَا وَقع فِي صَحِيح البُخَارِيّ ((فَيذْهب كَيْمَا فَيَعُود ظَهره طبقًا وَاحِدًا)) [٣] ، يُرِيد : كَيْمَا يسْجد ، قَالَ : وَهَذَا كَقَوْلِهِم : جِئْت وَلما ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ مثله ، لِأَن حذف الْفِعْل بعد لما للدليل جَائِز مَنْقُول فِي فصيح الْكَلَام ، وَلم ينْقل من نَحْو هَذَا شَيْء من كَلَام الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز حذف الفعل بعد لما ، حيث قال : وَهَذَا كَقَوْلِهِم: جِئْت وَلما ، فقال أبو حيان[٤] : "وَلَيْسَ مثله ، لِأَن حذف الْفِعْل بعد لما للدليل جَائِز مَنْقُول فِي فصيح الْكَلَام ، وَلم ينْقل من نَحْو هَذَا شَيْء من كَلَام الْعَرَب" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٥٤- القول في قبول البصريون وثعلب إلغاء ((إذن)) مَعَ اجْتِمَاع الشُّرُوط .**

قال السيوطي[٥] : "وإلغاء ((إذن)) مَعَ اجْتِمَاع الشُّرُوط لُغَة لبَعض الْعَرَب ، حَكَاهَا عِيسَى بن عمر، وتلقاها البصريون بِالْقبُولِ ، وَوَافَقَهُمْ ثَعْلَب .

وَخَالف سَائِر الْكُوفِيّين ، فَلم يجر أحد مِنْهُم الرّفْع بعْدهَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَرِوَايَة الثِّقَة مَقْبُولَة وَمن حفظ حجَّة على من لم يحفظ إِلَّا أَنَّهَا لُغَة نادرة جدا ، وَلذَلِك أنكرها الْكسَائي وَالْفراء على اتساع حفظهما وَأَخذهمَا بالشاذ والقليل" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٦٥٤ .

(٢) همع هوامع٤/١٠٧ .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب تفسير القرآن ، باب (يوم يكشف عن ساق) ، (٤٩١٩) .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٦٥٦ .

(٥) همع هوامع٤/١٠٧ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قبول البصريون وثعلب إلغاء ((إذن)) مَعَ اجْتِمَاع الشُّرُوط ، حيث خالف سَائِر الْكُوفِيّين ، فَلم يجر أحد مِنْهُم الرّفْع بعْدهَا ، فقال أبو حيان[1] : "وَرِوَايَة الثِّقَة مَقْبُولَة وَمن حفظ حجَّة على من لم يحفظ إِلَّا أَنَّهَا لُغَة نادرة جدا ، وَلذَلِك أنكرها الْكسَائي وَالْفراء على اتساع حفظهما وَأَخذهمَا بالشاذ والقليل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## لام الجحود

### ٣٥٥- القول في إظهار (أن) بعد لام الجحود .

قال السيوطي[2] : "وَأَجَازَ بعض الْكُوفِيّين إظهارها بِفَتْح اللَّام تَأْكِيدًا كَمَا جَازَ ذَلِك فِي ((كي)) نَحْو: مَا كَانَ زيد لِأَن يقوم .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيحْتَاج إِلَى سَماع من الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما أجازه بعض الْكُوفِيّين إظهار لام الجحود بفتح اللام تأكيدا كَمَا جَازَ ذَلِك فِي ((كي)) نَحْو : مَا كَانَ زيد لِأَن يقوم ، فقال أبو حيان[3] : "وَيحْتَاج إِلَى سَماع من الْعَرَب" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٣٥٦- القول في اللَّام فِي نَحْو قَوْله : {وَمَا كَانَ الله ليعذبهم}[4] هِيَ لَام كي .

قال السيوطي[5] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمن أغرب المنقولات مَا نَقله بعض أَصْحَابنَا عَن أبي الْبَقَاء من أَن اللَّام فِي نَحْو قَوْله : {وَمَا كَانَ الله ليعذبهم}[6] هِيَ لَام كي .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٦٥١ .

(٢) همع هوامع٤/١٠٩ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٦٥٨ .

(٤) سورة الأنفال٨/٣٣ .

(٥) همع هوامع٤/١٠٩ .

(٦) سورة الأنفال٨/٣٣ .

وَهَذَا نَظِير من سمي اللَّام فِي مَا جِئْتُك لتكرمني لَام الْجُحُود بل قَول هَذَا أشبه ، لِأَن اللَّام جَاءَت بعد جحد لُغَة ، وَإِن كَانَ لَيْسَ الْجحْد المصطلح عَلَيْهِ فِي لَام الْجُحُود ، وَأما أَن تسمي هَذِه لَام كي فسهو من قَائِله" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اللَّام فِي نَحْو قَوْله : {وَمَا كَانَ الله ليعذبهم}[1] هِيَ لَام كي ، حيث قال أبو حيان[2] : "وَمن أغرب المنقولات مَا نَقله بعض أَصْحَابنَا عَن أبي الْبَقَاء من أَن اللَّام فِي نَحْو قَوْله : {وَمَا كَانَ الله ليعذبهم}[3] هِيَ لَام كي .

وَهَذَا نَظِير من سمي اللَّام فِي مَا جِئْتُك لتكرمني لَام الْجُحُود بل قَول هَذَا أشبه ، لِأَن اللَّام جَاءَت بعد جحد لُغَة ، وَإِن كَانَ لَيْسَ الْجحْد المصطلح عَلَيْهِ فِي لَام الْجُحُود ، وَأما أَن تسمي هَذِه لَام كي فسهو من قَائِله" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٣٥٧- القول في أن لام الجحود تدخل على ظَنَنْت وَأَخَوَاتهَا .

قال السيوطي[4] : "وَزعم بَعضهم : أَنَّهَا تكون فِي ظَنَنْت وَأَخَوَاتهَا نَحْو : مَا ظَنَنْت زيدا ليضْرب عمرا ، وَلم أَظن زيدا ليضْرب عمرا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا كُله تركيب لم يسمع فَوَجَبَ مَنعه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أن لام الجحود تكون في ظَنَنْت وَأَخَوَاتهَا نَحْو : مَا ظَنَنْت زيدا ليضْرب عمرا ، وَلم أَظن زيدا ليضْرب عمرا .

فقال أبو حيان[5] : "وَهَذَا كُله تركيب لم يسمع فَوَجَبَ مَنعه" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٣٥٨- القول في أنَّ لا الجحود تدخل فِي كل فعل منفي تقدمه فعل .

---

(١) سورة الأنفال٣٣/٨ .

(٢) ارتشاف الضرب١٦٥٩/٤ .

(٣) سورة الأنفال٣٣/٨ .

(٤) همع هوامع١١٠/٤ .

(٥) ارتشاف الضرب١٦٥٦/٤ .

قال السيوطي[1] : "وَذهب بَعضهم : إِلَى أَنَّهَا تدخل فِي كل فعل منفي تقدمه فعل نَحْو : نَحْو : مَا جِئْت لتكرمني .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا فَاسد ، لِأَن هَذِه لَام كي ، وَالْفرق بَينهمَا من وُجُوه كَثِيرَة _ستأتي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنَّ لا الجحود تدخل فِي كل فعل منفي تقدمه فعل نَحْو: مَا جِئْت لتكرمني ، حيث قال أبو حيان[2] : "وَهَذَا فَاسد ، لِأَن هَذِه لَام كي ، وَالْفرق بَينهمَا بَينهمَا من وُجُوه كَثِيرَة _ستأتي" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## حتى

### ٣٥٩- القول فيما ذكره النَّحْوِيين فِي معنى حَتَّى .

قال السيوطي[3] : "فالمرادفة لـ ((كي)) نَحْو : أسلمت حَتَّى أَدخل الْجنَّة فَهِيَ هُنَا حرف تَعْلِيل ، والمرادفة لإلي نَحْو : {قَالُوا لن نَبْرَح عَلَيْهِ عاكفين حَتَّى يرجع إِلَيْنَا مُوسَى}[4] ، فَهِيَ هُنَا هُنَا حرف غَايَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالَّذِي ذكره مُعظم النَّحْوِيين فِي معنى حَتَّى هَذِه أَنَّهَا تكون للتَّعْلِيل أَو الْغَايَة فَهِيَ تنصب عِنْدهم على أحد هذَيْن الْمَعْنيين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما ذكره النَّحْوِيين فِي معنى حَتَّى ، حيث قال أبو حيان[5] : "وَالَّذِي ذكره مُعظم النَّحْوِيين فِي معنى حَتَّى هَذِه أَنَّهَا تكون للتَّعْلِيل أَو الْغَايَة فَهِيَ تنصب عِنْدهم على أحد هذَيْن الْمَعْنيين" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٣٦٠- القول في زيادة ابن مالك في معاني حتى أَن تكون مرادفة لـ ((إِلَّا أَن)) فَتكون للاستثناء .

---

(١) همع هوامع٤/١١٠ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٦٥٩ .

(٣) همع هوامع٤/١١٢-١١٣ .

(٤) سورة طه٢٠/٩١ .

(٥) ارتشاف الضرب٤/١٦٦٢ .

قال السيوطي[١] : "وَزَاد ابْن مَالك : أَن تكون مرادفة لـ ((إِلَّا أَن)) فَتكون للاستثناء ، وَأنْشد عَلَيْهِ :

**لَـيْسَ العطـاءُ مـن الفُضُـول سـماحةً          حَتَّـــى تَجُـــودَ وَمَـــا لَـــدَيْكَ قَلِيـــلُ**[٢]

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقد أغنانا ابْنه عَن الرَّد عَلَيْهِ فِي ذَلِك ، وَقَالَ : إِنَّه يَصح فِيهِ تَقْدِير : ((إِلَى أَن))، وَإِذا احْتمل أَن تكون حتي فِيهِ للغاية فَلَا دَلِيل فِي الْبَيْت على أَن حتي بِمَعْنى إِلَّا أَنْ".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زيادة ابن مالك في معاني حتى أَن تكون مرادفة لـ ((إِلَّا أَن)) فَتكون للاستثناء ، فقال أبو حيان[٣] : "وَقد أغنانا ابْنه عَن الرَّد عَلَيْهِ فِي ذَلِك ، وَقَالَ : إِنَّه يَصح فِيهِ تَقْدِير : ((إِلَى أَن))، وَإِذا احْتمل أَن تكون حتي فِيهِ للغاية فَلَا دَلِيل فِي الْبَيْت على أَن حتي بِمَعْنى إِلَّا أَنْ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٦١- القول في قول الجرمي أن من الْعَرَب (من ينصب بحتي فِي كل شَيْء) .**

قال ابن مالك :

**وَبَعْـدَ (حَتّـى) هَكَـذَا إِضْـمَارُ (أَنْ)          حَـتْمٌ كَـ ((جُـدْ حَتّـى تُسَـرّ) ذا حَـزَنْ))**

قال السيوطي : "وَحكى الْجرْمِي فِي ((الفرخ)) : أَن من الْعَرَب من ينصب بحتي فِي كل شَيْء ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهِي لُغَة شَاذَّة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول الجرمي أن من الْعَرَب من ينصب بحتي فِي كل شَيْء ، حيث قال أبو حيان : وَهِي لُغَة شَاذَّة .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٦٢- القول فيما أجازه الأخفش وابن مالك من تعليق حتى .**

قال السيوطي[٤] : "وَأَجَازَ الْأَخْفَش وَابْن مَالك تَعْلِيقهَا قبل الشَّرْط الْمَذْكُور جَوَابه نَحْو : أصحبك حَتَّى إِن تحسن إِلَى أحسن إِلَيْك .

---

(١) همع هوامع٤/١١٣.

(٢) البيت من الكامل ، وهو للمقنع الكندي في خزانة الأدب ٣/ ٣٧٠ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٣٤ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٢ وبلا نسبة في الجني الداني ٥٥٥ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٠ ومغني اللبيب ١/ ١٢٥ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٦٦٢ .

(٤) همع هوامع٤/١١٦ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيَعْنِي بِالتَّعْلِيقِ هَذَا إِبطَال الْعَمَل ، قَالَ : وَذَلِكَ كَمَا أجَاز الْكسَائي وَمن أَخذ بمذهبه ذَلِك فِي ((كي)) نَحْو : جِئْت كي إِن تكافئني أكافئك ، فَيرد على الْأَخْفَش فِي ((حَتَّى)) بِمَا رد بِهِ على الْكسَائي فِي ((كي)) .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما أجازه الأخفش وابن مالك من تعليق حتى قبل الشَّرْط الْمَذْكُور جَوَابه نَحْو : أصحبك حَتَّى إِن تحسن إِلَى أحسن إِلَيْك ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَيَعْنِي بِالتَّعْلِيقِ هَذَا إِبطَال الْعَمَل ، قَالَ[2] : وَذَلِكَ كَمَا أجَاز الْكسَائي وَمن أَخذ بمذهبه ذَلِك فِي ((كي)) نَحْو: جِئْت كي إِن تكافئني أكافئك ، فَيرد على الْأَخْفَش فِي ((حَتَّى)) بِمَا رد بِهِ على الْكسَائي فِي ((كي))" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**أو**

**٣٦٣- القول فيما ذهب إليه بعض النَّحْوِيين : إِلَى أَن النصب بـ أو بِمَعْنى (مَا وَقع موقعه) .**

قال ابن مالك :

**كَــذَاكَ بَعْــدَ (أَوْ) إِذَا يَصْـــلُحُ فِـــي ... مَوْضِـعِهَا (حَتّـى) أَوِ (الّا) (أَنْ) خَفِـيْ**

قال السيوطي[3] : "وَذهب بعض النَّحْوِيين : إِلَى أَن النصب هُنَا بِمَعْنى مَا وَقع موقعه ، لِأَنَّهُ وَقع موقع : ((إِلَى أَن)) ، أَو ((إِلَّا أَن)) فانتصب كنصبه .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا ضَعِيف جدا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما ذهب إليه بعض النَّحْوِيين : إِلَى أَن النصب بـ أو بِمَعْنى مَا وَقع موقعه ، حيث قال أبو حيان[4] : "وَهَذَا ضَعِيف جدا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**فاء السبب**

**٣٦٤- القول التفريع بالفاء يكون جوابا لصريح الأمر .**

قال ابن مالك :

**وَبَعْـدَ فَــا جَــوَابِ نَفْـــيٍ أَوْ طَلَــبْ ... مَحْضَـيْنِ (أَنْ) وَسَـتْرُهَا حَـتمٌ نَصَـبْ**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٦٦٨ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٦٤٦ .

(٣)همع هوامع٤/١١٧-١١٨.

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٦٨٠ .

قال السيوطي[١] : "الثَّانِي : الْفَاء ، إِذا كَانَت متضمنة معنى التسبيب وَكَانَت هِيَ ومدخولها جَوَابا لأحد أُمُور .

أَحدهَا : الْأَمر ، نَحْو : اضْرِب زيدا فيستقيم .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا نعلم خلافًا فِي نصب الْفِعْل جَوَابا لِلْأَمْرِ إِلَّا مَا نقل عَن الْعَلَاء بن سيابة ، قَالُوا _وَهُوَ معلم الْفراء_ : إِنَّه كَانَ لَا يُجِيز ذَلِك وَهُوَ محجوج بِثُبُوتِهِ عَن الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في التفريع بالفاء يكون جوابا لصريح الأمر نَحْو : اضْرِب زيدا فيستقيم ، حيث قال أبو حيان[٢] : "وَلَا نعلم خلافًا فِي نصب الْفِعْل جَوَابا لِلْأَمْرِ إِلَّا مَا نقل عَن الْعَلَاء بن سيابة ، قَالُوا _وَهُوَ معلم الْفراء_ : إِنَّه كَانَ لَا يُجِيز ذَلِك وَهُوَ محجوج بِثُبُوتِهِ عَن الْعَرَب" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٦٥- القول في جواز نصب الفعل بعد فاء السبب بعد اسم الفعل الأمر .**

قال السيوطي[٣] : "وَفصل ابْن جني وَابْن عُصْفُور فأجازا النصب بعد اسْم فعل الْأَمر ، إِذا كَانَ مشتقا كنزال من النُّزُول ودراك من الْإِدْرَاك .

ورده بدر الدّين بن مَالك بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَونه مشتقا مَا يسوغ تَأَوَّلَه بِالْمَصْدَرِ ، فَإِن الْمُصَحح للنصب فِي نَحْو : نزال فَأَنْزل هُوَ صِحَة تَأَول فعل الْأَمر بِالْمَصْدَرِ من قبل أَن فعل الْأَمر يَصح أَن يَقع فِي صلَة أَن بمصدر لَهَا كَمَا فِي نَحْو : أوعزت إِلَيْهِ بِأَن أفعل ، وَلَا يَصح ذَلِك فِي اسْم الْفِعْل الْمُشْتَقّ من الْمصدر كَمَا لَا يَصح فِي غير الْمُشْتَقّ ، فَلَا فرق بَينهمَا فِي امْتنَاع نصب الْجَواب .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّوَاب : أَن ذَلِك لَا يجوز ، لِأَنَّهُ غير مسموع من كَلَام الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما فصل ابن جني وابن عصفور فأجازا النصب بعد اسم فعل الأمر إِذا كَانَ مشتقا كنزال من النُّزُول ودراك من الْإِدْرَاك .

فقال أبو حيان[٤] : "وَالصَّوَاب : أَن ذَلِك لَا يجوز ، لِأَنَّهُ غير مسموع من كَلَام الْعَرَب" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع هوامع٤/١١٨ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٦٦٩ .

(٣) همع هوامع٤/١١٩-١٢٠ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٦٦٩ .

**٣٦٦- القول في نصب الاستفهام إذا كان عن المسند إليه الفعل لا عن الفعل .**

قال السيوطي(١) : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَزعم بعض النَّحْوِيين : أَن الِاسْتِفْهَام إِذا كَانَ عَن الْمقْرض لَا عَن الْقَرْض ، فَلَا يَصح النصب بعد الْفَاء على الْجَواب ، وَمنع النصب فِي نَحْو : أَزِيد يقرضني فأسأله ، وَقَالَ : لَا يَصح هَذَا الْجَواب .قَالَ : وَهُوَ محجوج بِقِرَاءَة : {من ذَا الَّذِي يقْرض الله قرضا حسنا فيضاعفه لَهُ}(٢) بِالنّصب .

وَوجه الدّلَالَة من الْآيَة أَن الْفِعْل وَقع صلَة فَلَيْسَ مستفهما عَنهُ ، وَلَا هُوَ خبر عَن مستفهم عَنهُ ، بل هُوَ صلَة للْخَبَر ، وَإِذا جَازَ النصب بعد : ((من ذَا الَّذِي يقْرض)) لكَونه فِي معنى : ((من يقْرض)) ، فجوازه بعد ((من يقْرض)) و ((أَزِيد يقْرض فأسأله)) أَحْرَى وَأولى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زعم البعض عدم جواز نصب الاستفهام إذا كان عن المسند إليه الفعل لا عن الفعل ، وَمنع النصب فِي نَحْو : أَزِيد يقرضني فأسأله ، وَقَالَ(٣) : "لَا يَصح هَذَا الْجَواب" .

قَالَ : "وَهُوَ محجوج بِقِرَاءَة : {من ذَا الَّذِي يقْرض الله قرضا حسنا فيضاعفه لَهُ}(٤) بِالنّصب" .

وَوجه الدّلَالَة من الْآيَة أَن الْفِعْل وَقع صلَة فَلَيْسَ مستفهما عَنهُ ، وَلَا هُوَ خبر عَن مستفهم عَنهُ ، بل هُوَ صلَة للْخَبَر ، وَإِذا جَازَ النصب بعد : ((من ذَا الَّذِي يقْرض)) لكَونه فِي معنى : ((من يقْرض)) ، فجوازه بعد ((من يقْرض)) و ((أَزِيد يقْرض فأسأله)) أَحْرَى وَأولى .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

\

**٣٦٧- اشتراط ابن مالك في الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل فيما مضى .**

قال السيوطي(٥) : "وَقيد ابْن مَالك الِاسْتِفْهَام بِكَوْنِهِ لَا يتَضَمَّن وُقُوع الْفِعْل ، فَإِن تضمنه لم يجز النصب نَحْو : لم ضربت زيدا فيجازيك ، لِأَن الضَّرْب قد وَقع .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا الشَّرْط لم أر أحدا يَشْتَرِطه" .

---

(١) همع هوامع٤/١٢٠-١٢١ .

(٢) سورة البقرة٢/٢٤٥ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٦٧١ .

(٤) سورة البقرة٢/٢٤٥ .

(٥) همع هوامع٤/١٢١ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اشتراط ابن مالك في الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل فيما مضى ، فَإِن تضمنه لم يجز النصب ، قال أبو حيان[١] : "وَهَذَا الشَّرْط لم أر أحدا يَشْتَرِطه".

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٦٨- القول في قوله تعالى : {لم تلبسُونَ الْحق بِالْبَاطِلِ وتكتمون الْحق}[٢] .**

قال السيوطي[٣] : "وَقَالَ بدر الدّين بن مَالك : إِن أَبَاهُ اقتدي فِي هَذِه الْمَسْأَلَة بِمَا ذكره أَبُو عَليّ فِي (الإغفال) ردا على الزجاج حَيْثُ قَالَ فِي قَوْله تَعَالَى {لم تلبسُونَ الْحق بِالْبَاطِلِ وتكتمون الْحق}[٤] لَو قَالَ : ((وتكتموا الْحق)) لجَاز على معني : لم تجمعون بَين ذَا وَذَا ؟ وَلَكِن الَّذِي فِي الْقُرْآن أَجود فِي الْإِعْرَاب .انْتهى .

قَالَ أَبُو حَيَّان : ورد أبي على عَليّ الزّجاج فِي هَذَا غير مُتَوَجّه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في رد أبو عليّ على الزجاج ، حَيْثُ قَالَ فِي قَوْله تَعَالَى {لم تلبسُونَ الْحق بِالْبَاطِلِ وتكتمون الْحق}[٥] لَو قَالَ : ((وتكتموا الْحق)) لجَاز ، فقال أبو حيان : : "ورد أبي على عَليّ الزّجاج فِي هَذَا غير مُتَوَجّه" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٦٩- القول في أنَّ التقليل المُرَاد بِهِ النَّفْي .**

قال السيوطي[٦] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : والتقليل المُرَاد بِهِ النَّفْي كالنفي فِي نصب جَوَابه نَحْو : قَلما تَأْتِينَا فتحدثنا ، كَمَا كَانَ كَذَلِك فِي مَسْأَلَة ((حَتَّى)) نَحْو : قَلما سرت حَتَّى أدخلها" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٦٧١ .

(٢) سورة آل عمران٣/٧١ .

(٣) همع هوامع٤/١٢١ .

(٤) سورة آل عمران٣/٧١ .

(٥) سورة آل عمران٣/٧١ .

(٦) همع هوامع٤/١٢٢ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنَّ التقليل المُرَاد بِهِ النَّفْي ، حيث قال أبو حيان[١] : "والتقليل المُرَاد بِهِ النَّفْي كالنفي فِي نصب جَوَابه نَحْو : قَلما تَأْتِينَا فتحدثنا ، كَمَا كَانَ كَذَلِك فِي مَسْأَلَة ((حَتَّى)) نَحْو : قَلما سرت حَتَّى أدخلها" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٧٠- القول في الجامع بين الْعرض والتحضيض .**

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْعرض والتحضيض مقاربان ، وَالْجَامِع بَينهمَا التَّنْبِيه على الْفِعْل ، إِلَّا أَن التحضيض فِيهِ زِيَادَة تَأْكِيد ، وحث على الْفِعْل ، فَكل تحضيض عرض ، لِأَنَّك إِذا حضضته على فعل فقد عرضته عَلَيْهِ ، وَلذَلِك يُقَال فِي ((هلا)) عرض إِذْ لَا يَخْلُو مِنْهُ ، وَألا مُخَفّفَة لمُجَرّد الْعرض" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الجامع بين الْعرض والتحضيض ، فقال أبو حيان[٣] : "وَالْعرض والتحضيض مقاربان ، وَالْجَامِع بَينهمَا التَّنْبِيه على الْفِعْل ، إِلَّا أَن التحضيض فِيهِ زِيَادَة تَأْكِيد ، وحث على الْفِعْل ، فَكل تحضيض عرض ، لِأَنَّك إِذا حضضته على فعل فقد عرضته عَلَيْهِ ، وَلذَلِك يُقَال فِي ((هلا)) عرض إِذْ لَا يَخْلُو مِنْهُ ، وَألا مُخَفّفَة لمُجَرّد الْعرض" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٧١- القول في جملة الترجي في موضع نصب بالفعل المعلق .**

قال السيوطي[٤] : "فَذهب البصريون : إِلَى أَن الترجي فِي حكم الْوَاجِب ، وَأَنه لَا ينصب ينصب الْفِعْل بعد الْفَاء جَوَابا لَهُ .

وَذهب الْكُوفِيُّونَ إِلَى جَوَاز ذَلِك ، قَالَ ابْن مَالك : وَهُوَ الصَّحِيح لثُبُوته فِي النثر وَالنّظم . قَالَ تَعَالَى : {وَمَا يدْريك لَعَلَّه يزكّى أَو يذكر فتنفعه الذكرى}[٥] وَقَالَ : {لعَلي أبلغ الْأَسْبَاب أَسبَاب السَّمَاوَات فَأطلع}[٦] فِي قِرَاءَة من نصب فيهمَا .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : يُمكن تَأْوِيل الْآيَتَيْنِ بِأَن النصب فيهمَا من الْعَطف على التَّوَهُّم لِأَن خبر لَعَلَّ كثر فِي لِسَان الْعَرَب دُخُول أَن عَلَيْهِ" .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٦٧٦ .

(٢) همع هوامع٤/١٢٣.

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٦٧٢-١٦٧٣ .

(٤) همع هوامع٤/١٢٣-١٢٤.

(٥) سورة عبس٨٠/٣-٤.

(٦) سورة غافر٤٠/٣٦-٣٧.

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جملة الترجي في موضع نصب بالفعل المعلق ، حيث قال أبو حيان(١) : "يُمكن تَأْوِيل الْآيَتَيْنِ بِأَن النصب فيهمَا من الْعَطف على التَّوَهُّم لِأَن خبر لَعَلَّ كثر فِي لِسَان الْعَرَب دُخُول أَن عَلَيْهِ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٧٢- القول في أَن ((كَأَن)) إذا خرجت عَن التَّشْبِيه جَازَ النصب بعد الْفَاء .**

قال السيوطي(٢) : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَزعم الْكُوفِيُّونَ أَن ((كَأَن)) إذا خرجت عَن التَّشْبِيه جَازَ النصب بعد الْفَاء نَحْو : كَأَنِّي بزيد يَأْتِي فتكرمه ، لِأَن مَعْنَاهُ : مَا هُوَ إِلَّا يَأْتِي فتكرمه ، قَالَ: وَهَذَا الَّذِي قَالُوا لَا يحفظه البصريون .

وَلَا يكون ((كَأَن)) أبدا إلا للتشبيه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زعم الْكُوفِيُّونَ أَن ((كَأَن)) إذا خرجت عَن التَّشْبِيه جَازَ النصب بعد الْفَاء ، حيث قال أبو حيان(٣) : "وَزعم الْكُوفِيُّونَ أَن ((كَأَن)) إذا خرجت عَن التَّشْبِيه جَازَ النصب بعد الْفَاء نَحْو : كَأَنِّي بزيد يَأْتِي فتكرمه ، لِأَن مَعْنَاهُ : مَا هُوَ إِلَّا يَأْتِي فتكرمه ، قَالَ: وَهَذَا الَّذِي قَالُوا لَا يحفظه البصريون" .

وقال السيوطي : "وَلَا يكون ((كَأَن)) أبدا إلا للتشبيه" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٧٣- القول في أنَّه يلْحق بِالنَّفْيِ التَّشْبِيه الْوَاقِع موقعه .**

قال السيوطي(٤) : "وَفِي ((التسهيل)) : يلْحق بِالنَّفْيِ التَّشْبِيه الْوَاقِع موقعه نَحْو : كَأَنَّك وَالٍ وَالٍ علينا فتشتمنا ، تَقْدِيره : مَا أَنْت وَالٍ علينا فتشتمَنا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا شَيْء قَالَه الْكُوفِيُّونَ ، قَالَ ابْن السراج : وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/٢١١٦ .

(٢) همع هوامع٤/١٢٤ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٦٧٤ .

(٤) همع هوامع٤/١٢٤ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنَّه يلْحق بِالنَّفْيِ التَّشْبِيه الْوَاقِع موقعه نَحْو : كَأَنَّك وَالٍ علينا فتشتمنا ، تَقْدِيره : مَا أَنْت وَالٍ علينا فتشتمَنا ، فقال أبو حيان[1] : "وَهَذَا شَيْء قَالَه الْكُوفِيُّونَ"، وذكر السيوطي قول ابن السراج : وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٧٤- القول في نصب الفعل المضارع إنْ تقدّمت جملَة اسمية .**

قال السيوطي[2] : "وَإِن تقدّمت جملَة اسمية نَحْو : مَا زيد قادم فتحدثَنا فَأَكْثَر النَّحْوِيين النَّحْوِيين على أَنه لَا يجوز النصب ، لِأَن الاسمية لَا تدل على الْمصدر .

وَذهب طَائِفَة إِلَى جَوَازه .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الصَّحِيح الْجَوَاز بِشَرْط أَن يقوم مقَام الْفِعْل ظرف أَو مجرور ، أَو اسْم فَاعل أَو مفعول ليدل ذَلِك على الْمصدر المتوهم نَحْو : مَا أَنْت عندنَا فنكرمَك ، وَمَا أَنْت منا فنحسنَ إِلَيْك، وَمَا زيد مكرم لنا فنكرمَه ، وَمَا زيد يكرم فنكرمَه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في نصب الفعل المضارع الواقع في جواب فاء السبب إنْ تقدّمت جملَة اسمية ، فَأَكْثَر النَّحْوِيين على أَنه لَا يجوز النصب ، فقال أبو حيان[3] : "الصَّحِيح "الصَّحِيح الْجَوَاز بِشَرْط أَن يقوم مقَام الْفِعْل ظرف أَو مجرور ، أَو اسْم فَاعل أَو مفعول ليدل ذَلِك على الْمصدر المتوهم نَحْو : مَا أَنْت عندنَا فنكرمَك ، وَمَا أَنْت منا فنحسنَ إِلَيْك، وَمَا زيد مكرم لنا فنكرمَه ، وَمَا زيد يكرم فنكرمَه" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**واو الجمع**

**٣٧٥- القول فيما أنشده بعض النُّحَاة ، من وقوع الفعل المضارع منصوبا في جواب الاستفهام بعد واو الجمع .**

قال السيوطي[4] : والاستفهام : مَا أَنْشدهُ بعض النُّحَاة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا أَدْرِي أهوَ مسموع أم مَصْنُوع ؟

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٦٧٤ .

(٢) همع هوامع٤/١٢٥ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٦٧٦ .

(٤) همع هوامع٤/١٢٧ .

**أتبيتُ رَيّانَ الجُفُون من الكرَى وأبيتَ مِنْكَ بلَيْلَةِ الْملْسُوع[1]**

" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما أنشده بعض النُّحَاة ، من وقوع الفعل المضارع منصوبا في جواب الاستفهام بعد واو الجمع ، حيث قال أبو حيان[2] : "وَلَا أَدْرِي أهوَ مسموع أم مَصْنُوع ؟" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٣٧٦- القول في عدم ورود السماع في النصب جَاءَ بعد الْوَاو بعد الدُّعَاء ، وَالْعرض ، والتحضيض، والرجاء .**

قال السيوطي[3] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا أحفظ النصب جَاءَ بعد الْوَاو بعد الدُّعَاء ، وَالْعرض ، والتحضيض ، والرجاء ، فَيَنْبَغِي أَلا يقدم على ذَلِك إِلَّا بِسَمَاع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في عدم ورود السماع في النصب جَاءَ بعد الْوَاو بعد الدُّعَاء ، وَالْعرض، والتحضيض ، والرجاء ، فقال أبو حيان[4] : "وَلَا أحفظ النصب جَاءَ بعد الْوَاو بعد الدُّعَاء، وَالْعرض، والتحضيض ، والرجاء ، فَيَنْبَغِي أَلا يقدم على ذَلِك إِلَّا بِسَمَاع" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٧٧- القول في قولهم تقع الواو في جواب كذا .**

قال السيوطي[5] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وتلخص من ذَلِك : أَن قَوْلهم : تقع الْوَاو فِي جَوَاب كَذَا ، وَكَذَا، إِنَّمَا هُوَ على جِهَة الْمجَاز ، لَا الْحَقِيقَة ، لِأَنَّهَا إِذا كَانَت بِمَعْنى ((مَعَ)) لَا تكون جَوَابا، وَلَا متهيأ مِمَّا هِيَ مِنْهُ أَن يَنْتَظِم مِنْهُ شَرط وَجَزَاء" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) البيت من الكامل ، وهو للشريف الرضي في ديوانه ١/ ٤٩٧ وحاشية الشيخ ياسين ١/ ١٨٤ وللشريف المرتضي في مغني اللبيب ٢/ ٦٦٨ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٦ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٦٧٩ .

(٣) همع هوامع٤/١٢٨ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٦٨٠ .

(٥) همع هوامع٤/١٢٩ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قولهم تقع الواو في جواب كذا ، حيث قال أبو حيان[1]: "وتلخص من ذَلِك : أَن قَوْلهم : تقع الْوَاو فِي جَوَاب كَذَا ، وَكَذَا، إِنَّمَا هُوَ على جِهَة الْمجَاز ، لَا الْحَقِيقَة ، لِأَنَّهَا إِذا كَانَت بِمَعْنى ((مَعَ)) لَا تكون جَوَابا ، وَلَا متهيأ مِمَّا هِيَ مِنْهُ أَن يَنْتَظِم مِنْهُ شَرط وَجَزَاء" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٧٨- القول في معنى قوله تعالى : {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي البَحْرِ يَبَساً لاَّ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَتَخْشَى}[2] .**

قال السيوطي[3] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقَوله تَعَالَى : {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي البَحْرِ يَبَساً لاَّ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَتَخْشَى}[4] يحْتَمل الْحَال وَيحْتَمل الِاسْتِئْنَاف أَي غير خَائِف ، أَو إِنَّك لَا تخَاف".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في معنى قوله تعالى : {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي البَحْرِ يَبَساً لاَّ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَتَخْشَى}[5] ، حيث قال أبو حيان : "يحْتَمل الْحَال وَيحْتَمل الِاسْتِئْنَاف أَي غير خَائِف ، أَو إِنَّك لَا تخَاف" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٧٩- القول في إذا قصد بالفعل الوصف ، أو الحال ، أو الاستئناف جاز رفعه .**

قال ابن مالك :

**وَبَعْدَ غَيْرِ النّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ ... إنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ**

قال السيوطي[6] : "لَيْت لي مَالا أنْفقْ مِنْهُ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وجزمه بعد الترجي غَرِيب جدا ، وَالْقِيَاس يقبله .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إذا قصد بالفعل الوصف ، أو الحال ، أو الاستئناف جاز رفعه ، حيث قال أبو حيان[1] : "وجزمه بعد الترجي غَرِيب جدا ، وَالْقِيَاس يقبله" .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٦٨٣ .

(٢) سورة طه٢٠/٧٧ .

(٣) همع هوامع٤/١٣١ .

(٤) سورة طه٢٠/٧٧ .

(٥) سورة طه٢٠/٧٧ .

(٦) همع هوامع٤/١٣٢ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٨٠- القول في الْفِعْل الخبري لفظا الأمري معني .**

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقَالَ بعض أَصْحَابنَا : الْفِعْل الخبري لفظا الأمري معني لَا ينقاس ، إِنَّمَا هُوَ مَوْقُوف على السماع ، والمسموع ، اتقِي الله امْرُؤ فعل الْخَيْر يثبْ عَلَيْهِ .انْتهى".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٣] في أنّ الْفِعْل الخبري لفظا الأمري معني لَا ينقاس ، إِنَّمَا هُوَ مَوْقُوف على السماع ، والمسموع ، اتقِي الله امْرُؤ فعل الْخَيْر يثبْ عَلَيْهِ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٨١- القول في إن لم يحسن إِقَامَة ((إن يفعل)) مقَام الْأَمر ، وَإِلَّا يفعل مقَام النَّهْي .**

قال السيوطي[٤] : "فَإِن لم يحسن إِقَامَة ((إن يفعل)) مقَام الْأَمر ، وَإِلَّا يفعل مقَام النَّهْي لم يجْزم جوابهما ، مِثَاله : أحسنْ إِلَى لَا أحسنُ إِلَيْك ، يرفع على الِاسْتِئْنَاف ، لِأَنَّك لَو قدرته : إِن تحسنْ إِلَى لَا أحسنْ إِلَيْك لم يُنَاسب أَن يكون شرطا وَجَزَاء ، لِأَن مقتضي الْإِحْسَان لَا يَتَرَتَّب عَلَيْهِ عدم الْإِحْسَان .

وَكَذَلِكَ لَا تقربْ الْأسد يَأْكُلك ، إِذْ لَا يَصح تَقْدِير : إِلَّا تقربْ الْأسد يَأْكُلك ، فَيتَعَيَّن الرّفْع.

هَذَا مَذْهَب سِيبَوَيْهِ وَأكْثر الْبَصرِيين .

وَجوز الْكسَائي الْجَزْم فيهمَا ، وَنسبه ابْن عُصْفُور للكوفيين .

وَذكر أَبُو عمر الْجرْمِي فِي ((الفرخ)) : أَنه يجوز على رداءة وقبح .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَفِيه مَذَاهِب آخر : أَنه يجوز الْجَزْم ، لَا على أَنه جَوَاب ، بل حملا على اللَّفْظ ، لِأَن الأول مجزوم ، وَإِلَى هَذَا ذهب الْأَخْفَش" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إِن لم يحسن إِقَامَة ((إن يفعل)) مقَام الْأَمر ، وَإِلَّا يفعل مقَام النَّهْي ، حيث لم يجْزم جوابهما ، مِثَاله : أحسنْ إِلَى لَا أحسنُ إِلَيْك ، يرفع على الِاسْتِئْنَاف،

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٦٨٤ .

(٢) همع هوامع٤/١٣٢.

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٦٨٥ .

(٤) همع هوامع٤/١٣٢-١٣٣ .

لِأَنَّك لَو قدرته : إِن تحسنْ إِلَى لَا أحسنْ إِلَيْك لم يُنَاسب أَن يكون شرطا وَجَزَاء ، لِأَن مقتضي الْإِحْسَان لَا يَتَرَتَّب عَلَيْهِ عدم الْإِحْسَان .

فقال أبو حيان[١] : "وَفِيه مَذَاهِب آخر : أَنه يجوز الْجَزْم ، لَا على أَنه جَوَاب ، بل حملا على اللَّفْظ، لِأَن الأول مجزوم ، وَإِلَى هَذَا ذهب الْأَخْفَش" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٨٢- القول بجواز النّصب بعد أَفعَال الشَّك .**

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذهب بعض النَّحْوِيين : إِلَى أَنه يجوز النصب بعد أَفعَال الشَّك نَحْو : حسبته شَتَمَنِي فأثب عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ لِأَن الْفِعْل غير الْمُحَقق قريب من الْمَنْفِيّ ، فَأُلْحق بِهِ فِي النصب بعده" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٣] فيما ذهب إليه سيبويه : إِلَى أَنه يجوز النصب بعد أَفعَال الشَّك نَحْو : حسبته شَتَمَنِي فأثب عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ لِأَن الْفِعْل غير الْمُحَقق قريب من الْمَنْفِيّ ، فَأُلْحق بِهِ فِي النصب بعده .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٨٣- القول في زعم ثعلب أن اللَّام بِنَفسِهَا تنصب الْفِعْل .**

قال السيوطي[٤] : "وَزعم ثَعْلَب أَن اللَّام بِنَفسِهَا تنصب الْفِعْل كَمَا قَالَ الْكُوفِيُّونَ إِلَّا أَنه قَالَ : لقيامها مقَام ((أَن)) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذَلِكَ بَاطِل ، لِأَنَّهُ قد ثَبت كَونهَا من حُرُوف الْجَرّ ، وعوامل الْأَسْمَاء لَا تعْمل إِلَّا فِي الْأَسْمَاء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زعم ثعلب أن اللَّام بِنَفسِهَا تنصب الْفِعْل كَمَا قَالَ الْكُوفِيُّونَ إِلَّا أَنه قَالَ : لقيامها مقَام ((أَن)) ، حيث قال أبو حيان[٥] : "وَذَلِكَ بَاطِل ، لِأَنَّهُ قد ثَبت كَونهَا من حُرُوف الْجَرّ ، وعوامل الْأَسْمَاء لَا تعْمل إِلَّا فِي الْأَسْمَاء" .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٦٦٨ .

(٢) همع هوامع٤/١٣٧ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٧٨٧ .

(٤) همع هوامع٤/١٤٠ .

(٥) ارتشاف الضرب٤/١٦٦٠ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٨٤- القول في وجوب إظهار أحد الحرفين عند اقْترن الْفِعْل بـ ((لَا)) النافية بعد لام كي .**

قال السيوطي[١] : "فَإِن اقْترن الْفِعْل بـ ((لَا)) بعد اللَّام تعين الْإِظْهَار كَقَوْلِه تَعَالَى : {لِئَلَّا يعلم أهل الْكتاب}[٢] .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَسَوَاء كَانَت لَا نَافِيَة أَو زَائِدَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في وجوب إظهار أحد الحرفين عند اقْترن الْفِعْل بـ ((لَا)) النافية بعد لام كي ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَسَوَاء كَانَت لَا نَافِيَة أَو زَائِدَة" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٣٨٥- القول فيما تفيد أنْ الزَّائِدَة .**

قال السيوطي[٤] : "لما انْقَضى الْكَلَام فِي أَحْكَام ((أَن)) الناصبة للمضارع ، وَكَانَ لفظا مُشْتَركا بَين المصدرية والزائدة ، والتفسيرية وَغير ذَلِك على مَا ذهب إِلَيْهِ بَعضهم تمم الْكَلَام ، وَختم الْبَاب بِذكر بَقِيَّة موَاضعهَا ، وَهِي سِتَّة : أَحدهَا : الزِّيَادَة ، وَأَن الزَّائِدَة حرف ثنائي بسيط مركب من الْهمزَة وَالنُّون فَقَط .

وَذهب بَعضهم : إِلَى أَنَّهَا هِيَ الثَّقِيلَة خففت ، فَصَارَت مُؤَكدَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا تفِيد عندنَا غير التَّأْكِيد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما تفيد أنْ الزَّائِدَة ، حيث قال أبو حيان[٥] : "وَلَا تفِيد عندنَا غير التَّأْكِيد"

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٣٨٦- القول في أنْ تأتي (أنْ) منبهة على السَّبَب .**

---

(١) همع هوامع٤/١٤٠-١٤١ .

(٢) سورة الحديد٥٧/٢٩ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٦٦٠ .

(٤) همع هوامع٤/١٤٤ .

(٥) ارتشاف الضرب٤/١٦٩١ .

قال السيوطي[1] : "وَقَالَ الْأُسْتَاذ أَبُو عَليّ : دخلت منبهة على السَّبَب ، وَأَن الْإِسَاءَة كَانَت لأجل الْمَجِيء ، لِأَنَّهَا قد تكون للسبب فِي قَوْلك : جِئْت أَن تُعْطِي ، أَي للإعطاء .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا الَّذِي ذهب إِلَيْهِ لَا يعرفهُ كبراء النَّحْوِيين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما ذهب إليه الْأُسْتَاذ أَبُو عَليّ في أنْ تأتي منبهة على السَّبَب ، فقال أبو حيان[2] : "وَهَذَا الَّذِي ذهب إِلَيْهِ لَا يعرفهُ كبراء النَّحْوِيين" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٨٧- من مواضع زيادة (أن) بين قسم ولو .**

قال السيوطي[3] : "وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الَّذِي يذهب إِلَيْهِ فِي ((أَن)) هَذِه غير هَذِه الْمذَاهب الثَّلَاثَة وَهُوَ: أَنَّهَا المخففة من الثَّقِيلَة ، وَهِي الَّتِي وصلت بـ ((لَو)) كَقَوْلِه تَعَالَى : {وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا}[4] وَتَقْدِيره : أَنه إِذا قيل : أقسم أَن لَو كَانَ كَذَا لَكَانَ كَذَا ، فَمَعْنَاه : أقسم أَنه لَو كَانَ كَذَا لَكَانَ كَذَا وَيكون فعل الْقسم قد وصل إِلَيْهَا على إِسْقَاط حرف الْجَرّ ، أَي : أقسم على أَنه لَو كَانَ ، فصلاحية أَن الْمُشَدّدَة مَكَانهَا يدل على أَنَّهَا مُخَفّفَة مِنْهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي[5] "أنّ من مواضع زيادة (أن) بين قسم ولو" ، فخالفه أبو حيان وقال[6] : : "الَّذِي يذهب إِلَيْهِ فِي ((أَن)) هَذِه غير هَذِه الْمذَاهب الثَّلَاثَة وَهُوَ: أَنَّهَا المخففة من الثَّقِيلَة ، وَهِي الَّتِي وصلت بـ ((لَو)) كَقَوْلِه تَعَالَى : {وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا}[7]" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**٣٨٨- القول في إنكار الكوفيون كون التفسير من معاني أنْ .**

قال السيوطي[8] : "الْموضع الثَّانِي : التَّفْسِير : أثْبته البصريون ، وَأنكر الْكُوفِيُّونَ كَون ذَلِك من مَعَانِيهَا ، وَهِي عِنْدهم الناصبة للْفِعْل .

(١) همع هوامع٤/١٤٥ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٦٩١ .

(٣) همع هوامع٤/١٤٥-١٤٦ .

(٤) سورة الجن٧٢/١٦ .

(٥) همع هوامع٤/١٤٥ .

(٦) التذييل والتكميل٣/١٦٣ .

(٧) سورة الجن٧٢/١٦ .

(٨) همع هوامع٤/١٤٦ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ ذَلِك بِصَحِيح ، لِأَنَّهَا غير مفتقرة إِلَى مَا قبلهَا ، وَلَا يَصح أَن تكون المصدرية إِلَّا بتأويلات بعيدَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إنكار الكوفيون كون التفسير من معاني أنْ ، وَهِي عِنْدهم الناصبة للْفِعْل ، فقال أبو حيان[١] : "وَلَيْسَ ذَلِك بِصَحِيح ، لِأَنَّهَا غير مفتقرة إِلَى مَا قبلهَا، وَلَا يَصح أَن تكون المصدرية إِلَّا بتأويلات بعيدَة" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

### ٣٨٩- القول في أنْ تأتي ((أنْ)) بمعنى لِئَلَّا .

قال السيوطي[٢] : "الْخَامِس : بِمَعْنى لِئَلَّا ، أثْبته بَعضهم ، وَخرج عَلَيْهِ : {يبين الله لكم أَن تضلوا}[٣] .

أَي لِئَلَّا تضلوا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح الْمَنْع ، وَتَأْوِيل الْآيَة : كَرَاهَة أَن تضلوا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنْ تأتي ((أنْ)) بمعنى لِئَلَّا ، حيث أَثْبته بَعضهم ، فقال أبو حيان[٤] : "وَالصَّحِيح الْمَنْع ، وَتَأْوِيل الْآيَة : كَرَاهَة أَن تضلوا" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

### ٣٩٠- القول في أنْ تأتي ((أنْ)) بمعنى إِذْ .

قال السيوطي[٥] : "السَّادِس : بِمَعْنى إِذْ ، أَثْبته بَعضهم مَعَ الْفِعْل الْمَاضِي ، قيل : وَمَعَ الْفِعْل الْمُضَارع وَجعل مِنْهُ قَوْله تَعَالَى : {بل عجبوا أَن جَاءَهُم مُنْذر مِنْهُم}[٦] .

وَقَوله تَعَالَى : {أَن تؤمنوا بِاللَّه ربكُم}[١].

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٦٩٢ .

(٢)همع هوامع٤/١٤٨.

(٣) سورة النساء٤/ ١٧٦ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٦٩٣ .

(٥) همع هوامع٤/١٤٨-١٤٩ .

(٦) سورة ق٥٠/٢ .

أَي إِذْ آمنتم .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْء بل ((أَن)) فِي الْآيَتَيْنِ مَصْدَرِيَّة ، وَالتَّقْدِير : بل عجبوا لِأَن جَاءَهُم وَكَذَلِكَ {يخرجُون الرَّسُول وَإِيَّاكُم أَن تؤمنوا بِاللَّه ربكُم}[٢] " .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنْ تأتي ((أنْ)) بمعنى إذْ ، حيث أثْبته بَعضهم مَعَ الْفِعْل الْمَاضِي ، قيل : وَمَعَ الْفِعْل الْمُضَارع وَجعل مِنْهُ قَوْله تَعَالَى : {بل عجبوا أَن جَاءَهُم مُنْذر مِنْهُم}[٣]. وَقَوله تَعَالَى : {أَن تؤمنوا بِاللَّه ربكُم}[٤] .

فقال أبو حيان[٥] : "وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْء بل ((أَن)) فِي الْآيَتَيْنِ مَصْدَرِيَّة ، وَالتَّقْدِير : بل عجبوا لِأَن جَاءَهُم" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## المجرورات

### الباء

### ٣٩١- القول في الباء أنها تفتح مَعَ الظَّاهِر .

قال السيوطي[٦] : "(الْبَاء : مَكْسُورَة) مُطلقًا .

(وَقيل : تفتح مَعَ الظَّاهِر) فَيُقَال : بِزيدٍ ، قَالَ أَبُو حَيَّان : حَكَاهُ أَبُو الْفَتْح عَن بَعضهم (للإلصاق) وَيُقَال : الإلزاق ، قَالَ فِي ((شرح اللب)) : وَهُوَ تعلق أحد الْمَعْنيين بِالْآخرِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الباء أنها تفتح مَعَ الظَّاهِر فَيُقَال : بِزيدٍ ، حيث قال أبو حيان[٧] : "حَكَاهُ أَبُو الْفَتْح عَن بَعضهم (للإلصاق) وَيُقَال : الإلزاق ، قَالَ فِي ((شرح اللب)) : وَهُوَ تعلق أحد الْمَعْنيين بِالْآخرِ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٣٩٢- القول في أنواع الباء .

---

(١) سورة الممتحنة ٦٠/١ .

(٢) سورة الممتحنة ٦٠/١ .

(٣) سورة ق ٥٠/٢ .

(٤) سورة الممتحنة ٦٠/١ .

(٥) ارتشاف الضرب ٤/١٦٩٣ .

(٦) همع هوامع ٤/١٥٦ .

(٧) ارتشاف الضرب ٤/١٦٩٥ .

قال السيوطي[١] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : قَالَ أَصْحَابنَا : هِيَ نَوْعَانِ : أَحدهمَا الْبَاء الَّتِي لَا يصل الْفِعْل إِلَى الْمَفْعُول إِلَّا بهَا نَحْو : سطوت بِعَمْرو ، ومررت بزيد .

وَالْآخر : الْبَاء الَّتِي تدخل على الْمَفْعُول المنتصب بِفِعْلِهِ إِذا كَانَت تفِيد مُبَاشرَة الْفِعْل للْمَفْعُول نَحْو : أَمْسَكت بزيد ، الأَصْل : أَمْسَكت زيدا ، فأدخلوا الْبَاء ، ليعلموا أَن إمساكك إِيَّاه كَانَ بِمُبَاشَرَة مِنْك لَهُ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنواع الباء ، حيث قال أبو حيان[٢] : "قَالَ أَصْحَابنَا : هِيَ نَوْعَانِ: أَحدهمَا الْبَاء الَّتِي لَا يصل الْفِعْل إِلَى الْمَفْعُول إِلَّا بهَا نَحْو : سطوت بِعَمْرو ، ومررت بزيد .

وَالْآخر : الْبَاء الَّتِي تدخل على الْمَفْعُول المنتصب بِفِعْلِهِ إِذا كَانَت تفِيد مُبَاشرَة الْفِعْل للْمَفْعُول نَحْو : أَمْسَكت بزيد" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٣٩٣- القول في التفريق بين باء الاِسْتِعَانَة و السَّبَبِيَّة .

قال السيوطي[٣] : "وَقَالَ أَبُو حِيان : مَا ذهب إِلَيْهِ ابْن مَالك من أَن بَاء الاِسْتِعَانَة مدرجة مدرجة فِي بَاب السَّببِيَّة قَول انْفَرد بِهِ ، وأصحابنا فرقوا بَين بَاء السَّببِيَّة وباء الاِسْتِعَانَة ، فَقَالُوا : بَاء السَّبَبِيَّة هِيَ الَّتِي تدخل على سَبَب الْفِعْل نَحْو : مَاتَ زيد بالحب ، وبالجوع ، وَحَجَجْت بِتَوْفِيق الله ، وباء الاِسْتِعَانَة هِيَ الَّتِي تدخل على الِاسْم الْمُتَوَسّط بَين الْفِعْل ومفعوله الَّذِي هُوَ آلَة نَحْو : كتبت بالقلم ، ونجرت الْبَاب بالقدوم ، وبريت الْقَلَم بالسكين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما ذهب إليه ابن مالك من أن بَاء الاِسْتِعَانَة مدرجة فِي بَاب السَّببِيَّة ، حيث قال أبو حيان[٤] : "مَا ذهب إِلَيْهِ ابْن مَالك من أَن بَاء الاِسْتِعَانَة مدرجة فِي بَاب السَّببِيَّة قَول انْفَرد بِهِ ، وأصحابنا فرقوا بَين بَاء السَّببِيَّة وباء الاِسْتِعَانَة ، فَقَالُوا : بَاء السَّبَبِيَّة هِيَ الَّتِي تدخل على سَبَب الْفِعْل نَحْو : مَاتَ زيد بالحب ، وبالجوع ، وَحَجَجْت بِتَوْفِيق الله ، وباء الاِسْتِعَانَة هِيَ الَّتِي تدخل على الِاسْم الْمُتَوَسّط بَين الْفِعْل ومفعوله الَّذِي هُوَ آلَة نَحْو : كتبت بالقلم ، ونجرت الْبَاب بالقدوم ، وبريت الْقَلَم بالسكين" .

---

(١) همع هوامع٤/١٥٦ .

(٢) التذييل والتكميل١١/١٩٠ .

(٣) همع هوامع٤/١٥٨ .

(٤) التذييل والتكميل١١/١٩٣ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٣٩٤- القول في أن معاني الباء ((المصاحبة والظرفية والسببية والاستعانة والتعدية)) تجامع الإلصاق .**

قال السيوطي[١] : "وَهَذَا الْمعَانِي الْخَمْسَة تجامع الإلصاق ، كَمَا نَقله أَبُو حَيَّان عَن الْأَصْحَاب ، وَضم إِلَيْهَا بَاء الْقسم ، وَلذَا ذكرتها مُتَوَالِيَة خلاف صَنِيع التسهيل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنّ معاني الباء ((المصاحبة والظرفية والسببية والاستعانة والتعدية)) تجامع الإلصاق ، كَمَا نَقله أَبُو حَيَّان[٢] عَن الْأَصْحَاب ، وَضم إِلَيْهَا بَاء الْقسم، مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٩٥- القول في قول الخضراوي أنَّ الباء تأتي بمعنى (الْكَاف) .**

قال السيوطي[٣] : "(و) قَالَ ابْن هِشَام (الخضراوي : و) بِمَعْنى (الْكَاف) دَاخِلَة على الِاسْم حَيْثُ يُرَاد التَّشْبِيه نَحْو : لقِيت بزيد الْأسد وَرَأَيْت بِهِ الْقَمَر ، أَي لقِيت بلقائي إِيَّاه الْأسد أَي شبهه .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح أَنَّهَا للسبب أَي بِسَبَب لِقَائِه ، وَسبب رُؤْيَته" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول ابن هشام الخضراوي أنَّ الباءء تأتي بمعنى الكاف حَيْثُ يُرَاد التَّشْبِيه نَحْو : لقِيت بزيد الْأسد وَرَأَيْت بِهِ الْقَمَر ، فقال أبو حيان[٤] : "وَالصَّحِيح "وَالصَّحِيح أَنَّهَا للسبب أَي بِسَبَب لِقَائِه ، وَسبب رُؤْيَته" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٣٩٦- القول في أن تزاد الباء عوضا .**

قال السيوطي[٥] : "(قَالَ ابْن مَالك : و) تزاد (عوضا) وَمثله بقوله :

**وَلَا يُؤَاتِيــك فِيمَــا نــابَ مــن حَــدَثٍ إلاَّ أخُــو ثِقَــةٍ فَــانْظُر بمــن تَثِــقُ[١]**

---

(١) همع هوامع٤/١٥٨-١٥٩ .

(٢) التذييل والتكميل١١/١٩٤-١٩٥ .

(٣) همع هوامع٤/١٦٢ .

(٤) التذييل والتكميل١١/٢٠٠ .

(٥) همع هوامع٤/١٦٢-١٦٤ .

(ورده أَبُو حَيَّان) أَي الْعِوَض بأنواعه فَقَالَ فِي الأبيات المستشهد بهَا لَا يتَعَيَّن فِيهَا التَّأْوِيل الْمَذْكُور ، لاحْتِمَال أَن يكون الْكَلَام تمّ عِنْد قَوْله : فَانْظُر ، أَي : فَانْظُر لنفسك .

وَلما قدم أَنه لَا يواتيه إِلَّا أَخُو ثِقَة استدرك على نَفسه ، فاستفهم على سَبِيل الْإِنْكَار على نَفسه حَيْثُ قرر وجود أخي ثِقَة ، فَقَالَ : بِمن تثق ؟ أَي لَا أحد يوثق بِهِ فالباء فِي بـ ((من)) مُتَعَلقَة بـ ((تثق))" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول ابن مالك أنَّ الباء تزاد عوضا ، حيث ورد أَبُو حَيَّان[٢] العوض بأنواعه .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## حتى

**٣٩٧- قول الزمخشري كون مجرور حتى يعني (آخر جُزْء) ، أَو (ملاقي آخر جُزْء) .**

قال السيوطي[٣] : "وَالْتزم الزَّمَخْشَرِيّ كَون مجرورها آخر جُزْء ، أَو ملاقي آخر جُزْء ، وَهُوَ غير لَازم بِدَلِيل قَوْله :

**عيَّنَــتْ لَيْلَــةً فَمَــا زلــتُ حَتَّــى نِصْــفِها راجيــاً فَعُــدْتُ يَؤُوســا[٤]**

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمَا نَقله الزَّمَخْشَرِيّ هُوَ قَول أَصْحَابنَا : وَمَا اسْتدلَّ بِهِ لَا حجَّة فِيهِ ، لِأَنَّهُ لم يتَقَدَّم الْعَامِل فِيهَا حَتَّى مَا يكون مَا بعْدهَا جزاءا لَهُ فِي الْجُمْلَة المغياة بحتي فَلَيْسَ الْبَيْت نظر مَا مثل بِهِ أَصْحَابنَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول الزمخشري كون مجرور حتى آخر جُزْء ، أَو ملاقي آخر جُزْء ، حيث قال أبو حيان[٥] : "وَمَا نَقله الزَّمَخْشَرِيّ هُوَ قَول أَصْحَابنَا : وَمَا اسْتدلَّ بِهِ لَا حجَّة فِيهِ، لِأَنَّهُ لم يتَقَدَّم الْعَامِل فِيهَا حَتَّى مَا يكون مَا بعْدهَا جزاءا لَهُ فِي الْجُمْلَة المغياة بحتي فَلَيْسَ الْبَيْت نظر مَا مثل بِهِ أَصْحَابنَا" .

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لسالم بن وابصة في شرح شواهد المغني ٢/ ٤١٩ ونوادر أبي زيد ١٨١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٩٢ ومجالس ثعلب ١/ ٣٠٠ .

(٢) التذييل والتكميل ٢٢٨/١١ .

(٣) همع هوامع ١٦٥/٤ .

(٤) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الجني الداني ٥٤٤ وشرح التصريح ٢/ ١٧ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٠ ومغني اللبيب ١/ ١٢٣ .

(٥) ارتشاف الضرب ١٧٥٥/٤ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٣٩٨- قول من أجاز أن تجر (حتى) المضمر .

قال ابن مالك :

**بِالظّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْذُ ، مُذْ ، وحتى والكَـافَ ، والـواوَ ، ورُبّ ، والتّـا)**

قال السيوطي[١] : "الرَّابِع : أَنَّهَا لَا تجر إِلَّا (ظَاهرا خلافًا للمبرد والكوفية) فِي تجويزهم تجويزهم جرها الْمُضمر مستدلين بِنَحْوِ قَوْله :

**فَـلَا واللهِ لَا يلْفَـى أنَـاسٌ فِتًـى حتّـاك يَـا ابْـنَ أبـي زيـادِ**[٢]

وَالْجُمْهُور قَالُوا : إِنَّه ضَرُورَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمن أجَاز جرها الْمُضمر أدخلها على الْمُضْمرَات المجرورة كلهَا ، قَالَ: وَلَا يَنْبَغِي الْقيَاس على ((حتاك)) فِي هَذَا الْبَيْت ، فَيُقَال ذَلِك فِي سَائِر الضمائر .

قَالَ : وانتهاء الْغَايَة فِي ((حتاك)) هُنَا لَا أفهمهُ وَلَا أَدْرِي مَا يَعْنِي هُنَا بحتاك ، فَلَعَلَّ هَذَا الْبَيْت مَصْنُوع انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول المبرد والكوفية قول جواز أن تجر حتى المضمر ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَمن أجَاز جرها الْمُضمر أدخلها على الْمُضْمرَات المجرورة كلهَا ، قَالَ: قَالَ: وَلَا يَنْبَغِي الْقيَاس على ((حتاك)) فِي هَذَا الْبَيْت ، فَيُقَال ذَلِك فِي سَائِر الضمائر .

قَالَ : وانتهاء الْغَايَة فِي ((حتاك)) هُنَا لَا أفهمهُ وَلَا أَدْرِي مَا يَعْنِي هُنَا بحتاك ، فَلَعَلَّ هَذَا الْبَيْت مَصْنُوع انْتهى" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٣٩٩- القول في قول ابن مالك أنّ حتى (جَارة قبل) الْفِعْل (الْمَاضِي) في : {وابتلوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذا بلغُوا النِّكَاح}[٤]

قال السيوطي[١] : "والمصدرة بِشَرْط نَحْو : {وابتلوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذا بلغُوا النِّكَاح}[٢] (خلافًا لِابْنِ لِابْنِ مَالك فِي زَعمه) أَنَّهَا (جَارة قبل) الْفِعْل (الْمَاضِي) ، بإضمار ((أَن)) بعْدهَا على تَأْوِيل الْمصدر.

---

(١) همع هوامع٤/١٦٦ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٥٤٤ وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٤، ٤٧٥ ورصف المباني المباني ١٨٥ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٦ وشرح ابن عقيل ٣٥٥ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٧٥٦ .

(٤) سورة النساء٤/٦ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقد وهم فِي ذَلِك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول ابن مالك أنّ حتى (جَارة قبل) الْفِعْل (الْمَاضِي) ، بإضمار ((أَن)) بعْدهَا على تَأْوِيل الْمصدر ، في قوله تعالى : {وابتلوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذا بلغُوا النِّكَاح}[٣] ، قَالَ أَبُو حَيَّان[٤] : "وَقد وهم فِي ذَلِك" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٠٠- القول في معنى قول الجمهور أنّ حتى حرف ابْتِدَاء .**

قال ابن مالك :

**لِلاَنْتِهَــا : (حَتّــى ، وَلامٌ ، وَإِلَــى) ، وَ(مِـــنْ) وبَـــاءٌ يُفْهِمَـــانِ بَـــدَلا**

قال السيوطي[٥] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ معنى قَوْلهم : حرف ابْتِدَاء أَنه يصحبها الْمُبْتَدَأ دَائِما ، بل مَعْنَاهُ= أَنَّهَا بصدد أَن يَقع بعْدهَا الْمُبْتَدَأ كَمَا قَالُوا : هَل ويل .

وَلَكِن ، من حُرُوف الِابْتِدَاء ، وَإِن كَانَ يَقع بعْدهَا غير الْمُبْتَدَأ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَقع الْمَعْنى أَنَّهَا تصلح أَن يَقع بعْدهَا الْمُبْتَدَأ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في معنى قول الجمهور أنّ حتى حرف ابْتِدَاء ، حيث قال أبو حيان[٦] : "وَلَيْسَ معنى قَوْلهم : حرف ابْتِدَاء أَنه يصحبها الْمُبْتَدَأ دَائِما ، بل مَعْنَاهُ= أَنَّهَا بصدد أَن يَقع بعْدهَا الْمُبْتَدَأ كَمَا قَالُوا : هَل ويل .

وَلَكِن ، من حُرُوف الِابْتِدَاء ، وَإِن كَانَ يَقع بعْدهَا غير الْمُبْتَدَأ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَقع الْمَعْنى أَنَّهَا تصلح أَن يَقع بعْدهَا الْمُبْتَدَأ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**رُبّ**

**٤٠١- القول في معنى رُبّ أنها موضوعة للتقليل والتكثير من غير غَلَبَة فِي أَحدهمَا .**

قال السيوطي[١] : "و(خامسها)= مَوْضُوعَة (لَهما) من غير غَلَبَة فِي أَحدهمَا .

---

(١) همع هوامع٤/١٧٠ .

(٢) سورة النساء٤/٦ .

(٣) سورة النساء٤/٦ .

(٤) التذييل والتكميل٧/٣١٩ .

(٥) همع هوامع٤/١٧٠ .

(٦) التذييل والتكميل١١/٢٥١ .

نقله أَبُو حَيَّان عَن بعض الْمُتَأَخِّرين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في معنى رُبّ أنها موضوعة للتقليل والتكثير من غير غَلَبَة فِي أَحدهمَا نقلة أَبُو حَيَّان[٢] عَن بعض الْمُتَأَخِّرين .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٤٠٢- القول في مفاد حتى أنها حرف إِثْبَات لَا يدل على تَكْثِير وَلَا تقليل .**

قال السيوطي[٣] : "(وسادسها : لم تُوضَع لوَاحِد) مِنْهُمَا ، بل هِيَ حرف إِثْبَات لَا يدل على تَكْثِير وَلَا تقليل ، وَإِنَّمَا يفهم ذَلِك من خَارج .

وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في مفاد حتى أنها حرف إِثْبَات لَا يدل على تَكْثِير وَلَا تقليل ، وَإِنَّمَا يفهم ذَلِك من خَارج .

وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان[٤] ، مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٤٠٣- القول في المراد بتصدر رُبَّ .**

قال السيوطي[٥] : "(وتصدر) وجوبا (غَالِبا) ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْمرَاد تصديرها على مَا تتَعَلَّق بِهِ ، فَلَا يُقَال : لقِيت : رب رجل عَالم ، لَا أول الْكَلَام ".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في المراد بتصدر رُبَّ ، حيث قال أبو حيان[٦] : "وَالْمرَاد تصديرها على مَا تتَعَلَّق بِهِ ، فَلَا يُقَال : لقِيت : رب رجل عَالم ، لَا أول الْكَلَام" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

---

(١) همع هوامع٤/١٧٥ .
(٢) ارتشاف الضرب٤/١٧٣٧ .
(٣) همع هوامع٤/١٧٥.
(٤) ارتشاف الضرب٤/١٧٣٨ .
(٥) همع هوامع٤/١٧٦ .
(٦) التذييل والتكميل١١/٣٠١ .

**٤٠٤- القول في أنه يُوصف بِمَا يجْرِي مجرى رُبَّ من ظرف ، أَو مجرور أَو اسْم فَاعل ، أَو مفعول .**

قال السيوطي[١] : "وَقد يُوصف بِمَا يجْرِي مجْراهَا من ظرف ، أَو مجرور أَو اسْم فَاعل، أَو مفعول.

وَجزم بِهِ ابْن هِشَام فِي ((الْمُغنِي)) ، وَاخْتَارَهُ الرضي .

وَقَالَ الْأَخْفَش ، وَالْفراء ، والزجاج ، وَأَبُو الْوَلِيد الوحشي ، وَابْن طَاهِر وَابْن خروف : لَا يجب ، وتضمنها الْقلَّة أَو الْكَثْرَة يقوم مقَام الْوَصْف ، وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك ، وَتَبعهُ أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنه يُوصف بِمَا يجْرِي مجرى رُبَّ من ظرف ، أَو مجرور أَو اسْم فَاعل ، أَو مفعول ، حيث وَقَالَ الْأَخْفَش ، وَالْفراء ، والزجاج ، وَأَبُو الْوَلِيد الوحشي ، وَابْن طَاهِر وَابْن خروف : لَا يجب ، وتضمنها الْقلَّة أَو الْكَثْرَة يقوم مقَام الْوَصْف ، وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك ، وَتَبعهُ أَبُو حَيَّان[٢] .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

وهو الرأي الراجح .

**٤٠٥- القول في يعطف علي مجرور رب وشبهه مضاف إلي ضميريهما .**

قال السيوطي[٣] : "(ويجر مُضَافا إِلَيْهِ ضمير مجرورها مَعْطُوفًا) عَلَيْهِ (بِالْوَاو) خَاصَّة . نحو : رب رجل وأخيه رَأَيْت .

وسوغ ذَلِك كَون الْإِضَافَة غير مَحْضَة ، فَلم تفد تعريفا .

وَقَالَ الْجُزُولِيّ : لِأَنَّهُ يغْتَفر فِي التَّابِع مَا لَا يغْتَفر فِي الْمَتْبُوع .

قَالَ الرضي : وَلَو كَانَ كَذَلِك لجَاز : رب غُلَام وَالسَّيِّد ، وَلَا يجوز ذَلِك فِي غير الْعَطف من التوابع ، وَلَا فِي الْعَطف بِغَيْر الْوَاو .

(وَفِي الْقيَاس) فِي الْمَعْطُوف بِالْوَاو (خلف) فَأَجَازَهُ الْأَخْفَش ، وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك وَأَبُو حَيَّان، وقصره سِيبَوَيْهٍ على المسموع" .

**التوضيح والتحليل :**

(١) همع هوامع٤/١٧٨ .

(٢) التذييل والتكميل١١/٢٨٧ .

(٣) همع هوامع٤/١٧٩ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في يعطف علي مجرور رب وشبهه مضاف إلي ضميريهما نحو : رب رجل وأخيه رَأَيْت .

(وَفِي الْقيَاس) فِي الْمَعْطُوف بِالْوَاو (خلف) فَأَجَازَهُ الْأَخْفَش، وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك وَأَبُو حَيَّان[1] ، وقصره سِيبَوَيْهٍ على المسموع .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٤٠٦- القول في جر رُبّهُ .**

قال السيوطي[2] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَسمع جَرّه فِي قَوْله :

... ... ... ... **وَرُبّــهُ عَطِــبٍ أَنْقَــذْتَ مــن عَطَبــهْ**[3]

على نِيَّة : ((من)) وَهُوَ شَاذ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جر رُبّهُ ، حيث قال أبو حيان[4] : "وَسمع جَرّه ، على نِيَّة : ((من)) وَهُوَ شَاذ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٤٠٧- القول في مطابقة رُبَّ إِلَى الضَّمِير لَهَا فِي التَّثْنِيَة وَالْجمع ، والتأنيث قِيَاسا وسماعا .**

قال السيوطي[5] : "(وَجوز الكوفية مطابقته) إِلَى الضَّمِير لَهَا أَي النكرَة المفسرة فِي التَّثْنِيَة وَالْجمع، والتأنيث قِيَاسا وسماعا قَالَ :

**ربّـــه فتيـــة دَعَـــوْتُ إِلَـــى مَـــا يُـــورث المَجْـــد دَائِمـــا فأَجَـــابُوا**[6]

---

(١) التذييل والتكميل ٣٠٢/١١ .

(٢) همع هوامع ١٧٩/٤-١٨٠ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٥ وشرح ابن عقيل ٣٥٦ وشرح عمدة الحافظ الحافظ ٢٧١ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٧ .

(٤) ارتشاف الضرب ١٧٤٧/٤ .

(٥) همع هوامع ١٨٠/٤ .

(٦) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩ وشرح الأشموني ١/ ١٨٧ وشرح التصريح التصريح ٢/ ٤ وشرح شذور الذهب ١٧٢ وشرح شواهد المغني ٨٧٤ ومغني اللبيب ٤٩١ .

قَالَ ابْن عُصْفُور : وَذَلِكَ لَا يجوز عندنَا ، لِأَن الْعَرَب استغنت بتثنية التَّمْيِيز وَجمعه عَنهُ كَمَا استغنوا بِتَرْكِهِ من ((وذر)) و ((ودع)) .
قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمن ذهب إِلَى وجوب وصف مجرور رب لم يُقَل بِهِ هُنَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في مطابقة رُبَّ إِلَى الضَّمِير فِي التَّثْنِيَة وَالْجمع ، والتأنيث قِيَاسا وسماعا ، حيث جوز الكوفية مطابقته ، و قَالَ ابْن عُصْفُور : وَذَلِكَ لَا يجوز عندنَا ، وقال أبو حيان[١] : "وَمن ذهب إِلَى وجوب وصف مجرور رب لم يُقَل بِهِ هُنَا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٤٠٨ – رُبَّ زَائِدَة فِي الْإِعْرَاب لَا المعنى .**

قال السيوطي[٢] : "(و) الْأَصَح (أَنَّهَا زَائِدَة فِي الْإِعْرَاب لَا المعنى) قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيدل عَلَيْهِ قَوْلهم : رب رجل عَالم يَقُول ذَلِك ، فلولا أَن رب زَائِدَة فِي الْإِعْرَاب مَا جَازَ ذَلِك لما يلْزم من تعدِي فعل الْمُضمر الْمُتَّصِل إِلَى ظَاهره ، فَجعل : رب رجل فِي مَوضِع رفع بِالِابْتِدَاءِ هُوَ الَّذِي سوغ ذَلِك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنَّ رُبَّ زَائِدَة فِي الْإِعْرَاب لَا المعنى ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَيدل عَلَيْهِ قَوْلهم : رب رجل عَالم يَقُول ذَلِك ، فلولا أَن رب زَائِدَة فِي الْإِعْرَاب مَا جَازَ ذَلِك لما يلْزم من تعدِي فعل الْمُضمر الْمُتَّصِل إِلَى ظَاهره" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٠٩ – رُبَّ تتَعَلَّق بالعامل الَّذِي يكون خَبرا لمجرورها أَو عَاملا فِي مَوْضِعه ، أَو مُفَسرًا لَهُ .**

قال السيوطي[٤] : "(و) الْأَصَح (أَنَّهَا تتَعَلَّق) كَسَائِر حُرُوف الْجَرّ .

وَقَالَ الرماني وَابْن طَاهِر لَا تتَعَلَّق بِشَيْء كالحروف الزَّائِدَة .

وَالأَصَح أَن التَّعَلُّق بالعامل الَّذِي يكون خَبرا لمجرورها أَو عَاملا فِي مَوْضِعه ، أَو مُفَسرًا لَهُ ، قَالَه أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٧٤٨ .

(٢) همع هوامع٤/١٨١ .

(٣) التذييل والتكميل١١/٢٩٧ .

(٤) همع هوامع٤/١٨٢ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان[١] في أنَّ رُبَّ تتَعَلَّق بالعامل الَّذِي يكون خَبرا لمجرورها أَو أَو عَاملا فِي مَوْضِعه ، أَو مُفَسرًا لَهُ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤١٠- القول في قول (لكذة) الْأَصْبَهَانِيّ على التَّعْلِيق (حذفه لحن) مَمْنُوع .**

قال السيوطي[٢] : "(ثمَّ) على التَّعْلِيق (قَالَ لكذة) الْأَصْبَهَانِيّ (حذفه لحن) مَمْنُوع ، وَقَالَ: وَقَالَ: مَا ورد من ذَلِك مَصْنُوع .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمِمَّا يرد قَول ((لكذة)) قَوْلهم : رب رجل قَامَ ، وَرب ابْن خير من ابْن" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول (لكذة) الْأَصْبَهَانِيّ على التَّعْلِيق (حذفه لحن) مَمْنُوع ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَمِمَّا يرد قَول ((لكذة)) قَوْلهم : رب رجل قَامَ ، وَرب ابْن خير خير من ابْن" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٤١١- الْفِعْل الَّذِي يتَعَلَّق بِهِ رب (مَاضِيا) معنى .**

قال السيوطي[٤] : "(وَيجب كَونه) أَي الْفِعْل الَّذِي يتَعَلَّق بِهِ رب (مَاضِيا) معنى ، قَالَه الْمبرد ، والفارسي وَابْن عُصْفُور ، وَقَالَ أَبُو حَيَّان : إِنَّه الْمَشْهُور ، ورأي الْأَكْثَرين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الْفِعْل الَّذِي يتَعَلَّق بِهِ رب (مَاضِيا) معني ، حيث قاله الْمبرد ، والفارسي وَابْن عُصْفُور .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان[٥] : "إِنَّه الْمَشْهُور ، ورأي الْأَكْثَرين" .

وقال السيوطي : (ويجب كونه) أَي الْفِعْل الَّذِي يتَعَلَّق بِهِ رب (مَاضِيا) معنى .

يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤١٢- القول في قول ابن مالك أنّ الفعل المتعلق برُبَّ يأتي (مُسْتَقْبلا) .**

قال السيوطي[١] : "(وَقيل : و) يَأْتِي (مُسْتَقْبلا) أَيْضا قَالَه ابْن مَالك كَقَوْلِه تَعَالَى : {رُبمَا {رُبمَا يود الَّذين كفرُوا}[٢] ، وَقَول هِنْد أم مُعَاوِيَة :

---

(١) التذييل والتكميل ١١/٢٩٨ .

(٢) همع هوامع ٤/١٨٣ .

(٣) التذييل والتكميل ١١/٢٩٩ .

(٤) همع هوامع ٤/١٨٤.

(٥) ارتشاف الضرب ٤/١٧٤٥ .

يَـــــا رب قَائِلَـــــــةٍ غَـــــداً     يَـــــا لَهْـــــفَ أُمّ مُعاوَيَـــــهْ[٣]

وَأما الْبَيْت فَأَجَاب أَبُو حَيَّان بِأَنَّهُ من بَاب الْوَصْف بالمستقبل ، لَا من بَاب تعلق ((رب)) بِمَا بعْدهَا ، قَالَ : وَنَظِيره قَوْلك : رب مسيء الْيَوْم يحسن غَدا ، أَي رب رجل يُوصف بِهَذَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول ابن مالك أنّ الفعل المتعلق برُبَّ يأتي (مُسْتَقْبلا)، واستشهد بقول هِنْد أم مُعَاوِيَة :

يَـــــا رب قَائِلَـــــــةٍ غَـــــداً     يَـــــا لَهْـــــفَ أُمّ مُعاوَيَـــــهْ

فقال أبو حيان[٤] : "أما البيت بِأَنَّهُ من بَاب الْوَصْف بالمستقبل ، لَا من بَاب تعلق ((رب)) بِمَا بعْدهَا، قَالَ : وَنَظِيره قَوْلك : رب مسيء الْيَوْم يحسن غَدا ، أَي رب رجل يُوصف بِهَذَا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## على

### ٤١٣- جواز زيادة (على) في النثر .

قال السيوطي[٥] : "وَجوز ابْن مَالك زيادتها فِي النثر كَحَدِيث : ((من حلف على يَمِين)) [٦] ، أَي : يَمِينا .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : هُوَ على تضمين حلف بِمَعْنى : ((جسر))" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في معنى حلف في كَحَدِيث : ((من حلف على يَمِين)) ، حيث قال أبو حيان[٧] : هُوَ على تضمين حلف بِمَعْنى : ((جسر)) .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٤١٤- زعم الأخفش أنّ (على) اسما .

قال ابن مالك :

---

(١) همع هوامع٤/١٨٤-١٨٥ .

(٢) سورة الحجر١٥/٢ .

(٣) البيت من مجزوءه الكامل ، وهو لهند بنت عتبة والدة معاوية بن أبي سفيان في الجنى الداني ٤٥١ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠١ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ١٣٧ .

(٤) التذييل والتكميل١١/٢٩٥ .

(٥) همع هوامع٤/١٨٧-١٨٨ .

(٦) صحيح البخاري ، كتاب المساقاة ، باب الخصومة في البئر والقضاء فيها (٢٣٥٦) .

(٧) التذييل والتكميل١١/٢٤٠ .

**عَلَى لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ)، بِـ(عَنْ) تَجَـاوُزاً عَنَـى مَـنْ قَـدْ فَطَـنْ**

قال السيوطي[1] : "(و)زعمها (الْأَخْفَش) اسْما (إِذا كَانَ مجرورها ، وفاعل متعلقها ضميري) مسمي (وَاحِد) كَقَوْلِه تَعَالَى : {أمسك عَلَيْك زَوجك}[2] وَقَول الشَّاعِر :

**هَــوِّن عَلَيْــك فَــإِن الْأُمُــور بكــفّ الإلــهِ مَقادِيرُهــا[3]**

لِأَنَّهُ لَا يتَعَدَّى فعل الْمُضمر الْمُتَّصِل إِلَى ضميرَة الْمُتَّصِل فِي غير بَاب ظن وفقد ، وَعدم كَمَا تقدم .

قَالَ أَبُو حَيَّان ، وَابْن هِشَام ، وَفِيه نظر ، لِأَنَّهَا لَو كَانَت اسْما حِينَئِذٍ لصَحَّ حُلُول ((فَوق)) محلهَا ، وَلِأَنَّهَا لَو لَزِمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية إِلَى فِي نَحْو : {فصرهن إِلَيْك}[4].

{واضمم إِلَيْك}[5] {وهزي إِلَيْك}[6] ، قَالَ : فليتخرج هَذَا كُله على التَّعَلُّق بِمَحْذُوف كَمَا فِي ((سقيا)) لَك ، أَو على حذف مُضَاف ، أَي هون على نَفسك ، واضمم إِلَى نَفسك .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي زعم الأخفش أنّ على اسما إذا كَانَ مجرورها ، وفاعل متعلقها ضميري ، كَقَوْله تَعَالَى : {أمسك عَلَيْك زَوجك}[7] ، قَالَ أَبُو حَيَّان[8] ، وَابْن هِشَام ، وَفِيه نظر ، لِأَنَّهَا لَو كَانَت اسْما حِينَئِذٍ لصَحَّ حُلُول ((فَوق)) محلهَا ، وَلِأَنَّهَا لَو لَزِمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية إِلَى فِي نَحْو : {فصرهن إِلَيْك}[9].

{واضمم إِلَيْك}[10] {وهزي إِلَيْك}[11] ، قَالَ : فليتخرج هَذَا كُله على التَّعَلُّق بِمَحْذُوف كَمَا فِي ((سقيا)) لَك ، أَو على حذف مُضَاف ، أَي هون على نَفسك ، واضمم إِلَى نَفسك .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

---

(١) همع هوامع٤/١٨٨-١٨٩ .

(٢) سورة الأحزاب٣٣/٣٧ .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو للأعور الشني في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٨ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٧ ٢/ ٨٧٤ والكتاب ١/ ٦٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٦٢ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٧٩ والجنى الداني ٤٧١ .

(٤) سورة البقرة٢/٢٦٠ .

(٥) سورة القصص٢٨/٣٢ .

(٦) سورة مريم١٩/٢٥ .

(٧) سورة الأحزاب٣٣/٣٧ .

(٨) ارتشاف الضرب٤/١٧٣٣ .

(٩) سورة البقرة٢/٢٦٠ .

(١٠) سورة القصص٢٨/٣٢ .

(١١) سورة مريم١٩/٢٥ .

## عن

### ٤١٥- القول أنَّ (عن) تأتي بمعنى : بَعْدَ .

قال ابن مالك :

**وَقَدْ تَجِى مَوْضِعَ (بَعْدٍ) ، وَ(عَلَى)　　　كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا**

قال السيوطي[١] : "(قَالَ بعض شُيُوخنَا) : قَالَ أَبُو حَيَّان : ووقوعها بِمَعْنى : بعد لتقارب لتقارب معنى البعدية والمجاوزة ، لِأَن الشَّيْء إِذا جَاءَ بعد الشَّيْء ، فقد عدا وقته ، وجاوزه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٢] في أنَّ (عن) تأتي بمعنى : "بَعْدَ لتقارب معنى البعدية والمجاوزة ، لِأَن الشَّيْء إِذا جَاءَ بعد الشَّيْء ، فقد عدا وقته ، وجاوزه" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## الكاف

### ٤١٦- القول بجواز دخول (الكاف) على ضمير الْغَائِب الْمَجْرُور .

قال السيوطي[٣] : "وَعبارَة التسهيل : ودخولها على ضمير الْغَائِب الْمَجْرُور قَلِيل . قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمعنى كَلَامه يفهم جَوَازه على قلته ، واختصاصه بالغائب وَالْمَجْرُور" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول ابن مالك بجواز دخول الكاف على ضمير الْغَائِب الْمَجْرُور ، حيث قال أبو حيان[٤] : "وَمعنى كَلَامه يفهم جَوَازه على قلته ، واختصاصه بالغائب وَالْمَجْرُور" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٤١٧- (الكاف) تقع اخْتِيَارا (قَلِيلا) متصرفة .

قال السيوطي[٥] : "(وَ) قَالَ (أَبُو حَيَّان) : تقع اخْتِيَارا (قَلِيلا) قَالَ : لِأَنَّهُ تصرف فِيهَا بِكَثْرَة وُرُودهَا فاعلة ، اسْم كَانَ.

---

(١) همع هوامع٤/١٩١ .

(٢) التذييل والتكميل١١/٢٢٦ .

(٣) همع هوامع٤/١٩٦ .

(٤) التذييل والتكميل١١/٢٥٤ .

(٥) همع هوامع٤/١٩٩ .

ومفعولة ، ومبتدأة ، ومجرورة بِحرف ، وَإِضَافَة ، وَهَكَذَا شَأْن الْأَسْمَاء المتصرفة يتقلب عَلَيْهَا وجود الْإِسْنَاد وَالْإِعْرَاب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنَّ الكاف تقع اخْتِيَارا (قَلِيلا) متصرفة ، حيث قال أبو حيان[1] : لِأَنَّهُ تصرف فِيهَا بِكَثْرَة وُرُودهَا فاعلة ، اسْم كَانَ .

ومفعولة ، ومبتدأة ، ومجرورة بِحرف ، وَإِضَافَة ، وَهَكَذَا شَأْن الْأَسْمَاء المتصرفة يتقلب عَلَيْهَا وجود الْإِسْنَاد وَالْإِعْرَاب" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## مِن

### ٤١٨ – أصل (من) (منا) .

قال السيوطي[2] : "(قَالَ الْكسَائي وَالْفراء : أَصْلهَا منا) فحذفت الْألف لِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال .

.

واستدلا بقوله :

**بـــذلنا مـــازنَ الخَطّـــى فِـــيهمْ وكُـــلَّ مُهنّـــدٍ ذكَـــر حُســـام**
**مِنَـــا إن ذرَّ قـــرْنُ الشّـــمس حَتَّـــى أغـــاب شـــريدَهُمْ قتـــرُ الظّـــلام[3]**

قَالَ : فَرد «من» إِلَى أَصْلهَا ، لما احْتَاجَ إِلَى ذَلِك ، فعلي هَذَا هِيَ ثلاثية .

وَالْجُمْهُور أَنَّهَا ثنائية ، وَأولُوا الْبَيْت على أَن «منا» مصدر مني يمني إِذا قدر ، اسْتعْمل ظرفا كخفوق النَّجْم ، أَي : تَقْدِير إِن ذَر قرن الشَّمْس ، وموازنته إِلَى أَن غربت .

(وَ)قَالَ (ابْن مَالك : هُوَ لُغَة) لبَعض الْعَرَب .

(وَ)قَالَ (أَبُو حَيَّان : ضَرُورَة)" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أصل منا ، حيث قال أبو حيان[4] : "ضَرُورَة" ، وذكر وذكر السيوطي قول ابن مالك : لُغَة ، وقول الجمهور : أولُوا الْبَيْت على أَن «منا» مصدر مني يمني إذا قدر .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

والراجح هنا اعتبار قول الجمهور هو الصحيح .

---

(١) التذييل والتكميل ١١/٢٦٥ .

(٢) همع هوامع ٤/٢١١-٢١٢ .

(٣) البيتان من الوافر ، وهو لبعض قضاعة في لسان العرب ١٣/ ٤٢٣ (منن) .

(٤) التذييل والتكميل ١١/١١٦ .

**٤١٩- تخصيص البصرية (من) بالمكان .**

قال السيوطي[(١)] : "(وخصها البصرية) إِلَّا الْأَخْفَش والمبرد ، وَابْن درسْتوَيْه (بِالْمَكَانِ) وأنكروا وُرُودهَا للزمان .

قَالَ ابْن مَالك : وَغير مَذْهَبهم هُوَ الصَّحِيح لصِحَّة السماع بذلك ، وَكَذَا قَالَ أَبُو حَيَّان ، لِكَثْرَة ذَلِك فِي كَلَام الْعَرَب نظما ونثرا ، وَتَأْوِيل مَا كثر وجوده لَيْسَ بجيد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تخصيص البصرية من بالمكان ، حيث قال ابن مالك: وَغير مَذْهَبهم هُوَ الصَّحِيح لصِحَّة السماع بذلك ، وَكَذَا قَالَ أَبُو حَيَّان[(٢)] ، لِكَثْرَة ذَلِك فِي كَلَام الْعَرَب نظما ونثرا ، وَتَأْوِيل مَا كثر وجوده لَيْسَ بجيد .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

ويبدو أن الراجح قول ابن مالك وأبي حيان .

**٤٢٠- إلحاق (الهمزة) بـ(هل) من أدوات الاستفهام التي تزاد بعدها (من) .**

قال السيوطي[(٣)] : "(أَو اسْتِفْهَام بهل) نَحْو : {هَل ترى من فطور}[(٤)] .

(وَلَا غَيرهَا) من سَائِر الأدوات ، كَيفَ وَنَحْوهَا ، إِذْ لم تحفظ ، قَالَه أَبُو حَيَّان (قَالَ أَبُو حَيَّان) (فِي الارتشاف) : (وَفِي) إِلْحَاق (الْهمزَة) بهل وَلَا (نظر) ولا أحفظه من كَلَام الْعَرَب .

وَظَاهر كَلَام شَيْخه الرضي الشاطبي : الْإِلْحَاق ، لِأَنَّهُ قَالَ : لَا تدخل من مَعَ كل أَدَاة اسْتِفْهَام كأين ، وَمَتى ، بل مَعَ هَل ، وَمَا يقوم مقَامهَا من استدعاء الْجَواب بِالنَّفْي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إلحاق الهمزة بهل من أدوات الاستفهام التي تزاد بعدها من ، حيث قال أبو حيان[(٥)] : "(وَلَا غَيرهَا) من سَائِر الأدوات ، كَيفَ وَنَحْوهَا ، إِذْ لم تحفظ ، قَالَه أَبُو حَيَّان (قَالَ أَبُو حَيَّان) (فِي الارتشاف) : (وَفِي) إِلْحَاق (الْهمزَة) بهل وَلَا (نظر) ولا أحفظه من كَلَام الْعَرَب" .

---

(١) همع هوامع٤/٢١٢ .

(٢) التذييل والتكميل١١/١٢٠ .

(٣) همع هوامع٤/٢١٦-٢١٧ .

(٤) سورة الملك٦٧/٣ .

(٥) التذييل والتكميل١١/١٢٠ .

وَظَاهر كَلَام شَيْخه الرضي الشاطبي : الْإِلْحَاق ، لِأَنَّهُ قَالَ : لَا تدخل من مَعَ كل أَدَاة اسْتِفْهَام كأين ، وَمَتى ، بل مَعَ هَل ، وَمَا يقوم مقَامهَا من استدعاء الْجَواب بِالنَّفْيِ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٤٢١- القول باسمية (عن ، وعلى) إذا جرا بـ(مِن) .**

قال ابن مالك :

**وَاسْتُعْمِلَ اسْماً ، وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى)　　　مِـنْ أَجْـلِ ذَا عَلَيْهِمَـا (مِـنْ) دَخَـلَا**

قال السيوطي[١] : "(و) يجر (عَن ، وعَلى) كَقَوْلِه :

**...　　...　　...　　...　　مِـنْ عَـن يَمِينِـي مـرّةً وأمـامي**[٢]

وَقَوله :

**مِـنْ عَلَيْـهِ بَعـدما تَـمَّ ظِمْؤُهـا　　...　　...　　...　　...**[٣]

وهما (اسمان حِينَئِذٍ) بمعني : جَانب ، وَفَوق (مبنيان على الْأَصَح )وَبِه جزم ابْن الْحَاجِب .

قَالَ : لحُصُول مُقْتَضى الْبناء ، وَهُوَ مشابهة الْحَرْف فِي لَفظه ، وأصل مَعْنَاهُ .

وَنقل أَبُو حَيَّان عَن بعض أشياخه : أَنَّهُمَا معربان ، وَلَا يُنَافِي فِي رجحته هُنَا مَا سبق تَرْجِيحه من إعرابها على القَوْل باسميتها لعدم الْعلَّة هُنَاكَ إِذْ لَا حرف حِينَئِذٍ بمعناها تشبه بِهِ ، وَلذَا حُكيَ بَعضهم الِاتِّفَاق على إعرابها حِينَئِذٍ مَعَ حِكَايَة الْخلاف هُنَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في (عن ، وعلى) إذا جرا بمِن ، حيث قال السيوطي : وهما (اسمان حِينَئِذٍ) بمعني : جَانب ، وَفَوق (مبنيان على الْأَصَح ) ، وقال أبو حيان[٤] : "أَنَّهُمَا "أَنَّهُمَا معربان ، وَلَا يُنَافِي فِي رجحته هُنَا مَا سبق تَرْجِيحه من إعرابها على القَوْل باسميتها لعدم

---

(١) همع هوامع٤/٢١٨-٢١٩ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ١٧١ وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٨، ١٦٠ والدرر ٢/ ٢/ ٢٦٩ ،٤/ ١٨٥ وشرح التصريح ٢/ ١٠ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٨ والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٠، ٣٠٥ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٥٥ والأشباه والنظائر ٣/ ١٣ وأوضح المسالك ٣/ ٥٧ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ١١ وأدب الكاتب ٥٠٤ وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٧، ١٥٠ ١٥٠ وشرح التصريح ٢/ ١٩ وشرح شواهد الإيضاح ٢٣٠ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٥ . وعجزه : تصل وعن قيض ببيداء مجهل .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٧٢٢ .

الْعلَّة هُنَاكَ إِذْ لَا حرف حِينَئِذٍ بمعناها تشبه بِهِ ، وَلذَا حُكيَ بَعضهم الِاتِّفَاق على إعرابها حِينَئِذٍ مَعَ حِكَايَة الْخلاف هُنَا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٢٢- حذف رُبّ بعد الفاء أو الواو وبقاء عملها .**

قال ابن مالك :

**وَحُــذِفَتْ (رُبّ) فَجَــرّتْ بَعْــدَ (بَــلْ) وَأَلْفَــاً ، وَبَعْـدَ الـوَاوِ شَــاعَ ذَا العَمَــلْ**

قال السيوطي[١] : "(أَو رب بعد) الْفَاء و (الْوَاو العاطفة كثيرا) جدا حَتَّى قَالَ أَبُو حَيَّان : لَا يحْتَاج إِلَى مِثَال فَإِن دواوين الْعَرَب ملأى مِنْهُ .

والتأويل قَلِيل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٢] في حذف رُبّ بعد الفاء أو الواو وبقاء عملها ، حيث قال أبو حيان: لَا يحْتَاج إِلَى مِثَال فَإِن دواوين الْعَرَب ملأى مِنْهُ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٢٣- جر رُبّ محذوفة بعد (ثمَّ) .**

قال السيوطي[٣] : "(قيل) : وتجر رب محذوفة بعد (ثمَّ) أَيْضا نَقله أَبُو حَيَّان عَن صَاحب ((الْكَافِي))، قَالَ : وَسبب ذَلِك : أَن هَذِه الأحرف من حُرُوف الْعَطف جَامِعَة فِي الْمَعْنى وَاللَّفْظ وَمَا عَداهَا إِنَّمَا يجمع فِي اللَّفْظ (و) الْجَرّ بهَا محذوفة (دونهَا) أَي : دون الْحُرُوف الْمَذْكُورَة (أقل)" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جر رُبّ محذوفة بعد (ثمَّ) ، حيث قال أبو حيان[٤] : وَسبب ذَلِك : أَن هَذِه الأحرف من حُرُوف الْعَطف جَامِعَة فِي الْمَعْنى وَاللَّفْظ وَمَا عَداهَا إِنَّمَا يجمع فِي اللَّفْظ (و) الْجَرّ بهَا محذوفة (دونهَا) أَي : دون الْحُرُوف الْمَذْكُورَة (أقل) .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع هوامع٤/٢٢٢ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٧٤٦ .

(٣) همع هوامع٤/٢٢٣ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٧٤٦ .

**٤٢٤- قياس الفصل بين رب ومجرورها بالقسم .**

قال السيوطي[١] : "وَسمع فِي النثر بقسم ، حُكيَ الْكسَائي : اشْتَرَيْته بوالله دِرْهَم . وقاسه تِلْمِيذه عَليّ بن الْمُبَارك الْأَحْمَر فِي رب نَحْو : رب وَالله رجل عَالم لَقيته . قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا يبعد ذَلِك إِلَّا أَن الِاحْتِيَاط أَلا يقدم عَلَيْهِ إِلَّا بِسَمَاع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قياس علي بن المبارك الفصل بين رب ومجرورها بالقسم نحو : رب وَالله رجل عَالم لَقيته .

فقال أبو حيان[٢] : "وَلَا يبعد ذَلِك إِلَّا أَن الِاحْتِيَاط أَلا يقدم عَلَيْهِ إِلَّا بِسَمَاع" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٢٥- زيادة (ما) بعد (الكاف) فتكف غالبا .**

قال السيوطي[٣] : "(و) تزاد ((مَا)) بعد (الْكَاف ، فتكف) غَالِبا ، ويليها حِينَئِذٍ (الْجمل) الاسمية والفعلية ، كَمَا صرح بِهِ فِي (الارتشاف) نقلا عَن ((النِّهَايَة)) كَقَوْلِه :

**أَخ ماجِـدٌ لــم يُخْزنـــي يَــوْمَ مَشْــهدٍ ... كَمَا سيفُ عَمْرو لم تَخُنْهُ مضاربُهْ**[٤]

وَقَوله :

**ألـــم تَـــرَ أَن البَغْـــلَ يتبـــعُ إِلْفَـــه ... كَمَـــا عـــامِرٌ واللـــؤمُ مؤتلِفَـــان**[٥]

وَقد لَا يكف .

(وَقَالَ أَبُو حَيَّان : لَا يكف أصلا)وَأول الأبيات الْوَارِدَة فِي ذَلِك على أَن ((مَا)) مَصْدَرِيَّة منسبكة من الْجُمْلَة بعْدهَا بمصدر بِنَاء على جَوَاز وَصلهَا بالاسمية ، وَمحله حِينَئِذٍ جر" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٤/٢٢٧ .

(٢) التذييل والتكميل١١/٣٢٧ .

(٣) همع هوامع٤/٢٣١-٢٣٢ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لنهشل بن حري في شرح التصريح ٢/ ٢٢ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٧٢ ٨٧٢ وشرح شواهد المغني ٥٠٢، ٧٢٠ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٦٨ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ١٠٣ ، وبلا نسبة في الدرر ٤/ ٢١٠ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنْ تزاد (ما) بعد (الكاف) فتكف غالبا ، ويليها حِينَئِذٍ (الْجمل) الاسمية والفعلية .

حيث قال أبو حيان(١) : "لَا يكف أصلا) وَأول الأبيات الْوَارِدَة فِي ذَلِك على أَن ((مَا)) مَصْدَرِيَّة منسبكة من الْجُمْلَة بعْدهَا بمصدر بِنَاء على جَوَاز وَصلهَا بالاسمية ، وَمحله حِينَئِذٍ جر".

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٤٢٦ – القول في الهمزَة الممدودة المَفْتُوحَة التي عوض بها عن الباء في القسم.**

قال السيوطي(٢) : "فَإِن كَانَ الْمقسم بِهِ (الله وَعوض) عَن حذف الْبَاء (هَاء) محذوفة الْألف لالتقاء الساكنين ، أَو ثَابِتَة لِأَن الثَّانِي مشدد ، فَنزل منزلَة دَابَّة مَعَ وصل أَلفه وقطعها نَحْو : هَا الله ، هَا ألله ، هألله ، هاالله (أَو) عوض همزَة ممدودة مَفْتُوحَة نَحْو : آللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وأصحابنا يعبرون عَن هَذِه الْهمزَة بِهَمْزَة الِاسْتِفْهَام وَلَيْسَ استفهاما حَقِيقَة".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الهمزَة الممدودة المَفْتُوحَة التي عوض بها عن الباء في القسم ، حيث قال أبو حيان(٣) : "وأصحابنا يعبرون عَن هَذِه الْهمزَة بِهَمْزَة الِاسْتِفْهَام وَلَيْسَ استفهاما حَقِيقَة .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٤٢٧ – إجازة ابن كيسان إظهار الفعل مع الواو القسم .**

قال السيوطي(٤) : "(خلافًا لِابْنِ كيسَان) من تجويزه إِظْهَار الْفِعْل مَعَ الْوَاو، فَيُقَال : حَلَفت وَالله لأقومن .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يحفظ ذَلِك ، فَإِن جَاءَ فمؤول على أَن : ((حَلَفت)) كَلَام تَامّ ، ثمَّ أُتِي بعده بالقسم ، وَلَا يَجْعَل : ((وَالله)) _مُتَعَلقَة بحلفت" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) التذييل والتكميل ١١/٢٦٧ .

(٢) همع هوامع٤/٢٣٣ .

(٣) التذييل والتكميل ١١/٣٤٦ .

(٤) همع هوامع٤/٢٣٦ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تجويز ابن كيسان إظهار الفعل مع الواو ، فَيُقَال : حَلَفت وَالله لأقومن . فقال أبو حيان[1] : "وَلم يحفظ ذَلِك ، فَإِن جَاءَ فمؤول على أَن : ((حَلَفت)) كَلَام تَامّ ، ثمَّ أُتِي بعده بالقسم ، وَلَا يَجْعَل : ((وَالله)) مُتَعَلقَة بحلفت" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٢٨- القول في واو القسم ، هل هي العاطفة أم بدل من الباء أو التَّاء بدل مِنْهَا .**

قال السيوطي[2] : "(وَهل هِيَ) أَي الْوَاو (العاطفة : أَو بدل من الْبَاء أَو التَّاء) بدل (مِنْهَا خلاف): فَجزم الزَّمَخْشَرِيّ وَابْن مَالك فِي شرحي الكافية والتسهيل ، وَنَقله أَبُو حَيَّان عَن الْجُمْهُور بِأَنَّهَا بدل من الْبَاء لتقارب مَعْنَاهُمَا ، لِأَن الْوَاو جمع ، وَالْبَاء للإلصاق وَهُوَ جمع فِي المعنى ، وَلِأَنَّهُمَا من حُرُوف مقدم الْفَم ، وَأَن التَّاء بدل من الْوَاو ، كَمَا أبدلت مِنْهَا فِي نَحْو : اتَّصل ، واتصف وتراث، وتجاه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في واو القسم ، العاطفة أم بدل من الباء أو التَّاء بدل مِنْهَا، حيث جزم الزَّمَخْشَرِيّ وَابْن مَالك فِي شرحي الكافية والتسهيل ، وَنَقله أَبُو حَيَّان[3] عَن الْجُمْهُور بِأَنَّهَا بدل من الْبَاء لتقارب مَعْنَاهُمَا ، وَأَن التَّاء بدل من الْوَاو .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٤٢٩- قول السهيلي أنَّ واو القسم هِيَ العاطفة كواو (رب) .**

قال السيوطي[4] : "وَقَالَ السُّهيْلي وَغَيره : بل الْوَاو هِيَ العاطفة كواو ((رب)) عطفت على مُقَدّر ، ويقويه أَنَّهَا لَا تدخل على مُضْمر وَكَذَلِكَ العاطفة ، وَأَنَّهَا لَو كَانَت بَدَلا من الْبَاء لم يختلفا فِي الْحَرَكَة كَمَا لم تخْتَلف حَرَكَة الْهمزَة المبدلة من الْوَاو فِي : إشاح ، ووشاح ، وَأَنَّهَا لم تُوجد قطّ بَدَلا مِنْهَا ، لِأَنَّهَا لَيست من مخرجها ، وَلما بَينهمَا من المضادة ، إِذْ فِي الْوَاو لين ، وَفِي الْبَاء شدَّة ، قَالَ : ويضعف عِنْدِي أَن تكون التَّاء بَدَلا من الْوَاو ، لما فِيهَا من معنى

(١) التذييل والتكميل ١١/٣٤٣ .

(٢) همع هوامع ٤/٢٣٦-٢٣٧ .

(٣) التذييل والتكميل ١١/٣٥٩ .

(٤) همع هوامع ٤/٢٣٧ .

الْعَطف، وَلَيْسَ ذَلِك فِي التَّاء، وَلِأَن التَّاء إِنَّمَا أبدلت مِنْهَا حَيْثُ كثرت زيادتها فِي تصاريف الْكَلِمَة.

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا يقوم دَلِيل على صِحَة شَيْء من هَذِه الْمذَاهب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول السهيلي أنَّ واو القسم هِيَ العاطفة كواو (رب) ، حيث قال أبو حيان(١) : "وَلَا يقوم دَلِيل على صِحَة شَيْء من هَذِه الْمذَاهب" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## أيمن

### ٤٣٠- (هيم) بِفَتْح الْهَاء مبدلة من الْهمزَة وَالضَّم ، لغة من أيمن .

قال السيوطي(٢) : "(وهيم) بِفَتْح الْهَاء مبدلة من الْهمزَة وَالضَّم .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهِي أغرب لغاتها" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في (هيم) بِفَتْح الْهَاء مبدلة من الْهمزَة وَالضَّم ، لغة من أيمن ، حيث قال(٣) : "وَهِي أغرب لغاتها" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٤٣١- الخلاف في (أيمن) هل هو اسم أم حرف جر ؟ .

قال السيوطي(٤) : "(وَالأَصَح : أنه اسْم) وَقَالَ الرماني والزجاج : هُوَ حرف جر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ خلاف شَاذ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الخلاف في أيمن هل هو اسم أم حرف جر ، حيث قال أبو حيان(٥) : "وَهُوَ خلاف شَاذ" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) التذييل والتكميل ١١/٣٦٠ .

(٢) همع هوامع ٤/٢٣٨ .

(٣) ارتشاف الضرب ٤/١٧٧٢ .

(٤) همع هوامع ٤/٢٣٨ .

(٥) ارتشاف الضرب ٤/١٧٥٦ .

**٤٣٢- قول ابن مالك في رده على الزمخشري أنّ (مُ) ليس أصلها : (منْ) ، فلَو كَانَت لجَاز دُخُولهَا على ((رَبِّي)) كالأصل .**

قال السيوطي[١] : "(و) الْأَصَح (أَن مُ لَيست بَدَلا عَن الْوَاو ، وَلَا أَصْلهَا : من ، وَلَا أَيمن) .

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيّ : هِيَ ((مُنُ)) الدَّاخِلَة على رَبِّي ، حذفت نونها . ورده ابْن مَالك بِأَنَّهَا لَو كَانَت لجَاز دُخُولهَا على ((رَبِّي)) كالأصل .

وَأجَاب أَبُو حَيَّان بِأَنَّهُ قد سمع ذَلِك كَمَا تقدم .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول ابن مالك في رده على الزمخشري أنّ مُ ليس أصلها : منْ ، فلَو كَانَت لجَاز دُخُولهَا على ((رَبِّي)) كالأصل ، فأجَاب أَبُو حَيَّان[٢] بِأَنَّهُ قد سمع سمع ذَلِك .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**جملة القسم**

**٤٣٣- ربط جواب القسم بالقسم بـ(بل) وتحذف اللام .**

قال السيوطي[٣] : "قيل : (وبل) قَالَه بعض القدماء ، وَاسْتدلَّ بقوله تَعَالَى : {وَالْقُرْآن ذِي ذِي الذّكر بل الَّذين كفرُوا}[٤].

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ رَأْي بَاطِل ، وَالْجَوَاب فِي الْآيَة مَحْذُوف ، أَو ((كم أهلكنا)) وَحذف اللَّام لطول الْفَصْل فِيهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول بعض القدماء بربط جواب القسم بجملة القسم بـ(بل) وتحذف اللام ، حيث قال أبو حيان[٥] : "وَهُوَ رَأْي بَاطِل ، وَالْجَوَاب فِي الْآيَة مَحْذُوف ، أَو ((كم أهلكنا)) وَحذف وَحذف اللَّام لطول الْفَصْل فِيهِ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع هوامع٤/٢٤١ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٧١٧ .

(٣) همع هوامع٤/٢٤٢-٢٤٣ .

(٤) سورة ص٣٨/١-٢ .

(٥) التذييل والتكميل١١/٣٦٨ .

**٤٣٤- قول ابن عصفور بربط جواب القسم بجملة القسم بـ (أنْ) .**

قال السيوطي[١] : "قيل : (وَأَن) الْمَفْتُوحَة ، قَالَه ابْن عُصْفُور فِي (المقرب) وَاسْتدلَّ بقوله:

**أمـــا وَالله أَن لَـــو كنـــت حـــرًّا وَمَـــا بـــالحُرّ أَنْـــت وَلَا الْعَتِيـــق**[٢]

ورده ابْن الصَّائِغ وَقَالَ : بل جَوَاب الْقسم جَوَاب ((لَو)) أَي مَا يكون جوابها لَوْلَا الْقسم .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقد رَجَعَ عَن ذَلِك ابْن عُصْفُور" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي ربط ابن عصفور جواب بالقسم بجملة القسم بـ (أنْ) ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَقد رَجَعَ عَن ذَلِك ابْن عُصْفُور" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

والصحيح أنها لا تربط ب(أنْ) المفتوحة .

**٤٣٥- قول ابن مالك أنَّ جملة القسم الاسمية ينفى جوابها بـ(لا) .**

قال السيوطي[٤] : "(و) يتلَقَّى (فِي النَّفْي بِمَا ، وَلَا ، وَإِن) قَالَ ابْن مَالك فِي شرح الكافية: وَلَا فرق فِي ذَلِك بَين الاسمية والفعلية إِلَّا أَن الاسمية إِذا نفيت بِلَا وَقدم الْخَبَر ، أَو كَانَ الْمخبر عَنهُ معرفَة لزم تكرارها فِي غير الضَّرُورَة نَحْو : وَالله لَا زيد فِي الدَّار وَلَا عَمْرو ، ولعمري لَا أَنا هاجرك وَلَا مهينك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَغلط فِي أَن الْجُمْلَة الاسمية لَا تَنْفِي بِلَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن مالك أنَّ جملة القسم الاسمية ينفى جوابها بـ(لا) ، حيث قال أبو حيان[٥] : "وَغلط فِي أَن الْجُمْلَة الاسمية لَا تَنْفِي بِلَا . حيث لا يدخل النفي بـ(لا) على الجملة الإسمية" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع هوامع٤/٢٤٣ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٢٠٦ (فرض) وتاج العروس ١٨/ ٤٨٧ (فرض) (فرض) ومعجم البلدان ٤/ ٢٤٤ (فراض) .

(٣) التذييل والتكميل١١/٣٦٩ .

(٤) همع هوامع٤/٢٤٣ .

(٥) التذييل والتكميل١١/٣٧٤ .

**٤٣٦- قول ابن مالك بدخول (لنْ) و(لم) على جملة جواب القسم الفعلية .**

قال السيوطي[١] : "(قيل وَلنْ وَلم) فِي الفعلية كَقَوْل أبي طَالب:

**وَالله لـــن يَصِـــلوا إِلَيْـــك بجَمْعِهِـــم** ... ... ... ... ...[٢]

وَحكى الْأَصْمَعِي : أَنه قَالَ لأعرابي : أَلَك بنُون ؟ قَالَ : نعم وخالقهم لم تقم عَن مثلهم منجبة ، وَقَالَ أَبُو حَيَّان : لَا سلف لِابْنِ مَالك فِي تجويزه ذَلِك إِلَّا مَا حكى عَن ابْن جني أَنه زعم أَنه يتلَقَّى بهما فِي الضَّرُورَة ، وَهُوَ غلط من ابْن جني .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي إجازة ابن مالك دخول (لنْ) و(لم) على جملة جواب القسم الفعلية ، حيث قال أبو حيان[٣] : "لَا سلف لِابْنِ مَالك فِي تجويزه ذَلِك إِلَّا مَا حكى عَن ابْن جني أَنه زعم أَنه يتلَقَّى بهما فِي الضَّرُورَة ، وَهُوَ غلط من ابْن جني" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٣٧- منع الخضراوي دخول (لام القسم والنون) على الفعل في جواب القسم .**

قال السيوطي[٤] : "(والاكتفاء بِأَحَدِهِمَا) أَي بِاللَّامِ أَو النُّون (إِن لم يفصل) بَينه وَبَين اللَّام (ضَرُورَة) كَقَوْلِه :

**تـــألّى ابـــنُ أوْس حِلْفـــةً لِيَرُدَّنـــي** ... ... ... ... ...[٥]

وَقَوله :

**وقتيـــل مُـــرَّةَ أثـــأَرنَّ فإنّـــه** ... ... ... ... ...[٦]

(خلافًا لأبي عَليّ )الْفَارِسِي (والكوفية) فِي تجويزهم ذَلِك فِي الِاخْتِيَار .

(١) همع هوامع٤/٢٤٤ .

(٢) البيت من الكامل وهو لأبي طالب في الجني الداني ٢٧٠ وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٦ وشرح شواهد المغني ٢/ ٢/ ٦٨٦ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٥ . وعجزه : حتى أوسد في التراب دفينا .

(٣) التذييل والتكميل١١/٣٧٥ .

(٤) همع هوامع٤/٢٤٦ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لزيد الفوارس في خزانة الأدب ١٠/ ٦٥، ٧١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٥٧، وبلا نسبة في رصف المباني ٢٠ وشرح قطر الندي ٢٢٤ . وعجزه : إلى نسوة كأنهن مفاود .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه ٥٦ وخزانة الأدب ١٠/ ٦٠، ٦٥ وشرح شواهد المغني المغني ٢/ ٩٣٥ ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٥ ، وبلا نسبة في رصف المباني ٣٤٠ . وعجزه : فرغٌ وإن أخاكم لم يقصد

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَوهم الخضراوي فَادّعى الْإِجْمَاع على الْمَنْع" .

**التوضيح والتحليل:**

ذكر السيوطي منع الخضراوي دخول (لام القسم) على الفعل في جواب القسم ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَوهم الخضراوي فَادّعى الْإِجْمَاع على الْمَنْع" ، وأجازه السيوطي للضرورة . .

مما يدل على موافقه السيوطي لأبي حيّان .

**٤٣٨- دُخُول (لَّام) القسم على(رَبما وبِمَا) فِي الْمَاضِي .**

قال السيوطي[2] : "(وشذ) دُخُول اللَّام (مَعَ رُبمَا وَبِمَا) فِي الْمَاضِي كَقَوْلِه :

**لَئِن نَزَحَتْ دارٌ لِلَيْلَى لرُبّما … غَنينا بِخَيرٍ والديارُ جَمِيعُ[3]**

وقوله :

**فلئن بَان أَهله … لبِمَا كَانَ يؤهل[4]**

وأوله أَبُو حَيَّان على تَقْدِير فعل بعد اللَّام ، أَي لبان بِمَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ لام القسم تدخل (مَعَ ربما وَبِمَا) فِي الْمَاضِي شذوذا ، ووافقه أبي حيّان[5] حيث أوله على تَقْدِير فعل بعد اللَّام ، أَي (لبان بِمَا) .

مما يدل على موافقه السيوطي لأبي حيّان .

**٤٣٩- قول الجمهور بأن جملة الجواب الواحد عند دخول القسم (على لَو أَو لَوْلَا) هو لهما .**

قال السيوطي[6] : "(وَإِذا تقدم) الْقسم (على لَو أَو لَوْلَا) وَلم يُؤْت إِلَّا بِجَوَاب وَاحِد (فالمحذوف جَوَابه، أَو جوابهما خلاف) فَنقل أَبُو حَيَّان عَن الْجُمْهُور أَنه جوابهما" .

---

(١) التذييل والتكميل ٣٨٢/١١ .

(٢) همع هوامع٤/٢٤٧ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن ذريح في الدرر ٤/ ٢٢٨ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٨٨ وخزانة الأدب ١٠/ ٧٦، ١١/ ٣٤٤ .

(٤) البيت من الخفيف ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٤٠ والدرر ٤/ ٢٢٨ .

(٥) التذييل والتكميل ٣٩٢/١١ .

(٦) همع هوامع٤/٢٥٠-٢٥١ .

ذكر أبو حيان[1] قول الجمهور بأن جملة الجواب الواحد عند دخول القسم (على لَو أَو لَوْلَا) هو لهما .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٤٤٠- جعل ابن مالك الْجَواب للقسم الْمُؤخر إِن اقْترن بِالْفَاءِ إذا توالى شرط وقسم .**

قال السيوطي[2] : "وَجعل ابْن مَالك : الْجَواب للقسم الْمُؤخر إِن اقْترن بِالْفَاءِ لدلالته على على الِاسْتِئْنَاف كَقَوْلِه :

**فإمَّا أعِشْ حَتَّى أَدُبُّ على الْعَصَى　　فــوَاللَّه أَنْسَــى لَيْلتــي بالمَسَــالِمِ[3]**

ورده أَبُو حَيَّان : بِأَن الْقسم مَعَ جَوَابه جَوَاب الشَّرْط ، وَلذَا اقْترن بِالْفَاءِ ، لِأَنَّهُ مَحْذُوف دلّ عَلَيْهِ جَوَاب الْقسم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جعل ابن مالك الْجَواب للقسم الْمُؤخر إِن اقْترن بِالْفَاءِ، حيث رده أَبُو حَيَّان[4] : "بِأَن الْقسم مَعَ جَوَابه جَوَاب الشَّرْط ، وَلذَا اقْترن بِالْفَاءِ ، لِأَنَّهُ مَحْذُوف دلّ عَلَيْهِ جَوَاب الْقسم" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٤١- عدم جواز حذف (لام جواب القسم المحذوف) (المقترن بالشرط) إذا كان الفعل في جواب القسم المحذوف منفي بـ(لا) .**

قال السيوطي[5] : "(وَيجوز حذفهَا) مَا دَامَ (لم يحذف الْقسم) .

فَإِن حذف لم تحذف (غَالِبا) لتدل عَلَيْهِ .

وَمن الْقَلِيل : {وَإِنْ لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ}[6] .

{وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ}[7] .

---

(١) التذييل والتكميل ٣٩٦/١١ .

(٢) همع هوامع٤/٢٥١-٢٥٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن العيزارة في الدرر ٤/ ٢٣٩ وشرح أشعار الهزليين ٢/ ٦٠١ ومعجم البلدان ٥/ ١٣٣ (مشرف) .

(٤) التذييل والتكميل ٤٠٠/١١ .

(٥) همع هوامع٤/٢٥٤ .

(٦) سورة المائدة٥/٧٣ .

(٧) سورة الأعراف٧/٢٣ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : فَإِن كَانَ الْفِعْل الْوَاقِع جَوَابا منفيا ((بِلَا)) لم يجز أصلا ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا دلَالَة فى اللَّفْظ على الْقسم الْمَحْذُوف ، وَلَا يُوجد فِي كَلَامهم : إِن قَامَ زيد لَا يقوم زيد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي عدم إجازة أبي حيّان[١] حذف (لام جواب القسم المحذوف) (المقترن بالشرط) إذا كان الفعل في جواب القسم المحذوف منفي بـ(لا) .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٤٢- جواب القسم المقرون بـ(مَا) أَو (إِنَّ) أَو (اللَّام) لَا يقدم مَعْمُول عَلَيْهِ .**

قال السيوطي[٢] : "(وَالْجَوَاب المقرون بِمَا أَو إِن) الْمُؤَكّدَة (أَو اللَّام مَعَ اسْم لَا يقدم مَعْمُول عَلَيْهِ) مُطلقًا بِلَا خلاف ، كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان : فَإِذا قلت : وَالله مَا يقوم زيد الْآن ، أَو وَالله إِن زيدا قَائِم الْآن ، أَو وَالله لزيد قَائِم الْآن لم يجز تَقْدِيم الْآن" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواب القسم المقرون بِمَا أَو إِنَّ أَو اللَّام ، لَا يقدم مَعْمُول عَلَيْهِ .

حيث قال[٣] : "فَإِذا قلت : وَالله مَا يقوم زيد الْآن ، أَو وَالله إِن زيدا قَائِم الْآن ، أَو وَالله لزيد قَائِم الْآن لم يجز تَقْدِيم الْآن" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٤٣- عدم جواز تقديم (المعمول) على (اللام) مع المضارع .**

قال السيوطي[٤] : "(أَو هِيَ) أَي : اللَّام (مَعَ مضارع فَكَذَلِك) لَا يجوز التَّقْدِيم مُطلقًا ، صَححهُ أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي عدم جواز تقديم المعمول على اللام مع المضارع ، حيث صححه أبي حيّان[٥] .

---

(١) التذييل والتكميل ١١/٤٠٢ .

(٢) همع هوامع ٤/٢٥٥ .

(٣) التذييل والتكميل ١١/٤٠٣-٤٠٤ .

(٤) همع هوامع ٤/٢٥٥ .

(٥) التذييل والتكميل ١١/٤٠٤ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**جير**

**٤٤٤- تنوين (جير) التي تغني عن القسم .**

قال السيوطي[١] : "قَالَ : وَأما تنوينها فضرورة أَو ترنم .

زَاد الْفَارِسِي أَو شَاذ ، كتنوين اسْم الْفِعْل فِي قَوْلهم : فدَاءٍ لَك بِكَسْر الْهمزَة .

وَاخْتَارَ هَذَا القَوْل أَبُو حَيَّان ، وَابْن هِشَام ، والرضي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الأقول في تنوين (جير) حيث ذكر أنها ضرورة شعرية أو ترنم ، وقال الفارسي شاذ كتنوين اسم الفعل ، واختاره أبي حيّان[٢] .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**عوض**

**٤٤٥- الخلاف في (عوض) (هل يغني عن القسم ؟) .**

قال السيوطي[٣] : "(قَالَ الكوفية : و) يغني عَن الْقسم أَيْضا (عوض) فَيُقَال : عوض لَأَفْعَلَنَّ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : والبصريون لَا يعْرفُونَ الْقسم بِهِ ، وَإِن ذكره الزجاجي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في (عوض) (هل يغني عن القسم ؟) أجازه الكوفية ، وقال أبو حيان[٤] : والبصريون لَا يعْرفُونَ الْقسم بِهِ ، وَإِن ذكره الزجاجي .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**الإضافة**

**٤٤٦- تقدير ابن مالك ، الإضافة بمعنى (في) .**

قال ابن مالك :

**وَالثّانِيَ اجْرُرْ، وَانْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) ... لَمْ يَصْلُحِ إلّا ذَاكَ، وَاللّامَ خُذَا**

---

(١) همع هوامع ٤/٢٥٨ .

(٢) التذييل والتكميل ١١/٤٠٨ .

(٣) همع هوامع ٤/٢٦٠ .

(٤) التذييل والتكميل ١١/٤٠٨ .

**لِمَـا سِـوَى ذَيْنِـكَ، وَاخْصُـصْ أَوّلَا          أَوْ أَعْطِـهِ التّعْرِيـفَ بِالّـذِي تَـلَا**

قال السيوطي[1] : "(و) قَالَ الْجِرْجَانِيّ وَابْن الْحَاجِب فِي كافيته (وَابْن مَالك) فِي كتبه : (و) تقدر (فِي) حَيْثُ كَانَ ظرفا لَهُ .

قَالَ فِي شرحي الكافية والتسهيل ، قد أغفلها أَكثر النَّحْوِيين ، وَهِي ثَابِتَة فِي الفصيح كَقَوْلِه : {أَلد الْخِصَام}[2] {مكر اللَّيْل وَالنَّهَار}[3] {تربص أَرْبَعَة أشهر}[4] {يَا صَاحِبي السجْن}[5] وَفِي الحَدِيث : (فَلَا تَجِدُونَ أعلم من عَالم المدنية) [6] ، فَمَعْنَى ((فِي)) فِي هَذِه الْأَمْثِلَة الْأَمْثِلَة ظَاهر وَلَا يَصح تَقْدِير غَيرهَا إِلَّا بتكلف .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا أعلم أحدا ذهب إِلَى هَذِه الْإِضَافَة غَيره ، وَهُوَ مَرْدُود ، فقد قَالَ بهَا الْجَمَاعَة المذكورون مَعَه ، كَمَا صرحت بنقله عَنْهُم تَقْوِيَة لِابْنِ مَالك ، ورد الدعْوَة تفرده" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تقدير ابن مالك الإضافة بمعنى ((فِي)) ، قَالَ فِي شرحي الكافية والتسهيل، قد أغفلها أَكثر النَّحْوِيين ، وَهِي ثَابِتَة فِي الفصيح ، فقال أبو حيان[7] : "وَلَا أعلم أحدا ذهب إِلَى هَذِه الْإِضَافَة غَيره ، وَهُوَ مَرْدُود ، فقد قَالَ بهَا الْجَمَاعَة المذكورون مَعَه ، كَمَا صرحت بنقله عَنْهُم تَقْوِيَة لِابْنِ مَالك ، ورد الدعْوَة تفرده" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٤٤٧- تقدير الكوفية الإضافة بمعنى (عند) .**

قال السيوطي[8] : "(و) قَالَ (الكوفية و) يقدر (عِنْد) نَحْو : هَذِه نَاقَة رقود الْحَلب ، أَي رقود عِنْد الْحَلب .

---

(١) همع هوامع٤/٢٦٧ .

(٢) سورة القرة٢/٢٠٤ .

(٣) سورة سبأ٣٤/٣٣ .

(٤) سورة البقرة٢/٢٢٦ .

(٥) سورة يوسف١٢/٣٩-٤٠ .

(٦) سنن الترمذي ، أبواب العلم ، باب ما جاء في عالم المدينة (٢٦٨٠) .

(٧) التذييل والتكميل٨/٨٧ .

(٨) همع هوامع٤/٢٦٨ .

وَأجَاب أَبُو حَيَّان بِأَن هَذَا وَمَا قدر فِيهِ من بَاب الصّفة المشبهة ، وَالْأَصْل رَفعه على الفاعلية مجَازًا للْمُبَالَغَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تقدير الكوفية الإضافة بمعنى (عند)، حيث أجَاب أَبُو حَيَّان[1] : "بِأَن هَذَا وَمَا قدر فِيهِ من بَاب الصّفة المشبهة ، وَالْأَصْل رَفعه على الفاعلية مجَازًا للْمُبَالَغَة" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٤٤٨- الإضافة تفيد الِاخْتِصَاص ، وجهاته مُتعَدِّدَة .**

قال ابن مالك :

**لِمَـا سِــوَى ذَيْنِـكَ، وَاخْصُــصْ أَوّلَا          أَوْ أَعْطِــهِ التّعْرِيــفَ بِالّــذِي تَــلَا**

قال السيوطي[2] : "(و) قَالَ (أَبُو حَيَّان : لَا تَقْدِير) أصلا ، لَا للام ، وَلَا لغَيْرهَا ، وَإِنَّمَا الْإِضَافَة تفِيد الِاخْتِصَاص ، وجهاته مُتعَدِّدَة بَين كل جِهَة مِنْهَا الِاسْتِعْمَال .

فَإِذا قلت : غُلَام زيدٍ ، وَدَارُ عَمْرٍو ، فالإضافة لِلْملْك ، أَو سَرْجُ الدَّابَّة فاللاستحقاق ، أَو شيخ أَخِيك فلمطلق الِاخْتِصَاص" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[3] في أنَّ الإضافة تفيد الِاخْتِصَاص ، وجهاته مُتعَدِّدَة ، فَإِذا قلت : غُلَام زيدٍ ، وَدَارُ عَمْرٍو ، فالإضافة لِلْملْك ، أَو سَرْجُ الدَّابَّة فاللاستحقاق ، أَو شيخ أَخِيك فلمطلق الِاخْتِصَاص" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٤٤٩- تقسيم الإضافة (تخصيص وتعريف) .**

قال ابن مالك :

**وَذِي الإِضَــافَةُ اسْــمُهَا لَفْظِيّــةْ          وَتِلْــكَ مَحْضَــةٌ وَمَعْنَوِيّــةْ**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٠٠ .

(٢) همع هوامع٤/٢٦٨ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٨٠١ .

قال السيوطي[١] : "(و) الْمَحْضَة (هِيَ الَّتِي تفِيد تعريفا) إِذا كَانَ الْمُضَاف إِلَيْهِ معرفَة (أَو (أَو تَخْصِيصًا) إِذا كَانَ نكرَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : هَكَذَا قَالُوا ، وَلَيْسَ بِصَحِيح ، لِأَنَّهُ من جعل الْقسم قسيما ، وَذَلِكَ أَن التَّعْرِيف تَخْصِيص ، فَهُوَ قسم مِنْهُ .

وَالصَّوَاب أَنَّهَا تفِيد التَّخْصِيص فَقَط ، وَأقوى مراتبه التَّعْرِيف .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ المحضة تفيد ، (تعريفا) إِذا كَانَ الْمُضَاف إِلَيْهِ معرفَة (أَو تَخْصِيصًا) إِذا كَانَ نكرَة ، و قال أبو حيان[٢] : "هَكَذَا قَالُوا ، وَلَيْسَ بِصَحِيح ، لِأَنَّهُ من جعل الْقسم قسيما، قسيما، وَذَلِكَ أَن التَّعْرِيف تَخْصِيص، فَهُوَ قسم مِنْهُ .

وَالصَّوَاب أَنَّهَا تفِيد التَّخْصِيص فَقَط ، وَأقوى مراتبه التَّعْرِيف" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٤٥٠- (وَاحِد أمه) و (عبد بَطْنه) و(أبوك) نكرة لا تتعرف بالإضافة أم معرفة .**

قال السيوطي[٣] : " (وكَذَا وَاحِد أمه ، وَعبد بَطْنه ، وَأَبُوك فِي لُغَة) لبَعض الْعَرَب حَكَاهَا حَكَاهَا أَبُو عَليّ فِي الْأَوَّلين ، والأصمعي فِي الْأَخير حَيْثُ أَدخل عَلَيْهَا ((رب)) فِي قَول حَاتِم .

**أمـــاويّ إِنِّـــي رُبَّ وَاحِـــد أمّـــه** ... ... ... ... ...[٤]

وَقَوْلها : رب أَبِيه ، رب أَخِيه .

قَالَ أَبُو حَيَّان : كَأَنَّهُ لوحظ فِي وَاحِد أمة معنى : مُفْرد أمه ، وَفِي عبد بَطْنه : خَادِم بَطْنه ، وَالضَّمِير فيهمَا لَا يرجع إِلَى وَاحِد ، وَلَا عبد ، بل إِلَى غَيرهمَا مِمَّا تقدم .

وَفِي أَبِيه وأخيه : مُنَاسِب لَهُ بالأبوة والأخوة .

وَالْأَشْهر اسْتِعْمَال مَا ذكر معرفَة .

(وَقيل وَ)مِنْه أَيْضا (الظروف) سَوَاء أضيفت إِلَى مُفْرد أم جملَة .

حَكَاهُ أَبُو حَيَّان عَن بَعضهم" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٤/٢٦٨ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٨٠١ .

(٣) همع هوامع٤/٢٧٠ .

(٤) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ٢٠١ والأغاني ١٧/ ٢٩٥ وخزانة الأدب ٤/ ٢١٠، ٢١١، ٢١١، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥٦٧ .    وعجزه : تَرَكْتُ فلا قَتْلٌ عليه ولا أسر .

ذكر السيوطي أنّ (وَاحِد أمه) و (عبد بَطْنه) و(أبوك) الأشهر استعمالها معرفة ، وقال أبو حيان[١] : "كَأَنَّهُ لوحظ فِي وَاحِد أمة معنى : مُفْرد أمه ، وَفِي عبد بَطْنه : خَادِم بَطْنه، وَالضَّمِير فيهمَا لَا يرجع إِلَى وَاحِد ، وَلَا عبد ، بل إِلَى غَيرهمَا مِمَّا تقدم" .

ولم يعلق السيوطي .

**٤٥١– تجويز الكوفية مجيء الإضافة في النَّعْت ، والعطف ، والتأكيد .**

قال السيوطي[٢] : "(وَشرط الكوفية) فِي الْجَوَاز (اخْتِلَاف اللَّفْظ فَقَط) من غير تَأْوِيل . كَمَا جَاءَ ذَلِك فِي النَّعْت ، والعطف ، والتأكيد نَحْو : {وغرابيب سود}[٣]

... ... ... ... .. ... ... ... كَـــــــــذِبًا

{كلهم أَجْمَعُونَ}[٥] .

(و) قَالَ أَبُو حَيَّان : لَا يتَعَدَّى السماع .

بل يقْتَصر عَلَيْهِ فَلَا يُقَاس" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجويز الكوفية مجيء الإضافة في النَّعْت ، والعطف ، والتأكيد ، حيث قال أبو حيان : لَا يتَعَدَّى السماع .

بل يقْتَصر عَلَيْهِ فَلَا يُقَاس .

"وذكر السيوطي أنّ الجمهور لا يجيزون ذلك"[٦] .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**٤٥٢– تقديم (مَعْمُول مُضَاف إِلَيْهِ) على المُضَاف .**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٠٢–١٨٠٣ .

(٢) همع هوامع٤/٢٧٦–٢٧٧ .

(٣) سورة فاطر٣٥/٢٧ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه ١٨٣ والأشباه والنظائر ٣/ ٢١٣ وشرح شواهد المغني المغني ٢/ ٧٧٥ ومعاهد التنصيص ١/ ٣١٠ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٣٥٧ .

(٥) سورة الحجر١٥/٣٠ .

(٦) همع هوامع٤/٢٧٥ .

قال السيوطي[1] : "(وَلَا يقدم) على الْمُضَاف (مَعْمُول مُضَاف إِلَيْهِ) ، لِأَنَّهُ من تَمَامه ، ، كَمَا لَا يتَقَدَّم الْمُضَاف إِلَيْهِ على الْمُضَاف .

(وَجوزهُ الْكسَائي على أفعل) نَحْو : أَنْت أخانا أول ضَارب .

وَاقْتصر فِي ((التسهيل)) على ذكر الْمِثَال ، وَأَن ثعلبا حَكَاهُ عَنهُ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : فَهَل هُوَ مُخْتَصّ بِلَفْظ : ((أول)) أَو ((عَام)) فِي كل أفعل تَفْضِيل يحْتَاج إِلَى تَحْرِير النَّقْل فِي ذَلِك ، وَلَا يظْهر فَرق بَين ((أول)) وَغَيره ، فَيجوز : هَذَا بِاللَّه أفضل عَارِف .

وَالصَّحِيح أَنه لَا يجوز شَيْء من ذَلِك ، لعدم سَماع ذَلِك من كَلَامهم ، ولمخالفة الْأُصُول" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجويز الكسائي تقديم معمول المضاف إليه على المضاف على أفعل ، فقال أبو حيان[2] : "فَهَل هُوَ مُخْتَصّ بِلَفْظ : ((أول)) أَو ((عَام)) فِي كل أفعل تَفْضِيل يحْتَاج إِلَى إِلَى تَحْرِير النَّقْل فِي ذَلِك ، وَلَا يظْهر فَرق بَين ((أول)) وَغَيره ، فَيجوز : هَذَا بِاللَّه أفضل عَارِف .

وَالصَّحِيح أَنه لَا يجوز شَيْء من ذَلِك ، لعدم سَماع ذَلِك من كَلَامهم ، ولمخالفة الْأُصُول" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٥٣- تجويز الزمخشري وابن مالك تقديم معمول المضاف إليه على (غير) .**

قال السيوطي[3] : "(وَجوز الزَّمَخْشَرِيّ وَابْن مَالك) التَّقْدِيم (على غير) النافية (مُطلقًا) نَحْو : زيد عمرا غير ضَارب .

قَالَ :

**فَتــى هُــوَ حَقًّــا غيــرُ مُلْــغ فَرِيضَــة ... وَلَا تَتّخِــذْ يَوْمًــا ســـواهُ خَلِـــيلًا**[4]

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح أَنه لَا يجوز ذَلِك ، وَالْبَيْت نَادِر لَا يُقَاس عَلَيْهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٤/٢٧٨ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٨١١-١٨١٢ .

(٣) همع هوامع٤/٢٧٨ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٣ ومغني اللبيب ٢/ ٦٧٥ .

ذكر السيوطي تجويز الزمخشري وابن مالك تقديم معمول المضاف إليه على المضاف (غير) مطلقا ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَالصَّحِيح أَنه لَا يجوز ذَلِك ، وَالْبَيْت نَادِر لَا يُقَاس عَلَيْهِ".

وقال السيوطي[2] : "ولا يقدم على المضاف معمول مضاف إليه" .

مما يدل على موافقه السيوطي لأبي حيّان .

**٤٥٤- تجويز قوم تقديم (معمول الظرف أو المجرور) على المضاف (غير).**

قال السيوطي[3] : "وَجوزهُ قوم على غير ((إِن كَانَ)) الْمَعْمُول (ظرفا) أَو مجرورا لتوسعهم لتوسعهم فِيهِ كَقَوْلِه :

**إنَّ امْـــرَءًا خَصّـــني يَوْمًـــا مَوَدَّتَـــه　　علـى التّنـائِي لَعِنْـدي غَيـرُ مَكْفُـور[4]**

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح الْمَنْع لِاتِّحَاد الْعلَّة فِي ذَلِك وَفِي الْمَفْعُول" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجويز قوم تقديم (المعمول الظرف أو المجرور) على (المضاف غير) ، حيث قال أبو حيان[5] : "وَالصَّحِيح الْمَنْع لِاتِّحَاد الْعلَّة فِي ذَلِك وَفِي الْمَفْعُول" .

وقال السيوطي[6] : "ولا يقدم على المضاف معمول مضاف إليه" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**٤٥٥- تجويز قوم تقديم معمول ما إضيف إليه (حق) .**

قال السيوطي[7] : "(وَجوز قوم) التَّقْدِيم (على حق) كَقَوْلِه :

**فـإنْ لَا أكُـنْ كُـلَّ الشُـجاع فـإنّني　　بِضَـرْب الطُّلَـى والهـام حـقُّ علـيم[1]**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨١١ .

(٢) همع هوامع٤/٢٧٨ .

(٣) همع هوامع٤/٢٧٨ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو لأبي زبيد الطائي في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٢ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٣ والكتاب ٢/ ١٣٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٤ ورصف المباني ١٢١، ٢٣٤ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٠ .

(٥) ارتشاف الضرب٤/١٨١١ .

(٦) همع هوامع٤/٢٧٨ .

(٧) همع هوامع٤/٢٧٩ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح الْمَنْع لندور هَذَا الْبَيْت ، وَإِمْكَان تَأْوِيله" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجويز قوم تقديم معمول ما إضيف إليه (حق) ، حيث قال أبو حيان[٢] : "وَالصَّحِيح الْمَنْع لندور هَذَا الْبَيْت ، وَإِمْكَان تَأْوِيله" .

وقال السيوطي[٣] : "ولا يقدم على المضاف معمول مضاف إليه" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**٤٥٦- جواز إضافة (ذو) إلى (ضمير) عند الجمهور .**

قال السيوطي[٤] : "(وَالْمُخْتَار جَوَازهَا) أَي إضافتها (إِلَى ضمير) كَمَا يفهم من كَلَام أبي حَيَّان أَن الْجُمْهُور عَلَيْهِ كَقَوْلِه :

**إنّمـــــا يَعْـــــرفُ ذَا الفَضْـــــل مـــــــــن النّـــــــــاس ذَوُوهُ[٥]**

وَقَوله :

**...  ...  ...  ...  أبـــــــار ذَوِي أرُومَتِهـــــــا ذَوُوهُ**

وَقَوله :

**فــإنْ لَا أكُــنْ كُــلَّ الشُــجاع فــإنّني رجونــاه قُــدْمًا مــن ذَويــك الأفاضــل[٦]**

(خلافًا للكسائي ، والنحاس ، والزبيدي ، والمتأخرين) فِي مَنعهم ذَلِك إِلَّا فِي الشّعْر . وَجزم بِهِ الْجَوْهَرِي فِي الصِّحَاح .

وَفِي ((رُؤُوس الْمسَائِل)) بعد نَقله الْمَنْع عَن الثَّلَاثَة الْمَذْكُورين : وَأَجَازَهُ غير هَؤُلَاءِ" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للأشتر في الدرر ٥/ ١٩ ، ولبعض بني أسد في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٧٩ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٨١١ .

(٣) همع هوامع٤/٢٧٨ .

(٤) همع هوامع٤/٢٨٤-٢٨٥ .

(٥) البيت من مجزوء الرمل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ٢٧ ، ٣/ ٣٨ ولسان العرب ١٥/ ٤٥٨ (ذو) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٤١ وكتاب الجيم ٣/ ١٧٢ .

ذكر السيوطي جواز إضافة ذو إلى ضمير عند الجمهور كما قال أبي حيّان[١] ، وقال وقال السيوطي : (وَالْمُخْتَار جَوَازهَا) أَي إضافتها (إِلَى ضمير) كَمَا يفهم من كَلَام أبي حَيَّان أَن الْجُمْهُور عَلَيْهِ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٥٧- جواز الفصل بين متضايفين بنداء عند ابن مالك .**

قال ابن مالك :

**فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ ، وَلَمْ يُعَبْ**
**فَصْلُ يَمِينٍ ، وَاضْطِرَارا وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ بِنَعْتٍ ، أَوْ نِدَا**

قال السيوطي[٢] : "(ونداء) قَالَ فِي شرح الكافية كَقَوْلِه :

**كأنّ برْذَوْن أَبَا عِصام زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجام[٣]**

أَرَادَ : كَأَن برذون زيد يَا أَبَا عِصَام .

وَقَالَ ابْن هِشَام : يحْتَمل أَن يكون ((أَبَا)) هُوَ الْمُضَاف إِلَيْهِ على لُغَة الْقصر ، وَزيد بدل، أَو عطف بَيَان .

وَمثله أَبُو حَيَّان بقول زُهَيْر :

**وفاقُ كَعْبُ بُجَير منْقِذ لَكَ مِنْ تَعْجيل تَهْلكَةٍ والخُلْدِ فِي سَقَرا[٤]**

أَي : يَا كَعْب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي جواز الفصل بين متضايفين بنداء عند ابن مالك ، ووافقه أبي حيان[٥] بقول زهير :

**وفاقُ كَعْبُ بُجَير منْقِذ لَكَ مِنْ تَعْجيل تَهْلكَةٍ والخُلْدِ فِي سَقَرا**

أَي : يَا كَعْب .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨١٥ .

(٢) همع هوامع٤/٢٩٦ .

(٣) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٤ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٩ وشرح التصريح ٢/ ٦٠ وشرح ابن عقيل ٤٠٥ وشرح عمدة الحافظ ٤٩٥ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨٠ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو لبجير بن زهير في المقاصد النحويَّة ٣/ ٤٨٩ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢/ ٣٢٩ وشرح ابن عقيل ٤٠٥ .

(٥) ارتشاف الضرب٤/١٨٤٤ .

وخالفه السيوطي وقال[١] : "لَا يفصل بَين المتضايفين ، أَي الْمُضَاف ، والمضاف إِلَيْهِ إِلَيْهِ (اخْتِيَارا) لِأَنَّهُ من تَمَامه ، ومنزل مِنْهُ منزلَة التَّنْوِين (إِلَّا بمفعوله وظرفه على الصَّحِيح)" مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**المضاف للياء**

**٤٥٨- قلب الألف ياء في المقصور لغة لهذيل .**

قال ابن مالك :

**وَأَلِفاً سَلّمْ ، وَفِي المَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ**

قال السيوطي[٢] : "(وقلبها) يَاء (فِي الْمَقْصُورَة لُغَة) لهذيل وَغَيرهم كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان كَقَوْله :

**سَبَقُوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لهَوَاهُمُ تَعْجيل تَهْلكَةٍ والخُلْدِ فِي سَقَرا**[٣]

" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قلب الألف ياء في المقصور لغة لهذيل وَغَيرهم كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان[٤] .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٥٩- اشتراط ابن مالك أن تكون الإضافة (غير محضة) فلا حذف ولا قلب للياء .**

قال السيوطي[٥] : "(قَالَ ابْن مَالك : فَإِن كَانَت) الْإِضَافَة (غير مَحْضَة) كإضافة : مكرمي مرَادا بِهِ الْحَال أَو الِاسْتِقْبَال (فَلَا حذف وَلَا قلب) ، لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ فِي نِيَّة الِانْفِصَال ، فَلم تمازج مَا اتَّصَلت بِهِ ، فتشبه يَاء : قَاض فِي جَوَاز الْحَذف ، فَلَا حَظّ لَهَا فِي غير الْفَتْح والسكون.

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَغَيره من النَّحْوِيين لم يذكرُوا هَذَا الْقَيْد ، ثمَّ نَقله فِي ((الارتشاف)) عَن الْمجَالِس لثعلب ، وَالنِّهَايَة" .

---

(١) همع هوامع٤/٢٩٤ .

(٢) همع هوامع٤/٢٩٨ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لبجير بن زهير في المقاصد النحويَّة ٣/ ٤٨٩ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢/ ٣٢٩ وشرح ابن عقيل ٤٠٥ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٨٥٠ .

(٥) همع هوامع٤/٣٠٠ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي اشتراط ابن مالك أن تكون الإضافة (غير محضة ) كإضافة : مكرمي مرَادا بِهِ الْحَال أَو الِاسْتِقْبَال فلا حذف ولا قلب للياء ، وخالفه أبو حيان وقال[1] : "من النَّحْوِيين لم يذكرُوا هَذَا الْقَيْد ، ثمَّ نَقله فِي ((الارتشاف)) عَن الْمجَالِس لثعلب ، وَالنِّهَايَة" .

ووافقه السيوطي[2]

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٤٦٠- لغة حذف الألف مع (فتح المتلو) استغناءً به عن الياء لغة في نداء المضاف للياء .**

قال السيوطي[3] : "(فحذفها) أَي الْألف مَعَ (فتح المتلو) اسْتغْنَاء بِهِ عَنْهَا ، كَمَا استغنوا بِالْكَسْرِ على الْيَاء .

وَهَذَا الْوَجْه أجَازه الْأَخْفَش ، والمازني ، والفارسي .

(وَمنعه الْأَكْثَرُونَ) قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيحْتَاج إِلَى سَماع من الْعَرَب فِي النداء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي لغة حذف الألف مع فتح المتلو استغناءً به عن الياء لغة في نداء المضاف للياء ، حيث قال أبو حيان[4] : "وَيحْتَاج إِلَى سَماع من الْعَرَب فِي النداء" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٦١- الخلاف في حكم (ضم المتلو) بعد المضاف للياء لغة في نداء المضاف للياء .**

قال السيوطي[5] : "(فَمَعَ ضمه) أَي المتلو (حَيْثُ لَا لبس) يحصل بالمنادي الْمُفْرد ، قرئَ {قَالَ رب احكم بِالْحَقِّ}[6] {قَالَ رب السجْن أحب إِلَيّ}[7] أَي إِلَى يَا رب .

وَحكى سِيبَوَيْهٍ : يَا قوم لَا تَفعلُوا وَيَا رب اغْفِر لي ، وَوجه بِأَنَّهُ لما حذف المعاقب للتنوين بني على الضَّم كَمَا بني مَا لَيْسَ بمضاف ، إِذا حذف تنوينه .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٥٣ .

(٢) همع هوامع٤/٢٩٩ .

(٣) همع هوامع٤/٣٠٠ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٨٥٢ .

(٥) همع هوامع٤/٣٠٠-٣٠١ .

(٦) سورة الأنبياء ٢١/١١٢ .

(٧) سورة يوسف١٢/٣٣ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالظَّاهِر أَن حكمه فِي الإتباع حِينَئِذٍ حكم الْمَبْنِيّ على الضَّم غير الْمُضَاف ، لَا حكم الْمُضَاف للياء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في حكم ضم المتلو بعد المضاف للياء لغة في نداء المضاف للياء ، حيث قال أبو حيان[١] : "وَالظَّاهِر أَن حكمه فِي الإتباع حِينَئِذٍ حكم الْمَبْنِيّ على الضَّم غير الْمُضَاف ، لَا حكم الْمُضَاف للياء" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**٤٦٢- جواز بقاء الميم في (فم) عند إضافتها للياء عند أبو حيان وابن مالك .**

قال السيوطي[٢] : "وَ(قل : فمي) .

وَقيل : لَا يجوز إِلَّا فِي الضَّرُورَة ، لِأَن الْإِضَافَة ترد إِلَى الأَصْل .

وَاسْتدلَّ ابْن مَالك ، وَأَبُو حَيَّان على جَوَاز إبْقَاء الْمِيم بِحَدِيث الصَّحِيحَيْنِ : ((لخلوف فَم الصَّائِم))" [٣] .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي جواز بقاء الميم في (فم) عند إضافتها للياء عند أبي حيان وابن مالك ، حيث اسْتدلَّ ابْن مَالك ، وَأَبُو حَيَّان[٤] على جَوَاز إبْقَاء الْمِيم بِحَدِيث الصَّحِيحَيْنِ: ((لخلوف فَم الصَّائِم)) .

وقال السيوطي[٥] : "وَ(قل : فمي)" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٥٣ .

(٢) همع هوامع٤/٣٠٣ .

(٣) رواه البخاري في الصوم ، باب فضل الصوم برقم(١٨٩٤) وصحيح مسلم في الصوم ، باب حفظ اللسان للصائم برقم(١١٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) التذييل والتكميل١/١٨٧ .

(٥) همع هوامع٤/٣٠٣ .

## خاتمة بالجر بالمجاورة

### ٤٦٣- الجر بالمجاورة للمجرور في (عطف النسق) .

قال السيوطي[١] : "(زَاد قوم : وَعطف نسق) كَقَوْلِه تَعَالَى : {وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ}[٢] فَإِنَّهُ مَعْطُوف على : ((وَأَيْدِيكُمْ)) لِأَنَّهُ مَوْصُول .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذَلِكَ ضَعِيف جدا ، وَلم يحفظ من كَلَامهم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي زيادة قوم الجر بالمجاورة للمجرور في (عطف النسق) ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَذَلِكَ ضَعِيف جدا ، وَلم يحفظ من كَلَامهم" .

وقال السيوطي[٤] : "(أثبت الْجُمْهُور) من الْبَصرِيين والكوفيين ٠الْجَرّ بالمجاورة للمجرور فِي نعت) كَقَوْلِهِم : هَذَا جُحر ضَب خرب ، (وتوكيد)" .

مما يدل على موافقه السيوطي لأبي حيّان .

### ٤٦٤- الجر بالمجاورة للمجرور في (البدل) .

قال السيوطي[٥] : "أما الْبَدَل فَقَالَ أَبُو حَيَّان : لَا يحفظ من كَلَامهم وَلَا خرج عَلَيْهِ أحد شَيْئا ، قَالَ: وَسَببه أَنه مَعْمُول لعامل آخر غير الْعَامِل الأول ، على الْأَصَح ، وَلذَلِك يجوز إِظْهَاره إِذا كَانَ حرف جر بِإِجْمَاع ، فبعدت مُرَاعَاة الْمُجَاورَة ، وَنزل منزلَة جملَة أُخْرَى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الجر بالمجاورة للمجرور( في) البدل ، حيث قال أبو حيان[٦] : "لَا يحفظ من كَلَامهم وَلَا خرج عَلَيْهِ أحد شَيْئا ، قَالَ : وَسَببه أَنه مَعْمُول لعامل آخر غير الْعَامِل الأول ، على الْأَصَح ، وَلذَلِك يجوز إِظْهَاره إِذا كَانَ حرف جر بِإِجْمَاع ، فبعدت مُرَاعَاة الْمُجَاورَة، وَنزل منزلَة جملَة أُخْرَى" .

وقال السيوطي[٧] : "(أثبت الْجُمْهُور) من الْبَصرِيين والكوفيين ٠الْجَرّ بالمجاورة للمجرور للمجرور فِي نعت) كَقَوْلِهِم : هَذَا جُحر ضَب خرب ، (وتوكيد)" .

---

(١) همع هوامع٤/٣٠٤ .

(٢) سورة المائدة٥/٦ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٩١٤ .

(٤) همع هوامع٤/٣٠٤ .

(٥) همع هوامع٤/٣٠٤-٣٠٥ .

(٦) ارتشاف الضرب٤/١٩١٢ .

(٧) همع هوامع٤/٣٠٤ .

مما يدل على موافقه السيوطي لأبي حيّان .

## ٤٦٥- جواز الجر بالمجاورة في (الجمع) .

قال السيوطي[١] : "(وَ)خَصه (الْخَلِيل بِغَيْر المثني) أَي : بالمفرد وَالْجمع فَقَط .
قيل (و) بِغَيْر (الْجمع) أَيْضا بالمفرد فَقَط ، لَا يجوز عَلَيْهِمَا : هَذَانِ جُحر ضَب خربين ، وَلَا على الثَّانِي : هَذِه جحرةِ ضَب خربة .
وَالْجَوَاز فِي الْمثنى معزو إِلَى سبيويه .
قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقِيَاسه الْجَوَاز فِي الْجمع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي جواز الجر بالمجاورة في (الجمع) ، حيث قال أبو حيان[٢] : "وَقِيَاسه الْجَوَاز فِي الْجمع" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## الجوازم

## لام الطلب

## ٤٦٦- تسكين لام الطلب تلو (واو ، وفاء ، وثمّ) .

قال ابن مالك :

**بِـــ(لَا) وَلَامٍ طَالِبـــاً ضَـــعْ جَزْمَـــا        فِـــي الفِعْـــلِ هَكَـــذَا بِـــ(لَمْ) و(لمّـــا)**

قال السيوطي[٣] : " (وتسكن) أَي يجوز تسكينها رُجُوعا إِلَى الأَصْل فِي الْمَبْنِيّ ، ومشاكله عَملهَا (تلو وَاو ، وَفَاء ، وَثمّ) نَحْو : {فليستجيبوا}[٤] {ثمَّ ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا}[٥] {وليتمتعوا}[٦] وَقُرِئَ بِالتَّحْرِيكِ فِي الثَّلَاثَة الْأَخِيرَة فَقَط .
(وَقيل) : هُوَ مَعهَا (ضَرُورَة) لَا يجوز فِي الِاخْتِيَار .
قَالَه خطاب ، وَأنكر قِرَاءَة حَمْزَة .
وَهُوَ مَرْدُود .

---

(١) همع هوامع٤/٣٠٦ .
(٢) ارتشاف الضرب٤/١٩١٣ .
(٣) همع هوامع٤/٣٠٨ .
(٤) سورة البقرة ٢/١٨٦ .
(٥) سورة الحج ٢٢/٢٩ .
(٦) سورة العنكبوت ٢٩/٦٦ .

قَالَ أَبُو حَيَّان[١] : مَا قرئَ بِهِ فِي السَّبْعَة لَا يرد ، وَلَا يُوصف بِضعْف وَلَا بقلة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي جواز تسكين لام الطلب تلو (الواو ، وفاء ، وثم ) ، وقال خطاب : هُوَ مَعهَا (ضَرُورَة) لَا يجوز فِي الِاخْتِيَار .

وأنكر قراءة حمزة .

فرده أبي حيّان وقال[٢] : "مَا قرئَ بِهِ فِي السَّبْعَة لَا يرد ، وَلَا يُوصف بِضعْف وَلَا بقلة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**٤٦٧– لام الطلب تتصل بما عملت فيه ولا تفصل .**

قال السيوطي[٣] : "وَلَا تفصل اللَّام عَمَّا عملت فِيهِ لَا بمعموله ، وَلَا بِغَيْرِهِ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهِي أَشد اتِّصَالًا من حُرُوف الْجَرّ ، لِأَنَّهُ قد رُوِيَ فِيهِ الْفَصْل ، وَلم يجز ذَلِك مِنْهَا ، لِأَن عَامل الْجَزْم أَضْعَف من عَامل الْجَرّ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ لام الطلب تتصل بما عملت فيه ولا تفصل ، ووافقه أبي حيان وقال[٤]: "وَهِي أَشد اتِّصَالًا من حُرُوف الْجَرّ ، لِأَنَّهُ قد رُوِيَ فِيهِ الْفَصْل ، وَلم يجز ذَلِك مِنْهَا ، لِأَن عَامل الْجَزْم أَضْعَف من عَامل الْجَرّ" .

مما يدل على موافقه السيوطي لأبي حيّان .

**لا الطلبية**

**٤٦٨– الخلاف في أصل لا الطلبية .**

قال السيوطي[٥] : "(وَلَيْسَ أَصْلهَا ((لَا)) النافية) والجزم بلام الْأَمر مقدرَة قبلهَا ، وحذفت كَرَاهَة اجْتِمَاع لامين ، (وَلَا) أَصْلهَا : (لَام الْأَمر) زيدت عَلَيْهَا ألف ففتحت لأَجلهَا (خلافًا لزاعم ذَلِك) وَهُوَ السُّهيْلي فِي الأولى ، وَبَعْضهمْ فِي الثَّانِيَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : لِأَن ذَلِك دَعْوَى لَا دَلِيل على صِحَّتهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٥٥ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٨٥٥ .

(٣) همع هوامع٤/٣٠٩–٣١٠ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٨٥٧ .

(٥) همع هوامع٤/٣١٠ .

ذكر السيوطي الخلاف في أصل (لا الطلبية) حيث زعم السُّهيْلي أنّ أصل لا الطلبية (لَام الْنافية) زيدت عَلَيْهَا ألف ، وزعم بعضهم أنّ أصلها (لام الأمر) ، حيث قال أبو حيان[١] : "لِأَن ذَلِك دَعْوَى لَا دَلِيل على صِحَّتهَا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**٤٦٩- تجويز ابن عصفور والأبذي حذف فعل لا الطلبية المجزوم .**

قال السيوطي[٢] : "(وَجوز ابْن عُصْفُور والأبذي حذفه) أَي مجزومها وإبقاءها (لدَلِيل) نَحْو : اضْرِب زيدا إِن أَسَاءَ وَإِلَّا فَلَا .

وَتوقف أَبُو حَيَّان ، فَقَالَ : يحْتَاج إِلَى سَماع عَن الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجويز ابن عصفور والأبذي حذف فعل لا الطلبية المجزوم إن دل عليه دليل ، حيث قال أبو حيان[٣] : يحْتَاج إِلَى سَماع عَن الْعَرَب .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**لمّا**

**٤٧٠- القول في تخريج قِرَاءَة : {وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا}[٤] في جواز حذف مجزوم لمّا .**

قال ابن مالك :

**بـــِ(لَا) وَلَامٍ طَالِبـــاً ضَـــعْ جَزْمَـــا فِـــي الفِعْـــلِ هَكَـــذَا بِـــ(لَمْ) و(لمّـــا)**

قال السيوطي[٥] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا أحسن مَا يخرج عَلَيْهِ قِرَاءَة : {وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا}[٦] أَي لما ينقص من عمله بِدَلِيل : {لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ}[٧] قَالَ : وَقد خرجه على ذَلِك ابْن الْحَاجِب ، وَمُحَمّد ابْن مَسْعُود الغزني فِي ((البديع)) ،

لكنه قدره : ((لما يوقنوا)) بِدلَالَة : {وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ}[٨]".

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٥٧ .

(٢) همع هوامع٤/٣١١ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٨٥٨ .

(٤) سورة هود١١/١١١ .

(٥) همع هوامع٤/٣١٤-٣١٥ .

(٦) سورة هود١١/١١١ .

(٧) سورة هود١١/١١١ .

(٨) سورة هود١١/١١٠ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تخريج قِرَاءَة : {وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا}(١) في جواز حذف مجزوم لمّا ، حيث قال أبو حيان(٢) : "وَهَذَا أحسن مَا يخرج عَلَيْهِ قِرَاءَة : {وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا}(٣) أَي لما ينقص من عمله بِدَلِيل : {لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ}(٤) قَالَ : وَقد خرجه على ذَلِك ابْن الْحَاجِب، الْحَاجِب، وَمُحَمّد ابْن مَسْعُود الغزني فِي ((البديع)) ، لكنه قدره : ((لما يوقنوا)) بِدلَالَة : {وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ}(٥)".

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**أدوات الشرط**

**٤٧١- القول في (مهما) مركبة أو بسيطة .**

قال ابن مالك :

**وَاجْزِمْ بِـ(إنْ ، وَمَنْ ، وَمَا ، وَمَهْمَا ، أَيّ ، مَتَـى ، أَيّـانَ ، أَيْـنَ ، إذْ مَـا)**

قال السيوطي(٦) : "(وَمِنْهَا) : أَي الجوازم (أدوات الشَّرْط) وَهِي : (إِن) أم الْبَاب (وَمَا ، وَمن ، وَمهما) بِمَعْنى ((مَا)) وَقيل : أَعم مِنْهَا .

(وَهِي بسيطة . وَزنهَا فعلى ، وألفها تَأْنِيث) ،(أَو مركبة) من مَا الجزائية ، وَمَا الزَّائِدَة ، كَمَا قيل فِي : ((مَتى مَا)) ، و ((أما)) ثمَّ أبدلت الْهَاء من الْألف الأولى دفعا للتكرار ، لتقاربهما فِي الْمَعْنى وَهُوَ رَأْي الْخَلِيل ، وَاخْتَارَهُ الرضي قِيَاسا على أخوتها .

(أَو) مركبة من (مَه) بِمَعْنى كف (وَمَا الشّرطِيَّة) وَهُوَ رَأْي الْأَخْفَش والزجاج .

(أَو) هِيَ (مَه) الْمَذْكُورَة (أضيفت لما) الشّرطِيَّة وَهُوَ رَأْي سبيويه (أَقْوَال) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : الْمُخْتَار أَولهَا وَهُوَ البساطة ، لِأَنَّهُ لم يقم على التَّرْكِيب دَلِيل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في مهما مركبة أو بسيطة ، حيث قال أبو حيان(٧) : الْمُخْتَار أَولهَا وَهُوَ البساطة ، لِأَنَّهُ لم يقم على التَّرْكِيب دَلِيل .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) سورة هود ١١/١١١ .

(٢) ارتشاف الضرب ٤/١٨٥٩ .

(٣) سورة هود ١١/١١١ .

(٤) سورة هود ١١/١١١ .

(٥) سورة هود ١١/١١٠ .

(٦) همع هوامع ٤/٣١٦ .

(٧) ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٣ .

## ٤٧٢- عدم حفظ الجزم بأيَّان عند سيبويه .

قال ابن مالك :

**وَاجْزِمْ بِـ(إنْ ، وَمَنْ ، وَمَا ، وَمَهْمَا أَيّ ، مَتَى ، أَيّانَ ، أَيْنَ ، إذْ مَا)**

قال السيوطي[١] : "(وَأنكر قوم جزمها لقلته) وَكَثْرَة وُرُوده أستفهاما نَحْو : {أَيَّانَ مرْسَاها}[٢] {أَيَّانَ يبعثون}[٣] ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمِمَّنْ لم يحفظ الْجَزْم بهَا سِيبَوَيْهٍ ، لَكِن حفظه أَصْحَابه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في عدم حفظ الجزم بأيَّان عند سيبويه ، حيث قال أبو حيان[٤] : "وَمِمَّنْ لم يحفظ الْجَزْم بهَا سِيبَوَيْهٍ ، لَكِن حفظه أَصْحَابه" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٤٧٣- أنّى تقع شرطية .

قال ابن مالك :

**وَحَيْثُمَا ، أَنَّى) ، وَحَرْفٌ : (إذْ مَا) كَـ(إنْ) ، وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا**

قال السيوطي[٥] : "وَتَقَع ((أَنى)) استفهاما بِمَعْنى ((مَتى)) نَحْو : {فَأتوا حَرْثكُمْ أَنى شِئْتُم}[٦].

وَاخْتَارَ أَبُو حَيَّان فِي الْآيَة الأولى أَنَّهَا شَرْطِيَّة أُقِيمَت فِيهَا الْأَحْوَال مقَام الظروف المكانية، وَالْجَوَاب مَحْذُوف" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٧] في أنّى تقع شرطية أُقِيمَت فِيهَا الْأَحْوَال مقَام الظروف المكانية، وَالْجَوَاب مَحْذُوف ،

في نَحْو : {فَأتوا حَرْثكُمْ أَنى شِئْتُم}[١] .

---

(١) همع هوامع٤/٣١٧ .

(٢) سورة النازعات٧٩/٤٢ .

(٣) سورة النَّحل١٦/٢١ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٨٦٥ .

(٥) همع هوامع٤/٣١٧-٣١٨ .

(٦) سورة البقرة٢/٢٢٣ .

(٧) ارتشاف الضرب٤/١٨٦٧ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٤٧٤- إهمال متى عند ابن مالك .**

قال السيوطي[٢] : "(وَلَا) تهمل (مَتى) .

وَقيل : نعم حملاً على إِذا كَحَدِيث البُخَارِيّ :

((وَإِنَّهُ مَتى يقوم مقامك لَا يسمع النَّاس)) [٣] .

قَالَ ابْن مَالك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا شَيْء غَرِيب ، ثمَّ تكلم فِي استدلاله بِمَا أثر فِي الحَدِيث على إِثْبَات الْأَحْكَام النحوية" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إهمال متى عند ابن مالك ، حيث قال أبو حيان[٤] : "وَهَذَا شَيْء غَرِيب ، وقال السيوطي : (وَلَا) تهمل (مَتى)" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٧٥- المقصود بجملة الجزاء والجواب لأدوات الشرط .**

قال ابن مالك :

**فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ : شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الجَزَاءُ ، وَجَوَاباً وُسِمَا**

قال السيوطي[٥] : "(وتقتضي) أدوات الشَّرْط (جملتين الأولى : شَرط ، وَالثَّانِية جَزَاء وَجَوَاب) أَي يُسمى كل مِنْهُمَا بِمَا ذكر ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالتَّسْمِيَة بالجزاء وَالْجَوَاب مجَاز ، وَوَجهه أَنه شابه الْجَزَاء من حَيْثُ كَونه فعلا مترتبا على فعل آخر ، فَأشبه الْفِعْل الْمُرَتّب على فعل آخر ثَوابًا عَلَيْهِ أَو عقَابا الَّذِي هُوَ حَقِيقَة الْجَزَاء ، وشابه الْجَواب من حَيْثُ كَونه لَازِما عَن القَوْل الأول ، فَصَارَ كالجواب الْآتِي بعد كَلَام السَّائِل" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) سورة البقرة٢/٢٢٣ .

(٢) همع هوامع٤/٣٢٠ .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب الأذان ، باب الرجل يأتم بالإمام ويأتم الناس بالمأموم (٧١٣) .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٨٦٤ .

(٥) همع هوامع٤/٣٢٢ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في المقصود بجملة الجزاء والجواب لأدوات الشرط ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَالتَّسْمِيَة بالجزاء وَالْجَوَاب مجَاز ، ووَجهه أَنه شابه الْجَزَاء من حَيْثُ كَونه فعلا مترتبا على فعل آخر ، فَأشبه الْفِعْل الْمُرَتّب على فعل آخر ثَوابًا عَلَيْهِ أَو عقَابا الَّذِي هُوَ حَقِيقَة الْجَزَاء ، وشابه الْجَواب من حَيْثُ كَونه لَازِما عَن القَوْل الأول ، فَصَارَ كالجواب الْآتِي بعد كَلَام السَّائِل" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٤٧٦- زعم المبرّد أَنّ ((إِنْ)) تبقى على مدلولها من الْمُضِيّ .**

قال السيوطي[2] : "(وَلَو كَإِن) إِذا وَقعت (شرطا) فَإِنَّهَا كَذَلِك تقلب مَعْنَاهَا إِلَى الْمُسْتَقْبل فِي الْأَصَح كَغَيْرِهَا نَحْو : {وَإِن كُنْتُم جنبا فاطهروا}[3] .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَنقل عَن الْمبرد : أَنه زعم أَنّ ((إِنْ)) تبقى على مدلولها من الْمُضِيّ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زعم المبرّد أَنّ ((إِنْ)) تبقى على مدلولها من الْمُضِيّ ، وقال السيوطي : (وَلَو كَإِنْ) إِذا وَقعت (شرطا) فَإِنَّهَا كَذَلِك تقلب مَعْنَاهَا إِلَى الْمُسْتَقْبل فِي الْأَصَح.

وقول أبي حيان[4] : "وَنقل عَن الْمبرد : أَنه زعم أَنّ ((إِنْ)) تبقى على مدلولها من الْمُضِيّ".

يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٧٧- الفعل المقرون بالفاء مع (قد الظاهرة أو المقدرة) في جواب الشرط ماضي اللَّفْظ وَالْمعْنَى.**

قال ابن مالك :

**وَاقْـرُنْ بِفَـا حَتْمـاً جَوَابـاً لَـوْ جُعِـلْ شَـرْطاً لِـ(إنْ) ، أَوْ غَيْرِهَا لَـمْ يَنْجَعِلْ**

قال السيوطي[5] : "وَهُوَ ماضي اللَّفْظ وَالْمعْنَى نَحْو : {إِن يسرق فقد سرق أَخ لَهُ}[6].
{إِن كَانَ قَمِيصه قد من دبر فَكَذبت}[1] أَي فقد كذبت .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٦٨ .

(٢) همع هوامع٤/٣٢٣ .

(٣) سورة المائدة٥/٦ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٨٩٨ .

(٥) همع هوامع٤/٣٢٣-٣٢٤ .

(٦) سورة يوسف١٢/٧٧ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذَلِكَ مُسْتَحِيل من حَيْثُ إِن الشَّرْط يتَوَقَّف عَلَيْهِ مشروطه ، فَيجب أَن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلاً ، وإلا لزم من ذلك تقدّم المستقبل على الماضي فِي الْخَارِج ، أَو فِي الذِّهْن ، وَذَلِكَ محَال ، فيتأول مَا ورد من ذَلِك على حذف الْجَواب أَي : إِن سرق فتأس ، فقد سرق أَخ لَهُ من قبل .

وَمثله {وَإِن يُكَذِّبُوك فقد كذبت رسل}[٢] .

أَي : فتسلّ ، فقد كُذِّبت ، قَالَ : وَسمي الْمَذْكُور جَوَابا ، لِأَنَّهُ مغن عَنهُ بِحَيْثُ لَا يجامعه لِكَثْرَة مَا اسْتعْمل كَذَلِك محذوفا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الفعل المقرون بالفاء مع قد الظاهرة أو المقدرة في جواب الشرط ماضي اللَّفْظ وَالْمعْنَى ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَذَلِكَ مُسْتَحِيل من حَيْثُ إِن الشَّرْط يتَوَقَّف عَلَيْهِ مشروطه ، فَيجب أَن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلاً ، وإلا لزم من ذلك تقدّم المستقبل على الماضي فِي الْخَارِج ، أَو فِي الذِّهْن ، وَذَلِكَ محَال ، فيتأول مَا ورد من ذَلِك على حذف الْجَواب أَي : إِن سرق فتأس ، فقد سرق أَخ لَهُ من قبل" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

### ٣٧٨- تجويز قوم من الكوفيين تقديم الاسم في المرفوع .

قال السيوطي[٤] : "(و) جوزه (قوم) مِنْهُم (فِي الْمَرْفُوع) أَيْضا (إِن لم يُمكن عود ضمير على الشَّرْط) كَمَا فِي ((مَتى)) ، و ((أَيْنَمَا)) .

فَإِن أمكن عود الضَّمِير عَلَيْهِ لم يجز تَقْدِيم الِاسْم .

لَا تَقول : من هُوَ يضْرب زيدا أضربه ، لِأَن الْمُضمر هُوَ من ، وَاخْتَارَ هَذَا الْمَذْهَب الْأَخير أَبُو عَليّ صَاحب ((الْمُهَذّب)) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح الْمَنْع ، لِأَن الفضلة والعمدة سيان ، إِذْ فِيهِ الْفَصْل بجملة بَين الأداة وَالْفِعْل" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) سورة يوسف١٢/٢٧ .

(٢) سورة فاطر ٣٥/٤ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٨٧٤ .

(٤) همع هوامع٤/٣٢٦ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تجويز قوم من الكوفيين تقديم الاسم في المرفوع ، (إِن لم يُمكن عود ضمير على الشَّرْط) كَمَا فِي ((مَتى)) ، و ((أَيْنَمَا)) ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَالصَّحِيح الْمَنْع ، لِأَن الفضلة والعمدة سيان ، إِذْ فِيهِ الْفَصْل بجملة بَين الأداة وَالْفِعْل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٧٩- القول في الفصل بين من وأخواتها ، والفعل بعطف وتوكيد .**

قال السيوطي[2] : "(وَفِي الْفَصْل بَين من) وَأَخَوَاتهَا (وَالْفِعْل بعطف وتوكيد خلف كُوفِي) كُوفِي) أجَازه الْكسَائي ، وَمنعه الْفراء .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ الَّذِي تَقْتَضِيه قَوَاعِد الْبَصرِيين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الفصل بين من وأخواتها ، والفعل بعطف وتوكيد ، حيث أجَازه الْكسَائي ، وَمنعه الْفراء .

وقال أبو حيان[3] : "وَهُوَ الَّذِي تَقْتَضِيه قَوَاعِد الْبَصرِيين" .

ولم يعلق السيوطي .

**٤٨٠- القول في الفاء الداخلة على جملة جواب الشرط .**

قال ابن مالك :

**وَاقْـرُنْ بِفَـا حَتْمـاً جَوَابـاً لَـوْ جُعِـلْ      شَـرْطاً لِـ(إِنْ) ، أَوْ غَيْرِهَا لَـمْ يَنْجَعِـلْ**

قال السيوطي[4] : "(وتدخله الْفَاء إِن لم يَصح) تَقْدِيره (شرطا) بِأَن كَانَ جملَة اسمية كَقَوْله :

**إِنْ تَرْكَبُــوا فرُكُــوبُ الخَيْــل عَادَتُنــا**      ...      ...      ...      ... [5]

أَو فعل أَمر نَحْو : {قل إِن كُنْتُم تحبون الله فَاتبعُوني}[6] .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٦٩ .

(٢) همع هوامع٤/٣٢٦.

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٨٧٠ .

(٤) همع هوامع٤/٣٢٧.

(٥) البيت من البسيط ، وهو للأعشى في ديوانه ١١٣ وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٤، ٥٥٢،٥٥٣ وشرح شواهد المغني المغني ٢/ ٩٦٥ والصاحبي في فقه اللغة ٢٧٦ والكتاب ٣/ ٥١ والمحتسب ١/ ١٩٥ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٦٨٣ . وعجزه : أو تنزِلونَ فإنَّا معشرٌ نُزُلُ .

(٦) سورة آل عمران٣/٣١.

أَو دُعَاء نَحْو : إِن مَاتَ زيد فيرحمه الله ، أَو فرحمه الله أَو مَقْرُونا بِحرف تَنْفِيس نَحْو : {من يرْتَد مِنْكُم عَن دينه فَسَوف يَأْتِي الله بِقوم}[١] أَو بِحرف نفي غير لَا ، وَلم ، نَحْو : إِن قَامَ زيد فَمَا يقوم ، أَو فَلَنْ يقوم عَمْرو ، أَو بعد نَحْو : {إِن يسرق فقد سرق}[٢] .

أَو جامد نَحْو : {إِن تبدوا الصَّدقَات فَنعما هِيَ}[٣] .

{إِن تَرَنِ أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّي}[٤] .

إِن أقبل زيد فَمَا أحْسنه .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذِه الْفَاء هِيَ فَاء السَّبَب الكائنة فِي الْإِيجَاب فِي نَحْو قَوْلك : يقوم زيد، فَيقوم عَمْرو ، وكما يرْبط بهَا عِنْد التَّحْقِيق يرْبط بهَا عِنْد التَّقْدِير وَلَا يجوز غَيرهَا من حُرُوف الْعَطف ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَة الرَّبْط السببي ، وسيقت هُنَا للربط ، لَا للتشريك .

وَقَالَ بعض أَصْحَابنَا : هِيَ هُنَا عاطفة جملَة على جملَة فَلم تخرج عَن الْعَطف ، قَالَ : وَهَذَا عِنْدِي فِيهِ نظر .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الفاء الداخلة على جملة جواب الشرط ، حيث قال أبو حيان[٥] : "وَهَذِه الْفَاء هِيَ فَاء السَّبَب الكائنة فِي الْإِيجَاب فِي نَحْو قَوْلك : يقوم زيد ، فَيقوم عَمْرو ، وكما يرْبط بهَا عِنْد التَّحْقِيق يرْبط بهَا عِنْد التَّقْدِير وَلَا يجوز غَيرهَا من حُرُوف الْعَطف ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَة الرَّبْط السببي ، وسيقت هُنَا للربط ، لَا للتشريك" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٤٨١ – القول في جواز حذف فاء الجزاء .

قال السيوطي[٦] : "(وَفِي) جَوَاز (حذفهَا) أَي الْفَاء (أَقْوَال) : أَحدهَا يجوز ضَرُورَة واختيارا ، نَقله أَبُو حَيَّان عَن بعض النَّحْوِيين ،

وَخرج عَلَيْهِ قَوْله تَعَالَى : {وَإِن أطعتموهم إِنَّكُم لمشركون}[٧] .

(ثَانِيهَا) : الْمَنْع فِي الْحَالين .

---

(١) سورة المائدة٥/٥٤ .

(٢) سورة يوسف١٢/٧٧ .

(٣) سورة البقرة٢/٢٧١ .

(٤) سورة الكهف١٨/٣٩–٤٠ .

(٥) ارتشاف الضرب٤/١٨٧٤ .

(٦) همع هوامع٤/٣٢٧–٣٢٨ .

(٧) سورة الأنعام٦/١٢١ .

(ثَالِثهَا) : وَهُوَ (الْأَصَح يجوز ضَرُورَة) وَيمْتَنع فِي السعَة ، وَهُوَ مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز حذف فاء الجزاء ، حيث في حذفها أقوال :

أَحدهَا يجوز ضَرُورَة واختيارا ، نَقله أَبُو حَيَّان[١] عَن بعض النَّحْوِيين .

قال السيوطي : (ثَالِثهَا) : وَهُوَ (الْأَصَح يجوز ضَرُورَة) وَيمْتَنع فِي السعَة ، وَهُوَ مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٤٨٢- القول في منع المبرد حذف فاء الجزاء في الضَّرورة .**

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : فِي محفوظي قَدِيما أَن الْمبرد منع من حذف الْفَاء فِي الضَّرُورَة ، وَأَنه زعم فِي قَوْله :

**مــن يَفْعــل الحســناتِ اللهُ يَشْــكُرُها** ... ... ... ...[٣]

أَن الرِّوَايَة :

**مـن يفعـل الْخَيْـر فـالرحمن يشـكره** ... ... ... ...

قَالَ : وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْء ، لِأَنَّهُ على تَقْدِير صِحَة الرِّوَايَة لَا يطعن ذَلِك فِي الرِّوَايَة الْأُخْرَى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي نقل أبي حيان[٤] منع المبرد حذف الفاء في الضَّرورة ، ، وَأَنه زعم فِي قَوْله :

**مــن يَفْعــل الحســناتِ اللهُ يَشْــكُرُها** ... ... ... ...

أَن الرِّوَايَة :

**مـن يفعـل الْخَيْـر فـالرحمن يشـكره** ... ... ... ...

قَالَ أبو حيان : وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْء ، لِأَنَّهُ على تَقْدِير صِحَة الرِّوَايَة لَا يطعن ذَلِك فِي الرِّوَايَة الْأُخْرَى .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٧٤ .

(٢) همع هوامع٤/٣٢٨ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٩ ، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٩/ ٤٩، ٥٢ وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٨ ، ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٢/ ٣٦٥ . وعجزه : والشَّرُّ بالشَّرَّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٨٧٢-١٨٧٣ .

**٤٨٣- القول في إنابة (إذا الفجائية) ، بدل من فاء الجزاء في الربط بإذا .**

قال ابن مالك :

**وَتَخْلُــفُ الفَـــاءَ (إِذَا) المُفَاجَــأَة　　　　كَـــ((إِنْ تَجُــدْ إِذا لَنَـــا مُكَافَـــأَةْ))**

قال السيوطي[١] : "(وينوب عَنْهَا فِي الْأَصَح إِذا الفجائية) فِي جملَة (اسمية غير طلبية وَلَا منفية) قَالَ أَبُو حَيَّان : النُّصُوص متظافرة فِي الْكتب على الْإِطْلَاق فِي الرَّبْط بإذا ، وَلَكِن السماع إِنَّمَا ورد فِي (إِنْ) قَالَ تَعَالَى : {وَإِن تصبهم سَيِّئَة بِمَا قدمت أَيْديهم إِذا هم يقنطون}[٢] فَيحْتَاج فِي إِثْبَات ذَلِك فِي غير (إن) من الأدوات إِلَى سَماع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إنابة إذا الفجائية ، بدل من فاء الجزاء في الربط بإذا ، حيث قال أبو حيان[٣] : "النُّصُوص متظافرة فِي الْكتب على الْإِطْلَاق فِي الرَّبْط بإذا ، وَلَكِن السماع إِنَّمَا ورد فِي (إِنْ) قَالَ تَعَالَى : {وَإِن تصبهم سَيِّئَة بِمَا قدمت أَيْديهم إِذا هم يقنطون}[٤] فَيحْتَاج فِي إِثْبَات ذَلِك فِي غير (إن) من الأدوات إِلَى سَماع" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٤٨٤- قول الأخفش أنَّ (إذا الفجائية) ليست بمنزلة (فاء الجزاء) إلا ردياً .**

قال السيوطي[٥] : "وَمُقَابل الْأَصَح فِي الْمَتْن قَول الْأَخْفَش : لَا أرى إِذا بِمَنْزِلَة الْفَاء إِلَّا رديا .

لَا تَقول : إِن تأتني إِذا أكرمك ، كَمَا تَقول : فَأَنا أكرمك ، وَلَكِن أرى الْآيَة على حذف الْفَاء ، أَي: ((فَإِذا هم يقنطون))[٦] .

ورده أَبُو حَيَّان بِأَن حذف الْفَاء فِيمَا يلْزمه الْفَاء لم يَجِيء فِي كَلَامهم إِلَّا فِي الشّعْر ، وَلَو جَازَ حذف الْفَاء رفعت فِي قَوْلك : إِن تقم أقوم ، وَلم يَجِيء مِنْهُ شَيْء فَالصَّحِيح مَا ذهب إِلَيْهِ الْخَلِيل وسيبويه .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٤/٣٢٨ .

(٢) سورة الروم٣٠/٣٦ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٨٧١ .

(٤) سورة الروم٣٠/٣٦ .

(٥) همع هوامع٤/٣٢٩ .

(٦) سورة الروم٣٠/٣٦ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في في قول الأخفش أنَّ إذا الفجائية ليست بمنزلة فاء الجزاء إلا رديا ويرى الْآيَة على حذف الْفَاء ، أَي: ((فَإِذا هم يقنطون))[1] .
فرده أَبُو حَيَّان[2] بِأَن حذف الْفَاء فِيمَا يلْزمه الْفَاء لم يَجِيء فِي كَلَامهم إِلَّا فِي الشّعْر ، وَلَو جَازَ جَازَ حذف الْفَاء رفعت فِي قَوْلك : إِن تقم أقوم ، وَلم يَجِيء مِنْهُ شَيْء فَالصَّحِيح مَا ذهب إِلَيْهِ الْخَلِيل وسيبويه .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٨٥- قول صاحب كتاب ((الْإِعْرَاب)) أنّ الجزم غير فصيح عندما يكون فعل الشرط ماضي وجواب الشرط محذوف الفاء .**

قال السيوطي[3] : "(و) يرفع الْجَواب (جَوَازًا إِن كَانَ الشَّرْط) فعلا (مَاضِيا) نَحْو : إِن قَامَ قَامَ زيد يقومُ عَمْرو ، وَقَوله :

**وَإِن أَتَـــاهُ خليـــلٌ يَـــوْم مَسْـــألةٍ          يَقـــولُ لَا غائِـــبٌ مَـــالِي وَلَا حَـــرِمُ**[4]

وَمن شَوَاهِد الْجَزْم قَوْله تَعَالَى : {مَن كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ}[5] .
{مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ}[6].

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا نعلم خلافًا فِي جَوَاز الْجَزْم ، وَأَنه فصيح مُخْتَار إِلَّا مَا ذكره صَاحب كتاب ((الْإِعْرَاب)) عَن بعض النَّحْوِيين أَنه لَا يَجِيء فِي الْكَلَام الفصيح ، وَإِنَّمَا يَجِيء مَعَ ((كَانَ))، لِأَنَّهَا أصل الْأَفْعَال ، قَالَ : وَالَّذِي نَص عَلَيْهِ الْجَمَاعَة أَن ذَلِك لَا يخْتَص بهَا ، بل سَائِر الْأَفْعَال فِي ذَلِك مثلهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول صاحب كتاب ((الْإِعْرَاب)) أنّ الجزم لَا يَجِيء فِي الْكَلَام الفصيح ، عندما يكون فعل الشرط ماضيا والجواب محذوف الفاء ، حيث قال أبو

---

(١) سورة الروم٣٠/٣٦ .
(٢) ارتشاف الضرب٤/١٨٧١ .
(٣) همع هوامع٤/٣٢٩-٣٣٠ .
(٤) البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٥٣ والإنصاف / ٦٢٥ وخزانة الأدب ٩/ ٤٨، ٤٨، ٧٠ ورصف المباني ١٠٤ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٥ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٨ والكتاب ٣/ ٦٦ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٠٧ .
(٥) سورة هود١١/١٥ .
(٦) سورة الشورى٤٢/٢٠ .

حيان[1]: "وَلَا نعلم خلافًا فِي جَوَاز الْجَزْم ، وَأَنه فصيح مُخْتَار إِلَّا مَا ذكره صَاحب كتاب ((الْإِعْرَاب)) عَن بعض النَّحْوِيين أَنه لَا يَجِيء فِي الْكَلَام الفصيح ، وَإِنَّمَا يَجِيء مَعَ ((كَانَ)) ، لِأَنَّهَا أصل الْأَفْعَال، قَالَ : وَالَّذِي نَص عَلَيْهِ الْجَمَاعَة أَن ذَلِك لَا يخْتَص بهَا ، بل سَائِر الْأَفْعَال فِي ذَلِك مثلهَا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٨٦- الخلاف في جازم جواب الشرط .**

قال السيوطي[2] : "وجازمه ، أَي : الْجَواب (الأداة) عملت فِيهِ ، كَمَا عملت فِي الشَّرْط بِاتِّفَاق ، هَذَا مَذْهَب الْمُحَقِّقين من الْبَصرِيين .

وَعَزاهُ السيرافي لسيبويه .

وَاخْتَارَهُ الْجُزُولِيّ ، وَابْن عُصْفُور ، والأبذي .

(وقيل) : جازمه فعل (الشَّرْط) قَالَه الْأَخْفَش ، وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك .

(وَقيل) : جازمه (هما) أَي : الأداة وَالْفِعْل مَعًا ، وَنسب أَيْضا للأخفش .

(وَقيل) : جازمه (الْجوَار) قَالَه الْكُوفِيُّونَ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا الْخلاف لَا يَتَرَتَّب عَلَيْهِ فَائِدَة ، وَلَا حكم نطقي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الخلاف في جازم جواب الشرط ، حيث قال أبو حيان[3] : "وَهَذَا الْخلاف لَا يَتَرَتَّب عَلَيْهِ فَائِدَة ، وَلَا حكم نطقي" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٤٨٧- تجويز الكسائي تَقْدِيم مَعْمُول فعل الشَّرْط أَو الْجَواب على الأداة .**

قال السيوطي[4] : "وَجوز الْكسَائي تَقْدِيم مَعْمُول فعل الشَّرْط أَو الْجَواب على الأداة نَحْو: نَحْو: خيرا إِن تفعل يثبك الله ، وَخيرا إِن أتيتني تصب .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وتحتاج إجَازَة هَذَا التَّرْكِيب إِلَى سَماع من الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تجويز الكسائي تَقْدِيم مَعْمُول فعل الشَّرْط أَو الْجَواب على الأداة، حيث قال أبو حيان[1] : "وتحتاج إجَازَة هَذَا التَّرْكِيب إِلَى سَماع من الْعَرَب" .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٧٦ .

(٢) همع هوامع٤/٣٣١-٣٣٢ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٨٧٧ .

(٤) همع هوامع٤/٣٣٢ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٤٨٨- تجويز ابن عصفور والأبذي حذف الفعل بعد (لا) الطلبية .

قال السيوطي[٢] : "(وَقيل) : إِنَّمَا يجوز حذفه (إِن عوض) مِنْهُ (لَا) وَعَلَيهِ ابْن عُصْفُور والأبذي كَقَوْلِه :

**فطَلِّقْهـا فَلَسْـتَ لَهَـا بكُـفء     وإلاَّ يَعْـلُ مَفْرقَـك الْحُسَـام**[٣]

أَي : وَإِلَّا تطلقها .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ بِشَيْء ، لِأَنَّهَا لَو كَانَت عوضا من الْفِعْل الْمَحْذُوف لم يجز الْجمع بَينهمَا مَعَ أَنه يجوز نَحْو : وَإِلَّا يسيء فَلَا تضربه ، فَهِيَ فِي نَحْو ذَلِك نَافِيَة ، لَا عوض . وَورد الْحَذف ، وَهُوَ مُثبت كَمَا تقدم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تجويز ابن عصفور والأبذي حذف الفعل بعد (لا) الطلبية ، كَقَوْلِه :

**فطَلِّقْهـا فَلَسْـتَ لَهَـا بكُـفء     وإلاَّ يَعْـلُ مَفْرقَـك الْحُسَـام**

حيث قال أبو حيان[٤] : "وَلَيْسَ بِشَيْء ، لِأَنَّهَا لَو كَانَت عوضا من الْفِعْل الْمَحْذُوف لم يجز الْجمع بَينهمَا مَعَ أَنه يجوز نَحْو : وَإِلَّا يسيء فَلَا تضربه ، فَهِيَ فِي نَحْو ذَلِك نَافِيَة ، لَا عوض".

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٤٨٩- حذف الشَّرْط وَالْجَوَاب (مَعَ إِن) .

قال السيوطي[٥] : "(ويحذفان) أَي : الشَّرْط وَالْجَوَاب (مَعَ إِن) دون سَائِر الأدوات ، واختصت بذلك ، لِأَنَّهَا أم الْبَاب وَلِأَنَّهُ لم يرد فِي غَيرهَا ، قَالَ :

**قَالَـت بنـاتُ الحـيِّ يَـا سـلمى وإنْ     كَـانَ فَقِيـرا مُعْـدماً قَالَـت وإنْ**[١]

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٧٨ .

(٢) همع هوامع٤/٣٣٦ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو للأحوص في ديوانه ١٩٠ والأغاني ١٥/ ٢٣٤ وخزانة الأدب ٢/ ١٥١ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٢ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٧، ٩٣٦ والمقاصد النحويّة ٤/ ٤٣٥ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٧٢ وأوضح المسالك٤/ ٢١٥ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٨٥٨ .

(٥) همع هوامع٤/٣٣٦-٣٣٧ .

أَي وَإِن كَانَ كَمَا تَصِفِينَ فزوجنيه .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَكَذَا حذف الْجَواب وَحده ، وَالشّرط وَحده ، لَا أحفظه بعد غير ((إِن)) .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في حذف الشَّرْط وَالْجَوَاب (مَعَ إِن) دون سَائِر الأدوات ، واختصت بذل ، لِأَنَّهَا أم الْبَاب وَلِأَنَّهُ لم يرد فِي غَيرهَا ، حيث قال أبو حيان[٢] : "وَكَذَا حذف الْجَواب وَحده ، وَالشّرط وَحده ، لَا أحفظه بعد غير ((إِن))" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**٤٩٠- زعم ابن مالك حذف فعل الشرط بعد (متى) .**

قال السيوطي[٣] : "قَالَ : إِلَّا أَن ابْن مَالك أنْشد فِي شرح الكافية ، وَزعم أَنه حذف فِيهِ فعل الشَّرْط بعد مَتى ، وَهُوَ قَوْله :

**مَتــى تُؤْخَــذوا قســراً بظِنّــة عَــامر وَلَا يَـــنْجُ إلاّ فِـــي الصِّـــفاد يزيـــدُ**[٤]

" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي زعم ابن مالك حذف فعل الشرط بعد متى . حيث خالفه أبي حيّان وقال: وَزعم أَنه حذف فِيهِ فعل الشَّرْط بعد مَتى ، وَهُوَ قَوْله :

**مَتــى تُؤْخَــذوا قســراً بظِنّــة عَــامر وَلَا يَـــنْجُ إلاّ فِـــي الصِّـــفاد يزيـــدُ**

وقال السيوطي[٥] : "(ويحذفان) أَي : الشَّرْط وَالْجَوَاب (مَعَ إِن) دون سَائِر الأدوات"

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**٤٩١- قول ابن مالك (حذف الشرط والجواب معاً ضرورة) .**

قال السيوطي[٦] : "(وَقيل) : حذفهما مَعًا (ضَرُورَة) قَالَه ابْن مَالك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَتبع فِيهِ ابْن عُصْفُور .

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٦ وخزانة الأدب ٩/ ١٤،١٦، ١١/ ٢١٦ والدرر ٨/ ٨٨ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٦ والمقاصد النحوية ١/ ١٠٤ ، وبلا نسبة في أوضع المسالك ١/ ١٨ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٨٨٣ .

(٣) همع هوامع٤/٣٣٧ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ٩٠ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٢ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٢ .

(٥) همع هوامع٤/٣٣٦-٣٣٧ .

(٦) همع هوامع٤/٣٣٧ .

قَالَ : وَلم ينص غَيرهمَا على أَن ذَلِك ضَرُورَة ، بل أطْلقُوا الْجَوَاز ، إِذا فهم الْمَعْنى ، قلت : وَقد ورد فِي النثر فِي عدَّة من الْآثَار" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول ابن مالك حذف الشرط والجواب معاً ضرورة ، حيث قال أبو حيان : قَالَ أَبُو حَيَّان : وَتبع فِيهِ ابْن عُصْفُور .

وخالفه فقَالَ[1] : "وَلم ينص غَيرهمَا على أَن ذَلِك ضَرُورَة ، بل أطْلقُوا الْجَوَاز ، إِذا فهم فهم الْمَعْنى .

وقال السيوطي : "قلت وَقد ورد فِي النثر فِي عدَّة من الْآثَار" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٩٢- تزاد ((مَا)) توكيدا (فِي إِنْ) .**

قال السيوطي[٢] : "(وتزاد ((مَا)) توكيدا (فِي إِنْ) وَمِنْه : {وَإِمَّا يَنْزغَنك}[٣] . {وَإِمَّا ينسينك}[٤] .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذَلِكَ فِي الْقُرْآن كثير ، وَلم يَأْتِ فِيهِ إِلَّا وَالْفِعْل مُؤَكد بالنُّون . وَأما فِي لِسَان الْعَرَب ، فقد جَاءَ أَيْضا بِغَيْر نون كثيرا قَالَ :

**زعمت تُماضِرُ أنّني إمّا أمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغِرُ خَلّني**[٥] ".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنْ تزاد ((مَا)) توكيدا (فِي إِنْ) وَمِنْه : {وَإِمَّا يَنْزغَنك}[٦]. يَنْزغَنك}[٦].

{وَإِمَّا ينسينك}[٧] .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٨٤ .

(٢) همع هوامع٤/٣٤٠ .

(٣) سورة الأعراف٧/٢٠٠ .

(٤) سورة الأنعام٦/٦٨ .

(٥) البيت من الكامل ، وهو لسلمى بن ربيعة في خزانة الأدب ٨/ ٣٠ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٤٧ ٥٤٧ ونوادر أبي زيد ١٢١ ، ولعلباء بن الأرقم في الأصمعيات ١٦١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ٥، ٤١

(٦) سورة الأعراف٧/٢٠٠ .

(٧) سورة الأنعام٦/٦٨ .

حيث قال أبو حيان[١] : "وَذَلِكَ فِي الْقُرْآن كثير ، وَلم يَأْتِ فِيهِ إِلَّا وَالْفِعْل مُؤَكد بالنُّون" .
بالنُّون" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٤٩٣ – تزاد ((مَا)) توكيدا في أَيَّانَ .**

قال السيوطي[٢] : "(وَكَذَا أَيَّانَ) فِي الْأَصَح ، قَالَ :

... ... ... ... **فأيّـان مَـا تَعْـدِلْ بِـهِ الـرِّيحُ تَنْـزِل**[٣]

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَزعم بعض أَصْحَابنَا أَنَّهَا لَا تزاد فِيهَا ، وَلَيْسَ بِصَحِيح لوُرُود السماع بِهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنْ تزاد ((مَا)) توكيدا في أَيَّانَ ، حيث قال أبو حيان[٤]:
حيان[٤]: "وَزعم بعض أَصْحَابنَا أَنَّهَا لَا تزاد فِيهَا ، وَلَيْسَ بِصَحِيح لوُرُود السماع بِهِ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**لو**

**٤٩٤ – تستعمل (لو) بمعنى (إن) للشرط في المستقبل .**

قال ابن مالك :

**(لَوْ) حرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيّ ، وَيَقِلّ إيــــلَاؤُهُ مُسْــــتَقْبَلاً ، لَكِــــنْ قُبِــــل**

قال السيوطي[٥] : "(مَسْأَلَة) : (لَو شَرط للماضي غَالِبا) _وَقد ترد للمستقبل كـ (إِن) وَخرج عَلَيْهِ قَوْله تَعَالَى : {وليخش الَّذين لَو تركُوا من خَلفهم ذُرِّيَّة ضعافا}[٦] وَقَول تَوْبَة :

**وَلَــو أنَّ ليلـــى الأخيليّـــةَ سَـــلّمتْ علـــيَّ ودونـــي جَنْـــدّلٌ وصـــفائحُ**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٨٦ .

(٢) همع هوامع٤/٣٤٠-٣٤١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٢٦ وشرح عمدة الحافظ ٣٦٣ ، ٣٦٣ ، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ٨٨ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٨٨٦ .

(٥) همع هوامع٤/٣٤٢-٣٤٣ .

(٦) سورة النساء٤/٩ .

**لســلَّمتُ تَسْــلِيم البشَاشـــةِ أَو زَقــا     إِلَيْهَا صَدًي مِنْ دَاخل الْقَبْر صائِحُ**[١]

(وَقيل : دَائِما) .

قَالَ بدر الدّين بن مَالك ، وَعَلِيهِ أَكثر الْمُحَقِّقين .

قَالَ : وورود شَرطهَا فِي الْآيَة وَالْبَيْت مُسْتَقْبلا فِي نَفسه ، أَو بِقَيْد لَا يُنَافِي امْتِنَاعه فِيمَا مضى ، لِامْتِنَاع غَيره ، وَلَا يحوج إِلَى إِخْرَاج (لَو) عَمَّا عهد فِيهَا من مَعْنَاهَا إِلَى غَيره .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان متعقبا عَلَيْهِ : وُرُود ((لَو)) فِي الْمُسْتَقْبل قد قَالَه النحويون فِي غير مَوضِع (وجزمها) لفعلها (ضَرُورَة) لَا يحسن فِي الِاخْتِيَار ، لعدم تمكنها بِكَوْنِهَا للمضي .

وَمن الضَّرُورَة قَوْله :

**لَـــو يشَـــأْ طـــارَ بهَـــا ذُو مَيْعَـــة     ...     ...     ...     ...**[٢]

(وَقيل) : بل هُوَ (لُغَة) لقوم ، فيطرد عِنْدهم فِي الْكَلَام (وَقيل : مَمْنُوع) لَا يجوز لَا فِي كَلَام ، وَلَا فِي الشّعْر ، حكى الْأَقْوَال الثَّلَاثَة أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيّان في تستعمل (لو) بمعنى (إن) للشرط في المستقبل ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وُرُود ((لَو)) فِي الْمُسْتَقْبل قد قَالَه النحويون فِي غير مَوضِع (وجزمها) لفعلها (ضَرُورَة) لَا يحسن فِي الِاخْتِيَار ، لعدم تمكنها بِكَوْنِهَا للمضي .

(وَقيل) : بل هُوَ (لُغَة) لقوم ، فيطرد عِنْدهم فِي الْكَلَام (وَقيل : مَمْنُوع) لَا يجوز لَا فِي كَلَام ، وَلَا فِي الشّعْر ، حكى الْأَقْوَال الثَّلَاثَة أَبُو حَيَّان" .

وقال السيوطي[٤] : "(لَو شَرط للماضي غَالِبا) _وَقد ترد للمستقبل كـ (إِن)" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٤٩٥- لو حرف امتناع لامتناع (إن كان بعدها مثبتان) .

---

(١) البيتان من الطويل ، وهما لتوبة بن الحمير في أمالي المرتضى ٤٥٠/١ والحماسة البصرية ١٠٨/٢ والدرر اللوامع ٩٦/٥ .

(٢) البيت من الرمل ، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ١٣٤ ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية ١/ ٢٤٣ وخزانة الأدب ١١/ ٢٩٨، ٣٠٠ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٠٨ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٤ ، ولعلقمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية ٢/ ٥٣٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٤ والجني الداني ٢٨٧ . وعجزه : لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٨٩٨-١٨٩٩ .

(٤) همع هوامع٤/٣٤٢ .

قال السيوطي[1] : "(وَقيل) : هِيَ حرف امْتنَاع لِامْتِنَاع (وَإِن كَانَ بعْدهَا مثبتان وَإِلَّا) بِأَن كَانَ بعْدهَا منفيان (فوجود) أَي فحرف وجود (لوُجُود) ، فَإِن كَانَ الأول منفيا وَالثَّانِي مثبتا فحرف وجود لِامْتِنَاع ، أَو عَكسه فحرف امْتنَاع لوُجُود .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالسَّبَب فِي ذَلِك عِنْد هَذَا الْقَائِل أَن الْمَنْفِيّ بعد ((لَو)) مُوجب ، والموجب منفي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي القول في أنّ لو حرف امتناع لامتناع (إن كان بعدها مثبتان) ، و إنْ كَانَ بعْدهَا منفيان (فوجود) ، فقال أبو حيّان[2] : "وَالسَّبَب فِي ذَلِك عِنْد هَذَا الْقَائِل أَن الْمَنْفِيّ بعد ((لَو)) مُوجب ، والموجب منفي" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٤٩٦- حذف جواب (لو) .

قال السيوطي[3] : "(ويحذف) جَوَاب (((لَو)) لدَلِيل) وَهُوَ كثير فِي الْقُرْآن ، قَالَ تَعَالَى : {وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ}[4].

الْآيَة ، أَي لَكَانَ هَذَا الْقُرْآن .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيحسن حذفه فِي طول الْكَلَام" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في حذف جواب لو لدَلِيل ، حيث قال أبو حيان[5] : "وَيحسن حذفه فِي طول الْكَلَام" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٤٩٧- ورود (لو) لِلتَّمَنِّي وورود جواب لها .

قال السيوطي[6] : "(وَترد) لَو (لِلتَّمَنِّي) كَقَوْلِك : لَو تَأْتِينِي فتحدثني .

وَأنكر ذَلِك قوم ، وَقَالُوا : لَيست قسما برأسها ، وَإِنَّمَا هِيَ الشّرطِيَّة .

---

(١) همع هوامع٤/٣٤٤-٣٤٥ .

(٢) تذكرة النحاة٤١ .

(٣) همع هوامع٤/٣٥٠ .

(٤) سورة الرَّعد١٣/٣١ .

(٥) البحر المحيط٢/٩٠ .

(٦) همع هوامع٤/٣٥٠ .

أشربت معنى التَّمَنّي ، (و) على الأول (لَا جَوَاب لَهَا فِي الْأَصَح) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : هَذَا ظَاهر الْمَنْقُول ، وَنَصّ عَلَيْهِ شَيخنَا أَبُو الْحسن بن الصَّائِغ ، وَأَبُو مَرْوَان عبيد الله بن عمر بن هِشَام الْحَضْرَمِيّ فِي شرح قصيدة ابْن دُرَيْد ، قَالَ : وَالَّذِي يظْهر أَنَّهَا لَا بُد لَهَا من جَوَاب ، لكنه الْتزم حذفه لإشرابها معنى التَّمَنّي ، لِأَنَّهُ مَتى أمكن تقليل الْقَوَاعِد، وَجعل الشَّيْء من بَاب الْمجَاز كَانَ أولى من تَكْثِير الْقَوَاعِد ، وادعاء الِاشْتِرَاك ، لِأَنَّهُ يحْتَاج إِلَى وضعين ، وَالْمجَاز .

لَيْسَ فِيهِ إِلَّا وضع وَاحِد ، وَهُوَ الْحَقِيقَة .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ورود لو لِلتَّمَنّي وورود جواب لها ، حيث قال أبو حيان[1] : "هَذَا ظَاهر الْمَنْقُول ، وَنَصّ عَلَيْهِ شَيخنَا أَبُو الْحسن بن الصَّائِغ ، وَأَبُو مَرْوَان عبيد الله بن عمر بن هِشَام الْحَضْرَمِيّ فِي شرح قصيدة ابْن دُرَيْد ، قَالَ : وَالَّذِي يظْهر أَنَّهَا لَا بُد لَهَا من جَوَاب ، لكنه الْتزم حذفه لإشرابها معنى التَّمَنّي ، لِأَنَّهُ مَتى أمكن تقليل الْقَوَاعِد ، وَجعل الشَّيْء من بَاب الْمجَاز كَانَ أولى من تَكْثِير الْقَوَاعِد ، وادعاء الِاشْتِرَاك ، لِأَنَّهُ يحْتَاج إِلَى وضعين ، وَالْمجَاز" .

لَيْسَ فِيهِ إِلَّا وضع وَاحِد ، وَهُوَ الْحَقِيقَة .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## أمَّا

### ٤٩٨- معنى (أمَّا) .

قال ابن مالك :

**(أَمّا) كَـ((مَهْمَا يَكُ مِنْ شَـيءٍ)) ، وَفَا لِتِلْـو تِلْوِهَـا وُجُوبـاً أُلِفَـا**

قال السيوطي[2] : "(مَعْنَاهُ : مهما يكن من شَيْء) فَهِيَ نائبة عَن أَدَاة الشَّرْط ، وَفعل الشَّرْط مَعًا بعد حذفهما .

وَقيل : عَن فعل الشَّرْط فَقَط ، قَالَه فِي الْبَسِيط .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : مَا ذكر فِي مَعْنَاهُ هُوَ من حَيْثُ صَلَاحِية التَّقْدِير ، وَلَا جَائِز أَن يكون مرادفا لَهُ من حَيْثُ الْمَعْنى ، لِأَن مفعولية الْحَرْف مباينة لمفعولية الِاسْم وَالْفِعْل ، فتستحيل المرادفة ، وَلِأَن فِي يكن ضميرا يعود على ((مهما)) .

---

(١) التذييل والتكميل٣/١٦١ .

(٢) همع هوامع٤/٣٥٤-٣٥٥ .

وَفِي الْجَواب ضمير يعود على الشَّرْط ، وَذَلِكَ مُنْتَفٍ فِي أما" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في معنى أمَّا ، حيث قال أبو حيان : مَا ذكر فِي مَعْنَاهُ هُوَ من حَيْثُ صَلَاحِية التَّقْدِير ، وَلَا جَائِز أَن يكون مرادفا لَهُ من حَيْثُ الْمَعْنى ، لِأَن مفعولية الْحَرْف مباينة لمفعولية الِاسْم وَالْفِعْل ، فتستحيل المرادفة ، وَلِأَن فِي يكن ضميرا يعود على ((مهما)) .

وَفِي الْجَواب ضمير يعود على الشَّرْط ، وَذَلِكَ مُنْتَفٍ فِي أما .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٤٩٩- القول في (الفاء) في قوله تعالى : {فَأَما الَّذين آمنُوا فيعلمون}(١) .**

قال السيوطي(٢) : "(وَمن ثمَّ) أَي من هُنَا ، وَهُوَ كَونهَا فِي معنى الشَّرْط ، أَي من أجل ذَلِك (لَزِمت الْفَاء جوابها) فَلم تحذف (دون ضَرُورَة ، وَكَذَا دون تَقْدِير قَول على الْأَصَح) نَحْو : {فَأَما الَّذين آمنُوا فيعلمون}(٣) لَا جَائِز أَن تكون الْفَاء للْعَطْف ، لِأَن العاطفة لَا تعطف الْخَبَر على مبتدئه ، وَلَا زَائِدَة ، إِذْ لَا يَصح الِاسْتِغْنَاء عَنْهَا ، فَتعين أَنَّهَا فَاء الْجَزَاء .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : هَذِه الْفَاء جَاءَت فِي اللَّفْظ خَارِجَة عَن قياسها ، لِأَنَّهَا لم تَجِيء رابطة بَين جملتين ، وَلَا عاطفة مُفردا على مثله" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الفاء في قوله تعالى : {فَأَما الَّذين آمنُوا فيعلمون}(٤)، أنها الفاء الواردة في جواب أمّا ، حيث قال أبو حيان(٥) : "هَذِه الْفَاء جَاءَت فِي اللَّفْظ خَارِجَة عَن قياسها ، لِأَنَّهَا لم تَجِيء رابطة بَين جملتين ، وَلَا عاطفة مُفردا على مثله" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٠٠- تقدم ما بعد (الفاء) الواقعة في جواب (أمّا) عليها .**

---

(١) سورة البقرة٢/٢٦ .

(٢) همع هوامع٤/٣٥٥-٣٥٦ .

(٣) سورة البقرة٢/٢٦ .

(٤) سورة البقرة٢/٢٦ .

(٥) ارتشاف الضرب٤/١٨٩٣ .

قال ابن مالك :

**(أمّا) كـ((مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ)) ، وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا**

قال السيوطي(١) : "إِذْ الْفَاء لَا يتَقَدَّم عَلَيْهَا مَا بعْدهَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : إِلَّا أَن كَانَت للدُّعَاء نَحْو : أما زيدا رَحِمك الله فَاضْرب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تقدم ما بعد الفاء الواقعة في جواب أمّا عليها ، حيث قال أبو حيان(٢) : "إِلَّا أَن كَانَت للدُّعَاء نَحْو : أما زيدا رَحِمك الله فَاضْرب" .

وقال السيوطي(٣) : "إِذْ الْفَاء لَا يتَقَدَّم عَلَيْهَا مَا بعْدهَا" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**عمل ما بعد (الفاء) فيما قبلها .**

**٥٠١- قول المبرد أنّ (وَإِنّ) أَيْضا يعْمل مَا بعْدهَا فِيمَا قبلهَا مَعَ (أما) خَاصَّة .**

قال السيوطي(٤) : "وَقَالَ الْمبرد : أَو لا (وَابْن درستويْه) زِيَادَة على ذَلِك : (وَإِنّ) أَيْضا يعْمل مَا بعْدهَا فِيمَا قبلهَا مَعَ أما خَاصَّة نَحْو : أما زيدا فَإِنِّي ضَارب ، وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا لم يرد بِهِ سَماع ، وَلَا يَقْتَضِيهِ قِيَاس صَحِيح" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول المبرد أنّ (وَإِنّ) أَيْضا يعْمل مَا بعْدهَا فِيمَا قبلهَا مَعَ أما خَاصَّة ، نَحْو : أما زيدا فَإِنِّي ضَارب ، حيث قال أبو حيان(٥) : "وَهَذَا لم يرد بِهِ سَماع ، ، وَلَا يَقْتَضِيهِ قِيَاس صَحِيح" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**الحروف غير العاطفة**

**الهمزة**

**٥٠٢- الخلاف تقدير الزمخشري جملة بين الهمزة وحرف العطف عند دخول الهمزة على (واو العطف وفائه وثم) وتصدرها .**

---

(١) همع هوامع٤/٣٥٨ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٨٩٣ .

(٣) همع هوامع٤/٣٥٨ .

(٤) همع هوامع٤/٣٥٨-٣٥٩ .

(٥) ارتشاف الضرب٤/١٨٩٥ .

قال السيوطي[1] : "(و)دخولها على (وَاو الْعَطف وفائه ، وَثمّ) تَنْبِيها على أصالتها فِي التصدير نَحْو : {أولم يَسِيرُوا فِي الأَرْض}[2] .

{أَفلا تعقلون}[3] .

{أَثم إِذا مَا وَقع آمنتم بِهِ}[4] بِخِلَاف غَيرهَا من الأدوات ، فَلَا يتَقَدَّم العاطف بل يتَأَخَّر عَنهُ ، كَمَا هُوَ قِيَاس جَمِيع أَجزَاء الْجُمْلَة المعطوفة نَحْو :

{فَهَل أَنْتُم مُنْتَهُونَ}[5] .

{فَكيف إِذا أَصَابَتْهُم}[6]

{فَأَيْنَ تذهبون}[7] {فَأنى تؤفكون}[8] {فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ}[9] ، {فَمَا لَكُمْ فِي المُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ}[10] ، هَذَا مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ وَالْجُمْهُور (خلافًا للزمخشري) حَيْثُ قَالَ : إِن الْهمزَة فِي الْمَوَاضِع السَّابِقَة ونحوها في محلها الأصلي ، وَإِن الْعَطف على جملَة مقدرَة بَينهَا وَبَين العاطف مُحَافظَة على إِقْرَار حرف الْعَطف على حَاله من غير تَقْدِيم وَلَا تَأْخِير ، فَيقدر : ((امكثوا)) ((وَلم يَسِيرُوا)) ، ((أتجهلون فَلَا تعقلون)) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ تَقْدِير مَا لَا دَلِيل عَلَيْهِ من غير حَاجَة إِلَيْهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في الخلاف تقدير الزمخشري جملة بين الهمزة وحرف العطف عند دخول الهمزة على (واو العطف وفائه وثم) وتصدرها ، حيث قال السيوطي : بِخِلَاف غَيرهَا من الأدوات ، فَلَا يتَقَدَّم العاطف بل يتَأَخَّر عَنهُ .

وقال أبو حيّان[11] : "وَهُوَ تَقْدِير مَا لَا دَلِيل عَلَيْهِ من غير حَاجَة إِلَيْهِ"

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان والجمهور .

---

(١) همع هوامع٤/٣٦٠-٣٦١ .

(٢) سورة الروم٣٠/٩ .

(٣) سورة آل عمران٣/٦٥ .

(٤) سورة يونس١٠/٥١ .

(٥) سورة المائدة٥/٩١.

(٦) سورة النِّساء ٤/٦٢ .

(٧) سورة التَّكوير ٨١/٢٦ .

(٨) سورة الأنعام٦/٩٥ .

(٩) سورة الأنعام٦/٨١ .

(١٠) سورة النِّساء ٤/٨٨ .

(١١) ارتشاف الضرب٤/١٨٦٢ .

أمّا .

٥٠٣- **عبارة ابن مالك في التسهيل ((وَقد يعزى)) التَّنْبِيه إِلَى (أَلا) ، وَ(أما) .**

قال السيوطي[١] : "وَعبارَة التسهيل : وَقد يعزى التَّنْبِيه إِلَى أَلا ، وَأما ، وهما للاستفتاح مُطلقًا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : فِي شَرحه فِي قَوْله : ((وَقد يعزى)) إِشْعَار بالقلة بِمَعْنى أَن الْأَكْثَر أَن يَكُونَا للاستفتاح مُطلقًا ، سَوَاء قصد مَعَ ذَلِك التَّنْبِيه أم لم يقْصد .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في عبارة ابن مالك في التسهيل ((وَقد يعزى)) التَّنْبِيه إِلَى أَلا ، وَأما، وهما للاستفتاح مُطلقًا ، حيث قال أبو حيان : فِي شَرحه فِي قَوْله : ((وَقد يعزى)) إِشْعَار بالقلة بِمَعْنى أَن الْأَكْثَر أَن يَكُونَا للاستفتاح مُطلقًا ، سَوَاء قصد مَعَ ذَلِك التَّنْبِيه أم لم يقْصد .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

٥٠٤- **الخلاف في (جير) اسم أو حرف .**

قال السيوطي[٢] : "وَفِي شرح التسهيل لأبي حَيَّان : جير من حُرُوف الْجَواب فِيهَا خلاف، أَهي اسْم أَو حرف" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الخلاف في جير ، حيث قال أبو حيان[٣] : "جير من حُرُوف الْجَواب فِيهَا خلاف ، أَهي اسْم أَو حرف" .

فجعلها حرف .

وقال السيوطي[٤] : "(جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كأمْسِ (والفتح) للتخفيف كأيْنَ ، وكيف حرفٌ (له) أي للجواب (كنَعَمْ)" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

قد

٥٠٥- **(قد) لا تفيد التوقع مع الماضي .**

---

(١) همع هوامع٤/٣٧٠ .

(٢) همع هوامع٤/٣٧٥ .

(٣) ارتشاف الضرب٥/٢٣٧٠ .

(٤) همع هوامع٤/٣٧٤ .

قال السيوطي[١] : "وَقَالَ أَبُو حَيَّان فِي شرح التسهيل : لَا يتَحَقَّق التوقع فِي ((قد)) مَعَ دُخُوله على الْمَاضِي ، لِأَنَّهُ لَا يتَوَقَّع إِلَّا المنتظر ، وَهَذَا قد وَقع : وَالَّذِي تلقفناه من أَفْوَاه الشُّيُوخ بالأندلس أَنَّهَا حرف تَحْقِيق إِذا دخلت على الْمَاضِي وحرف توقع إِذا دخلت على الْمُسْتَقْبل إِلَّا إِن عني بالتوقع أَنه كَانَ متوقعا ، ثمَّ صَار مَاضِيا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قد أنّها لا تفيد التوقع مع الماضي ، حيث قال أبو حيان[٢] : "لَا يتَحَقَّق التوقع فِي ((قد)) مَعَ دُخُوله على الْمَاضِي ، لِأَنَّهُ لَا يتَوَقَّع إِلَّا المنتظر ، وَهَذَا قد وَقع : وَالَّذِي تلقفناه من أَفْوَاه الشُّيُوخ بالأندلس أَنَّهَا حرف تَحْقِيق إِذا دخلت على الْمَاضِي وحرف توقع إِذا دخلت على الْمُسْتَقْبل إِلَّا إِن عني بالتوقع أَنه كَانَ متوقعا ، ثمَّ صَار مَاضِيا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## كلّما

### ٥٠٦- تالي (كلّما) وجوابه .

قال السيوطي[٣] : "(قَالَ أَبُو حَيَّان) : وَلَا يكون تالية وَجَوَابه إِلَّا فعلا مَاضِيا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٤] في أنّ تالي كلّما وجوابه لا يكون إلا فعلا ماضيا .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## كلّا

### ٥٠٧- قول ثعلب (كلّا) مركبة .

قال السيوطي[٥] : "(كلا الْأَكْثَر) على أَنَّهَا (بسيطة) وَقَالَ ثَعْلَب : هِيَ مركبة من كَاف التَّشْبِيه ، وَلَا النافية ، قَالَ : وَإِنَّمَا شددت لامها لتقوية الْمَعْنى ، ولدفع توهم بَقَاء معنى الْكَلِمَتَيْنِ ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذِه دَعْوَى لَا يقوم عَلَيْهَا دَلِيل" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٤/٣٧٨ .

(٢) ارتشاف الضرب٥/٢٣٦٤ .

(٣) همع هوامع٤/٣٨٤ .

(٤) ارتشاف الضرب٣/١٨٩٠ .

(٥) همع هوامع٤/٣٨٤ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول ثعلب كلّا مركبة ، فقال أبو حيان[1] : "وَهَذِه دَعْوَى لَا يقوم عَلَيْهَا دَلِيل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٠٨- قول أبو حاتم في (كلّا) أنها تكون بمعنى (أَلا) الاستفتاحية .**

قال السيوطي[2] : "(وَأَبُو حَاتِم) قَالَ : تكون بِمَعْنى (أَلا) الاستفتاحية ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يتقدمه إِلَى ذَلِك أحد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول أبو حاتم في كلّا تكون بمعنى (أَلا) الاستفتاحية ، حيث قال[3] : "وَلم يتقدمه إِلَى ذَلِك أحد" .

ولم يعلق السيوطي .

**٥٠٩- قول الفراء واليزيدي ومحمد بن سعدان أنّ (كلا) بمنزلة (سوف) .**

قال السيوطي[4] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذهب الْفراء ، وَأَبُو عبد الرَّحْمَن اليزيدي ، وَمُحَمّد بن سَعْدَان : إِلَى أَن كلا بِمَنْزِلَة سَوف ، قَالَ : وَهَذَا مَذْهَب غَرِيب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول الفراء واليزيدي ومحمد بن سعدان أنّ كلا بمنزلة سوف ، حيث قال : وَهَذَا مَذْهَب غَرِيب .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**كم**

**٥١٠- (كم) تقع مضافة إِن كَانَ ذَلِك الْمُضَاف مَعْمُولا لتاليها .**

قال ابن مالك :

**مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا مَيَّزتَ (عِشْرِينَ) كَـ((كَمْ شَخْصاً سَمَا))**

قال السيوطي[1] : "(ومضافة قيل : إِن كَانَ) ذَلِك الْمُضَاف (مَعْمُولا لَهُ) أَي لتاليها نَحْو: نَحْو: غُلَام كم رجل ضربت ، ورقبة كم أَسِير فَككت ، فَإِن غُلَاما مَعْمُولا لضَرَبْت ، ورقبة مَعْمُول لفككت ، بِخِلَاف : غُلَام كم رجل قَامَ أَو أَتَاك .

---

(١) ارتشاف الضرب٥/٢٣٧٠ .

(٢) همع هوامع٤/٣٨٥ .

(٣) ارتشاف الضرب٥/٢٣٧٠ .

(٤) همع هوامع٤/٣٨٥-٣٨٦ .

غُلَام كم رجل دخل فِي ملكك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا الشَّرْط شَرطه بعض أَصْحَابنَا ، وَلَا أرَاهُ ، بل أرى جَوَاز الصُّورَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنّ كم تقع مضافة إن كَانَ ذَلِك الْمُضَاف مَعْمُولا لتاليها نَحْو : "غُلَام كم رجل ضربت ، ورقبة كم أَسِير فككت ، حيث قال[٢] : وَهَذَا الشَّرْط شَرطه بعض أَصْحَابنَا ، وَلَا أرَاهُ ، بل أرى جَوَاز الصُّورَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٥١١- قول ابْن هِشَام الخضراوي أنّ (كم) تقع مفعولا له .**

قال السيوطي[٣] : "(وَقيل : ومفعولا لَهُ) نَحْو : لكم إِكْرَاما لَك وصلت ، قَالَه ابْن هِشَام الخضراوي .

قَالَ : ولابد من حرف الْعلَّة ، لِأَنَّهُ لَا يحذف إِلَّا فِي لفظ الْمصدر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا نعلم أحد نَص على جَوَاز ذَلِك غَيره .

(وَقد توقف أَبُو عبد الله) السُّوسِي (الرعيني) من نحاة تونس فِي إجَازَة ذَلِك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول ابْن هِشَام الخضراوي أنّ كم تقع مفعولا له ، حيث قال[٤] : "وَلَا نعلم أحد نَص على جَوَاز ذَلِك غَيره" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**كأيّن**

**٥١٢- اختيار أبو حيان (كأيّن) اسم بسيط لا مركب .**

قال ابن مالك :

**كـ(كَمْ) : (كَـأَيِّنْ) وَ(كَـذَا) ، وَيَنْتَصِبْ     تَمْيِيزُ ذَيْن ، أَوْ بِـهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ**

قال السيوطي[٥] : "وَقيل : هِيَ اسْم بسيط وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان ، قَالَ : وَيدل على ذَلِك تلاعب الْعَرَب بهَا فِي اللُّغَات الْآتِيَة" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٤/٣٨٧ .

(٢) ارتشاف الضرب٢/٧٨٥ .

(٣) همع هوامع٤/٣٨٧ .

(٤) ارتشاف الضرب٢/٧٨٦ .

(٥) همع هوامع٤/٣٨٨ .

ذكر السيوطي اختيار أبي حيان[١] أنّ كأيّن اسْم بسيط لا مركب ، وقال : وَيدل على ذَلِك تلاعب الْعَرَب بهَا فِي اللُّغَات الْآتِيَة .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٥١٣- قول ابن قتيبة وابن عصفور أنّ (كأيّن) يدْخل عَلَيْهَا حرف الْجَرّ .**

قال السيوطي[٢] : "(وَتلْزم الصَّدْر فَلَا تجر خلافًا لِابْنِ قُتَيْبَة وَابْن عُصْفُور) حَيْثُ ذكرا أَنَّهَا يدْخل عَلَيْهَا حرف الْجَرّ فِي الْمِثَال السَّابِق .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيحْتَاج دُخُول حرف الْجَرّ عَلَيْهَا إِلَى سَماع ، وَلَا يَنْبَغِي الْقيَاس على ((كم)) الخبرية ، لِأَن ذَلِك يَقْتَضِي أَن يُضَاف إِلَيْهَا ككم ، وَلَا يحفظ من كَلَامهم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن قتيبة وابن عصفور أنّ (كأيّن) يدْخل عَلَيْهَا حرف الْجَرّ ، حيث قال[٣] : "وَيحْتَاج دُخُول حرف الْجَرّ عَلَيْهَا إِلَى سَماع ، وَلَا يَنْبَغِي الْقيَاس على ((كم)) الخبرية ، لِأَن ذَلِك يَقْتَضِي أَن يُضَاف إِلَيْهَا ككم ، وَلَا يحفظ من كَلَامهم" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥١٤- لا يخبر عن (كأيّن) إذا وَقعت مُبْتَدأ إِلَّا بجملة فعلية مصدرة بماض أَو مضارع .**

قال السيوطي[٤] : "(وَلَا يخبر عَنْهَا) إِذا وَقعت مُبْتَدأ (إِلَّا بجملة فعلية) مصدرة بماض أَو مضارع نَحْو : {وكأين من نَبِي قَاتل}[٥] ، {وكأين من آيَة فِي السَّمَاوَات وَالْأَرْض يَمرونَ عَلَيْهَا}[٦].

قَالَ أَبُو حَيَّان : قد استقرأت مَا وَقعت فِيهِ فَوجدت الْخَبَر فِيهِ لَا يكون إِلَّا كَذَلِك ، وَلم أَقف على كَونه اسْما مُفردا وَلَا جملَة اسمية ، وَلَا فعلية مصدرة بمستقبل وَلَا ظرفا وَلَا مجرورا ، فَيَنْبَغِي أَلا يقدم على شَيْء من ذَلِك إِلَّا بِسَمَاع من الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٧٨٩ .

(٢) همع هوامع٤/٣٨٩ .

(٣) ارتشاف الضرب٢/٧٨٩ .

(٤) همع هوامع٤/٣٨٩ .

(٥) سورة آل عمران٣/١٤٦ .

(٦) سورة يوسف١٢/١٠٥ .

ذكر السيوطي أنه لا يخبر عن كأيّن إذا وَقعت مُبْتَدأ إِلَّا بجملة فعلية مصدرة بماض أَو مضارع ، حيث قال أبو حيان[1] : "قد استقرأت مَا وَقعت فِيهِ فَوجدت الْخَبَر فِيهِ لَا يكون إِلَّا كَذَلِك ، وَلم أَقف على كَونه اسْما مُفردا وَلَا جملَة اسمية ، وَلَا فعلية مصدرة بمستقبل وَلَا ظرفا وَلَا مجرورا، فَيَنْبَغِي أَلا يقدم على شَيْء من ذَلِك إِلَّا بِسَمَاع من الْعَرَب" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٥١٥- لغات (كأيّن) .

قال السيوطي[2] : "(وكئن) بِالْقصرِ بِوَزْن عَم (وكأي) بِوَزْن رمي ، وَبِه قَرَأَ ابْن مُحَيْصِن (وكيىء) بِتَقْدِيم الْيَاء على الْهمزَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذِه اللُّغَات الثَّلَاث نقلهَا النحويون ، وَلم ينشدوا فِيهَا شعرًا فِيمَا علمت".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي لغات لكأيّن وهي "(وكئن) بِالْقصرِ بِوَزْن عَم (وكأي) بِوَزْن رمي (وكيىء) بِتَقْدِيم الْيَاء على الْهمزَة .

حيث قال أبو حيان[3] : "وَهَذِه اللُّغَات الثَّلَاث نقلهَا النحويون ، وَلم ينشدوا فِيهَا شعرًا فِيمَا علمت" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## نَعَمْ

## ٥١٦- إبدال العين حاء في (نَعَمْ) .

قال السيوطي[4] : "(وإبدالها) أَي الْعين (حاء) فَيُقَال : نحم (لُغَة) حَكَاهَا النَّضر بن شُمَيْل .

وَفِي الْمُغنِي أَن ابْن مَسْعُود قَرَأَ بهَا ، قَالَ أَبُو حَيَّان ، لِأَن الْحَاء تلِي الْعين فِي الْمخْرج وَهِي أخف من الْعين ، لِأَنَّهَا أقرب إِلَى حُرُوف الْفَم" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) التذييل والتكميل ٥٣/١٠ .

(٢) همع هوامع ٣٩٠/٤ .

(٣) التذييل والتكميل ٥٤/١٠ .

(٤) همع هوامع ٣٩١/٤ .

ذكر السيوطي أنّ العين في نَعَمْ تبدل حاء فَيُقَال : نحم (لُغَة) حَكَاهَا النَّضر بن شُمَيْل ، حيث قال أبو حيان[1] : "لِأَن الْحَاء تلِي الْعين فِي الْمخْرج وَهِي أخف من الْعين ، لِأَنَّهَا أقرب إِلَى حُرُوف الْفَم" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٥١٧- (نعم) ترد للتذكير بِمَا بعْدهَا .**

قال السيوطي[2] : "(وَترد للتذكير) بِمَا بعْدهَا ، وَذَلِكَ إِذا وَقعت صَدرا لجملة بعْدهَا كَقَوْلِك: نعم ، هَذِه أطلالهم .

قَالَ ابْن هِشَام : وَالْحق أَنَّهَا فِي ذَلِك حرف إِعْلَام ، وَأَنَّهَا جَوَاب لسؤال مُقَدّر .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : هِيَ فِيهِ تَصْدِيق لما بعْدهَا ، وقدمت ، قَالَ : والتقديم أولى من ادِّعَاء معنى لم يثبت لَهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أن نعم ترد للتذكير بِمَا بعْدهَا وَذَلِكَ إِذا وَقعت صَدرا لجملة بعْدهَا كَقَوْلِك : نعم ، هَذِه أطلالهم ، حيث قال أبو حيان[3] : "هِيَ فِيهِ تَصْدِيق لما بعْدهَا ، وقدمت ، قَالَ : والتقديم أولى من ادِّعَاء معنى لم يثبت لَهَا" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**هل**

**٥١٨- (هل) تختص بِعَدَمِ دخولها على اسْم بعده فعل اخْتِيَارا .**

قال السيوطي[4] : "(و) تخْتَص (بِعَدَمِ دخولها على اسْم بعده فعل اخْتِيَارا) وَلذَلِك وَجب وَجب النصب فِي نَحْو : هَل زيدا ضَربته ، لِأَن ((هَل)) ، إِذا كَانَ فِي حيزها فعل وَجب إيلاؤها إِيَّاه ، فَلَا يُقَال : هَل زيد قَامَ ؟ إِلَّا فِي ضَرُورَة ، قَالَ :

**أَمْ هَـل كَبِيـرٌ بَكَـى لَـمْ يَقْـضِ عَبْرَتَـه** ... ... ... ...[5]

---

(١) ارتشاف الضرب٥/٢٣٦٨ .

(٢) همع هوامع٤/٣٩٢ .

(٣) ارتشاف الضرب٥/٢٣٦٨ .

(٤) همع هوامع٤/٣٩٣ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ٥٠ والأزهية ١٢٨ والأشباه والنظائر ٧/ ٤٩ وخزانة الأدب١١/ ٢٩٤،٢٩٣،٢٨٩،٢٨٨،٢٨٦ وشرح اختيارات المفضل ١٦٠٠ - ١٦٠١ والكتاب٣/ ١٧٨ . وعجزه: إثر الأحبة يوم البين مشكوم .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيمْتَنع حِينَئِذٍ أَن تكون مُبْتَدأ وخبرا ، بل يجب حمله على إِضْمَار فعل ، قَالَ : وَسبب ذَلِك أَن ((هَل)) فِي الْجُمْلَة الفعلية مثل ((قد)) ، فَكَمَا أَن ((قد)) لَا تَلِيهَا الْجُمْلَة الابتدائية فَكَذَلِك ((هَل)) بِخِلَاف الْهمزَة ، فَتدخل على اسْم بعده فعل اخْتِيَارا نَحْو : {أبشرا منا وَاحِدًا نتبعه}[1] .

وَتقول : ((أَزِيد قَامَ)) على الِابْتِدَاء وَالْخَبَر ، لِأَنَّهَا أم أدوات الِاسْتِفْهَام ، فاتسع فها".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ هل تختص بِعَدَمِ دخلوها على اسْم بعده فعل اخْتِيَارا ، حيث قَالَ أَبُو حَيَّان : "وَيمْتَنع حِينَئِذٍ أَن تكون مُبْتَدأ وخبرا ، بل يجب حمله على إِضْمَار فعل ، قَالَ : وَسبب ذَلِك أَن ((هَل)) فِي الْجُمْلَة الفعلية مثل ((قد)) ، فَكَمَا أَن ((قد)) لَا تَلِيهَا الْجُمْلَة الابتدائية فَكَذَلِك ((هَل)) بِخِلَاف الْهمزَة ، فَتدخل على اسْم بعده فعل اخْتِيَارا نَحْو : {أبشرا منا وَاحِدًا نتبعه}[2] .

وَتقول : ((أَزِيد قَامَ)) على الِابْتِدَاء وَالْخَبَر ، لِأَنَّهَا أم أدوات الِاسْتِفْهَام ، فاتسع فها" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ٥١٩- (هل) ترد للتسوية .

قال السيوطي[3] : "(قيل : وَترد للتسوية) كَمَا ترد الْهمزَة نَحْو : علمت هَل قَامَ زيد أم عَمْرو ؟ قَالَ أَبُو حَيَّان : كَذَا زعم بَعضهم ، وَيحْتَاج ذَلِك إِلَى سَماع من الْعَرَب ، وَالْمَعْرُوف أَن ذَلِك مِمَّا تفرد بِهِ الْهمزَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنه قيل أنّ هل ترد للتسوية كما ترد الهمزة نَحْو : علمت هَل قَامَ زيد أم عَمْرو ؟ قَالَ أَبُو حَيَّان[4] : "كَذَا زعم بَعضهم ، وَيحْتَاج ذَلِك إِلَى سَماع من الْعَرَب ، وَالْمَعْرُوف أَن ذَلِك مِمَّا تفرد بِهِ الْهمزَة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٥٢٠- (هل) ترد للتقرير .

قال السيوطي[1] : "(قيل : والتقرير) قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْمَعْرُوف أَن ذَلِك للهمزة دون هَل".

هَل".

---

(١) سورة القمر ٥٤/٢٤ .

(٢) سورة القمر ٥٤/٢٤ .

(٣) همع هوامع٤/٣٩٤ .

(٤) ارتشاف الضرب٥/٢٣٦٦ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّه قيل أنّ هل ترد للتقرير ، حيث قال أبو حيان[٢] : "وَالْمَعْرُوف أَن ذَلِك للهمزة دون هَل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٢١- قول المبرد أنّ (هل) ترد بمعنى (قد) .**

قال السيوطي[٣] : "وَقَالَ (الْمبرد) فِي المقتضب : وَترد (بِمَعْنى قد) وَبِذَلِك فسر قَوْله تَعَالَى : {هَل أَتَى على الْإِنْسَان حِين من الدَّهْر}[٤] ، قَالَ جمَاعَة : قد أَتَى .

(وَأنْكرهُ قوم) آخِرهم أَبُو حَيَّان ، وَقَالَ : لم يقم على ذَلِك دَلِيل وَاضح ، إِنَّمَا هُوَ شَيْء قَالَه الْمُفَسِّرُونَ فِي الْآيَة .

وَهَذَا تَفْسِير معنى لَا تَفْسِير إِعْرَاب ، وَلَا يرجع إِلَيْهِم فِي مثل هَذَا ، إِنَّمَا يرجع فِي ذَلِك إِلَى أَئِمَّة النَّحْو واللغة ، لَا إِلَى الْمُفَسّرين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول المبرد أنّ هل ترد بمعنى قد ، حيث أنكره قوم ومنهم أبو حيان وقال[٥] : "لم يقم على ذَلِك دَلِيل وَاضح ، إِنَّمَا هُوَ شَيْء قَالَه الْمُفَسِّرُونَ فِي الْآيَة .

وَهَذَا تَفْسِير معنى لَا تَفْسِير إِعْرَاب ، وَلَا يرجع إِلَيْهِم فِي مثل هَذَا ، إِنَّمَا يرجع فِي ذَلِك إِلَى أَئِمَّة النَّحْو واللغة ، لَا إِلَى الْمُفَسّرين" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## نونا التوكيد

**٥٢٢- حذف نون التوكيد الخفيفة للوقف .**

قال السيوطي[٦] : "(و)تحذف الْخَفِيفَة (للْوَقْف بعد كسر أَو ضم مردودا مَا حذف لَهَا) من يَاء ، أَو وَاو ، لزوَال سَبَب حذفهما ، وَهُوَ التقاء الساكنين بحذفها كَقَوْلِك فِي : اضربن ، واضربُن : اضربي واضربُوا .

---

(١) همع هوامع٤/٣٩٤ .

(٢) ارتشاف الضرب٥/٢٣٦٦ .

(٣) همع هوامع٤/٣٩٤ .

(٤) سورة الإنسان٧٦/١ .

(٥) ارتشاف الضرب٥/٢٣٦٥ .

(٦) همع هوامع٤/٤٠٤ .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الَّذِي يظْهر أَن دُخُولهَا فِي الْوَقْف خطأ لِأَنَّهَا لَا تدخل لِمَعْنى التوكيد ، ثمَّ يحذف ، وَلَا يبْقى دَلِيل على مقصودها الَّذِي جَاءَت لَهُ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ نون التوكيد الخفيفة تحذف عن الوقف بعد كسر أَو ضم مردودا مَا حذف لَهَا من يَاء ، أَو وَاو ، لزوَال سَبَب حذفهما ، فقال أبو حيان : الَّذِي يظْهر أَن دُخُولهَا فِي الْوَقْف خطأ لِأَنَّهَا لَا تدخل لِمَعْنى التوكيد ، ثمَّ يحذف ، وَلَا يبْقى دَلِيل على مقصودها الَّذِي جَاءَت لَهُ .

مما يدل على مخالفة أبي حيان للسيوطي .

ويبدو أن الراجح هنا قول أبي حيّان .

**العوامل**

**٥٢٣- قول ابن درستويه أن الفعل ((نصح)) يتَعَدَّى لوَاحِد بِنَفسِهِ ، وَللْآخر بِحرف الْجَرّ .**

قال السيوطي[(١)] : "وَقَالَ ابْن درسْتوَيْه : أصل ((نصح)) أَن يتَعَدَّى لوَاحِد بِنَفسِهِ ، وَللْآخر وَللْآخر بِحرف الْجَرّ ، وَالْأَصْل : نصحت لزيد رَأْيه .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمَا زعم لم يسمع فِي مَوضِع .

قلت : وَلَا أَظُنهُ مَخْصُوصًا بنصح ، فَإِنَّهُ مُمكن فِي بَاقِي أخواته إِذْ يُقَال : شكرت لَهُ معروفه ، ووزنت لَهُ مَاله" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر ابن درستويه أن الفعل ((نصح)) يتَعَدَّى لوَاحِد بِنَفسِهِ ، وَللْآخر بِحرف الْجَرّ ، فقال أبو حيان[(٢)] : "وَمَا زعم لم يسمع فِي مَوضِع" .

وقال السيوطي : "وَلَا أَظُنهُ مَخْصُوصًا بنصح ، فَإِنَّهُ مُمكن فِي بَاقِي أخواته إِذْ يُقَال : شكرت لَهُ معروفه ، ووزنت لَهُ مَاله" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٥٢٤- نقل ابن مالك عن الخليل أنّ محل (أَنَّ وَأَنْ) بعد الْحَذف أَنه جر وَعَن سيبويه : أَنه نصب .**

(١) همع هوامع٥/٩-١٠ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/٢٠٨٨ .

قال السيوطي[1] : "(ومحلهما) أَي : أَنَّ وَأَنْ بعد الْحَذف فِيهِ خلاف : (قَالَ الْخَلِيل : وَالْأَكْثَر نصب) حملا على الْغَالِب فِيمَا ظهر فِيهِ الْإِعْرَاب مِمَّا حذف مِنْهُ .

(و) قَالَ (الْكسَائي جر) لظُهُوره فِي الْمَعْطُوف عَلَيْهِ فِي قَوْله :

**وَمَـا زُرْتُ ليلـى أَن تكـون حَبيبـةً  إلـيّ وَلَا دَيْـن بهَـا أَنـا طالِبُـهْ**[2]

وَلما حكى سِيبَوَيْهٍ قَول الْخَلِيل قَالَ : وَلَو قَالَ إِنْسَان : إِنَّه جر لَكَانَ قولا قَوِيا ، وَله نَظَائِر نَحْو قَوْلهم : لاه أَبوك .

قَالَ أَبُو حَيَّان وَغَيره : وَأما نقل ابْن مَالك ، وَصَاحب الْبَسِيط عَن الْخَلِيل أَنه جر ، وَعَن سيبويه : أَنه نصب فَوَهم ، لِأَن الْمَنْصُوص فِي كتاب سبيويه عَن الْخَلِيل : أَنه نصب .

وَأما سِيبَوَيْهٍ فَلم يُصَرح فِيهِ بِمذهب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ محل أَنَّ وَأَنْ بعد الْحَذف عند الخليل : الْأَكْثَر نصب ، وعند سيبويه : إِنَّه جر .

فقال أبو حيان[3] : "وَأما نقل ابْن مَالك ، وَصَاحب الْبَسِيط عَن الْخَلِيل أَنه جر ، وَعَن سيبويه : أَنه نصب فَوَهم ، لِأَن الْمَنْصُوص فِي كتاب سبيويه عَن الْخَلِيل : أَنه نصب .

وَأما سِيبَوَيْهٍ فَلم يُصَرح فِيهِ بِمذهب" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٢٥- ادّعاء الخضراوي الاِتِّفَاق أنّ (الفعل اللازم) يتَعَدَّى بِتَضْعِيف الْعين سَمَاعا .**

قال السيوطي[4] : "(و) يتَعَدَّى أَيْضا (بِتَضْعِيف الْعين سَمَاعا فِي الْأَصَح) نَحْو : فَرح زيد ، وفرّحته {قد أَفْلح من زكاها}[5] .

{هُوَ الَّذِي يسيركم}[6] .

وَقيل : قِيَاسا .

وَادّعى الخضراوي : الِاتِّفَاق على الأول .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ بِصَحِيح" .

---

(١) همع هوامع٥/١٢ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٨٤ والإنصاف ٣٩٥ وتخليص الشواهد ٥١١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٩٧ ومغني اللبيب ٥٢٦ .

(٣) التذييل والتكميل٧/١٨ .

(٤) همع هوامع٥/١٤-١٥ .

(٥) سورة الشمس٩١/٩ .

(٦) سورة يونس١٠/٢٢ .

**التوضيح والتحليل :**

ادّعى الخضراوي الاِتِّفَاق أنّ الفعل يتَعَدَّى بِتَضْعِيف الْعين سَمَاعا نَحْو : فَرِح زيد ، وفرّحته ، فقال أبو حيان : وَلَيْسَ بِصَحِيح .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٢٦- (الفعل اللازم) يتعدى بتضعيف اللام .**

قال ابن مالك :

**كَذَا ((افْعَلَلّ)) ، وَالمُضَاهِي ((اقْعَنْسَسَا))** **وَمَـــا اقْتَضَـــى نَظَافَـــةً أَوْ دَنَسَـــا**

قال السيوطي[1] : "(قيل : و) بِتَضْعِيف (اللَّام) نَحْو : صعر خُذْهُ وصعررته .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ غَرِيب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ الفعل يتعدى بتضعيف اللام نَحْو : صعر خُذْهُ وصعررته ، فقال أبو حيان[2] : "وَهُوَ غَرِيب" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٢٧- (الفعل اللازم) يتعدى بصيغة استفعل .**

قال السيوطي[3] : "قيل : وَصِيغَة استفعل نَحْو : حسن زيد واستحسنته ، نقلهما أَبُو حَيَّان عَن بعض النُّحَاة" .

**التوضيح والتحليل :**

نقل أبو حيان[4] عن بعض النُّحَاة أنّ الفعل اللازم يتعدى بصيغة استفعل نَحْو : حسن زيد واستحسنته .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٥٢٨- نصب الفعل اللَّازِم اسْما تَشْبِيها بالمتعدي .**

قال ابن مالك :

**فَانْصِــبْ بِــهِ مَفْعُولَــهُ إِنْ لَــمْ يَنُــبْ** **عَـنْ فَاعِـلٍ نَحْـوُ : ((تَـدَبَّرْتُ الكُتُـبْ))**

(١) همع هوامع٥/١٥ .

(٢) التذييل والتكميل٧/٦٢ .

(٣) همع هوامع٥/١٥ .

(٤) التذييل والتكميل٧/٦٢ .

قال السيوطي[1] : "(وَفِي نَصبه) أَي الْفِعْل اللَّازِم اسْما (تَشْبِيها بالمتعدي خلف) فَأَجَازَهُ بعض الْمُتَأَخِّرين قِيَاسا على تَشْبِيه الصّفة المشبهة باسم الْفَاعِل الْمُتَعَدِّي ، نَحْو : زيد تفقأ الشَّحْمَ، أَصله : تفقأ شحمُه ، فأضمرت فِي تفقأ ، ونصبت ((الشَّحْمَ)) تَشْبِيها بالمفعول بِهِ وَاسْتدلَّ بِمَا رُوِيَ فِي الحَدِيث : ((كَانَت امْرَأَة تهراق الدِّمَاء)) [2] وَمنعه الشلوبين ، وقَالَ : لَا يكون ذَلِك إِلَّا فِي الصِّفَات .

وَقد تأولوا الْأَثر على أَنه إِسْقَاط حرف الْجَرّ ، أَو على إِضْمَار فعل أَي : بالدماء ، أَو يهريق الله الدِّمَاء مِنْهَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا هُوَ الصَّحِيح إِذْ لم يثبت ذَلِك من لِسَان الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في نصب الفعل اللَّازِم اسْما تَشْبِيها بالمتعدي ، حيث أجازه بعض الْمُتَأَخِّرين نَحْو : زيد تفقأ الشَّحْمَ ، حيث نصبت ((الشَّحْمَ)) .

وَمنعه الشلوبين ، وقَالَ : لَا يكون ذَلِك إِلَّا فِي الصِّفَات .

وقال أَبُو حَيَّان[3] : "وَهَذَا هُوَ الصَّحِيح إِذْ لم يثبت ذَلِك من لِسَان الْعَرَب" .

ويبدو لي أن الراجح هو قول الشلوبين وأبي حيان .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## أنواع الفعل

### الفعل متصرف وجامد

### ٥٢٩- إعراب ((الْحَجُّ)) في قول عمر ((كَذَبَ عليكم الْحَجُّ)) .

قال السيوطي[4] : "(وَكَذَبَ فِي الإغراء) بِمَعْنى : وَجب ، كَقَوْل عمر : كَذَبَ عليكم الْحَجُّ، أَي : وَجب ...

قَالَ ابْن السّكيت : بِمَعْنى : عَلَيْكُم بِهِ ، كلمة نادرة جَاءَت على غير الْقيَاس .

وَقَالَ الْأَخْفَش : الْحَج مَرْفُوع بِهِ ، وَمَعْنَاهُ : نصب ، لِأَنَّهُ يُرِيد الْأَمر بِهِ كَقَوْلِهِم : أمكنك الصَّيْد يُرِيد : ارمه .

---

(١) همع هوامع٥/١٦-١٧ .

(٢) موطأ مالك ، وقوت الصلاة ، المستحاضة (١) ، (٥١/١٩٩) .

(٣) التذييل والتكميل١١/٥٤ .

(٤) همع هوامع٥/٢١-٢٢ .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الَّذِي تَقْتَضِيه الْقَوَاعِد فِي مثل هَذَا أَنه من بَاب الإعمال ، وَالْمَرْفُوع فَاعل ((كذب)) ، وَحذف مفعول عَلَيْك ، أَي : عَلَيْكُم لفهم الْمَعْنى ، وَإِن نُصِبَ فَهُوَ بـ ((عَلَيْك)) ، وفاعل كذب مُضْمر ، يفسره مَا بعده على رَأْي سِيبَوَيْهٍ أَو مَحْذُوف على رَأْي الْكسَائي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي إختلاف العلماء في إعراب ((الْحَجُّ)) في قول عمر ((كَذَبَ عليكم الْحَجُّ)) ، حيث قال الْأَخْفَش : الْحَج مَرْفُوع بِهِ ، وَمَعْنَاهُ : نصب .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان[١] : "الَّذِي تَقْتَضِيه الْقَوَاعِد فِي مثل هَذَا أَنه من بَاب الإعمال ، وَالحجُّ فَاعل ((كذب)) ، وَإِن نُصِبَ ((الحجَّ)) فَهُوَ بـ ((عَلَيْك)) ، وفاعل كذب مُضْمر ، يفسره مَا بعده على رَأْي سِيبَوَيْهٍ أَو مَحْذُوف على رَأْي الْكسَائي" .

ويبدو لي أن الراجح هو قول أبي حيان .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## نِعم وبِئس

### ٥٣٠- ورود (نِعم وبِئس) بِسُكُون الْعين ، وَفتح الْفَاء .

قال ابن مالك :

**فِعْـــــلَانِ غَيْـــــرُ مُتَصَـــــرِّفَيْنِ : (نِعْـمَ) وَ(بِـئْسَ) ، رَافِعَـانِ اسْـمَيْنِ**

قال السيوطي[٢] : "(و)قد يردان (بِسُكُون الْعين ، وَفتح الْفَاء) تَخْفِيفًا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يذكرُوا لَهُ شَاهدًا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ نِعم وبِئس قد يردان بِسُكُون الْعين ، وَفتح الْفَاء ، فقال أبو حيان[٣] : : "وَلم يذكرُوا لَهُ شَاهدًا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٥٣١- اللغات الأربع التي يرد عليها (كل ذي عين حلقية) من فعل أو اسم .

---

(١) ارتشاف الضرب٢٠٣٧/٤ .

(٢) همع هوامع٢٨/٥ .

(٣) التذييل والتكميل٧٩/١٠ .

قال السيوطي[1] : "(وَكَذَا كل ذِي عين حلقية) أَي هِيَ حرف حلق (من فعل) بِالْفَتْح وَالْكَسْر (اسْماً) كَانَ (أَو فعلاً) يرد بِهَذِهِ اللُّغَات الْأَرْبَع نَحْو : فَخِذ ، فَخْذ ، فَخِذ ، فِخِذ ، شَهِد ، شَهِد ، شَهْد ، شِهْد ، قَالَ :

**إِذا غَـابَ عنّـا غَـابَ عنّـا ربيعُنَـا وإنْ شِـهْدَ أجْـدَى خيـرُهُ ونوافِلُـه**[2]

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيشْتَرط فِي ذَلِك أَلا يكون مِمَّا شذّت بِهِ الْعَرَب فِي فكّه نَحْو : لَحِحَتْ عينه ، أَو اتَّصل بِآخِرِهِ مَا يسكن لَهُ نَحْو : شهِدْتُ وَلَا اسْم فَاعل معتل اللَّام نَحْو : ثوب صخٍ ، أَي : متسخ ، فَلَا يجوز التسكين فِيهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ لكل فعل أو اسم ذي عين حلقية يرد بأربع لغات نحو : فَخِذ ، فَخْذ ، فَخِذ ، فَخِذ .

وقال أبو حيان[3] : "وَيشْتَرط فِي ذَلِك أَلا يكون مِمَّا شذّت بِهِ الْعَرَب فِي فكّه نَحْو : لَحِحَتْ عينه ، أَو اتَّصل بِآخِرِهِ مَا يسكن لَهُ نَحْو : شهِدْتُ وَلَا اسْم فَاعل معتل اللَّام نَحْو : ثوب صخٍ ، أَي : متسخ ، فَلَا يجوز التسكين فِيهَا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٣٢- من لغات (نَعِمَ) : نَعِيمَ بالإشباع .**

قال السيوطي[4] : "وَيُقَال فِي نَعِمَ : نَعِيمَ بالإشباع ، حَكَاهُ الصفار . قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذَلِكَ شذوذ لَا لُغَة ، قَالَ : وَذكر بعض أَصْحَابنَا أَن الْأَفْصَح نِعْم ، وَهِي لُغَة الْقُرْآن ، ثمَّ نِعِمَ ، وَعَلِيهِ : {فَنِعِما هِيَ}[5] ، ثمَّ نِعم ، وَهِي الْأَصْلِيَّة ، ثمَّ نَعْم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّه يقال في نَعِمَ نَعِيمَ بالإشباع ، حَكَاهُ الصفار ، فقال أبو حيان[6] : "وَذَلِكَ شذوذ لَا لُغَة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع هوامع٥/٢٨-٢٩ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لابن أحمر في ديوانه ١٣٥ ولسان العرب ٨/ ٣٢ (ترع) وتاج العروس ٢٠/ ٣٨٩ (ترع) .

(٣) التذييل والتكميل١٠/ ٨٠ .

(٤) همع هوامع٥/٢٩ .

(٥) سورة البقرة٢/٢٧١.

(٦) التذييل والتكميل١٠/ ٧٤ .

**٥٣٣- عدم تجويز ابن مالك إتباع فاعل (نعم وبئس) بتوكيد معنوي .**

قال السيوطي[١] : "(وَلَا توكيد معنوي قطعا) .

كَذَا قَالَه ابْن مَالك ، وَعلله بِأَن الْقَصْد بالتوكيد من رفع توهم الْمجَاز أَو الْخُصُوص منَاف للقصد بفاعل نعم من إِقَامَته مقَام الْجِنْس ، أَو تَأْوِيله بالجامع ، لأكمل خِصَال الْمَدْح أَو الذَّم .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمن يرى أَن أل عهدية شخصية لَا يبعد أَن يُجِيز : نعم الرجل نَفسه زيد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن مالك في عدم تجويز إتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي ، فقال أبو حيان[٢] : "وَمن يرى أَن أل عهدية شخصية لَا يبعد أَن يُجِيز : "نعم الرجل نَفسه زيد". زيد".

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٣٤- تجويز ابن مالك إتباع فاعل (نعم وبئس) بتوكيد لفظي .**

قال السيوطي[٣] : "(وَفِي) إتباعه بالتوكيد (اللَّفْظِيّ احْتِمَالَانِ) . وَأَجَازَهُ ابْن مَالك ، فَيُقَال: فَيُقَال: نعم الرجل الرجل زيد .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : يَنْبَغِي أَلا يجوز إِلَّا بِسَمَاع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ ابن مالك أجاز إتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد لفظي ، فقال أبو حيان[٤]: "يَنْبَغِي أَلا يجوز إِلَّا بِسَمَاع" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك.

**٥٣٥- تجويز الْكسَائي إتباع فاعل (نعم وبئس) بمعموله .**

قال السيوطي[٥] : "(وَثَالِثهَا) : قَالَه الْكسَائي : يجوز بمعموله أَي الْفَاعِل نَحْو : نعم فِيك فِيك الرَّاغِب .

---

(١) همع هوامع٥/٣٢ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/٢٠٤٦ .

(٣) همع هوامع٥/٣٢ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/٢٠٤٦ .

(٥) همع هوامع٥/٣٢-٣٣ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَفِي الشّعْر مَا يدل لَهُ ، قَالَ :

... ... ... ... ... ... **وَبِــئسَ مِــن المليحــاتِ البــديلُ**[1]

" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ الْكسَائي أجاز إتباع فاعل نعم وبئس بمعموله نَحْو : نعم فِيك الرَّاغِب. فقال أبو حيان[2] : "وَفِي الشّعْر مَا يدل لَهُ ، قَالَ :

... ... ... ... ... ... **وَبِــئسَ مِــن المليحــاتِ البــديلُ**

" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٥٣٦- تجويز أبي حيان وصف فاعل (نعم) .**

قال السيوطي[3] : "(جَائِز الْوَصْف) نَحْو : نعم رجلا صَالحا زيد ، نَقله أَبُو حَيَّان عَن الْبَسِيط جَازِمًا بِهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ أبي حيان[4] نقل عن البسيط جواز وصف فاعل نعم نحو : نعم رجلا صَالحا زيد .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## حبّذا

**٥٣٧- إعراب (حبّذا) .**

قال السيوطي[5] : "(وَرَابِعهَا) قَالَه أَبُو حَيَّان : (الْمُشْتَقّ إِن أُرِيد تقيد الْمَدْح بِهِ حَال وَغَيره) وَهُوَ الجامد ، والمشتق الَّذِي لم يرد بِهِ ذَلِك ، بل تَبْيِين جنس المبالغ فِي مدحه (تَمْيِيز)" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إعراب حبّذا ، حيث قال[1] : "الْمُشْتَقّ إِن أُرِيد تقيد الْمَدْح بِهِ حَال وَغَيره) وَهُوَ الجامد ، والمشتق الَّذِي لم يرد بِهِ ذَلِك ، بل تَبْيِين جنس المبالغ فِي مدحه (تَمْيِيز)" .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لرفاعة بن عاصم الفقعي في تذكرة النحاة ٨٩ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/٢٠٤٦ .

(٣) همع هوامع٥/٣٤ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/٢٠٥٠ .

(٥) همع هوامع٥/٤٩ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٥٣٨- إشكاليات دخول ((لا)) على ((حبّذا)) عند أبي حيان .**

قال السيوطي[٢] : "وَقَالَ أَبُو حَيَّان : وَدخُول ((لَا)) على حبذا لَا يَخْلُو من إِشْكَال ، لِأَنَّهُ إِن قدر ((حبّ)) فعلا ، و ((ذَا)) فَاعله ، أَو حبذا كلهَا فعلا ، فـ ((لَا)) لَا تدخل على الْمَاضِي غير الْمُتَصَرف ، وَلَا على الْمُتَصَرف إِلَّا قَلِيلا ، أَو كلهَا اسْما ، فَإِن قدر فِي مَحل نصب لم يَصح ، لِأَنَّهُ على الْعُمُوم نَحْو : لَا رجل ، وَهُوَ هُنَا خُصُوص ، أَو رفع ، فَكَذَلِك لوُجُوب تكْرَار ((لَا)) حِينَئِذٍ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي إشكاليات دخول ((لا)) على ((حبّذا)) عند أبي حيان ، حيث قال[٣] : "وَدخُول ((لَا)) على حبذا لَا يَخْلُو من إِشْكَال ، لِأَنَّهُ إِن قدر ((حبّ)) فعلا ، و ((ذَا)) فَاعله ، أَو حبذا كلهَا فعلا ، فـ ((لَا)) لَا تدخل على الْمَاضِي غير الْمُتَصَرف ، وَلَا على الْمُتَصَرف إِلَّا قَلِيلا ، أَو كلهَا اسْما ، فَإِن قدر فِي مَحل نصب لم يَصح ، لِأَنَّهُ على الْعُمُوم نَحْو : لَا رجل ، وَهُوَ هُنَا خُصُوص ، أَو رفع ، فَكَذَلِك لوُجُوب تكْرَار ((لَا)) حِينَئِذٍ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٥٣٩- قول أبي حيان في عمل (حبّذا) من غير الْحَال والتمييز .**

قال السيوطي[٤] : "(وَتوقف أَبُو حَيَّان فِي) عَملهَا من غير (الْحَال والتمييز) وَقَالَ : لَا يَنْبَغِي أَن يقدم عَلَيْهِ إِلَّا بِسَمَاع .

أما الْحَال والتمييز ، فتعمل فيهمَا وفَاقا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في عمل حبّذا من غير الْحَال والتمييز ، حيث قال[٥] : "لَا يَنْبَغِي أَن يقدم عَلَيْهِ إِلَّا بِسَمَاع" .

أما الْحَال والتمييز ، فتعمل فيهمَا وفَاقا .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/٢٠٦١ .

(٢) همع هوامع٥/٥١ .

(٣) التذييل والتكميل١٠/١٦٣ .

(٤) همع هوامع٥/٥١-٥٢ .

(٥) ارتشاف الضرب٤/٢٠٦٤ .

**٥٤٠- ضم فاء ((حُب)) مُفْرَدَة .**

قال السيوطي(١) : "(وتضم فَاء ((حب)) مُفْرَدَة) من ((ذَا)) بِنَقْل ضمة الْعين إِلَيْهَا ، كَمَا يجوز إبْقَاء الْفَتْح استصحابا نَحْو : حب زيد ، وَحب دينا .

وَقيد فِي التسهيل الْفَاء بِكَوْنِهَا حلقية .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا يخْتَص بذلك ، بل كل فعل يجْرِي فِيهِ ذَلِك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّه وتضم فَاء ((حب)) مُفْرَدَة من ((ذَا)) بِنَقْل ضمة الْعين إِلَيْهَا ، حيث قال أبو حيان(٢) : "وَلَا يخْتَص بذلك ، بل كل فعل يجْرِي فِيهِ ذَلِك" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## صيغتا التعجب

**٥٤١- علة عدم جواز فصل المتعجب منه من ((أفعَل)) ، ((وأفعِلْ)) بظرف ومجرور لا يتعلق بالفعل .**

قال ابن مالك :

**وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ مُسْتَعْمَلٌ ، وَالخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّ**

قال السيوطي(٣) : "(وَلَا يفصل) المتعجب مِنْهُ من أفعَل ، وأفعِلْ بِشَيْء لضعفهما بِعَدَمِ بِعَدَمِ التَّصَرُّف ، فأشبها إِن وَأَخَوَاتهَا (إِلَّا بظرف ومجرور يتَعَلَّق بِالْفِعْلِ) فَإِنَّهُ يجوز (على الصَّحِيح) .

(١) همع هوامع٥/٥٢ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/٢٠٦٣ .

(٣) همع هوامع٥/٦٠-٦١ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمحل الْخلاف فِيمَا إِذا لم يتَعَلَّق بالمعمول ضمير يعود على الْمَجْرُور ، فَإِن تعلق وَجب تَقْدِيم الْمَجْرُور كَقَوْلِهِم : مَا أحسن بِالرجلِ أَن يصدق ، وَقَوله :

**خَلِيلَيَّ مَا أحرَى بِذِي اللُّب أَن يُرَى صبوراً وَلَكِن لَا سَبيلَ إِلَى الصّبر**[١]

أما مَا لَا يتَعَلَّق مِنْهُمَا بِالْفِعْلِ ، فَلَا يجوز الْفَصْل بِهِ ، وفَاقا نَحْو : مَا أحسن بِمَعْرُوف أمرا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تعليل أبي حيان عدم جواز فصل المتعجب منه من ((أفعَل)) ، ((وأفعِلْ)) بظرف ومجرور لا يتعلق بالفعل ، حيث قال[٢] : "وَمحل الْخلاف فِيمَا إِذا لم يتَعَلَّق بالمعمول ضمير يعود على الْمَجْرُور ، فَإِن تعلق وَجب تَقْدِيم الْمَجْرُور كَقَوْلِهِم : مَا أحسن بِالرجلِ أَن يصدق ، وَقَوله :

**خَلِيلَيَّ مَا أحرَى بِذِي اللُّب أَن يُرَى صبوراً وَلَكِن لَا سَبيلَ إِلَى الصّبر**[٣]

أما مَا لَا يتَعَلَّق مِنْهُمَا بِالْفِعْلِ ، فَلَا يجوز الْفَصْل بِهِ ، وفَاقا نَحْو : مَا أحسن بِمَعْرُوف أمرا " .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٤٢- تجويز ابن كيسان الفصل بين المتعجب ومنه والفعل بـ لولا .**

قال السيوطي[٤] : "(و) جوزه (ابْن كيسَان بلولا) الامتناعية نَحْو : مَا أحسن لَوْلَا بخله زيدا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا حجَّة لَهُ على ذَلِك" .

**التوضيح والتحليل :**

جوز ابن كيسان الفصل بين المتعجب ومنه والفعل بـ لولا ، فقال أبو حيان[١] : "وَلَا حجَّة حجَّة لَهُ على ذَلِك" .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٦٨ وشرح ابن عقيل ٤٥٢ والمقاصد النحوية ٣/ النحوية ٣/ ٦٦٢ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/٢٠٧٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٦٨ وشرح ابن عقيل ٤٥٢ والمقاصد النحوية ٣/ النحوية ٣/ ٦٦٢ .

(٤) همع هوامع٥/٦١ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**الندبة**

**٥٤٣- القول في جر أحد مفعولي كسا بِاللَّامِ عن ذكر المفعول الثاني .**

قال السيوطي[٢] : "(ويستغنى بجر أحد مفعولي (الأول) أَي بَاب كسا بِاللَّامِ عَن ذكر الآخر نَحْو: مَا أكساه لعَمْرو ، وَمَا أكساه للثياب ، وَلَا يفعل ذَلِك فِي بَاب ظن ، وَإِن جمع بَينهمَا فَالثَّانِي منتصب بمضمر نَحْو : مَا أَعْطى زيدا لعَمْرو الدَّرَاهِم ، وَمَا أكساه للْفُقَرَاء الثِّيَاب (خلافًا للكوفية) فِي الْأَمريْنِ ، أَي قَوْلهم : بِجَوَاز ذكرهمَا فِي بَاب كسا على أَن الثَّانِي مَنْصُوب بِفعل التَّعَجُّب ، وبجواز مثل ذَلِك فِي بَاب ظن ، إِذا أَمن اللّبْس نَحْو : مَا أَظن زيدا لبكر صديقا ، فَإِن خيف أَدخل اللَّام عَلَيْهِمَا نَحْو : مَا أَظن زيدا لأخيك لأَبِيك ، وَالْأَصْل ظن أَخَاك أَبَاك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : هَذَا تَحْرِير النَّقْل فِي الْمَسْأَلَة وخلط ابْن مَالك ، فَنقل عَن الْبَصرِيين تساوى الحكم فِي بَاب كسا وَظن ، وَعَن الْكُوفِيّين نصب الثَّانِي بِفعل التَّعَجُّب ، بِلَا تَفْصِيل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنه يستغنى بجر أحد مفعولي كسا بِاللَّامِ عن ذكر المفعول الثاني نحو : مَا أكساه لعَمْرو ، وَمَا أكساه للثياب ، وَلَا يفعل ذَلِك فِي بَاب ظن ، وَإِن جمع بَينهمَا فَالثَّانِي منتصب بمضمر عند البصريين ، خلافًا للكوفية فِي الْأَمريْنِ ، أَي قَوْلهم : بِجَوَاز ذكرهمَا فِي بَاب كسا على أَن الثَّانِي مَنْصُوب بِفعل التَّعَجُّب ، وبجواز مثل ذَلِك فِي بَاب ظن ، إِذا أَمن اللّبْس ، فقال أبو حيان[٣] : "هَذَا تَحْرِير النَّقْل فِي الْمَسْأَلَة وخلط ابْن مَالك ، فَنقل عَن الْبَصرِيين تساوى الحكم فِي بَاب كسا وَظن ، وَعَن الْكُوفِيّين نصب الثَّانِي بِفعل التَّعَجُّب ، بِلَا تَفْصِيل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**المصدر**

**٥٤٤- مذهب الفارسي وابن جني في عمل المصدر في المجرور والظّرف .**

قال ابن مالك :

**بِفِعْلِــه المَصْـدَرَ أَلْحِـقْ فِـي العَمَـلْ          مُضَـــافاً أَوْ مُجَـــرّداً أَوْ مَـــعَ (أَلْ)**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/٢٠٧٣ .

(٢) همع هوامع٥/٦٢ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/٢٠٧٦ .

قال السيوطي[1] : "(وَثَالِثهَا) يعْمل فِي الْمَجْرُور فَقَط) دون الْمَفْعُول الصَّرِيح ، قَالَه الْفَارِسِي وَابْن جني .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقِيَاس قَوْلهمَا إعماله فِي الظّرْف ، إِذْ لَا فرق بَينهمَا وَقد أجَازه جمَاعَة".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ مذهب الفارسي وابن جني هو عمل المصدر في المجرور فقط ، فقال أبو حيان[2] : "وَقِيَاس قَوْلهمَا إعماله فِي الظّرْف ، إِذْ لَا فرق بَينهمَا وَقد أجَازه جمَاعَة" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٥٤٥- اختيار ابن مالك جواز عمل المصدر في الْجمع المكسر .**

قال السيوطي[3] : "(وَجوزهُ قوم فِي الْجمع المكسر) وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك ، قَالَ : لِأَنَّهُ ، وَإِن وَإِن زَالَت مَعَه الصِّيغَة الْأَصْلِيَّة فَالْمَعْنى مَعهَا بَاقٍ ، ومتضاعف بالجمعية ، لِأَن جمع الشَّيْء بِمَنْزِلَة ذكره متكررا بعطف ، وَقد سمع : ((تركته بملاحس الْبَقر أَوْلَادهَا)) ، وَقَالَ الشَّاعِر :

... ... ... ... **مواعيــد عُرْقُــوبٍ أَخَــاهُ بيَثْــربِ**[4]

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْمُخْتَار الْمَنْع ، وَتَأْوِيل مَا ورد من ذَلِك على النصب بمضمر ، أَي لحست أَوْلَادهَا ، ووعد أَخَاهُ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي اختيار ابن مالك جواز عمل المصدر في الْجمع المكسر ، فقال أبو حيان[5] : "وَالْمُخْتَار الْمَنْع ، وَتَأْوِيل مَا ورد من ذَلِك على النصب بمضمر" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو الراجح هنا هو قول أبي حيان .

**٥٤٦- قول أبي الْعَافِيَة أنّ المصدر لا يعمل في الماضي .**

---

(١) همع هوامع٥/٦٦ .

(٢) التذييل والتكميل١١/٥٧ .

(٣) همع هوامع٥/٦٦-٦٧ .

(٤) البيت من الطويل ، ونُسب لأكثر من شاعر ، فهو لابن عبيد الأشجعي في خزانة الأدب ١/ ٥٨ ، وللأشجعي في لسان العرب ١/ ٢٣١ (ترب)، ٥٩٥ (عرقب) ، ولعلقمة في جمهرة اللغة ١١٢٣ ، وللشماخ في ملحق ديوانه٤٣٠ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٣ .

(٥) ارتشاف الضرب٥/٢٢٥٨ .

قال السيوطي[١] : "(وَلَا يتَقَدَّر عمله بِزَمَان) بل يعْمل مَاضِيا ، وَحَالا ، ومستقبلا ، كَمَا تقدم (خلافًا لِابْنِ أبي الْعَافِيَة فِي) قَوْله : لَا يعْمل فِي (الْمَاضِي) قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَعَلَّه لَا يَصح عَنهُ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ المصدر لَا يتَقَدَّر عمله بِزَمَان ، فخالف أبي العافية وقال : لَا يعْمل فِي الماضي ، فقال أبو حيان[٢] : "وَلَعَلَّه لَا يَصح عَنهُ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٥٤٧- إعمال المصدر إن عاقبت ((أل)) الضَّمِير أو لا .

قال ابن مالك :

**وَجُــرَّ مَــا يَتْبَــعُ مَــا جُــرّ ، وَمَــنْ ... رَاعَــى فِــي الإتْبَــاعِ المَحَــلّ فَحَسَــنْ**

قال السيوطي[٣] : "(وَرَابِعهَا إِن عَاقَبت) ((أل)) (الضَّمِير عمل) نَحْو : إِنَّك وَالضَّرْب خَالِدا لمسيء إِلَيْهِ .

(وَإِلَّا) بِأَن لم تعاقبه (فَلَا) يجوز إعماله نَحْو : عجبت من الضَّرْب زيدا عمرا وَهُوَ قَول ابْن طَلْحَة وَابْن الطراوة وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان .

وَقَوْلِي : مُعَرفا تَصْرِيح بِأَن ((أل)) فِيهِ للتعريف .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا نعلم فِي ذَلِك خلافًا إِلَّا مَا ذهب إِلَيْهِ صَاحب ((الْكَافِي)) من أَنَّهَا زَائِدَة، كَمَا فِي الَّذِي وَالَّتِي وَنَحْوهمَا ، لِأَن التَّعْرِيف فِي هَذِه الْأَشْيَاء بِغَيْر أل ، فَلَا وَجه إِلَّا ادِّعَاء زيادتها ، إِذْ لَا يجْتَمع على الِاسْم تعريفان ، قَالَ : وَهُوَ فِي حَالَة التَّنْوِين معرفَة ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي جواز إعمال المصدر إن عاقبت ((أل)) الضَّمِير نَحْو : إِنَّك وَالضَّرْب خَالِدا لمسيء إِلَيْهِ .

---

(١) همع هوامع٥/٧٠ .

(٢) ارتشاف الضرب٥/٢٢٥٦ .

(٣) همع هوامع٥/٧٢-٧٣ .

وإن لم تعاقبه (فَلَا) يجوز إعماله نَحْو : عجبت من الضَّرْب زيدا عمرا ، وهو اختيار أبي حيان[١] .

فقال أبو حيان[٢] : "وَلَا نعلم فِي ذَلِك خلافًا إِلَّا مَا ذهب إِلَيْهِ صَاحب ((الْكَافِي)) من أَنَّهَا زَائِدَة ، كَمَا فِي الَّذِي وَالَّتِي وَنَحْوهمَا ، لِأَن التَّعْرِيف فِي هَذِه الْأَشْيَاء بِغَيْر أل ، فَلَا وَجه إِلَّا ادِّعَاء زيادتها ، إِذْ لَا يجْتَمع على الِاسْم تعريفان" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٤٨- قول ابن عصفور أن (إعمل المصدر) المعرف أقوى من المضاف .**

قال السيوطي[٣] : "(و) قَالَ (ابْن عُصْفُور) : إِعْمَال (الْمُعَرّف) أقوى من إِعْمَال الْمُضَاف الْمُضَاف فِي الْقيَاس .

(وَقيل الْمُضَاف والمنون) فِي الإعمال (سَوَاء) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَترك إِعْمَال الْمُضَاف ، وَذي أل عِنْدِي هُوَ الْقيَاس ، لِأَنَّهُ قد دخله خَاصَّة من خَواص الِاسْم ، فَكَانَ قِيَاسه أَلا يعْمل ، فَكَذَلِك الْمنون ، لِأَن الأَصْل فِي الْأَسْمَاء أَلا تعْمل فَإِذا تعلق اسْم باسم ، فَالْأَصْل الْجَرّ بِالْإِضَافَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن عصفور أنّ إعمل المصدر المعرف أقوى من المضاف ، فقال أبو حيان[٤] : "وَترك إِعْمَال الْمُضَاف ، وَذي أل عِنْدِي هُوَ الْقيَاس ، لِأَنَّهُ قد دخله خَاصَّة من خَواص الِاسْم ، فَكَانَ قِيَاسه أَلا يعْمل ، فَكَذَلِك الْمنون ، لِأَن الأَصْل فِي الْأَسْمَاء أَلا تعْمل فَإِذا تعلق اسْم باسم ، فَالْأَصْل الْجَرّ بِالْإِضَافَة" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**معمول المصدر**

**٥٤٩- تقديم معمول المصدر على المصدر .**

(١) ارتشاف الضرب٥/٢٢٦١ .

(٢) التذييل والتكميل١١/٨٦ .

(٣) همع هوامع٥/٧٣ .

(٤) التذييل والتكميل١١/٨٠ .

قال السيوطي[١] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : والأحوط أَلا يقدم على التَّقْدِيم إِلَّا بِسَمَاع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيان[٢] في تقديم معمول المصدر على المصدر أنّ الأحوط أَلا يقدم على التَّقْدِيم إِلَّا بِسَمَاع .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## اسم المصدر

### ٥٥٠- القول في المسموع من (اسم المصدر) .

قال السيوطي[٣] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالَّذِي أذهب إِلَيْهِ فِي المسموع من هَذَا النَّوْع أَن الْمَنْصُوب فِيهِ بمضمر يفسره مَا قبله ، وَلَيْسَ باسم الْمصدر ، وَلَا جرى مجْرى الْمصدر فِي الْعَمَل ، لَا فِي ضَرُورَة وَلَا فِي غَيرهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في المسموع من اسم المصدر ، حيث قال[٤] : "وَالَّذِي أذهب إِلَيْهِ فِي المسموع من هَذَا النَّوْع أَن الْمَنْصُوب فِيهِ بمضمر يفسره مَا قبله ، وَلَيْسَ باسم الْمصدر ، وَلَا جرى مجْرى الْمصدر فِي الْعَمَل ، لَا فِي ضَرُورَة وَلَا فِي غَيرهَا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## اسم الفاعل

### ٥٥١- إعراب مفعول (اسم الفاعل) .

قال ابن مالك :

**كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي العَمَلِ إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ**

قال السيوطي[٥] : "(ويضاف لمفعوله) جَوَازًا نَحْو : {هَديا بَالغ الْكَعْبَة}[٦] . {إِنَّك جَامع النَّاس}[٧] {غير محلي الصَّيْد}[١] .

---

(١) همع هوامع٥/٧٦ .

(٢) التذييل والتكميل١١/١١١ .

(٣) همع هوامع٥/٧٨ .

(٤) التذييل والتكميل١١/١٠٤ .

(٥) همع هوامع٥/٨٣ .

(٦) سورة المائدة ٥/٩٥ .

(٧) سورة آل عمران ٣/٩ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : "وَظَاهر كَلَام سِيبَوَيْهٍ : أَن النصب أولى من الْجَرّ ، وَقَالَ الْكسَائي : هما سَوَاء ، وَيظْهر لي أَن الْجَرّ أولى ، لِأَن الأَصْل فِي الْأَسْمَاء ، إذا تعلق أَحدهمَا بِالْآخرِ الْإِضَافَة وَالْعَمَل، إِنَّمَا هُوَ بِجِهَة الشبة للمضارع فالحمل على الأَصْل أولى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيان أنّ ظاهر كلام سيبويه في إعراب مفعول اسم الفاعل ، أَن النصب أولى من الْجَرّ ، وَقَالَ الْكسَائي : هما سَوَاء ، وقال السيوطي(٢) : "وَظَاهر كَلَام سِيبَوَيْهٍ : أَن النصب أولى من الْجَرّ ، وَقَالَ الْكسَائي : هما سَوَاء ، وَيظْهر لي أَن الْجَرّ أولى ، لِأَن الأَصْل فِي الْأَسْمَاء ، إذا تعلق أَحدهمَا بِالْآخرِ الْإِضَافَة وَالْعَمَل، إِنَّمَا هُوَ بِجِهَة الشبة للمضارع فالحمل على الأَصْل أولى" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

والراجح هو قول أبي حيّان .

## صِيَغُ المبالغة

### ٥٥٢- القول في وزن (فَعِيل) و(فَعِلَ) .

قال ابن مالك :

**فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلِ وَفِي (فَعِيل)ٍ قَلّ ذَا و(فَعِلِ)**

قال السيوطي(٣) : "(و) قَالَ (أَبُو حَيَّان لَا يتَعَدَّى فيهمَا السماع) بل يقْتَصر عَلَيْهِ بِخِلَاف الثَّلَاثَة الْأُخَر ، فيقاس فِيهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان(٤) في أنّ وزن صيغ المبالغة فَعِيل وفَعِلَ لَا يتَعَدَّى فيهمَا السماع .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٥٥٣- أوزان المبالغة تتفاوت في (المبالغة) .

---

(١) سورة المائدة ١/٥ .

(٢) التذييل والتكميل١٠/٣٣٩ .

(٣) همع هوامع٥/٨٨ .

(٤) التذييل والتكميل١٠/٣١٧ .

قال السيوطي[1] : "وَادّعى ابْن طَلْحَة تفاوتها فِي الْمُبَالغَة أَيْضا ، ف ((فعول)) لمن كثر مِنْهُ الْفِعْل، و ((فعّال)) لمن صَار لَهُ كالصناعة ، و ((مِفْعال)) لمن صَار لَهُ كالآلة ، و ((فعيل)) لمن صَار لَهُ كالطبيعة و ((فَعِل)) لمن صَار لَهُ كالعادة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يتَعَرَّض لذَلِك المتقدمون" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ ابْن طَلْحَة ذكر أنّ أوزان المبالغة فَعّال ، ومفعول ، ومِفْعال ، وفَعِيل ، فَعِلَ ، تتفاوت في المبالغة ، فقال أَبُو حَيَّان[2] : "وَلم يتَعَرَّض لذَلِك المتقدمون" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٥٤- عمل صيغة المبالغة (فِعّيل) .**

قال السيوطي[3] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقد سمع إِضَافَة شِرِّيب إِلَى معموله فِي قَوْله :

**لَا تَنْفُــري يَــا نــاقُ مِنْــهُ فإِنّــهُ شِــرِّيبُ خَمْــرٍ مِسْــعرٌ لحــروب**[4]

فعلى هَذَا لَا يبعد عمله نصبًا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ أبي حَيَّان[5] قد سمع إِضَافَة صيغة المبالغة شِرِّيب على وزن فِعّيل إِلَى معموله فِي قَوْله :

**لَا تَنْفُــري يَــا نــاقُ مِنْــهُ فإِنّــهُ شِــرِّيبُ خَمْــرٍ مِسْــعرٌ لحــروب**

فعلى هَذَا لَا يبعد عمله نصبًا .

ولم يعلق السيوطي .

**اسم المفعول**

---

(١) همع هوامع٥/٨٨ .

(٢) ارتشاف الضرب٥/٢٢٨١ .

(٣) همع هوامع٥/٨٨ .

(٤) البيت من الكامل ، وهو لحفص بن الأحنف الكناني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٠٦ ، ولحسان بن ولحسان بن ثابت في العقد الفريد ١/ ١١٦ .

(٥) ارتشاف الضرب٥/٢٢٨٣-٢٢٨٤ .

**٥٥٥- إضافة (اسْم الْمَفْعُول) إلى مرفوعه دون (اسم الفاعل) .**

قال السيوطي[١] : "قَالَ :

**وَنحـــن تَرَكْنـــا تَغْلِـــب ابْنَـــةَ وَائِـــل          كمضـرُوبَةٍ رِجْـلاَهُ مُنْقَطـعِ الظّهْـر**[٢]

(وَتجوز إِضَافَته) أَي اسْم الْمَفْعُول (إِلَيْهِ) أَي إِلَى مرفوعه (دونه) أَي اسْم الْفَاعِل ، فَإِنَّهُ لَا يجوز فِيهِ ذَلِك نَحْو : زيد مَضْرُوب الظّهْر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح أَن الْإِضَافَة فِي مثل ذَلِك من نصب لَا من رفع ، وَأَصله : ((مَضْرُوب الظّهْر))" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنه تجوز إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه دون اسم الفاعل ، وقيد أبو حيان ذلك بقوله[٣] : "وَالصَّحِيح أَن الْإِضَافَة فِي مثل ذَلِك من نصب لَا من رفع ، وَأَصله : ((مَضْرُوب الظّهْر))" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٥٥٦- إعمال ما جاء بمعنى (اسم المفعول) من فِعْلَ وَفِعْل وفَعِيل .**

قال السيوطي[٤] : "(وَلَا يعْمل) كعمل اسْم الْمَفْعُول (مَا جَاءَ بِمَعْنَاهُ) من فِعْلَ وَفِعْل وفَعِيل (كذبح وَقبض وقتيل) ، فَلَا يُقَال : مَرَرْت بِرَجُل كحيلٍ عينه ، وَلَا قَتِيل أَبوهُ (خلافًا لِابْنِ عُصْفُور) حَيْثُ أجَاز ذَلِك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيحْتَاج فِي منع ذَلِك وإجازته إِلَى نقل صَحِيح عَن الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنه لا يعمل كعمل اسم المفعول مَا جَاءَ بِمَعْنَاهُ من فِعْلَ وَفِعْل وفَعِيل ، وأجاز ابن عصفور ذلك ، فقال أبو حيان[٥] : "وَيحْتَاج فِي منع ذَلِك وإجازته إِلَى نقل صَحِيح عَن عَن الْعَرَب" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## الصّفة المُشبّهة

---

(١) همع هوامع٥/٩٠ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ١٠٧ .

(٣) ارتشاف الضرب٥/٢٢٨٧ .

(٤) همع هوامع٥/٩١ .

(٥) التذييل والتكميل١٠/٣٦٣ .

**٥٥٧- جواز الفصل بين الصّفة وبين معمولها .**

قال السيوطي[١] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : ذكر صَاحب الْبَسِيط : أَنه يجوز الْفَصْل بَين هَذِه الصّفة وَبَين معمولها ، إِذا كَانَ مَرْفُوعا أَو مَنْصُوبًا كَقَوْلِه تَعَالَى : {مفتحة لَهُم الْأَبْوَاب}[٢]" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيان[٣] قول صاحب البسيط : أَنه يجوز الْفَصْل بَين هَذِه الصّفة وَبَين معمولها، إِذا كَانَ مَرْفُوعا أَو مَنْصُوبًا كَقَوْلِه تَعَالَى : {مفتحة لَهُم الْأَبْوَاب}[٤] .

ولم يعلق السيوطي على ذلك.

**٥٥٨- الصفة المشبهة الصالحة للمذكر والمؤنث مطلقاً تجري على مثلها وضدها .**

قال السيوطي[٥] : "**(وتجري الأولى على مثلهَا وضدها)** أَي يجْرِي مذكرها على الْمُذكر ، ، والمؤنث ، ومؤنثها على الْمُؤَنَّث والمذكر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا الَّذِي يعبّر عَنهُ النحويون بِأَنَّهُ يشبه عُمُوما تَقول : مَرَرْت بِرَجُل حسن الْأَب ، وبرجل حسن الْأُم ، وبامرأة حَسَنَة الْأُم ، وبامرأة حَسَنَة الْأَب".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ الصفة المشبهة الصالحة للمذكر والمؤنث مطلقاً ، تجري على مثلها وضدها أَي يجْرِي مذكرها على الْمُذكر ، والمؤنث ، ومؤنثها على الْمُؤَنَّث والمذكر.

فقال أبو حيان[٦] : "هو الذي يشبه عُمُوما مثل : مَرَرْت بِرَجُل حسن الْأَب ، وبرجل حسن الْأُم ، وبامرأة حَسَنَة الْأُم ، وبامرأة حَسَنَة الْأَب" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٥٩- الصفة المشبهة المختصة إما بالمذكر أو المؤنث تجري على مثلها .**

---

(١) همع هوامع٥/٩٢-٩٣ .

(٢) سورة ص٣٨/٥٠ .

(٣) التذييل والتكميل١١/٣٣ .

(٤) سورة ص٣٨/٥٠ .

(٥) همع هوامع٥/٩٤ .

(٦) ارتشاف الضرب٥/٢٣٤٨ .

قال السيوطي[١] : "(دون الْبَاقِي) فَإِنَّهَا إِنَّمَا تجْرِي على مثلهَا فَقَط ، وَلَا تجْرِي على ضدها (فِي الْأَصَح) تَقول : مَرَرْت بِرَجُل خَصِيّ الابْن ، وبامرأة حائض الْبِنْت ، وبرجل آلى الابْن ، وبامرأة عجزاء الْبِنْت ، وبرجل آدر الابْن ، وبامرأة رتقاء الْبِنْت .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا يعبر عَنهُ النحويون ، بِأَنَّهُ يشبه خُصُوصاً" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ الصفة المشبهة المختصة إما بالمذكر أو المؤنث تجري على مثلها وَلَا تجْرِي على ضدها مثل : مَرَرْت بِرَجُل خَصِيّ الابْن ، وبامرأة حائض الْبِنْت .

فقال[٢] : "وَهَذَا يعبر عَنهُ النحويون ، بِأَنَّهُ يشبه خُصُوصاً" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٦٠- قول الْكسَائي والأخفش في جَرَيَان الصّفة على ضدها فِي الْأَقْسَام الثَّلَاثَة .**

قال السيوطي[٣] : "وَأَجَازَ الْكسَائي والأخفش جَرَيَان هَذِه الصّفة على ضدها فِي الْأَقْسَام الثَّلَاثَة فَتَقول : بِرَجُل حَائِض بنته ، وبامرأة خصي ابْنهَا ، وبرجل عجزاء بنته ، وبامرأة آلى ابْنهَا، وبرجل رتقاء بنته ، وبامرأة آدر ابْنهَا .

هَكَذَا حكى ابْن مَالك الْخلاف فِي الثَّلَاثَة ، ونازعه أَبُو حَيَّان : بِأَن بعض المغاربة نقل الِاتِّفَاق على الْمَنْع فِي قسمَيْنِ ، مِنْهَا : وَأَن الْخلاف خَاص بقسم وَاحِد ، وَهِي الصّفة الْمُشْتَركَة من جِهَة الْمَعْنى وَاللَّفْظ مُخْتَصّ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ الْكسَائي والأخفش أجازا جَرَيَان هَذِه الصّفة على ضدها فِي الْأَقْسَام الثَّلَاثَة (الصفة المشبهة الصالحة للمذكر و المؤنث لفظا لا معنى كحائض وخصي ، ومعنى لا لفظاً كآلي وعجزاء ، والمختصة بأحدهما كآذر) ونازعه أَبُو حَيَّان[٤] : "بِأَن بعض المغاربة نقل الِاتِّفَاق على الْمَنْع فِي قسمَيْنِ ، مِنْهَا : وَأَن الْخلاف خَاص بقسم وَاحِد ، وَهِي الصّفة الْمُشْتَركَة من جِهَة الْمَعْنى وَاللَّفْظ مُخْتَصّ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٥٦١- إضافة الصفة دون أل إلى مضاف إلى ضمير .**

---

(١) همع هوامع٥/٩٥ .

(٢) التذييل والتكميل١١/١٢ .

(٣) همع هوامع٥/٩٥ .

(٤) ارتشاف الضرب٥/٢٣٤٩ .

قال ابن مالك :

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرّ – مَعَ (أَلْ) وَدُونَ (أَلْ)–مَصْحُوبَ(أَلْ)، وَمَا اتَّصَلْ

بِهَا مُضَافاً أَو مُجَرّداً ، وَلَا تَجْرُرْ بِهَا–مَعْ (أَلْ)–سُماً مِنْ(أَل) خَلَا

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوازِ وُسِمَا

قال السيوطي[1] : "قَالَ ابْن مَالك فِي شرح الكافية : وَهُوَ عِنْد الْكُوفِيّين جَائِز فِي الْكَلَام كُله ، وَهُوَ الصَّحِيح ، لِأَن مثله قد ورد فِي حَدِيث أم زرع : ((صِفْرُ وشاحها)) [2] وَفِي حَدِيث الدَّجَّال ((أَعور عينه الْيُمْنَى)) [3] وَفِي وصف النَّبِي : ((شثن أَصَابِعه)) [4] قَالَ : وَمَعَ هَذَا فَفِي جَوَازه ضعف ، وَوَافَقَهُ أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن مالك في شرح الكافية في تجويز الكوفيين إضافة الصفة دون أل إلى مضاف إلى ضمير مثل : حسن وجهه .

فقال ابن مالك : وَمَعَ هَذَا فَفِي جَوَازه ضعف ، وَوَافَقَهُ أَبُو حَيَّان[5] .

مما يدل على موافقة السيوطي[6] لأبي حيان .

**٥٦٢– اتباع معمول الصفة المشبهة بالتوابع .**

قال السيوطي[7] : "(وَقيل) : يتبع بِكُل التوابع (إِلَّا بِالصّفةِ) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : هَكَذَا قَالَ الزّجاج .

وَزعم أَنه لم يسمع من كَلَامهم .

فَلَا يجوز : ((جَاءَنِي زيد الْحسن الْوَجْه الْجَمِيل)) .

قَالَ : وَقد جَاءَ فِي الحَدِيث فِي صفة الدَّجَّال : ((أَعور عينه الْيُمْنَى)) [1] ، فاليمين صفة لعَينه ، وعينه مَعْمُول الصّفة ، فَيَنْبَغِي أَن ينظر فِي ذَلِك" .

---

(١) همع هوامع٥/٩٨ .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، باب ذكر حديث أم زرع (٩٢) بلفظ : (وَصِفْرُ رِدَائِهَا) .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب أحاديث الأنبياء ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ {وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا} (٣٤٤١) .

(٤) صحيح البخاري ، كتاب اللباس ، بَابُ الجعد (٥٩١٠) .

(٥) ارتشاف الضرب٥/٢٣٥٤ .

(٦) همع هوامع٥/٩٧ .

(٧) همع هوامع٥/٩٩–١٠٠ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ الصفة المشبهة يُتبع معمولها بكل التوابع إلا الصفة ، فقال أَبُو حَيَّان[٢] : "هَكَذَا قَالَ الزّجاج .

وَزعم أَنه لم يسمع من كَلَامهم . وقال أبو حيان : وَقد جَاءَ فِي الحَدِيث فِي صفة الدَّجَّال: ((أَعور عينه الْيُمْنَى)) ، فاليمين صفة لعَينه ، وعينه مَعْمُول الصّفة ، فَيَنْبَغِي أَن ينظر فِي ذَلِك" .

مما يدل على موافقة السيوطي[٣] لأبي حيان .

**٥٦٣- جمع الصفة المشبهة (جمع تكسير) حِين رفعت السببي مُسندَة إِلَى جمع .**

قال السيوطي[٤] : "(وتكسيرها حِينَئِذٍ) أَي حِين رفعت السببي مُسندَة إِلَى جمع (إِن أمكن أولى من الْإِفْرَاد فِي الْأَصَح) سَوَاء كَانَ الْمَوْصُوف جمعا أم مثنى أم مُفردا ، نَحْو : مَرَرْت بِرِجَال حسان غلمانهم ، وَرجلَيْنِ حسان غلمانهما وبرجل حسان غلمانه .

هَذَا قَول الْمبرد ، وَنَصّ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهٍ فِي بعض نسخ كِتَابه وَأَجَازَهُ الْجُزُولِيّ ، وَصَاحب ((التَّمْهِيد))، وَبِه جزم ابْن مَالك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذهب بعض شُيُوخنَا إِلَى أَن الْإِفْرَاد أحسن من التكسير قَالَ : لِأَن الْعلَّة فِي ذَلِك أَنه قد ينزل منزلَة الْفِعْل إِذا رفع الظَّاهِر ، وَالْفِعْل لَا يثنى وَلَا يجمع ، فَانْتفى أَن تكون الصّفة مُفْردَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ جمع الصفة المشبهة جمع تكسير حِين رفعت السببي مُسندَة إِلَى جمع أولى من الْإِفْرَاد فِي الْأَصَح ، هَذَا قَول الْمبرد ، وَنَصّ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهٍ فِي بعض نسخ كِتَابه وَأَجَازَهُ الْجُزُولِيّ ، وَصَاحب ((التَّمْهِيد)) ، وَبِه جزم ابْن مَالك .

وخالف أبو حيان فقال[٥] : "وَذهب بعض شُيُوخنَا إِلَى أَن الْإِفْرَاد أحسن من التكسير قَالَ: لِأَن الْعلَّة فِي ذَلِك أَنه قد ينزل منزلَة الْفِعْل إِذا رفع الظَّاهِر ، وَالْفِعْل لَا يثنى وَلَا يجمع ، فَانْتفى أَن تكون الصّفة مُفْردَة" .

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب أحاديث الأنبياء ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ {وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا} (٣٤٤١) .

(٢) التذييل والتكميل ٣٤/١١ .

(٣) همع هوامع ٩٩/٥ .

(٤) همع هوامع ١٠١/٥ .

(٥) التذييل والتكميل .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٥٦٤- إذا تبعت الصفة المشبهة جمعا .**

قال السيوطي[١] : "(وَثَالِثهَا إِن تبِعت جمعا) فالتكسير أولى مشاكلة لما قبله ، وَلما بعده، نَحْو : مَرَرْت بِرِجَال حسان غلمانهم .

وَإِن تبِعت مُفردا فالإفراد أولى من التكسير لِأَنَّهُ تكلّف جمع فِي مَوضِع لَا يحْتَاج إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ إِذا رفع فقوته قُوَّة الْفِعْل وَطَرِيق الْجمع فِي الْفِعْل مَكْرُوه ، فَكَذَا فِي الِاسْم .

نقل ذَلِك أَبُو حَيَّان عَن بعض من عاصره" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنه إذا تبعت الصفة المشبهة جمعا فالتكسير أولى مشاكلة لما قبله ، وَلما بعده ، نَحْو : مَرَرْت بِرِجَال حسان غلمانهم .

وَإِن تبِعت مُفردا فالإفراد أولى من التكسير ، نقل ذَلِك أَبُو حَيَّان[٢] عَن بعض من عاصره.

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٦٥- قياس الصفة المشبهة المتعدي لواحد .**

قال السيوطي[٣] : "(وَمنع أَبُو حَيَّان قِيَاسه وَكَذَا اسْم الْفَاعِل) الْمُتَعَدِّي لوَاحِد (إِن أَمن اللّبْس) نَحْو: ((زيد ظَالِم العبيد خاذلهم ، رَاحِم الْأَبْنَاء ناصرهم)) ، إِذا كَانَ لَهُ عبيد ظَالِمُونَ خاذلون ، وَأَبْنَاء راحمون ناصرون" .

**التوضيح والتحليل :**

منع أبو حيان[٤] قياس الصفة المشبهة المتعدّي لواحد (إن أَمن اللّبْس) نَحْو : ((زيد ظَالِم العبيد خاذلهم ، رَاحِم الْأَبْنَاء ناصرهم)) .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**أفعل التفضيل**

**٥٦٦- قياس ابن مالك استخدام أفعل التفضيل بعد (النَّهْي والاستفهام) .**

---

(١) همع هوامع٥/١٠٢ .

(٢) التذييل والتكميل١١/٤٠ .

(٣) همع هوامع٥/١٠٤ .

(٤) التذييل والتكميل١١/٥٠ .

قال السيوطي[١] : "(وقاس ابْن مَالك) على النَّفْي (النَّهْي والاستفهام) ، فَقَالَ : لَا بَأْس بِاسْتِعْمَالِهِ بعد نهي أَو اسْتِفْهَام فِيهِ معنى النَّفْي ، كَقَوْلِك : ((لَا يكن غَيْرك أحب إِلَيْهِ الْخَيْر مِنْهُ إِلَيْك)) .

و ((هَل فِي النَّاس رجل أَحَق بِهِ الْحَمد مِنْهُ بمحسن لَا يمن)) .

وَإِن لم يرد ذَلِك مسموعا .

(وَمنعه أَبُو حَيَّان) قَائِلا : إِذا كَانَ لم يرد هَذَا الِاسْتِعْمَال إِلَّا بعد نفي وَجب اتِّبَاع السماع فِيهِ ، والاقتصار على مَا قالته الْعَرَب ، وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ مَا ذكر من الْأَسْمَاء ، لَا سِيمَا وَرَفعه الظَّاهِر إِنَّمَا جَاءَ فِي لُغَة شَاذَّة ، فَيَنْبَغِي أَن يقْتَصر فِي ذَلِك على مورد السماع ، قَالَ : على أَن إلحاقها بِالنَّفْيِ ظَاهر فِي الْقيَاس ، وَلَكِن الأولى اتِّبَاع السماع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قياس ابن مالك استخدام أفعل التفضيل بعد (النَّهْي والاستفهام) قياساً على النَّفْي ، وَمنعه أَبُو حَيَّان[٢] لأنه لم يرد به السماع .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٥٦٧- قول ابن مالك أنه (إنْ كان أفعل التفضيل مُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ عدي إِلَى أَحدهمَا بِاللَّامِ) .**

قال السيوطي[٣] : "قَالَ ابْن مَالك : وَإِن كَانَ مُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ عدي إِلَى أَحدهمَا بِاللَّامِ ، وأضمر ناصب الثَّانِي : نَحْو : هُوَ أكسى للْفُقَرَاء الثِّيَاب ، أَي يكسوهم الثِّيَاب .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيَنْبَغِي أَلا يُقَال هَذَا التَّرْكِيب إِلَّا إِن كَانَ مسموعا من لسانهم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن مالك أنه إنْ كان أفعل التفضيل مُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ عدي إِلَى أَحدهمَا بِاللَّامِ ، وأضمر ناصب الثَّانِي : نَحْو : هُوَ أكسى للْفُقَرَاء الثِّيَاب ، أَي يكسوهم الثِّيَاب .

فقال أبو حيان[٤] : "لم يسمع عن العرب" .

ولم يعلق السيوطي .

**٥٦٨- ابْن السراج أوجب الْإِفْرَاد والتذكير على أفعل التفضيل .**

قال ابن مالك :

---

(١) همع هوامع٥/١٠٨ .

(٢) التذييل والتكميل١١/٢٩٣ .

(٣) همع هوامع٥/١١٠ .

(٤) التذييل والتكميل١٠/٢٩٥ .

**وَإِنْ لِمَنْكُــورٍ يُضَــفْ ، أَو جُــرّدَا          أُلْــــزِمَ تَــــذْكِيراً ، وَأَنْ يُوَحَّــــدَا**

قال السيوطي[1] : "(وَأوجب ابْن السراج الْإِفْرَاد والتذكير) وَمنع من مُطَابقَة مَا قبله . قَالَ أَبُو حَيَّان : ورد عَلَيْهِ بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاس ، قَالَ تَعَالَى : {ولتجدنهم أحرص النَّاس على حَيَاة}[2] وَقَالَ : {جعلنَا فِي كل قَرْيَة أكَابِر مجرميها}[3] فأفرد ((أحرص)) وَجمع ((أكَابِر)) .

وَأما الْقيَاس فشبهه بِذِي الْألف وَاللَّام أقوى من شبهه بالعاري من حَيْثُ اشتراكهما فِي أَن كلا مِنْهُمَا معرفَة ، فإجراؤه مجْرَاه فِي الْمُطَابقَة أولى من إجرائه مجْرى العاري ، فَإِنَّهُ لم يُعْط الِاخْتِصَاص بجريانه مجْرَاه ، فَلَا أقل من أَن يُشَارك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ ابْن السراج أوجب الْإِفْرَاد والتذكير على أفعل التفضيل وَمنع من مُطَابقَة مَا قبله ، ورد عليه أبو حيان[4] بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاس ، قَالَ تَعَالَى : {ولتجدنهم أحرص النَّاس على حَيَاة}[5] وَقَالَ : {جعلنَا فِي كل قَرْيَة أكَابِر مجرميها}[6] فأفرد ((أحرص)) وَجمع ((أكَابِر)) .

وَأما الْقيَاس فشبهه بِذِي الْألف وَاللَّام أقوى من شبهه بالعاري من حَيْثُ اشتراكهما فِي أَن كلا مِنْهُمَا معرفَة ، فإجراؤه مجْرَاه فِي الْمُطَابقَة أولى من إجرائه مجْرى العاري ، فَإِنَّهُ لم يُعْط الِاخْتِصَاص بجريانه مجْرَاه ، فَلَا أقل من أَن يُشَارك" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٥٦٩- أفعل التفضيل (الْمُجَرّد) من أل وَالْإِضَافَة (يشارك الْمفضل) فِي الْمَعْنى .**

قال ابن مالك :

**وَتِلْــوُ (أَل) طِبْــقٌ ، وَمَــا لِمَعْرِفَــهْ          أُضِـيفَ ذُو وَجْهَـيْنِ عَـنْ ذِي مَعْرِفَـهْ**

قال السيوطي[7] : "(وَلَا يَخْلُو) أفعل التَّفْضِيل (الْمُجَرّد) من أل وَالْإِضَافَة المقرون بـ ((من)) (من مُشَاركَة الْمفضل) فِي الْمَعْنى (غَالِبا وَلَو تَقْدِيرا) قَالَ أَبُو حَيَّان : فَإِذا قيل : سِيبَوَيْهٍ أنحى من الْكسَائي ، فالكسائي مشارك لسيبويه فِي النَّحْو ، وَإِن كَانَ سِيبَوَيْهٍ قد زَاد عَلَيْهِ فِي النَّحْو" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٥/١١٢ .

(٢) سورة البقرة٢/٩٦ .

(٣) سورة الأنعام٦/١٢٣ .

(٤) التذييل والتكميل١٠/٢٧١ .

(٥) سورة البقرة٢/٩٦ .

(٦) سورة الأنعام٦/١٢٣ .

(٧) همع هوامع٥/١١٤ .

ذكر السيوطي أنه لا يَخْلُو أفعل التَّفْضِيل (الْمُجَرّد) من أل وَالْإِضَافَة المقرون بـ ((من)) (من مُشَارِكَة الْمفضل) فِي الْمَعْنى ، فقال أبو حيان[1] : " فَإِذا قيل : سِيبَوَيْهٍ أنحى من الْكسَائي، فالكسائي مشارك لسيبويه فِي النَّحْو ، وَإِن كَانَ سِيبَوَيْهٍ قد زَاد عَلَيْهِ فِي النَّحْو" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**التنازع في العمل**

**٥٧٠- منع ابن الطراوة التنازع في العمل في باب ظن مطلقاً .**

قال السيوطي[2] : "(وَمنع ابْن الطراوة الْإِضْمَار) فِي بَاب (ظن مُطلقًا) فِي هَذِه الْمَسْأَلَة وَغَيرهَا ، فَلم يجز مَا أدّى إِلَيْهِ من مسَائِل التَّنَازُع ، واستبشع من النَّحْوِيين إجَازَة ذَلِك ، لِأَنَّهُ لَيْسَ للمضمر مُفَسّر يعود عَلَيْهِ ، أَلا ترى أَنَّك إذا قلت : ظننته وظننت زيدا قَائِما لم تكن الْهَاء عَائِدَة على قَائِم، إِذْ يصير الْمَعْنى : وظنني ذَلِك الْقَائِم الْمَذْكُور ، وَلَيْسَ هُوَ إِيَّاه ، لِأَن الْقَائِم هُوَ زيد .

وَأجِيب بِأَنَّهُ يعود على قَائِم من حَيْثُ اللَّفْظ ، لَا الْمَعْنى ، وَذَلِكَ شَائِع فِي سان الْعَرَب ، كَمَا قَالُوا : عِنْدِي دِرْهَم وَنصفه ، أَي نصف دِرْهَم آخر ، فَأَعَادَ ذكره على دِرْهَم الْمَذْكُور من حَيْثُ اللَّفْظ فَقَط .

(وَتوقف أَبُو حَيَّان) فَقَالَ : الَّذِي يَنْبَغِي الرُّجُوع إِلَى السماع ، فَإِن استعملته الْعَرَب فِي ((ظن)) فِي هَذَا الْبَاب اتبع وَإِلَّا توقف فِي إجَازَته ، لِأَن عود الضَّمِير على شَيْء لفظا لَا معنى قَلِيل ، وَخلاف الأَصْل ، فَلَا يَجْعَل أصلا يُقَاس عَلَيْهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي منع ابْن الطراوة الْإِضْمَار فِي بَاب (ظن مُطلقًا) فِي باب التنازع في العمل وغيرها ، فقال أبو حيان[3] : "ينبغي الرجوع في ذلك إلى السماع ، لِأَن عود الضَّمِير على على شَيْء لفظا لَا معنى قَلِيل ، وَخلاف الأَصْل ، فَلَا يَجْعَل أصلا يُقَاس عَلَيْهِ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٧١- منع التنازع في العمل في العامل المؤخر .**

---

(١) التذييل والتكميل١٠/٢٥٧ .

(٢) همع هوامع٥/١٤٢-١٤٣ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/٢١٤٣ .

قال السيوطي[١] : "(ومنعه) أَي التَّنَازُع (الْجُمْهُور فِي الْعَامِل الْمُؤخر) وشرطوا تقدم العاملين ، وَتَأَخر مَا يطلبانه عَنْهُمَا ، فَلَو قلت : ((ضربت زيدا وضربني)) أَو ((أَيّ رجل قد ضربت أَو شتمت)) لم يكن من الْبَاب .

وَجوزهُ الْفَارِسِي فِي تَأَخّر أحد العاملين .

وَبَعض المغاربة فِي تأخرهما ، واستغرب أَبُو حَيَّان الْقَوْلَيْنِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ الجمهور منعو التنازع في العامل الْمُؤخر وشرطوا تقدم العاملين ، وَتَأَخر مَا يطلبانه عَنْهُمَا .

وَجوزهُ الْفَارِسِي فِي تَأَخّر أحد العاملين .

وَبَعض المغاربة فِي تأخرهما ، واستغرب أَبُو حَيَّان[٢] الْقَوْلَين .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٧٢- منع التنازع في العمل في ((حبذا)) و ((فعل التعجب)) .**

قال السيوطي[٣] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَكَذَا ((حبذا)) لَا يكون فِيهَا التَّنَازُع بالِاتِّفَاقِ لعدم الْفَصْل لِأَنَّهُ صَار كالمركب مَعَ الْإِشَارَة .

قَالَ : وَكَذَا فعل التَّعَجُّب فِي ظَاهر مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ ، لما يلْزم فِيهِ من الْفَصْل بَينه وَبني معموله على إعْمَال الأول" .

**التوضيح والتحليل :**

منع أبو حيان[٤] التنازع في العمل في ((حبذا)) حيث نقل الاتفاق على ذلك ، وَكَذَا ((فعل التَّعَجُّب)) فِي ظَاهر مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٥٧٣- قول ابن مالك بجواز التنازع في العمل في التعجب بشرط إعمال الثاني .**

---

(١) همع هوامع٥/١٤٤ .

(٢) التذييل والتكميل٧/١٢٦ .

(٣) همع هوامع٥/١٤٥ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/٢١٤٨ .

قال السيوطي[1] : "(وَقيل) : يجوز فِيهِ (بِشَرْط إِعْمَال الثَّانِي) ليزول مَا ذكر من الْفَصْل الْفَصْل الْمَحْذُور ، وَعَلِيهِ ابْن مَالك نَحْو : مَا أحسن وأجمل زيدا أَو أحسن بِهِ ، وأعقل بزيد .

ورده أَبُو حَيَّان بِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَيْسَ من بَاب التَّنَازُع ، إِذْ شَرطه جَوَاز إِعْمَال أَيهمَا شِئْت فِي الْمُتَنَازع فِيهِ ، قَالَ : فَإِن ورد بذلك سَماع جاز" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن مالك في جواز التنازع في العمل في التعجب بشرط إِعْمَال الثَّانِي ، ورده أَبُو حَيَّان[2] بِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَيْسَ من بَاب التَّنَازُع ، إِذْ شَرطه جَوَاز إِعْمَال أَيهمَا شِئْت فِي الْمُتَنَازع فِيهِ ، قَالَ : فَإِن ورد بذلك سَماع جاز" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٥٧٤- منع ابن مالك التنازع في الْعَامِل المكرر الْمَعْنى لغَرَض (التَّأْكِيد) .

قال السيوطي[3] : "(وَ)منعه (ابْن مَالك) وَوَافَقَهُ الْبَهَاء ابْن النّحاس وَابْن أبي الرّبيع (فِي) (فِي) الْعَامِل المكرر الْمَعْنى لغَرَض (التَّأْكِيد) نَحْو :

... ... ... ... **أتَـاكَ أتَـاكَ اللاَّحِقُـون** ... [4]

**فَهَيْهَـاتَ هَيْهَـاتَ العقيـقُ وأَهْلُـهُ** ... ... ... ... [5]

لِأَن الثَّانِي فِي حكم السَّاقِط ، فَلَا يعْتد بِهِ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يُصَرح بِالْمَنْعِ فِي ذَلِك أحد سواهُم ، بل صرح الْفَارِسِي فِي الْمِثَال الثَّانِي بِأَنَّهُ من التَّنَازُع والإضمار فِي أَحدهمَا" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٥/١٤٥ .

(٢) التذييل والتكميل٧/١١٥ .

(٣) همع هوامع٥/١٤٥-١٤٦ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٦٧ وأوضح المسالك ٢/ ١٩٤ وخزانة الأدب الأدب ٥/ ١٥٨ والخصائص ٣/ ١٠٣، ١٠٩ وشرح الأشموني ١/ ٢٠١ وشرح ابن عقيل ٤٨٧ وشرح قطر الندي ٢٩٠ . وتمامه : احْبِسِ احْبِسِ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لجرير في ديوانه ٩٦٥ والأشباه والنظائر ٨/ ١٣٣ والخصائص ٣/ ٤٢ ، وبلا وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٩٣، ٤/ ٨٧ . وعجزه : وهَيهَاتَ خِلٌ بالعَقيقِ نُواصلُه

ذكر السيوطي منع ابن مالك ووافقه الْبَهَاء ابْن النّحاس وَابْن أبي الرّبيع التنازع (فِي) الْعَامِل المكرر الْمَعْنى لغَرَض (التَّأْكِيد) ، فقال أبو حيان[١] : "وَلم يُصَرح بِالْمَنْع فِي ذَلِك أحد سواهُم، بل صرح الْفَارِسِي فِي الْمِثَال الثَّانِي بِأَنَّهُ من التَّنَازُع والإضمار فِي أَحدهمَا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٧٥- منع ابن خروف وابن مالك التنازع (فِي النعت السببي المَرْفُوع) .**

قال السيوطي[٢] : "(وَ)منعه (ابْن خروف) وَابْن مَالك (فِي سببي مَرْفُوع) قَالَا فَلَا تنَازع تنَازع فِي نَحْو : زيد منطلق مسرع أَخُوهُ .

وَقَول كثير :

... ... ... ... **وعــزّة مَمْطــولٌ معنـــىّ غريمُهـــا**[٣]

لِأَنَّك لَو قدرته لأسندت أحد العاملين إِلَى السببي ، وأسندت الآخر إِلَى ضَمِيره فَيلْزم عدم ارتباطه بالمبتدأ لِأَنَّهُ لم يرفع ضَمِيره وَلَا مَا لابس ضَمِيره وَذَلِكَ مَمْنُوع ، فَيحمل الْبَيْت على أَن الْمُتَأَخر مُبْتَدأ مخبر عَنهُ بالعاملين الْمُتَقَدّمين ، وَفِي كل مِنْهُمَا ضميرهما ، وَمَا بعدهمَا خبر عَن الأول .

بِخِلَاف السببي الْمَنْصُوب ، فَيكون فِي التَّنَازُع نَحْو : زيد أكرم وَأفضل أباه ، لِأَنَّهُ يحذف وَلَا يضمر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمَا قَالَاه لم يذكرهُ مُعظم النَّحْوِيين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ ابن خروف وابن مالك منع التنازع في فِي سببي مَرْفُوع نحو : زيد منطلق مسرع أَخُوهُ .

فقال أبو حيان[٤] : "وَمَا قَالَاه لم يذكرهُ مُعظم النَّحْوِيين" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## الاشتغال

---

(١) التذييل والتكميل٧/٦٨-٦٩ .

(٢) همع هوامع٥/١٤٧-١٤٨ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ١٤٣ وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٣ وشرح التصريح ١/ ٣١٨ وشرح وشرح شواهد الإيضاح ٩٠ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/٢١٤٠ .

**٥٧٦- منع الاشتغال في الجمع المكسر من أَسمَاء الفاعلين والمفعولين .**

قال السيوطي[١] : "(و) مَنعه (قوم فِي الْجمع المكسر) من أَسمَاء الفاعلين والمفعولين ، قَالُوا : لِأَن عمله ملفق ضَعِيف والاشتغال كَذَلِك بَاب ملفق فيضعف عَن الدُّخُول فِيهِ ، لِأَنَّهُ لَا يقوى على أَن يُفَسر .

وَنَصّ سيبويه على جَوَازه نَحْو : زيدا أَنْتُم ضرابه .

قَالَ أَبُو حَيَّان : والأحوط أَلا يجوز إِلَّا بِسَمَاع .

قَالَ : أما الْجمع السَّالِم فَالْقِيَاس الْجَوَاز فِيهِ نَحْو : زيدا أَنْتُم ضاربوه ، وزيدا أنتن ضارباته ، وَالْفرق بَينه وَبَين المكسر أَن التكسير يبعد عَن شبه الْفِعْل ، وَيلْحق بالأسماء الْمَحْضَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ قوما منعو الاشتغال في الْجمع المكسر من أَسمَاء الفاعلين والمفعولين، وَنَصّ سيبويه على جَوَازه نَحْو : زيدا أَنْتُم ضرابه . وخالفه أبو حيان وقال[٢] : "والأحوط أَلا يجوز إِلَّا بِسَمَاع .

قَالَ : أما الْجمع السَّالِم فَالْقِيَاس الْجَوَاز فِيهِ نَحْو : زيدا أَنْتُم ضاربوه ، وزيدا أنتن ضارباته ، وَالْفرق بَينه وَبَين المكسر أَن التكسير يبعد عَن شبه الْفِعْل ، وَيلْحق بالأسماء الْمَحْضَة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٧٧- الِاشْتِغَال فِي الرّفْع كالنصب .**

قال ابن مالك :

| | |
|---|---|
| **إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ** | **عَنْــهُ بِنَصْــبِ لَفْظِــهِ أَوِ المَحَــلّ** |
| **فَالسّــابِقَ انْصِــبْهُ بِفِعْــلٍ أُضْــمِرَا** | **حَتْمــاً مُوَافِــقٍ لِمَــا قَــدْ أُظْهِــرا** |

قال السيوطي[٣] : "(الِاشْتِغَال فِي الرّفْع) بِأَن يكون فِي الِاسْم على الابتدائية أَو على إِضْمَار فعل (كالنصب ، فَيجب الِابْتِدَاء فِي زيد قَامَ) لعدم تقدم مَا يطْلب لنصب لُزُوما أَو اخْتِيَارا (خلافًا لِابْنِ العريف) أبي الْقَاسِم حُسَيْن بن الْوَلِيد حَيْثُ جوز فِيهِ الفاعلية بإضمار فعل يفسره الظَّاهِر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهِي نَزعَة كوفيه أَي لبنائه على جَوَاز تقدم الْفَاعِل على الْفِعْل" .

---

(١) همع هوامع٥/١٥٢ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/٢١٦٢ .

(٣) همع هوامع٥/١٦٠ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ الِاشْتِغَال فِي الرّفْع يكون فِي الِاسْم على الابتدائية أَو على إِضْمَار فعل (كالنصب ، فَيجب الِابْتِدَاء فِي زيد قَامَ) ، فقال أبو حيان[1] : "وَهِي نَزعَة كوفيه أَي لبنائه على جَوَاز تقدم الْفَاعِل على الْفِعْل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٧٨- شرط المشغول عنه قبول الإضمار .**

قال ابن مالك :

**فَالسّـــابِقَ انْصِـــبْهُ بِفِعْــلٍ أُضْــمِرَا حَتْمـــاً مُوَافِـــقٍ لِمَـــا قَـــدْ أُظْهِـــرا**

قال السيوطي[2] : "(وَشرط المشغول عَنهُ قبُول الْإِضْمَار فَلَا يَصح) الِاشْتِغَال (عَن حَال، وتمييز ومصدر مُؤَكد ، ومجرور بِمَا لَا يجر الْمُضمر) كحتى ، وَالْكَاف ، جزم بذلك أَبُو حَيَّان فِي شرح التسهيل . قَالَ بِخِلَاف الظّرْف ، وَالْمَفْعُول لَهُ .

وَالْمَجْرُور وَالْمَفْعُول مَعَه ، فَيجوز الِاشْتِغَال عَنْهَا نَحْو : يَوْم الْجُمُعَة لقاؤك فِيهِ ، وَالله أطعمت لَهُ، والخشبة اسْتَوَى المَاء وَإِيَّاهَا .

قَالَ : وَأما الْمصدر فَإِن اتَّسع فِيهِ جَازَ الِاشْتِغَال عَنهُ نَحْو : الضَّرْب الشَّدِيد ضَربته زيدا، وَكَذَا الْمَفْعُول الْمُطلق لِأَنَّهُ مفعول ، وَإِن كَانَ مَفْعُولا لَهُ بني على الْإِضْمَار إِن جوزناه جَازَ وَإِلَّا فَلَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ أبي حيان[3] جزم أنّ (شرط المشغول عَنهُ قبُول الْإِضْمَار فَلَا يَصح) الِاشْتِغَال (عَن حَال ، وتمييز ومصدر مُؤَكد ، ومجرور بِمَا لَا يجر الْمُضمر) كحتى ، وَالْكَاف ، بخلاف الظّرْف ، وَالْمَفْعُول لَهُ .

وَالْمَجْرُور وَالْمَفْعُول مَعَه ، فَيجوز الِاشْتِغَال عَنْهَا .

قَالَ : وَأما الْمصدر فَإِن اتَّسع فِيهِ جَازَ الِاشْتِغَال عَنهُ نَحْو : الضَّرْب الشَّدِيد ضَربته زيدا، وَكَذَا الْمَفْعُول الْمُطلق لِأَنَّهُ مفعول .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## التوابع

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/٢١٧٦ .

(٢) همع هوامع ٥/١٦١-١٦٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ٤/٢١٧٨ .

## ٥٧٩- حد التوابع .

قال ابن مالك :

**يَتْبَــعُ فِــي الإعْـرَابِ الأسْـمَاءَ الأُوَلْ نَعْـتٌ ، وَتَوْكِيـدٌ ، وَعَطْـفٌ ، وَبَـدَلْ**

قال السيوطي[١] : "حد ابْن مَالك فِي التسهيل التَّابِع فَقَالَ : هُوَ مَا لَيْسَ خَبرا من مشارك مَا قبله فِي إعرابه وعامله مُطلقًا ، مخرجا بالقيد الْأَخير الْمَفْعُول الثَّانِي ، وَالْحَال ، والتمييز .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يحده جُمْهُور النُّحَاة لِأَنَّهُ مَحْصُور بالعد ، فَلَا يحْتَاج إِلَى حد .

فَلذَلِك قلت : (التوابع : نعت ، وَعطف بَيَان ، وتوكيد ، وَبدل ، وَعطف نسق) لِأَنَّهُ إِمَّا أَن يكون بِوَاسِطَة حرف ، فالنسق أَولا ، وَهُوَ على نِيَّة تكْرَار الْعَامِل فالبدل ، أَولَا ، وَهُوَ بِأَلْفَاظ محصورة ، فالتأكيد أَولَا وَهُوَ جامد فالبيان ، أَو مُشْتَق فالنعت" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تعريف ابن مالك للتابع فقال : : هُوَ مَا لَيْسَ خَبرا من مشارك مَا قبله فِي إعرابه وعامله مُطلقًا ، فقال أبو حيان[٢] : "وَلم يحده جُمْهُور النُّحَاة لِأَنَّهُ مَحْصُور بالعد ، فَلَا يحْتَاج إِلَى حد" .

مما يدل على موافقة السيوطي[٣] لأبي حيان .

## ٥٨٠- العامل في البدل .

قال ابن مالك :

**التَّـابِعُ المَقْصُـودُ بِـالحُكْمِ بِـلَا وَاسِـطَةٍ هُـوَ المُسَـمّى بَـدَلَا**

قال السيوطي[٤] : "(وَقيل : هُوَ) : الْعَامِل (نِيَابَة عَنهُ) أَي عَن الْمُقدر ، حَكَاهُ أَبُو حَيَّان عَن ابْن عُصْفُور قَالَ : لما حذفت الْعَرَب عَامل الْبَدَل عوضت مِنْهُ الْعَامِل فِي الْمُبدل مِنْهُ فَتَوَلّى من الْعَمَل مَا كَانَ يَتَوَلَّاهُ ذَلِك الْمَحْذُوف ، كَمَا أَنهم لما عوضوا الظّرْف وَالْمَجْرُور فِي نَحْو : زيد عنْدك قَائِما وَفِي الدَّار جَالِسا من مُسْتَقر الْمَحْذُوف توليا من الْعَمَل مَا لَهُ ، فنصبا الْحَال ، ورفعا الضَّمِير" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٥] أنّ في البدل هو العامل (نِيَابَة عَنهُ) أَي عَن الْمُقدر .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع هوامع٥/١٦٥ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٩٠٧ .

(٣) همع هوامع٥/١٦٥ .

(٤) همع هوامع٥/١٦٧ .

(٥) ارتشاف الضرب٤/١٩٦١ .

## النّعت

### ٥٨١- مصطلح النّعت والصّفة .

قال ابن مالك :

**فَالنّعْــتُ تَــابِعٌ مُــتِمٌّ مَــا سَــبَقْ بِوَسْــمِهِ أَوْ وَسْــمِ مَــا بِــهِ اعْتَلَــقْ**

قال السيوطي[١] : "قال أَبُو حَيَّان : وَالتَّعْبِير بِهِ اصْطِلَاح الْكُوفِيّين .

وَرُبمَا قَالَه البصريون ، وَالْأَكْثَر عِنْدهم الْوَصْف وَالصّفة" .

**التوضيح والتحليل :**

قال أبو حيان أن النعت اصْطِلَاح الْكُوفِيّين ، أما البصريون الْأَكْثَر عِنْدهم اصطلاح الْوَصْف وَالصّفة .

ولم يعلق السيوطي .

### ٥٨٢- تعاطف النعوت يختص بالواو .

قال ابن مالك :

**وَنَعْــتُ غَيْــرِ وَاحِــدٍ إِذَا اخْتَلَــفْ فَعَاطِفــاً فَرّقْــهُ ، لَا إِذَا ائْتَلَــفْ**

قال السيوطي[٢] : "(وَيجوز تعاطفها) أَي النعوت ، أَي عطف بَعْضهَا على بعض متبعة كَانَت أَو مَقْطُوعَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وتختص بِالْوَاو نَحْو : {سبح اسْم رَبك الْأَعْلَى الَّذِي خلق فسوى ، وَالَّذِي قدر فهدى ، وَالَّذِي أخرج المرعى}[٣] .

قَالَ : وَلَا يجوز بِالْفَاءِ إِلَّا إِن دلّت على أَحْدَاث وَاقع بَعْضهَا على إِثْر بعض نَحْو : مَرَرْت بِرَجُل قَائِم إِلَى زيد فضاربه فقاتله" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٤] أنّ تعاطف النعوت يختص بالواو بِالْوَاو نَحْو : {سبح اسْم رَبك الْأَعْلَى الَّذِي خلق فسوى ، وَالَّذِي قدر فهدى ، وَالَّذِي أخرج المرعى}[٥] ، وَلَا يجوز

---

(١) همع هوامع٥/١٧١ .

(٢) همع هوامع٥/١٨٣ .

(٣) سورة الأعلى٨٧/١-٤ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٩٢٨ .

(٥) سورة الأعلى٨٧/١-٤ .

بِالْفَاءِ إِلَّا إِن دلّت على أَحْدَاث وَاقع بَعْضهَا على إِثْر بعض نَحْو : مَرَرْت بِرَجُل قَائِم إِلَى زيد فضاربه فقاتله" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## عطف البيان

### ٥٨٣- سبب تسمية عطف البيان .

قال ابن مالك :

**فَـذُو البَيَـانِ :تَـابعٌ ، شِـبهُ الصّـفَه          حَقِيقَـــةُ القَصـــدِ بِـــهِ مُنكَشِـــفَه**

قال السيوطي[1] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَسمي بِهِ ، لِأَنَّهُ تكْرَار الأول لزِيَادَة بَيَان ، فكأنك رَددته على نَفسه ، بِخِلَاف النَّعْت ، والتأكيد ، وَالْبدل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي سبب تسمية عطف البيان بهذا الاسم حيث علل أبي حيان ذلك فقال : "وَسمي بِهِ، لِأَنَّهُ تكْرَار الأول لزِيَادَة بَيَان ، فكأنك رَددته على نَفسه ، بِخِلَاف النَّعْت ، والتأكيد ، وَالْبدل" .

ولم يعلق السيوطي .

### ٥٨٤- القول في متبوع عطف البيان .

قال ابن مالك :

**فَأَولِيَنْـــــهُ مِـــــنْ وِفَــاقِ الأَوّلِ          مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الأوّلِ النّعْـتُ وَلِـيْ**

قال السيوطي[2] : "وَقَالَ فِي شرح التسهيل : زعم أَكثر الْمُتَأَخِّرين أَن متبوع عطف الْبَيَان لَا يفوتهُ فِي الِاخْتِصَاص بل يُسَاوِيه ، أَو يكون أَعم مِنْهُ .

وَالصَّحِيح جَوَاز الثَّلَاثَة ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَة النَّعْت ، وَهُوَ يكون فِي الِاخْتِصَاص فائقا ، ومفوقا، ومساويا فَلْيَكُن الْعَطف كَذَلِك . انْتهى .

فَذكر فِي كل من الْكِتَابَيْنِ مَسْأَلَة ، وَتحصل من ذَلِك فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ثَلَاثَة أَقْوَال .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : شَرط ابْن عُصْفُور أَن يكون عطف الْبَيَان أعرف من متبوعه ، وَعلله بِأَن الِابْتِدَاء بالأخص يُوجب الِاكْتِفَاء بِهِ ، وَعدم الْحَاجة إِلَى الْإِتْيَان بِمَا هُوَ دونه" .

---

(١) همع هوامع٥/١٩٠ .

(٢) همع هوامع٥/١٩١ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيان[1] زعم زعم أَكثر الْمُتَأَخِّرين أَن متبوع عطف الْبَيَان لَا يفوتهُ فِي الِاخْتِصَاص بل يُسَاوِيه ، أَو يكون أَعم مِنْهُ .

"وَالصَّحِيح جَوَاز الثَّلَاثَة ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَة النَّعْت ، وَهُوَ يكون فِي الِاخْتِصَاص فائقا ، ومفوقا، ومساويا فَلْيَكُن الْعَطف كَذَلِك . انْتهى" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٨٥- القول في إعراب {مقَام إِبْرَاهِيم}[2] .**

قال السيوطي[3] : "(وَجوز الزَّمَخْشَرِيّ تخالفهما) فأعرب قَوْله تَعَالَى : {مقَام إِبْرَاهِيم}[4] عطف بَيَان ، وَهُوَ معرفَة جَار على ((آيَات بَيِّنَات)) ، وَهِي نكرَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ مخالف لإِجْمَاع الْبَصرِيين ، والكوفيين فَلَا يلْتَفت إِلَيْهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجويز الزَّمَخْشَرِيّ تخالف التابع والمتبوع فأعرب فأعرب قَوْله تَعَالَى : {مقَام إِبْرَاهِيم}[5] عطف بَيَان .

فقال أبو حيان[6] : "وَهُوَ ومخالف لإِجْمَاع الْبَصرِيين ، والكوفيين فَلَا يلْتَفت إِلَيْهِ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## التوكيد

**٥٨٦- جواز تثنية التوكيد المعنوي إذا أكّد مثنى عند ابن مالك وولده .**

قال السيوطي[7] : "(فَإِن أكد مثنى فجمعهما أفْصح من الْإِفْرَاد) كَمَا تقدم ، وَيجوز الزيدان نفسهما بِالْإِفْرَادِ .

(وَجوز ابْن مَالك وَولده تثنيتهما) فَيُقَال : نفساهما (وَمنع) ذَلِك (أَبُو حَيَّان) وَقَالَ : إِنَّه غلط لم يقل بِهِ أحد من النَّحْوِيين وَإِنَّمَا منع أَو قل لكَرَاهَة اجْتِمَاع تثنيتين فِيمَا هُوَ كالكلمة الْوَاحِدَة.

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٩٤٣ .

(٢) سورة آل عمران٣/٩٧ .

(٣) همع هوامع٥/١٩٢ .

(٤) سورة آل عمران٣/٩٧ .

(٥) سورة آل عمران٣/٩٧ .

(٦) ارتشاف الضرب٤/١٩٤٣ .

(٧) همع هوامع٥/١٩٧ .

واختير الْجمع على الْإِفْرَاد ، لِأَن التَّثْنِيَة جمع فِي الْمَعْنى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي جواز تثنية التوكيد المعنوي إذا أكّد مثنى عند ابن مالك وولده ، فقال أبو حيان[1] : " إِنَّه غلط لم يقل بِهِ أحد من النَّحْوِيين وَإِنَّمَا منع أَو قل لكَرَاهَة اجْتِمَاع تثنيتين فِيمَا هُوَ كالكلمة الْوَاحِدَة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٨٧- التأكيد بـ(كلا وكلتها) في الموضع الذي لا يصلح فيه واحد .**

قال ابن مالك :

**كُـلاًّ اذكُـر فـي الشُّـمول ،و(كِـلا) (كِلتـا) (جميعـاً) بالضـمير مُوصَـلا**

قال السيوطي[2] : "(لم يُؤَكد بالأولين) أَي : كلا وكلتا (مَا لَا يصلح مَوْضِعه (وَاحِد))

فَلَا يُقَال : اخْتَصم الرّجلَانِ كِلَاهُمَا وَلَا رَأَيْت أحد الرجلَيْن كليهمَا ، وَلَا المَال بَين الرجلَيْن كليهمَا لعدم الْفَائِدَة، إِذْ لَا يحْتَمل فِي ذَلِك أَن يُرَاد بِالرجلَيْنِ أَحدهمَا حَتَّى يحْتَاج إِلَى التَّأْكِيد لدفعه ، وَلِأَنَّهُ لم يسمع من الْعَرَب قطّ .

وَيدل لَهُ أَنهم لَا يؤكدون فعل التَّعَجُّب بِالْمَصْدَرِ ، لِأَن التَّأْكِيد لرفع توهم الْمجَاز فِي الْفِعْل ، وإثباته حَاصِل لكَونه حَقِيقَة ، إِذْ لَا يتعجب من وصف شَيْء إِلَّا وَذَلِكَ الْوَصْف ثَابت لَهُ، فَكَمَا رفضوا تأكيده بِالْمَصْدَرِ رفضوا تَأْكِيد مَا ذكر لما كَانَ الْمجَاز ، لَا يدْخلهُ .

(خلافًا لِلْجُمْهُورِ) فِي تجويزهم ذَلِك ، قَالُوا : لِأَن الْعَرَب قد تؤكد حَيْثُ لَا يُرَاد رفع الِاحْتِمَال ، كَمَا أَتَوا بأجمع وأكتع بعد كل ، وَلَا احْتِمَال يرفع بهما لرفعه بِكُل .

وَالْجَوَاب كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان : "أَن الْمَعْنى إِذا كَانَ يفِيدهُ اللَّفْظ حَقِيقَة ، فَلَا حَاجَة للفظ آخر يؤكده إِلَّا إِذا قوي بِرِوَايَة عَن الْعَرَب" .

وَقد ذكرنَا أَن ذَلِك لم يسمع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّه لا يؤكد بـ(كلا وكلتها) في الموضع الذي لا يصلح فيه واحد ، ووافقه أبو حيان حيث قال[3] : "أَن الْمَعْنى إِذا كَانَ يفِيدهُ اللَّفْظ حَقِيقَة ، فَلَا حَاجَة للفظ آخر يؤكده إِلَّا إِذا قوي بِرِوَايَة عَن الْعَرَب" .

خلافاً للجمهور في تجويزهم ذلك .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٩٤٧ .

(٢) همع هوامع٥/١٩٨-١٩٩ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٩٤٨ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٨٨- ((جَمِيعًا)) لم يذكرها أكثر النحاة ونبّه عليها سيبويه .**

قال ابن مالك :

**كُـلاً اذكُـر فــي الشُّـمول ،و(كِـلا) (كِلتـا) (جميعـاً) بالضـمير مُوصَــلا**

قال السيوطي[1] : "وَلم يذكر أَكثر النُّحَاة ((جَمِيعًا)) قَالَ ابْن مَالك : سَهوا أَو جهلا ، وَقَالَ: قد نبه سِيبَوَيْهٍ على أَنَّهَا بِمَنْزِلَة ((كل)) معنى واستعمالا ، وَلم يذكر لَهُ شَاهدا ، وَقد وجدت لَهُ شَاهدا، وَهُوَ قَول امْرَأَة من الْعَرَب ترقص ابْنهَا .

**فِـــدَاكَ حَـــيُّ خَـــوْلاَنْ جَمِـــيعُهُم وهَمْـــدانْ**

**وكُـــلُّ آل قَحْطَـــانْ والأكرمَـــون عَـــدْنَانْ[2]**

انْتهى .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمِمَّنْ نقلهَا عَن سِيبَوَيْهٍ صَاحب ((الإفصاح))" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ ((جَمِيعًا)) لم يذكرها أكثر النحاة ، حيث قال ابن مالك : قد نبه سِيبَوَيْهٍ على أَنَّهَا بِمَنْزِلَة ((كل)) معنى واستعمالا ، وَلم يذكر لَهُ شَاهدا .

وقال أبو حيّان[3] : "نقلها عن سيبويه صاحب ((الإفصاح))" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان في جعل (جميعا) من هذا الباب .

**٥٨٩- تجويز ابن مالك إضافة كل إلى ظاهر .**

قال السيوطي[4] : "(وَ)جوز (ابْن مَالك إضافتها) أَي كل (إِلَى ظَاهر مثل الْمُؤَكّد) وَاسْتدلّ بقوله :

**... ... ... ... يَا أشْبَهَ النَّاس كلِّ النّاس بالقمر[5]**

وَقَوله :

---

(١) همع هوامع٥/١٩٩ .

(٢) البيتان من الهزج ، وهما لامرأة من العرب ترقص ابنها في الدرر ٦/ ٣٢ وشرح التصريح ٢/ ١٢٣ والمقاصد النحوية ٤/ ٩١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٣٠ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٩٥٠ .

(٤) همع هوامع٥/٢٠٠-٢٠١ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٤٥ وخزانة الأدب ٩/ ٣٥ وسمط اللآلي ٤٦٩ ٤٦٩ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٨ وشرح عمدة الحافظ ٥٥٧ ، ولكثير عزة في الدرر ٦/ ٣٣ والمقاصد النحوية ٤/ ٨٨ ، ولم أقع عليه في ديوان كثير ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ١٩٤ .

... ... ... ... **وأبْعَدُ النَّـاس كـلِّ النَّـاس مـن عَـار**[١]

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا حجَّة فِي ذَلِك ، لِأَنَّهُ فِيهِ نعت لَا توكيد ، أَي النَّاس الكاملين فِي الْحسن وَالْفضل ، كَمَا قَالَ ابْن مَالك فِي قَوْلك : مَرَرْت بِالرجلِ كل الرجل أَنه نعت بِمَعْنى الْكَامِل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ ابن مالك أجاز إضافة كل إلى ظاهر واستشهد على ذلك بقوله :

... ... ... ... **يَـا أشْـبَهَ النَّـاس كـلِّ النّـاس بـالقمر**

وَقَوله :

... ... ... ... **وأبْعَـدُ النَّـاس كـلِّ النَّـاس مـن عَـار**

وخالفه أبو حيان وقال[٢] : "وَلَا حجَّة فِي ذَلِك ، لِأَنَّهُ فِيهِ نعت لَا توكيد ، أَي النَّاس الكاملين فِي الْحسن وَالْفضل" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٥٩٠- مخالفة أبي حيان للجمهور في تجويز التوكيد بـ(أجمع) دون (كل) .**

قال ابن مالك :

**وَدونَ (كُـلِّ) قَـدْ يَجِـيءُ (أَجْمَـعُ) (جَمْعَـاءُ) (أَجْمَعُـونَ) ثُـمّ (جُمَـعٌ)**

قال السيوطي[٣] : "(وَ)الْجُمْهُور على أَنه (لَا) يُؤَكد (بِهِ) أَي بأجمع (دون كل اخْتِيَارا) . (وَالْمُخْتَار وفَاقا لأبي حِين جَوَازه) ، لِكَثْرَة وُرُوده فِي الْقُرْآن وَالْكَلَام الفصيح كَقَوْلِه تَعَالَى :

{ولأغوينهم أَجْمَعِينَ}[٤] .

{وَإِن جَهَنَّم لموعدهم أَجْمَعِينَ}[٥] .

{لأَملأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجمَعِينَ}[٦] ، وَفِي الصَّحِيح : ((فَلهُ سلبه أجمع)) [٧] ، ((فصلوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ)) [٨] .

---

(١) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٢٩ والدرر ٦/ ٣٣ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٩٤٩-١٩٥٠ .

(٣) همع هوامع٥/٢٠٢ .

(٤) سورة الحجر١٥/٣٩ .

(٥) سورة الحجر١٥/٤٣ .

(٦) سورة هود١١/١١٩ .

(٧) السنن الكبرى للنسائي ، كتاب السير ، باب قتل عيون المشركين(٨٦٢٤) .

(٨) سنن ابن ماجة ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا(٨٤٦) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا يُقَال دَلِيل الْمَنْع وجوب تَقْدِيم ((كل)) عِنْد الِاجْتِمَاع ، لِأَن النَّفس يجب تَقْدِيمهَا على الْعين إِذا اجْتمعَا .

وَيجوز التَّأْكِيد بِالْعينِ على الِانْفِرَاد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أن الجمهور لا يجيزون التوكيد بأجمع دون كل ، وقال أبو حيان[1] : " وَلَا يُقَال دَلِيل الْمَنْع وجوب تَقْدِيم ((كل)) عِنْد الِاجْتِمَاع ، لِأَن النَّفس يجب تَقْدِيمهَا على الْعين إِذا اجْتمعَا .

وَيجوز التَّأْكِيد بِالْعينِ على الِانْفِرَاد" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٥٩١- الخلاف في علة أنّ (أجمع) وأخواته معارف جرت على المعرفة .**

قال السيوطي[٢] : "(وَهِي) أي أجمع وأخواته (معارف) بالِاتِّفَاقِ ، وَلِهَذَا جرت على الْمعرفَة .

ثمَّ اخْتلف فِي سَبَب تَعْرِيفهَا (فَقيل) : هُوَ (بنية الْإِضَافَة) إِلَى الضَّمِير إِذْ أصل رَأَيْت النِّسَاء جمع : جَمِيعهنَّ ، فَحذف الضَّمِير للْعلم بِهِ ، وعزي إِلَى سِيبَوَيْهٍ ، وَاخْتَارَهُ السُّهيْلي وَابْن مَالك .

(وَقيل : بالعلمية) لِأَنَّهَا أَعْلَام للتوكيد ، علقت على معنى الْإِحَاطَة بِمَا يتبعهُ ، كأسامة وَنَحْوه من أَعْلَام الْأَجْنَاس ، وَهَذَا قَول صَاحب البديع وَغَيره ، وَاخْتَارَهُ ابْن الْحَاجِب ، وَصَححهُ أَبُو حَيَّان ، قَالَ : وَيُؤَيّدهُ أَنه لم يصرف ، وَلَيْسَ بِصفة وَلَا شبهها" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ الاتفاق هو أنّ أجمع وأخواته معارف ، والخلاف في علة ذلك ، (قيل : بالعلمية) لِأَنَّهَا أَعْلَام للتوكيد ، علقت على معنى الْإِحَاطَة بِمَا يتبعهُ ، كأسامة وَنَحْوه من أَعْلَام الْأَجْنَاس ، وَهَذَا قَول صَاحب البديع وَغَيره ، وَاخْتَارَهُ ابْن الْحَاجِب ، وَصَححهُ أَبُو حَيَّان ، قَالَ[٣] : "وَيُؤَيّدهُ أَنه لم يصرف ، وَلَيْسَ بِصفة وَلَا شبهها" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٩٥٢ .

(٢) همع هوامع٥/٢٠٢-٢٠٣ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٩٥١ .

**٥٩٢- توكيد متعاطفين عند اتحاد عاملهما معنى .**

قال ابن مالك :

**وَاغْـنَ بِــ(كِلْتَا) فِــي مُثنًّــى وَ(كِـلَا) عَــنْ وَزْنِ (فَعْـلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَــلا)**

قال السيوطي(١) : "((وَلَا يتحد توكيد متعاطفين مَا لم يتحد عاملهما معنى)) فَلَا يُقَال : مَاتَ زيد وعاش عَمْرو وَكِلَاهُمَا .

فَإِن اتحدا معنى جَازَ ، وَإِن اخْتلفَا لفظا جزم بِهِ ابْن مَالك تبعا للأخفش نَحْو : انْطلق زيد، وَذهب بكر كِلَاهُمَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيحْتَاج ذَلِك إِلَى سَماع من الْعَرَب حَتَّى يصير قانونا يَبْنِي عَلَيْهِ ، وَالَّذِي تَقْتَضِيه الْقَوَاعِد الْمَنْع ، لِأَنَّهُ لَا يجْتَمع عاملان على مَعْمُول وَاحِد ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ على تَابعه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنه وَلَا يتحد توكيد متعاطفين مَا لم يتحد عاملهما معنى فَلَا يُقَال : مَاتَ زيد وعاش عَمْرو وَكِلَاهُمَا .

فَإِن اتحدا معنى جَازَ ، وَإِن اخْتلفَا لفظا جزم بِهِ ابْن مَالك تبعا للأخفش ، وخالفهم أبو حيان وقال(٢) : "وَيحْتَاج ذَلِك إِلَى سَماع من الْعَرَب حَتَّى يصير قانونا يَبْنِي عَلَيْهِ ، وَالَّذِي تَقْتَضِيه الْقَوَاعِد الْمَنْع ، لِأَنَّهُ لَا يجْتَمع عاملان على مَعْمُول وَاحِد ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ على تَابعه" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

والراجح هنا قول السيوطي .

**٥٩٣- توكيد المحذوف .**

قال ابن مالك :

**وَإِنْ تُؤَكّـــدِ الضّـــمِيرَ المُتّصِـــلْ بِــالنّفْس والعَــيْن فَبَعْــدَ المُنْفَصِــلْ**

**عَنَيْـــتُ ذَا الرّفْـــعِ ،وَأَكّـــدُوا بِمَـــا سِـــوَاهُمَا ،وَالقَيْـــدُ لَـــنْ يُلْتَزَمَـــا**

قال السيوطي(٣) : "(وَفِي توكيد مَحْذُوف خلاف) فَأَجَازَهُ الْخَلِيل وسيبويه والمازني وَابْن طَاهِر ، وَابْن خروف فَيُقَال فِي ((الَّذِي ضَربته نَفسه زيد)) ، ((الَّذِي ضربت نَفسه زيد)) ، ((ومررت بزيد وأتاني أَخُوهُ أَنفسهمَا)) وَمنعه الْأَخْفَش والفارسي ، وَابْن جني ، وثعلب ، وَصَححهُ ابْن مَالك

---

(١) همع هوامع٥/٢٠٤ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٩٥٣ .

(٣) همع هوامع٥/٢٠٥-٢٠٦ .

وَأَبُو حَيَّان ، لِأَن التوكيد بَابه الإطناب ، والحذف للاختصار فتدافعا ، وَلِأَنَّهُ لَا دَلِيل على الْمَحْذُوف .

ورد الأول بِأَن ذَلِك تَأْكِيد التّكْرَار دون غَيره ، وَالثَّانِي بِأَن التوكيد يدل على الْمَحْذُوف .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالَّذِي نختاره عدم الْجَوَاز ، لِأَن إجَازَة مثل ذَلِك يحْتَاج إِلَى سَماع من الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في توكيد المحذوف ، حيث أجازه الْخَلِيل وسيبويه والمازني وَابْن طَاهِر ، وَابْن خروف ، ومنعه وَمنعه الْأَخْفَش والفارسي ، وَابْن جني ، وثعلب ، وَصَححهُ ابْن مَالك وَأَبُو حَيَّان .

قَالَ أَبُو حَيَّان(١) : "وَالَّذِي نختاره عدم الْجَوَاز ، لِأَن إجَازَة مثل ذَلِك يحْتَاج إِلَى سَماع من الْعَرَب" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك ، والراجح هنا المنع .

## البدل

### ٥٩٤- منع بدل المضمر من مضمر مثله (بدل بعض أَو اشْتِمَال) .

قال ابن مالك :

**وَمِـنْ ضَـمِيرِ الحَاضِـرِ الظَّـاهِرَ لَا ... تُبْدِلْـهُ إِلّا مَـا إِحَاطَـةً جَـلَا**

قال السيوطي(٢) : "(وَ)منع (أَبو حَيَّان وَقوم بدل الْمُضمر من مثله) أَي من مُضْمر (بدل بعض أَو اشْتِمَال) نحو : ((ثلث التفاحة أكلتها إِيَّاه)) ، و ((حسن الْجَارِيَة أعجبتني هُوَ)) ، وَأَجَازَهُ آخَرُونَ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : ومنشأ الْخلاف : هَل الْبَدَل من جملَة أُخْرَى ، أَو الْعَامِل فِيهِ عَامل الْمَتْبُوع فعلى الأولى يمْنَع لِئَلَّا يبْقى الْمُبْتَدَأ بِلَا رابط ، لِأَن الضَّمِير يعود على الْمُضَاف إِلَيْهِ ، وعَلى الثَّانِي يجوز ، قَالَ : إِلَّا أَنه يحْتَاج إِلَى سَماع" .

---

(١) ارتشاف الضرب١٩٥٣/٤ .

(٢) همع هوامع٢١٩/٥ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ أبي حيّان منع بدل المضمر من مثله ، أَي من مُضْمر (بدل بعض أَو اشْتِمَال) نحنو : ((ثلث التفاحة أكلتها إِيَّاه)) ، و ((حسن الْجَارِيَة أعجبتني هُوَ)) ، وَأَجَازَهُ آخَرُونَ.

قَالَ أَبُو حَيَّان[1] : "ومنشأ الْخلاف : هَل الْبَدَل من جملَة أُخْرَى ، أَو الْعَامِل فِيهِ عَامل عَامل الْمَتْبُوع فعلى الأولى يمْنَع لِئَلَّا يبْقى الْمُبْتَدَأ بِلَا رابط ، لِأَن الضَّمِير يعود على الْمُضَاف إِلَيْهِ ، وعَلى الثَّانِي يجوز ، قَالَ : إِلَّا أَنه يحْتَاج إِلَى سَماع" .

والراجح هنا قول أبي حيان ، ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٥٩٥- بدل المضمر من مضمر بدل كل إذا كَانَ (مَنْصُوبًا) .**

قال السيوطي[2] : "(قَالَ الكوفية أَو كل) أَي : لَا يُبدل الْمُضمر من مُضْمر بدل كل إذا إذا كَانَ (مَنْصُوبًا) بل يحمل على التَّأْكِيد نَحْو : رَأَيْتُك إياك .

والبصريون قَالُوا : هُوَ بدل كَمَا أَن الْمَرْفُوع بدل بِإِجْمَاع نَحْو : ((قُمْت أَنْت)) وَصحح الأول ابْن مَالك ، وَالثَّانِي أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في بدل المضمر من مضمر بدل كل إذا كَانَ (مَنْصُوبًا) ، حيث قال الكوفية بالمنع وحملوه على التوكيد ، ووافقهم ابن مالك ، وقال البصريون بالجواز ووافقهم أبو حيان[3] ، والراجح هنا قول البصريون .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٥٩٦- بدل الجملة من المفرد .**

قال السيوطي[4] : "(وَقَالَ ابْن جني والزمخشري وَابْن مَالك و) تبدل الْجُمْلَة (من الْمُفْرد) الْمُفْرد) نَحْو قَوْله :

**إِلَـــى الله أشْــكُو بالمَدينـــة حَاجَـــة وبالشّـــام أُخْـــرَى كَيْـــفَ يَلْتقِيـــان[5]**

فيكف يَلْتَقِيَانِ بدل من حَاجَة وَأُخْرَى ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَشْكُو هَاتين الحاجتين لتعذر التقائهما.

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٩٦٣ .

(٢) همع هوامع٥/٢٢٠ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٩٦٣ .

(٤) همع هوامع٥/٢٢١-٢٢٢ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٥/ ٢٠٨ وشرح التصريح ٢/ ١٦٢ وشرح شواهد المغني المغني ٢/ ٥٥٧ والمقاصد النحويَّة ٤/ ١٠٢ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٤٠٨ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٠ والمحتسب ٢/ ١٦٥ والمغني اللبيب ١/ ٢٧، ٤٢٦ .

قَالَ ابْن مَالك : وَمِنْه {مَا يُقَال لَك إِلَّا مَا قد قيل للرسل من قبلك إِن رَبك}[١] الْآيَة .

وَإِن وَمَا بعْدهَا بدل من ((مَا)) وصلتها .

وَالْجُمْهُور لم يذكرُوا ذَلِك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ ((كَيفَ يَلْتَقِيَانِ)) بَدَلا بل استئنافا للاستبعاد ، وَكَذَا ((إِن رَبك)) لِئَلَّا يُؤَدِّي إِلَى إِسْنَاد الْفِعْل إِلَى الْجُمْلَة وَهُوَ مَمْنُوع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في تبديل الجملة من المفرد ، حيث أجازه ابْن جني والزمخشري وَابْن مَالك والشاهد قَوْله :

**إِلَــى الله أَشْــكُو بالمَدينــة حَاجَــة وبالشّــام أُخْــرَى كَيْــفَ يَلْتقِيــان**

فيكف يَلْتقِيَانِ بدل من حَاجَة وَأُخْرَى .

ومنعه أبو حيان وقال : وَلَيْسَ ((كَيفَ يَلْتَقِيَانِ)) بَدَلا بل استئنافا للاستبعاد ، وَكَذَا ((إِن رَبك)) لِئَلَّا يُؤَدِّي إِلَى إِسْنَاد الْفِعْل إِلَى الْجُمْلَة وَهُوَ مَمْنُوع .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

والراجح رأي أبي حيان .

## حروف العطف

### ٥٩٧- وضع حد لحروف العطف .

قال ابن مالك :

**العَطْفُ إمّـا : ذُو بَيَـانٍ ، أَوْ نَسَـقْ والغَــرَضُ الآنَ بَيَــانُ مَــا سَــبَقْ**

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : ولكونه بأدوات محصورة لَا يحْتَاج إِلَى حَده ، وَمن حَده _كَابْن مَالك_ بِكَوْنِهِ تَابعا بِأحد حُرُوف الْعَطف لم يصب مَعَ مَا فِيهِ من الدّور ، ولتوقف معرفَة الْمَعْطُوف على حرفه وَمَعْرِفَة الْحَرْف على الْعَطف" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ أبي حيان قال لا يحتاج حروف العطف إلى حد ، ومن حده كابن مالك لم يصب .

ولم يعلق السيوطي .

---

(١) سورة فصلت ٤١/٤٣ .

(٢) همع هوامع ٥/٢٢٣ .

## ٥٩٨- الخلاف في إفادة الواو المعية .

قال ابن مالك :

**فَــاعْطِفْ بِــوَاوٍ سَــابِقاً أَوْ لَاحِقَــا ـفِـي الحُكْـمِ- أَوْ مُصَـاحِباً مُوَافِقَـاً**

قال السيوطي[١] : "(و) قَالَ (ابْن مَالك : الْمَعِيَّة) فِيهَا (أرجح) من غَيرهَا (وَالتَّرْتِيب كثير، كثير، وَعَكسه قَلِيل) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ قَول مخترع مُخَالف لمَذْهَب الْأَكْثَرين وَغَيرهم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في إفادة الواو المعية كما قال ابن مالك ، وخالفه أبو حيان وقال: وَهُوَ قَول مخترع مُخَالف لمَذْهَب الْأَكْثَرين وَغَيرهم .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ٥٩٩- اختصاص الواو بعطف( عامل حذف ، وبقي معموله على) عامل (ظاهر يجمعهما معنى واحد) .

قال ابن مالك :

**وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الّذِي لَا يُغْنِـي مَتْبُوعُـهُ كَـ((اصْـطَفّ هَـذا وَابنِـي))**

قال السيوطي[٢] : "(قَالَ ابْن مَالك : وَعطف عَامل حذف ، وَبَقِي معموله على) عَامل عَامل (ظَاهر يجمعهما معنى) وَاحِدًا (نَحْو) قَوْله تَعَالَى : {تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإيمانَ}[٣] أَصله : واعتقدوا الْإِيمَان أَو اكتسبوا فاستغنى بمفعوله عَنهُ لِأَن فِيهِ وَفِي ((تبوءوا)) معنى لازموا ، وألفوا ، وَقَول الشَّاعِر :

**عَلَفْتُهَــا تِبْنَــاً وَمَــاء بَــارِدًا ... ... ... ...[٤]**

أَي : وسقيتها ، وَالْجَامِع الطّعْم .

**... ... ... ... وزجّجْــنَ الحواجــبَ والعُيُونَــا[٥]**

أَي : وكحلن ، وَالْجَامِع التحسين .

---

(١) همع هوامع٥/٢٢٥ .

(٢) همع هوامع٥/٢٢٨-٢٢٩ .

(٣) سورة الحشر ٥٩/٩ .

(٤) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٨، ٧/ ٢٣٣ وأمالي المرتضى ٢/ ٢٥٩ والإنصاف ٢/ ٦١٢ ٦١٢ وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٥ . وعجزه : حَتَّى شَتَتْ همّالَةً عَيْناها .

(٥) البيت من الوافر ، وهو للراعي النميري في ديوانه ٢٦٩ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٥ والمقاصد النحوية ٣/ النحوية ٣/ ٩١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١٢، ٧/ ٢٣٣ والإنصاف ٢/ ٦١٠ .

(وَجعله الْجُمْهُور من عطف الْجمل بإضمار فعل) مُنَاسِب كَمَا تقدم لتعذر الْعَطف .

(و) جعله (قوم) من عطف (الْمُفْرد بتضمين) الْفِعْل (الأول معنى : يتسلط) بِهِ عَلَيْهِ ، فَيقدر ((آثروا الدَّار الْإِيمَان)) ، وَنَحْوه .

قَالَ أَبُو حَيَّان : فَركب ابْن مَالك من المذهبين مذهبا ثَالِثا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن مالك في اختصاص الواو الواو بعطف( عامل حذف ، وبقي معموله على) عامل (ظاهر يجمعهما معنى واحد) ، (وَجعله الْجُمْهُور من عطف الْجمل بإضمار فعل) مُنَاسِب كَمَا تقدم لتعذر الْعَطف .

(و) جعله (قوم) من عطف (الْمُفْرد بتضمين) الْفِعْل (الأول معنى : يتسلط) بِهِ عَلَيْهِ ، فَيقدر ((آثروا الدَّار الْإِيمَان)) ، وَنَحْوه .

وقَالَ أَبُو حَيَّان[١] : "فَركب ابْن مَالك من المذهبين مذهبا ثَالِثا" .

ولم يعلق السيوطي .

## حرف أم

### ٦٠٠- زعم ابن كيسان أنّ (أم) أصلها (أو) .

قال السيوطي[٢] : "(وَزعم ابْن كيسَان أَن أَصْلهَا : أَو) أبدلت واوها ميما فتحولت إِلَى معنى يزِيد على معنى أَو .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : وَهِي دَعْوَى بِلَا دَلِيل ، وَلَو كَانَ كَذَلِك لاتفقت أحكامهما وهما مُخْتَلِفَانِ من أوجه .

مِنْهَا : أَن السُّؤَال بِأَو قبله بِأم وَأَنه يقدر مَعَ ((أَو)) بِأحد ، وَمَعَ أم ((بِأَيّ)) .

وَأَن جَوَاب ((أَو)) بنعم أَو لَا .

وَجَوَاب ((أم)) بِالتَّعْيِينِ بِالِاسْمِ أَو الْفِعْل .

وَأَن الْأَحْسَن مَعَ أَو تَقْدِيم الْفِعْل ، وَمَعَ ((أم)) تَقْدِيم الِاسْم .

وَأَن ((أَو)) لَا يلْزم معادلتها للاستفهام بِخِلَاف أم .

وَأَنَّك إِذا استفهمت باسم وعطفت عَلَيْهِ كَانَ ((بِأَو)) دون ((أم)) .

وَأَن الْعَطف بعد أفعل التَّفْضِيل ((بِأم)) دون ((أَو)) .

وَكَذَا مَا لم يحسن السُّكُوت عَلَيْهِ" .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٩٨٣ .

(٢) همع هوامع٥/٢٣٨-٢٣٩ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي زعم ابن كيسان أنّ ابن كيسان أنّ (أم) أصلها (أو) ، فقال أبو حيان[1] :

حيان[1] : "وَهِي دَعْوَى بِلَا دَلِيل" .

وذكر أوجه الخلاف بين (أو) و(أم) .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٦٠١- منع الصّفار دخول ((أم)) على ((هَل)) وَغَيرهَا .**

قال ابن مالك :

**وَ(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التّسْوِية أَوْ هَمْـزةٍ عَـنْ لَفْـظِ (أَيّ) مُغنِيَـهْ**

قال السيوطي[2] : "وَذهب الصّفار : إِلَى منع دُخُول ((أم)) على ((هَل)) وَغَيرهَا ، لِأَنَّهُ جمع بَين أداتي معنى ، وَقَالَ : لَا يحفظ مِنْهُ إِلَّا قَوْله :

**أم هَـــل كبيـــرٌ بَكَـــى** ... ... ... ... ... ...[3]

وَقَوله :

... ... ... ... ... **أم هَل لامَنِـي فِيك لائـمُ**[4]

وَقَوله :

**وَمَـا أنـتَ أمْ مَـا ذِكرُهـا رَبعيّـة** ... ... ... ...[5]

وَقَوله تَعَالَى : {أَمَّن هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُم}[6] .

((أَمن يرزقكم)) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا مِنْهُ دَلِيل على الجسارة ، وَعدم حفظ كتاب الله" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/٢٠١١ .

(٢) همع هوامع٥/٢٤٤-٢٤٥ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٣٩ وتهذيب اللغة ٩/ ٢١٢ . وتمامه : لم يقض عبرته عبرته ** إثر الأحبة يوم البين معذور .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للجحاف بن حكيم في الدرر ٦/ ١٠٧ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٨ والمؤتلف والمختلف ٧٦ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٢٧٧، ٢٨٠، ٣١٦ والكتاب ٣/ ١٧٦ ومغني اللبيب ٢/ ٣٨

(٥) البيت من الطويل ، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ٣٥ وشرح اختيارات المفضل ١٥٨٠ والمقاصد النحوية ٣/ النحوية ٣/ ١٦ ، وبلا نسبة في رصف المباني ٩٩ . وعجزه : يخط لها من ثرمداء قليب .

(٦) سورة الملك٦٧/٢٠ .

ذكر السيوطي منع الصّفار دخول ((أم)) على ((هَل)) وَغَيرهَا ، وذكر بعض الشواهد ، فقال أبو حيان[١] : "وَهَذَا مِنْهُ دَلِيل على الجسارة ، وَعدم حفظ كتاب الله" .

ولم يعلق السيوطي .

**٦٠٢- مخالفة ابن مالك للجمهور بتجويز دخول (أم) على مفرد .**

قال ابن مالك :

**وَبِانْقِطَـاعٍ وَبِمَعْنَـى (بَـلْ) وَفَـتْ ... إنْ تَـكُ مِمّـا قُيِّـدَتْ بِـهِ خَلَـتْ**

قال السيوطي[٢] : "(لَا مُفْرد) أَي لَا تدخل عَلَيْهِ (خلافًا لِابْنِ مَالك) فِي قَوْله بذلك ، وَأَنه مِنْهُ قَوْلهم : ((إِنَّهَا لإبل أم شَاءَ)) لقَوْل بَعضهم : ((إِن هُنَاكَ لإبلا أم شَاءَ)) بِالنّصب .

قَالَ : فَهَذَا عطف صَرِيح يُقَوي عدم الْإِضْمَار فِي الْمَرْفُوع .

قَالَ أَبُو حَيَّان وَابْن هِشَام : وَقد خرق إِجْمَاع النَّحْوِيين فِي ذَلِك ، فَإِنَّهُم اتَّفقُوا على تَقْدِير مُبْتَدأ : أَي بل : أَهِي شَاءَ .

وَأما رِوَايَة النصب إِن صحّت ، فَالْأولى أَن يقدر فِيهَا ناصب أَي أم أرى شَاءَ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ (أم) لا تدخل على مفرد ، وخالف ابن مالك ، ومنه : ((إِنَّهَا لإبل أم شَاءَ)) لقَوْل بَعضهم : ((إِن هُنَاكَ لإبلا أم شَاءَ)) بِالنّصب .

فقال أبو حيان وابن هشام[٣] : "وَقد خرق إِجْمَاع النَّحْوِيين فِي ذَلِك ، فَإِنَّهُم اتَّفقُوا على تَقْدِير مُبْتَدأ : أَي بل : أَهِي شَاءَ .

وَأما رِوَايَة النصب إِن صحّت ، فَالْأولى أَن يقدر فِيهَا ناصب أَي أم أرى شَاء" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## حرف إمّا

**٦٠٣- الخلاف في (أمّا) أهي مركبة أم بسيطة .**

قال ابن مالك :

**وَمِثْـلُ (أَوْ) القَصْـدِ :(إمّـا) الثّانِيَـه ... فِـي نَحْـوِ:((إمّـا ذِي وَإمّـا النّائيـة))**

قال السيوطي[٤] : "(وَهِي مركبة) من ((إِن)) و ((مَا)) الزَّائِدَة (على الْأَصَح) وَهُوَ مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ وَعَلِيهِ بني الِاقْتِصَار على ((إِن)) وَحذف ((مَا)) .

وَقيل : بسيطة وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان ، لِأَن الأَصْل البساطة لَا التَّرْكِيب" .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/٢٠٠٩ .

(٢) همع هوامع٥/٢٤٦ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/٢٠١١ .

(٤) همع هوامع٥/٢٥٥ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في (أمّا) أهي مركبة أم بسيطة ، حيث اختار أَبُو حَيَّان[١] أنّها بسيطة ، وخالفه السيوطي أنها مركبة من ((إن)) و ((مَا)) الزَّائِدَة (على الْأَصَح) وَهُوَ مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## حرف بل

### ٦٠٤- منع الكوفيين العطف بـ (بل) بعد غير النفي والنهي .

قال ابن مالك :

**وَ(بَـــلْ) كَـــ(لَكنْ) بَعْــدَ مَصْــحُوبَيْهَا كَـــ((لَــمْ أَكُــنْ فِــي مَرْبَــعٍ بَــلْ تَيْهَــا))**

قال السيوطي[٢] : "(وَمنع الكوفية و) أَبُو جَعْفَر (بن صابر الْعَطف بهَا بعد غَيرهمَا) .

قَالَ هِشَام مِنْهُم : محَال : ضربت عبد الله بل أباك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا من الْكُوفِيّين مَعَ كَونهم أوسع من الْبَصرِيين فِي اتِّبَاع شواذ الْعَرَب دَلِيل على أَنه لم يسمع الْعَطف بهَا فِي الْإِيجَاب أَو على قلته" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي منع الكوفيين العطف بـ (بل) بعد غير النفي والنهي ، فقال هشام هِشَام مِنْهُم : محَال : ضربت عبد الله بل إياك .

فقال أبو حيان[٣] : "وَهَذَا من الْكُوفِيّين مَعَ كَونهم أوسع من الْبَصرِيين فِي اتِّبَاع شواذ الْعَرَب دَلِيل على أَنه لم يسمع الْعَطف بهَا فِي الْإِيجَاب أَو على قلته" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٦٠٥- بعض لغات ((لَا بل)) .

قال السيوطي[٤] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيُقَال فِي لَا بل : ((نَا بن)) ، و ((لَا بن)) و ((نَا بل)) بإبدال اللامين أَو إِحْدَاهمَا نونا .

(وتزاد ((لَا)) ضَرُورَة) ."

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٩٩٣ .

(٢) همع هوامع٥/٢٥٦ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٩٩٥ .

(٤) همع هوامع٥/٢٥٧-٢٥٨ .

ذكر أبو حيان[1] بعض لغات ((لَا بل)) ، حيث يقال في لَا بل : ((نَا بن)) ، و ((لَا بن)) و ((نَا بل)) بإبدال اللامين أَو إِحْدَاهمَا نونا .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## حرف لا

### ٦٠٦- العطف بـ ((لا)) بعد نداء .

قال ابن مالك :

**وَأَوْلِ (لَكِـنْ) نَفْيـاً أَوْ نَـهْيـا،ً وَ(لَا)　　نِــدَاءً أَوْ أَمْــراً، أَوْ اثْبَاتـاً تَــلَا**

قال السيوطي[2] : "(وَقَالَ سِيبَوَيْهٍ : ونداء) نَحْو : يَا ابْن أخي لَا ابْن عمي ، وَأنْكرهُ ابْن سَعْدَان ، وَقَالَ : لَيْسَ هَذَا من كَلَامهم .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذِه شَهَادَة على نفي ، وَالظَّن لسيبويه أَنه لم يذكرهُ فِي كِتَابه إِلَّا وَهُوَ مسموع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي إضافة سيبويه العطف بـ ((لا)) بعد نداء ، نحو : يَا ابْن أخي لَا ابْن عمي، وأنكر عليه ابن سَعْدَان ذلك ، فقال أبو حيان[3] : "وَهَذِه شَهَادَة على نفي ، وَالظَّن لسيبويه أَنه لم يذكرهُ فِي كِتَابه إِلَّا وَهُوَ مسموع" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## حرف أيّ

### ٦٠٧- إثبات الْكُوفِيُّونَ الْعَطف (بِأَيّ) ، وابن مالك أنها حرف تفسير .

قال السيوطي[4] : "(و) أثبت الْكُوفِيُّونَ أَيْضا الْعَطف (بِأَيّ) نَحْو : رَأَيْت الغضنفر أَي الْأسد ، وَضربت بالعضب أَي السَّيْف ، وَالصَّحِيح أَنَّهَا حرف تَفْسِير يتبع بعْدهَا الأجلي للأخفي لأَنا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دَائِما ، وَلَا ملازما لعطف الشَّيْء على مرادفه ، وَهَذَا القَوْل نَقله فِي التسهيل عَن صَاحب ((المستوفي)) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا أَدْرِي من هُوَ ؟ قَالَ : وَالْعجب نسبته هَذَا الْمَذْهَب إِلَى كتاب مَجْهُول، وَهُوَ مَذْهَب الْكُوفِيّين ، وَوَافَقَهُمْ ابْن صابر والسكاكي" .

---

(١) ارتشاف الضرب١٩٩٦/٤ .

(٢) همع هوامع٢٦١/٥ .

(٣) ارتشاف الضرب١٩٩٦/٤ .

(٤) همع هوامع٢٦٤/٥ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في ((أيّ)) حيث أثبت الْكُوفِيُّونَ الْعَطف (بِأَيّ) نَحْو : رَأَيْت الغضنفر أَي الْأسد ، واختار السيوطي أَنَّهَا حرف تَفْسِير يتبع بعْدهَا الأجلي للأخفي ، وَهَذَا القَوْل نَقله فِي التسهيل عَن صَاحب ((المستوفي)) .

فقَالَ أَبُو حَيَّان[١] : "وَلَا أَدْرِي من هُوَ ؟ قَالَ : وَالْعجب نسبته هَذَا الْمَذْهَب إِلَى كتاب مَجْهُول، وَهُوَ مَذْهَب الْكُوفِيّين ، وَوَافَقَهُمْ ابْن صابر والسكاكي" .

والصحيح إثبات الكوفيين وأبي حيان .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## حرف كيف

### ٦٠٨- الخلاف في الْعَطف بـ (كيف) .

قال السيوطي[٢] : "(و) أثبت هِشَام الْعَطف (بكيف بعد نفي) نَحْو : مَا مَرَرْت بزيد فَكيف عَمْرو.

وَقَالَ سِيبَوَيْهٍ : وَهُوَ رَدِيء لَا تَتَكَلَّم بِهِ الْعَرَب .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَدخُول حرف الْعَطف على هَذِه الأحرف دَلِيل على أَنَّهَا لَيست حُرُوف عطف .

وَنسب ابْن عُصْفُور الْعَطف بكيف للكوفيين .

قَالَ ابْن بابشاذ : وَلم يقل بِهِ مِنْهُم إِلَّا هِشَام وَحده .

قَالَ فِي الْمُغنِي : وَقد قَالَ بِهِ عِيسَى بن موهب ، وَاسْتدلَّ بقوله :

**إذا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لانَت قَنَاتُه ... وَهَان على الأَدْنى فَكيف الأباعِد**[٣]

قَالَ : هَذَا خطأ لاقترانها بِالْفَاءِ والجر بِإِضَافَة مُبْتَدأ مَحْذُوف أَي فيكف حَال الأباعد على حد قِرَاءَة : {وَاللهُ يُرِيد الْآخِرَة}[٤] أو بالْعَطْف بِالْفَاءِ ، وَكَيف مقحمة لإِفَادَة الْأَوْلَوِيَّة بالحكم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في العطف (بكيف) ، حيث أثبت العطف بـ (كيف بعد نفي) هشام ، نحو: مَا مَرَرْت بزيد فَكيف عَمْرو .

فقال سيبويه : وَهُوَ رَدِيء لَا تَتَكَلَّم بِهِ الْعَرَب .

(١) ارتشاف الضرب٤/١٩٧٨ .

(٢) همع هوامع٥/٢٦٥-٢٦٦ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٧ ومغني اللبيب ١/ ٢٠٧ .

(٤) سورة الأنفال٨/٦٧ .

قَالَ أَبُو حَيَّان[١] : "وَدخُول حرف الْعَطف على هَذِه الأحرف دَلِيل على أَنَّهَا لَيست حُرُوف عطف" .

ولم يعلق السيوطي .

## مسألة في عطف بعض الأسماء على بعض

### ٦٠٩- منع الأبذي عطف ضمير مُنْفَصِل على ظَاهر .

قال السيوطي[٢] : "(وَمنع الأبذي عطف) ضمير (مُنْفَصِل على ظَاهر) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَوهم فِي ذَلِك ، وَكَلَام الْعَرَب على جَوَازه ، وَمِنْه : {وَلَقَد وصينا الَّذين أُوتُوا الْكتاب من قبلكُمْ وَإِيَّاكُم}[٣]"

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي منع الأبذي عطف ضمير مُنْفَصِل على ظَاهر ، فقال أبو حيان[٤] : "وَوهم فِي ذَلِك ، وَكَلَام الْعَرَب على جَوَازه ، وَمِنْه : {وَلَقَد وصينا الَّذين أُوتُوا الْكتاب من قبلكُمْ وَإِيَّاكُم}[٥]".

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٦١٠- التأكيد بضمير منفصل عند العطف بين ضمير رفع متصل واسم ظاهر في ((رويدك)) .

قال ابن مالك :

**وَإِنْ عَلَـــى ضَـــمِيرِ رَفْـــعٍ مُتّصِـــلْ عَطَفْـتَ فَافْصِـلْ بِالضّـمِيرِ المُنْفَصِـلْ**

**أَوْ فَاصِــلٍ مّــا، وَبِــلَا فَصْــلٍ يَــرِدْ فِــي الــنّظْمِ فَاشِــيا، وَضَــعْفَهُ اعْتَقِـدْ**

قال السيوطي[٦] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا يَكْفِي الْفَصْل بكاف : رويدك بل لَا بُد من التَّأْكِيد التَّأْكِيد نَحْو : رويدك أَنْت وزيدا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيان[٧] أنّ كاف رويدك لا تكفي بالفصل بين ضمير الرفع المتصل والاسم الظاهر عند العطف ، بل لابد من التأكيد نحو : رويدك أَنْت وزيدا" .

ولم يعلق السيوطي .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٩٨٠ .

(٢) همع هوامع٥/٢٦٦ .

(٣) سورة النساء ٤/١٣١ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/٢٠١٢ .

(٥) سورة النساء ٤/١٣١ .

(٦) همع هوامع٥/٢٦٧ .

(٧) ارتشاف الضرب٤/٢٠١٣ .

## ٦١١- الخلاف في إعادة الجار في العطف على ضميره .

قال ابن مالك :

**وَعَـوْدُ خَـافِضٍ لَـدَى عَطـفٍ عَلَـى ... ضَـمِيرِ خَفْـضٍ لَازِمـاً قَـدْ جُعِـلَا**

قال السيوطي[١] : "(وَلَا يجب عود الْجَار فِي الْعَطف على ضَمِيره) أَي الْجَرّ لوُرُود ذَلِك فِي الفصيح بِغَيْر عود ، قَالَ تَعَالَى : {تساءلون بِهِ والأرحام}[٢] {وَجَعَلنَا لكم فِيهَا معايش وَمن لَسْتُم لَهُ برازقين}[٣] وَسمع : ((مَا فِيهَا غَيره وفرسه)) ، قَالَ :

... ... ... ... فَمَا بك والأيّام من عَجَبِ[٤]

وَهَذَا رَأْي الْكُوفيّين وَيُونُس ، والأخفش ، وَصَححهُ ابْن مَالك وَأَبُو حَيَّان .

(خلافًا لجمهور البصرية) فِي قَوْلهم بِوُجُوب إِعَادَة الْجَار ، لِأَنَّهُ الْأَكْثَر نَحْو : {فَقَالَ لَهَا وللأرض}[٥] .

{وَعَلَيْهَا وعَلى الْفلك}[٦] .

{ينجيكم مِنْهَا وَمن كل كرب}[٧] .

{نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَائِكَ}[٨]" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في عود الجار في العطف على ضميره ، حيث اختار الْكُوفِيّين وَيُونُس ، والأخفش ، وَصَححهُ ابْن مَالك وَأَبُو حَيَّان[٩] ، أنه لا يجب عود الجار ، نحو : قَالَ تَعَالَى: {تساءلون بِهِ والأرحام}[١٠] .

وخالفهم جمهور البصرية بقولهم بوجوب عود الجار ، لأنه الأكثر نحو : {فَقَالَ لَهَا وللأرض}[١١] .

---

(١) همع هوامع٥/٢٦٨ .

(٢) سورة النساء٤/١ .

(٣) سورة الحجر١٥/٢٠ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٦٤ وخزانة الأدب ٥/ ١٢٣ – ١٢٦؛ ١٢٨، ١٢٩، ١٣١ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٠ .

(٥) سورة فصلت٤١/١١ .

(٦) سورة غافر٤٠/٨٠ .

(٧) سورة الأنعام٦/٦٤ .

(٨) سورة البقرة٢/١٣٣ .

(٩) التذييل والتكميل٤/٢١٦ .

(١٠) سورة النساء٤/١ .

(١١) سورة فصلت٤١/١١ .

وقال السيوطي[1] : "(وَلَا يجب عود الْجَار فِي الْعَطف على ضَمِيره)

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

## خاتمة في تابع المنادى

### ٦١٢- تجويز الكسائي رفع نسق أول مفعولي ظنّ .

قال ابن مالك :

**تَـابِعَ ذِي الضَّـمِّ المُضَـافَ دُونَ (أَلْ)    أَلْزِمْـهُ نَصْـباً كَـ((أَزَيْـدُ ذَا الحِيَـل))**

قال السيوطي[2] : "(وَجوز الْكسَائي رفع نسق أول) مفعولي : ظن (إِذا لم يظْهر الْإِعْرَاب الْإِعْرَاب فِي الْمسند إِلَيْهِمَا) نَحْو : أَظن عبد الله وزيدا قاما أَو يقومان ، أَو ((مَا لَهما كثير)) بِخِلَاف : قَائِمين أَو قَائِما .

وَخَالفهُ الْفراء والبصريون ، وَهَذَا النَّقْل عَنهُ هُوَ الصَّوَاب .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : خلاف مَا في التسهيل من نَقله اشْتِرَاط خَفَاء إِعْرَاب الثَّانِي ممثلا لَهُ : ((ظَنَنْت زيدا صديقي وَعَمْرو))" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجويز الكسائي رفع نسق أول مفعولي ظنّ (إذا لم يظْهر الْإِعْرَاب فِي الْمسند إِلَيْهِمَا) ، نَحْو : أَظن عبد الله وزيدا قاما أَو يقومان .

وَخَالفهُ الْفراء والبصريون ، وخالفه أبي حيّان وقال[3] : " خلاف مَا في التسهيل من نَقله اشْتِرَاط خَفَاء إِعْرَاب الثَّانِي ممثلا لَهُ : ((ظَنَنْت زيدا صديقي وَعَمْرو))" .

ووافقه السيوطي .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

## العوارض

## الإخبار بالذي وفروعه

### ٦١٣- معنى الباء في ((الإخبار بالّذي)) .

قال ابن مالك :

**مَـا قِيـلَ: ((أَخْبِـرْ عَنْـهُ بِـ:الّذِي)) خَبَـرْ    عَـنِ (الّـذِي) مُبْتَـدأ قَبْـلُ اسْـتَقَرّ**

---

(١) همع هوامع٥/٢٦٨ .

(٢) همع هوامع٥/٢٩٣ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/٢١٢٥ .

قال السيوطي[١] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيحْتَمل أَن الْبَاء بِمَعْنى عَن ، وَعَن بِمَعْنى الْبَاء كَمَا تَقول : سَأَلت عَنهُ ، وَسَأَلت بِهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أخبر بِهَذَا الِاسْم أَي صيره خَبرا .

وَقَالَ غَيره : الْبَاء هُنَا للسَّبَبِيَّة لَا للتعدية ، وَكَأَنَّهُ قيل : أخبر بِسَبَب الَّذِي أَي بِسَبَب جعلهَا مُبْتَدأ".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيّان[٢] أنّ الباء في ((بالّذي)) ، بِمَعْنى عَن ، وَعَن بِمَعْنى الْبَاء كَمَا تَقول : سَأَلت عَنهُ ، وَسَأَلت بِهِ ، وقال غيره : الْبَاء هُنَا للسَّبَبِيَّة لَا للتعدية ، وَكَأَنَّهُ قيل : أخبر بِسَبَب الَّذِي أَي بِسَبَب جعلهَا مُبْتَدأ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

## ٦١٤- تجويز (أبو ذز مصعب ابن كثير الخُشَنِي) ، عود الضَّمِير (مطابقا للْخَبَر) فِي الْخطاب.

قال ابن مالك :

**وَمَـــا سِـــوَاهُمَا فَوَسّـــطْهُ صِـــلَهْ عَائِـــدُهَا خَلَـــفُ مُعْطِـــي التّكْمِلَـــة**
**نَحْـــوُ: ((الّـــذِي ضَـــرَبْتُهُ زَيـــدٌ)) فَـــذَا ((ضَـــرَبْتُ زَيْـــداً)) كَـــانَ، فَـــادْرِ المَأْخَـــذَا**

قال السيوطي[٣] : "(وَجوز أَبُو ذَر) مُصعب ابْن أبي كثير الْخُشَنِي : (عوده) أَي الضَّمِير (مطابقا للْخَبَر) فِي الْخطاب ، فَيُقَال فِي الْإِخْبَار عَن التَّاء من : ضربت : ((الَّذِي ضربت أَنْت)) حملا على الْمَعْنى ، لِأَن الَّذِي هُوَ أَنْت ، كَمَا يجوز الْوَجْهَانِ فِي أَنْت الَّذِي قَامَ . وَأَنت الَّذِي قُمْت ، وَفرق هُنَا بِأَنَّهُ يلْزم أَن يكون فَائِدَة الْخَبَر حَاصِلَة فِي الْمُبْتَدَأ ، وَذَلِكَ خطأ بخلافه هُنَاكَ قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقِيَاس قَوْله : جَوَاز ذَلِك فِي ضمير الْمُتَكَلّم إِذْ لَا فرق فَيُقَال : الَّذِي قُمْت أَنا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجويز (أبو ذز مصعب ابن كثير الخُشَنِي) ، عود الضَّمِير (مطابقا للْخَبَر) فِي الْخطاب ، فَيُقَال فِي الْإِخْبَار عَن التَّاء من : ضربت : ((الَّذِي ضربت أَنْت)) حملا على الْمَعْنى .

وخالفه السيوطي وأبي حيّان وقال [٤]: وَقِيَاس قَوْله : جَوَاز ذَلِك فِي ضمير الْمُتَكَلّم إِذْ لَا فرق فَيُقَال : الَّذِي قُمْت أَنا .

---

(١) همع هوامع٥/٢٩٧ .

(٢) التذييل والتكميل١١/٢٢٩ .

(٣) همع هوامع٥/٢٩٨ .

(٤) ارتشاف الضرب٢/١٠٢٣ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٦١٥- تجويز المبرد تقديم المخبر به على الّذي وإن كان هناك استفهام وجب تقديمه .**

قال ابن مالك :

**قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا**

قال السيوطي[١] : "(و) جوز (الْمبرد تقدم الْمخبر بِهِ) على الَّذِي مَعَ قَوْله : إِن الْأَحْسَن تَأْخِيره ، وعَلى قَول الْجُمْهُور بِوُجُوب تَقْدِيم «الَّذِي» المُرَاد حَيْثُ لَا مَانع ، فَإِن كَانَ هُنَاكَ اسْتِفْهَام وَجب تَقْدِيمه كَقَوْلِك فِي الْإِخْبَار عَن «أَي» من «أَيهمْ قَائِم» : «أَيهمْ الَّذِي هُوَ قَائِم» ، وَمن : أَي رجل كَانَ أَخَاك : «أَيهمْ الَّذِي هُوَ كَانَ أَخَاك» هَكَذَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَفِيه نظر لما سَيَأْتِي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجويز المبرد تقديم المخبر به على على الَّذِي مَعَ قَوْله : إِن الْأَحْسَن تَأْخِيره ، وعَلى قَول الْجُمْهُور بِوُجُوب تَقْدِيم «الَّذِي» ، ، فَإِن كَانَ هُنَاكَ اسْتِفْهَام وَجب تَقْدِيمه كَقَوْلِك فِي الْإِخْبَار عَن «أَي» من «أَيهمْ قَائِم» : «أَيهمْ الَّذِي هُوَ قَائِم» ، فقال أبو حيان[٢] : "وَفِيه نظر لما سَيَأْتِي" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٦١٦- لا يصح الإخبار بالّذي عن اسم ظاهر أو إشارة أو مجرور حتّى ونحوها .**

قال السيوطي[٣] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَكَذَا مَا ربط بِهِ من اسْم ظَاهر أَو إِشَارَة ، فَلَا يَصح الْإِخْبَار عَن زيد من : «زيد ضربت زيدا» وَلَا عَن ذَلِك من قَوْله تَعَالَى : {ولباس التَّقْوَى ذَلِك خير}[٤] .

وَكَذَا لَا يَصح الْإِخْبَار عَن مجرور حَتَّى وَنَحْوهمَا مِمَّا لَا يجر الْمُضمر" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيّان[٥] أنّه لا يصح الإخبار بالّذي عن اسم ظاهر أو إشارة أو مجرور حتّى ونحوها .

---

(١) همع هوامع٥/٢٩٨ .

(٢) ارتشاف الضرب٣/١٠٥٢ .

(٣) همع هوامع٥/٣٠٠ .

(٤) سورة الأعراف٧/٢٦ .

(٥) ارتشاف الضرب٣/١١١٦ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

### ٦١٧- شرط الإخبار بالّذي ألا يعود الضّمير على شيء قبله .

قال ابن مالك :

**كَـــذَا الغِنَـــي عَنْـــهُ بِـــأَجْنَبِيّ أَوْ  بِمُضْـــمَرٍ شَـــرْطٌ ، فَـــرَاعِ مَـــا رَعَـــوا**

قال السيوطي(١) : "(و) شَرطه (أَلا يعود الضَّمِير على شَيْء قبله) كالهاء فِي : زيد ضَربته ، وَالضَّمِير فِي ((منطلق)) من ((زيد منطلق)) ، لِأَنَّك لَو أخْبرت عَنْهَا لجعلت مَكَانهَا ضميرا وَذَلِكَ الضَّمِير يَطْلُبهُ زيد والموصول ، وَلَا جَائِز أَن يعود إِلَيْهِمَا ، وَإِن أعدته إِلَى أَحدهمَا بَقِي الآخر بِلَا رابط ، فَامْتنعَ الْإِخْبَار .

(وَقيل) : بل (الشَّرْط أَلا يكون) الضَّمِير قبل الْإِخْبَار (رابطا) كَمَا فِي : زيد ضَربته ، فَإِن عَاد على سَابق وَلَيْسَ رابطا جَازَ الْإِخْبَار عَنه ، كأن يذكر إنسان فتقول : لقيته ، فإذا أخبرت قلت : الذي لقيته هو ، فصحّ الإخبار عن ضمير ((لَقيته)) ، وَإِن كَانَ عَائِدًا على شَيْء قَالَه الْأُسْتَاذ أَبُو عَليّ الشلوبين .

قَالَ الشلوبين الصَّغِير : وَهَذَا غير صَحِيح ، وَلَا يُوجد فِي كَلَام الْعَرَب إِذْ لَا يفهم الْمَعْنى المُرَاد مِنْهُ فِي الْجُمْلَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالَّذِي نَذْهَب إِلَيْهِ هُوَ الشَّرْط الأول ، وَهُوَ اخْتِيَار الْجُزُولِيّ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي شرط الإخبار بالّذي ألا يعود الضّمير على شيء قبله ، كالهاء فِي : زيد ضَربته ، وَالضَّمِير فِي ((منطلق)) من ((زيد منطلق)) .

(وَقيل) : بل (الشَّرْط أَلا يكون) الضَّمِير قبل الْإِخْبَار (رابطا) كَمَا فِي : زيد ضَربته ، فَإِن عَاد على سَابق وَلَيْسَ رابطا جَازَ الْإِخْبَار عَنه ، كأن يذكر إنسان فتقول : لقيته ، فإذا أخبرت قلت : الذي لقيته هو ، فصحّ الإخبار عن ضمير ((لَقيته)) اختار أبو علي الشلوبين .

فقال أبو حيان(٢) : "وَالَّذِي نَذْهَب إِلَيْهِ هُوَ الشَّرْط الأول ، وَهُوَ اخْتِيَار الْجُزُولِيّ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع هوامع٥/٣٠١ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٠٥٠ .

### ٦١٨- شرط الإخبار بالّذي في المتعاطفين أنْ يتحد العامل .

قال السيوطي[١] : "(و) شَرطه (أَن يتحد الْعَامِل فِي المتعاطفين) بِأَن كَانَ الَّذِي يُرَاد الْإِخْبَار عَنهُ مَعْطُوفًا ومعطوفا عَلَيْهِ ، فَتَقول فِي ((قَامَ زيد وَعَمْرو)) : ((الَّذِي قَامَ وَعَمْرو وَزيد)) بِخِلَاف مَا إِذا اخْتلف .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذَلِكَ لَا يتَصَوَّر إِلَّا فِي الْعَطف على التَّوَهُّم نَحْو : ((زيد لم يقم وَلَا بصديقك)) تُرِيدُ : ((زيد لَيْسَ بقائم وَلَا بصديقك)) ، فَلَا يجوز الْإِخْبَار عَن قَوْلك : بصديقك ، لِأَن عَامل الْجَرّ لَيْسَ مَوْجُودا فِي الْمَعْطُوف عَلَيْهِ ، فَمَا اتَّحد الْعَامِل فِي المعتاطفين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي شرط الإخبار بالّذي في المتعاطفين أنْ يتحد العامل ، بِأَن كَانَ الَّذِي يُرَاد الْإِخْبَار عَنهُ مَعْطُوفًا ومعطوفا عَلَيْهِ ، فَتَقول فِي ((قَامَ زيد وَعَمْرو)) : ((الَّذِي قَامَ وَعَمْرو وَزيد)) بِخِلَاف مَا إِذا اخْتلف .

فقال أبو حيان[٢] : "وَذَلِكَ لَا يتَصَوَّر إِلَّا فِي الْعَطف على التَّوَهُّم نَحْو : ((زيد لم يقم وَلَا وَلَا بصديقك)) تُرِيدُ : ((زيد لَيْسَ بقائم وَلَا بصديقك)) ، فَلَا يجوز الْإِخْبَار عَن قَوْلك : بصديقك ، لِأَن عَامل الْجَرّ لَيْسَ مَوْجُودا فِي الْمَعْطُوف عَلَيْهِ ، فَمَا اتَّحد الْعَامِل فِي المعتاطفين" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**العدد**

### ٦١٩- تجويز ابن مالك إظهار العاطف الّذي قدر في الأصل .

قال السيوطي[٣] : "(و) جوز (ابْن مَالك إِظْهَار العاطف) الَّذِي قدر فِي الأَصْل **(فتعرب) (فتعرب)** لزوَال الْمَعْنى الْمُوجب للْبِنَاء ، فَيُقَال : عِنْدِي خَمْسَةٌ وَعشرٌ رجلاً ، وَخمْس وَعشرَةُ امْرَأَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمَا أَظن الْعَرَب تَكَلَّمت بِمثل ذَلِك وَأما قَوْله :

**كـأَنَّ بهـا البـدْرَ ابـنَ عَشْـر وأرْبَـع** ... ... ... ... [٤]

فمخالف لتركيب أَربع وَعشر بِتَقْدِيم النيف على الْعشْر ، فَلَا يَصح الِاسْتِدْلَال بِهِ على هَذَا التَّرْكِيب" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٥/٣٠٢ .

(٢) ارتشاف الضرب٣/١٠٥١-١٠٥٢ .

(٣) همع هوامع٥/٣١٠ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٩٧ . وعجزه : إذا هبوات الصيف عنها تجلت .

ذكر السيوطي تجويز ابن مالك إظهار العاطف الّذي قدر في الأصل ، الأَصْل (فتعرب) لزوَال الْمَعْنى الْمُوجب للْبِنَاء ، فَيُقَال : عِنْدِي خَمْسَةٌ وَعشرٌ رجلاً ، وَخمْس وَعشرَةُ امْرَأَة ، فقال أبو حيان[١] : "وَمَا أَظن الْعَرَب تكَلَّمت بِمثل ذلك وَأما قَوْله :

**كـأَنَّ بهَـا البـدْرَ ابـنَ عَشْـر وأرْبَـع** ... ... ... ... ...[٢]

فمخالف لتركيب أَربع وَعشر بِتَقْدِيم النيف على الْعشْر ، فَلَا يَصح الِاسْتِدْلَال بِهِ على هَذَا التَّرْكِيب" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٦٢٠- الخلاف في دخول أل التعريف في المعطوف عليه وتركها في المعطوف .**

قال السيوطي[٣] : "(و) جوز (قوم تَركهَا من الْمَعْطُوف) ودخولها فِي الْمَعْطُوف عَلَيْهِ فَقَط نَحْو : الْأَحَد وَعِشْرُونَ رجلاً ، وَاخْتَارَهُ الأبذي تَشْبِيها بالمركب ، ورده أَبُو حَيَّان بِالْفرقِ ، فَإِن المتعاطفين كل مِنْهُمَا مُعرب ، فَلَيْسَ الثَّانِي من الأول كالاسم الْوَاحِد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في دخول أل التعريق في المعطوف عليه وتركها في المعطوف ، حيث اختاره الأبذي تَشْبِيها بالمركب ، ورده أَبُو حَيَّان بِالْفرقِ[٤] ، فَإِن المتعاطفين كل مِنْهُمَا مُعرب، فَلَيْسَ الثَّانِي من الأول كالاسم الْوَاحِد .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

والراجح قول أبي حيان .

**٦٢١- إذا جمع بين معدوديين عاقل وغيره بالحكم للمذكر .**

قال السيوطي[٥] : "(وَإِن وجد الْعقل فللمذكر مُطلقًا) سبق أم لَا ؟ فصل بـ ((بَين)) أم لَا ؟ نَحْو : خَمْسَة عشر عبداً وَأمة ، أَو أمة وعبداً أَو بَين عبد وَأمة ، أَو بَين أمة وَعبد .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَو كَانَ عَاقل وَغَيره غلب الْعَاقِل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيّان[٦] أنه إذا جمع بين معدوديين عاقل وغيره فالغلبة للعاقل ، سواء فصل بينهما ببين أم لا .

---

(١) التذييل والتكميل٩/٣١٥ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٩٧ .

(٣) همع هوامع٥/٣١٤ .

(٤) التذييل والتكميل٩/٣١٥-٣١٦ .

(٥) همع هوامع٥/٣١٥ .

(٦) ارتشاف الضرب٢/٧٦٤ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## مسألة في اسم الفاعل

### ٦٢٢- إعراب اسْم الْفَاعِل لزوَال التَّرْكِيب .

قال السيوطي[١] : "ويعرب اسْم الْفَاعِل لزوَال التَّرْكِيب إِذا كَانَ أَصله : تَاسِع عشر تِسْعَة عشر .

قَالَ أَبُو حَيَّان " وَقِيَاس من أجَاز الإعمال فِي ثَالِث ثَلَاثَة أَن يُجِيزهُ هُنَا على معنى : متمم تِسْعَة عشر" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ اسم الفاعل يعرب التَّرْكِيب إِذا كَانَ أَصله : تَاسِع عشر تِسْعَة عشر ، ووافقه أبو حيان .

قَالَ أَبُو حَيَّان[٢] " وَقِيَاس من أجَاز الإعمال فِي ثَالِث ثَلَاثَة أَن يُجِيزهُ هُنَا على معنى : متمم تِسْعَة عشر" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## الحِكاية

### ٦٢٣- حروف الحكاية بدل من التنوين .

قال السيوطي[٣] : "(وَقيل : الْحُرُوف الناشئة زِيَادَة) زيدت أَولا (فِي الْحِكَايَة) ولزمت عَنْهَا الحركات ، لَا إشباع للحركات ، فَنَشَأَتْ الْحُرُوف وتولدت عَنْهَا فحاصل الْقَوْلَيْنِ أَنه اخْتلف : هَل الْحِكَايَة وَقعت بالحركات ، وتولدت عَنْهَا الْحُرُوف ، أَو بالحروف ، ولزمت عَنْهَا الحركات ؟ وَالْأول قَول السيرافي وَالثَّانِي : قَول الْمبرد والفارسي .

(وَقيل) : الْحُرُوف (بدل من التَّنْوِين) قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْء ، لِأَن الْإِبْدَال من التَّنْوِين رفعا وجرا لُغَة لبَعض الْعَرَب .

وَأما منو ، ومني فَكل الْعَرَب تَقوله" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّه قيل أنّ حروف الحكاية بدل من التنوين ، فقال أبو حيان[٤] : "وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْء ، لِأَن الْإِبْدَال من التَّنْوِين رفعا وجرا لُغَة لبَعض الْعَرَب .

وَأما منو ، ومني فَكل الْعَرَب تَقوله" .

---

(١) همع هوامع٥/٣١٦ .

(٢) التذييل والتكميل٩/٣٦٢ .

(٣) همع هوامع٥/٣٢٣ .

(٤) ارتشاف الضرب٢/٦٨٤ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

والراجح هو قول المبرد والفارسي .

**الضرائر**

**٦٢٤- أقوال العلماء في الضرورة الشعرية .**

قال السيوطي[١] : "(وَجوزهُ ابْن جني وَابْن عُصْفُور ، وَأَبُو حَيَّان ، وَابْن هِشَام مُطلقًا) أَي أَي وَإِن لم يضْطَر إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مَوضِع ألفت فِيهِ الضرائر بِدَلِيل :

**كــــم بجُـــودٍ مُقَـــرفٍ نَـــالَ العُلـــى** ... ... ... ... [٢]

فصل بَين كم ومدخولها بالجار وَالْمَجْرُور ، وَذَلِكَ لَا يجوز إِلَّا فِي الشّعْر وَلم يضْطَر إِلَى ذَلِك ، إِذْ قد يَزُول الْفَصْل بَينهمَا بِرَفْع ((مقرف)) أَو نَصبه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ ابْن جني وَابْن عُصْفُور ، وَأَبُو حَيَّان[٣] ، وَابْن هِشَام أجاز الضرورة مُطلقًا أَي وَإِن لم يضْطَر إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مَوضِع ألفت فِيهِ الضرائر .

وخالفهم السيوطي وقال[٤] : "(يجوز للشاعر) أن يرتكب (ما لا يجوز في الاختيار)" مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

والراجح قول السيوطي .

**الكتاب السادس في الأبنية**

**أبنية الاسم**

**المجرد الثلاثي**

**٦٢٥- القول في حركة فاء المجرد الثلاثي {الحُبِك}[٥] .**

قال السيوطي[٦] : "وللاحتياج إِلَيْهَا فِي الْأَفْعَال بِخِلَاف الْأَسْمَاء وَمَا ورد فِيهَا من نَحْو : : دُئِل لدويبة، ورُئِم للاست فشاذّ ،

---

(١) همع هوامع٥/٣٣٢ .

(٢) البيت من الرمل ، وهو لأنس بن زنيم في ديوانه ١١٣ وخزانة الأدب ٦/ ٤٧١ والدرر ٤/ ٤٩ وشرح شواهد شواهد الشافعية ٥٣ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٣ ، ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/ ١٠ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٠٣ . وعجزه : وكريم بخله قد وضعه .

(٣) ارتشاف الضرب٥/٢٣٧٧ .

(٤) همع هوامع٥/٣٣٢ .

(٥) سورة الذاريات٥١/٧ .

(٦) همع هوامع٦/١١ .

و {الحُبِك}[1] فَمن تدَاخل اللغتين ، أَعنِي ضمهَا وَكسرهَا، ركّب مِنْهُمَا الْقَارئ مَا قَرَأَ بِهِ كَذَا قَالَه ابْن جني .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْأَحْسَن عِنْدِي أَن يكون مِمَّا تبع فِيهِ حَرَكَة الْحَاء لحركة تَاء {ذَاتِ}[2] فِي الْكسر ، وَلم يعْتد بِاللَّامِ الساكنة لِأَن السَّاكِن حاجز غير حُصَيْن" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيّان[3] أنّ الْأَحْسَن عِنْدِه أَن يكون مِمَّا تبع فِيهِ حَرَكَة الْحَاء لحركة تَاء {ذَاتِ}[4] فِي الْكسر ، وَلم يعْتد بِاللَّامِ الساكنة لِأَن السَّاكِن حاجز غير حُصَيْن في {الحُبِك}[5] .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## المجرد الخماسي

### ٦٢٦- الوزن فِعِلَّلٌ بكسرات وَسُكُون اللَّام الأولى .

قال السيوطي[6] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وفِعِلَّلٌ بكسرات وَسُكُون اللَّام الأولى نَحْو : (عِقِرْطِلٌ) (عِقِرْطِلٌ) للفيلة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيّان[7] الوزن فِعِلَّلٌ بكسرات وَسُكُون اللَّام الأولى نَحْو : (عِقِرْطِلٌ) للفيلة .

ولم يعلق السيوطي .

## أبنية الفعل

### الماضي الرباعي المزيد

### ٦٢٧- زيادة الوزن افْعَلّلَ بتَشْدِيد اللَّام الأولى .

قال السيوطي[8] : "(وَزِيد افْعَلّلَ) بتَشْدِيد اللَّام الأولى نَحْو : اخْرَمَّسَ ، واجْرَمَّزَ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيظْهر لي أَنه من مزِيد الثلاثي غير الملحق ، وَغير المماثل" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) سورة الذاريات ٥١/٧ .

(٢) سورة الذاريات ٥١/٧ .

(٣) ارتشاف الضرب ١/٣٤ .

(٤) سورة الذاريات ٥١/٧ .

(٥) سورة الذاريات ٥١/٧ .

(٦) همع هوامع ٦/١٤ .

(٧) ارتشاف الضرب ١/١٤٠ .

(٨) همع هوامع ٦/٢٠ .

ذكر السيوطي زيادة الوزن افْعَلّلَ بتَشْديد اللّام الأولى نَحْو : اخْرَمَّس ، واجْرَمَّز ، فقال أبو حيان[١] : وَيظْهر لي أَنه من مزِيد الثلاثي غير الملحق ، وَغير المماثل .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## مسألة

## ((المضارع))

### ٦٢٨- استعمال حركتان الفتح والضم في مضارع فَعَلَ .

قال السيوطي[٢] : "وَقد يسْتَعْمل فِيهَا حركتان كمضارع صَلح وَفرَع فِي الْفَتْح وَالضَّم مَعًا، مَعًا، وَكَذَا الضَّمُّ وَالْكَسْر فِي غير الحلقي قد يَجْتَمِعَانِ كمضارع فَسق ، وَعَكَفَ ، وَقد ، ((لَا)) كَمَا تقدم.

فَمَا أشكل ، فَهَل يتَوَقَّف فِيهِ على السماع لاستعمال الْعَرَب الْوَجْهَيْنِ فِي بعضه ، واقتصارهم فِي بعض على وَجه ، أَو يَجْعَل بِالْكَسْرِ لِأَنَّهُ أخف وَأَكْثَر ؟ خلاف .

وَقيل : يجوزان فِي كل مضارع سمعا فِيهِ أم لَا ؟

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالَّذِي نختاره أَنه إِنْ سمع الْكسر أَو الضَّم أُتبع ، وَإِلَّا جَازَ فِيهِ الْكسر وَالضَّمّ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي استعمال حركتان الفتح والضم في مضارع فَعَلَ ، وَكَذَا الضَّمُّ وَالْكَسْر فِي غير الحلقي قد يَجْتَمِعَانِ ، فما أُشكل ، فقال أبو حيّان[٣] : "وَالَّذِي نختاره أَنه إِنْ سمع الْكسر أَو الضَّم أُتبع ، وَإِلَّا جَازَ فِيهِ الْكسر وَالضَّمّ" .

ولم يعلق السيوطي .

## المبني للمفعول

### ٦٢٩- الخلاف في فعل المبني للمجهول هل هو فرع أم أصل عن فعل الفاعل .

قال السيوطي[٤] : "(مَسْأَلَة) : فِي الْفِعْل الْمَبْنِيّ للْمَفْعُول (الْجُمْهُور : أَن فعل الْمَفْعُول مُغيّر) من فعل الْفَاعِل ، فَهُوَ فرع عَنهُ .

(وَقَالَ الكوفية والمبرد ، وَابْن الطراوة : أصل) .

---

(١) ارتشاف الضرب ١٨١/١ .

(٢) همع هوامع ٣١/٦ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٥٨/١ .

(٤) همع هوامع ٣٦/٦ .

وَنسبه فِي شرح الكافية لسيبويه (للزومه فِي أَفعَال) فَلم ينْطق لَهَا بفاعل كزُهي وغُنِيَ ، فَلَو كَانَ فرعاً للَزِمَ أَلا يُوجد إِلَّا حَيْثُ يُوجد الأَصْل .

ورُدّ بِأَن الْعَرَب قد تَسْتَغْنِي بالفرع عَن الأَصْل بِدَلِيل أَنه وَردت جموع لَا مُفْرد لَهَا كمذاكير وَنَحْوه، وَهِي لَا شكّ ثوانٍ عَن الْمُفْردَات ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا الْخلاف لَا يجدي كَبِير فَائِدَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي خلاف في في فعل المبني للمجهول هل هو فرع أم أصل عن فعل الفاعل، حيث الجمهور قالوا : أَن فعل الْمَفْعُول مُغيّر) من فعل الْفَاعِل ، فَهُوَ فرع عَنهُ .

وَقَالَ الكوفية والمبرد ، وَابْن الطراوة : أصل .

فقال أبو حيان[١] : "وَهَذَا الْخلاف لَا يجدي كَبِير فَائِدَة" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٦٣٠- قول ابن مالك بتعيين أحد الحركات الثلاث (إذا أسْند) الْفِعْل (للتاء أَو النُّون ، وألبس بِغَيْرِهِ) .**

قال السيوطي[٢] : "قَالَ ابْن مَالك : (وَيتَعَيَّن أَحدهَا) أَي اللُّغَات الثَّلَاث (إِذا أسْند) الْفِعْل (للتاء أَو النُّون ، وألبس بِغَيْرِهِ) من الأشكال فَفِي بِعْتُ ، وَدِنتُ ، وَخِفْت يتَعَيَّن غير الْكسر وَفِي لُذْن وفُدْنَ، وَرُعْنَ ، يتَعَيَّن غير الضَّم لِئَلَّا يلتبس بِفعل الْفَاعِل .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا الَّذِي ذكره ابْن مَالك لم يذكرهُ أَصْحَابنَا ، وَلم يعتبروه ، بل جوزوا الثَّلَاثَة ، وَأَن ألبس ، وَلم يُبالوا بالإلباس كَمَا لم يبالوا بِهِ حِين قَالُوا : مُخْتَار لاسم الْفَاعِل أَو اسْم الْمَفْعُول، والفارق بَينهمَا تقديري لَا لَفْظِيّ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن مالك بتعيين أحد الحركات الثلاث (إذا أسْند) الْفِعْل (للتاء أَو النُّون ، وألبس بِغَيْرِهِ) من الأشكال فَفِي بِعْتُ ، وَدِنتُ ، وَخِفْت يتَعَيَّن غير الْكسر وَفِي لُذْن وفُدْنَ، وَرُعْنَ ، يتَعَيَّن غير الضَّم لِئَلَّا يلتبس بِفعل الْفَاعِل .

---

(١) التذييل والتكميل٦/٢٧٦ .

(٢) همع هوامع٦/٣٨-٣٩ .

فقَالَ أَبُو حَيَّان[١] : "وَهَذَا الَّذِي ذكره ابْن مَالك لم يذكرهُ أَصْحَابنَا ، وَلم يعتبروه ، بل جوزوا الثَّلَاثَة ، وَأَن ألبس ، وَلم يُبالوا بالإلباس كَمَا لم يبالوا بِهِ حِين قَالُوا : مُخْتَار لاسم الْفَاعِل أَو اسْم الْمَفْعُول ، والفارق بَينهمَا تقديري لَا لَفْظِيّ" .

ولم يعلق السيوطي .

**٦٣١- الخلاف في بناء الفعل الجامد والناقص للمجهول .**

قال السيوطي[٢] : "(وَلَا يُبْنى) هَذَا الْبناء (فِعلٌ جامد ، وَكَذَا نَاقص من) كَانَ وَكَاد وأخواتهما (على الصَّحِيح) وفَاقاً للفارسي .

وَجوزهُ سِيبَوَيْهٍ ، والسيرافي ، والكوفيون .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالَّذِي نختاره مَذْهَب الْفَارِسِي ، لِأَنَّهُ لم يسمع ، وَالْقِيَاس يأباه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في جواز بناء الفعل الجامد والناقص ، وقال : "(وَلَا يُبْنى) (على الصَّحِيح) وفَاقاً للفارسي .

وجوزه سِيبَوَيْهٍ ، والسيرافي ، والكوفيون ، واختار أبي حيّان[٣] مذهب الفارسي ، مما يدل يدل على موافقه السيوطي لأبي حيان .

## صيغتا التعجب وأفعل التفضيل

**٦٣٢- الخلاف في صيغة التعجب (مَا أعظم الله وَمَا أقدره) .**

قال السيوطي[٤] : "(قَالَ أَبُو حَيَّان) : وشذ أَيْضاً : (قَوْلهم : مَا أعظم الله وَمَا أقدره) فِي فِي قَوْله :

**مَـا أَقْـدَر اللهَ أَن يُـدْني علـى شَـحَطٍ** ... ... ... ...[٥]

لعدم قبُول صِفَات الله الْكَثْرَة .

(وَالْمُخْتَار وفَاقا للسبكي وَجَمَاعَة) كَابْن السراج وَأبي البركات بن الْأَنْبَارِي ، والصيمري (جَوَازه) وَالْمعْنَى فِي مَا أعظم الله : أَنه فِي غَايَة العظمة" .

---

(١) التذييل والتكميل٦/٢٧٣ .

(٢) همع هوامع٦/٤٠ .

(٣) التذييل والتكميل٦/٢٥٩ .

(٤) همع هوامع٦/٤٦ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لحندج بن حندج المري في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨٣١ والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٨ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٦٤ والإنصاف ١/ ١٢٨ . وعجزه : من داره الحزن ممن داره صول .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في صيغة التعجب (مَا أعظم الله وَمَا أقدره) ، حيث قال أبو حيّان[١] أنه شاذ لعدم قبول صفات الله الكثرة .

وقال السيوطي : وَالْمُخْتَار وفَاقا للسبكي وَجَمَاعَة كَابْن السراج وَأبي البركات بن الْأَنْبَارِي، والصيمري (جَوَازه) .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## بناء الصفات

### أَي هَذَا مَبْحَث أبنية اسْم الْفَاعِل وَالْمَفْعُول وَالصّفة المشبهة وأمثلة الْمُبَالغَة .

### الصّفة المشبهة

### ٦٣٣- الخلاف في بناء الصّفة المشبهة من وزن اسم الفاعل .

قال ابن مالك :

**وَصَــوْغُهَا مِــنْ لَازِمٍ لِحَاضِــرِ كَــ((طَـاهِرِ القَلْـبِ، جَمِيـلِ الظّـاهِرِ))**

قال السيوطي[٢] : "(وَلَا تبنى مَعَ مُتَعَدٍّ) بل من لَازم (وَقَلّ فِيهَا) وزن اسْم (الْفَاعِل) نَحْو : طَاهِر الْقلب ، ومُنطلِق اللِّسَان ، ومُنسبطِ الْوَجْه .

(خلافًا لمن منع مجاراتها الْمُضَارع) وَهُوَ الزَّمَخْشَرِيّ وَابْن الْحَاجِب .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا الْتِفَات إِلَيْهِ لاتفاقهم على أَن ضامر الكشح وساهم الْوَجْه ، وخامل الذّكر ، وَحَائِل اللَّوْن ، وَظَاهر الْفَاقَة، وطاهر الْعِرْض ، ومُطمئِن الْقلب صِفَات مشبهة وَهِي مجارية لَهُ .

قيل : وَلقَائِل أَن يَقُول : إِن هَذَا الصِّيَغ وَنَحْوهَا أَسمَاء فاعلين قصد بهَا الثُّبُوت ، فعوملت مُعَاملَة الصّفة المشبهة لَا أَنَّهَا صِفَات مشبهة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنه قلّ بناء الصّفة المشبهة من وزن اسم الفاعل ، وخالف من منع مجاراتها الْمُضَارع وَهُوَ الزَّمَخْشَرِيّ وَابْن الْحَاجِب .

قَالَ أَبُو حَيَّان[٣] : "وَلَا الْتِفَات إِلَيْهِ لاتفاقهم على أَن ضامر الكشح وساهم الْوَجْه ، وخامل الذّكر ، وَحَائِل اللَّوْن ، وَظَاهر الْفَاقَة، وطاهر الْعِرْض ، ومُطمئِن الْقلب صِفَات مشبهة وَهِي مجارية لَهُ" .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/٢٠٨١ .

(٢) همع هوامع٦/٥٨ .

(٣) ارتشاف الضرب٥/٢٣٤٧ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## التّأنيث

### ٦٣٤- تاء التأنيث الساكنة تأتي للنسب والعُجْمة مَعًا .

قال السيوطي[١] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : كالنسب والعُجْمة مَعًا نَحْو سيابحة وبرابرة ، وَمَعْنَاهُ : السبيحيون ، والبربريون ، لَا تجْعَل التَّاء فِيهِ لأحد الْمَعْنيين ، لِأَنَّهُ لَيْسَ أولى بهَا من الآخر" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيّان[٢] أنّ تاء التأنيث الساكنة تأتي للنسب والعُجْمة مَعًا نَحْو سيابحة وبرابرة ، وَمَعْنَاهُ : السبيحيون ، والبربريون .

ولم يعلق السيوطي .

## أوزان ألف التّأنيث الممدودة

## فُعْلُلاء

### ٦٣٥- الوزن (فُعْلَلاء) بِالضَّمّ وَفتح اللَّام .

قال السيوطي[٣] : "(و) فُعْلَلاء بِالضَّمّ وَفتح اللَّام كقُرْفَصاء .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يُثبتهُ غير ابْن مَالك ، وَقَالَ : الفتحة للتَّخْفِيف فَلَا تكون أصلا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي إثبات ابن مالك وزن فُعْلَلاء بِالضَّمّ وَفتح اللَّام كقُرْفَصاء ، فخالفه أبو حيّان وقال[٤] : "وَلم يُثبتهُ غير ابْن مَالك ، وَقَالَ : الفتحة للتَّخْفِيف فَلَا تكون أصلا" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

### ٦٣٦- وزن (فُعَيْلِيَاء) بِالضَّمّ كمُزَيْقِيَاء .

قال السيوطي[٥] : "وفُعَيْلِيَاء بِالضَّمّ كمُزَيْقِيَاء ، ومُطَيْطِيَاء .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يذكرهُ إِلَّا ابْن القطاع ، وَتَبعهُ ابْن مَالك ، وَكَأَنَّهُم رَأَوْا أَن الْيَاء يَاء تَصْغِير فَكَأَنَّهُ فِي الأَصْل بني على فعلياء وَإِن لم ينْطق بِهِ ، فَيكون كَمَا لَو صغرت كِبرياء (كُبَيْرِياء) وَمَا جَاءَ فِي لسانهم على هَيْئَة المصغر وَصفاً ، فَإِنَّهُ لَا يثبت بِنَاءً أَصْلِيًّا" .

---

(١) همع هوامع٦/٦٢ .

(٢) ارتشاف الضرب٢/٦٣٩ .

(٣) همع هوامع٦/٧٣-٧٤ .

(٤) ارتشاف الضرب٢/٦٤٢ .

(٥) همع هوامع٦/٧٤ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي وزن (فُعَيْلِيَاء) بِالضَّمِّ كمُزَيْقِيَاء من أوزان ألف التّأنيث الممدودة ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَلم يذكرهُ إِلَّا ابْن القطاع ، وَتَبعهُ ابْن مَالك ، وَكَأَنَّهُم رَأَوْا أَن الْيَاء يَاء تَصْغِير فَكَأَنَّهُ فِي الأَصْل بني على فعلياء وَإِن لم ينْطق بِهِ ، فَيكون كَمَا لَو صغرت كِبرياء (كُبَيْرِياء) وَمَا جَاءَ فِي لسانهم على هَيْئَة المصغر وَصفاً ، فَإِنَّهُ لَا يثبت بِنَاءً أَصْلِيًّا" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٦٣٧- الوزن (فُعُولاء) بِضَمَّتَيْنِ .**

قال السيوطي[2] : "(وفُعُولاء) بِضَمَّتَيْنِ نَحْو : عُشُوراء للعاشر من أَيَّام الْمحرم .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذكر بعض الْكُوفِيّين فِيهِ الْقصر ، فَيكون من الْأَبْنِيَة الْمُشْتَركَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الوزن (فُعُولاء) بِضَمَّتَيْنِ من أوزان ألف التّأنيث الممدودة نَحْو : عُشُوراء للعاشر من أَيَّام الْمحرم ، فقال أبو حيان[3] : "وَذكر بعض الْكُوفِيّين فِيهِ الْقصر ، فَيكون من الْأَبْنِيَة الْمُشْتَركَة" .

والراجح هنا قول أبي حيان .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٦٣٨- وزن (فِعالاء) بِالْكَسْرِ .**

قال السيوطي[4] : "(وفِعالاء) بِالْكَسْرِ كقِصاصَاء للْقصَاص .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا يحفظ غَيره" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي وزن (فِعالاء) بِالْكَسْرِ كقِصاصَاء للْقصَاص ، فقال أبو حيان[5] : وَلَا يحفظ غَيره .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

(١) ارتشاف الضرب٢/٦٤٩-٦٥٠ .

(٢) همع هوامع٦/٧٤ .

(٣) ارتشاف الضرب٢/٦٤٧ .

(٤) همع هوامع٦/٧٥ .

(٥) ارتشاف الضرب٢/٦٤٧ .

### ٦٣٩- الوزن (يَفاعلاء) بِالْفَتْح .

قال السيوطي[1] : "(ويَفاعلاء) بِالْفَتْح كينابعاء لمَكَان .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يذكر هَذَا الْبناء غير ابْن القطاع ، وَتَبعهُ ابْن مَالك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الوزن (يَفاعلاء) بِالْفَتْح كينابعاء لمَكَان ، حيث قال أبو حيان[2] : "وَلم يذكر هَذَا الْبناء غير ابْن القطاع ، وَتَبعهُ ابْن مَالك" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

### ٦٤٠- زيادة المفتوح والمضموم العين في الوزن (فاعِلاء) .

قال ابن مالك :

**ثُـــمّ (فِعَـــلا) (فُعْلُـــلا) (فَـــاعُولا) و(فَـــاعِلاءُ) (فِعْلِيَـــا) (مَفْعُـــولا)**

قال السيوطي[3] : "(وفاعِلاء مثلّث عين) أَي مفتوحها كخازَباء ، ومكسورها كقاصِعَاء ، ونافِقاء ، كِلَاهُمَا لجُحْر اليربوع ، ومضمومها كقافُلاء وشاصُلاء لنبت .

والمفتوح والمضموم زادهما أَبُو حَيَّان على التسهيل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الوزن (فاعِلاء) مثلّث عين ، أَي مفتوحها كخازَباء ، ومكسورها كقاصِعَاء، ومضمومها كقافُلاء ، والمفتوح والمضموم زادهما أَبُو حَيَّان[4] على التسهيل .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### الأوزان المشتركة

### (ويشتركان) أَي الْمَقْصُورَة والممدودة (فِي) أوزان .

### ٦٤١- الوزن (فَعْلَلَى) بِفَتْح الْفَاء وَاللَّام .

قال السيوطي[5] : "(وفَعْلَلَى) بِفَتْح الْفَاء وَاللَّام لم يرد إِلَّا اسْماً .

فالمقصور كَقَهْقَرَى لنَوْع من الْمَشْي .

وفَرْتنى لامْرَأَة ، وقرقرى لموْضِع .

---

(١) همع هوامع٦/٧٥ .

(٢) ارتشاف الضرب٢/٦٤٧ .

(٣) همع هوامع٦/٧٥ .

(٤) ارتشاف الضرب٢/٦٥٠ .

(٥) همع هوامع٦/٧٧-٧٨ .

والممدود كعَقرباء لموْضِع .

وعد ابْن مَالك هَذِه الأوزان الثَّلَاثَة فِي الكافية من المختصات بالمقصورة ، وَفِي التسهيل من الْمُشْتَركَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ الصَّحِيح" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الوزن (فَعْلَلَى) بِفَتْح الْفَاء وَاللَّام ، ومنه المقصور كَقَهْقَرَى ، والممدود كعَقرباء ، حيث عدّ ابن مالك هذا الوزن فِي الكافية من المختصات بالمقصورة ، وَفِي التسهيل من الْمُشْتَركَة .

فقال أبو حيان[1] : وهو الصحيح .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٦٤٢- وزن (فَيعلَى) بِالْفَتْح من الأوزان المشتركة .

قال السيوطي[2] : "(وفَيعلَى) بِالْفَتْح كخَيْزلَى ، ودَيْكسَى لُغَة فِي ديْكِسَاء ، وَهِي الْقطعَة من النّعم .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يثبت هَذَا الْوَزْن إِلَّا ابْن القطاع ، وَتَبعهُ ابْن مَالك .

وَقَالَ غَيره : هُوَ فَعْلاء وفَعْلَلَى : فَلم يثبت فِيعلى للممدود" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي وزن (فَيعلَى) بِالْفَتْح كخَيْزلَى من الأوزان المشتركة بين ألف التأنيث الْمَقْصُورَة والممدودة ، حيث قال أبو حيان[3] : "وَلم يثبت هَذَا الْوَزْن إِلَّا ابْن القطاع ، وَتَبعهُ ابْن مَالك" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

### ٦٤٣- الوزن (فِعِلّى) .

قال السيوطي[4] : "(وفِعِلّى) كقِطِبّى لنبت ، وزِمِكّى وزِمِجى ، وزِمِجاء بِالْقصرِ وَالْمدّ للاست وَهَذَا الْوَزْن عده ابْن مَالك فِي الكافية من الْمُخْتَص بالمقصورة ، وَفِي التسهيل من الْمُشْتَرك .

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٦٥١ .

(٢) همع هوامع٦/٧٨-٧٩ .

(٣) ارتشاف الضرب٢/٦٥١ .

(٤) همع هوامع٦/٨٠ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ الصَّحِيح" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الوزن (فِعِلّى) كقِطِبّى لنبت ، من الأوزان المشتركة بين ألف التأنيث المقصورة والممدودة ، عده ابْن مَالك فِي الكافية من الْمُخْتَص بالمقصورة ، وَفِي التسهيل من الْمُشْتَرك ، فقال أبو حيان[1] : "وَهُوَ الصَّحِيح" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٦٤٤- الوزن (يُفاعِلَى) بِضَم أَوله .

قال السيوطي[2] : "(ويُفاعِلَى) بِضَم أَوله : ينص أَبُو حَيَّان لمثال الْمَقْصُور مِنْهُ ، قَالَ : وَمِثَال الْمَمْدُود يُنابِعاء اسْم بلد لَا غير" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الوزن (يُفاعِلَى) بِضَم أَوله من الأوزان المشتركة بين ألف التّأنيث المقصورة والممدودة ، حيث نص أبو حيّان[3] لمثال المقصور منه والممدود يُنابِعاء اسْم بلد لَا غير .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٦٤٥- (فعولَى) بِالْفَتْح فالضم .

قال السيوطي[4] : "(وفعولَى) بِالْفَتْح فالضم كعُبَيْد سَنُوطي اسْم أَو لقب ، وحَضُورى لموْضِع ، ودَبُوقاً للعَذِرة ، ودَقُوقا لقرية بِالْبَحْرَيْنِ ، وقطُورى : قَبيلَة فِي جرهم ، وكحَرُورًا ، وجَلُولا: موضعان ، وَهَذَا الْوَزْن ذكره فِي التسهيل فِي الْمُخْتَص بالممدود ، وَهُوَ رَأْي ابْن عُصْفُور ، وعده ابْن الْقُوطِيَّة وَابْن القطاع من الْمُشْتَرك ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ الصَّحِيح" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الوزن (فعولَى) بِالْفَتْح فالضم كعُبَيْد سَنُوطي اسْم أَو لقب ، من الأوزان المشتركة لألف التأنيث المقصورة والممدودة ، حيث ذكره ابن مالك في التسهيل فِي الْمُخْتَص بالممدود ، وعده ابْن الْقُوطِيَّة وَابْن القطاع من الْمُشْتَرك ، وقَالَ أَبُو حَيَّان[5] : وَهُوَ الصَّحِيح .

---

(١) ارتشاف الضرب٦٥٢/٦ .

(٢) همع هوامع٨١/٦ .

(٣) ارتشاف الضرب٦٥٢/٢ .

(٤) همع هوامع٨١/٦-٨٢ .

(٥) ارتشاف الضرب٦٤٧/٢ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## جمع التّكسير

## جموع القِلّة

### ٦٤٦- قول ابن السّرّاج الوزن (فِعْلَة) اسم جمع لَا جمع .

قال ابن مالك :

**(أَفْعِلَةٌ) (أَفْعُلُ) ثمّ (فِعلَه) تُمَّت (أَفْعَالٌ): جُمُوعُ قِلة**

قال السيوطي[١] : "(و) الرَّابِع (فِعْلة ، وَقيل هُوَ اسْم جمع) لَا جمع ، قَالَه ابْن السّرّاج .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وشبهته أَنه رَآهُ لَا يطّرد ، قَالَ : وَهَذِه شُبْهَة ضَعِيفَة ، لِأَن لنا أبنية جموع بِإِجْمَاع وَلَا تطرد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن السّرّاج أنّ الوزن (فِعْلَة) اسم جمع لا جمع ، فقال أبو حيان[٢] : "وشبهته أَنه رَآهُ لَا يطّرد ، قَالَ : "وَهَذِه شُبْهَة ضَعِيفَة ، لِأَن لنا أبنية جموع بِإِجْمَاع وَلَا تطرد .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## جموع الكثرة

### ٦٤٧- قول المبرد لا يجوز إلا حذف الخامس من فعالل .

قال ابن مالك :

**وَبِـ(فَعَالِلَ) وَشِبْهِهِ انْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثّلَاثَةِ ارْتَقَى**

**مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وِمَنْ خُمَاسِيّ جُرِّدَ، الآخِرَ انْفِ بالقيَاسِ**

قال السيوطي[٣] : "وَقَالَ الْمبرّد : لَا يجوز إِلَّا حذف الْخَامِس لَا غير ، وَمَا جَاءَ من قَوْلهم : فرازق غَلط وَمَا كَانَ غلطاً لَا يتَعَدَّى بِهِ اللَّفْظَة المسموعة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقد وَافق الْمبرد على هَذَا غَيره" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول المبرّد لَا يجوز إِلَّا حذف الْخَامِس لَا غير ، وَمَا جَاءَ من قَوْلهم : فرازق غَلط، فقال أبو حيّان[٤] : "وَقد وَافق الْمبرد على هَذَا غَيره" .

(١) همع هوامع٦/٩١ .

(٢) ارتشاف الضرب١/٤٠٥ .

(٣) همع هوامع٦/١١٦ .

(٤) ارتشاف الضرب١/٤٦٢ .

ولم يعلق السيوطي .

**٦٤٨- تجويز الْكُوفِيُّونَ والأخفش حذف الثالث من وزن (فعالل) .**

قال السيوطي(١) : "أما الثَّالِث فَلَا يحذف ، فَلَا يُقَال : فرادق ، وَلَا خدانق .

وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ والأخفش .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَكَأَنَّهُم رَأَوْا حذف الثَّالِث أسهل إِذْ تحل ألف الْجمع محلهَا ، فَيبقى مَا قبل الْألف معادلا لما بعْدهَا فِي كَون كل مِنْهُمَا حرفين متساويين فِي نظم التَّرْتِيب ، وَكَأَنَّهُم رَأَوْا أَن بالثالث حصل الِامْتِنَاع من الْوُصُول إِلَى مماثلة مفاعل ، أَو مفاعيل فأجروه مجْرى الزَّائِد الَّذِي جَاءَ ثَالِثا فحذفوه نَحْو وَاو : فدوكس حَيْثُ قَالُوا : فداكس" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجويز الْكُوفِيُّونَ والأخفش عدم حذف الثالث من وزن (فعالل) فَلَا يُقَال : فرادق ، وَلَا خدانق .

فقال أبو حيّان(٢) : "وَكَأَنَّهُم رَأَوْا حذف الثَّالِث أسهل إِذْ تحل ألف الْجمع محلهَا ، فَيبقى مَا قبل الْألف معادلا لما بعْدهَا فِي كَون كل مِنْهُمَا حرفين متساويين فِي نظم التَّرْتِيب ، وَكَأَنَّهُم رَأَوْا أَن بالثالث حصل الِامْتِنَاع من الْوُصُول إِلَى مماثلة مفاعل ، أَو مفاعيل فأجروه مجْرى الزَّائِد الَّذِي جَاءَ ثَالِثا فحذفوه نَحْو وَاو : فدوكس حَيْثُ قَالُوا : فداكس" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٦٤٩- جمع جموع الكثرة إن اختلفت أنواعها .**

قال السيوطي(٣) : "لَا خلاف فِي أَن جموع الْكَثْرَة لَا تجمع قِيَاساً وَلَا أَسمَاء المصادر وَلَا أَسمَاء الْأَجْنَاس إِذا لم تخْتَلف أَنْوَاعهَا .

فَإِن اخْتلفت فسيبويه لَا يقيس جمعهَا على مَا جَاءَ مِنْهُ ، وَعَلِيهِ الْجُمْهُور .

وَمذهب الْمبرّد والرّمّانيّ وَغَيرهمَا قِيَاس ذَلِك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ لقلَّة مَا حكى مِنْهُ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في جمع جموع الكثرة إنْ اختلفت أنواعها، حيث قال : لَا خلاف فِي أَن جموع الْكَثْرَة لَا تجمع قِيَاساً وَلَا أَسمَاء المصادر وَلَا أَسمَاء الْأَجْنَاس إِذا لم تخْتَلف أَنْوَاعهَا.

فَإِن اخْتلفت فسيبويه لَا يقيس جمعهَا على مَا جَاءَ مِنْهُ ، وَعَلِيهِ الْجُمْهُور .

---

(١) همع هوامع٦/١١٧ .

(٢) ارتشاف الضرب١/٤٦٣ .

(٣) همع هوامع٦/١٢٣ .

وَمذهب الْمبرّد والرّمّانيّ وَغَيرهمَا قِيَاس ذَلِك .

قَالَ أَبُو حَيَّان[١] : "وَالصَّحِيح مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ لقلَّة مَا حكى مِنْهُ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## اسم الجمع

### ٦٥٠- قول الأخفش أنّ ما كان على وزن (فَعْل) جموع تكسير .

قال السيوطي[٢] : "وَخَالف الْأَخْفَش فِيمَا كَانَ على فَعْل كَرَكْب ، طَيْر ، وَصَحب ، وَنَحْوهَا ، فَقَالَ: إِنَّهَا جموع تكسير لراكب ، وطائر ، وَصَاحب ، لَا أسمَاء جموع .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ مَرْدُود بِأَن الْعَرَب صغرتها على لَفظهَا ، وَلَو كَانَت جموعا ردَّتْ فِي التصغير إِلَى مفرداتها" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول الأخفش أنّ ما كان على وزن (فَعْل) جموع تكسير كَرَكْب ، طَيْر ، وَصَحب ، فقال أبو حيّان[٣] : "وَهُوَ مَرْدُود بِأَن الْعَرَب صغرتها على لَفظهَا ، وَلَو كَانَت جموعا ردَّتْ فِي التصغير إِلَى مفرداتها" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## التّصغير

### ٦٥١- بقاء الكسرة إذا كَانَ تالي يَاء التصغير مكسوراً .

قال السيوطي[٤] : "إِذا كَانَ تالي يَاء التصغير مكسوراً بَقِي على كسره كَزَبْرج وزُبُيْرِج .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا نقُول : إِن الكسرة الْأَصْلِيَّة زَالَت ، وَجَاءَت كسرة التصغير ، لِأَنَّهُ لَا حَاجَة إِلَى دَعْوَى ذَلِك ، قَالَ : وَيُشبه ذَلِك الكسرة فِي نَحْو شِربَ ، فَإِنَّهُ إِذا بني لِلْمَفْعُول ضمّ أَوله وَلَا يُقَال : إِن كَسرته زَالَت ، وَجَاء غَيرهَا ، قَالَ : وَلَو قيل : إِن الكسرة فِي زبْرج ، وَشَرِب زَالَت ، وَجَاءَت كسرة أُخْرَى لَكَانَ وَجهاً ، كَمَا قَالُوا فِي : من زَيد فِي الْحِكَايَة ، على أحد الْقَوْلَيْنِ وَفِي : يَا منصُ إذا رخم مَنْصُور على لُغَة من لَا ينْتَظر ، فَإِنَّهُم زَعَمُوا أَنَّهَا ضمة بِنَاء غير الضمة الأصلة .أهـ" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب١/٤٧٣ .

(٢) همع هوامع٦/١٢٧ .

(٣) ارتشاف الضرب١/٤٠٢ .

(٤) همع هوامع٦/١٣٤-١٤٥ .

ذكر السيوطي أنّه إذا كَانَ تالي يَاء التصغير مكسوراً بَقِي على كسره كَزِبْرج وزُبُيْرِج ، وقال أبو حيّان[1] : "وَلَا نقُول : إن الكسرة الْأَصْلِيَّة زَالَت ، وَجَاءَت كسرة التصغير ، لِأَنَّهُ لَا حَاجَة إِلَى دَعْوَى ذَلِك ، قَالَ : وَيُشبه ذَلِك الكسرة فِي نَحْو شِربَ ، فَإِنَّهُ إِذا بني للْمَفْعُول ضمّ أَوله وَلَا يُقَال : إن كَسرته زَالَت ، وَجَاء غَيرهَا ، قَالَ : وَلَو قيل : إِن الكسرة فِي زبْرج ، وَشَرِب زَالَت ، وَجَاءَت كسرة أُخْرَى لَكَانَ وَجهاً ، كَمَا قَالُوا فِي : من زَيد فِي الْحِكَايَة ، على أحد الْقَوْلَيْنِ وَفِي : يَا منصُ إِذا رخم مَنْصُور على لُغَة من لَا ينْتَظر ، فَإِنَّهُم زَعَمُوا أَنَّهَا ضمة بِنَاء غير الضمة الأصلة .أهـ"

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٦٥٢- منع المازنيّ تصغير انفعال ، وافتعال .

قال السيوطي[2] : "وَمنع الْمَازِنيّ من تَصْغِير انفعال ، وافتعال ، فَلم يجز فِي انطلاق : نُطَيليق وَلَا فِي افتقار : فُتَيْقِير ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَ لَهما مِثَال فِي الْأَسْمَاء بل يحذف حَتَّى يصير إِلَى مِثَال الْأَسْمَاء ، فَيُقَال : طُلَيق ، وفُقَير .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ خلاف الْمَازِني مُخْتَصًّا بانفعال وافعتال فَقَط ، بل يشْتَرط فِي المصغّر كُله أَن يكون على مِثَال الْأَسْمَاء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي منع المازنيّ تصغير انفعال ، وافتعال ، فَلم يجز فِي انطلاق : نُطَيليق وَلَا فِي افتقار : فُتَيْقِير ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَ لَهما مِثَال فِي الْأَسْمَاء ، فقال أبو حيان[3] : "وَلَيْسَ خلاف الْمَازِني مُخْتَصًّا بانفعال وافعتال فَقَط ، بل يشْتَرط فِي المصغّر كُله أَن يكون على مِثَال الْأَسْمَاء".

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

### ٦٥٣- تصغير اسم الجِنْس على لفظه كأسماء الجموع .

قال ابن مالك :

**وَمَـا بِـهِ لِمُنْتَهَـى الجَمْـعِ وُصِـل     بِـهِ إِلَـى أمثلـةِ التّصـغِيرِ صِـلْ**

---

(١) ارتشاف الضرب ١/٣٦٠ .

(٢) همع هوامع ٦/١٣٨ .

(٣) ارتشاف الضرب ١/٤٦٢ .

قال السيوطي[١] : "تُصغّر أَسمَاء الجموع ، وجموع الْقلَّة على لَفظهَا ، فَيُقَال فِي ركب ركَيب ، وَفِي قوم : قويم ، وَفِي رَهْط : رهَيط ، وَفِي أجمال : أجْيمَال وَفِي أكلب : أُكَيْلِبة ، وَفِي أرغفة : أرَيْغِفة، وَفِي غلمة : غُلَيْمة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : ويندرج اسْم الْجِنْس تَحت اسْم الْجمع ، فَيُقَال فِي تَمْر : تُمَير" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ تصغير أَسمَاء الجموع ، وجموع الْقلَّة على لَفظهَا ، فَيُقَال فِي ركب ركَيب ، وَفِي قوم : قويم ، وَفِي رَهْط : رهَيط ، فقال أبو حيّان[٢] : "ويندرج اسْم الْجِنْس تَحت اسْم الْجمع ، فَيُقَال فِي تَمْر : تُمَير" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**٦٥٤- أسماء على صورة المُصغّر ، ولم ينطق لها بمكبّر .**

قال السيوطي[٣] : "وَقد جَاءَت أَسمَاء على صُورَة المُصغّر ، وَلم ينْطق لَهَا بمكبّر نَحْو : الْكُمَيْت من الْخَيل الْحُمر .

والكُعَيْت وَهُوَ البلبل ، والثُّريَا للنجم الْمَعْرُوف فِي أَلْفَاظ كَثِيرَة استوعبتها فِي كتاب ((المزهر)) فِي علم اللُّغَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَكثر مَجِيء المصغر دون المكبر فِي الْأَسْمَاء الْأَعْلَام كقُرَيظة : وجُهَينة وبُثَينة، وطُهَيْة ، وحُنَين ، وعُرَين ، وفُرَيْن ، وَأم حبَيْن ، وهذيل وسُلَيْم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أسماء تأتي على صورة المُصغّر ، وَلم ينْطق لَهَا بمكبّر نَحْو : الْكُمَيْت من الْخَيل الْحُمر .

وقال أبو حيان[٤] : "وَكثر مَجِيء المصغر دون المكبر فِي الْأَسْمَاء الْأَعْلَام كقُرَيظة : وجُهَينة وبُثَينة، وطُهَيْة ، وحُنَين ، وعُرَين ، وفُرَيْن ، وَأم حبَيْن ، وهذيل وسُلَيْم" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع هوامع٦/١٤٥ .

(٢) ارتشاف الضرب١/٣٨٢ .

(٣) همع هوامع٦/١٤٧-١٤٨ .

(٤) ارتشاف الضرب١/٣٩٠ .

**٦٥٥- قول ابن مالك أنّه لا تصغّر الْأَسْمَاء المبنيّة .**

قال ابن مالك :

**وصــغَّروا شُــذُوذاً: ((الّــذي)) ((الّتــي)) و((ذَا))، مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا: ((تَا)) و((تِي))**

قال السيوطي[١] : "أطلق ابْن مَالك وَغَيره أَنه لَا تصغّر الْأَسْمَاء المبنيّة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيردّ عَلَيْهِ أَن بعض المبنيّات يُصَغّر ، وَذَلِكَ الْأَسْمَاء المركبة تركيب المزج فِي لُغَة مَنْ بَنَى : كبَعْلَبك ، وعَمْرَوَيه فَيُقَال : بُعَيْلَبك وعُمَيْرَويه .

والأسماء المبنيّة بِسَبَب النداء فقَال : يَا زُبَيدُ .

وَيَا جُعَيْفَر" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن مالك وغيره أنّه لا تصغّر الْأَسْمَاء المبنيّة ، فقال أبو حيّان : "وَيردّ عَلَيْهِ أَن بعض المبنيّات يُصَغّر ، وَذَلِكَ الْأَسْمَاء المركبة تركيب المزج فِي لُغَة مَنْ بَنَى : كبَعْلَبك ، وعَمْرَوَيه فَيُقَال : بُعَيْلَبك وعُمَيْرَويه .

والأسماء المبنيّة بِسَبَب النداء فقَال : يَا زُبَيدُ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**٦٥٦- الصفات الَّتِي للمؤنث نَحْو : طَالِق ، وحائض لَا تلحقها التَّاء فِي تَصْغِير التَّرْخِيم .**

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : نعم الصِّفَات الَّتِي للمؤنث نَحْو : طَالِق ، وحائض لَا تلحقها التَّاء فِي تَصْغِير التَّرْخِيم ، بل يُقَال : طُلَيق ، وحُييض" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيّان[٣] أنّ الصِّفَات الَّتِي للمؤنث نَحْو : طَالِق ، وحائض لَا تلحقها التَّاء فِي تَصْغِير التَّرْخِيم ، بل يُقَال : طُلَيق ، وحُييض .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع هوامع٦/١٤٩ .

(٢) همع هوامع٦/١٥٣ .

(٣) ارتشاف الضرب١/٤٠٠ .

**٦٥٧- حذف آخر الاسم إن كَانَ تَاء تَأْنِيث عند النّسب .**

قال ابن مالك :

**وَمِثْلَــهُ مِمّــا حَــوَاهُ احْــذِفْ، وَتَــا تَأنِيـــــثٍ أَوْ مَدَّتَـــــهُ لَا تُثْبِتَـــــا**

قال السيوطي(١) : "ويحذف لهَذِهِ الْيَاء : آخر الِاسْم إِن كَانَ تَاء تَأْنِيث كَقَوْلِك فِي النّسَب إِلَى مَكَّة ، وَفَاطِمَة : مكيّ ، وفاطميّ حذراً من اجْتِمَاع تاءي تَأْنِيث عِنْد نِسْبَة مُؤَنّثَه ، فِي نَحْو : مَكِّيَّة ، وفاطميّة ، إِذْ لَو بقيت لقيل : مكيته ، وفاطميته .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقَول النَّاس(٢) : ((دِرْهَم خَلِيفَتِي لحن))" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّه تحذف لياء النّسب آخر الِاسْم إِن كَانَ تَاء تَأْنِيث كَقَوْلِك فِي النّسَب إِلَى مَكَّة ، وَفَاطِمَة : مكيّ ، وفاطميّ حذراً من اجْتِمَاع تاءي تَأْنِيث .

وقال أبو حيّان : وَقَول النَّاس(٣) : "((دِرْهَم خَلِيفَتِي لحن))" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٦٥٨- النّسب إلى المركب تركيب جملة ، أو مزج ، أو عدد .**

قال ابن مالك :

**وَانْسُــبْ لِصَــدرِ جُمْلَــةٍ وَصَــدْرِ مَــا رُكِّــبَ مَزْجــاً وَلِثَــانٍ تَمَّمَــا**

**إِضَــافَةً مَبْـدُوءَةً بِـ((ابْـنِ)) أَوْ ((ابْ)) أَوْ مَــا لَــهُ التّعْرِيــفُ بِالثّــانِي وَجَــبْ**

قال السيوطي(٤) : "وتحذف لهَذِهِ الْيَاء أَيْضاً عجز الْمركب تركيب جملَة ، أَو مزج ، أَو عدد إِجْرَاءً لَهُ مجْرى تَاء التَّأْنِيث ، فَيُقَال فِي النّسَب إِلَى تأبط شراً وبعلبك ، وَخَمْسَة عشر : تأبّطي ، وبعليّ، وخَمْسِيّ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَكَانَ مُقْتَضى الْقيَاس أَن الْجُمْلَة لَا ينْسب إِلَيْهَا ، كَمَا أَنَّهَا لَا تثنى وَلَا تجمع وَلَا تُعْرَب ، وَلَا تُضَاف ، وَلَا تصغّر ، وَإِنَّمَا جَازَ النّسَب إِلَى الصَّدْر مِنْهَا تَشْبِيها بالمركب تركيب مَزْج" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٦/١٥٥ .

(٢) ارتشاف الضرب٢/٦٠٣ .

(٣) ارتشاف الضرب٢/٦٠٣ .

(٤) همع هوامع٦/١٥٥-١٥٦ .

ذكر السيوطي أنّ عند النسّب إلى المركب تركيب جملة ، أو مزج ، أو عدد إجراءً له مجرى تاء التَّأْنِيث ، فَيُقَال فِي النّسَب إِلَى تأبط شراً وبعلبك ، وَخَمْسَة عشر : تأبّطي ، وبعليّ، وخَمْسِيّ .

فقال أبو حيّان(١) : "وَكَانَ مُقْتَضى الْقيَاس أَن الْجُمْلَة لَا ينْسب إِلَيْهَا ، كَمَا أَنَّهَا لَا تثنى وَلَا تجمع وَلَا تُعْرَب ، وَلَا تُضَاف ، وَلَا تصغّر ، وَإِنَّمَا جَازَ النّسَب إِلَى الصَّدْر مِنْهَا تَشْبِيها بالمركب تركيب مَزْج" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## ٦٥٩- النّسب إلى المضاف .

قال ابن مالك :

**فِيمَــا سِــوَى هَــذا انْسُــبَنْ لِــلأَوّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـ«عَبْدِ الأَشْـهَلِ»**

قال السيوطي(٢) : "وَقَالُوا فِي الرجل من بني عبد الله بن دارم : دارميّ وَمن بني عبد الله بن الدُئل : دُئَلِيّ ، نسبوا إِلَى الْجد .

قَالَ أَبُو حَيَّان : "وَالْمرَاد بالمضاف فِي الْمَسْأَلَة الَّذِي يكون علماً أَو غَالِباً بِحَيْثُ يكون مَجْمُوعه لِمَعْنى مُفْرد ، لَا الْمُضَاف على الْإِطْلَاق ، فَإِنّ مثل : غُلَام زيد إِذا لم يكن كَذَلِك ينْسب فِيهِ إِلَى زيد أَو إِلَى غُلَام ، وَيكون إِذْ ذَاك من قبيل النِّسْبَة إِلَى الْمُفْرد ، لَا إِلَى الْمُضَاف ، لِأَنّ كُلاً من جزأيه بَاقٍ على مَعْنَاهُ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّهم قالوا في الرجل من بني عبد الله بن دارم : دارميّ وَمن بني عبد الله بن الدُئل : دُئَلِيّ ، نسبوا إِلَى الْجد .

فقال أبو حيّان(٣) : "وَالْمرَاد بالمضاف فِي الْمَسْأَلَة الَّذِي يكون علماً أَو غَالِباً بِحَيْثُ يكون مَجْمُوعه لِمَعْنى مُفْرد ، لَا الْمُضَاف على الْإِطْلَاق ، فَإِنّ مثل : غُلَام زيد إِذا لم يكن كَذَلِك ينْسب فِيهِ إِلَى زيد أَو إِلَى غُلَام ، وَيكون إِذْ ذَاك من قبيل النِّسْبَة إِلَى الْمُفْرد ، لَا إِلَى الْمُضَاف ، لِأَنّ كُلاً من جزأيه بَاقٍ على مَعْنَاهُ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٦٠٢ .

(٢) همع هوامع٦/١٥٨ .

(٣) ارتشاف الضرب٢/٦٠٢ .

**٦٦٠- النّسب في الاسم الممدود .**

قال السيوطي[١] : "وَفِي همزَة غَيرهَا تالية ألف وَجْهَان : الْإِقْرَار وَالْقلب ، سَوَاء كَانَت أَصْلِيَّة كقُرّاء ووضّاء ، أَو مُلْحقَة بِأَصْل كعِلباء ، أَو منقلبة عَن أصل ككِساء فَيُقَال : قُرّائِي ، وقُرّاوِي ، ووضّائي ، ووضاوِي ، وعِلْبائي ، وعِلْباوِي وكسائي وكِساويّ والتصحيح فِي الْأَصْلِيَّة أَجود من الْقلب ، قَالَه ابْن مَالك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : فيفهم مِنْهُ أَن الْقلب فِي الْأَخيرينِ أَجود .

قَالَ : وَالَّذِي ذكره غَيره : أَن الْقلب فِي بَاب عِلْبَاء أحسن وَالْإِقْرَار فِي بَاب كسَاء أحسن".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي النّسب في الاسم الممدود حيث قال : وَفِي همزَة غَيرهَا تالية ألف وَجْهَان: الْإِقْرَار وَالْقلب ، سَوَاء كَانَت أَصْلِيَّة كقُرّاء ووضّاء ، أَو مُلْحقَة بِأَصْل كعِلباء ، أَو منقلبة عَن أصل ككِساء فَيُقَال : قُرّائِي ، وقُرّاوِي ، ووضّائي ، ووضاوِي ، وعِلْبائي ، وعِلْباوِي وكسائي وكِساويّ والتصحيح فِي الْأَصْلِيَّة أَجود من الْقلب ، قَالَه ابْن مَالك .

فقال أبو حيّان : "فيفهم مِنْهُ أَن الْقلب فِي الْأَخيرينِ أَجود" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٦٦١- النّسب إلى الجمع ، الذي له واحد مستعمل .**

قال السيوطي[٢] : "وَأما الْجمع الْبَاقِي على جمعيته ، وَله وَاحِد مُسْتَعْمل .

فَإِنَّهُ ينْسب إِلَى الْوَاحِد مِنْهُ ، فَيُقَال فِي الْفَرَائِض : فَرَضِي ، وَفِي الحُمْس : أحمسيّ ، وَفِي الْفَرْع: أفْرعي .

قَالَ أَبُو حَيَّان : بِشَرْط أَلا يكون ردّه إِلَى الْوَاحِد يُغَيّر الْمَعْنى ، فَإِن كَانَ كَذَلِك نسب إِلَى لفظ الْجمع كأعْرابيّ ، إِذْ لَو قيل فِيهِ : عَرَبِيّ ردّ إِلَى الْمُفْرد لالتبس الْأَعَمّ بالأخص ، لاخْتِصَاص الْأَعْرَاب بالبوادي وَعُمُوم الْعَرَب .

وَأَجَازَ قوم : أَن ينْسب إِلَى الْجمع على لَفظه مُطلقًا ، وَخرّج عَلَيْهِ قَول النَّاس : فرائضيّ وكُتُبِيّ ، وقَلانِسيّ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ النّسب إلى الجمع ، وله واحد مُسْتَعْمل ، فَإِنَّهُ ينْسب إِلَى الْوَاحِد مِنْهُ ، فَيُقَال فِي الْفَرَائِض : فَرَضِي ، فقال أبو حيّان[٣] : "بِشَرْط أَلا يكون ردّه إِلَى الْوَاحِد يُغَيّر الْمَعْنى ،

---

(١) همع هوامع٦/١٦١ .

(٢) همع هوامع٦/١٧١ .

(٣) ارتشاف الضرب٢/٦٢٨ .

فَإِن كَانَ كَذَلِك نسب إِلَى لفظ الْجمع كأعْرابيّ ، إِذْ لَو قيل فِيهِ : عَرَبِيّ ردّ إِلَى الْمُفْرد لالتبس الْأَعَمّ بالأخص ، لاخْتِصَاص الْأَعْرَاب بالبوادي وَعُمُوم الْعَرَب" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**إلتقاء الساكنين**

**٦٦٢- الفرار من إلتقاء ساكنين في المُتّصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف .**

قال السيوطي[١] : "وَرُبمَا فرّ من التقائهما فِي الْمُتَّصِل بإبدال همزَة مَفْتُوحَة من الْألف : وَقُرِئَ : {فَيَومئِذٍ لاَّ يُسئَلُ عَن ذَنبِهِ أِنسٌ وَلاَ جأَنُ}[٢] .

{وَلاَ الظّأْلين}[٣] وَقَالَ الشَّاعِر :

**ولـــلأرْض أَمَّـــا سُـــودُها فَتَحجّلّـــتْ بَياضـــاً وَأمـــا بيضُـــها فادْهَأَمَـــتِ[٤]**

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا ينقاس شَيْء من ذَلِك إِلَّا فِي ضَرُورَة الشّعْر على كَثْرَة مَا جَاءَ مِنْهُ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّه قد يفرّ من إلتقاء ساكنين في المتصل بإبدال همزَة مَفْتُوحَة من الْألف،: وَقُرِئَ : {فَيَومئِذٍ لاَّ يُسئَلُ عَن ذَنبِهِ أِنسٌ وَلاَ جأَنُ}[٥] .

{وَلاَ الظّأْلين}[٦] .

وقال أبو حيّان[٧] : "وَلَا ينقاس شَيْء من ذَلِك إِلَّا فِي ضَرُورَة الشّعْر على كَثْرَة مَا جَاءَ مِنْهُ".

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٦٦٣- ضم ((نون)) عن مع اللّام .**

قال السيوطي[٨] : "وَقد تضم مَعَ اللَّام : حكى الْأَخْفَش : ((عَنُ الْقَوْم)) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ لَهَا وَجه من الْقيَاس" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٦/١٧٧-١٧٨ .

(٢) سورة الرحمن٥٥/٣٩ .

(٣) سورة الفاتحة١/٧ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ٣٢٣ والمخصص ١٠/ ١٦٦ .

(٥) سورة الرحمن٥٥/٣٩ .

(٦) سورة الفاتحة١/٧ .

(٧) ارتشاف الضرب٢/٧١٧ .

(٨) همع هوامع٦/١٨٢ .

ذكر السيوطي أنّ ((نون)) عن قد تضم مع اللّام ، حكَى الْأَخْفَش : ((عَنُ الْقَوْم)) .
فقال أبو حيّان[١] : "وَلَيْسَ لَهَا وَجه من الْقيَاس" .
مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## الإمالة

### ٦٦٤- أسباب الإمالة .

قال السيوطي[٢] : "وَأَسْبَاب الإمالة فِيمَا ذكر أَبُو بكر بن السّرّاج استخراجاً من كتاب سِيبَوَيْهٍ سِتَّة : وَهِي كسرة تكون قبل الْألف أَو بعْدهَا ، وياء قبلهَا ، وانقلاب الْألف عَن الْيَاء ، وتشبيه ألف بِالْألف المنقلبة عَن الْيَاء ، وكسرة تعرض فِي بعض الْأَحْوَال ، وَذَلِكَ مَا لم يمْنَع من ذَلِك مَانع على مَا تبيّن وَشرح فِيهِ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقد زَاد سِيبَوَيْهٍ ثَلَاثَة أَسبَاب ، شَاذَّة ، وَهِي شبه الْألف بِالْألف المشبهة بِالْألف المنقلبة ، وَفرق بَين الِاسْم والحرف ، وَكَثْرَة الِاسْتِعْمَال .اهـ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي ذِكر أبو بكر بن السّرّاج أسباب الإمالة إستخراجاً من كتاب سيبويه ستة : وَهِي كسرة تكون قبل الْألف أَو بعْدهَا ، وياء قبلهَا ، وانقلاب الْألف عَن الْيَاء ، وتشبيه ألف بِالْألف المنقلبة عَن الْيَاء ، وكسرة تعرض فِي بعض الْأَحْوَال ، وَذَلِكَ مَا لم يمْنَع من ذَلِك مَانع على مَا تبيّن وَشرح فِيهِ .

وقال أبو حيّان[٣] : "وَقد زَاد سِيبَوَيْهٍ ثَلَاثَة أَسبَاب ، شَاذَّة ، وَهِي شبه الْألف بِالْألف المشبهة بِالْألف المنقلبة ، وَفرق بَين الِاسْم والحرف ، وَكَثْرَة الِاسْتِعْمَال" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٦٦٥- إمالة ألف التّأنيث المقصورة .

قال ابن مالك :

**الألِـفُ المبْـدَلَ مِـنْ يَـا فِـي طَـرَفْ ... أَمِـلْ ، كَـذَا الوَاقِـعُ مِنْـهُ اليَـا خَلَـفْ**
**دُونَ مَزيـــدٍ أَوْ شُـــذُوذٍ ، وَلِمَـــا ... تَلِيــهِ هَــا التَّأنِيــثِ مَــا الهَــا عَــدِمَا**

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٧٢٢ .
(٢) همع هوامع٦/١٨٤ .
(٣) ارتشاف الضرب٢/٥٣٣-٥٣٤ .

قال السيوطي[١] : "وَكَذَا ، إِن كَانَ مآلها إِلَى الْيَاء فَإِنَّهَا تمال ، مِثَاله ألف التَّأْنِيث الْمَقْصُورَة فَإِنَّهَا تؤول إِلَى الْيَاء فِي حَال التَّثْنِيَة وَالْجمع بِاتِّفَاق من الْعَرَب ، وَقَيّده فِي التسهيل بقوله دون ممازجة زَائِد احْتِرَازاً من نَحْو قفا ، وقطا لِأَن أَلفه تؤول إِلَى الْيَاء مَعَ يَاء الْإِضَافَة .

فِي لُغَة هُذَيْل ، وتقرأ ألفا فِي لُغَة غَيرهم .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذِه الْمَسْأَلَة أَعنِي إِذا كَانَت الْأَلف لَا تؤول إِلَى الْيَاء إِلَّا بممازجة زَائِد فِيهَا خلاف" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ ألف التّأنيث المقصورة تؤول إلى الياء في حال وَالْجمع بِاتِّفَاق من الْعَرَب ، وَقَيّده فِي التسهيل بقوله دون ممازجة زَائِد احْتِرَازاً من نَحْو قفا ، وقطا لِأَن أَلفه تؤول إِلَى الْيَاء مَعَ يَاء الْإِضَافَة .

فقال أبو حيّان[٢] : "وَهَذِه الْمَسْأَلَة أَعنِي إِذا كَانَت الْأَلف لَا تؤول إِلَى الْيَاء إِلَّا بممازجة زَائِد فِيهَا خلاف" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## ٦٦٦- سبب إمالة الألف إذا كانت مبدلة من عين .

قال ابن مالك :

**وَهَكَـــذَا بَـــدَلُ عَـــيْنِ الفِعْـــل إنْ    يَؤُلْ إِلَى(فِلْتُ)كَمَاضِي:((خف)) و((دِن))**

قال السيوطي[٣] : "وَكَذَا تمال الْأَلف إِذا كَانَت مبدلة من عين مَا يُقَال فِيهِ : ((فَلْت)) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَعبّر بَعضهم عَن هَذَا السَّبَب بالإمالة لكسرة تعرِض من بعض الْأَحْوَال".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي إمالة الألف إذا كانت مبدلة من عين مَا يُقَال فِيهِ : ((فَلْت)) .

حيث قال أبو حيّان[٤] : "وَعبّر بَعضهم عَن هَذَا السَّبَب بالإمالة لكسرة تعرِض من بعض الْأَحْوَال" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع هوامع٦/١٨٤-١٨٥ .

(٢) ارتشاف الضرب٢/٥٣٠ .

(٣) همع هوامع٦/١٨٥ .

(٤) ارتشاف الضرب٢/٥٣١ .

**٦٦٧- إمالة الألف إذا كَانَت مُتَقَدّمَة على يَاء تَلِيهَا .**

قال ابن مالك :

**كَـذَاكَ تَـالِي اليَـاءِ وَالفَصْـلُ اغْتُفِـرْ بِحَـرْفٍ أَوْ مَـعْ هَـا كَـ((جَيْبَهَـا أَدِرْ))**

قال السيوطي(١) : "وَكَذَا تمال الْأَلف إِذا كَانَت مُتَقَدّمَة على يَاء تَلِيهَا نَحْو : بَايع ، أَو مُتَأَخِّرَة عَنْهَا مُتَّصِلَة بهَا كالسّيال لـ ((شَجَرَ)) ، والضّياح للبن الممزوج .

قَالَ أَبُو حَيَّان : والإمالة فِي بيّاع ، وكيّال أقوى ، لِأَن الْيَاء مضعفة ، أَو مُنْفَصِلَة بِحرف نَحْو شَيبَان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ الألف تمال كَانَت مُتَقَدّمَة على يَاء تَلِيهَا نَحْو : بَايع ، فقال أبو حيّان(٢) : "والإمالة فِي بيّاع ، وكيّال أقوى ، لِأَن الْيَاء مضعفة ، أَو مُنْفَصِلَة بِحرف نَحْو شَيبَان".

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٦٦٨- منع الإمالة إذا اتّصلت بالألف راء مفتوحة أو مضمومة .**

قال ابن مالك :

**وَكُـــــفَّ مُســـــتعلٍ وَرا يَنْكَـــــفُّ بِكَسْـــرِ راً كَـــ((غَارِمــاً لَا أَجْفُـــو))**

قال السيوطي(٣) : "وَمَتى اتَّصَلت بِالْأَلف رَاء مَفْتُوحَة أَو مَضْمُومَة منعت الإمالة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : سَوَاء تقدّمت نَحْو : رَاشد ، وفراش ، أَو تَأَخَّرت نَحْو : هَذَا كَافِر ، وحمار ، وَرَأَيْت حماراً .

وَبَعض الْعَرَب يمِيل ، وَلَا يلْتَفت إِلَى الرَّاء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي منع الإمالة إذا اتّصلت بالألف راء مفتوحة أو مضمومة ، فقال أبو حيّان(٤): "سَوَاء تقدّمت نَحْو : رَاشد ، وفراش ، أَو تَأَخَّرت نَحْو : هَذَا كَافِر ، وحمار ، وَرَأَيْت حماراً" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع هوامع٦/١٨٦ .

(٢) ارتشاف الضرب٢/٥٢٩ .

(٣) همع هوامع٦/١٨٩ .

(٤) ارتشاف الضرب٢/٥٢٤ .

**٦٦٩- إذا كانت الرّاء غير مُتّصلة بالألف .**

قال السيوطي[١] : "فَإِن كَانَت هَذِه الرَّاء غير مُتَّصِلَة بِالْأَلف نَحْو : {أَلَيْسَ ذَلِك بِقَادِر}[٢] لم تغلب الْقَاف لبعدها إِلَّا فِي لُغَة شَاذَّة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَفِي قَول التسهيل كفّت الْمَانِع اخْتِصَار حسن ، وَذَلِكَ أَن الْمَانِع يَشْمَل حرف الاستعلاء ويشمل الرَّاء الْمَفْتُوحَة الَّتِي تنزلت منزلَة حرف الاستعلاء ، فَإِذا اتَّصَلت بِالْألف الرَّاء الْمَكْسُورَة كفت مَا منع من الإمالة ، وَهُوَ حرف الاستعلاء نَحْو : غَارِم ، وَالرَّاء الْمَفْتُوحَة نَحْو : قرارك ، لِأَن الرَّاء الْمَفْتُوحَة لَيست فِي بَاب الْمَنْع بأقوى من حرف الاستعلاء .اهـ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّه إذا كانت الرّاء غير مُتّصلة بألف نحو : {أَلَيْسَ ذَلِك بِقَادِر}[٣] لم تغلب الْقَاف لبعدها إِلَّا فِي لُغَة شَاذَّة .

فقال أبو حيّان[٤] : "وَفِي قَول التسهيل كفّت الْمَانِع اخْتِصَار حسن ، وَذَلِكَ أَن الْمَانِع يَشْمَل حرف الاستعلاء ويشمل الرَّاء الْمَفْتُوحَة الَّتِي تنزلت منزلَة حرف الاستعلاء ، فَإِذا اتَّصَلت بِالْألف الرَّاء الْمَكْسُورَة كفت مَا منع من الإمالة ، وَهُوَ حرف الاستعلاء نَحْو : غَارِم ، وَالرَّاء الْمَفْتُوحَة نَحْو : قرارك ، لِأَن الرَّاء الْمَفْتُوحَة لَيست فِي بَاب الْمَنْع بأقوى من حرف الاستعلاء" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٦٧٠- ما كانت الكسرة ذاهبة منه للإدغام أنه لا تمال ألفه .**

قال السيوطي[٥] : "وَالْأَكْثَر فِي لِسَان الْعَرَب أَنّ مَا كَانَت الكسرة ذَاهِبَة مِنْهُ للإدغام أَنه لَا تمال أَلفه .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَظَاهر قَول التسهيل فِي مدغم يَشْمَل إدغام مَا كَانَ فِي كلمة نَحْو : حادّ، وإدغام مَا كَانَ فِي كَلِمَتَيْنِ نَحْو : {إِن الْأَبْرَار لفي نعيم}[٦]" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ الأكثر في فِي لِسَان الْعَرَب أَنّ مَا كَانَت الكسرة ذَاهِبَة مِنْهُ للإدغام أَنه لَا تمال أَلفه .

---

(١) همع هوامع٦/١٩٠ .

(٢) سورة القيامة٧٥/٤٠ .

(٣) سورة القيامة٧٥/٤٠ .

(٤) ارتشاف الضرب٢/٥٢٥ .

(٥) همع هوامع٦/١٩٢ .

(٦) سورة الانفطار ٨٢/١٣ .

فقال أبو حيّان[1] : "أنّ كلام ابن مالك في مدغم يشمل إدغام ما كان في كلمة ، أو كلمتين".

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٦٧١- من أسباب الإمالة مُجاوزة الممال .**

قال السيوطي[2] : "من أَسبَاب الإمالة فِيمَا عري من الْأَسْبَاب السِّتَّة السَّابِقَة مُجَاوزَة الممال .

قَالَ سِيبَوَيْهٍ : قَالُوا : ((رَأينَا عمادا)) فأمالوا للإمالة ، كَمَا أمالوا الكسرة .

وَقَالُوا : مَغْزَانا فِي قَول من قَالَ : عمادا ، فأمالوهم جَمِيعًا ، وَذَا قِيَاس .

انْتهى .

قَالَ أَبُو حَيَّان[3] : وَقد قَرَأَ القُرآء بالإمالة للإمالة فِي عدَّة كلم ، من ذَلِك : صَاد {وَالنَّصَارَى}[4] ، وتاء {واليتامى}[5] ، وسين {أُسَارَى}[6] ، و {كسَالَى}[7] وكاف {سكارى}[8] ، ، أمالها بعض الْقُرَّاء لإمالة مَا بعْدهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ من أسباب الإمالة مُجاوزة الممال ، قال سِيبَوَيْهٍ : قَالُوا : ((رَأينَا عمادا)) فأمالوا للإمالة ، وقال أبو حيّان : "وَقد قَرَأَ القُرآء بالإمالة للإمالة فِي عدَّة كلم ، من ذَلِك : صَاد {وَالنَّصَارَى}[9] ، وتاء {واليتامى}[10] ، وسين {أُسَارَى}[11] ، و {كسَالَى}[12] وكاف {سكارى}[13] ، ، أمالها بعض الْقُرَّاء لإمالة مَا بعْدهَا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٥٢٣ .

(٢) همع هوامع٦/١٩٣ .

(٣) ارتشاف الضرب٢/٥٣٥ .

(٤) سورة البقرة٢/٦٢ .

(٥) سورة البقرة٢/٨٣ .

(٦) سورة البقرة٢/٨٥ .

(٧) سورة النساء٤/١٤٢ .

(٨) سورة النساء٤/٤٣ .

(٩) سورة البقرة٢/٦٢ .

(١٠) سورة البقرة٢/٨٣ .

(١١) سورة البقرة٢/٨٥ .

(١٢) سورة النساء٤/١٤٢ .

(١٣) سورة النساء٤/٤٣ .

**٦٧٢- من أسباب الإمالة كثرة الاستعمال .**

قال السيوطي[1] : "وعدّ قوم مِنْهُم صَاحب البديع ، والبهاباذي من أَسبَاب الإمالة كَثْرَة الاِسْتِعْمَال كإمالة الْأَعْلَام نَحْو : الْحجَّاج ، والعجّاج اسْم الراجز مَرْفُوعاً ومنصوباً .

قَالَ أَبُو حَيَّان : كَثْرَة الاِسْتِعْمَال من الْأَسْبَاب الشاذة الَّتِي أميلت الْألف لأَجلهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ صَاحب البديع ، والبهاباذي ، ذكر من أسباب الإمالة كثرة الاستعمال، كإمالة الْأَعْلَام نَحْو : الْحجَّاج ، والعجّاج اسْم الراجز مَرْفُوعاً ومنصوباً .

قَالَ أَبُو حَيَّان[2] : "كَثْرَة الاِسْتِعْمَال من الْأَسْبَاب الشاذة الَّتِي أميلت الْألف لأَجلهَا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٦٧٣- ما أميل من الفتحات ، ما تلته راء مكسورة .**

قال ابن مالك :

**وَالفَـتْحَ قَبْـلَ كَسْـرِ رَاءٍ فِـي طَـرَفْ أَمِـلْ كَـ((لِلأَيْسَـرِ مِـلْ تُكْـفَ الكُلَـفْ))**

قال السيوطي[3] : "أميل من الفتحات نَوْعَانِ : أَحدهمَا : مَا تلته رَاء مَكْسُورَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذِه الإمالة مطّردَة ، وَلها شَرْطَانِ : أَحدهمَا أَن تكون الرَّاء الْمَكْسُورَة تلِي فَتْحة فِي غير يَاء ، أَو يكون بَينهمَا حرف سَاكن غير الْيَاء نَحْو : ((مِن عَمْرو)) ، وخَبَط رِيَاح ، أَو مكسور نَحْو : يَاسِر ، وَسَوَاء كَانَت الفتحة فِي حرف الاستعلاء نَحْو : مِنَ الْبَقَرِ أم فِي رَاء نَحْو ((شَرَر)) أم فِي غَيرهمَا نَحْو : ((من الْكبر))" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ ما أميل من الفتحات نوعان أَحدهمَا : مَا تلته رَاء مَكْسُورَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان[4] : "وَهَذِه الإمالة مطّردَة ، وَلها شَرْطَانِ : أَحدهمَا أَن تكون الرَّاء الْمَكْسُورَة الْمَكْسُورَة تلِي فَتْحة فِي غير يَاء ، أَو يكون بَينهمَا حرف سَاكن غير الْيَاء ، أَو يكون بَينهمَا حرف سَاكن غير الْيَاء نَحْو : ((مِن عَمْرو)) ، وخَبَط رِيَاح ، أَو مكسور نَحْو : يَاسِر ، وَسَوَاء كَانَت الفتحة فِي حرف الاستعلاء نَحْو : مِنَ الْبَقَرِ أم فِي رَاء نَحْو ((شَرَر)) أم فِي غَيرهمَا نَحْو : ((من الْكبر))" .

---

(١) همع هوامع٦/١٩٤ .

(٢) ارتشاف الضرب٢/٥٣٤ .

(٣) همع هوامع٦/١٩٤ .

(٤) ارتشاف الضرب٢/٥٣٨ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٦٧٤- ما أميل من الفتحات ، مَا يَلِيهِ هَاء تَأْنِيث مَوْقُوف عَلَيْهَا .**

قال ابن مالك :

**كَـذَا الّـذِي تَلِيــهِ هَـا التّأنِيـثِ فِـي     وَقْــفٍ إِذَا مَــا كَــانَ غَيْــرَ أَلِــفِ**

قال السيوطي[١] : "النَّوْع الثَّانِي : مَا يَلِيهِ هَاء تَأْنِيث مَوْقُوف عَلَيْهَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : سَبَب الإمالة لهاء التَّأْنِيث من الْأَسْبَاب الشاذة وَهُوَ أَنَّهَا شبهت بِالْألف المشبهة بِالْألف المنقلبة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ النوع الثاني من ما أميل من الفتحات ، مَا يَلِيهِ هَاء تَأْنِيث مَوْقُوف عَلَيْهَا .

قال أبو حيّان[٢] : "سَبَب الإمالة لهاء التَّأْنِيث من الْأَسْبَاب الشاذة وَهُوَ أَنَّهَا شبهت بِالْألف المشبهة بِالْألف المنقلبة" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٦٧٥- الخلاف في إمالة ((حتى)) .**

قال السيوطي[٣] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَحكى صَاحب ((الغنية)) ، وَهُوَ أَبُو يَعْقُوب يُوسُف بن الْحسن الاستراباذي فِي هَذَا الْكتاب عَن أبي بكر بن مقسم أَن بعض أهل نجد ، وَأكْثر أهل الْيمن يميلون ألف ((حَتَّى)) ، لِأَن الإمالة غلابة على ألسنتهم فِي أَكثر الْكَلَام .

وَعَامّة الْعَرَب ، والقراء على فتحهَا .

قَالَ أَبُو يَعْقُوب : وَقد رُوِيَ إمالتها عَن حَمْزَة وَالْكسَائِيّ إمالة لَطِيفَة .

وَذهب سِيبَوَيْهٍ ، وَأَبُو بكر بن الْأَنْبَارِي والمهاباذي وَغَيرهم إِلَى منع إمالة حَتَّى .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وهم محجوجون بِنَقْل ابْن مقسم" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٦/١٩٥ .

(٢) ارتشاف الضرب٢/٥٣٣ .

(٣) همع هوامع٦/١٩٧ .

ذكر السيوطي قول أبي حيّان وَحكى صَاحب ((الغنية)) ، وَهُوَ أَبُو يَعْقُوب يُوسُف بن الْحسن الاستراباذي فِي هَذَا الْكتاب عَن أبي بكر بن مقسم أَن بعض أهل نجد ، وَأكْثر أهل الْيمن يميلون ألف ((حَتَّى)) ، و قَالَ أَبُو يَعْقُوب : وَقد رُوِيَ إمالتها عَن حَمْزَة وَالْكسَائِيّ إمالة لَطِيفَة .

وَذهب سِيبَوَيْهٍ ، وَأَبُو بكر بن الْأَنْبَارِي والمهاباذي وَغَيرهم إِلَى منع إمالة حَتَّى .

قَالَ أَبُو حَيَّان[1] : "وهم محجوجون بِنَقْل ابْن مقسم ، والراجح قول أبو حيّان بجواز إمالتها".

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٦٧٦- الاختلاف في إمالة ((لَكِن)) .

قال السيوطي[2] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَاخْتلف أَيْضاً فِي إمالة ((لَكِن)) ، فَذهب إِلَى جَوَاز ذَلِك الْفراء تَشْبِيها لألفها بِأَلف فَاعل ، وَالصَّحِيح أَنه لَا يجوز الإمالة ، لِأَنَّهَا لم تسمع فِيهَا ، وَالْأَصْل فِي الأدوات أَلا تمال ، وَمَا أميل مِنْهَا ، فَإِن ذَلِك فِيهَا على طَرِيقَة الشذوذ ، فَلَا يتَعَدَّى مورد السماع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيّان[3] الاختلاف في إمالة ((لَكِن))َ ، حيث جوّز ذلك الفراء ، وخالف أبي حيّان حيّان وقال : وَالصَّحِيح أَنه لَا يجوز الإمالة ، لِأَنَّهَا لم تسمع فِيهَا ، وَالْأَصْل فِي الأدوات أَلا تمال ، وَمَا أميل مِنْهَا ، فَإِن ذَلِك فِيهَا على طَرِيقَة الشذوذ ، فَلَا يتَعَدَّى مورد السماع .

ولم يعلق السيوطي .

## الوقف

## ٦٧٧- الخلاف في حذف ألف المقصور عند الوقف .

قال ابن مالك :

**وَقِفْ بِـ:هَا السّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المُعَلّ     بِحَـذْفِ آخِـر كَــ((أَعْـطِ مَـنْ سَـأَلْ))**

قال السيوطي[4] : "وَأَجَازَ الْفراء الْحَذف فِي سَعَة الْكَلَام لِكَثْرَة مَا ورد من ذَلِك وَمِنْه : {ذَلِك مَا كُنَّا نبغ}[5] .

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٥٣٧-٥٣٨ .

(٢) همع هوامع٦/١٩٧-١٩٨ .

(٣) ارتشاف الضرب٢/٥٣٨ .

(٤) همع هوامع٦/٢٠٤ .

(٥) سورة الكهف١٨/٦٤ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا خلاف أَن الْمَقْصُور لَا تحذف أَلفه إِلَّا فِي ضَرُورَة كَقَوْلِه :

... ... ... ... **رَهْــطُ مَرجُــوم ورَهْــطُ ابْــن المُعَــلْ**[1]

يُرِيد : ابْن الْمُعَلَّى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي إجازة الفراء حذف ألف الاسم المقصور فِي سَعَة الْكَلَام لِكَثْرَة مَا ورد من ذَلِك .

وخالفه أبو حيّان[2] : "وَلَا خلاف أَن الْمَقْصُور لَا تحذف أَلفه إِلَّا فِي ضَرُورَة كَقَوْلِه :

... ... ... ... **رَهْــطُ مَرجُــوم ورَهْــطُ ابْــن المُعَــلْ**

يُرِيد : ابْن الْمُعَلَّى" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٦٧٨- الخلاف في حذف ضمير الغائب عند الوقف .**

قال السيوطي[3] : "وَأما ألف ضمير الغائبة فَذكر ابْن مَالك أَنه قد يحذف مَنْقُولاً فَتحه اخْتِيَاراً كَقَوْلِه : ((والكرامة ذَات أكْرمكُم الله بِهِ)) يُرِيد : بهَا فَحذف الْألف ، وَسكن الْهَاء ، وَنقل حركتها إِلَى الْبَاء ، وَلذَلِك فتحهَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَظَاهر كَلَامه قِيَاس ذَلِك ، لِأَنَّهُ قَالَ : اخْتِيَاراً فعلى مَا ذكر يجوز أَن يقف على: مِنْهَا ، وعنها ، وفيهَا : مِنْهُ ، وَعنهُ ، وَفِيه قَالَ : وَإِنَّمَا رُوِيَ مِنْهُ فِيمَا علمناه هَذَا الْحَرْف الْوَاحِد على جِهَة الندور لبَعض الْعَرَب ، وَيَنْبَغِي فِي إِثْبَات ذَلِك إِلَى كَثْرَة توجب الْقيَاس" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن مالك أنّ ألف ضمير الغائب قد يحذف مَنْقُولاً فَتحه اخْتِيَاراً كَقَوْلِه: ((والكرامة ذَات أكْرمكُم الله بِهِ)) يُرِيد : بهَا فَحذف الْألف ، وَسكن الْهَاء ، وَنقل حركتها إِلَى الْبَاء ، وَلذَلِك فتحهَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان[4] : "وَظَاهر كَلَامه قِيَاس ذَلِك ، لِأَنَّهُ قَالَ : اخْتِيَاراً فعلى مَا ذكر يجوز أَن يقف على : مِنْهَا ، وعنها ، وفيهَا : مِنْهُ ، وَعنهُ ، وَفِيه قَالَ : وَإِنَّمَا رُوِيَ مِنْهُ فِيمَا علمناه هَذَا

---

(١) البيت من الرمل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٩٩ والأشباه والنظائر ١/ ٢٧٢ والخصائص ٢/ ٢٩٣ وشرح شواهد الإيضاح ٣٢٠ والكتاب ٤/ ١٨٨ .

(٢) ارتشاف الضرب٢/٨٠٢ .

(٣) همع هوامع٦/٢٠٤ .

(٤) ارتشاف الضرب٢/٨٠٣ .

الْحَرْف الْوَاحِد على جِهَة الندور لبَعض الْعَرَب ، وَيَنْبَغِي فِي إِثْبَات ذَلِك إِلَى كَثْرَة توجب الْقيَاس" .
والراجح هو قول أبي حيّان أنه لا يجوز حذف ألف ضمير الغائب إلا بدليل .
ولم يعلق السيوطي .

**٦٧٩- الوقوف على عَن ، وَلنْ ، وَأَن ، وَنَحْوهَا .**

قال السيوطي[١] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَأمّا عَن ، وَلنْ ، وَأَن ، وَنَحْوهَا ، فَإِنَّهَا يُوقف عَلَيْهَا بالنُّون إِذا اضْطرّ إِلَى ذَلِك ، لِأَنَّهَا حرف لَا يحسن الْوَقْف عَلَيْهَا بِخِلَاف إِذن ، فَإِنَّهُ يحسن الْوَقْف عَلَيْهَا والفصل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبّي حيّان[٢] وَأمّا عَن ، وَلنْ ، وَأَن ، وَنَحْوهَا ، فَإِنَّهَا يُوقف عَلَيْهَا بالنُّون إِذا اضْطرّ إِلَى ذَلِك ، لِأَنَّهَا حرف لَا يحسن الْوَقْف عَلَيْهَا بِخِلَاف إِذن ، فَإِنَّهُ يحسن الْوَقْف عَلَيْهَا والفصل .

ولم يعلق السيوطي .

**٦٨٠- الوقوف بنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله .**

قال ابن مالك :

**مُحرّكـــــاً، وحركـــــاتٍ انقـــــلا لســـاكن تحريكُـــهُ لـــن يُحظـــلا**

قال السيوطي[٣] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يُؤثر الْوُقُوف بِالنَّقْلِ عَن أحد من الْقُرَّاء إِلَّا مَا رُوِيَ عَن أبي عَمْرو أَنه قَرَأَ : {وَتَوَاصَوا بالصَّبِرْ}[٤] بِكَسْر الْبَاء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيّان[٥] أنّه لم يُؤثر الْوُقُوف بِالنَّقْلِ عَن أحد من الْقُرَّاء إِلَّا مَا رُوِيَ عَن أبي عَمْرو أَنه قَرَأَ : {وَتَوَاصَوا بالصَّبِرْ}[٦] بِكَسْر الْبَاء .

ولم يعلق السيوطي .

---

(١) همع هوامع٦/٢٠٥ .
(٢) ارتشاف الضرب٢/٨٠١ .
(٣) همع هوامع٦/٢١٠ .
(٤) سورة العصر ٣/١٠٣ .
(٥) ارتشاف الضرب٢/٨١١ .
(٦) سورة العصر ٣/١٠٣ .

**٦٨١- إمتناع النقل من الفتحة إلى السّاكن قبلها .**

قال ابن مالك :

**ونقـلُ فـتحٍ مـن سـوى المهمـوز لا　　　يـــراه بصـــريّ، وكـــوفٍ نقـــلا**

قال السيوطي[١] : "وَذكروا فِي امْتنَاع النَّقْل من الفتحة إِلَى السَّاكِن قبلهَا وَجْهَيْن : أَحدهمَا : أَنهم لَو نقلوا فِي الْوَقْف ، وَسَكنُوا فِي الْوَصْل كَانُوا كَأَنَّهُمْ سكنوا فِعْل ، وَلَا يجوز تسكينه بِخِلَاف المضموم والمكسور .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا ضَعِيف ، لِأَن فِيهِ مُرَاعَاة الْحَالة الْعَارِضَة ، وَهِي النَّقْل فِي الْوَقْف، فَصَارَ الْوَقْف كَأَنَّهُ أصل إِذْ خَافُوا أَن يكون فِي ذَلِك فِعَل ، إذا وصلوا ، والوصل هُوَ الأَصْل وَهُوَ السّكُون" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّه يمتنع النقل من الفتحة إلى السّاكن قبلها ، وذلك أَنهم لَو نقلوا فِي الْوَقْف ، وَسَكنُوا فِي الْوَصْل كَانُوا كَأَنَّهُمْ سكنوا فِعْل ، وَلَا يجوز تسكينه بِخِلَاف المضموم والمكسور .

قَالَ أَبُو حَيَّان[٢] : "وَهَذَا ضَعِيف ، لِأَن فِيهِ مُرَاعَاة الْحَالة الْعَارِضَة ، وَهِي النَّقْل فِي الْوَقْف، فَصَارَ الْوَقْف كَأَنَّهُ أصل إِذْ خَافُوا أَن يكون فِي ذَلِك فِعَل ، إذا وصلوا ، والوصل هُوَ الأَصْل وَهُوَ السّكُون" .

ولم يعلق السيوطي .

**إبدال تاء التّأنيث هاء عند الوقف .**

**٦٨٢- تاء التأنيث في جمع التصحيح تبدل هاء أم تبقى كما هي .**

قال ابن مالك :

**وقـلَّ ذا فـي جمـع تصـحيحٍ ومـا　　　ضـاهى، وغيـرُ ذيـن بـالعكس انتمـى**

قال السيوطي[٣] : "أما جمع التَّصْحِيح ، والمحمول عَلَيْهِ كالهندات ، وَالْبَنَات ، وَالْأَخَوَات وَأولَات، فالأفصح الْوَقْف عَلَيْهِ بِالتَّاءِ ، وَيجوز إبدالها هَاء سمع : ((دفن البناه من المكرماه)) . و ((كَيفَ الإخوه والأخواه)) .

---

(١) همع هوامع٦/٢١٣ .

(٢) ارتشاف الضرب٢/٨١٦ .

(٣) همع هوامع٦/٢١٦ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَكَانَ الْقِيَاس أَن يكون الْوَقْف بِالْهَاءِ ، لِأَنَّهَا الَّتِي للتأنيث ، لكِنهمْ أَرَادوا التَّفْرِقَة بَينهَا وَبَين مَا تكون فِيهِ للْوَاحِد كالسعلاة ، وعلقاة ، لِأَن التَّاء فِي الْمُفْرد بِمَنْزِلَة شَيْء ضُم إِلَى شَيْء ، وَالتَّاء فِي الْجمع قريبَة من تَاء الْإِلْحَاق تحو : تَاء : ((عفريت)) ، لِأَنَّهَا صَارَت مَعَ التَّأْنِيث تدل على الْجمع كالواو وَالنُّون فِي زيدين ، فَصحت لذَلِك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ جمع التصحيح والمحول عليه عَلَيْهِ كالهندات ، وَالْبَنَات ، وَالْأَخَوَات وَأولَات ، فالأفصح الْوَقْف عَلَيْهِ بِالتَّاءِ ، وَيجوز إبدالها هَاء سمع : ((دفن البناه من المكرماه)) . و ((كَيفَ الإخوه والأخواه)) .

فقال أبو حيّان[١] : "بل الأفصح أَن يكون الْوَقْف بِالْهَاءِ ، لِأَنَّهَا الَّتِي للتأنيث ، لكِنهمْ أَرَادوا التَّفْرِقَة بَينهَا وَبَين مَا تكون فِيهِ للْوَاحِد كالسعلاة ، وعلقاة ، لِأَن التَّاء فِي الْمُفْرد بِمَنْزِلَة شَيْء ضُم إِلَى شَيْء ، وَالتَّاء فِي الْجمع قريبَة من تَاء الْإِلْحَاق تحو : تَاء : ((عفريت)) ، لِأَنَّهَا صَارَت مَعَ التَّأْنِيث تدل على الْجمع كالواو وَالنُّون فِي زيدين ، فَصحت لذَلِك" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**هاء السكت**

**٦٨٣- الوقوف على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف .**

قال ابن مالك :

**و(ما) في الاستفهام إن جُرَّت حُذِف ألِفهـــا، وأولهـــا الهـــا إن تَقِـــفْ**

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقد جَاءَ فِي السَّبْعَة الْوَقْف على مَا الاستفهامية المجرورة بالحرف ، وَإِن كَانَ أَكثر وقوفهم عَلَيْهَا بِغَيْر الْهَاء ، وَذَلِكَ بِاتِّبَاع رسم الْمُصحف ، وَالَّذين نقلوا اللِّسَان الْعَرَبِيّ ذكرُوا أَن الْأَكْثَر والأفصح الْوَقْف بِالْهَاء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيّان[٣] أنّه قد جاء في السبعة قراءات الْوَقْف على مَا الاستفهامية المجرورة بالحرف ، وَإِن كَانَ أَكثر وقوفهم عَلَيْهَا بِغَيْر الْهَاء ، وَذَلِكَ بِاتِّبَاع رسم الْمُصحف ، وَالَّذين نقلوا اللِّسَان الْعَرَبِيّ ذكرُوا أَن الْأَكْثَر والأفصح الْوَقْف بِالْهَاء .

ولم يعلق السيوطي .

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٨١٨ .

(٢) همع هوامع٦/٢١٨ .

(٣) ارتشاف الضرب٢/٨٢٠ .

## الكتاب السابع في التصريف

### ٦٨٤- تقسيم علوم اللغة واختصاصاتها .

قال السيوطي[١] : "وَقَالَ أَبُو حَيَّان : علم النَّحْو مُشْتَمل على أَحْكَام الْكَلِمَة .

وَالْأَحْكَام على قسمَيْنِ : قسم يلْحقهَا حَالَة التَّرْكِيب ، وَقسم يلْحقهَا حَالَة الْإِفْرَاد .

فَالْأول قِسْمَانِ : قسم إعرابي .

وَقسم غير إعرابي ، وَسمي هَذَانِ القسمان : علم الْإِعْرَاب تَغْلِيبًا لأحد الْقسمَيْنِ .

وَالثَّانِي أَيْضا قِسْمَانِ : قسم : تَتَغَيَّر فِيهِ الصِّيَغ لاخْتِلَاف الْمعَانِي نَحْو : ضرب ، وضارب ، وتضارب ، واضطراب وكالتصغير ، والتكسير ، وَبِنَاء الْآلَات ، وَأَسْمَاء المصادر ، وَغير ذَلِك ، وَهَذَا جرت عَادَة النَّحْوِيين بِذكرِهِ قبل علم التصريف ، وَإِن كَانَ مِنْهُ .

وَقسم تَتَغَيَّر فِيهِ الْكَلِمَة لاخْتِلَاف الْمعَانِي كالنقص ، والإبدال ، وَالْقلب ، وَالنَّقْل ، وَغير ذَلِك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيّان في تقسيم علوم اللغة واختصاصاتها ، حيث قال[٢] : علم النَّحْو مُشْتَمل على أَحْكَام الْكَلِمَة .

وَالثَّانِي أَيْضا قِسْمَانِ : قسم : تَتَغَيَّر فِيهِ الصِّيَغ لاخْتِلَاف الْمعَانِي نَحْو : ضرب ، وضارب ، وتضارب ، واضطراب وكالتصغير ، والتكسير ، وَبِنَاء الْآلَات ، وَأَسْمَاء المصادر ، وَغير ذَلِك ، وَهَذَا جرت عَادَة النَّحْوِيين بِذكرِهِ قبل علم التصريف ، وَإِن كَانَ مِنْهُ .

وَقسم تَتَغَيَّر فِيهِ الْكَلِمَة لاخْتِلَاف الْمعَانِي كالنقص ، والإبدال ، وَالْقلب ، وَالنَّقْل ، وَغير ذَلِك .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## الاشتقاق

### ٦٨٥- الاشتقاق الأكبر .

قال السيوطي[١] : "فالأكبر : هُوَ عقد تقاليب الْكَلِمَة كلهَا على معنى وَاحِد ، كَمَا ذهب إِلَيْهِ ابْن جني فِي مَادَّة : ق ول : أَن تقاليبها السِّتَّة على معنى الخفة والسرعة نَحْو : القَوْل ، والقلو ، والولق ، والوقل ، واللوق ، واللقو .

(١) همع هوامع٦/٢٢٨-٢٢٩ .

(٢) التذييل والتكميل١/٦٤ .

وكما ذكر صاحب ((الْمُحَرر)) فِي مَادَّة ((الْكَلِمَة)) : أَن خَمْسَة مِنْهَا مَوْضُوعَة لِمَعْنى الشدَّة وَالْقُوَّة ، وَهِي : الْكَلم ، والكمل ، واللكم ، والمكل ، وَالْملك .

وَالسَّادِس مهمل وَهُوَ : اللمك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يقل بِهَذَا الِاشْتِقَاق الْأَكْبَر أحد من النَّحْوِيين إِلَّا أَبُو الْفَتْح بن جني .

وَحكي عَن أبي عَليّ أَنه كَانَ يأنس بِهِ فِي بعض الْمَوَاضِع قَالَ : وَالصَّحِيح أَن هَذَا الِاشْتِقَاق غير معول عَلَيْهِ ، لعدم اطراده" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنواع الاشتقاق : الأكبر والأصغر ، فالأكبر هو هُوَ عقد تقاليب الْكَلِمَة كلهَا على معنى وَاحِد ، كَمَا ذهب إِلَيْهِ ابْن جني فِي مَادَّة : ق ول : أَن تقاليبها السِّتَّة على معنى الخفة والسرعة نَحْو : القَوْل ، والقلو ، والولق ، والوقل ، واللوق ، واللقو .

قَالَ أَبُو حَيَّان(٢) : "وَلم يقل بِهَذَا الِاشْتِقَاق الْأَكْبَر أحد من النَّحْوِيين إِلَّا أَبُو الْفَتْح بن جني.

وقَالَ : وَالصَّحِيح أَن هَذَا الِاشْتِقَاق غير معول عَلَيْهِ ، لعدم اطراده" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

### ٦٨٦- تغيّرات اللّفظ المُشتق .

قال السيوطي(٣) : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَاعْلَم أَنه يعرض فِي اللَّفْظ الْمُشْتَقّ مَعَ الْمُشْتَقّ مِنْهُ تغييرات تِسْعَة : الأولى : زِيَادَة حَرَكَة : كضَربَ من ضَرْبْ .

الثَّانِي : زِيَادَة حرف كطالب من طلب .

الثَّالِث : زِيَادَة حَرَكَة وحرف كضَارِب من ضَرَبَ .

الرَّابِع : نقص حَرَكَة كفَرَس من الْفَرْسِ .

الْخَامِس : نقص حرف كنبت من النَّبَات ، وَخرج من الْخُرُوج .

السَّادِس : نقص حَرَكَة وحرف كنَزَا من النزوان .

السَّابِع : نقص حَرَكَة ، وَزِيَادَة حرف كغضبي من الْغَضَب .

الثَّامِن : نقص حرف ، وَزِيَادَة حَرَكَة كحرم من الحرمان .

التَّاسِع : زِيَادَة حَرَكَة وحرف ، ونقصان حَرَكَة وحرف نَحْو : استنوق من النَّاقة" .

---

(١) همع هوامع٦/٢٣٠ .

(٢) ارتشاف الضرب١/٢٣ .

(٣) همع هوامع٦/٢٣١ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ أبي حيّان[1] تحدث عن تسع تغيرات على المُشتق من المشتق منه . مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## الميزان الصرفي

### ٦٨٧- فائدة وزن الكلمة بالفعل .

قال السيوطي[2] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : فَإِن قلت مَا فَائِدَة وزن الْكَلِمَة بِالْفِعْلِ ، قلت : فَائِدَته التَّوَصُّل إِلَى معرفَة الزَّائِد من الْأَصْلِيّ على سَبِيل الِاخْتِصَار ، فَإِن قَوْلك : وزن : اسْتِخْرَاج : استفعال أخصر من أَن تَقول : الْألف ، وَالسِّين وَالتَّاء ، وَالْألف فِي اسْتِخْرَاج زَوَائِد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيّان في فائدة وزن الْكَلِمَة بِالْفِعْلِ ، قلت : فَائِدَته التَّوَصُّل إِلَى معرفَة الزَّائِد من الْأَصْلِيّ على سَبِيل الِاخْتِصَار ، فَإِن قَوْلك : وزن : اسْتِخْرَاج : استفعال أخصر من أَن تَقول : الْألف ، وَالسِّين وَالتَّاء ، وَالْألف فِي اسْتِخْرَاج زَوَائِد" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## حروف الزيادة

### ٦٨٨- زيادة الهاء في الوقف .

قال السيوطي[3] : "وتزاد الْهَاء فِي الْوَقْف وَاللَّام فِي الْإِشَارَة على مَا مر فِي بابهما .

وَأنكر الْمبرد زِيَادَة الْهَاء ، لِأَنَّهَا لم تأت فِي كلمة مَبْنِيَّة على الْهَاء ، وَإِنَّمَا تلْحق لبَيَان الْحَرَكَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح أَنَّهَا من حُرُوف الزِّيَادَة ، وَإِن كَانَت زيادتها قَليلَة من ذَلِك : أُمّهَه ، وهبلّع ، وهجْرَع ، وهِزْكَوْلَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ إنكار المبرد زيادة الهاء في الوقف ، فقال أبو حيّان[4] : "وَالصَّحِيح أَنَّهَا من حُرُوف الزِّيَادَة ، وَإِن كَانَت زيادتها قَليلَة من ذَلِك : أُمّهَه ، وهبلّع ، وهجْرَع ، وهِزْكَوْلَة" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) ارتشاف الضرب١/٢٣-٢٤ .

(٢) همع هوامع٦/٢٣٣ .

(٣) همع هوامع٦/٢٣٩ .

(٤) ارتشاف الضرب١/٢١٨ .

## الحذف القياسي والشّاذ

### ٦٨٩- حذف عين فَيعل ، وفَيْعلة قياساً .

قال السيوطي[١] : "وَمن المطّرد : حذف عين فَيعل ، وفَيْعلة : قَالَ أَبُو حَيَّان : أما ذَوَات الْوَاو ، فَلَا نعلم خلافًا فِي قِيَاسه كسيّد وسَيّدة .

يُقَال فِيهِ : سَيْد وسَيْدة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّه من المطّرد : حذف عين فَيعل ، وفَيْعلة : قَالَ أَبُو حَيَّان[٢] : "أما ذَوَات الْوَاو ، فَلَا نعلم خلافًا فِي قِيَاسه كسيّد وسَيّدة" .

يُقَال فِيهِ : سَيْد وسَيْدة .

مما يدل على موافق السيوطي لأبي حيّان .

### ٦٩٠- حذف فاءات : خُذ ، وكل ، وَمر إطراداً .

قال السيوطي[٣] : "وَمن المطّرد : حذف فاءات : خُذ ، وكل ، وَمر ، وَالْأَصْل : أُأخُذْ ، أُأكُل ، أُأمر ، فالهمزة الثَّانِيَة هِيَ فَاء الْفِعْل ، وَالْأولَى همزَة الْوَصْل ، فحذفت فَاء الْكَلِمَة ، فانحذفت همزَة الْوَصْل ، لِأَن مَا بعد الْفَاء المحذوفة محرك ، فَلَا حَاجَة إِلَى إِقْرَارهَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يَجْعَل سِيبَوَيْهٍ لهَذَا الْحَذف عِلّة سوى السماع الْمَحْض .

وَقد حكى أَبُو عَليّ وَابْن جني : أُؤْكل على الأَصْل إِلَّا أَنَّهَا فِي غَايَة الشذوذ اسْتِعْمَالاً" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي إطراد حذف فاءات خُذ ، وكل ، وَمر ، وَالْأَصْل : أُأخُذْ ، أُأكُل ، أُأمر ، فالهمزة الثَّانِيَة هِيَ فَاء الْفِعْل ، وَالْأولَى همزَة الْوَصْل ، فحذفت فَاء الْكَلِمَة ، فانحذفت همزَة الْوَصْل ، لِأَن مَا بعد الْفَاء المحذوفة محرك ، فَلَا حَاجَة إِلَى إِقْرَارهَا .

فقَالَ أَبُو حَيَّان[٤] : "وَلم يَجْعَل سِيبَوَيْهٍ لهَذَا الْحَذف عِلّة سوى السماع الْمَحْض" .

---

(١) همع هوامع٦/٢٥١ .

(٢) ارتشاف الضرب١/٢٤٥ .

(٣) همع هوامع٦/٢٥٢ .

(٤) ارتشاف الضرب١/٢٤٣ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**القلب**

**٦٩١- تعريف القلب .**

قال السيوطي[١] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : الْقلب تصيير حرف مَكَان حرف بالتقديم وَالتَّأْخِير ، وَقد جَاءَ مِنْهُ شَيْء كثير حَتَّى إِن ابْن السّكيت ألف فِيهِ كتاباً ، وَمَعَ ذَلِك فَلَا يطرد شَيْء مِنْهُ ، إِنَّمَا يحفظ حفظاً ، لِأَنَّهُ لم يَجِيء مِنْهُ فِي بَاب مَا يصلح أَن يُقَاس عَلَيْهِ .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تعريف أبي حيّان[٢] للقلب وهو تصيير حرف مَكَان حرف بالتقديم وَالتَّأْخِير ، وقال : أنّه جاء منه الشيء الكثير ومع ذلك لا يطّرد شيء منه ، إنّما يحفظ حفظاً ، لِأَنَّهُ لم يَجِيء مِنْهُ فِي بَاب مَا يصلح أَن يُقَاس عَلَيْهِ .انْتهى" .

ولم يعلق السيوطي .

**٦٩٢- القلب في المعتل ذو الواو أمكن من ذي الياء .**

قال السيوطي[٣] : "قَالَ ابْن مَالك ، رَحْمَة الله تَعَالَى : وَأَكْثَر مَا يكون الْقلب فِي المعتل والمهموز كهاري فِي هائر وشاكي السِّلَاح فِي شائك ، وَرَاء فِي رأي ، وآبار فِي أبآر وَمِنْه فِي غَيرهمَا : ((رعملي)) فِي ((لعمري)) .

وَذُو الْوَاو أمكن فِيهِ من ذِي الْيَاء .

قَالَ أَبُو حَيَّان : دَلِيل ذَلِك الاستقراء ، فَأَكْثَر مَا جَاءَ الْقلب فِي ذَوَات الْوَاو نَحْو : شَاك ، وهار ، ولاث ، وأَيْنُق ، كَمَا أَن انقلاب الْألف عَن الْوَاو أَكثر من انقلابها عَن الْيَاء حَتَّى أَنّا لَو وجدنَا كلمة أشكل علينا الْأَمر فِيهَا : ألفها منقلبة عَن وَاو أم عَن يَاء ؟ حلمنا ذَلِك على أَنَّهَا منقلبة عَن وَاو ، وَدَلِيل ذَلِك الْكَثْرَة" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٦/٢٧٦ .

(٢) ارتشاف الضرب١/٣٣٤ .

(٣) همع هوامع٦/٢٧٦-٢٧٧ .

ذكر السيوطي قول ابن مالك أنّ أكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز ، وفي المعتل ذو الواو أمكن فيه من ذي الياء ، فقال أبو حيّان[1] : "دَلِيل ذَلِك الاستقراء ، فَأَكْثر مَا جَاءَ الْقلب فِي ذَوَات الْوَاو نَحْو : شَاك ، وهار ، ولاث ، وأَيْنُق ، كَمَا أَن انقلاب الْألف عَن الْوَاو أَكثر من انقلابها عَن الْيَاء حَتَّى أَنَّا لَو وجدنَا كلمة أشكل علينا الْأَمر فِيهَا : ألفها منقلبة عَن وَاو أم عَن يَاء ؟ حلمنا ذَلِك على أَنَّهَا منقلبة عَن وَاو ، وَدَلِيل ذَلِك الْكَثْرَة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٦٩٣- (أيس) منقلب من (يئس) .

قال السيوطي[2] : "الثَّالِث : الصِّحَّة ، وَعدم الإعلال كَمَا فِي ((أيس)) ، إِذْ لَو لم يكن مقلوبا من ((يئس)) لوَجَبَ إعلاله ، وَأَن يُقَال : آس لتحرك الْيَاء ، وانفتاح مَا قبلهَا ، فتصحيحه دَلِيل على قلبه .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَإِنَّمَا ادّعى فِيهِ الْقلب دون الشذوذ ، لِأَن بَاب الْقلب وَإِن كَانَ لَا يُقَاس أوسع وَأَكْثر من بَاب الشذوذ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ القلب يعرف بأشياء منها الصّحة وعد الإعلال كما في ((أيس)) ، منقلبة عن ((يئس)) ، فقال أبو حيّان : وَإِنَّمَا ادّعى فِيهِ الْقلب دون الشذوذ ، لِأَن بَاب الْقلب وَإِن كَانَ لَا يُقَاس أوسع وَأَكْثر من بَاب الشذوذ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## الإدغام

## ٦٩٤- تعريف الإدغام .

قال ابن مالك :

**أول مِثلــــينِ مُحــــركَين فـــــي كِلمَـــةٍ ادغِــم لا كمِثــل: ((صُـــففِ))**

قال السيوطي[3] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : الْإِدْغَام : هُوَ آخر مَا يتَكَلَّم فِيهِ من علم التصريف وَهُوَ فِي اللُّغَة : الإدخال ، وَيُقَال : الْإِدْغَام ، وَهُوَ افتعال ، وَهِي عبارَة سِيبَوَيْهِ ، وَعبارَة الْكُوفيّين الْإِدْغَام: إفعال .

---

(١) ارتشاف الضرب١/٣٣٤ .

(٢) همع هوامع٦/٢٧٨-٢٧٩ .

(٣) همع هوامع٦/٢٨٠ .

وَفِي الِاصْطِلَاح : رَفْعُك اللِّسَان بالحرفين دفْعَة وَاحِدَة ، ووضعك إِيَّاه بهما وضعاً وَاحِداً، وَلَا يكون إِلَّا فِي المثلين والمتقاربين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تعريف أبي حيّان[1] للإدغام وَهُوَ فِي اللُّغَة : الإدخال ، وَيُقَال : الْإِدْغَام ، وَهُوَ افتعال ، وَهِي عبارَة سِيبَوَيْهِ ، وَعبارَة الْكُوفِيّين الْإِدْغَام: إفعال .

وَفِي الِاصْطِلَاح : رَفْعُك اللِّسَان بالحرفين دفْعَة وَاحِدَة ، ووضعك إِيَّاه بهما وضعاً وَاحِداً، وَلَا يكون إِلَّا فِي المثلين والمتقاربين .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**٦٩٥- جواز الإدغام من غير وجوب في حال كان المثلان تاءين في باب افتعل .**

قال ابن مالك :

**و((حيي)) افكك وادّغم دون حذر كذاك نحو: ((تتجلى)) و((استتر))**

قال السيوطي[2] : "وَيجوز الْإِدْغَام أَيْضاً من غير وجوب فِيمَا إِذا كَانَ المثلان تاءين فِي بَاب افتعل نَحْو : ((استتر)) ، و ((افتتل)) ، وَحِينَئِذٍ تنقل حَرَكَة التَّاء الأولى إِلَى السَّاكِن قبلهَا ، وَهُوَ السِّين وَالْقَاف ، فتذهب همزَة الْوَصْل لحركة أول الْفِعْل ، فَيُقَال : ستّر ، وَقتّل ، وحركة التَّاء فَتْحة ، فَيفتح أول الْفِعْل ، وَيجوز كَسره ، فَيُقَال : سِتّر ، وَقِتّل .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذِه الكسرة لَيست منقولة ، إِذ لَا كسرة فِي التَّاء المدغمة ، وَإِنَّمَا ذَلِك لأجل أَنهم لما سكنوا التَّاء لإدغامها فِي التَّاء ، وَكَانَت فَاء الْكَلِمَة قبل ذَلِك سَاكِنة كسرت الْفَاء على أصل التقاء الساكنين ، وَذَهَبت همزَة الْوَصْل لتحريك الْفَاء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي جواز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين في باب افتعل نَحْو : ((استتر)) ، و ((افتتل)) ، وَحِينَئِذٍ تنقل حَرَكَة التَّاء الأولى إِلَى السَّاكِن قبلهَا ، وَهُوَ السِّين وَالْقَاف ، فتذهب همزَة الْوَصْل لحركة أول الْفِعْل ، فَيُقَال : ستّر ، وَقتّل ، وحركة التَّاء فَتْحة ، فَيفتح أول الْفِعْل ، وَيجوز كَسره ، فَيُقَال : سِتّر ، وَقِتّل .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذِه الكسرة لَيست منقولة ، إِذ لَا كسرة فِي التَّاء المدغمة ، وَإِنَّمَا ذَلِك لأجل أَنهم لما سكنوا التَّاء لإدغامها فِي التَّاء ، وَكَانَت فَاء الْكَلِمَة قبل ذَلِك سَاكِنة كسرت الْفَاء على أصل التقاء الساكنين ، وَذَهَبت همزَة الْوَصْل لتحريك الْفَاء .

---

(١) ارتشاف الضرب ٣٣٧/١ .

(٢) همع هوامع ٢٨٥/٦-٢٨٦ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٦٩٦- الخلاف في الهمزة .**

قال السيوطي[(١)] : "والحروف تِسْعَة وَعِشْرُونَ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا خلاف فِي ذَلِك إِلَّا فِي الْهمزَة فَزعم الْمبرّد : أَنَّهَا لَيست من حُرُوف المعجم بِدَلِيل أَنَّهَا لَا تثبت على صُورَة وَاحِدَة ، فَكَأَنَّهَا عِنْده من قبيل الضَّبْط ، إِذْ لَو كَانَت حرفا لَكَانَ لَهَا شكل تثبت عَلَيْهِ كَسَائِر الْحُرُوف .

ورد بِأَنَّهَا لَو لم تكن حرفا لَكَانَ مِثْلُ : أحد ، وَأهل على حرفين ، وَهُوَ بَاطِل ، لِأَن أقل أُصُول الْكَلِمَة ثَلَاثَة أحرف .

وَأما كَونهَا لَا شكل لَهَا ، فَلِأَنَّهَا روعي فِيهَا التسهيل وَلَوْلَا ذَلِك لكتبت ألفاً" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ الحروف تسعة وعشرو ، فقال أبو حيّان[(٢)] : ولا خلاف في ذلك إلّا في الهمزة ، حيث زعم المبرّد : أَنَّهَا لَيست من حُرُوف المعجم بِدَلِيل أَنَّهَا لَا تثبت على صُورَة وَاحِدَة.

ورد بِأَنَّهَا لَو لم تكن حرفا لَكَانَ مِثْلُ : أحد ، وَأهل على حرفين ، وَهُوَ بَاطِل ، لِأَن أقل أُصُول الْكَلِمَة ثَلَاثَة أحرف .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**مخارج الحروف**

**٦٩٧- الخلاف في رتبة العين والحاء والغين والخاء .**

قال السيوطي[(٣)] : "قولي : وَقيل : الْهمزَة أوّل ، أَي ، وَالْألف ، وَالْهَاء بعْدهَا ، كِلَاهُمَا فِي رُتْبَة ، وَلَيْسَت وَاحِدَة أسبق من الْأُخْرَى ، وَبِهَذَا يُفَارق القَوْل الأول وَهَذَا رَأْي الْأَخْفَش .

وَالْمرَاد بِالْأولِ رتبة : الأدخل فِي الصَّدْر ، وَالَّذِي رَجحه أَبُو حَيَّان أَن رُتْبَة الْعين بعد الْحَاء ورتبة الْغَيْن قبل الْخَاء" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٦/٢٩١ .

(٢) ارتشاف الضرب١/٥ .

(٣) همع هوامع٦/٢٩٢ .

ذكر السيوطي أنّه قيل : الْهمزَة أوّل ، أَي ، وَالْألف ، وَالْهَاء بعْدهَا ، كِلَاهُمَا فِي رُتْبَة ، وَلَيْسَت وَاحِدَة أسبق من الْأُخْرَى وهذا وَهَذَا رَأْي الْأَخْفَش .

وَالْمرَاد بِالْأولِ رتبة : الأدخل فِي الصَّدْر ، وَالَّذِي رَجحه أَبُو حَيَّان[1] أَن رُتْبَة الْعين بعد الْحَاء ورتبة الْغَيْن قبل الْخَاء .

ولم يعلق السيوطي .

## ٦٩٨- الخلاف حول مخرج الضّاد .

قال السيوطي[2] : "وعَلى رَأْي الْأَوَّلين قَالَ أَبُو حَيَّان : خُرُوج الضَّاد من الْجَانِب الْأَيْسَر عِنْد الْأَكْثَر، والأيمن عِنْد الْأَقَل .

ويحكى عَن عمر بن الْخطاب رَضِي الله عَنهُ : أَنه كَانَ يُخرجهَا من الْجَانِبَيْنِ مَعًاً .

وَقَالَ الصَّيْمَرِيّ : بعض النَّاس يُخرجهَا من الْيُسْرَى ، وَبَعض النَّاس يسهل عَلَيْهِ إخْرَاجهَا من الْجِهَتَيْنِ مَعًاً ، قال : وَكَلَام سيبويه أَيْضاً يدل على أَن الضَّاد تكون من الجانبيين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في مخرج الضَّاد ، حيث قال أبو حيّان : وعَلى رَأْي الْأَوَّلين خُرُوج الضَّاد من الْجَانِب الْأَيْسَر عِنْد الْأَكْثَر، والأيمن عِنْد الْأَقَل .

ويحكى عَن عمر بن الْخطاب رَضِي الله عَنهُ : أَنه كَانَ يُخرجهَا من الْجَانِبَيْنِ مَعًاً .

وَقَالَ الصَّيْمَرِيّ : بعض النَّاس يُخرجهَا من الْيُسْرَى ، وَبَعض النَّاس يسهل عَلَيْهِ إخْرَاجهَا من الْجِهَتَيْنِ مَعًاً .

وكلام سيبويه يدل أَيْضاً يدل على أَن الضَّاد تكون من الجانبيين .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## ٦٩٩- فصل (الْمَهْدَوِيّ) مخارج الْوَاو من الْيَاء ، وَالْمِيم .

قال السيوطي[3] : "وَقَالَ أَبُو حَيَّان : فصل الْمَهْدَوِيّ الْوَاو من الْيَاء ، وَالْمِيم ، وَجعل لَهَا مخرجا على حِدة ، فَقَالَ : الْوَاو تهوي حَتَّى تَنْقَطِع إِلَى مخرج الْألف" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب١/٧ .

(٢) همع هوامع٦/٢٩٢-٢٩٣ .

(٣) همع هوامع٦/٢٩٤ .

ذكر أبو حيّان أنّ الْمَهْدَوِيّ فصل الْوَاو من الْيَاء ، وَالْمِيم ، وَجعل لَهَا مخرجا على حِدة ، فَقَالَ : الْوَاو تهوي حَتَّى تَنْقَطِع إِلَى مخرج الْألف .

ولم يعلق السيوطي .

## خاتمة في الخط

### ٧٠٠- الخلاف في كتابة ((إذن)) بالألف أو بالنون .

قال السيوطي[١] : "وَاخْتلف فِي ((إِذن)) فَجزم ابْن مَالك فِي التسهيل بِأَنَّهَا تكْتب بِالْألف مُرَاعَاة للْوَقْف عَلَيْهَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان فِي شَرحه : وَهَذَا مَذْهَب الْمَازِنِي قَالَ : وَذهب الْمبرد وَالْأَكْثَرُونَ : إِلَى أَنَّهَا تكْتب بالنُّون .

وَفصّل الْفراء فَقَالَ : إِن ألغيت كتبت بِالْألف لِضعْفِهَا ، وَإِن أهملت كتبت بالنُّون لقوتها .

وَقَالَ ابْن عُصْفُور : الصَّحِيح كتبهَا بالنُّون فرقا بَينهَا وَبَين إِذا الظَّرْفِيَّة ، لِئَلَّا يَقع الإلباس.

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلِأَن الْوَقْف عَلَيْهَا عِنْده بالنُّون .

قَالَ : وَوجد بِخَط الشَّيْخ بهاء الدّين بن النّحاس مَا نَصه : ((وجدت بِخَط عَليّ بن عُثْمَان بن جني، حكى أَبُو جَعْفَر النّحاس قَالَ : سَمِعت عَليّ بن سُلَيْمَان يَقُول : سَمِعت أَبَا الْعَبَّاس مُحَمَّد بن يزِيد يَقُول : أشتهي أَن أكوي يَد من يكْتب إِذن بِالْألف ، لِأَنَّهَا مثل : إِن ، وَلنْ ، وَلَا يدْخل التَّنْوِين فِي الْحَرْف)) .اهـ .

قلت : وَمِمَّنْ صحّح كتَابَتهَا بالنُّون الزنجاني فِي شرح الْهَادِي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في كتابة ((إذن)) بالنون أو بالأف ، حيث جزم ابن مالك أنها تكتب بالألف ، وذكر أبو حيّان[٢] : مذهب المازني ، وما ذهب إليه الْمبرد وَالْأَكْثَرُونَ : إِلَى أَنَّهَا تكْتب بالنُّون .

وكذلك ابن عصفور والزنجاني في شرح الهادي .

والراجح أنها تكتب بالنّون .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع هوامع٦/٣٠٧ .

(٢) ارتشاف الضرب٢/٨٠١ .

## أحكام الهمزة

## حذف همزة الوصل

**٧٠١- حذف همزة الوصل إذا وقعت بعد همزة الاستفهام وكانت الهمزة مكسورة أو مضمومة .**

قال السيوطي[١] : "الثَّانِي : إِذا وَقعت بعد همزَة الِاسْتِفْهَام سَوَاء كَانَت همزَة الْوَصْل مَكْسُورَة أَو مَضْمُومَة نَحْو : ((أسمك زيد أَم عَمْرو)) ؟ ، و ((أصطفي زيد أم عَمْرو)) ؟ ، فَإِن كَانَت مَفْتُوحَة نَحْو : {أصطفى الْبَنَات}[٢] .

{ءالذَّكَرَينِ حَرَّمَ}[٣] فَكَلَام ابْن مَالك يَقْتَضِي الْحَذف أَيْضاً .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ شَيْء ذهب إِلَيْهِ أَحْمد بن يحيى ، قَالَ : وَالَّذِي عَلَيْهِ أَصْحَابنَا أَنه يكْتب بِأَلفَيْنِ ، إِحْدَاهمَا ألف الْوَصْل ، وَالْأُخْرَى ألف الِاسْتِفْهَام .

قَالَ أَحْمد بن يحيى : الْعَرَب تكتفي بِأَلف الِاسْتِفْهَام عَن ألف الْوَصْل فِي الْألف وَاللَّام من الْخط" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي من مواضع حذف همزة الوصل ، إِذا وَقعت بعد همزَة الِاسْتِفْهَام سَوَاء كَانَت همزَة الْوَصْل مَكْسُورَة أَو مَضْمُومَة .

فَإِن كَانَت مَفْتُوحَة نَحْو : {أصطفى الْبَنَات}[٤] .

{ءالذَّكَرَينِ حَرَّمَ}[٥] فَكَلَام ابْن مَالك يَقْتَضِي الْحَذف أَيْضاً ، وقَالَ أبو حيّان : وَالَّذِي عَلَيْهِ أَصْحَابنَا أَنه يكْتب بِأَلفَيْنِ ، إِحْدَاهمَا ألف الْوَصْل ، وَالْأُخْرَى ألف الِاسْتِفْهَام .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**٧٠٢- حذف همزة القطع فِي كل مَوضِع يحذف مِنْهُ التَّنْوِين .**

قال السيوطي[٦] : "وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الْألف تحذف من الْخط فِي كل مَوضِع يحذف مِنْهُ التَّنْوِين ، وَهُوَ يحذف مَعَ المكني مثل مَا يحذف مَعَ الْأَسْمَاء الْأَعْلَام قَالَ :

---

(١) همع هوامع٦/٣١٦ .

(٢) سورة الصافات٣٧/١٥٣ .

(٣) سورة الأنعام٦/١٤٣ .

(٤) سورة الصافات٣٧/١٥٣ .

(٥) سورة الأنعام٦/١٤٣ .

(٦) همع هوامع٦/٣١٩ .

**فَلَــم أَجْــبُن وَلَــم أنكــل وَلَكِــن يَمَمْتُ بهَا أَبَا صَخْر بنَ عَمْرو**[1]

" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيّان أنّ همزة القطع تحذف من الْخط فِي كل مَوضِع يحذف مِنْهُ التَّنْوِين ، وَهُوَ يحذف مَعَ المكني مثل مَا يحذف مَعَ الْأَسْمَاء الْأَعْلَام .

ولم يعلق السيوطي .

## أحكام الوصل والفصل

### ٧٠٣- كتابة ((مَا)) الشّرطِيَّة مفصولة عن ( عن، من ، في ) .

قال السيوطي[2] : "وَلَا توصل ((مَا)) الشّرطِيَّة بِوَاحِد من الثَّلَاثَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : الْقيَاس يَقْتَضِي أَن تكْتب مَعهَا مفصولة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّه لا توصل ((مَا)) الشّرطِيَّة بِوَاحِد من الثَّلَاثَة ( عن ، من ، في ) .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٧٠٤- كتابة ((عمّن)) متصلة على كل حال .

قال السيوطي[3] : "قَالَ ابْن قُتَيْبَة : تكْتب ((عَمَّن)) مُتَّصِلَة على كل حَال لأجل الْإِدْغَام كَمَا تكْتب ((عَم)) ، و ((عَمَّا)) نَحْو : ((عَمَّن تسْأَل)) ، و ((رويتُ عَمَّن رويتَ عَنهُ)) و ((عَمَّن ترْضى أرْضى عَنهُ)) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَزعم غَيره .

أَنه لَا يُؤثر فِي ذَلِك الْإِدْغَام ، لِأَنَّهُمَا كلمتان ، وَعَلِيهِ ابْن عُصْفُور، وَأما ابْن مَالك فَقَالَ: إِن الْغَالِب الْوَصْل ، وَيجوز الْفَصْل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن قتيبة أنّ ((عَمَّن)) تُكتبْ مُتَّصِلَة على كل حَال لأجل الْإِدْغَام . قَالَ أَبُو حَيَّان : وَزعم غَيره . أَنه لَا يُؤثر فِي ذَلِك الْإِدْغَام ، لِأَنَّهُمَا كلمتان ، وَعَلِيهِ ابْن عُصْفُور، وَأما ابْن مَالك فَقَالَ : إِن الْغَالِب الْوَصْل ، وَيجوز الْفَصْل . والراجح قول ابن قتيبة .

ولم يعلق السيوطي .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو ليزيد بن سنان في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٩ شرح اختيارات المفضل ١/ ٣٥١ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٦، ٥٢٨ والكتاب ٣/ ٥٠٦ .

(٢) همع هوامع٦/٣٢١ .

(٣) همع هوامع٦/٣٢٢ .

## أحكام الزّيادة

### ٧٠٥- سبب زيادة ألف في ((مائَة)) .

قال السيوطي[١] : "وزيدت ألفاً أَيْضاً فِي ((مائَة)) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذَلِكَ للْفرق بَينهَا وَبَين ((مِئهُ)) ، وَكَانَت الزِّيَادَة من حُرُوف الْعلَّة ، لِأَنَّهَا تكْثر زيادتها ، وَكَانَت ألفاً ، لِأَنَّهَا تشبه الْهمزَة ، وَلِأَن الفتحة من جنس الْألف ، وَلم تكن يَاء ، لِأَنَّهُ كَانَ يجْتَمع حرفان مثلان وَلَا واواً لاستثقال الْجمع بَين الْيَاء وَالْوَاو" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي زيادة ألف في ((مائَة)) ، وعلل ذلك أبو حيّان : وَذَلِكَ للْفرق بَينهَا وَبَين ((مِئهُ)) ، وَكَانَت الزِّيَادَة من حُرُوف الْعلَّة ، لِأَنَّهَا تكْثر زيادتها ، وَكَانَت ألفاً ، لِأَنَّهَا تشبه الْهمزَة ، وَلِأَن الفتحة من جنس الْألف ، وَلم تكن يَاء .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

### ٧٠٦- تعليل زيادة الواو في أُولَئِكَ .

قال السيوطي[٢] : "وزيدت وَاو فِي أُولَئِكَ ، وأولو ، وَأولَات .

قَالَ أَبُو حَيَّان : أما أُولَئِكَ فتضافرت النُّصُوص على أَنهم زادوا الْوَاو فِيهَا فرقا بَينهَا وَبَين إِلَيْك .

وَزعم الْكُوفيُّونَ : أَنّ ذَلِك للْفرق بَينهَا وَبَين أُولَئِكَ الاسمية" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي زيادة الواو في أُولَئِكَ ، وأولو ، وَأولَات ، وعلل أبي حيّان ذلك وقال : أما أُولَئِكَ فتضافرت النُّصُوص على أَنهم زادوا الْوَاو فِيهَا فرقا بَينهَا وَبَين إِلَيْك .

وعلل الْكُوفِيُّونَ : أَنّ ذَلِك للْفرق بَينهَا وَبَين أُولَئِكَ الاسمية .

والراجح تعليل أبي حيّان .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

## أحكام البدل

### ٧٠٧- الخلاف في كتابة الألف بالياء أم بالألف إذا اتَّصل بِالْكَلِمَةِ ضمير مُتَّصِل .

(١) همع هوامع٦/٣٢٥ .

(٢) همع هوامع٦/٣٢٧ .

قال السيوطي[1] : "فَإِن اتَّصل بِالْكَلِمَةِ ضمير مُتَّصِل فخلاف .

مِنْهُم من يَكْتُبهُ بِالْيَاءِ ، وَمِنْهُم من يَكْتُبهُ بِالْألف نَحْو : ملهاك ، ومستدعاه .

كَذَا حكى الْخلاف فِي التسهيل وَلم يرجح شَيْئا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَاخْتِيَار أَصْحَابنَا كتبه بِالْألف إِذا اتَّصل بِهِ ضمير نصب أَو خفض سَوَاء كَانَ ثلاثيا أَو زيد إِلَّا ((إِحْدَى)) خَاصَّة ، فتكتب بِالْيَاءِ حَال اتصالها بضمير الْخَفْض نَحْو : ((إحديهما)) كحالها دون الِاتِّصَال" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في اتّصال الكلمة بضمير متّصل ، حيث ذكر أنّ منهم من يكتبه بالياء ، ومنهم من يكتبه بالألف . ولم يرجح ابن مالك شيء .

فقال أبو حيّان : وَاخْتِيَار أَصْحَابنَا كتبه بِالْألف إِذا اتَّصل بِهِ ضمير نصب أَو خفض سَوَاء كَانَ ثلاثيا أَو زيد إِلَّا ((إِحْدَى)) خَاصَّة ، فتكتب بِالْيَاءِ حَال اتصالها بضمير الْخَفْض نَحْو : ((إحديهما)) كحالها دون الِاتِّصَال" .

ولم يعلق السيوطي .

---

(١) همع هوامع٦/٣٣٦ .

**التنقيط**

**٧٠٨- نقط النون والقاف والياء وصلاً لا فصلاً .**

قال السيوطي[١] : "قَالَ : وَمن الْحُرُوف مَا يلتبس بالخط إِذا وصل بِغَيْرِهِ كالنون وَالْقَاف وَالْيَاء فيزول الِاشْتِرَاك بالنقط ، وَلذَلِك يَنْبَغِي أَلا تنقط فِي الْفَصْل ، إِذْ لَا يحصل اشْتِرَاك ، لِأَن لَهَا صُورَة خَاصَّة بهَا ، فَيكون إِذْ ذَاك كالكاف .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي اختيار أبي حيّان نقط النون والقاف والياء وصلاً لا فصلاً .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

والصحيح هو نقطها في الوصل والفصل .

---

(١) همع هوامع٦/٣٤٢ .

# الفصل الثاني

## موقف السيوطي من أبي حيان
## وفيه مبحثان :

**المبحث الأول : موافقات السيوطي لأبي حيان بالتأييد أو السكوت وينقسم إلى :**

- موافقات السيوطي لأبي حيّان في مقدمات النحو والمرفوعات .
- موافقات السيوطي لأبي حيّان في المنصوبات .
- موافقات السيوطي لأبي حيّان في المجرورات وتوابع النحو .
- موافقات السيوطي لأبي حيّان في المسائل الصّرفيّة .

**المبحث** الثاني : **اعتراضات السيوطي على أبي حيان وينقسم إلى :**

- معارضات السيوطي لأبي حيّان في مقدمات النحو المرفوعات .
- معارضات السيوطي لأبي حيّان في المنصوبات .
- معارضات السيوطي لأبي حيّان في المجرورات وتوابع النحو .
- معارضات السيوطي لأبي حيّان في المسائل الصّرفيّة .

## الفصل الثاني

## موقف السيوطي من أبي حيان

**وفيه** مبحثان :

**المبحث الأول : موافقات السيوطي لأبي حيان بالتأييد أو السكوت .**

**- موافقات السيوطي لأبي حيّان في مقدمات النحو والمرفوعات .**

**باب الكلام وما يتألف منه**

**مسألة (١)**

تعريف القول .

قال ابن مالك :

**وَاحِـــدُهُ كَلِمَـــةٌ وَالْقَـــوْلُ عَـــم وَكِلْمَـــةٌ بِهَـــا كَـــلَامٌ قَـــدْ يُـــؤَم**

قال السيوطي[١] :" وَقيل : إِنَّه يُطلق على اللَّفْظ المهمل أَيْضا ، فيرادف اللَّفْظ ، حَكَاهُ أَبُو حَيَّان فِي بَاب( ظن ) وفي (شرح التسهيل)" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيان[٢] ذكر بعض العلماء أن القول يطلق على اللفظ المهمل أيضا فيرادف اللفظ . ورده أبو حيّان .

وقال السيوطي[٣] : "القَوْل : هُوَ اللَّفْظ الدَّال على معنى .

((فاللَّفْظ)) جنس يَشْمَل الْمُسْتَعْمل والمهمل ، لِأَنَّهُ الصَّوْت الْمُعْتَمد على مقطع" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**مسألة (٢)**

**القول في الإعراب زائد عن ماهية الكلمة أم جزء منها**

قال السيوطي[٤] : "الْإِعْرَاب زَائِد على مَاهِيَّة الْكَلِمَة كَمَا جزم بِهِ أَبُو حَيَّان ، وَذكر ابْن مَالك أَنه جُزْء مِنْهَا ، وَبَعضهَا ، ووهاه أَبُو حَيَّان"

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي اختلاف العلماء في الإعراب فجزم أبو حيان[٥] أنه زائد عن ماهية الكلمة ، وقال ابن مالك : أنه جزء منها ، وبعضها ، ووهاه أبي حيان .

---

(١) همع الهوامع ٣٩/١.

(٢) همع الهوامع ٣٩/١.

(٣) همع الهوامع ٣٩/١.

(٤) همع الهوامع ٤٣/١-٤٤ .

(٥) التذييل والتكميل ٢١/١ .

وقال السيوطي[1] : "الْإِعْرَاب زَائِد على مَاهِيَّة الْكَلِمَة"

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو الراجح قول أبي حيان .

**باب المعرب من الأسماء والأفعال**

**مسألة (٣)**

في الأسماء قبل التركيب .

قال ابن مالك :

**وَمُعْـرَبُ الأَسْـمَاءِ مَـا قَـدْ سَـلِمَا ... مِـنْ شَـبَهِ الحَـرْفِ كَـ((أَرْضٍ))**

قال السيوطي[2] : "الثَّالِثَة : فِي الْأَسْمَاء قبل التَّرْكِيب ثَلَاثَة أَقْوَال :

أَحدهَا : وَعَلِيهِ ابْن الْحَاجِب أَنَّهَا مَبْنِيَّة لجعله عدم التَّرْكِيب من أَسبَاب الْبناء ، وَعلل غَيره بِأَنَّهَا تشبه الْحُرُوف الْمُهْملَة فِي كَونهَا : لَا عاملة وَلَا معمولة .

الثَّانِي : أَنَّهَا معربة بِنَاء على أَن عدم التَّرْكِيب لَيْسَ سَببا ، والشبه الْمَذْكُور مَمْنُوع لِأَنَّهَا صَالِحَة للْعَمَل .

وَالثَّالِث : أَنَّهَا وَاسِطَة لَا مَبْنِيَّة وَلَا معربة ، لعدم الْمُوجب لكل مِنْهُمَا ، ولسكون آخرهَا وصلا بعد سَاكن : نَحْو قَاف ، سين ، وَلَيْسَ فِي المبنيات مَا يكون كَذَلِك .

وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي تبعا لأبي حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي القول في الأسماء قبل التركيب على ثلاث أقوال ، أحدها أنها مبنية وعليه ابن الحاجب ، والثاني : أنها معربة ، والثالث : أنها واسطة لا مبنية ولا معربة ، وهو قول أبي حيان[3] ، وقال السيوطي[4] : وهو المختار عندي ، والرجح أنها واسطة لا مبني ولا معربة .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**مسألة (٤)**

**تقسيم الحركات .**

قال ابن مالك :

**وَمُعْـرَبُ الأَسْـمَاءِ مَـا قَـدْ سَـلِمَا ... مِـنْ شَـبَهِ الْحَـرْفِ كَـ((أَرْضٍ))**

**وَفِعْـلُ أَمْـرٍ وَمُضِـيٍّ بُنِيَـا ... وَأَعْرَبُـوا مُضَـارِعاً إِنْ عَرِيَـا**

---

(١) همع الهوامع ١/٤٣ .

(٢) همع الهوامع ١/٥٧ .

(٣) التذييل والتكميل ١/٤٤-٤٥ .

(٤) التذييل والتكميل ١/١١٥-١١٧ .

مِــنْ نُـــونِ تَوْكِيْــدٍ مُبَاشِــرٍ، وَمِــنْ نُــونِ إنَــاثٍ كـ(يَـرُعْنَ مَـنْ فُـتِنْ)
**وَكُـــلُّ حَـــرْفٍ مُسْـــتَحِقٌ لِلْبِنَـــا وَالأَصْـلُ فِــي المَبْنِــيّ أنْ يُسَـكّنَا**

قال السيوطي[١] : "الحركات سبع : حَرَكَة إِعْرَاب وحركة بِنَاء –وسيأتيان– وحركة حِكَايَة ، نَحْو: من زيد ، من زيدا ، من زيد .

وحركة إتباع كَقِرَاءَة "الْحَمد لله" بِكَسْر الدَّال ، {لِلْمَلَائكَة اسجدوا}[٢] بِضَم التَّاء .

وحركة نقل كَقِرَاءَة {قد أَفْلح}[٣] {ألم تعلم أَن الله}[٤] بِفَتْح الْمِيم .

وحركة تخلص من سكونين نَحْو {لم يكن الَّذين}[٥].

وَالسَّابِعَة : واستدركها أَبُو حَيَّان وَغَيره على التسهيل حَرَكَة الْمُضَاف إِلَى يَاء الْمُتَكَلّم نَحْو: غلامي ، فَإِنَّهَا لَيست عِنْدهم إعرابا ، وَلَا بِنَاء ، وَلَا هِيَ من الحركات السِّتَّة .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أن الحركات سبع حركة إعراب وحركة بناء وحركة حكاية وحركة إتباع وحركة نقل وحركة تخلص من سكونين والسابعة استدركها أبو حيان[٦] : "حركة المضاف إلى ياء ياء المتكلم نحو : غلامي" .

وقال السيوطي : "الحركات سبع" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**الباب الثاني : ما لا ينصرف**

**مسألة (٥)**

الخلاف في حد ما لا ينصرف .

قال ابن مالك :

**وَجُــرَّ بِالفَتْحَــةِ مَــا لَا يَنْصَــرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أل) رَدِفْ**

قال السيوطي[٧]: "الْبَاب الثَّانِي من أَبْوَاب النِّيَابَة مَا لَا ينْصَرف ، وَاخْتلف فِي حَده بِنَاء على الِاخْتِلَاف فِي تَعْرِيف الصّرْف .

---

(١) همع الهوامع١/٦٠ .
(٢) سورة الْبَقَرَة ٢/ ٣٤ .
(٣) سورة الْمُؤْمِنُونَ ٢٣/١ .
(٤) سورة البقرة٢/١٠٦ .
(٥) سورة الْبَيِّنَة٩٨/١ .
(٦) التذييل والتكميل١/١٩٨ .
(٧) همع الهوامع ١/٧٦.

فَقيل : هُوَ المسلوب مِنْهُ التَّنْوِين ، بِنَاء على أَن الصّرْف مَا فِى الِاسْم من الصَّوْت أخذا من الصريف ، وَهُوَ الصَّوْت الضَّعِيف .

وَقيل : هُوَ المسلوب مِنْهُ التَّنْوِين والجر مَعًا ، بِنَاء على أَن الصّرْف هُوَ التَّصَرُّف فِي جَمِيع المجارى .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان وَهَذَا الْخلاف لَا طائل تَحْتَهُ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في حد ما لا ينصرف ، فقيل : هو المسلوب منه التنوين .

وقيل : هو المسلوب منه التنوين والجر معا .

وقال أبو حيان[١] : "هذا اختلاف لا طائل منه" .

ولم يعلق السيوطي .

**مسألة (٦)**

الخلاف في علة منع صرف (أُخر)

قال السيوطي[٢] : "تَقول : مَرَرْت بزيد وَرجل آخر أَي إِنَّه أَحَق بِالتَّأْخِيرِ من زيد فِي الذّكر ، لِأَن الأول قد اعتني بِهِ فِي التَّقَدُّم فِي الذّكر .

وَأما عدله : فَقَالَ أَكثر النَّحْوِيين : إِنَّه معدول عَن الْألف وَاللَّام ، لِأَن الأَصْل فِي أفعل التَّفْضِيل أَن لَا يجمع إِلَّا مَقْرُونا بهما كالكبر ، والصغر ، فَعدل عَن أَصله ، وَأعْطِي من الجمعية مُجَردا مَا لَا يُعْطي غَيره إِلَّا مَقْرُونا ، فَهَذَا عدل عَن الْألف وَاللَّام لفظا ، ثمَّ عدل عَن مَعْنَاهُمَا ، لِأَن الْمَوْصُوف بِهِ لَا يكون إِلَّا نكرَة ، وَكَانَ حَقه إِذا عدل عَن لَفظهمَا أَن يَنْوِي مَعْنَاهُمَا مَعَ زِيَادَة ، كَمَا نوي معنى اثْنَيْنِ فِي مثنى مَعَ زِيَادَة التَّضْعِيف ، فَلَمَّا عدل أخر ، وَلم يكن فِي عدله زِيَادَة كَغَيْرِهِ من المعدولات ، كَانَ بذلك معدولا عدلا ثَانِيًا .

وَقَالَ ابْن مَالك : التَّحْقِيق أَنه معدول عَن أخر مرَادا بِهِ جمع الْمُؤَنَّث ، لِأَن الأَصْل فِي أفعل التَّفْضِيل أَن يَسْتَغْنِي فِيهِ بأفعل عَن فعل لتجرده عَن الْألف وَاللَّام وَالْإِضَافَة ، كَمَا يسْتَغْنى بأكبر عَن كبر فِي نَحْو : رَأَيْتهَا مَعَ نسْوَة أكبر مِنْهَا ، فَلَا يثنى وَلَا يجمع لكَوْنهم أوقعوا أفعل موقع فعل، فَكَانَ ذَلِك عدلا من مِثَال إِلَى مِثَال .

وَتَابعه أَبُو حَيَّان ، وَقَالَ فَأخر على هَذَا معدول عَن اللَّفْظ الَّذِي كَانَ المسمي بِهِ أَحَق بِهِ، وَهُوَ : آخر ، لاطراد الْإِفْرَاد فِي كل أفعل يُرَاد بِهِ المفاضلة فِي حَال التنكير .

قَالَ : وَهَذَا الْعدْل بِهَذَا الِاعْتِبَار صَحِيح ، لِأَنَّهُ عدل عَن نكرَة إِلَى نكرَة" .

---

(١) التذييل والتكميل ١٤٦/١ .

(٢) همع الهوامع ٧٨/١-٨٢.

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في علة منع صرف (أخر) ، حيث قال أكثر النحويين : إِنَّه معدول عَن الْألف وَاللَّام .

وَقَالَ ابْن مَالك : التَّحْقِيق أَنه معدول عَن أخر .

وتابعه أبو حيان[١] : "وَقَالَ فَأخر على هَذَا معدول عَن اللَّفْظ الَّذِي كَانَ المسمي بِهِ أَحَق بِهِ، وَهُوَ : آخر"

وقال السيوطي[٢] : "وَيمْنَع مَعَ الوصفية والعلمية" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**مسألة (٧)**

الخلاف في ((فعلان) الذي مؤنثه (فعلانة) مصروف أم ممنوع من الصرف) .

قال السيوطي[٣] : "الرَّابِعَة : كَونه صفة فِي آخِره ألف وَنون زائدتان بِشَرْط أَن يكون مُؤَنّثَة على فعلى كسكران سكرى ، وريان ريا .

وَقيل : الشَّرْط أَن يكون مُؤَنّثَة على فعلانة ، سَوَاء وجد لَهُ مؤنث على فعلى أم لَا. وَيَبْنِي على الْخلاف مَسْأَلَتَانِ :

الأولى : لَازم التَّذْكِير كرحمن ، ولحيان لكبير اللِّحْيَة ، على الأول يصرف لفقد فعلى فِيهِ ، إِذْ لَا مؤنث لَهُ . وعَلى الثَّانِي يمْنَع لفقد فعلانة مِنْهُ لما ذكر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح فِيهِ الصّرْف ، لأَنا جهلنا النَّقْل فِيهِ عَن الْعَرَب ، وَالْأَصْل فِي الِاسْم الصّرْف ، فَوَجَبَ الْعَمَل بِهِ .

وَوجه مُقَابِله أَن الْغَالِب فِيمَا وجد فعلان للصفة الْمَنْع فَكَانَ الْحمل عَلَيْهِ أولى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في (هل (فعلان) الذي مؤنثه (فعلانة) مصروف أم ممنوع من الصرف ، حيث قال أبو حيان[٤] : " وَالصَّحِيح فِيهِ الصّرْف"

وقال السيوطي[٥] : "الرَّابِعَة : كَونه صفة فِي آخِره ألف وَنون زائدتان بِشَرْط أَن يكون مُؤَنّثَة على فعلى كسكران سكرى ، وريان ريا" حيث اشترط أن يكون (فعلان) مؤنثه (فعلى) .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٨٧٣ .

(٢) همع الهوامع١/٨١ .

(٣) همع الهوامع ١/٩٥-٩٦.

(٤) ارتشاف الضرب٢/٨٥٦ .

(٥) همع الهوامع ١/٩٥ .

**مسألة (٨)**

**القول في منع المصروف .**

قال السيوطي[١] : "فِي منع المصروف أَرْبَعَة مَذَاهِب :

أَحدهَا : الْجَوَاز مُطلقًا حَتَّى فِي الِاخْتِيَار ، وعَلى أَحْمد بن يحيى .

فَقيل لَهُ : هَذَا مَوْضُوع ، فَإِن مؤنسا ودبارا مصروفان وَقد ترك صرفهما ، فقال : هَذَا جَائِز فِي الْكَلَام فَكيف فِي الشّعْر؟ قَالَ أَبُو حَيَّان : فَدلَّ هَذَا الْجَواب على إجَازَته اخْتِيَار .

وَالثَّانِي : الْمَنْع مُطلقًا حَتَّى فِي الشّعْر ، وعَلى ذَلِك أَكثر الْبَصرِيين وَأَبُو مُوسَى الحامض من الْكُوفِيّين .

وَالثَّالِث : وَهُوَ الصَّحِيح : الْجَوَاز فِي الشّعْر ، وَالْمَنْع فِي الِاخْتِيَار وَعَلِيهِ أَكثر الْكُوفِيّين والأخفش من الْبَصرِيين .

وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك وَصَححهُ أَبُو حَيَّان قِيَاسا على عَكسه ، ولورود السماع بذلك كثيرا .

وَالرَّابِع : يجوز فِي الْعلم خَاصَّة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في منع المصروف من الصرف ، فقال[٢] "يجوز في الشعر، ويمنع في الاختيار" .

وقال السيوطي[٣] : "وهو الصحيح" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**الباب الثالث : الأسماء الستة**

**مسألة (٩)**

الخلاف في (بقاء ميم (فم) في حال الإضافة أم لا ؟ ) .

قال ابن مالك :

**مِـنْ ذاكِ (ذُو) (إنْ) صُـحْبَةً أَبَانَـا          والْـ(فَـمُ) حَيْـثُ المِـيمُ مِنْـهُ بَانَـا**

قال السيوطي[٤]: "وَأما عكس ذَلِك ، وَهُوَ إبْقَاء ميمه حَال الْإِضَافَة فَمَنعه الْفَارِسِي إِلَّا فِي الشّعْر ، وَتَابعه ابْن عُصْفُور وَغَيره من المغاربة .

وَالصَّحِيح كَمَا قَالَ ابْن مَالك وَأَبُو حَيَّان وَغَيرهمَا جَوَازه فِي الِاخْتِيَار ، فَفِي الحَدِيث

---

(١) همع الهوامع١/١٢٠-١٢١.

(٢) ارتشاف الضرب٢/٨٩١ .

(٣) همع الهوامع١/١٢١ .

(٤)همع الهوامع ١/١٣١.

(لخلوف فَم الصَّائِم)[1] .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في ( هل تبقى ميم (فم) في حال الإضافة أم لا ؟ ) ، حيث أجازه أبو حيان[2] في الاختيار .

وقال السيوطي[3] : "والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**الباب الرابع : المثنى**

**مسألة (١٠)**

الخلاف في (ذان وتان ، واللذان واللتان صيغ وضعت للمثنى أم مثنى حقيقي) .

قال ابن مالك :

**بِالأَلِفِ ارْفَعِ المُثنّى وَ(كِلَا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاً**

قال السيوطي[4]: "وَأما ذان وتان ، واللذان واللتان ، فَقيل : إِنَّهَا صِيغ وضعت للمثنى ، وَلَيْسَت من الْمثنى الْحَقِيقِيّ ، وَنسب للمحققين ، عَلَيْهِ ابْن الْحَاجِب وَأَبُو حَيَّان .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في (ذان وتان ، واللذان واللتان صيغ وضعت للمثنى أم مثنى حقيقي) ، حيث اعتبرها أبو حيان[5] "صيغ وضعت للمثنى ، وليست من المثنى الحقيقي" .

ولم يعلق السيوطي .

**مسألة (١١)**

**الخلاف في (تثنية ألف المقصور الأصلية والمجهولة) .**

قال السيوطي[6]: "وَذهب بعض النَّحْويين : إِلَى أَن تَثْنِيَة الْأَصْلِيَّة والمجهولة بِالْيَاءِ مُطلقًا مُطلقًا سَوَاء أميلت أم لم تمل .

قَالَ ابْن مَالك : وَمَفْهُوم قَول سِيبَوَيْهٍ عاضد لهَذَا الرَّأْي .

وَذهب آخر : إِلَى أَنَّهُمَا بِالْوَاو مُطلقًا .

---

(١) رواه البخاري في الصوم ، باب فضل الصوم برقم(١٨٩٤) وصحيح مسلم في الصوم ، باب حفظ اللسان للصائم برقم(١١٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) التذييل والتكميل ١٨٧/١.

(٣) همع الهوامع ١٣١/١.

(٤) همع الهوامع ١٤٠/١.

(٥) التذييل والتكميل ٢٨/٣ .

(٦) همع الهوامع ١٤٧/١-١٤٨.

وَذهب الْأَخْفَش إِلَى أَنَّهُمَا إِن أميلتا أَو انقلبتا إِلَى الْيَاء فِي حَال نَحْو : لدي وَإِلَى ، قلبت يَاء ، وَإِلَّا قلبت واوا .

فَهَذِهِ أَرْبَعَة أَقْوَال حَكَاهَا أَبُو حَيَّان ."

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أقوالاً أربعة ذكرها أبو حيان[١] في تثنية الف المقصور الأصلية والمجهولة .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

ويبدو الراجح القول الأول ، تثنية الأصلية والمجهولة بالياء مطلقا سواء أميلت أو لم تمل.

**الباب الخامس : جمع المذكر السالم**

**مسألة (١٢)**

**الخلاف في (جمع ما وضع مؤنث ثم سمي به مذكر) بشرط الخلو من التأنيث .**

قال ابن مالك :

**وَارْفَــعْ بِــوَاوٍ وَبِيَــا اجْــرُرْ وَانْصِــبِ سَــالِمَ جَمْــعِ (عَــامِرٍ) وَ(مُــذْنِبِ)**

قال السيوطي[٢] : "الثَّانِي : أَن يكون خَالِيا من تَاء التَّأْنِيث سَوَاء لم يوضع لمؤنث أصلا كأحمد وَعمر ، أم وضع لمؤنث ثمَّ سمي بِهِ مُذَكّر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : فَلَو سميت رجلا زَيْنَب أَو سلمى ، جمع بِالْوَاو وَالنُّون بِإِجْمَاع ، اعْتِبَارا بمسمياتها الْآن ، فَإِن لم يخل مِنْهَا لم يجمع بهَا ، كأخت ، وَطَلْحَة ، ومسلمات ، أَعْلَام رجال .

قَالَه أَبُو حَيَّان .

وَلذَلِك عبر بتاء التَّأْنِيث دون هائه ، ليشْمل مَا ذكر" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في (جمع ما وضع مؤنث ثم سمي به مذكر) بشرط الخلو من التأنيث ، قال أبو حيان[٣] : "جمع بِالْوَاو وَالنُّون بِإِجْمَاع ، اعْتِبَارا بمسمياتها الْآن ، فَإِن لم يخل مِنْهَا لم يجمع بهَا ، كأخت ، وَطَلْحَة ، ومسلمات ، أَعْلَام رجال" .

---

(١)التذييل والتكميل ٢١/٢.

(٢) همع الهوامع ١٥١/١-١٥٢.

(٣) التذييل والتكميل ٣٠٤/١ .

وقال السيوطي : " الثَّانِي : أَن يكون خَالِيا من تَاء التَّأْنِيث سَوَاء لم يوضع لمؤنث أصلا كأحمد وَعمر ، أم وضع لمؤنث ثمَّ سمي بِهِ مُذَكّر" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**الباب السادس : المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة .**

**مسألة (١٣)**

**القول في إعراب المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة .**

قال ابن مالك :

**وَاجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النُّونَا رَفْعاً وَ((تَدْعِينَ)) وَ((تَسْأَلُونَا))**

**وَحَذْفُهَا لِلجَزْمِ وَالنّصْبِ سِمَهْ كَـ((لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ))**

قال السيوطي(١) : "وَقيل : الْإِعْرَاب بحركات مقدرَة قبل الثَّلَاثَة وَالنُّون دَلِيل عَلَيْهَا ، وَعَلِيهِ الْأَخْفَش والسهيلي. ورده ابْن مَالك بِعَدَمِ الْحَاجة إِلَى ذَلِك مَعَ صَلَاحِية النُّون لَهُ .

وَقيل : إِنَّهَا معربة ، وَلَا حرف إِعْرَاب فِيهَا ، وَعَلِيهِ الْفَارِسِي .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَبَين هَذَا القَوْل وَقَول الْأَخْفَش مُنَاسبَة ، إِلَّا أَن الْأَخْفَش يَقُول : إِن الْإِعْرَاب فِيهَا مُقَدّر، فَهُوَ أشبه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول الأخفش والفارسي في إعراب المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة بحركات ، حيث قال أبو حيان(٢) : "وبين هذا القول وقول الأخفش مناسبة ، إلا أن الأخفش يقول : إن الإعراب فيها مقدر ، فهو أشبه" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك ، والراجح هنا قول الجمهور أنها تعرب بثبوت النون ، في حال الرفع ، وحذف النون في حال النصب والجزم .

**باب النكرة والمعرفة**

**مسألة (١٤)**

القول في التفصيل في أعرف المعارف من المضمر .

قال ابن مالك :

**كَاليَاءِ وَالكَافِ مِنِ ((ابْنِـي أَكْرَمَكْ)) وَاليَاءِ وَالهَا مِنْ ((سَلِيِيهِ مَا مَلَكْ))**

---

(١) همع الهوامع /١٧٦.

(٢) التذييل والتكميل ١٩١/١ .

قال السيوطي[1] : "وَقَالَ ابْن مَالك أعرف المعارف ضمير الْمُتَكَلّم ، لِأَنَّهُ يدل على المُرَاد بِنَفسِهِ وبمشاهدة مَدْلُوله ، وبعدم صلاحيته لغيره ، وبتميز صورته .

ثمَّ ضمير الْمُخَاطب ، لِأَنَّهُ يدل على المُرَاد بِنَفسِهِ ، وبمواجهة مَدْلُوله . ثمَّ الْعلم ، لِأَنَّهُ يدل على المارد حَاضرا وغائبا على سَبِيل الِاخْتِصَاص ثمَّ ضمير الْغَائِب السَّالِم عَن إِبْهَام ، نَحْو: زيد رَأَيْته . فَلَو تقدم اسمان أَو أَكثر نَحْو : قَامَ زيد وَعَمْرو كَلمته تطرق إِلَيْهِ الْإِبْهَام ، وَنقص تمكنه فِي التَّعْرِيف .

ثمَّ الْمشَار بِهِ ، والمنادى كِلَاهُمَا فِي مرتبَة وَاحِدَة ، لِأَن كلا مِنْهُمَا تَعْرِيفه بِالْقَصْدِ ثمَّ الْمَوْصُول .

ثمَّ ذُو أل .

وَقيل : ذُو أل قبل الْمَوْصُول ، وَعَلِيهِ ابْن كيسَان ، لوُقُوعه صفة لَهُ فِي قَوْله تَعَالَى {من أنزل الْكتاب الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى}[2] وَالصّفة لَا تكون أعرف من الْمَوْصُوف .

وَأجِيب بِأَنَّهُ بدل أَو مَقْطُوع .

أَو الْكتاب علم بالغلبة للتوراة .

وَقيل هما فِي مرتبَة وَاحِدَة بِنَاء على أَن تَعْرِيف الْمَوْصُول بأل .

وَقيل لِأَن كلا مِنْهُمَا تَعْرِيفه بالعهد .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : لَا أعلم أحدا ذهب إِلَى التَّفْصِيل فِي الْمُضمر فَجعل الْعلم أعرف من ضمير الْغَائِب إِلَّا ابْن مَالك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تفصيل ابن مالك في أعرف المعارف من الضمائر ، حيث قال أبو حيان[3] : "ولا أعلم أحدا ذهب إلى التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

---

(١) همع الهوامع ١/١٩١-١٩٢.

(٢) سورة الْأَنْعَام٦/٩١ .

(٣) التذييل والتكميل٢/١١٤ .

**المضمر**

**مسألة (١٥)**

**القول في تركيب (أنا) و(أنت) .**

قال ابن مالك :

**وَذُو إرْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: (أنا) (هُو)     وَ(أَنْــتَ)، وَ(الفُــرُوعُ) لَا تَشْــتَبِهُ**

قال السيوطي[١] : "وَذهب بعض الْمُتَقَدِّمين إِلَى أَن : (أَنا) مركب من ألف أقوم ، وَنون نقوم ، وَأَنت مركب من ألف أقوم وَنون نقوم وتاء تقوم ، وردهَا أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول (بعض المتقدمين أن (أنا) مركب من ألف أقوم ، ونون نقوم) .

و(أنت) مركب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم ، حيث رد أبو حيان[٢] ذلك .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**مسألة (١٦)**

**القول في اللواحق في (إيّا) .**

قال ابن مالك :

**وَذُو انْتِصَابٍ فِـي انْفِصَـالٍ جُعِـلَا     (إيّـاي) وَالتَّفرِيـعُ لَـيْسَ مُشْـكِلَا**

قال السيوطي[٣] : "النَّوْع الثَّانِي من الْمُضمر الْمُنْفَصِل : مَا للنصب ، وَهُوَ لفظ وَاحِد وَذَلِكَ (إيا) ويليه دَلِيل مَا يُرَاد بِهِ من مُتَكَلم ، أَو مُخَاطب ، أَو غَائِب ، إفرادا وتثنية وجمعا ، تذكيرا وتأنيثا ، فَيُقَال : إيَّايَ ، إيانا ، إياك ، إياك ،إياكما ، إياكن ، إِيَّاه ، إِيَّاهَا ، إِيَّاهُمَا ، إِيَّاهُم، إياهن .

وَهَذِه اللواحق حُرُوف تبين الْحَال كاللاحقة فِي : أَنْت ، وأنتما ، وَأَنْتُم ، وأنتن ، وكاللواحق فِي اسْم الْإِشَارَة .

هَذَا مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ والفارسي ، وَعَزاهُ صَاحب البديع إِلَى الْأَخْفَش . قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ الَّذِي صَححهُ أَصْحَابنَا وشيوخنا .

وَذهب الْخَلِيل والمازني ، وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك ، إِلَى أَنَّهَا أَسمَاء مضمرة أضيف إِلَيْهَا الضَّمِير الَّذِي هُوَ (إيا) ، لظُهُور الْإِضَافَة فِي قَوْلهم : "فإياه وإيا الشواب" .

---

(١)همع الهوامع ٢٠٨/١.

(٢) التذييل والتكميل ١٩٧/٢ .

(٣)همع الهوامع ٢١١/١-٢١٢.

وَهُوَ مَرْدُود لشذوذه ، وَلم تعهد إِضَافَة الضمائر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَو كَانَت إيا مُضَافَة لزم إعرابها ، لِأَنَّهَا مُلَازمَة لما ادعوا إضافتها إِلَيْهِ ، والمبني إِذا لزم الْإِضَافَة أعرب كأي بل أولى ، لِأَن إِيا لَا تنفك ، وَأي قد تنفك عَن الْإِضَافَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اللواحق في (إيا) ، حيث قال أبو حيان[١] : " وَلَو كَانَت إيا مُضَافَة لزم إعرابها ، لِأَنَّهَا مُلَازمَة لما ادعوا إضافتها إِلَيْهِ ، والمبني إِذا لزم الْإِضَافَة أعرب كأي بل أولى ، لِأَن إِيا لَا تنفك ، وَأي قد تنفك عَن الْإِضَافَة" .

تعليقا على مذهب الخليل والمازني ، واختيار ابن مالك ، أنها أسماء مضمرة أضيفت إليها الضمير (إيا) .

وقال السيوطي[٢] : "وَهَذِه اللواحق حُرُوف تبين الْحَال" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**مسألة (١٧)**

**الخلاف في المحذوف من (فليني) .**

قال ابن مالك :

**وَقَبْلَ يَا الـنّفْسِ مَـعَ الفِعْلِ الْتُـزِمْ نُـونُ وِقَايَـةٍ ، وَ((لَيْسِـي)) قَـدْ نُظِـمْ**
**وَ((لَيْتَنِـي)) فَشَـا، وَ((لَيْتِـي)) نَـدَرَا وَمَـعْ (لَعَلّ) اعْكِسْ، وَكُـنْ مُخَيّـرا**

قال السيوطي[٣] : "وَورد حذفهَا فِي بعض مَا ذكر ، وَهُوَ أَقسَام :

قسم شَاذ خَاص بِالضَّرُورَةِ .

وَقسم رَاجِح وَذَلِكَ فِي لفظين بجل وَلَعَلَّ .

وَقسم جَائِز الْحَذف واللحوق من غير تَرْجِيح لأَحَدهمَا ، وَذَلِكَ فِي لدن وَإِن وَأَن وَكَأَن وَلَكِن .

وَأما قَول الشَّاعِر :

**تَـرَاهُ كالثّغَـام يُعَـلّ مسـكاً يسـوءُ الفالِيـاتِ إذَا فَلَيْنِـى**[٤]

أَي فلينني .

---

(١) التذييل والتكميل٢/٢١٢ .

(٢) همع الهوامع١/٢١٢ .

(٣) همع الهوامع١/٢٢٣-٢٢٦.

(٤) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ١٨٠ وخزانة الأدب ٥/ ٣٧١-٣٧٢-٣٧٣ والدرر ١/ ٢١٣ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٥ وجمهرة اللغة ٤٥٩ وشرح المفصل ٣/ ٩١ .

فَاخْتلف : أَي النونين المحذوفة : فَقَالَ الْمبرد : هِيَ نون الْوِقَايَة ، لِأَن الأولى ضمير فَاعل ، فَلَا تحذف .

وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي .

وَرجحه ابْن جني ، والخضراوي ، وَأَبُو حَيَّان وَغَيرهم .

وَحكى صَاحب الْبَسِيط الِاتِّفَاق عَلَيْهِ .

وَقَالَ سِيبَوَيْهٍ : هِيَ نون الْإِنَاث .

وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك قِيَاسا على {تأمروني}[1] .

قَالَ أَبُو حَيَّان : هُوَ قِيَاس على مُخْتَلف فِيهِ .

ثمَّ هَذَا الْحَذف ضَرُورَة لَا يُقَاس عَلَيْهَا : كَمَا صرح بِهِ فِي (الْبَسِيط) ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وسهله اجْتِمَاع المثلين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الإختلاف أي النونين المحذوفة في : (فَلَيْنِى) ، أي فلينني .

حيث رجح أبو حيان أنها "نون الوقاية" ، وقال[2] : "وهذا هو المختار عندي" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**باب العلم**

**مسألة (١٨)**

**الخلاف في أقسام الأعلام .**

قال ابن مالك :

**وَمِنْـهُ مَنْقُـولٌ كَـ((فَضْـلٍ )) وَ((أَسَـدْ))        وَذُو ارتِجَـالٍ كَــ((سُـعَادَ)) وَ((أُدَدْ))**

قال السيوطي[3] : "يَنْقَسِم الْعلم إِلَى مَنْقُول ، ومرتجل ، وواسطة بَينهمَا لَا تُوصَف بِنَقْل وَلَا ارتجال .

هَذَا رَأْي الْأَكْثَرين .

وَذهب بَعضهم : إِلَى أَن الأعلام كلهَا منقولة ، وَلَيْسَ مِنْهَا شَيْء مرتجل ، وَقَالَ إِن الْوَضع سبق وَوصل إِلَى الْمُسَمّى الأول ، وَعلم مَدْلُول تِلْكَ اللَّفْظَة فِي النكرات وسمى بهَا ، وجهلنا نَحن أَصْلهَا ، فتوهمها من سمى بهَا من أجل ذَلِك مرتجلة .

---

(١) سورة الزمر ٣٩/٦٤.

(٢) التذييل والتكميل ٢/١٩٢ .

(٣)همع الهوامع ١/٢٤٧-٢٤٨.

وَذهب الزّجاج إِلَى أَنَّهَا كلهَا مرتجلة . والمرتجل عِنْده : مَا لم يقْصد فِي وَضعه النَّقْل من مَحل آخر إِلَى هَذَا ، وَلذَلِك لم تجْعَل (أل) فِي الْحَارِث زَائِدَة ، وعَلى هَذَا فَيكون موافقتها للنكرات بِالْعرضِ لَا بِالْقَصْدِ .

حكى هَذَا الْخلاف أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في أقسام الأعلام ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَذهب بَعضهم : إِلَى أَن الأعلام كلهَا منقولة ، وَلَيْسَ مِنْهَا شَيْء مرتجل" .

وَذهب الزّجاج إِلَى أَنَّهَا كلهَا مرتجلة" .

وقال السيوطي[2] : " يَنْقَسِم الْعلم إِلَى مَنْقُول ، ومرتجل ، وواسطة بَينهمَا لَا تُوصَف بِنَقْل وَلَا ارتجال.

هَذَا رَأْي الْأَكْثَرين" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**مسألة (١٩)**

**تقسيم العلم عند أبي حيّان .**

قال ابن مالك :

**وَمِنْــهُ مَنْقُـولٌ كَــ((فَضْـلٍ )) وَ((أَسَـدْ))**      **وَذُو ارتِجَــالٍ كَـــ((سُــعَادَ)) وَ((أُدَدْ))**

قال السيوطي[3] : "ثمَّ قَالَ أَبُو حَيَّان يَنْقَسِم الْعلم إِلَى قسمَيْنِ : مَنْقُول ومرتجل بِالنّظرِ إِلَى الْأَكْثَر ، وَإِلَّا فقد لَا يكون مَنْقُولًا وَلَا مرتجلا ، وَهُوَ الَّذِي علميته بالغلبة .

وَحَكَاهُ ابْن قَاسم بِصِيغَة (قيل) وَتلك عَادَته فِي أبحاث شَيْخه أبي حَيَّان ، فظاهره أن ذلك من تفرداته" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تقسيم أبي حيان العلم ، حيث قال أبو حيان[4] : "يَنْقَسِم الْعلم إِلَى قسمَيْنِ: مَنْقُول ومرتجل بِالنّظرِ إِلَى الْأَكْثَر ، وَإِلَّا فقد لَا يكون مَنْقُولًا وَلَا مرتجلا ، وَهُوَ الَّذِي علميته بالغلبة" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

---

(١) التذييل والتكميل ٣٠٨/٢ .

(٢) همع الهوامع ٢٤٧/١ .

(٣)همع الهوامع ٢٤٨/١.

(٤) التذييل والتكميل ٣١١/٢ .

**اسم الإشارة**

**مسألة (٢٠)**

الخلاف في (ألف ذا) منقلبة أم أصل .

قال ابن مالك :

**بِـــ(ذَا) لِمُــــفْرَدٍ مُذَكّـــرٍ أَشِـــرْ          بِـ(ذِي)وَ(ذِهْ)(تِي)(تَا)عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ**

قال السيوطي[١] : "وَاخْتلف البصريون فِي ألف (ذَا) بعد اتِّفَاقهم على أَنَّهَا منقلبة عَن أصل .

فَقَالَ بَعضهم : هِيَ منقلبة عَن يَاء ، لقَولهم فِي التصغير، ذيا ، ولإمالتها ، فالعين وَاللَّام المحذوفة ياءان .

وَهُوَ ثلاثي الْوَضع فِي الأَصْل .

وَقَالَ بَعضهم : عَن وَاو ، وجعلوه من بَاب طويت .

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ وَوَافَقَهُمْ السُّهيْلي : هِيَ زَائِدَة لسقوطها فِي التَّثْنِيَة .

ورد بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاء الظَّاهِرَة الْقَائِمَة بِنَفسِهَا مَا هُوَ على حرف وَاحِد .

وَأما حذفهَا فِي التَّثْنِيَة فلالتقاء الساكنين ، وَقد عوض مِنْهَا تَشْدِيد النُّون .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَو ذهب ذَاهِب إِلَى أَن (ذَا) ثنائي الْوَضع نَحْو (مَا) وَأَن الْألف أصل بِنَفسِهَا غير منقلبة عَن شَيْء ، إِذْ أصل الْأَسْمَاء المبنية أَن تُوضَع على حرف أَو حرفين لَكَانَ مذهبا جيدا سهلا قَلِيل الدَّعْوَى .

قَالَ : ثمَّ رَأَيْت هَذَا الْمَذْهَب للسيرافي والخشني ، وَنَقله عَن قوم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في (ألف ذا) منقلبة أم أصل ، حيث قال أبو حيان[٢] : وَلَو ذهب ذَاهِب إِلَى أَن (ذَا) ثنائي الْوَضع نَحْو (مَا) وَأَن الْألف أصل بِنَفسِهَا غير منقلبة عَن شَيْء، إِذْ أصل الْأَسْمَاء المبنية أَن تُوضَع على حرف أَو حرفين لَكَانَ مذهبا جيدا سهلا قَلِيل الدَّعْوَى .

قَالَ : ثمَّ رَأَيْت هَذَا الْمَذْهَب للسيرافي والخشني ، وَنَقله عَن قوم" .

وقال السيوطي[٣] : "والمختار وفقا للسيرافي الأصل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

والراجح هو قول البصريين .

---

(١) همع الهوامع١/٢٥٨-٢٥٩.

(٢) التذييل والتكميل٣/١٨٢-١٨٣ .

(٣) همع الهوامع١/٢٥٨ .

**مسألة (٢١)**

**القول في (مرتبة أولئك وسطي ، أو بعدي) .**

قال ابن مالك :

**وَبِـــ(أُولَـــى) أَشِـــرْ لِجَمْـــع          وَالْمَـدُّ أَوْلَـى، وَلَـدَى البُعْـدِ انْطِقَـا**

قال السيوطي[١] : "وَاخْتلف على هَذَا فِي مرتبَة (أُولَئِكَ) بِالْمدِّ ، فَقيل : هَؤُلَاءِ وسطى كأولاك ، وَقيل : للبعدى كأولالك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : ويستدل للْأول بقوله :

**يَـا مَـا أُمَـيْلِحَ غِزْلَانًـا شَـدَنَّ لنـا          مـن هَؤُلَيّـائِكُنّ الضّـال والسّـمُر**[٢]

لِأَن هَاء التَّثْنِيَة لَا تصْحَب ذَا الْبعيد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في (مرتبة أولئك) ، حيث استشهد أبو حيان[٣] لتأييد رأي أن هؤولاء (وسطى) كأولاك ، بقوله :

**يَـا مَـا أُمَـيْلِحَ غِزْلَانًـا شَـدَنَّ لنـا          مـن هَؤُلَيّـائِكُنّ الضّـال والسّـمُر**

وقال السيوطي[٤] : "والمشهور أن المجرد للقريب ، وذا الكاف للمتوسط ، واللام للبعيد" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**أداة التعريف**

**مسألة (٢٢)**

**الخلاف في الحرف المعرّف في (أداة التعريف) .**

قال ابن مالك :

**(أَلْ): حَـرْفُ تَعْرِيـفٍ، أَوِ الـلاّمُ فَقَـطْ          فَـ((نَمَطٌ)) عَرّفْتَ قُلْ فِيهِ: ((النَّمَطْ))**

قال السيوطي[٥] : "الْمَذْهب الثَّانِي : أَنَّهَا اللَّام فَقَط ، والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن وَفتحت على خلاف سَائِر همزات الْوَصْل تَخْفِيفًا لِكَثْرَة دورها .

---

(١)همع الهوامع١/٢٦١.

(٢) البيت من البسيط ، وهو للمجنون في ديوانه ١٣٠ ، وله أو للعجري أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧ والدرر ١/ ٢٣٤ ، ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢ ، وللعرجي في المقاصد النحوية ١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣ .

(٣) التذييل والتكميل٣/١٩٠ .

(٤) همع الهوامع١/٢٥٨ .

(٥) همع الهوامع١/٢٧٢.

وَعَلِيهِ سِيبَوَيْهٍ ، وَنَقله أَبُو حَيَّان عَن جَمِيع النَّحْوِيين إِلَّا ابْن كيسَان .وَعَزاهُ صَاحب (الْبَسِيط) إِلَى الْمُحَقِّقين ."

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في الحرف المعرف في أداة التعريف ، حيث نقل أبو حيان "عن جميع النحويين إلا ابن كيسان[١] "أَنَّهَا اللَّام فَقَط ، والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

ويبدو الراجح هنا اعتبار ما نقله أبو حيان عن جميع النحويين هو الصحيح .

**الموصول**

**مسألة (٢٣)**

**رد قول صاحب (البسيط) أنّ (مَا) تكون سابكة حيث يصح حلول الموصول محلها.**

قال ابن مالك :

**وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهَكَــذَا (ذُو) عِنْــدَ طَيّــئٍ شُــهِرْ**

قال السيوطي[٢] : "وَذكر فِي (الْبَسِيط) أَنَّهَا لَا تكون سابكة إِلَّا حَيْثُ يَصح حُلُول الْمَوْصُول محلهَا ، لِأَن الموصولة سابكة فِي الْمَعْنى ، لِأَنَّك تسبك بهَا الْجُمْلَة إِلَى الْوَصْف بالمفرد .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيَردهُ قَوْله :

**يَسُــرُّ المــرءَ مَــا ذهــب اللّيــالي** ... ... ... ...[٣]

أَي ذهَاب اللَّيَالِي ، وَلَا يَصح فِيهِ الْوُصُول ."

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في رد قول صاحب (البسيط) أنّ (مَا) تكون سابكة حيث يصح حلول (ما) الموصولة الاسمية محلها ، والفعل بعدها لا يكون خاصاً .

فقال[٤] : " وَيَردهُ قَوْله :

**يَسُــرُّ المــرءَ مَــا ذهــب اللّيــالي** ... ... ... ...

أَي ذهَاب اللَّيَالِي ، وَلَا يَصح فِيهِ الْوُصُول ."

---

(١) التذييل والتكميل٣/٢١٨ .

(٢) همع الهوامع١/٢٨١ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٧ والجنى الداني ٣٣١ والدرر ١/ ٢٥٣ وشرح التصريح ١/ ٢٦٨ وشرح قطر الندي ٤١ وشرح المفصل ٨/ ١٤٢ . وعجزه : وكان ذهابهن له ذهابا .

(٤) التذييل والتكميل٣/١٥١ .

وقال السيوطي(١) : "وعَلى رَأْي الْجُمْهُور إِنَّمَا توصل بِفعل متصرف غير أَمر ، وَالْأَكْثَر كَونه مَاضِيا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**مسألة (٢٤)**

**زعم ابْن عُصْفُور أنّ (حذف ضمير الصلة في غير أل) إن كان متصلا مجرورا .**

قال ابن مالك :

**كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بِوَصْـفٍ خُفِضَـا كَـ((أَنتَ قَاضٍ)) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ((قَضَى))**

قال السيوطي(٢) : "الثَّانِي : أَن يكون مجرورا فَيجوز حذفه فِي صور :

إِحْدَاهَا : أَن يجر بِإِضَافَة صفة ناصبة لَهُ تَقْديرا نَحْو : {فَاقْض مَا أَنْت قَاض}(٣) أَي قاضيه .

وَزعم ابْن عُصْفُور أَن حذفه ضَعِيف جدا ، ورده أَبُو حَيَّان بوروده فِي الْقُرْآن ، وَبِأَنَّهُ مَنْصُوب فِي الْمَعْنى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي زعم ابْن عُصْفُور أنّ (حذف ضمير الصلة في غير أل) إن كان متصلا مجرورا ، أن حذفه ضعيف جدا ، إن جر بإضافة صفة ناصبة له تقديرا نَحْو : {فَاقْض مَا أَنْت قَاض}(٤) أَي قاضيه .

حيث رد أبو حيان(٥) قول ابن عصفور لوروده في القرآن ، وبأنه منصوب في المعنى .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**المبتدأ والخبر**

**مسألة (٢٥)**

**سبب تقدم المبتدأ على الخبر .**

قال ابن مالك :

**مُبْتَدأٌ: ((زَيْدٌ))، وَ((عَاذِرٌ)): إن قلت زيدٌ عاذرٌ من**

---

(١) همع الهوامع١/٢٨١ .

(٢) همع الهوامع١/٣٠٩-٣١٠ .

(٣) سورة طه٢٠/٧٢ .

(٤) سورة طه٢٠/٧٢ .

(٥) التذييل والتكميل٣/٧٦ .

قال السيوطي(١) : "أما تقدم الْمُبْتَدَأ فَلِأَن حق الْمَنْسُوب أَن يكون تَابعا للمنسوب إِلَيْهِ ، وفرعا لَهُ .

وَأما تقدم الْخَبَر فَلِأَنَّهُ محط الْفَائِدَة ، وَهُوَ الْمَقْصُود من الْجُمْلَة ، لِأَنَّك إِنَّمَا ابتدأت بِالِاسْمِ لغَرَض الْإِخْبَار عَنهُ .

وَالْغَرَض وَإِن كَانَ مُتَأَخِّرًا فِي الْوُجُود ، فَهُوَ مُتَقَدم فِي الْقَصْد .

وَهَذَا الْمَذْهَب اخْتَارَهُ ابْن جني وَأَبُو حَيَّان .

وَهُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان(٢) في سبب تقدم المبتدأ على الخبر في أن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه ، واختار السيوطي هذا المذهب .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**مسألة (٢٦)**

**الخلاف في ( الخبرين المشتقين لهما ضميرين أم في أحدهما) عند تعدد الخبر المشتق.**

قال ابن مالك :

**وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَـ«هُمْ سَرَاةٌ»**

قال السيوطي(٣) : "وَلَو تعدد الْخَبَر الْمُشْتَقّ ، والجميع فِي الْمَعْنى وَاحِد نَحْو : هَذَا حُلْو حامض فَفِيهِ أَقْوَال .

قَالَ الْفَارِسِي : لَيْسَ فِيه إِلَّا ضمير وَاحِد يحملهُ الثَّانِي ، لِأَن الأول تنزل من الثَّانِي منزلَة الْجُزْء وَصَارَ الْخَبَر إِنَّمَا هُوَ بِتَمَامِهَا .

وَقَالَ بَعضهم : يقدر فِي الأول ، لِأَنَّهُ الْخَبَر فِي الْحَقِيقَة ، وَالثَّانِي كالصفة لَهُ ، وَالتَّقْدِير : «هَذَا حُلْو فِيهِ حموضة» .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الَّذِي اخْتَارَهُ : أَن كلا مِنْهُمَا يحمل ضميرا لاشتقاقهما .

وَلَا يلْزم أَن يكون كل وَاحِد مِنْهُمَا خَبرا على حياله ، لِأَن الْمَقْصُود جمع الطعمين .

وَالْمعْنَى : أَن فِيهِ حلاوة وحموضة" .

---

(١) همع الهوامع٢/٩.

(٢) التذييل والتكميل٣/٢٦٦ .

(٣) همع الهوامع٢/١٠-١١.

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الخلاف في ( هل في الخبرين المشتقين ضميرين أم في أحدهما) عند تعدد الخبر المشتق ، حيث اختار أبو حيان(١) : "أن كل منهما يحمل ضميرا لاشتقاقهما وَلَا يلْزم أَن يكون كل وَاحِد مِنْهُمَا خَبرا على حياله ، لِأَن الْمَقْصُود جمع الطعمين" .

ولم يعلق السيوطي .

**مسألة (٢٧)**

**الخلاف في تقديم الحال على مفعول المصدر .**

قال ابن مالك :

**وَقَبْـــلَ حَـــالٍ لَا يَكُـــونُ خَبَـــرَا عَـــنِ الّـــذِي خَبَـــرُهُ قَـــدْ أُضْـــمِرَا**
**كَـ((ضَـرْبِي العَبْـدَ مُسِـيئاً )) وَ((أَتَـم تَبْيِينِـيَ الحَـقّ مَنُوطـاً بِـالحِكَمْ))**

قال السيوطي(٢) : "وَفِي توسطها بَين الْمصدر ومفعوله نَحْو : شربك ملتوتا السويق قَولَانِ: أَحدهمَا : الْمَنْع ، وَعَلِيهِ الْكسَائي ، وهِشَام ، وَالْفراء .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : وَحكي الْجَوَاز عَن الْبَصرِيين ، وَلَعَلَّه لَا يَصح ، فَإِنَّهُ مُشكل ، لِأَن فِيهِ الْفَصْل بَين الْمصدر ومعموله ، بِخِلَاف تقدمها ، فَلَيْسَ فِيهِ ذَلِك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في تقديم الحال على مفعول المصدر، حيث قال أبو حيان(٣) : "وَحكي الْجَوَاز عَن الْبَصرِيين ، وَلَعَلَّه لَا يَصح ، فَإِنَّهُ مُشكل ، لِأَن فِيهِ الْفَصْل بَين الْمصدر ومعموله ، بِخِلَاف تقدمها ، فَلَيْسَ فِيهِ ذَلِك" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**كان وأخواتها**

**مسألة (٢٨)**

**قول ابن مالك بغرابة (ونى) و (رام) .**

قال ابن مالك :

**تَرْفَـعُ (كَـانَ) المُبْتَـدَا اسْـماً وَالخَبَـرْ تَنْصِـبُهُ كَــ((كَـانَ سَـيِّداً عُمَـرْ))**

قال السيوطي(٤) : "قَالَ ابْن مَالك : وَكَذَا الْعَمَل فِي :((ونى)) ، و((رام)) بمعناها .

قَالَ : وهما غريبتان .

---

(١) منهج السالك ١٧٣/١ والتذييل والتكميل٤/٩٠ .

(٢)همع الهوامع٢/٤٩-٥٠.

(٣) التذييل والتكميل٣/٣٠٩ .

(٤)همع الهوامع٢/٦٧-٦٨.

وَلَا يكَاد النحويون يعرفونهما إِلَّا من عني باستقراء الْغَرِيب .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : ذكر أَصْحَابنَا أَن :((ونى)) زَادهَا بعض البغداديين فِي أَفعَال هذا الْبَاب، لِأَن مَعْنَاهَا معنى مَا زَالَ نَحْو : مَا ونى زيد قَائِما .

ورد بِأَنَّهُ لَا يلْزم من كَونهَا بمعناها مساواتها لَهَا فِي الْعَمَل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن مالك بغرابة (ونى) و (رام) في العمل بمعناها ، قال أبو حيان[1]: "ذكر أصحابنا أن (ونى) زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب ، لأن معناها معنى ما زال نَحْو : مَا ونى زيد قَائِما .

ورد بِأَنَّهُ لَا يلْزم من كَونهَا بمعناها مساواتها لَهَا فِي الْعَمَل" .

ولم يعلق السيوطي .

ويبدو الراجح قول أبي حيان .

**مسألة (٢٩)**

**القول في ظلّ .**

قال ابن مالك :

**كَ(كَانَ):(ظَلَّ)(بَاتَ)(أَضْحَى)(أَصْبَحَا)** **(أَمْسَى)وَ(صَارَ) (لَيْسَ)، (زَالَ) (بَرِحَا)**

قال السيوطي[2] : "وَزعم المهاباذي : أَن ظلّ أَيْضا لَا تسْتَعْمل إِلَّا نَاقِصَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ مُخَالف لنقل أَئِمَّة اللُّغَة والنحو : أَنَّهَا تكون تَامَّة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زعم المهاباذي أن ظلّ لا تستعمل إلا ناقصة ، فقال أبو حيان[3] : "وَهُوَ مُخَالف لنقل أَئِمَّة اللُّغَة والنحو : أَنَّهَا تكون تَامَّة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**مسألة (٣٠)**

**كان الزائدة بشروط .**

قال ابن مالك :

**وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَـ((مَا** **-كَانَ- أَصَحّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّما))**

---

(١) التذييل والتكميل ١٢٥/٤ .

(٢) همع الهوامع ٨٢/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ١٤٦/٤ .

قال السيوطي[١] : "الثَّانِيَة : تخْتَص أَيْضا بِأَنَّهَا تزاد بِشُرُوط : أَن تكون بِلَفْظ الْمَاضِي متوسطة بَين مُسْند ومسند إِلَيْهِ نَحْو : مَا _كَانَ_ أحسن زيدا ، وَلم ير _ كَانَ _ مثلهم .

وَمِنْه حَدِيث : ((أَو بني_ كَانَ_ آدم)) .

وَجوز أَيْضا زيادتها آخرا نَحْو : زيد قَائِم كَانَ ، قِيَاسا على إِلْغَاء ((ظن)) آخرا .

ورد بِعَدَم سَمَاعه ، وَالزِّيَادَة خلاف الأَصْل فَلَا تُبَاح فِي غير مواضعهَا الْمُعْتَادَة .

وشذ زيادتها بَين الْجَار وَالْمَجْرُور فِي قَوْله :

**سُــرَاةُ بنــى أَبــى بكــر تســامَى        علــى كَــانَ المســوَّمةِ العِــرابِ[٢]**

قَالَ أَبُو حَيَّان : "وَلَا يحفظ فِي غير هَذَا الْبَيْت" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في مسألة كان تختص بأنها تزاد في حشو الكلام بشروط،

وشذ زيادتها بين الجار والمجرور وقال أبو حيان[٣] : "ولا يحفظ في غير هذا البيت" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**مسألة (٣١)**

**حذف نون كان .**

قال ابن مالك :

**وَمِــنْ مُضَــارِعٍ لِــ(كَــانَ) مُنْجَــزِمْ        تُحْذَفُ نُونٌ ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ**

قال السيوطي[٤] : "وَسَوَاء فِي ذَلِك النَّاقِصَة كَمَا مثلنَا ، والتامة لَكِن الْحَذف فِيهَا أقل نَحْو: {وَإِن تَكُ حَسَنَةً}[٥] بالرفع .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَحذف هَذِه النُّون شَاذ فِي الْقيَاس ، لِأَنَّهَا من نفس الْكَلِمَة ، لَكِن سوغه كَثْرَة الِاسْتِعْمَال ، وَشبه النُّون بحروف الْعلَّة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في حذف نون كان ، حيث قال أبو حيان[١] : "وَحذف هَذِه النُّون شَاذ فِي الْقيَاس ، لِأَنَّهَا من نفس الْكَلِمَة ، لَكِن سوغه كَثْرَة الِاسْتِعْمَال ، وَشبه النُّون بحروف الْعلَّة" .

---

(١) همع الهوامع٢/٩٩-١٠٠ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في أسرار العربية١٣٦ والأشباه والنظائر ٣٠٣/٤ وأوضح المسالك٢٥٧/١ .

(٣) التذييل والتكميل٤/٢٢٢ .

(٤) همع الهوامع٢/١٠٧-١٠٨ .

(٥) سورة النساء٤/٤٠ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**ما أُلحقَ بلَيسَ .**

**مسألة (٣٢)**

**الخلاف في إلحاق إنْ النافية بـ (ما) .**

قال ابن مالك :

**فِي النّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ – كَـ(لَـيْسَ)– (لَا)          وَقَــدْ تَلِــي (لَاتَ) وَ(إِنْ) ذَا العَمَــلَا**

قال السيوطي[٢] : "إِن النافية أَيْضا من الْحُرُوف الَّتِي لَا تخْتَص ، فَكَانَ الْقيَاس أَلا تعْمل فَلذَلِك منع إعمالها الْفراء ، وَأكْثر البصرية ، والمغاربة ، وعزي إِلَى سِيبَوَيْهٍ .

وَأَجَازَ إعمالها الْكسَائي ، وَأكْثر الْكُوفِيّين ، وَابْن السراج ، والفارسي ، وَابْن جني ، وَابْن مَالك ، وَصَححهُ أَبُو حَيَّان ، لمشاركتها ل ((مَا)) فِي النَّفْي ، وَكَونهَا لنفي الحال ، وللسماع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في إلحاق إنْ النافية بـ (ما) ، حيث أجاز أبو حيان[٣] إعمالها .

وقال السيوطي[٤] : "إِن النافية أَيْضا من الْحُرُوف الَّتِي لَا تخْتَص" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

ويبدو الراجح هنا اعتبار قول أبي حيان .

**مسألة (٣٣)**

**الخلاف في إعمال (إنْ) أكثر أم (لا) .**

قال ابن مالك :

**وَبَعْدَ (مَـا) وَ(لَـيْسَ) جَـرّ البَـا الخَبَـرْ          وَبَعْـدَ (لَا) وَنَفْــيِ (كَــانَ) قَـدْ يُجَـرُّ**

قال السيوطي[٥] :"

**...          ...          ...          ...          بِــيَ الجَحِـيمُ حِــينَ لا مُسْتَصْـرَخُ**[٦]

ورد بالبيت السابق ، وعَلى الأول ، قَالَ ابْن مَالك : عَملهَا أَكثر من عمل ((إِن)) .

---

(١) التذييل والتكميل٤/٢٣٦ .

(٢)همع الهوامع٢/١١٦.

(٣) التذييل والتكميل٤/٢٧٧ .

(٤)همع الهوامع٢/١١٦.

(٥)همع الهوامع٢/١١٩–١٢٠.

(٦) البيت من الرجز للعجاج في ديوانه٤٠٠ واصلاح المنطق٢٦٤ ، وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي٣٦٠ .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الصَّوَاب عَكسه ، لِأَن ((إن)) قد عملت نثرا ونظما ، وَ ((لَا)) ، إعمالها قَلِيل جدا، بل لم يرد مِنْهُ صَرِيحًا إِلَّا الْبَيْت السَّابِق .

وَالْبَيْت والبيتان لَا تبنى عَلَيْهِمَا الْقَوَاعِد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الخلاف في إعمال (إنْ) أكثر أم (لا) ، حيث قال ابن مالك : عَملهَا أَكثر من عمل ((إن)) .

وخالفه أبي حيان[١] : "الصواب عكسه ، لأن (إن) قد عملت نثرا ونظما ، ولا إعمالها قليل جدا" .

ولم يعلق السيوطي .

**أفعال المقاربة .**

**مسألة (٣٤)**

**الْأَمر وأفعل التَّفْضِيل من أوشك .**

قال ابن مالك :

**وَاسْــتَعْمَلُوا مُضَــارِعاً لـــِ(أَوْشَــكَا) وَ(كَــادَ) لَا غَيْــرُ، وَزَادُوا (مُوشِــكَا)**

قال السيوطي[٢] : "حكى أَبُو حَيَّان : الْأَمر وأفعل التَّفْضِيل من أوشك . وأنشد قول زهير:

**... ... ... ... وأَوْشِــك مَــا لَــمْ يَخْشَــه يَقَــعُ** [٣]

وَقَوله :

**بأوشَــك مَنــــهُ أَن يســـاورَ قِرْنَـــهُ** ... ... ... ...

" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي ما حكاه أبو حيان[٥] من الأمر وأفعل التفضيل من الفعل أوشك وذكر شواهد .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**إن وأخواتها .**

---

(١) التذييل والتكميل ٢٨١/٤ .

(٢) همع الهوامع١٣٦/٢–١٣٧ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه٢٤٤ والدرر ٢/ ١٣٩ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٤٠ . وعجزه : إذا شَالَ عن خَفضِ العَوالي الأسَافلُ .

(٥) التذييل والتكميل٣٧١/٤ .

**مسألة (٣٥)**

**كأن بسيطة أم مركبة .**

قال ابن مالك :

**لِــــ(إنّ، أنّ، لَيْـــتَ ، لَكِـــنّ، لَعَـــلّ كَـأَنّ) عَكْسُ مَـا لِـ(كَـانَ) مِـنْ عَمَـلْ**

قال السيوطي[1] : "وَاخْتلف فِي كَأَن أبسيطة أم مركبة؟ فَقَالَ بِالْأول : شرذمة .

وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان ، لِأَن التَّرْكِيب خلاف الأَصْل .

فَالْأولى أَن تكون حرفا بسيطا وضع للتشبيه كالكاف .

وَقَالَ بِالثَّانِي الْخَلِيل ، وسيبويه ، والأخفش ، وَجُمْهُور الْبَصرِيين ، وَالْفراء ، وَأَنَّهَا مركبة من ((أَن)) و((كاف)) التَّشْبِيه .

وأصل كَأَن زيدا أَسد : إِن زيدا كأسد ، فالكاف للتشبيه ، وَأَن مُؤَكدَة لَهُ ، ثمَّ أَرَادوا الاهتمام بالتشبيه الَّذِي عقدوا لَهُ الْجُمْلَة ، فأزالوا الْكَاف من وسط الْجُمْلَة ، وقدموها إِلَى أَولهَا ، لإفراط عنايتهم بالتشبيه ، فَلَمَّا دخلت الْكَاف على ((إِن)) وَجب فتحهَا ، لِأَن إِن الْمَكْسُورَة لَا تقع بعد حرف الْجَرّ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي اختلاف العلماء في (كأن) (أهي بسيطة أم مركبة) ؟ وذكر رأي أبو حيان[2] أنها بسيطة .

وَقَالَ بِالثَّانِي الْخَلِيل ، وسيبويه ، والأخفش ، وَجُمْهُور الْبَصرِيين ، وَالْفراء ، وَأَنَّهَا مركبة من ((أَن)) و((كاف)) التَّشْبِيه .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

ويبدو لي أن الراجح هنا قول أبي حيان .

**مسألة (٣٦)**

**إدخال (أن) على (أنَّما) عند الكسائي والفراء .**

قال السيوطي[3] : "وَأَجَازَ الْكسَائي وَالْفراء إِدْخَال أَن لقَوْله :

**وَخُبِّـــرْتُ أَنّ أَنّمـــا بَـــين بَيتـــه وَنَجْـرَان أَحْـوَى، والْجَنَـابُ رَطِيـبُ**[4]

قَالَ الْفراء : أَدخل (أَن) على أَنما .

وَقَالَ الْفراء : لَو قَالَ قَائِل : أَنَّك قَائِم يُعجبنِي جَازَ أَن تَقول : أَن أَنَّك قَائِم يُعجبنِي .

---

(١)همع الهوامع٢/١٥١-١٥٢.

(٢) التذييل والتكميل٥/٣٠٦ .

(٣)همع الهوامع٢/١٥٩.

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٧٢ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا من الْفراء بِنَاء على رَأْيه أَن ، (أَن) يجوز الِابْتِدَاء بهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إدخال (أن) على (أنَّما) عند الكسائي والفراء ، وقال أبو حيان[1] : "وهذا من الفراء بناء على رأيه أن ، (أن) يجوز الابتداء بها" .

ولم يذكر السيوطي رأيه .

**مسألة (٣٧)**

**القول في (لَهنَّكَ) .**

قال السيوطي[2] : "وَقَوله :

... ... ... ... **لَهنَّــكَ مِــنْ بَــرْق عَلَــىّ كَــريمُ**[3]

هَذَا مَا اخْتَارَهُ ابْن جني وَابْن مَالك من أَنَّهَا فِي هَذِه الْكَلِمَة لَام الِابْتِدَاء جَازَ دُخُولهَا على (إِن) لتغير لَفظهَا بِالْبَدَلِ .

وَجمع بَينهمَا تَنْبِيها بهَا على موضعهَا الْأَصْلِيّ .

وَذهب سِيبَوَيْهٍ وَابْن السراج : إِلَى أَنَّهَا لَام قسم مُقَدّر لَا لَام إِن .

قَالَ سِيبَوَيْهٍ : وَهَذِه كلمة تَتَكَلَّم بهَا الْعَرَب فِي حَال الْيَمين .

وَذهب قطرب وَالْفراء والمفضل بن سَلمَة والفارسي .

وَصَححهُ ابْن عُصْفُور : إِلَى أَن الأَصْل : ((لَهُ إِنَّك)) فهما كلمتان .

وَمعنى ((لَهُ)) : ((وَالله)) .

((وَإِن)) جَوَاب الْقسم .

وَقد سمع : لَهُ رَبِّي لَا أَقُول : يُرِيد : وَالله رَبِّي ، فحذفت الْهمزَة تَخْفِيفًا ، كَمَا حذفت فِي نَحْو : {إِنَّهَا لإحدى الْكبر}[4] .

وَضعف أَبُو حَيَّان الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلين بِلُزُوم الْجمع بَين أداتي تَأْكِيد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في (لَهنَّكَ) وأقوال العلماء في (لَهنَّكَ) حيث [5]" اخْتَارَهُ ابْن جني وَابْن مَالك من أَنَّهَا فِي هَذِه الْكَلِمَة لَام الِابْتِدَاء.

---

(١) التذييل والتكميل٥/١٥٥ .

(٢)همع الهوامع٢/١٧٩.

(٣) البيت من الطويل ، وهو لمحمد بن سلمة في لسان العرب ١٣/ ٣٩٣ (لهن)، ٥/ ١٧٣ (قذى) ولرجل من بني نمير في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٤.

(٤)سورة المدثر ٧٤/٣٥.

(٥)همع الهوامع٢/١٧٩.

وَذهب سِيبَوَيْهٍ وَابْن السراج : إِلَى أَنَّهَا لَام قسم مُقَدّر لَا لَام إِن .
وَذهب قطرب وَالْفراء والمفضل بن سَلمَة والفارسي .
وَصَححهُ ابْن عُصْفُور : إِلَى أَن الأَصْل : ((لَهُ إِنَّك)) فهما كلمتان .
وَمعنى ((لَهُ)) : ((وَالله))" .
وضعف أبو حيان[1] القولين الأولين بلزوم الجمع بين أداتي تأكيد .
ولم يعلق السيوطي .

**مسألة (٣٨)**

**خبر أن المخففة المفتوحة .**

قال ابن مالك :

| | |
|---|---|
| **وَإِنْ يَكُــنْ فِعْــلاً وَلَــمْ يَكُــنْ دُعَــا** | **وَلَـــمْ يَكُـــنْ تَصْـــرِيفُهُ مُمْتَنِعَـــا** |
| **فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِـ (قَدْ) أَوْ نَفْـي أوْ** | **تَنْفِيسٍ أوْ (لَـوْ)، وَقَلِيـلٌ ذِكْـرُ (لَـوْ)** |

قال السيوطي[2] : "وَإِن كَانَ متصرفا غير دُعَاء قرن غَالِبا بِنَفْي نَحْو : {أَفلا يرَوْنَ أَلا يرجع إِلَيْهِم قولا}[3] .
{أَلن نجمع عِظَامه}[4] ، {أَن لم يره أحد}[5] .
قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يحفظ فِي ((مَا)) وَلَا فِي ((لما)) ، فَيَنْبَغِي أَن لَا يقدم على جَوَازه حَتَّى يسمع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في خبر أن المخففة المفتوحة أنه إن كان متصرفا غير دعاء قرن بنفي ، وقال أبو حيان[6] : "أنه لم يرد في **(ما)** ولا في **(لما)**" .
ولم يعلق السيوطي على ذلك .

---

(١) التذييل والتكميل٥/١٢٥ .
(٢) همع الهوامع٢/١٨٦ .
(٣) سورة طه٢٠/٨٩ .
(٤) سورة القيامة٧٥/٣ .
(٥) سورة البلد٩٠/٧ .
(٦) التذييل والتكميل٥/١٦٤ .

**نائب الفاعل**

**مسألة (٣٩)**

**القول في نيابة المفعول له والمفعول معه والحال والتمييز .**

قال ابن مالك :

**وَلَا يَنُـــوبُ بَعْــضُ هَــذِي إِنْ وُجِــدْ      فِــي اللّفْـظِ مَفْعُـولٌ بِــهِ، وَقَـدْ يَــرِدْ**

قال السيوطي(١) : "وَلَا تجوز نِيَابَة الْمَفْعُول لَهُ إِذا كَانَ مَنْصُوبًا بِاتِّفَاق .

قَالَ أَبُو حَيَّان : لَا يُقَام فِي هَذَا الْبَاب مفعول لَهُ وَلَا مفعول مَعَه وَلَا حَال وَلَا تَمْيِيز لِأَنَّهَا لَا يَتَّسِع فِيهَا بِخِلَاف الْمصدر والظرف" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في نيابة المفعول له والمفعول معه والحال والتمييز ، حيث قال أبو حيان(٢) : "لَا يُقَام فِي هَذَا الْبَاب مفعول لَهُ وَلَا مفعول مَعَه وَلَا حَال وَلَا تَمْيِيز لِأَنَّهَا لَا يَتَّسِع فِيهَا بِخِلَاف الْمصدر والظرف" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم .**

**مسألة (٤٠)**

**القول في رافع الفعل المضارع .**

قال ابن مالك :

**اِرفَـــــعْ مُضَـــــارعاً إذا يُجَـــــرّدُ      مِــن ناصــبٍ وجــازمٍ كـــ((تَسْــعَدُ))**

قال السيوطي(٣) : "فِي الرافع للْفِعْل الْمُضَارع سَبْعَة أَقْوَال :

أَحدهَا : أَنه التعري من العوامل اللفظية مُطلقًا .

وَهُوَ مَذْهَب جمَاعَة من الْبَصرِيين .

وعزي فِي (الإفصاح) للفراء والأخفش .

وَالثَّانِي : التجرد من الناصب والجازم ، وَهُوَ مَذْهَب الْفراء .

وَالثَّالِث : وَهُوَ قَول الأعلم : ارْتَفع بالإهمال .

وَهُوَ قريب من الَّذِي قبله .

---

(١)همع الهوامع٢/٢٧٠.

(٢) التذييل والتكميل٦/٣٤٧ .

(٣)همع الهوامع٢/٢٧٤.

وَهُوَ على الْمذَاهب الثَّلَاثَة عدمي .

وَالرَّابِع : وَعَلَيهِ جُمْهُور الْبَصرِيين : أَنه ارْتَفع بِوُقُوعِهِ موقع الِاسْم ، فَإِن ((يقوم)) فِي نَحْو : زيد يقوم وَقع موقع ((قَائِم)) .

وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي أوجب لَهُ الرّفْع .

وَالْخَامِس : وَهُوَ مَذْهَب ثَعْلَب : أَنه ارْتَفع بِنَفس المضارعة .

وَالسَّادِس : أَنه ارْتَفع بِالسَّبَبِ الَّذِي أوجب لَهُ الْإِعْرَاب ، لِأَن الرّفْع نوع من الْإِعْرَاب .

وَهُوَ على هَذِه الْمذَاهب الثَّلَاثَة ثبوتي معنوي .

وَالسَّابِع : وَهُوَ مَذْهَب الْكسَائي : أَنه ارْتَفع بحروف المضارعة ، فأقوم مَرْفُوع بِالْهَمْزَةِ ، ونقوم مَرْفُوع بالنُّون ، وَتقوم مَرْفُوع بِالتَّاءِ ، وَيقوم مَرْفُوع بِالْيَاءِ .

وَهُوَ على هَذَا لَفْظِي .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا فَائِدَة لهَذَا الْخلاف ، وَلَا ينشأ عَنهُ حكم تطبيقي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في رافع الفعل المضارع ، حيث ذكر أبو حيان في ذلك سبعة علل، وقال أبو حيان[1] : وَلَا فَائِدَة لهَذَا الْخلاف ، وَلَا ينشأ عَنهُ حكم تطبيقي .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**لا النافية للجنس**

**مسألة (٤١)**

**دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس .**

قال ابن مالك :

**وَأَعْـطِ (لَا) مَـعْ هَمْـزَةِ اسْـتِفْهَامِ  مَـا تَسْـتَحِقُّ دُونَ الِاسْـتِفْهَامِ**

قال السيوطي[2] : "إِذا دخلت همزَة الِاسْتِفْهَام على ((لَا)) كَانَت على معَان :

أَحدهَا : أَن يُرَاد بهَا صَرِيح الِاسْتِفْهَام عَن النَّفْي الْمَحْض دون تَقْرِير وَلَا إِنْكَار ، وَلَا توبيخ خلافًا للشلوبين ، إِذْ زعم أَنَّهَا لَا تقع لمُجَرّد الِاسْتِفْهَام الْمَحْض دون إِنْكَار وتوبيخ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح وجود ذَلِك فِي كَلَام الْعَرَب لكنه قَلِيل كَقَوْلِه :

**أَلا اصْـطِبارَ لِسَـلْمى أم لهَـا جَلَـدٌ** ... ... ... ...[3]

" .

(١) التذييل والتكميل.

(٢)همع الهوامع٢/٢٠٥.

(٣) البيت من البسيط ، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه ١٧٨ وجواهر الأدب ٢٤٥ والدرر ٢/ ٢٢٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٤ وتخليص الشواهد ٤١٥ . وعجزه : إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في معان دخول همزة الاستفهام على لا ، حيث ذكر السيوطي زعم الشلوبين أَنَّهَا لَا تقع لمُجَرّد الِاسْتِفْهَام الْمَحْض دون إِنْكَار وتوبيخ .

حيث قال أبو حيان[١] : "وَالصَّحِيح وجود ذَلِك فِي كَلَام الْعَرَب لكنه قَلِيل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**ظن وأخواتها**

**مسألة (٤٢)**

**القول في رأى .**

قال ابن مالك :

**انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا أَعْنِي (رَأَى) (خَالَ) (عَلِمْتُ) (وَجَدَا)**

قال السيوطي[٢] : "رَابِعهَا : رأى : قَالَ تَعَالَى : {إِنَّهُم يرونه بَعيدا}[٣] ، أَي يَظُنُّونَهُ {ونراه قَرِيبا}[٤] ، أَي نعلمهُ .

فَإِن كَانَت بِمَعْنى : أبْصر ، أَو ضرب الرئة تعدت لوَاحِد .

قَالَ الْفَارِسِي وَابْن مَالك : وَكَذَا الَّتِي بِمَعْنى اعْتقد .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذهب غَيرهمَا : إِلَى أَن الَّتِى بِمَعْنى : اعْتقد تتعدى إِلَى اثْنَيْنِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي في باب ظن وأخواتها رأى ، بمعنى ظن ، وبمعنى نعلم ، فإذا كانت بمعنى أبصر، تعدت لواحد ، وقال الفارسي وابن مالك : وكذا التي بمعنى اعتقد .

قال أبو حيان[٥] : "وذهب غيرهما ، إلى أن التي بمعنى اعتقد ، تتعدى إلى اثنين" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**مسألة (٤٣)**

**انكار السهيلي دخول أفعال ظن وأخواتها على المبتدأ والخبر .**

قال ابن مالك :

**وَ(هَبْ) (تَعَلّمْ)، وَالّتِي كَـ ((صَيرَا)) أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرَا**

---

(١) التذييل والتكميل٥/٣٠٤ .

(٢)همع الهوامع٢/٢١٦-٢١٧.

(٣)سورة المعارج٧٠/٦.

(٤)سورة المعارج٧٠/٧.

(٥) التذييل والتكميل٦/٣٨ .

قال السيوطي[١] : "وَأنكر السُّهيْلي دُخُولهَا على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر أصلا . قَالَ بل هِيَ بِمَنْزِلَة : أَعْطَيْت فِي أَنَّهَا اسْتعْملت مَعَ مفعولها ابْتِدَاء .

قَالَ : وَالَّذِي حمل النَّحْوِيين على ذَلِك أَنهم رَأَوْا أَن هَذِه الْأَفْعَال يجوز أَلا تذكر ، فَيكون من مفعوليها مُبْتَدأ وَخبر ، قَالَ : وَهَذَا بَاطِل بِدَلِيل أَنَّك تَقول : ظَنَنْت زيدا عمرا ، وَلَا يجوز أَن تَقول: زيد عَمْرو إِلَّا على جِهَة التَّشْبِيه ، وَأَنت لم ترد ذَلِك مَعَ ظَنَنْت ، إِذْ الْقَصْد أَنَّك ظَنَنْت زيدا عمرا نَفسه ، لَا شبه عَمْرو .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح قَول النَّحْوِيين ، وَلَيْسَ دليلهم مَا توهمه بل دليلهم رُجُوع المفعولين إِلَى الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر إِذا ألغيت هَذِه الْأَفْعَال" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إنكار السُّهيلي دخول أفعال ظن وأخواتها على المبتدأ والخبر ، حيث قال أبو حيان[٢] : "وَالصَّحِيح قَول النَّحْوِيين ، وَلَيْسَ دليلهم مَا توهمه بل دليلهم رُجُوع المفعولين إِلَى الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر إِذا ألغيت هَذِه الْأَفْعَال" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

والراجح هنا اعتبار قول أبي حيان صحيح .

**مسألة (٤٤)**

**إلحاق الفعل نسي في التعليق مع الاستفهام .**

قال السيوطي[٣] : "وَزَاد ابْن مَالك : نسي كَقَوْلِه :

**ومَـنْ أنْـتُمُ إنّـا نَسِـينا مَـن أنْـتُم** ... ... ... ...[٤]

ونازعه أَبُو حَيَّان : بِأَن ((من)) فِي الْبَيْت يحْتَمل الموصولية وَحذف الْعَائِد ، أَي : من هم أَنْتُم ؟" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زيادة ابن مالك الفعل نسي في التعليق مع الاستفهام ، حيث نازعه أبو حيان وقال[١] : "بِأَن ((من)) فِي الْبَيْت يحْتَمل الموصولية وَحذف الْعَائِد ، أَي : من هم أَنْتُم؟" .

---

(١)همع الهوامع٢/٢٢٢-٢٢٣.

(٢) التذييل والتكميل٦/٥ .

(٣)همع الهوامع٢/٢٣٦.

(٤) البيت من الطويل ، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ٧٣ وتذكرة النحاة ٦٢٠ والدرر ٢/ ٢٦٥ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢١ وتخليص الشواهد ٤٥٤ . وعجزه : وريحكم من أي ريح الأعاصر .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**مسألة (٤٥)**

**القول في تعدية (حدّث) إلى ثلاثة مفاعيل .**

قال السيوطي[٢] : "وَزَاد الْكُوفِيُّونَ : حدّث .

وتبعهم الْمُتَأَخّرُونَ كالزمخشري وَابْن مَالك .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : وَأَكْثر أَصْحَابنَا كَقَوْلِه :

**... ... فمَـنْ حُـدِثْتمُوهُ ... ... لَهُ عَلَيْنا الـولاَءُ**[٣]

" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في زيادة الكوفيون : حدّث إلى الأفعال التي تتعدى لثلاثة مفاعيل، حيث قال أبو حيان[٤] : "وَأَكْثر أَصْحَابنَا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**الاختصاص**

**مسألة (٤٦)**

**القول في دخول أي الاختصاص على اسم الإشارة .**

قال ابن مالك :

**وَقَـدْ يُـرَى ذَا دُونَ (أيٍّ) تِلْـوَ (أَلْ) كَمِثْل :((نَحْنُ–العُرْبَ–أَسْخَى مَن بَذَلْ))**

قال السيوطي[٥] : "وَزَاد أَبُو حَيَّان : وصفهَا باسم الْإِشَارَة ، فَإِنَّهُ مُمْتَنع هُنَا ، فلَا يُقَال : عَليّ أَيهَا ذَا الْفَقِير تصدق ، سَوَاء قصد بِهِ التَّعْيِين أم صرف إِلَى اسْم الْجِنْس" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في دخول أي الاختصاص على اسم الإشارة ، حيث زاد أبو حيان : "وصفهَا باسم الْإِشَارَة ، فَإِنَّهُ مُمْتَنع هُنَا ، فلَا يُقَال : عَليّ أَيهَا ذَا الْفَقِير تصدق" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

---

(١) التذييل والتكميل٦/٩٢ .

(٢)همع الهوامع٢/٢٥٢.

(٣) البيت من الخفيف ، وهو للحارث بن حلزة في ديوانه ٢٧ وتخليص الشواهد ٤٦٨ والدرر ٢/ ٢٨٠ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٨٦ وشرح ابن عقيل ٢٣٣ .

(٤) التذييل والتكميل٦/١٦٣ .

(٥)همع الهوامع٣/٣٠.

**المنادى**

**مسألة (٤٧)**

**القول في حرف النداء (يا) .**

قال ابن مالك :

**وَلِلْمُنَــادَى النّـــاءِ أَوْ كَالنّـــاءِ (يَـــا)    وَ(أَيْ) وَ(آ)كَــذَا (أَيَـــا) ثُـــمّ (هَيَـــا)**

قال السيوطي[1] : "الثَّالِث : ((يَا)) ، وَهِي أم الْبَاب ، وَمن ثمَّ قَالَ أَبُو حَيَّان : إِنَّهَا أَعم الْحُرُوف ، وَإِنَّهَا تسْتَعْمل للقريب والبعيد مُطلقًا ، وَإِنَّهُ الَّذِي يظْهر من استقراء كَلَام الْعَرَب .

وَقَالَ ابْن مَالك : هِيَ للبعيد حَقِيقَة أَو حكما كالنائم والساهي . وَفِي ((الْمُغنِي)) لِابْنِ هِشَام ((يَا)) حرف لنداء الْبعيد حَقِيقَة أَو حكما .

وَقد يُنَادي بهَا الْقَرِيب توكيدا .

وَقيل : هِيَ مُشْتَركَة بَين الْبعيد والقريب .

وَقيل : بَينهمَا وَبَين الْمُتَوَسّط .

وَذكر ابْن الخباز عَن شَيْخه : أَن ((يَا)) للقريب ، وَهُوَ خرق لإجماعهم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في حرف النداء ((يا)) ، حيث قال أبو حيان[2] : "إِنَّهَا أَعم الْحُرُوف ، وَإِنَّهَا تسْتَعْمل للقريب والبعيد مُطلقًا ، وَإِنَّهُ الَّذِي يظْهر من استقراء كَلَام الْعَرَب" .

وذكر السيوطي قول ابن مالك ، وابن الخباز .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**مسألة (٤٨)**

**القول في هاء التنبيه في يا أيها الرجل .**

قال ابن مالك :

**وَ(أَيُّهَـا) مَصْـحُوبَ (أَلْ) بَعْـدُ صِـفَهْ    يَلْـــزَمُ بِـــالرّفْعِ لَـــدَى ذِي المَعْرِفَـــةْ**

قال السيوطي[3] : "وَقيل : إِن هَاء التَّنْبِيه فِي يَا أَيهَا الرجل لَيست مُتَّصِلَة بـ ((أَي)) بل مبقاة من اسْم الْإِشَارَة .

وَالْأَصْل : يَا أَي هَذَا الرجل ، فـ ((أَي)) مُنَاد لَيْسَ بموصوف ، وَهَذَا الرجل اسْتِئْنَاف بِتَقْدِير هُوَ لبَيَان إبهامه ، وَحذف ((ذَا)) اكْتِفَاء بهَا من دلَالَة الرجل عَلَيْهَا ، وَعَلِيهِ الْكُوفِيُّونَ .

(١)همع الهوامع٣/٣٥.

(٢) ارتشاف الضرب٤/٢١٧٩ .

(٣)همع الهوامع٣/٥٢.

وَقيل : ((أَي)) مَوْصُولَة ، وَالْمَرْفُوع خبر لمبتدأ مَحْذُوف ، وَالْجُمْلَة صلَة أَي ، وَعَلِيهِ الْأَخْفَش .

ورده الْمَازِني وَابْن مَالك بِأَنَّهَا لَو كَانَت مَوْصُولَة لوصلت بالظرف وَالْمَجْرُور ، وَالْجُمْلَة الفعلية .

وَأجِيب أَن ذَلِك لَا يلْزم ، إِذْ لَهُ أَن يَقُول : إِنَّهُم التزموا فِيهَا ضربا من الصِّلَة ، كَمَا التزموا فِيهَا ضربا من الصّفة على رَأْيكُمْ .

ورده ابْن مَالك أَيْضا بِأَنَّهُ لَو صَحَّ مَا قَالَ لجَاز ظُهُور الْمُبْتَدَأ .

وَأجَاب أَبُو حَيَّان بِأَن لَهُ أَن يَقُول : إِنَّهُم التزموا حذفه فِي هَذَا الْبَاب ، لِأَن النداء بَاب حذف وَتَخْفِيف بِدَلِيل جَوَاز التَّرْخِيم فِيهِ بِخِلَاف غَيره" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في هاء التنبيه في يا أيها الرجل ، حيث قال الأخفش أنّ ((أَي)) مَوْصُولَة ، وَالْمَرْفُوع خبر لمبتدأ مَحْذُوف ، وَالْجُمْلَة صلَة أَي ، ورده الْمَازِني وَابْن مَالك بِأَنَّهَا لَو كَانَت مَوْصُولَة لوصلت بالظرف وَالْمَجْرُور ، وَالْجُمْلَة الفعلية .

وَأجِيب أَن ذَلِك لَا يلْزم .

ورده ابْن مَالك أَيْضا بِأَنَّهُ لَو صَحَّ مَا قَالَ لجَاز ظُهُور الْمُبْتَدَأ .

وَأجَاب أَبُو حَيَّان بِأَن لَهُ أَن يَقُول(١) : "إِنَّهُم التزموا حذفه فِي هَذَا الْبَاب ، لِأَن النداء بَاب حذف وَتَخْفِيف بِدَلِيل جَوَاز التَّرْخِيم فِيهِ بِخِلَاف غَيره" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**أسماء لازمت النداء**

**مسألة (٤٩)**

**القول في فل للرجل ، وفلة للمرأة .**

قال ابن مالك :

| | |
|---|---|
| **وَ(فُـلُ) بَعْـضُ مَـا يُخَـصّ بِالنّـدَا** | **(لُؤْمَـانُ ، نَوْمَـانُ) كَـذَا ، وَاطّـرَدَا** |
| **فِـي سَـبّ الُانْثَـى وَزْنُ (يَـا خَبَـاثِ)** | **وَالْأَمْـرُ هَكَـذَا مِـنْ الثُّلَاثِـي** |

قال السيوطي(٢) : "فَمن المسموع : فل للرجل ، وفلة للْمَرْأَة ، يُقَال : يَا فل ، وَيَا فلة .

---

(١) ارتشاف الضرب٥/٢٣٦٧ .

(٢) همع الهوامع٣/٦٠ .

وَاخْتلف فيهمَا فَقيل : هما منقوصان من ((فلَان)) و ((فُلَانَة)) بِحَذْف الْألف وَالنُّون ترخيما ، وَبِه جزام ابْن مَالك ، وَنسبه أَبُو حَيَّان للكوفيين وَقيل : هما كنايتان عَن علم من يعقل ، وَعَلِيهِ ابْن عُصْفُور ، وَصَاحب الْبَسِيط .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمذهب سِيبَوَيْهٍ أَنَّهُمَا كنايتان عَن نكرَة من يعقل بِمَعْنى : يَا رجل ، وَيَا امْرَأَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في فل للرجل ، وفلة للمرأة ، حيث يقال : يَا فل ، وَيَا فلة.

حيث نسب أبو حيان القول بأنهما منقوصان من فلان وفلان للكوفيين ،

وقال أبو حيان[1] : "وَمذهب سِيبَوَيْهٍ أَنَّهُمَا كنايتان عَن نكرَة من يعقل بِمَعْنى : يَا رجل ، وَيَا امْرَأَة" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**مسألة (٥٠)**

**القول في (فُعَل) المعدول فِي سبّ الْمُذكر .**

قال ابن مالك :

**وَشَاعَ فِي سَبِّ الذّكُورِ (فُعَلُ) ... وَلَا تَقِسْ ، وَجُرّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)**

قال السيوطي[2] : "وَمِنْهَا : فُعَل المعدول فِي سبّ الْمُذكر ، جزم ابْن مَالك بِأَنَّهُ لَا ينقاس.

والمسموع مِنْهُ : يَا لُكَع ، وَيَا فُسَق ، وَيَا خُبَث ، وَيَا غُدَر ، وَهِي معدولة عَن : ألكع ، وفاسق ، وخبيث ، وغادر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وأصحابنا نصوا على الْقيَاس فِيهِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في فُعَل المعدول فِي سبّ الْمُذكر ، حيث جزم ابن مالك بأنه لا ينقاس ، وقال أبو حيان[3] : "وأصحابنا نصوا على الْقيَاس فِيهِ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

(١) ارتشاف الضرب٥/٢٢٢٣ .

(٢) همع الهوامع٣/٦٢ .

(٣) ارتشاف الضرب٥/٢٢٢٦ .

**الترخيم**

**مسألة (٥١)**

**القول في ترخيم الاسم الملازم للنداء .**

قال ابن مالك :

**تَرْخِيمــاً احْــذِفْ آخِــرَ المُنَــادَى** **كَـ ((يَـا سُـعَا)) فِـيمَنْ دَعَـا ((سُـعَادَا))**

قال السيوطي[1] : "وَلَا يرخم الِاسْم الملازم للنداء ، ذكره أَبُو حَيَّان فِي ((شرح التسهيل)) . قَالَ : وَأما ((ملأم)) فَلَيْسَ ترخيم : ملأمان ، بل بِنَاء على مفعل من اللؤم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ترخيم الاسم الملازم للنداء ، حيث قال أبو حيان[2] : "لا يرخم الاسم الملازم للنداء" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**مسألة (٥٢)**

**القول في ترخيم ما يلزم بتقدير تمام الأداء إلى عدم النظير.**

قال ابن مالك :

**وَلِاضْــطِرَارٍ رَخّمُــوا دُونَ نِــدَا** **مَـا لِلنّـدَا يَصْـلُحُ نَحْـوُ : ((أَحْمَـدَا))**

قال السيوطي[3] : "مَا يلْزم بِتَقْدِير تَمام الْأَدَاء إِلَى عدم النظير كَمَا لَو رخم : ((طيلِسان)) بِكَسْر اللَّام، فَإِنَّهُ لَو قدر تَاما لزم وجود فيعل بِكَسْر الْعين فِي الصَّحِيح الْعين .

وَهُوَ بِنَاء مهمل ، كَذَا جزم بِهِ ابْن مَالك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : هَذَا مَذْهَب الْأَخْفَش .

وَأما سَائِر النَّحْويين كالسيرافي وَغَيره فَإِنَّهُم أَجَازُوا فِيهِ التَّمام ، وَلم يعتبروا مَا يَئُول إِلَيْهِ الِاسْم بعد التَّرْخِيم من ذَلِك ، لِأَن الأوزان إِنَّمَا يعْتَبر فِيهَا الأَصْل لَا مَا صَارَت إِلَيْهِ بعد الْحَذف".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ترخيم ما يلزم بتقدير تمام الأداء إلى عدم النظير ، كما لو رخم ((طيلِسان)) بِكَسْر اللَّام ، حيث قال أبو حيان[4] : "هَذَا مَذْهَب الْأَخْفَش" .

وَأما سَائِر النَّحْويين كالسيرافي وَغَيره فَإِنَّهُم أَجَازُوا فِيهِ التَّمام ، وَلم يعتبروا مَا يَئُول إِلَيْهِ الِاسْم بعد التَّرْخِيم من ذَلِك ، لِأَن الأوزان إِنَّمَا يعْتَبر فِيهَا الأَصْل لَا مَا صَارَت إِلَيْهِ بعد الْحَذف .

---

(١) همع الهوامع٣/٧٨ .

(٢) ارتشاف الضرب٥/٢٢٢٩ .

(٣) همع الهوامع٣/٩٠ .

(٤) ارتشاف الضرب٥/٢٢٣٩ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

– **موافقات السيوطي لأبي حيّان في المنصويات .**

**المفعول المطلق**

**مسألة (١)**

**القول في ناصب المصدر .**

قال ابن مالك :

**بِمِثْلِـهِ أَوْ فِعْـلٍ أَوْ وَصْـفٍ نُصِـبْ وَكَوْنُـــهُ أَصْـــلاً لِهَـــذَيْنِ انْتُخِـــبْ**

قال السيوطي[١] : "وَقَالَ ابْن الطراوة : هُوَ مفعول بِهِ بِفعل مُضْمر لَا يجوز إِظْهَاره .
وَالتَّقْدِير فِي قعد قعُودا : فعل قعُودا .

وَقَالَ السُّهيْلي : كَذَلِك إِلَّا أَنه قَالَ : أنصبه بمضمر من لفظ الْفِعْل السَّابِق .

فَإِذا قيل : قعد قعُودا فَهُوَ عِنْده بـ ((قعد)) أُخْرَى ، لَا يجوز إظهارها .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا كُله تكلّف ، وَخُرُوج عَن الظَّاهِر بِلَا دَلِيل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ناصب المصدر ، حيث ذهب ابن الطراوة أنه مفعول به بِفعل مُضْمر لَا يجوز إِظْهَاره .

وَالتَّقْدِير فِي قعد قعُودا : فعل قعُودا .

وَقَالَ السُّهيْلي : كَذَلِك إِلَّا أَنه قَالَ : أنصبه بمضمر من لفظ الْفِعْل السَّابِق .

فَإِذا قيل : قعد قعُودا فَهُوَ عِنْده بـ ((قعد)) أُخْرَى ، لَا يجوز إظهارها .

حيث قال أبو حيان[٢] : "وَهَذَا كُله تكلّف ، وَخُرُوج عَن الظَّاهِر بِلَا دَلِيل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**مسألة (٢)**

**القول في إضافة لبيك إلى الظّاهر .**

قال السيوطي[٣] : "وَذكر ابْن مَالك : أَن إِضَافَة لبيْك إِلَى الظَّاهِر شَاذَّة كإضافتها إِلَى الضَّمِير الْغَائِب قَالَ :

---

(١)همع الهوامع٣/٩٨.

(٢) التذييل والتكميل٧/١٤١ .

(٣)همع الهوامع٣/١١٢-١١٣.

... ... ... ... **قَلْبّـــىْ فلبـــي يَـــدَىْ مِسْـــور**[1]

وَقَالَ :

... ... ... ... **لَبَّيْـــهِ لمَـــنْ يَـــدْعُوني**[2]

ورده أَبُو حَيَّان بِأَن سِيبَوَيْهٍ قَالَ فِي كِتَابه : يُقَال : لبي زيد ، وسعدي زيد ، فساق ذَلِك مساق المنقاس المطرد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في في إضافة لبيك إلى الظّاهر ، حيث ذكر ابن مالك أنه شَاذَّة كإضافتها إِلَى الضَّمِير الْغَائِب ، فرده أبو حيان[3] بأن سيبويه قَالَ فِي كِتَابه : "يُقَال : لبي زيد، وسعدي زيد ، فساق ذَلِك مساق المنقاس المطرد" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**المفعول له**

**مسألة (٣)**

**القول في اشتراط المصدرية في المفعول له .**

قال ابن مالك :

**يُنْصَـبُ مَفْعُـولاً لَــهُ المَصْــدَرُ إنْ أَبَـانَ تَعْلِـيلاً كَـ ((جُـدْ شُـكراً ودِنْ))**

قال السيوطي[4] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : تظافرت نُصُوص النَّحْوِيين على اشْتِرَاط المصدرية فِي الْمَفْعُول لَهُ ، وَذَلِكَ أَن الْبَاعِث إِنَّمَا هُوَ الْحَدث ، لَا الذوات" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اشتراط المصدرية في المفعول له ، حيث قال أبو حيان[5] : "تظافرت نُصُوص النَّحْوِيين على اشْتِرَاط المصدرية فِي الْمَفْعُول لَهُ ، وَذَلِكَ أَن الْبَاعِث إِنَّمَا هُوَ الْحَدث ، لَا الذوات" .

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو لرجل من بني أسد في الدرر ٣/ ٦٨ وشرح التصريح ٢/ ٣٨ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨١ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٢٣ وخزانة الأدب ٢/ ٩٢، ٩٣ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٧ .

(٢) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٢٢ وخزانة الأدب ٢/ ٩٣ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٦ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣ وشرح التصريح ٢/ ٣٨ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠ وشرح ابن عقيل ٣٨٣ ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٨ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٣ .

(٣) التذييل والتكميل٧/١٧٩-١٨٠ .

(٤)همع الهوامع٣/١٣١.

(٥) التذييل والتكميل٧/٢٣٢ .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**المفعول فيه**

**مسألة (٤)**

**القول فيما يصلح للظرفية من الأمكنة .**

قال ابن مالك :

**نَحْـوُ : الجِهَـاتِ ، وَالمَقَـادِيرِ ، وَمَـا صِيغَ مِنَ الفِعْلِ كـ((مَرْمَى)) مِنْ ((رَمَى))**

قال السيوطي[١] : "الَّذِي يصلح للظرفية ، وَيَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْل من الْأَمْكِنَة أَرْبَعَة أَنْوَاع : أَحدهَا : مَا دلّ على مِقْدَار ، ويعبر عَنهُ بمقدر ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وهما متقاربان نَحْو : ميل ، وفرسخ ، وبريد ، وغلوة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما يصلح للظرفية من الأمكنة ، حيث قال أحدها : أَحدهَا : مَا دلّ على مِقْدَار ، ويعبر عَنهُ بمقدر ، فقال أبو حيان[٢] : "وهما متقاربان نَحْو : ميل، وفرسخ ، وبريد ، وغلوة" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**مسألة (٥)**

**القول في تصرف "تحت" و "فوق" بجرهما بـ "من" .**

قال ابن مالك :

**وَغَيْــرُ ذِي التَّصَــرّفِ الّــذِي لَــزِمْ ظَرْفِيّــةً أوْ شِــبْهَهَا مِــنَ الكَلِــمْ**

قال السيوطي[٣] : "وَأما المعرب مِنْهَا فَذكر ابْن مَالك أَن ((فَوق)) ، و ((تَحت)) لَا يتصرفان أصلا، قَالَ أَبُو حَيَّان : وَنَصّ على ذَلِك الْأَخْفَش ، فَقَالَ : اعْلَم أَن الْعَرَب تَقول : فَوْقك رَأسك ، وتحتك رجلاك ، لَا يَخْتَلِفُونَ فِي نصب الفوق والتحت ، لأَنهم لم يستعملوهما إِلَّا ظرفين أَو مجرورين بـ ((من)) .

قَالَ تَعَالَى : {فَخر عَلَيْهِم السّقف من فَوْقهم}[٤] وَقَالَ : {تجْرِي من تحتهَا الْأَنْهَار}[٥] " .

.

---

(١)همع الهوامع٣/١٥٠.

(٢) التذييل والتكميل٨/٢٦ .

(٣) همع الهوامع٣/١٩٨ .

(٤) سورة النحل١٦/٢٦ .

(٥) سورة البقرة٢/٢٥ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تصرف "تحت" و "فوق" بجرهما بـ "من" ، حيث ذكر ابن مالك أن ((فَوق)) ، و ((تَحت)) لَا يتصرفان أصلا ، حيث قال أبو حيان[١] : "وَنَصّ على ذَلِك الْأَخْفَش" ، فَقَالَ: "اعْلَم أَن الْعَرَب تَقول : فَوْقك رَأسك ، وتحتك رجلاك ، لَا يَخْتَلِفُونَ فِي نصب الفوق والتحت ، لأَنهم لم يستعملوهما إِلَّا ظرفين أَو مجرورين بـ ((من))" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**المفعول معه**

**مسألة (٦)**

**الخلاف في ( المفعول معه بحيث لا يتصور معنى العطف في واو المعمول معه ؟)**

قال ابن مالك :

**يُنْصَبُ تَالي الواو مفعولاً مَعَهْ** **في نحو : ((سِيرِي والطريقَ مُسْرِعَه))**

قال السيوطي[٢] : "وَالْجُمْهُور ، كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان : خصوه بِمَا صلح فِيهِ معنى الْعَطف، وَمعنى الْمَفْعُول بِهِ ، فَلَا يجوز حَيْثُ لَا يتَصَوَّر معنى الْعَطف ، لقِيَام الْأَدِلَّة ، على أَن وَاو ((مَعَ)) عطف فِي الأَصْل ، وَلَا حَيْثُ تمحض معنى الْعَطف ، لِأَن دُخُول معنى الْمَفْعُول بِهِ هُوَ الَّذِي سوغ خُرُوجه بِمَا يَقْتَضِيهِ الْعَطف من المشاكلة الَّتِي تؤثرها الْعَرَب على غَيرهَا إِلَى النصب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في (هل يجوز المفعول معه بحيث لا يتصور معنى العطف في واو المعمول معه ؟)، حيث أجازه ابن مالك .

وخالفه أبو حيّان بذكر رأي الجمهور[٣] : "وَالْجُمْهُور : خصوه بِمَا صلح فِيهِ معنى الْعَطف، وَمعنى الْمَفْعُول بِهِ ، فَلَا يجوز حَيْثُ لَا يتَصَوَّر معنى الْعَطف ، لقِيَام الْأَدِلَّة ، على أَن وَاو ((مَعَ)) عطف فِي الأَصْل ، وَلَا حَيْثُ تمحض معنى الْعَطف ، لِأَن دُخُول معنى الْمَفْعُول بِهِ هُوَ الَّذِي سوغ خُرُوجه بِمَا يَقْتَضِيهِ الْعَطف من المشاكلة الَّتِي تؤثرها الْعَرَب على غَيرهَا إِلَى النصب .

والصحيح قول أبي حيّان بعدم جواز ذلك ، ووافقه السيوطي .

---

(١) التذييل والتكميل٨/٦٠ .

(٢)همع الهوامع٣/٢٣٦.

(٣) الذييل والتكميل٨/١٤٥ .

**المستثنى**

**مسألة (٧)**

**القول في استواء الْمُتَّصِل والمنقطع فِي الأدوات .**

قال ابن مالك :

**مَـا اسْـتَثْنَتِ )الّا) مَـعْ تَمَـامٍ يَنْتَصِبْ وبَعْـــدَ نَفْـــيٍ أَوْ كَنَفْـــيٍ انْتُخِـــبْ**

**إتبَـاعُ مَـا اتّصَلَ ، وَانْصِبْ مَـا انْقَطَعْ وَعَـــنْ تَمِـــيمٍ فِيـــهِ إبْـــدَالٌ وَقَـــعْ**

قال السيوطي[1] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا يَسْتَوِي الْمُتَّصِل والمنقطع فِي الأدوات ، فَإِن الْأَفْعَال الَّتِي يَسْتَثْنِي بهَا لَا تقع فِي الْمُنْقَطع ، لَا تَقول : مَا فِي الدَّار أحد خلا حمارا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في استواء الْمُتَّصِل والمنقطع فِي الأدوات ، حيث قال أبو حيان[2] : "وَلَا يَسْتَوِي الْمُتَّصِل والمنقطع فِي الأدوات ، فَإِن الْأَفْعَال الَّتِي يَسْتَثْنِي بهَا لَا تقع فِي الْمُنْقَطع ، لَا تَقول : مَا فِي الدَّار أحد خلا حمارا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**مسألة (٨)**

**القول فيما أجازه الكسائي : في نحو : مَا قَامَ إِلَّا زيد _مَعَ الرّفْع على الفاعلية_ النصب على الِاسْتِثْنَاء .**

قال ابن مالك :

**وَغَيْـرُ نَصْـبِ سَـابِقٍ فِـي النّفْـيَ قَـدْ يَـأْتِي ، وَلَكِـنْ نَصْـبَهُ اخْتَـرْ إنْ وَرَدْ**

قال السيوطي[3] : "وَأَجَازَ الْكسَائي : فِي نَحْو : مَا قَامَ إِلَّا زيد _مَعَ الرّفْع على الفاعلية_ النصب على الِاسْتِثْنَاء .

قَالَ أبو حَيَّان : وَهُوَ مَبْنِيّ على مَا أجَازه من حذف الْفَاعِل .

وَجوز أَيْضا بِنَاء عَلَيْهِ الرّفْع على الْبَدَل من الْفَاعِل الْمَحْذُوف" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١)همع الهوامع٣/٢٥٠.

(٢) التذييل والتكميل٨/١٦٢ .

(٣)همع الهوامع٣/٢٥٢.

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما أجازه الكسائي : في نحو : مَا قَامَ إِلَّا زيد _مَعَ الرّفْع على الفاعلية_ النصب على الِاسْتِثْنَاء ، حيث قال أبو حيان[1] : "وَهُوَ مَبْنِيّ على مَا أجَازه من حذف الْفَاعِل .

وَجوز أَيْضا بِنَاء عَلَيْهِ الرّفْع على الْبَدَل من الْفَاعِل الْمَحْذُوف" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**مسألة (٩)**

**القول في هل يختص الإتباع بالظاهر بالاستثناء بإلا .**

قال ابن مالك :

**وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِـ (غَيْر) مُعرَبَا   بِمَا لِمُسْتَثْنىً بِـ (إلا) نُسِبَا**

قال السيوطي[2] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهل تخْتَص الْمَسْأَلَة بِالِاسْتِثْنَاءِ بإلا ؟ لم يمثل النحويون إِلَّا بهَا .

وَالظَّاهِر أَن ((غير)) كَذَلِك نَحْو : مَا ظَنَنْت أحدا يَقُول ذَاك غير زيد بِالنّصب تبعا لأحد ، وَالرَّفْع تبعا للضمير" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في في هل يختص الإتباع بالظاهر بالاستثناء بإلا ؟ ، حيث قال أبو حيان[3] : "وَهل تخْتَص الْمَسْأَلَة بِالِاسْتِثْنَاءِ بإلا ؟ لم يمثل النحويون إِلَّا بهَا" ، وَالظَّاهِر أَن ((غير)) كَذَلِك نَحْو : مَا ظَنَنْت أحدا يَقُول ذَاك غير زيد بِالنّصب تبعا لأحد ، وَالرَّفْع تبعا للضمير" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**مسألة (١٠)**

**القول في مشاركة المعطوف المستثني في الإعراب .**

قال السيوطي[4] : "وأنشدوا عَلَيْهِ :

**ومَا هَاجَ هَذَا الشّوْقَ إلاّ حمامةٌ   تغَنّتْ على خَضْراءَ سمر قيودها**[5]

يرْوى بِرَفْع لفظ ((سمر)) على لفظ ((حمامة)) ، وبالجر على معنى غير حمامة .

---

(١) التذييل والتكميل٨/١٨٠ .

(٢)همع الهوامع٣/٢٥٩-٢٦٠.

(٣) التذييل والتكميل٨/٢٣٣ .

(٤)همع الهوامع٣/٢٧٩.

(٥) البيت من الطويل ، وهو لعلي بن عميرة الجرمي في سمط اللآلي ١٩ ، وبلا نسبة في أمالي القالي ١/ ٥ والدرر ٣/ ١٧٣ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَفِي هَذَا دَلِيل على إِجْرَاء النَّعْت مجْرى الْعَطف ، وَأَنَّهَا لَا تتقيد بِهِ ، والمانعون حملُوا الْجَرّ على الْجوَار" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في مشاركة المعطوف المستثني في الإعراب ، حيث أنشد:

**ومَـا هَـاجَ هَـذَا الشّـوْقَ إلاّ حمامــةٌ          تغَنّــتْ علــى خَضْـراءَ سـمر قيودهـا**

يرْوى بِرَفْع لفظ ((سمر)) على لفظ ((حمامة)) ، وبالجر على معنى غير حمامة .

فقال أبو حيان[١] : "وَفِي هَذَا دَلِيل على إِجْرَاء النَّعْت مجْرى الْعَطف ، وَأَنَّهَا لَا تتقيد بِهِ ، والمانعون حملُوا الْجَرّ على الْجوَار" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**مسألة (١١)**

**القول في أن يوصف بـ ((لَيْسَ)) بعد معرفا بلام الجنس .**

قال ابن مالك :

**وَاسْـتَثْنِ نَاصِـباً بِــ (لَـيْسَ) وَ(خَـلا)          وَبِــ (عَـدَا) ، وَبِــ (يَكُـونُ) بَعْـدَ (لاَ)**

قال السيوطي[٢] : "وَقد يُوصف بـ ((لَيْسَ)) ، وَلَا يكون حَيْثُ يَصح الِاسْتِثْنَاء بِأَن يكون نكرَة منفية .

قَالَ ابْن مَالك : أَو مُعَرفا بلام الْجِنْس نَحْو : مَا أَتَانِي أحد لَيْسَ زيدا ، وَمَا أَتَانِي رجل لَا يكون بشرا ، وأتاني الْقَوْم لَيْسُوا إخْوَتك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا أعلم فِي ذَلِك خلافًا إِلَّا أَن الْمَنْقُول اخْتِصَاصه بالنكرة دون الْمُعَرّف بلام الْجِنْس" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أن يوصف بـ ((لَيْسَ)) ، ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون كما قال ابن مالك : مُعَرفا بلام الْجِنْس نَحْو : مَا أَتَانِي أحد لَيْسَ زيدا ،

---

(١) التذييل والتكميل ٣٤٨/٨ .

(٢)همع الهوامع٣/٢٩٠.

فقال أبو حيان[1]: "وَلَا أعلم فِي ذَلِك خلافًا إِلَّا أَن الْمَنْقُول اخْتِصَاصه بالنكرة دون الْمُعَرّف بلام الْجِنْس" .

ولم يعلق السيوطي .

**الحال**

**مسألة (١٢)**

**القول في مجيء الحال من المضاف إليه إن كان المضاف جزأ ما أضيف إليه أو مثل جزئه عند الأخفش وابن مالك .**

قال ابن مالك :

**أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ، فَلَا تَحِيفَا**

قال السيوطي[2] : "وَجوزهُ الْأَخْفَش وَابْن مَالك إِن كَانَ الْمُضَاف جُزْءا مَا أضيف إِلَيْهِ ، أَو مثل جزئه نَحْو : {مَا فِي صُدُورهمْ من غل إِخْوَانًا}[3] .

{مِلَّة إِبْرَاهِيم حَنِيفا}[4] ، لِأَنَّهُ لَو اسْتغنى بِهِ عَن الْمُضَاف ، وَقيل : نَزَعْنَا مَا فيهم إِخْوَانًا . وأتبع إِبْرَاهِيم حَنِيفا لصَحَّ .

ورده أَبُو حَيَّان وَقَالَ : إِن النصب فِي ((إِخْوَانًا)) على الْمَدْح ، و ((حَنِيفا)) حال من ((مِلَّة)) بِمَعْنى دين ، أَو من الضَّمِير فِي ((اتبع)) .

قَالَ : وَإِنَّمَا لم يجز الْحَال من الْمُضَاف إِلَيْهِ لما تقرر من أَن الْعَامِل فِي الْحَال هُوَ الْعَامِل فِي صَاحبهَا ، وعامل الْمُضَاف إِلَيْهِ اللَّام ، أَو الْإِضَافَة وَكِلَاهُمَا لَا يصلح أَن يعْمل فِي الْحَال" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في مجيء الحال من المضاف إليه إن كان المضاف جزأ ما أضيف إليه أو مثل جزئه عند الأخفش وابن مالك ، حيث رده وقال أبو حيان[5] : "إِن النصب فِي ((إِخْوَانًا)) على الْمَدْح ، و ((حَنِيفا)) حال من ((مِلَّة)) بِمَعْنى دين ، أَو من الضَّمِير فِي ((اتبع))".

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

---

(١) التذييل والتكميل٨/٣٣٤ .

(٢) همع الهوامع٤/٢٤ .

(٣) سورة الحجر ١٥/٤٧ .

(٤) سورة النساء٤/١٢٥ .

(٥) التذييل والتكميل٩/٨٢-٨٣ .

**مسألة (١٣)**

**القول في عامل الحال في مثل : (هَذَا زيد قَائِما) .**

قال ابن مالك :

**وَعَامِـــل الحَـــالِ بِهَـــا قَـــدْ أُكّـــدا　　　فِـــي نَحـــوِ :﴿لَا تَعْـثَ فِـــي الأَرْضِ**

قال السيوطي[١] : "وَالْعَامِل فِي مثل : هَذَا زيد قَائِما إِنَّمَا هُوَ : ﴿انْظُر﴾ مقدرَة دلّ عَلَيْهَا الْإِشَارَة ، لِأَنَّك أَشرت إِلَى الْمُخَاطب ، لينْظر .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : إِنَّه قريب ، لِأَنَّهُ فِيهِ أبقاء الْعَمَل للْفِعْل إِلَّا أَن فِيهِ تَقْدِير عَامل لم يلفظ بِهِ قطّ ، ثمَّ صرح بِاخْتِيَارِهِ ، وَاخْتَارَهُ أَيْضا صَاحب الْبَسِيط" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في عامل الحال في مثل : هَذَا زيد قَائِما ، حيث قال إنما هو : ﴿انْظُر﴾ مقدرَة دلّ عَلَيْهَا الْإِشَارَة ، فقال أبو حيان[٢] : "إِنَّه قريب ، لِأَنَّهُ فِيهِ أبقاء الْعَمَل للْفِعْل إِلَّا أَن فِيهِ تَقْدِير عَامل لم يلفظ بِهِ قطّ ، ثمَّ صرح بِاخْتِيَارِهِ ، وَاخْتَارَهُ أَيْضا صَاحب الْبَسِيط".

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**التمييز**

**مسألة (١٤)**

**القول فيما شبهت به التمييز .**

قال السيوطي[٣] : "وَاخْتلف البصريون فِي الَّذِي شبهت بِهِ ، فَقيل باسم الْفَاعِل فِي طلبَهَا اسْما بعْدهَا ، وَقيل : ﴿بأفعل من﴾ فِي طلبَهَا اسْما بعْدهَا على طَرِيق التَّبْيِين مُلْتَزما فِيهِ التنكير .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ أقوي ، لِأَن اسْم الْفَاعِل لَا يعْمل إِلَّا مُعْتَمدًا .

وَيعْمل فِي النكرَة وَغَيرهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في اختلاف البصريون في الذي شبهت به التمييز ، فقيل باسن الفاعل ، وقيل بأفعل من ، فقال أبو حيان[٤] : "وَهُوَ أقوي ، لِأَن اسْم الْفَاعِل لَا يعْمل إِلَّا مُعْتَمدًا" .

---

(١) همع هوامع٤/٣٦ .

(٢) التذييل والتكميل٩/٩٦ .

(٣) همع هوامع٤/٦٤ .

(٤) التذييل والتكميل٩/٢٢٢ .

وَيعْمل فِي النكرَة وَغَيرهَا .
ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**نواصب المضارع**

**مسألة (١٥)**

**القول في ((أَنْ)) .**

قال ابن مالك :

**وَبِـ (لَنِ) انْصِبْهُ وَ(كَيْ) ، كَذَا بِـ (أَنْ) لَا بَعْـدَ عِلـمٍ ، وَالّتِـي مِـنْ بَعْـدِ ظَـنّ**
**فَانْصِبْ بِهَا ، وَالرّفْعَ صَحّحْ ، واعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَـا مِـنْ (أنّ) فَهْـوَ مُطّـرِدْ**

قال السيوطي[١] : "أَحدهَا : ((أَن)) وَهِي أم الْبَاب .

قَالَ أَبُو حَيَّان : بِدَلِيل الِاتِّفَاق عَلَيْهَا ، وَالِاخْتِلَاف فِي ((لن)) ، و ((إذن)) ، و ((كي)) .
وَيُقَال فِيهَا : ((عَن)) بإبدال الْهمزَة عينا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ((أَن)) وقال السيوطي : وَهِي أم الْبَاب ، فقال أبو حيان: "بِدَلِيل الِاتِّفَاق عَلَيْهَا ، وَالِاخْتِلَاف فِي ((لن)) ، و ((إذن)) ، و ((كي)) . وَيُقَال فِيهَا : ((عَن)) بإبدال الْهمزَة عينا" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**مسألة (١٦)**

**القول في إظهار (أنْ) بعد ((كي)) الموصولة بِـ(مَا) .**

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْمَحْفُوظ إظهارها بعد ((كي)) الموصولة بِمَا كَقَوْلِه :

... ... ... ... **كَيْمَا أنْ تَغُرّ وتَخْدَعا**[٣]

" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[١] في إظهار أنْ بعد ((كي)) الموصولة بِـ(مَا) .

---

(١)همع هوامع٤/٨٨.

(٢)همع هوامع٤/١٠٠.

(٣) البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٠٨ وخزانة الأدب ٨/ ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨ والدرر ٤/ ٦٧ وشرح التصريح ٢/ ٣، ٢٣١ وشرح المفصل ٩/ ١٤، ١٦ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١١ .

ولم يعلق السيوطي .

**مسألة (١٧)**

**القول في قول الجرمي أن من الْعَرَب (من ينصب بحتي فِي كل شَيْء) .**

قال ابن مالك :

**وَبَعْـدَ (حَتّــى) هَكَــذَا إِضْــمَارُ (أَنْ)          حَـتْمٌ كَـ ((جُـدْ حَتّـى تُسَـرّ) ذا حَـزَنْ))**

قال السيوطي : "وَحكي الْجرْمِي فِي ((الفرخ)) : أَن من الْعَرَب من ينصب بحتي فِي كل شَيْء ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهِي لُغَة شَاذَّة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول الجرمي أن من الْعَرَب من ينصب بحتي فِي كل شَيْء ، حيث قال أبو حيان : وَهِي لُغَة شَاذَّة .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**التنازع في العمل**

**مسألة (١٨)**

**منع ابن الطراوة التنازع في العمل في باب ظن مطلقاً .**

قال السيوطي[٢] : "(وَمنع ابْن الطراوة الْإِضْمَار) فِي بَاب (ظن مُطلقًا) فِي هَذِه الْمَسْأَلَة وَغَيرهَا ، فَلم يجز مَا أدّى إِلَيْهِ من مسَائِل التَّنَازُع ، واستبشع من النَّحْوِيين إجَازَة ذَلِك ، لِأَنَّهُ لَيْسَ للمضمر مُفَسّر يعود عَلَيْهِ ، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت : ظننته وظننت زيدا قَائِما لم تكن الْهَاء عَائِدَة على قَائِم، إِذْ يصير الْمَعْنى : وظنني ذَلِك الْقَائِم الْمَذْكُور ، وَلَيْسَ هُوَ إِيَّاه ، لِأَن الْقَائِم هُوَ زيد .

وَأجِيب بِأَنَّهُ يعود على قَائِم من حَيْثُ اللَّفْظ ، لَا الْمَعْنى ، وَذَلِكَ شَائِع فِي سان الْعَرَب ، كَمَا قَالُوا : عِنْدِي دِرْهَم وَنصفه ، أَي نصف دِرْهَم آخر ، فَأَعَادَ ذكره على دِرْهَم الْمَذْكُور من حَيْثُ اللَّفْظ فَقَط .

(وَتوقف أَبُو حَيَّان) فَقَالَ : الَّذِي يَنْبَغِي الرُّجُوع إِلَى السماع ، فَإِن استعملته الْعَرَب فِي ((ظن)) فِي هَذَا الْبَاب اتبع وَإِلَّا توقف فِي إجَازَته ، لِأَن عود الضَّمِير على شَيْء لفظا لَا معنى قَلِيل ، وَخلاف الأَصْل ، فَلَا يَجْعَل أصلا يُقَاس عَلَيْهِ" .

---

(١) ارتشاف الضرب٥/٢٣٩٢ .

(٢)همع هوامع٥/١٤٢-١٤٣ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي منع ابْن الطراوة الْإِضْمَار) فِي بَاب (ظن مُطلقًا) فِي باب التنازع في العمل وغيرها ، فقال أبو حيان[١] : "ينبغي الرجوع في ذلك إلى السماع ، لِأَن عود الضَّمِير على شَيْء لفظا لَا معنى قَلِيل ، وَخلاف الأَصْل ، فَلَا يَجْعَل أصلا يُقَاس عَلَيْهِ" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**الاشتغال**

**مسألة (١٩)**

**الِاشْتِغَال فِي الرّفْع كالنصب .**

قال ابن مالك :

**إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ        عَنْــهُ بِنَصْــبٍ لَفْظِــهِ أَوِ المَحَــلّ**
**فَالسّــابِقَ انْصِــبْهُ بِفِعْــلٍ أُضْــمِرَا        حَتْمــاً مُوَافِــقٍ لِمَــا قَــدْ أُظْهِــرا**

قال السيوطي[٢] : "(الِاشْتِغَال فِي الرّفْع) بِأَن يكون فِي الِاسْم على الابتدائية أَو على إِضْمَار فعل (كالنصب ، فَيجب الِابْتِدَاء فِي زيد قَامَ) لعدم تقدم مَا يطْلب لنصب لُزُوما أَو اخْتِيَارا (خلافًا لِابْنِ العريف) أبي الْقَاسِم حُسَيْن بن الْوَلِيد حَيْثُ جوز فِيهِ الفاعلية بإضمار فعل يفسره الظَّاهِر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهِي نَزعَة كوفيه أَي لبنائه على جَوَاز تقدم الْفَاعِل على الْفِعْل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ الِاشْتِغَال فِي الرّفْع يكون فِي الِاسْم على الابتدائية أَو على إِضْمَار فعل (كالنصب ، فَيجب الِابْتِدَاء فِي زيد قَامَ) ، فقال أبو حيان[٣] : "وَهِي نَزعَة كوفيه أَي لبنائه على جَوَاز تقدم الْفَاعِل على الْفِعْل" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/٢١٤٣ .

(٢)همع هوامع٥/١٦٠ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/٢١٧٦ .

**- موافقات السيوطي لأبي حيّان في المجرورات وتوابع النحو .**

**المجرورات**

**مسألة (١)**

**قول من أجاز أن تجر (حتى) المضمر .**

قال ابن مالك :

**بِالظّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْذُ ، مُذْ ، وحتى والكَــافَ ، والــواوَ ، ورُبّ ، والتّــا)**

قال السيوطي[١] : "الرَّابِع : أَنَّهَا لَا تجر إِلَّا (ظَاهرا خلافًا للمبرد والكوفية) فِي تجويزهم جرها الْمُضمر مستدلين بِنَحْوِ قَوْله :

**فَــــلَا واللهِ لَا يلْفَــــى أنَــــاسٌ فِتًــى حتّــاك يَــا ابْــنَ أبــي زيــادِ**[٢]

وَالْجُمْهُور قَالُوا : إِنَّه ضَرُورَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمن أجَاز جرها الْمُضمر أدخلها على الْمُضْمرَات المجرورة كلهَا ، قَالَ: وَلَا يَنْبَغِي الْقيَاس على ((حتاك)) فِي هَذَا الْبَيْت ، فَيُقَال ذَلِك فِي سَائِر الضمائر .

قَالَ : وانتهاء الْغَايَة فِي ((حتاك)) هُنَا لَا أفهمهُ وَلَا أَدْرِي مَا يَعْنِي هُنَا بحتاك ، فَلَعَلَّ هَذَا الْبَيْت مَصْنُوع انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في قول المبرد والكوفية قول جواز أن تجر حتى المضمر، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَمن أجَاز جرها الْمُضمر أدخلها على الْمُضْمرَات المجرورة كلهَا ، قَالَ: وَلَا يَنْبَغِي الْقيَاس على ((حتاك)) فِي هَذَا الْبَيْت ، فَيُقَال ذَلِك فِي سَائِر الضمائر .

قَالَ : وانتهاء الْغَايَة فِي ((حتاك)) هُنَا لَا أفهمهُ وَلَا أَدْرِي مَا يَعْنِي هُنَا بحتاك ، فَلَعَلَّ هَذَا الْبَيْت مَصْنُوع انْتهى" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع هوامع٤/١٦٦ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٥٤٤ وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٤، ٤٧٥ ورصف المباني ١٨٥ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٦ وشرح ابن عقيل ٣٥٥ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٧٥٦ .

**مسألة (٢)**

**القول في معنى قول الجمهور أنّ حتى حرف ابْتِدَاء .**

قال ابن مالك :

**لِلاَنْتِهَـا : (حَتّـى ، وَلامٌ ، وَإلَـى) ، وَ(مِـنْ) وبَـاءٌ يُفْهِمَـانِ بَـدَلا**

قال السيوطي[١] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ معنى قَوْلهم : حرف ابْتِدَاء أَنه يصحبها الْمُبْتَدَأ دَائِما ، بل مَعْنَاهُ= أَنَّهَا بصدد أَن يَقع بعْدهَا الْمُبْتَدَأ كَمَا قَالُوا : هَل وبل .

وَلَكِن ، من حُرُوف الِابْتِدَاء ، وَإِن كَانَ يَقع بعْدهَا غير الْمُبْتَدَأ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَقع الْمَعْنى أَنَّهَا تصلح أَن يَقع بعْدهَا الْمُبْتَدَأ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في معنى قول الجمهور أنّ حتى حرف ابْتِدَاء ، حيث قال أبو حيان[٢] : "وَلَيْسَ معنى قَوْلهم : حرف ابْتِدَاء أَنه يصحبها الْمُبْتَدَأ دَائِما ، بل مَعْنَاهُ= أَنَّهَا بصدد أَن يَقع بعْدهَا الْمُبْتَدَأ كَمَا قَالُوا : هَل وبل .

وَلَكِن ، من حُرُوف الِابْتِدَاء ، وَإِن كَانَ يَقع بعْدهَا غير الْمُبْتَدَأ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَقع الْمَعْنى أَنَّهَا تصلح أَن يَقع بعْدهَا الْمُبْتَدَأ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**مسألة (٣)**

**القول في جر رُبّهُ .**

قال السيوطي[٣] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَسمع جَرّه فِي قَوْله :

... ... ... ... **وَرُبّـهُ عَطِـبٍ أَنْقَـذْتَ مـن عَطَبِـهْ**[٤]

على نِيَّة : ((من)) وَهُوَ شَاذ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جر رُبّهُ ، حيث قال أبو حيان[٥] : "وَسمع جَرّه ، على نِيَّة : ((من)) وَهُوَ شَاذ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

---

(١) همع هوامع٤/١٧٠ .

(٢) التذييل والتكميل١١/٢٥١ .

(٣) همع هوامع٤/١٧٩-١٨٠ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٥ وشرح ابن عقيل ٣٥٦ وشرح عمدة الحافظ ٢٧١ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٧ .

(٥) ارتشاف الضرب٤/١٧٤٧ .

**الإضافة**

**مسألة (٤)**

**تقدير ابن مالك ، الإضافة بمعنى (في) .**

قال ابن مالك :

| | |
|---|---|
| **وَالثّانِيَ اجْرُرْ، وَانْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي)** | **لَمْ يَصْلُحِ إلّا ذَاكَ، وَاللّامَ خُذَا** |
| **لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، وَاخْصُصْ أَوّلَا** | **أَوْ أَعْطِهِ التّعْرِيفَ بِالّذِي تَلَا** |

قال السيوطي(١) : "(و) قَالَ الْجِرْجَانِيّ وَابْن الْحَاجِب فِي كافيته (وَابْن مَالك) فِي كتبه : (و) تقدر (فِي) حَيْثُ كَانَ ظرفا لَهُ .

قَالَ فِي شرحي الكافية والتسهيل ، قد أغفلها أَكثر النَّحْوِيين ، وَهِي ثَابِتَة فِي الفصيح كَقَوْلِه : {أَلد الْخِصَام}(٢) {مكر اللَّيْل وَالنَّهَار}(٣) {تربص أَرْبَعَة أشهر}(٤) {يَا صَاحِبي السجْن}(٥) وَفِي الحَدِيث : (فَلَا تَجِدُونَ أعلم من عَالم المدنية) (٦) ، فَمَعْنَى ((فِي)) فِي هَذِه الْأَمْثِلَة الْأَمْثِلَة ظَاهر وَلَا يَصح تَقْدِير غَيرهَا إِلَّا بتكلف .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا أعلم أحدا ذهب إِلَى هَذِه الْإِضَافَة غَيره ، وَهُوَ مَرْدُود ، فقد قَالَ بهَا الْجَمَاعَة المذكورون مَعَه ، كَمَا صرحت بنقله عَنْهُم تَقْوِيَة لِابْنِ مَالك ، ورد الدعْوَة تفرده" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تقدير ابن مالك الإضافة بمعنى ((فِي)) ، قَالَ فِي شرحي الكافية والتسهيل، قد أغفلها أَكثر النَّحْوِيين ، وَهِي ثَابِتَة فِي الفصيح ، فقال أبو حيان(٧) : "وَلَا أعلم أحدا أحدا ذهب إِلَى هَذِه الْإِضَافَة غَيره ، وَهُوَ مَرْدُود ، فقد قَالَ بهَا الْجَمَاعَة المذكورون مَعَه ، كَمَا صرحت بنقله عَنْهُم تَقْوِيَة لِابْنِ مَالك ، ورد الدعْوَة تفرده" .

---

(١) همع هوامع٤/٢٦٧ .

(٢) سورة القرة٢/٢٠٤ .

(٣) سورة سبأ٣٤/٣٣ .

(٤) سورة البقرة٢/٢٢٦ .

(٥) سورة يوسف١٢/٣٩-٤٠ .

(٦) سنن الترمذي ، أبواب العلم ، باب ما جاء في عالم المدينة (٢٦٨٠) .

(٧) التذييل والتكميل٨/٨٧ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**المضاف للياء**

**مسألة (٥)**

**قلب الألف ياء في المقصور لغة لهذيل .**

قال ابن مالك :

**وَأَلِفــاً سَـلِّمْ ، وَفِــي المَقْصُــورِ عَـنْ ... هُــذَيْلٍ انْقِلَابُهَــا يَــاءً حَسَــنْ**

قال السيوطي[١] : "(وقلبها) يَاء (فِي الْمَقْصُورَة لُغَة) لهذيل وَغَيرهم كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان كَقَوْله :

**سَــبَقُوا هَــوَيَّ وأعْنَقُــوا لهَــوَاهُمُ ... تَعْجِيـل تَهْلكَــةٍ والخُلْـدِ فِــي سَـقَرا**[٢]

. "

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قلب الألف ياء في المقصور لغة لهذيل وَغَيرهم كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان[٣] .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**خاتمة بالجر بالمجاورة**

**مسألة (٦)**

جواز الجر بالمجاورة في (الجمع) .

قال السيوطي[٤] : "(وَ)خَصه (الْخَلِيل بِغَيْر المثني) أَي : بالمفرد وَالْجمع فَقَط . قيل (و) بِغَيْر (الْجمع) أَيْضا بالمفرد فَقَط ، لَا يجوز عَلَيْهِمَا : هَذَانِ جُحر ضَب خربين ، وَلَا على الثَّانِي : هَذِه جحرةِ ضَب خربة .

وَالْجَوَاز فِي الْمثنى معزو إِلَى سيبويه .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقِيَاسه الْجَوَاز فِي الْجمع" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١)همع هوامع٤/٢٩٨.

(٢) البيت من البسيط ، وهو لبجير بن زهير في المقاصد النحويَّة ٣/ ٤٨٩ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٩ وشرح ابن عقيل ٤٠٥ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٨٥٠ .

(٤) همع هوامع٤/٣٠٦ .

ذكر السيوطي جواز الجر بالمجاورة في (الجمع) ، حيث قال أبو حيان[١] : "وَقِيَاسه الْجَوَاز فِي الْجمع" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**الجوازم**

**مسألة (٧)**

**تسكين لام الطلب تلو (واو ، وفاء ، وثمّ) .**

قال ابن مالك :

**بِـــ(لَا) وَلَامٍ طَالِبــاً ضَـــعْ جَزْمَـــا فِــي الفِعْــلِ هَكَــذَا بِــ(لَــمْ) و(لمّــا)**

قال السيوطي[٢] : " (وتسكن) أَي يجوز تسكينها رُجُوعا إِلَى الأَصْل فِي الْمَبْنِيّ ، ومشاكله عَملهَا (تلو وَاو ، وَفَاء ، وَثمّ) نَحْو : {فليستجيبوا}[٣] {ثمَّ ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا}[٤] {وليتمتعوا}[٥] وَقُرِئَ بِالتَّحْرِيكِ فِي الثَّلَاثَة الْأَخِيرَة فَقَط .

(وَقيل) : هُوَ مَعهَا (ضَرُورَة) لَا يجوز فِي الِاخْتِيَار .

قَالَه خطاب ، وَأنكر قِرَاءَة حَمْزَة .

وَهُوَ مَرْدُود .

قَالَ أَبُو حَيَّان[٦] : مَا قرئَ بِهِ فِي السَّبْعَة لَا يرد ، وَلَا يُوصف بِضعْف وَلَا بقلة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي جواز تسكين لام الطلب تلو (الواو ، وفاء ، وثم ) ، وقال خطاب : هُوَ مَعهَا (ضَرُورَة) لَا يجوز فِي الِاخْتِيَار .

وأنكر قراءة حمزة .

فرده أبي حيّان وقال[٧] : "مَا قرئَ بِهِ فِي السَّبْعَة لَا يرد ، وَلَا يُوصف بِضعْف وَلَا بقلة" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيّان .

**مسألة (٨)**

**القول في تخريج قِرَاءَة : {وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا}[١] في جواز حذف مجزوم لمّا .**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٩١٣ .

(٢) همع هوامع٤/٣٠٨ .

(٣) سورة البقرة ٢/١٨٦ .

(٤) سورة الحج ٢٢/٢٩ .

(٥) سورة العنكبوت ٢٩/٦٦ .

(٦)ارتشاف الضرب٤/١٨٥٥.

(٧) ارتشاف الضرب٤/١٨٥٥ .

قال ابن مالك :

**بِـ(لَا) وَلَامٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا     فِي الفِعْلِ هَكَذَا بِـ(لَمْ) و(لمّا)**

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا أحسن مَا يخرج عَلَيْهِ قِرَاءَة : {وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا}[٣] أَي لما ينقص من عمله بِدَلِيل : {لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ}[٤] قَالَ : وَقد خرجه على ذَلِك ابْن الْحَاجِب ، وَمُحَمّد ابْن مَسْعُود الغزني فِي ((البديع)) ، لكنه قدره : ((لما يوقنوا)) بِدلَالَة : {وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ}[٥]".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تخريج قِرَاءَة : {وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا}[٦] في جواز حذف مجزوم لمّا ، حيث قال أبو حيان[٧] : "وَهَذَا أحسن مَا يخرج عَلَيْهِ قِرَاءَة : {وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا}[٨] أَي لما ينقص من عمله بِدَلِيل : {لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ}[٩] قَالَ : وَقد خرجه على ذَلِك ابْن الْحَاجِب، وَمُحَمّد ابْن مَسْعُود الغزني فِي ((البديع)) ، لكنه قدره : ((لما يوقنوا)) بِدلَالَة : {وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ}[١٠]".

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**مسألة (٩)**

## القول في (مهما) مركبة أو بسيطة .

قال ابن مالك :

**وَاجْزِمْ بِـ(إِنْ ، وَمَنْ ، وَمَا ، وَمَهْمَا ،     أَيٍّ ، مَتَى ، أَيّانَ ، أَيْنَ ، إِذْ مَا)**

قال السيوطي[١١] : "(وَمِنْهَا) : أَي الجوازم (أدوات الشَّرْط) وَهِي : (إِن) أم الْبَاب (وَمَا ، وَمن ، وَمهما) بِمَعْنى ((مَا)) وَقيل : أَعم مِنْهَا .

---

(١) سورة هود١١/١١١ .

(٢) همع هوامع٤/٣١٤-٣١٥ .

(٣) سورة هود١١/١١١ .

(٤) سورة هود١١/١١١ .

(٥) سورة هود١١/١١٠ .

(٦) سورة هود١١/١١١ .

(٧) ارتشاف الضرب٤/١٨٥٩ .

(٨) سورة هود١١/١١١ .

(٩) سورة هود١١/١١١ .

(١٠) سورة هود١١/١١٠ .

(١١) همع هوامع٤/٣١٦ .

(وَهِي بسيطة . وَزنهَا فعلى ، وألفها تَأْنِيث) ،(أَو مركبة) من مَا الجزائية ، وَمَا الزَّائِدَة ، كَمَا قيل فِي : ((مَتى مَا)) ، و ((أما)) ثمَّ أبدلت الْهَاء من الْألف الأولى دفعا للتكرار ، لتقاربهما فِي الْمَعْنى وَهُوَ رَأْي الْخَلِيل ، وَاخْتَارَهُ الرضي قِيَاسا على أخوتها .

(أَو) مركبة من (مَه) بِمَعْنى كف (وَمَا الشّرطِيَّة) وَهُوَ رَأْي الْأَخْفَش والزجاج .

(أَو) هِيَ (مَه) الْمَذْكُورَة (أضيفت لما) الشّرطِيَّة وَهُوَ رَأْي سبيويه (أَقْوَال) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : الْمُخْتَار أَولهَا وَهُوَ البساطة ، لِأَنَّهُ لم يقم على التَّرْكِيب دَلِيل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في مهما مركبة أو بسيطة ، حيث قال أبو حيان[١] : الْمُخْتَار أَولهَا وَهُوَ البساطة ، لِأَنَّهُ لم يقم على التَّرْكِيب دَلِيل .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**مسألة (١٠)**

**المقصود بجملة الجزاء والجواب لأدوات الشرط .**

قال ابن مالك :

**فِعْلَــيْنِ يَقْتَضِــينَ : شَــرْطٌ قُــدِّمَا        يَتْلُــو الجَــزَاءُ ، وَجَوَابــاً وُسِــمَا**

قال السيوطي[٢] : "(وتقتضي) أدوات الشَّرْط (جملتين الأولى : شَرط ، وَالثَّانية جَزَاء وَجَوَاب) أَي يُسمى كل مِنْهُمَا بِمَا ذكر ، قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالتَّسْمِيَة بالجزاء وَالْجَوَاب مجَاز ، وَوَجهه أَنه شابه الْجَزَاء من حَيْثُ كَونه فعلا مترتبا على فعل آخر ، فَأَشبه الْفِعْل الْمُرَتّب على فعل آخر ثَوَابًا عَلَيْهِ أَو عقَابا الَّذِي هُوَ حَقِيقَة الْجَزَاء ، وشابه الْجَواب من حَيْثُ كَونه لَازِما عَن القَوْل الأول ، فَصَارَ كالجواب الْآتِي بعد كَلَام السَّائِل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في المقصود بجملة الجزاء والجواب لأدوات الشرط ، حيث قال أبو حيان[٣] : "وَالتَّسْمِيَة بالجزاء وَالْجَوَاب مجَاز ، وَوَجهه أَنه شابه الْجَزَاء من حَيْثُ كَونه فعلا مترتبا على فعل آخر ، فَأَشبه الْفِعْل الْمُرَتّب على فعل آخر ثَوَابًا عَلَيْهِ أَو عقَابا الَّذِي هُوَ حَقِيقَة الْجَزَاء ، وشابه الْجَواب من حَيْثُ كَونه لَازِما عَن القَوْل الأول ، فَصَارَ كالجواب الْآتِي بعد كَلَام السَّائِل" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٦٣ .

(٢) همع هوامع٤/٣٢٢ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٨٦٨ .

**مسألة (١١)**

**القول في الفاء الداخلة على جملة جواب الشرط .**

قال ابن مالك :

**وَاقْـرُنْ بِفَـا حَتْمـاً جَوَابـاً لَـوْ جُعِـلْ شَـرْطاً لِـ(إنْ) ، أَوْ غَيْرِهَا لَـمْ يَنْجَعِلْ**

قال السيوطي[١] : "(وتدخله الْفَاء إِن لم يَصح) تَقْدِيره (شرطا) بِأَن كَانَ جملَة اسمية كَقَوْلِه :

**إنْ تَرْكَبُــوا فرُكُــوبُ الخَيْــل عَادَتُنــا** ... ... ... ... [٢]

أَو فعل أَمر نَحْو : {قل إِن كُنْتُم تحبون الله فَاتبعُوني}[٣] .

أَو دُعَاء نَحْو : إِن مَاتَ زيد فيرحمه الله ، أَو فرحمه الله أَو مَقْرُونا بِحرف تَنْفِيس نَحْو : {من يرْتَد مِنْكُم عَن دينه فَسَوف يَأْتِي الله بِقوم}[٤] أَو بِحرف نفي غير لَا ، وَلم ، نَحْو : إِن قَامَ زيد فَمَا يقوم ، أَو فَلَنْ يقوم عَمْرو ، أَو بعد نَحْو : {إِن يسرق فقد سرق}[٥] .

أَو جامد نَحْو : {إِن تبدوا الصَّدقَات فَنعما هِيَ}[٦] .

{إِن تَرَنِ أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّي}[٧] .

إِن أقبل زيد فَمَا أَحْسنه .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذِه الْفَاء هِيَ فَاء السَّبَب الكائنة فِي الْإِيجَاب فِي نَحْو قَوْلك : يقوم زيد، فَيقوم عَمْرو ، وكما يرْبط بهَا عِنْد التَّحْقِيق يرْبط بهَا عِنْد التَّقْدِير وَلَا يجوز غَيرهَا من حُرُوف الْعَطف ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَة الرَّبْط السببي ، وسيقت هُنَا للربط ، لَا للتشريك .

وَقَالَ بعض أَصْحَابنَا : هِيَ هُنَا عاطفة جملَة على جملَة فَلم تخرج عَن الْعَطف ، قَالَ : وَهَذَا عِنْدِي فِيهِ نظر .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٤/٣٢٧ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو للأعشى في ديوانه ١١٣ وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٤، ٥٥٢،٥٥٣ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٥ والصاحبي في فقه اللغة ٢٧٦ والكتاب ٣/ ٥١ والمحتسب ١/ ١٩٥ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٦٨٣ . وعجزه : أو تنزلونَ فإنَّا معشرٌ نُزُلُ .

(٣) سورة آل عمران٣/٣١.

(٤) سورة المائدة٥/٥٤ .

(٥) سورة يوسف١٢/٧٧ .

(٦) سورة البقرة٢/٢٧١ .

(٧) سورة الكهف١٨/٣٩-٤٠ .

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الفاء الداخلة على جملة جواب الشرط ، حيث قال أبو حيان[١] : "وَهَذِه الْفَاء هِيَ فَاء السَّبَب الكائنة فِي الْإِيجَاب فِي نَحْو قَوْلك : يقوم زيد ، فَيقوم عَمْرو ، وكما يرْبط بهَا عِنْد التَّحْقِيق يرْبط بهَا عِنْد التَّقْدِير وَلَا يجوز غَيرهَا من حُرُوف الْعَطف ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَة الرَّبْط السببي ، وسيقت هُنَا للربط ، لَا للتشريك" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**مسألة (١٢)**

**تستعمل (لو) بمعنى (إن) للشرط في المستقبل .**

قال ابن مالك :

**(لَوْ) حِرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ ، وَيَقِلّ      إيــلَاؤُهُ مُسْـتَقْبَلاً ، لَكِــنْ قُبِــل**

قال السيوطي[٢] : "(مَسْأَلَة) : (لَو شَرط للماضي غَالِبا) _وَقد ترد للمستقبل كـ (إِن) وَخرج عَلَيْهِ قَوْله تَعَالَى : {وليخش الَّذين لَو تركُوا من خَلفهم ذُرِّيَّة ضعافا}[٣] وَقَول تَوْبَة :

**وَلَــو أنَّ ليلــى الأخيليّــةَ سَــلّمتْ      علــيَّ ودونــي جَنْــدَلٌ وصــفائحُ**
**لســلَّمتُ تَسْـلِيم البشَاشَــةِ أَو زَقــا      إِلَيْهَا صَدًي مِنْ دَاخل الْقَبْر صائِحُ[٤]**

(وَقيل : دَائِما) .

قَالَ بدر الدّين بن مَالك ، وَعَلِيهِ أَكثر الْمُحَقِّقين .

قَالَ : وورود شَرطهَا فِي الْآيَة وَالْبَيْت مُسْتَقْبلا فِي نَفسه ، أَو بِقَيْد لَا يُنَافِي امْتِنَاعه فِيمَا مضى ، لِامْتِنَاع غَيره ، وَلَا يحوج إِلَى إِخْرَاج (لَو) عَمَّا عهد فِيهَا من مَعْنَاهَا إِلَى غَيره .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان متعقبا عَلَيْهِ : وُرُود ((لَو)) فِي الْمُسْتَقْبل قد قَالَه النحويون فِي غير مَوضِع (وجزمها) لفعلها (ضَرُورَة) لَا يحسن فِي الِاخْتِيَار ، لعدم تمكنها بِكَوْنِهَا للمضي .

وَمن الضَّرُورَة قَوْله :

**لَــو يشَــأْ طَــارَ بهَــا ذُو مَيْعَــة      ...      ...      ...      ...[٥]**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٧٤ .

(٢) همع هوامع٤/٣٤٢-٣٤٣ .

(٣) سورة النساء٤/٩ .

(٤) البيتان من الطويل ، وهما لتوبة بن الحمير في أمالي المرتضى ١/٤٥٠ والحماسة البصرية ٢/١٠٨ والدرر اللوامع ٥/٩٦ .

(٥) البيت من الرمل ، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ١٣٤ ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية ١/ ٢٤٣ وخزانة الأدب ١١/ ٢٩٨، ٣٠٠ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٠٨ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٤ ، ولعلقمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية ٢/ ٥٣٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٤ وتذكر النحاة ٣٩ والجنى الداني ٢٨٧ . وعجزه : لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ .

(وَقيل) : بل هُوَ (لُغَة) لقوم ، فيطرد عِنْدهم فِي الْكَلَام (وَقيل : مَمْنُوع) لَا يجوز لَا فِي كَلَام ، وَلَا فِي الشّعْر ، حكى الْأَقْوَال الثَّلَاثَة أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيّان في تستعمل (لو) بمعنى (إن) للشرط في المستقبل ، حيث قال أبو حيان[1] : "وُرُود ((لَو)) فِي الْمُسْتَقْبل قد قَالَه النحويون فِي غير مَوضِع (وجزمها) لفعلها (ضَرُورَة) لَا يحسن فِي الِاخْتِيَار ، لعدم تمكنها بِكَوْنِهَا للمضي .

(وَقيل) : بل هُوَ (لُغَة) لقوم ، فيطرد عِنْدهم فِي الْكَلَام (وَقيل : مَمْنُوع) لَا يجوز لَا فِي كَلَام ، وَلَا فِي الشّعْر ، حكى الْأَقْوَال الثَّلَاثَة أَبُو حَيَّان" .

وقال السيوطي[2] : "(لَو شَرط للماضي غَالِبا) _وَقد ترد للمستقبل كـ (إِن)" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**الحروف غير العاطفة**

**مسألة (١٣)**

**(كم) تقع مضافة إِن كَانَ ذَلِك الْمُضَاف مَعْمُولا لتاليها .**

قال ابن مالك :

**مَيِّزْ فِـي الِاسْـتِفْهَامِ (كَـمْ) بِمِثْـلِ مَـا          مَيَّزتَ (عِشْرِينَ) كَـ((كَمْ شَخْصاً سَمَا))**

قال السيوطي[3] : "(ومضافة قيل : إِن كَانَ) ذَلِك الْمُضَاف (مَعْمُولا لَهُ) أَي لتاليها نَحْو: غُلَام كم رجل ضربت ، ورقبة كم أَسِير فَككت ، فَإِن غُلَاما مَعْمُولا لضَرَبْت ، ورقبة مَعْمُول لفككت ، بِخِلَاف : غُلَام كم رجل قَامَ أَو أَتَاك .

غُلَام كم رجل دخل فِي ملكك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا الشَّرْط شَرطه بعض أَصْحَابنَا ، وَلَا أرَاهُ ، بل أرى جَوَاز الصُّورَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٨٩٨-١٨٩٩ .

(٢)همع هوامع٤/٣٤٢ .

(٣)همع هوامع٤/٣٨٧.

ذكر السيوطي قول أبي حيان في أنّ كم تقع مضافة إن كَانَ ذَلِك الْمُضَاف مَعْمُولا لتاليها نَحْو : "غُلَام كم رجل ضربت ، ورقبة كم أَسِير فَككت ، حيث قال[1] : وَهَذَا الشَّرْط شَرطه بعض أَصْحَابنَا ، وَلَا أرَاهُ ، بل أرى جَوَاز الصُّورَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**العوامل**

**مسألة (١٤)**

**(الفعل اللازم) يتعدى بتضعيف اللام .**

قال ابن مالك :

**كَذَا ((افْعَلَلّ)) ، وَالمُضَاهِي ((اقْعَنْسَسَا)) وَمَــا اقْتَضَــى نَظَافَــةً أَوْ دَنَسَــا**

قال السيوطي[2] : "(قيل : و) بِتَضْعِيف (اللَّام) نَحْو : صعر خُذْهُ وصعررته .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ غَرِيب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ الفعل يتعدى بتضعيف اللام نَحْو : صعر خُذْهُ وصعررته ، فقال أبو حيان[3] : "وَهُوَ غَرِيب" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**مسألة (١٥)**

**نصب الفعل اللَّازِم اسْما تَشْبِيها بالمتعدي .**

قال ابن مالك :

**فَانْصِــبْ بِــهِ مَفْعُولَــهُ إِنْ لَــمْ يَنُــبْ عَـنْ فَاعِـلٍ نَحْـوُ : ((تَـدَبّرْتُ الكُتُـبْ))**

قال السيوطي[4] : "(وَفِي نَصبه) أَي الْفِعْل اللَّازِم اسْما (تَشْبِيها بالمتعدي خلف) فَأَجَازَهُ بعض الْمُتَأَخِّرين قِيَاسا على تَشْبِيه الصّفة المشبهة باسم الْفَاعِل الْمُتَعَدِّي ، نَحْو : زيد تفقأ الشَّحْمَ، أَصله : تفقأ شحمُه ، فأضمرت فِي تفقأ ، ونصبت ((الشَّحْمَ)) تَشْبِيها بالمفعول بِهِ وَاسْتدلَّ

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٧٨٥ .

(٢)همع هوامع٥/١٥ .

(٣) التذييل والتكميل٧/٦٢ .

(٤)همع هوامع٥/١٦-١٧ .

بِمَا رُوِيَ فِي الحَدِيث : ((كَانَت امْرَأَة تهراق الدِّمَاء)) [1] وَمنعه الشلوبين ، وقَالَ : لَا يكون ذَلِك إِلَّا فِي الصِّفَات .

وَقد تأولوا الْأَثر على أَنه إِسْقَاط حرف الْجَرّ ، أَو على إِضْمَار فعل أَي : بالدماء ، أَو يهريق الله الدِّمَاء مِنْهَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا هُوَ الصَّحِيح إِذْ لم يثبت ذَلِك من لِسَان الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في نصب الفعل اللَّازِم اسْما تَشْبِيها بالمتعدي ، حيث أجازه بعض الْمُتَأَخِّرين نَحْو : زيد تفقأ الشَّحْمَ ، حيث نصبت ((الشَّحْمَ)) .

وَمنعه الشلوبين ، وقَالَ : لَا يكون ذَلِك إِلَّا فِي الصِّفَات .

وقال أَبُو حَيَّان[2] : "وَهَذَا هُوَ الصَّحِيح إِذْ لم يثبت ذَلِك من لِسَان الْعَرَب" .

ويبدو لي أن الراجح هو قول الشلوبين وأبي حيان .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**الفعل متصرف وجامد**

**مسألة (١٦)**

**ورود (نِعم وبِئس) بِسُكُون الْعين ، وَفتح الْفَاء .**

قال ابن مالك :

**فِعْـــــلَانِ غَيْـــــرُ مُتَصَــــرِّفَيْنِ : (نِعْـمَ) وَ(بِـئْسَ) ، رَافِعَـانِ اسْـمَيْنِ**

قال السيوطي[3] : "(و)قد يردان (بِسُكُون الْعين ، وَفتح الْفَاء) تَخْفِيفًا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يذكرُوا لَهُ شَاهدًا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ نِعم وبِئس قد يردان بِسُكُون الْعين ، وَفتح الْفَاء ، فقال أبو حيان[4] : "وَلم يذكرُوا لَهُ شَاهدًا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**صيغتا التعجب**

**مسألة (١٧)**

**علة عدم جواز فصل المتعجب منه من ((أفعَل)) ، ((وأفعِلْ)) بظرف ومجرور لا يتعلق بالفعل .**

---

(١) موطأ مالك ، وقوت الصلاة ، المستحاضة (١) ، (١٩٩/٥١) .

(٢) التذييل والتكميل ٥٤/١١ .

(٣)همع هوامع ٢٨/٥ .

(٤) التذييل والتكميل ٧٩/١٠ .

قال ابن مالك :

**وَفَصْـلُهُ بِظَـرْفٍ أَوْ بِحَـرْفِ جَـرّ مُسْـتَعْمَلٌ ، وَالخُلْـفُ فِـي ذَاكَ اسْـتَقَرّ**

قال السيوطي[1] : "(وَلَا يفصل) المتعجب مِنْهُ من أفعَل ، وأفعِلْ بِشَيْء لضعفهما بِعَدَمِ التَّصَرُّف ، فأشبها إِن وَأَخَوَاتهَا (إِلَّا بظرف ومجرور يتَعَلَّق بِالْفِعْلِ) فَإِنَّهُ يجوز (على الصَّحِيح) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمحل الْخلاف فِيمَا إِذا لم يتَعَلَّق بالمعمول ضمير يعود على الْمَجْرُور ، فَإِن تعلق وَجب تَقْدِيم الْمَجْرُور كَقَوْلِهِم : مَا أحسن بِالرجلِ أَن يصدق ، وَقَوله :

**خَلِيلِيَّ مَا أحرَى بِذِي اللُّب أَن يُرَى صبوراً وَلَكِن لَا سَبيلَ إِلَى الصّبر**[2]

أما مَا لَا يتَعَلَّق مِنْهُمَا بِالْفِعْلِ ، فَلَا يجوز الْفَصْل بِهِ ، وفَاقا نَحْو : مَا أحسن بِمَعْرُوف أمرا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تعليل أبي حيان عدم جواز فصل المتعجب منه من ((أفعَل)) ، ((وأفعِلْ)) بظرف ومجرور لا يتعلق بالفعل ، حيث قال[3] : "وَمحل الْخلاف فِيمَا إِذا لم يتَعَلَّق بالمعمول ضمير يعود على الْمَجْرُور ، فَإِن تعلق وَجب تَقْدِيم الْمَجْرُور كَقَوْلِهِم : مَا أحسن بِالرجلِ أَن يصدق ، وَقَوله :

**خَلِيلِيَّ مَا أحرَى بِذِي اللُّب أَن يُرَى صبوراً وَلَكِن لَا سَبيلَ إِلَى الصّبر**[4]

أما مَا لَا يتَعَلَّق مِنْهُمَا بِالْفِعْلِ ، فَلَا يجوز الْفَصْل بِهِ ، وفَاقا نَحْو : مَا أحسن بِمَعْرُوف أمرا " .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**المصدر**

**مسألة (١٨)**

**اختيار ابن مالك جواز عمل المصدر في الْجمع المكسر .**

قال السيوطي[1] : "(وَجوزهُ قوم فِي الْجمع المكسر) وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك ، قَالَ : لِأَنَّهُ ، وَإِن زَالَت مَعَه الصِّيغَة الْأَصْلِيَّة فَالْمَعْنى مَعهَا بَاقٍ ، ومتضاعف بالجمعية ، لِأَن جمع الشَّيْء بِمَنْزِلَة ذكره متكررا بعطف ، وَقد سمع : ((تركته بملاحس الْبَقر أَوْلَادهَا)) ، وَقَالَ الشَّاعِر :

---

(١)همع هوامع٥/٦٠-٦١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٦٨ وشرح ابن عقيل ٤٥٢ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٦٢ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/٢٠٧٢ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٦٨ وشرح ابن عقيل ٤٥٢ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٦٢ .

... ... ... ... **مواعيــد عُرْقُــوبٍ أَخَــاهُ بيَثْــربِ**[٢]

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْمُخْتَار الْمَنْع ، وَتَأْوِيل مَا ورد من ذَلِك على النصب بمضمر ، أَي لحست أَوْلَادهَا ، ووعد أَخَاهُ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي اختيار ابن مالك جواز عمل المصدر في الْجمع المكسر ، فقال أبو حيان[٣] : "وَالْمُخْتَار الْمَنْع ، وَتَأْوِيل مَا ورد من ذَلِك على النصب بمضمر" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو الراجح هنا هو قول أبي حيان .

**مسألة (١٩)**

**إعمال المصدر إن عاقبت ((أل)) الضَّمِير أو لا .**

قال ابن مالك :

**وَجُــرَّ مَــا يَتْبَــعُ مَــا جُــرّ ، وَمَــنْ رَاعَــى فِــي الإتْبَــاعِ المَحَــلّ فَحَسَــنْ**

قال السيوطي[٤] : "(وَرَابِعهَا إِن عَاقَبت) ((أل)) (الضَّمِير عمل) نَحْو : إِنَّك وَالضَّرْب خَالِدا لمسيء إِلَيْهِ .

(وَإِلَّا) بِأَن لم تعاقبه (فَلَا) يجوز إعماله نَحْو : عجبت من الضَّرْب زيدا عمرا وَهُوَ قَول ابْن طَلْحَة وَابْن الطراوة وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان .

وَقَوْلِي : مُعَرفا تَصْرِيح بِأَن ((أل)) فِيهِ للتعريف .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا نعلم فِي ذَلِك خلافًا إِلَّا مَا ذهب إِلَيْهِ صَاحب ((الْكَافِي)) من أَنَّهَا زَائِدَة، كَمَا فِي الَّذِي وَالَّتِي وَنَحْوهمَا ، لِأَن التَّعْرِيف فِي هَذِه الْأَشْيَاء بِغَيْر أل ، فَلَا وَجه إِلَّا ادِّعَاء زيادتها ، إِذْ لَا يجْتَمع على الِاسْم تعريفان ، قَالَ : وَهُوَ فِي حَالَة التَّنْوِين معرفَة ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) همع هوامع٥/٦٦-٦٧ .

(٢) البيت من الطويل ، ونُسب لأكثر من شاعر ، فهو لابن عبيد الأشجعي في خزانة الأدب ١/ ٥٨ ، وللأشجعي في لسان العرب ١/ ٢٣١ (ترب)، ٥٩٥ (عرقب) ، ولعلقمة في جمهرة اللغة ١١٢٣ ، وللشماخ في ملحق ديوانه ٤٣٠ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٣ .

(٣) ارتشاف الضرب٥/٢٢٥٨ .

(٤)همع هوامع٥/٧٢-٧٣ .

ذكر السيوطي جواز إعمال المصدر إن عاقبت ((أل)) الضَّمِير نَحْو : إِنَّك وَالضَّرْب خَالِدا لمسيء إِلَيْهِ .

وإن لم تعاقبه (فَلَا) يجوز إعماله نَحْو : عجبت من الضَّرْب زيدا عمرا ، وهو اختيار أبي حيان[1] .

فقال أبو حيان[2] : "وَلَا نعلم فِي ذَلِك خلافًا إِلَّا مَا ذهب إِلَيْهِ صَاحب ((الْكَافِي)) من أَنَّهَا زَائِدَة ، كَمَا فِي الَّذِي وَالَّتِي وَنَحْوهمَا ، لِأَن التَّعْرِيف فِي هَذِه الْأَشْيَاء بِغَيْر أل ، فَلَا وَجه إِلَّا ادِّعَاء زيادتها ، إِذْ لَا يجْتَمع على الِاسْم تعريفان" .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**اسم المصدر**

**مسألة (٢٠)**

**القول في المسموع من (اسم المصدر) .**

قال السيوطي[3] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالَّذِي أذهب إِلَيْهِ فِي المسموع من هَذَا النَّوْع أَن الْمَنْصُوب فِيهِ بمضمر يفسره مَا قبله ، وَلَيْسَ باسم الْمصدر ، وَلَا جرى مجْرى الْمصدر فِي الْعَمَل ، لَا فِي ضَرُورَة وَلَا فِي غَيرهَا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في المسموع من اسم المصدر ، حيث قال[4] : "وَالَّذِي أذهب إِلَيْهِ فِي المسموع من هَذَا النَّوْع أَن الْمَنْصُوب فِيهِ بمضمر يفسره مَا قبله ، وَلَيْسَ باسم الْمصدر ، وَلَا جرى مجْرى الْمصدر فِي الْعَمَل ، لَا فِي ضَرُورَة وَلَا فِي غَيرهَا" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**صِيَغُ المبالغة**

**مسألة (٢١)**

**القول في وزن (فَعِيل) و(فَعِلَ) .**

قال ابن مالك :

**فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلِ          وَفِي (فَعِيل) قَلّ ذَا و(فَعِلِ)**

قال السيوطي[1] : "(و) قَالَ (أَبُو حَيَّان لَا يتَعَدَّى فيهمَا السماع) بل يقْتَصر عَلَيْهِ بِخِلَاف الثَّلَاثَة الْأُخَر ، فيقاس فِيهَا" .

---

(١) ارتشاف الضرب٥/٢٢٦١ .

(٢) التذييل والتكميل١١/٨٦ .

(٣)همع هوامع٥/٧٨ .

(٤) التذييل والتكميل١١/١٠٤ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٢] في أنّ وزن صيغ المبالغة فَعِل وفَعِلَ لَا يتَعَدَّى فيهمَا السماع .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**الصّفة المُشبّهة**

**مسألة (٢٢)**

**جواز الفصل بين الصّفة وبين معمولها .**

قال السيوطي[٣] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : ذكر صَاحب الْبَسِيط : أَنه يجوز الْفَصْل بَين هَذِه الصّفة وَبَين معمولها ، إِذا كَانَ مَرْفُوعا أَو مَنْصُوبًا كَقَوْلِه تَعَالَى : {مفتحة لَهُم الْأَبْوَاب}[٤]" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيان[٥] قول صاحب البسيط : أَنه يجوز الْفَصْل بَين هَذِه الصّفة وَبَين معمولها، إِذا كَانَ مَرْفُوعا أَو مَنْصُوبًا كَقَوْلِه تَعَالَى : {مفتحة لَهُم الْأَبْوَاب}[٦] .

ولم يعلق السيوطي على ذلك.

**مسألة (٢٣)**

**إضافة الصفة دون أل إلى مضاف إلى ضمير .**

قال ابن مالك :

| | |
|---|---|
| **فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرّ – مَعَ (أَلْ)** | **وَدُونَ (أَلْ)–مَصْحُوبَ(أَلْ)، وَمَا اتَّصَلْ** |
| **بِهَا مُضَافاً أَو مُجَرّداً ، وَلَا** | **تَجْرُرْ بِهَا–مَعْ (أَلْ)–سُماً مِنْ(أَل) خَلَا** |
| **وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا** | **لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوازِ وُسِمَا** |

قال السيوطي[١] : "قَالَ ابْن مَالك فِي شرح الكافية : وَهُوَ عِنْد الْكُوفِيّين جَائِز فِي الْكَلَام كُله ، وَهُوَ الصَّحِيح ، لِأَن مثله قد ورد فِي حَدِيث أم زرع : ((صِفْرُ وشاحها)) وَفِي حَدِيث الدَّجَّال

---

(١)همع هوامع٥/٨٨ .

(٢) التذييل والتكميل١٠/٣١٧ .

(٣) همع هوامع٥/٩٢-٩٣ .

(٤) سورة ص٣٨/٥٠ .

(٥) التذييل والتكميل١١/٣٣ .

(٦) سورة ص٣٨/٥٠ .

((أَعور عينه الْيُمْنَى)) [2] وَفِي وصف النَّبِي : ((شثن أَصَابِعه)) قَالَ : وَمَعَ هَذَا فِفِي جَوَازه ضعف ، وَوَافَقَهُ أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن مالك في شرح الكافية في تجويز الكوفيين إضافة الصفة دون أل إلى مضاف إلى ضمير مثل : حسن وجهه .

فقال ابن مالك : وَمَعَ هَذَا فِفِي جَوَازه ضعف ، وَوَافَقَهُ أَبُو حَيَّان[3] .

مما يدل على موافقة السيوطي[4] لأبي حيان .

**أفعل التفضيل**

**مسألة (٢٤)**

**قياس ابن مالك استخدام أفعل التفضيل بعد (النَّهْي والاستفهام) .**

قال السيوطي[5] : "(وقاس ابْن مَالك) على النَّفْي (النَّهْي والاستفهام) ، فَقَالَ : لَا بَأْس بِاسْتِعْمَالِهِ بعد نهي أَو اسْتِفْهَام فِيهِ معنى النَّفْي ، كَقَوْلِك : ((لَا يكن غَيْرك أحب إِلَيْهِ الْخَيْر مِنْهُ إِلَيْك)) .

و ((هَل فِي النَّاس رجل أَحَق بِهِ الْحَمد مِنْهُ بمحسن لَا يمن)) .

وَإِن لم يرد ذَلِك مسموعا .

(وَمنعه أَبُو حَيَّان) قَائِلا : إِذا كَانَ لم يرد هَذَا الِاسْتِعْمَال إِلَّا بعد نفي وَجب اتِّبَاع السماع فِيهِ ، والاقتصار على مَا قالته الْعَرَب ، وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ مَا ذكر من الْأَسْمَاء ، لَا سِيمَا وَرَفعه الظَّاهِر إِنَّمَا جَاءَ فِي لُغَة شَاذَّة ، فَيَنْبَغِي أَن يقْتَصر فِي ذَلِك على مورد السماع ، قَالَ : على أَن إلحاقها بِالنَّفْيِ ظَاهر فِي الْقيَاس ، وَلَكِن الأولى اتِّبَاع السماع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قياس ابن مالك استخدام أفعل التفضيل بعد (النَّهْي والاستفهام) قياساً على النَّفْي ، وَمنعه أَبُو حَيَّان[6] لأنه لم يرد به السماع .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

---

(١) همع هوامع٥/٩٨ .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب أحاديث الأنبياء ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ {وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا} (٣٤٤١) .

(٣) ارتشاف الضرب٥/٢٣٥٤ .

(٤) همع هوامع٥/٩٧ .

(٥) همع هوامع٥/١٠٨ .

(٦) التذييل والتكميل١١/٢٩٣ .

**النّعت**

**مسألة (٢٥)**

**مصطلح النّعت والصّفة .**

قال ابن مالك :

**فَالنّعْـتُ تَـابِعٌ مُـتِمٌ مَـا سَـبَقْ بِوَسْـمِهِ أَوْ وَسْـمِ مَـا بِـهِ اعْتَلَـقْ**

قال السيوطي[١] : "قال أَبُو حَيَّان : وَالتَّعْبِير بِهِ اصْطِلَاح الْكُوفِيّين .

وَرُبمَا قَالَه البصريون ، وَالْأَكْثَر عِنْدهم الْوَصْف وَالصّفة" .

**التوضيح والتحليل :**

قال أبو حيان أن النعت اصْطِلَاح الْكُوفِيّين ، أما البصريون الْأَكْثَر عِنْدهم اصطلاح الْوَصْف وَالصّفة .

ولم يعلق السيوطي .

**عطف البيان**

**مسألة (٢٦)**

**سبب تسمية عطف البيان .**

قال ابن مالك :

**فَـذُو البَيَـانِ :تَـابعٌ ، شِـبهُ الصّـفَه حَقِيقَـةُ القَصـدِ بِـهِ مُنكَشِـفَه**

قال السيوطي[٢] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَسمي بِهِ ، لِأَنَّهُ تكْرَار الأول لزِيَادَة بَيَان ، فكأنك رَددته على نَفسه ، بِخِلَاف النَّعْت ، والتأكيد ، وَالْبدل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي سبب تسمية عطف البيان بهذا الاسم حيث علل أبي حيان ذلك فقال : "وَسمي بِهِ، لِأَنَّهُ تكْرَار الأول لزِيَادَة بَيَان ، فكأنك رَددته على نَفسه ، بِخِلَاف النَّعْت ، والتأكيد ، وَالْبدل" .

ولم يعلق السيوطي .

**التوكيد**

**مسألة (٢٧)**

**التأكيد بـ(كلا وكلتها) في الموضع الذي لا يصلح فيه واحد .**

قال ابن مالك :

---

(١)همع هوامع٥/١٧١ .

(٢)همع هوامع٥/١٩٠ .

**كُــلاً اذكُــر فــي الشُّــمول ،و(كِــلا)                    (كِلتــا) (جميعــاً) بالضــمير مُوصَــلا**

قال السيوطي[1] : "(لم يُؤَكد بالأولين) أَي : كلا وكلتا (مَا لَا يصلح مَوْضِعه ((وَاحِد)))
فَلَا يُقَال : اخْتصم الرّجلَانِ كِلَاهُمَا وَلَا رَأَيْت أحد الرجلَيْن كليهمَا ، وَلَا المَال بَين الرجلَيْن كليهمَا لعدم الْفَائِدَة، إِذْ لَا يحْتَمل فِي ذَلِك أَن يُرَاد بِالرجلَيْنِ أَحدهمَا حَتَّى يحْتَاج إِلَى التَّأْكِيد لدفعه ، وَلِأَنَّهُ لم يسمع من الْعَرَب قطّ .

وَيدل لَهُ أَنهم لَا يؤكدون فعل التَّعَجُّب بِالْمَصْدَرِ ، لِأَن التَّأْكِيد لرفع توهم الْمجَاز فِي الْفِعْل ، وإثباته حَاصِل لكَونه حَقِيقَة ، إِذْ لَا يتعجب من وصف شَيْء إِلَّا وَذَلِكَ الْوَصْف ثَابت لَهُ، فَكَمَا رفضوا تأكيده بِالْمَصْدَرِ رفضوا تَأْكِيد مَا ذكر لما كَانَ الْمجَاز ، لَا يدْخلهُ .

(خلافًا لِلْجُمْهُورِ) فِي تجويزهم ذَلِك ، قَالُوا : لِأَن الْعَرَب قد تؤكد حَيْثُ لَا يُرَاد رفع الِاحْتِمَال ، كَمَا أَتَوا بأجمع وأكتع بعد كل ، وَلَا احْتِمَال يرفع بهما لرفعه بِكُل .

وَالْجَوَاب كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّان : "أَن الْمَعْنى إِذا كَانَ يفِيدهُ اللَّفْظ حَقِيقَة ، فَلَا حَاجَة للفظ آخر يؤكده إِلَّا إِذا قوي بِرِوَايَة عَن الْعَرَب" .

وَقد ذكرنَا أَن ذَلِك لم يسمع" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّه لا يؤكد بـ(كلا وكلتها) في الموضع الذي لا يصلح فيه واحد ، ووافقه أبو حيان حيث قال[2] : "أَن الْمَعْنى إِذا كَانَ يفِيدهُ اللَّفْظ حَقِيقَة ، فَلَا حَاجَة للفظ آخر يؤكده إِلَّا إِذا قوي بِرِوَايَة عَن الْعَرَب" .

خلافاً للجمهور في تجويزهم ذلك .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**مسألة (٢٨)**

**توكيد المحذوف .**

قال ابن مالك :

**وَإِنْ تُؤَكّـــدِ الضّـــمِيرَ المُتّصِـــلْ                    بِـــالنّفْس والعَـــيْن فَبَعْـــدَ المُنْفَصِـــلْ**
**عَنَيْـــتُ ذَا الرّفْـــعِ ،وَأَكّـــدُوا بِمَـــا                    سِـــوَاهُمَا ،وَالقَيْـــدُ لَـــنْ يُلْتَزَمَـــا**

قال السيوطي[3] : "(وَفِي توكيد مَحْذُوف خلاف) فَأَجَازَهُ الْخَلِيل وسيبويه والمازني وَابْن طَاهِر ، وَابْن خروف فَيُقَال فِي ((الَّذِي ضَربته نَفسه زيد)) ، ((الَّذِي ضربت نَفسه زيد)) ، ((ومررت

---

(١)همع هوامع٥/١٩٨-١٩٩ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٩٤٨ .

(٣)همع هوامع٥/٢٠٥-٢٠٦ .

بزيد وأتاني أَخُوهُ أَنفسهمَا)) وَمنعه الْأَخْفَش والفارسي ، وَابْن جني ، وثعلب ، وَصَححهُ ابْن مَالك وَأَبُو حَيَّان ، لِأَن التوكيد بَابه الإطناب ، والحذف للاختصار فتدافعا ، وَلِأَنَّهُ لَا دَلِيل على الْمَحْذُوف .

ورد الأول بِأَن ذَلِك تَأْكِيد التّكْرَار دون غَيره ، وَالثَّانِي بِأَن التوكيد يدل على الْمَحْذُوف .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالَّذِي نختاره عدم الْجَوَاز ، لِأَن إجَازَة مثل ذَلِك يحْتَاج إِلَى سَماع من الْعَرَب" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في توكيد المحذوف ، حيث أجازه الْخَلِيل وسيبويه والمازني وَابْن طَاهِر ، وَابْن خروف ، ومنعه وَمنعه الْأَخْفَش والفارسي ، وَابْن جني ، وثعلب ، وَصَححهُ ابْن مَالك وَأَبُو حَيَّان .

قَالَ أَبُو حَيَّان[1] : "وَالَّذِي نختاره عدم الْجَوَاز ، لِأَن إجَازَة مثل ذَلِك يحْتَاج إِلَى سَماع من الْعَرَب" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك ، والراجح هنا المنع .

**البدل**

**مسألة (٢٩)**

**منع بدل المضمر من مضمر مثله (بدل بعض أَو اشْتِمَال) .**

قال ابن مالك :

**وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا**

قال السيوطي[2] : "(وَ)منع (أَبُو حَيَّان وَقوم بدل الْمُضمر من مثله) أَي من مُضْمر (بدل بعض أَو اشْتِمَال) نحو : ((ثلث التفاحة أكلتها إِيَّاه)) ، و ((حسن الْجَارِيَة أعجبتني هُوَ)) ، وَأَجَازَهُ آخَرُونَ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : ومنشأ الْخلاف : هَل الْبَدَل من جملَة أُخْرَى ، أَو الْعَامِل فِيهِ عَامل الْمَتْبُوع فعلى الأولى يمْنَع لِئَلَّا يبْقى الْمُبْتَدَأ بِلَا رابط ، لِأَن الضَّمِير يعود على الْمُضَاف إِلَيْهِ ، وعَلى الثَّانِي يجوز ، قَالَ : إِلَّا أَنه يحْتَاج إِلَى سَماع" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٩٥٣ .

(٢) همع هوامع٥/٢١٩ .

ذكر السيوطي أنّ أبي حيّان منع بدل المضمر من مثله ، أَي من مُضْمر (بدل بعض أَو اشْتِمَال) نحنو : ((ثلث التفاحة أكلتها إِيَّاه)) ، و ((حسن الْجَارِيَة أعجبتني هُوَ)) ، وَأَجَازَهُ آخَرُونَ.

قَالَ أَبُو حَيَّان[1] : "ومنشأ الْخلاف : هَل الْبَدَل من جملَة أُخْرَى ، أَو الْعَامِل فِيهِ عَامل الْمَتْبُوع فعلى الأولى يمْنَع لِئَلَّا يبْقى الْمُبْتَدَأ بِلَا رابط ، لِأَن الضَّمِير يعود على الْمُضَاف إِلَيْهِ ، وعَلى الثَّانِي يجوز ، قَالَ : إِلَّا أَنه يحْتَاج إِلَى سَماع" .

والراجح هنا قول أبي حيان ، ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**حروف العطف**

**مسألة (٣٠)**

**وضع حد لحروف العطف .**

قال ابن مالك :

**العَطْـفُ إمّـا : ذُو بَيَـانٍ ، أَوْ نَسَـقْ          والغَـــرَضُ الآنَ بَيَـــانُ مَـــا سَـــبَقْ**

قال السيوطي[2] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : ولكونه بأدوات محصورة لَا يحْتَاج إِلَى حَده ، وَمن حَده _كَابْن مَالك_ بِكَوْنِهِ تَابعا بِأحد حُرُوف الْعَطف لم يصب مَعَ مَا فِيهِ من الدّور ، ولتوقف معرفَة الْمَعْطُوف على حرفه وَمَعْرِفَة الْحَرْف على الْعَطف" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ أبي حيان قال لا يحتاج حروف العطف إلى حد ، ومن حده كابن مالك لم يصب .

ولم يعلق السيوطي .

**مسألة (٣١)**

**منع الصّفار دخول ((أم)) على ((هَل)) وَغَيرهَا .**

قال ابن مالك :

**وَ(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التّسْوِية          أَوْ هَمْـزةٍ عَـنْ لَفْـظِ (أَيٍّ) مُغنِيَـهْ**

قال السيوطي[3] : "وَذهب الصّفار : إِلَى منع دُخُول ((أم)) على ((هَل)) وَغَيرهَا ، لِأَنَّهُ جمع بَين أداتي معنى ، وَقَالَ : لَا يحفظ مِنْهُ إِلَّا قَوْله :

**أم هَــــل كبيـــــرٌ بَكَــــى**     ...     ...     ...     ...     ... [1]

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٩٦٣ .

(٢)همع هوامع٥/٢٢٣ .

(٣)همع هوامع٥/٢٤٤-٢٤٥ .

وَقوله :

... ... ... ... أم هَل لامَنِـي فِيك لائـمُ[٢]

وَقوله :

وَمَـا أنـتَ أمْ مَـا ذِكرُهـا رَبعيّـة ... ... ... ... [٣]

وَقوله تَعَالَى : {أَمَّن هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُم}[٤] .

((أَمن يرزقكم)) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا مِنْهُ دَلِيل على الجسارة ، وَعدم حفظ كتاب الله" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي منع الصّفار دخول ((أم)) على ((هَل)) وَغَيرهَا ، وذكر بعض الشواهد ، فقال أبو حيان[٥] : "وَهَذَا مِنْهُ دَلِيل على الجسارة ، وَعدم حفظ كتاب الله" .

ولم يعلق السيوطي .

**الإخبار بالذي وفروعه**

**مسألة (٣٢)**

**معنى الباء في ((الإخبار بالّذي))** .

قال ابن مالك :

**مَا قِيلَ: ((أَخْبِرْ عَنْـهُ بِـ:الّذِي)) خَبَرْ     عَـن (الّـذِي) مُبْتَـدأ قَبـلُ اسـتَقَرّ**

قال السيوطي[٦] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيحْتَمل أَن الْبَاء بِمَعْنى عَن ، وَعَن بِمَعْنى الْبَاء كَمَا تَقول : سَأَلت عَنهُ ، وَسَأَلت بِهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أخبر بِهَذَا الِاسْم أَي صيره خَبرا .

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٣٩ وتهذيب اللغة ٩/ ٢١٢ . وتمامه : لم يقض عبرته ** إثر الأحبة يوم البين معذور .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للجحاف بن حكيم في الدرر ٦/ ١٠٧ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٨ والمؤتلف والمختلف ٧٦ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٢٧٧، ٢٨٠، ٣١٦ والكتاب ٣/ ١٧٦ ومغني اللبيب ٢/ ٣٨

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ٣٥ وشرح اختيارات المفضل ١٥٨٠ والمقاصد النحوية ٣/ ١٦ ، وبلا نسبة في رصف المباني ٩٩ . وعجزه : يخط لها من ثرمداء قليب .

(٤) سورة الملك٦٧/٢٠ .

(٥) ارتشاف الضرب٤/٢٠٠٩ .

(٦) همع هوامع٥/٢٩٧ .

وَقَالَ غَيره : الْبَاء هُنَا للسَّبَبِيَّة لَا للتعدية ، وَكَأَنَّهُ قيل : أخبر بِسَبَب الَّذِي أَي بِسَبَب جعلهَا مُبْتَدأ".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيّان[1] أنّ الباء في ((بالّذي)) ، بِمَعْنى عَن ، وَعَن بِمَعْنى الْبَاء كَمَا تَقول : سَأَلت عَنهُ ، وَسَأَلت بِهِ ، وقال غيره : الْبَاء هُنَا للسَّبَبِيَّة لَا للتعدية ، وَكَأَنَّهُ قيل : أخبر بِسَبَب الَّذِي أَي بِسَبَب جعلهَا مُبْتَدأ .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**الحِكاية**

**مسألة (٣٣)**

**حروف الحكاية بدل من التنوين .**

قال السيوطي[2] : "(وَقيل : الْحُرُوف الناشئة زِيَادَة) زيدت أَولا (فِي الْحِكَايَة) ولزمت عَنْهَا الحركات ، لَا إشباع للحركات ، فَنَشَأَتْ الْحُرُوف وتولدت عَنْهَا فحاصل الْقَوْلَيْنِ أَنه اخْتلف : هَل الْحِكَايَة وَقعت بالحركات ، وتولدت عَنْهَا الْحُرُوف ، أَو بالحروف ، ولزمت عَنْهَا الحركات ؟ وَالْأول قَول السيرافي وَالثَّانِي : قَول الْمبرد والفارسي .

(وَقيل) : الْحُرُوف (بدل من التَّنْوِين) قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْء ، لِأَن الْإِبْدَال من التَّنْوِين رفعا وجرا لُغَة لبَعض الْعَرَب .

وَأما منو ، ومني فَكل الْعَرَب تَقوله" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّه قيل أنّ حروف الحكاية بدل من التنوين ، فقال أبو حيان[3] : "وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْء ، لِأَن الْإِبْدَال من التَّنْوِين رفعا وجرا لُغَة لبَعض الْعَرَب .

وَأما منو ، ومني فَكل الْعَرَب تَقوله" .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

والراجح هو قول المبرد والفارسي .

---

(١) التذييل والتكميل ٢٢٩/١١ .

(٢) همع هوامع ٣٢٣/٥ .

(٣) ارتشاف الضرب ٦٨٤/٢ .

**<u>– موافقات السيوطي لأبي حيّان في المسائل الصّرفيّة .</u>**

**أبنية الاسم**

**مسألة (١)**

**الوزن فِعِلَّلٌ بكسرات وَسُكُون اللَّام الأولى .**

قال السيوطي[١] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : وفِعِلَّلٌ بكسرات وَسُكُون اللَّام الأولى نَحْو : (عِقِرْطِلٌ) للفيلة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيّان[٢] الوزن فِعِلَّلٌ بكسرات وَسُكُون اللَّام الأولى نَحْو : (عِقِرْطِلٌ) للفيلة .

ولم يعلق السيوطي .

**التّأنيث**

**مسألة (٢)**

**تاء التأنيث الساكنة تأتي للنسب والعُجْمة مَعًاً .**

قال السيوطي[٣] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : كالنسب والعُجْمة مَعًاً نَحْو سيابحة وبرابرة ، وَمَعْنَاهُ : السبيحيون ، والبربريون ، لَا تجْعَل التَّاء فِيهِ لأحد الْمَعْنيين ، لِأَنَّهُ لَيْسَ أولى بهَا من الآخر" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيّان[٤] أنّ تاء التأنيث الساكنة تأتي للنسب والعُجْمة مَعًاً نَحْو سيابحة وبرابرة ، وَمَعْنَاهُ : السبيحيون ، والبربريون .

---

(١) همع هوامع٦/١٤ .

(٢) ارتشاف الضرب١/١٤٠ .

(٣) همع هوامع٦/٦٢ .

(٤) ارتشاف الضرب٢/٦٣٩ .

ولم يعلق السيوطي .

**أوزان ألف التّأنيث الممدودة**

**مسألة (٣)**

**الوزن (فُعُولاء) بِضَمَّتَيْنِ .**

قال السيوطي[١] : "(وفُعُولاء) بِضَمَّتَيْنِ نَحْو : عُشُوراء للعاشر من أَيَّام الْمحرم .
قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذكر بعض الْكُوفِيّين فِيهِ الْقصر ، فَيكون من الْأَبْنِيَة الْمُشْتَرَكَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الوزن (فُعُولاء) بِضَمَّتَيْنِ من أوزان ألف التّأنيث الممدودة نَحْو : عُشُوراء للعاشر من أَيَّام الْمحرم ، فقال أبو حيان[٢] : "وَذكر بعض الْكُوفِيّين فِيهِ الْقصر ، فَيكون من الْأَبْنِيَة الْمُشْتَرَكَة" .

والراجح هنا قول أبي حيان .

ولم يعلق السيوطي على ذلك .

**مسألة (٤)**

**زيادة المفتوح والمضموم العين في الوزن (فاعِلاء) .**

قال ابن مالك :

**ثُـــمّ (فِعَـــلا) (فُعْلُـــلا) (فَـــاعُولا) و(فَـــاعِلاءُ) (فِعْلِيَـــا) (مَفْعُـــولا)**

قال السيوطي[٣] : "(وفاعِلاء مثلّث عين) أَي مفتوحها كخازَباء ، ومكسورها كقاصِعَاء ، ونافِقاء ، كِلَاهُمَا لجُحْر اليربوع ، ومضمومها كقافُلاء وشاصُلاء لنبت .

والمفتوح والمضموم زادهما أَبُو حَيَّان على التسهيل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الوزن (فاعِلاء) مثلّث عين ، أَي مفتوحها كخازَباء ، ومكسورها كقاصِعَاء، ومضمومها كقافُلاء ، والمفتوح والمضموم زادهما أَبُو حَيَّان[٤] على التسهيل .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**جمع التّكسير**

(١) همع هوامع٦/٧٤ .

(٢) ارتشاف الضرب٢/٦٤٧ .

(٣) همع هوامع٦/٧٥ .

(٤) ارتشاف الضرب٢/٦٥٠ .

**مسألة (٥)**

**قول ابن السرّاج الوزن (فِعْلَة) اسم جمع لَا جمع .**

قال ابن مالك :

**(أَفْعِلَـــةٌ) (أَفْعُـــلُ) ثـــمّ (فِعلَـــه) تُمَّـــت (أَفْعَـــالٌ): جُمُـــوعُ قِلَـــة**

قال السيوطي[١] : "(و) الرَّابِع (فِعْلة ، وَقيل هُوَ اسْم جمع) لَا جمع ، قَالَه ابْن السرّاج .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وشبهته أَنه رَآهُ لَا يطّرد ، قَالَ : وَهَذِه شُبْهَة ضَعِيفَة ، لِأَن لنا أبنية جموع بِإِجْمَاع وَلَا تطرد" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول ابن السرّاج أنّ الوزن (فِعْلَة) اسم جمع لا جمع ، فقال أبو حيان[٢] : "وشبهته أَنه رَآهُ لَا يطّرد ، قَالَ : "وَهَذِه شُبْهَة ضَعِيفَة ، لِأَن لنا أبنية جموع بِإِجْمَاع وَلَا تطرد .

مما يدل على موافقة السيوطي لأبي حيان .

**مسألة (٦)**

**قول المبرد لا يجوز إلا حذف الخامس من فعالل .**

قال ابن مالك :

**وَبِـــ(فَعَالِـــلَ) وَشِـــبْهِهِ انْطِقَـــا فِـي جَمْـع مَـا فَـوْقَ الثّلَاثَـةِ ارْتَقَـى**
**مِـنْ غَيْـرِ مَـا مَضَـى، ومَـنْ خُمَاسِـيّ جُـــرِّدَ، الآخِـــرَ انْـــفِ بالقيَـــاسِ**

قال السيوطي[٣] : "وَقَالَ الْمبرّد : لَا يجوز إِلَّا حذف الْخَامِس لَا غير ، وَمَا جَاءَ من قَوْلهم : فرازق غَلط وَمَا كَانَ غلطاً لَا يتَعَدَّى بِهِ اللَّفْظَة المسموعة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقد وَافق الْمبرد على هَذَا غَيره" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول المبرّد لَا يجوز إِلَّا حذف الْخَامِس لَا غير ، وَمَا جَاءَ من قَوْلهم : فرازق غَلط، فقال أبو حيّان[٤] : "وَقد وَافق الْمبرد على هَذَا غَيره" .

ولم يعلق السيوطي .

---

(١) همع هوامع٦/٩١ .

(٢) ارتشاف الضرب١/٤٠٥ .

(٣) همع هوامع٦/١١٦ .

(٤) ارتشاف الضرب١/٤٦٢ .

**الفصل الثاني : اعتراضات السيوطي على أبي حيان .**

**<u>– معارضات السيوطي لأبي حيّان في مقدمات النحو المرفوعات .</u>**

**باب الكلمة وأقسامها**

**مسألة (١)**

**حالات الماضي**

قال ابن مالك :

**وَفِعْـــلُ أَمْـــرٍ وَمُضِـــيٍّ بُنِيَـــا          وَأَعْرَبُـــوا مُضَـــارِعاً إِنْ عَرِيَـــا**

قال السيوطي[١] : "للماضي أَربع حالات أَيْضا :

أَحدهَا : أَن يتَعَيَّن مَعْنَاهُ للمضي ، وَهُوَ الْغَالِب .

الثَّانِي : أَن ينْصَرف إِلَى الْحَال .

الثَّالِث : أَن ينْصَرف إِلَى الِاسْتِقْبَال .

الرَّابِع : أَن يحْتَمل الِاسْتِقْبَال والمضي ، وَذَلِكَ إِذا وَقع بعد همزَة التَّسْوِيَة نَحْو سَوَاء عَليّ أَقمت أم قعدت إِذْ يحْتَمل أَن يُرَاد مَا كَانَ مِنْك من قيام أَو قعُود أَو مَا يكون من ذَلِك .

وَأنكر أَبُو حَيَّان هَذَا الْقسم الرَّابِع بصوره كلهَا فَقَالَ بعد أَن سَاقهَا وَهَذِه الْمثل فِي هَذِه الِاحْتِمَالَات من كَلَام ابْن مَالك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي إنكار أبي حيان[٢] للقسم الرابع من حالات الماضي ، وهذا يدل على انتصار السيوطي لابن مالك في حالات الماضي ، ومعارضته لأبي حيان .

**باب البناء**

---

(١) همع الهوامع ٢٤/١-٢٦ .

(٢) التذييل والتكميل ١١٤/١ .

**مسألة (٢)**

**الشبه المعنوي .**

قال ابن مالك :

**كَالشَّـبَهِ الوَضْـعِيّ فِـي اسْـمَيْ** **وَالْمَعْنَـوِيّ فِـي (مَتَـى) وَفِـي (هُنَـا)**

قال السيوطي[١]: "ثمَّ إِن شبه الْحَرْف إِنَّمَا يُؤثر حَيْثُ لم يُعَارضهُ معَارض ، فَإِن عَارضه مَا يَقْتَضِي الْإِعْرَاب ، فَلَا أثر لَهُ ، وَذَلِكَ كـ( أَي) شرطا واستفهاما وموصولة ، فَإِنَّهَا معربة مَعَ مشابهتها للحرف فِي الْأَحْوَال الثَّلَاثَة ، لَكِن عَارض هَذَا الشّبَه لُزُومهَا للإضافة ، وَكَونهَا بِمَعْنى كل إِن أضيفت إِلَى نكرَة ، وَبِمَعْنى بعض إِن أضيفت إِلَى معرفَة ، فعارضت مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف ، فَغلبَتْ مُنَاسبَة المعرب ، لِأَنَّهَا دَاعِيَة إِلَى مَا هُوَ مُسْتَحقّ بِالْأَصَالَةِ .

ونقضه أَبُو حَيَّان بـ (لدن) فَإِنَّهَا مُلَازمَة للإضافة ، بل هِيَ أقوى من أَي فِيهَا ، فَإِنَّهَا لَا تنفك عَنْهَا لفظا ، وَهِي مَبْنِيَّة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أن شبه الحرف إنما يؤثر حيث لم يعارضه معارض ، فإن عارضه ما يقتضي الإعراب ، فلا أثر له ، وذلك كـ (أي) الشرطية والاستفهامية والموصوله ، فإنها معربة مع مشابهتها للحرف ، لكن عارض هذا الشبه لزومها للإضافة .

ونقض أبو حيان[٢] ذلك ، بـ (لدن) فإنها ملازمة للإضافة ، وهي مبنية .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**باب المعرب من الأسماء والأفعال**

**مسألة (٣)**

**تعليل أن الجزم خاص بالمضارع والجر بالاسم .**

قال ابن مالك :

**فَـارْفَعْ بِضَـمّ، وانْصِـبَنْ فَتْحـاً، وجُـرّ** **كَسْـراً كـَ((ذِكْـرُ اللهِ عِبْـدِهُ يَسُـر))**

**وَاجْـزِمْ بِتَسْـكِيْنِ، وَغَيْـرُ مَـا ذُكِـرْ** **يَنُـوبُ نَحْـوُ: ((جَـا أَخُـو بَنِـي نَمِـرْ))**

قال السيوطي[٣] :"وَخص الْجَزْم بِالْفِعْلِ ليَكُون فِيهِ كالعوض عَمَّا فَاتَهُ من الْمُشَارِكَة فِي الْجَرّ، ليَكُون لكل وَاحِد من صنفي المعرب ثَلَاثَة أوجه من الْإِعْرَاب .

---

(١) همع الهوامع ٤٩/١.

(٢) التذييل والتكميل ١٣٦/١ .

(٣) همع الهوامع ٦٤/١-٦٥.

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الصَّوَاب فِي ذَلِك مَا حَرَّره بعض أَصْحَابنَا أَن التَّعَرُّض لِامْتِنَاع الْجَرّ من الْفِعْل والجزم من الِاسْم ولحوق التَّاء الساكنة للماضي دون أَخَوَيْهِ وَأَشْبَاه ذَلِك من تَعْلِيل الوضعيات وَالسُّؤَال عَن مبادئ اللُّغَات مَمْنُوع لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تسلسل السُّؤَال إِذْ مَا من شَيْء إِلَّا وَيُقَال فِيهِ لم كَانَ كَذَلِك وَإِنَّمَا يسْأَل عَمَّا كَانَ يجب قِيَاسا فَامْتنعَ وَالَّذِي كَانَ يجب قِيَاسا هُنَا خفض الْمُضَارع إِذا أضيف إِلَيْهِ أَسمَاء الزَّمَان نَحْو {هَذَا يَوْم ينفع}[1] وَجزم الْأَسْمَاء الَّتِي لَا تَنْصَرِف لشبهها بِالْفِعْلِ وَعلة امْتنَاع الأول أَن الْإِضَافَة فِي الْمَعْنى للمصدر الْمَفْهُوم من الْفِعْل لَا للْفِعْل وَعلة امْتنَاع الثَّانِي مَا يلْزم من الإجحاف لَو حذفت الْحَرَكَة أَيْضا بعد حذف التَّنْوِين إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامهم حذف شَيْئَيْنِ من جِهَة وَاحِدَة وَلَا إعلالان من جِهَة وَاحِدَة . انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تعليل اختصاص الْجَزْم بِالْفِعْلِ ، فقال أبو حيان[2] : " الصَّوَاب فِي ذَلِك مَا حَرَّره بعض أَصْحَابنَا أَن التَّعَرُّض لِامْتِنَاع الْجَرّ من الْفِعْل والجزم من الِاسْم ولحوق التَّاء الساكنة للماضي دون أَخَوَيْهِ وَأَشْبَاه ذَلِك من تَعْلِيل الوضعيات وَالسُّؤَال عَن مبادئ اللُّغَات مَمْنُوع لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تسلسل السُّؤَال إِذْ مَا من شَيْء إِلَّا وَيُقَال فِيهِ لم كَانَ كَذَلِك وَإِنَّمَا يسْأَل عَمَّا كَانَ يجب قِيَاسا فَامْتنعَ وَالَّذِي كَانَ يجب قِيَاسا هُنَا خفض الْمُضَارع إِذا أضيف إِلَيْهِ أَسمَاء الزَّمَان نَحْو {هَذَا يَوْم ينفع}[3] وَجزم الْأَسْمَاء الَّتِي لَا تَنْصَرِف لشبهها بِالْفِعْلِ وَعلة امْتنَاع الأول أَن الْإِضَافَة فِي الْمَعْنى للمصدر الْمَفْهُوم من الْفِعْل لَا للْفِعْل وَعلة امْتنَاع الثَّانِي مَا يلْزم من الإجحاف لَو حذفت الْحَرَكَة أَيْضا بعد حذف التَّنْوِين إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامهم حذف شَيْئَيْنِ من جِهَة وَاحِدَة وَلَا إعلالان من جِهَة وَاحِدَة . انْتهى" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**الباب الثاني : ما لا ينصرف**

**مسألة (٤)**

**الخلاف في علة منع صرف (حذام) .**

قال السيوطي[4] : "الْخَامِس : فَعَالِ علم الْمُؤَنَّث كحَذَامِ ، وقَطَامِ ، ورَقَاشِ ، وغَلَابِ ، وسَجَاحِ أَعْلَام لنسوة ، وسَكَابِ لفرس ، وعَرَارِ لبقرة ، وظَفَارِ لبلدة عِنْد بني تَمِيم ، فَإِنَّهُم يعربونه مَمْنُوع الصّرْف للعلمية وَالْعدْل عَن فاعلة ، هَذَا مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ .

وَذهب الْمبرد إِلَى أَن الْمَانِع لَهُ العلمية والتأنيث كزينب وَأَمْثَاله ، فَلَا يكون معدولا .

---

(١) سورة المائدة٥/١١٩.

(٢) التذييل والتكميل١/١٣٩ .

(٣) سورة المائدة٥/١١٩.

(٤) همع الهوامع ١/٩٣.

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالظَّاهِر الأول ، لِأَن حَذَامِ وَنَحْوهَا على رَأْي الْمبرد تكون مرتجلة ، لَا أصل لَهَا فِي النكرات ، والغلب على الْأَعْلَام أَن تكون منقولة ، وَهِي الَّتِي لَهَا أصل فِي النكرات عُدلَت عَنهُ بعد أَن صيرت أعلاما ، وعَلى الأول لَو نكر صرف ، وَلَو سمي بِهِ مُذَكّر جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ : الْمَنْع إبْقَاء على مَا كَانَ لبَقَاء لفظ الْعدْل ، وَالصرْف لزوَال مَعْنَاهُ ، وَزَوَال التَّأْنِيث بزواله ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ مؤنثا ، لإِرَادَة مَا عدل عَنهُ ، وَهُوَ : (راقشة) أما الحجازيون ، فَإِن بَاب حذام عِنْدهم مَبْنِيّ على الْكسر إجْرَاء لَهُ مجْرى فَعَالِ الْوَاقِع موقع الْأَمر ، كنَزَالِ ، لشبهه بِهِ فِي الْوَزْن وَالْعدْل ، والتعريف .

وَقيل : لتَضَمّنه معنى الْحَرْف ، وَهُوَ عَلامَة التَّأْنِيث فِي المعدول عَنهُ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في علة منع صرف (حذام) ، حيث قال أبو حيّان(١) : "وَالظَّاهِر الأول ، لِأَن حَذَامِ وَنَحْوهَا على رَأْي الْمبرد تكون مرتجلة"

وقال السيوطي(٢) : "مَمْنُوع الصّرْف للعلمية وَالْعدْل"

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

والراجح هنا قول السيوطي .

**الباب الثالث : الأسماء الستة**

**مسألة (٥)**

**الخلاف في إعراب الأسماء الستة .**

قال ابن مالك :

**وَارْفَـــعْ بِـــوَاوٍ، وَانْصِـــبَنّ بِـــالألِفْ      وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَاء أَصِفْ**

قال السيوطي(٣) : "فِي إِعْرَاب الْأَسْمَاء السِّتَّة مَذَاهِب :

أَحدهَا : وَهُوَ الْمَشْهُور أَن هَذِه الأحرف نَفسهَا هِيَ الْإِعْرَاب وَأَنَّهَا نابت عَن الحركات ، وَهَذَا مَذْهَب قطرب ، والزيادي ، والزجاجي من الْبَصرِيين ، وَهِشَام من الْكُوفِيّين .

الثَّانِي : وَهُوَ مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ والفارسي وَجُمْهُور الْبَصرِيين ، وَصَححهُ ابْن مَالك ، وَأَبُو حَيَّان ، وَابْن هِشَام ، وَغَيرهم من الْمُتَأَخِّرين : أَنَّهَا معربة بحركات مقدرَة فِي الْحُرُوف ، وَأَنَّهَا أتبع فِيهَا مَا قبل الآخر للْآخر" .

**التوضيح والتحليل :**

(١) ارتشاف الضرب٢/٨٧١-٨٧٢.

(٢) همع الهوامع ٩٣/١.

(٣)همع الهوامع ١٢٣/١-١٢٤ .

ذكر السيوطي الخلاف في إعراب الأسماء الستة إعراب الأسماء الستة ، حيث قال أبو حيّان[١] : "أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف" .

وقال السيوطي[٢] : "وَهُوَ الْمَشْهُور أَن هَذِه الأحرف نَفسهَا هِيَ الْإِعْرَاب" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان . والراجح هنا قول السيوطي

**الباب الخامس : جمع المذكر السالم**

**مسألة (٦)**

**الخلاف في جمع صفة لا تقبل التاء .**

قال السيوطي[٣] : "قَالَ أَبُو حَيَّان : نعم ، بَقِي صفة لَا تقبل التَّاء وَتجمع كَذَلِك بِلَا خلاف ، وَهُوَ مَا كَانَ خَاصّا بالمذكر ، كمخصي ، وأفعل التَّفْضِيل الْمُعَرّف بِاللَّامِ ، والمضاف إِلَى نكرَة نَحْو : الأفضلون ، وأفضلو بني فلَان ، فَإِن تأنيثه بِالْألف" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في جمع الصفة التي لا تقبل التاء ، حيث قال أبو حيان[٤] : "بَقِي صفة لَا تقبل التَّاء وَتجمع كَذَلِك بِلَا خلاف ، تجمع بلا خلاف كمخصي ، خاصا بالمذكر".

وقال السيوطي[٥] : "فَلَا يجمع هَذَا الْجمع مَا لَيْسَ وَاحِدًا من الثَّلَاثَة كَرجل ، وفتى ، وَغُلَام، وَلَا صفة لَا تقبل تَاء التَّأْنِيث ، كأحمر ، وسكران ، وعانس ، وصبور ، وجريح ، وقتيل".

وذكر أيضا أفعل التفضيل المعرف بالام ، والمضاف إلى نكرة نحو : الأفضلون .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**باب النكرة والمعرفة**

**مسألة (٧)**

**الخلاف في تعريف المنادى (بالقصد أم بأل محذوفة ، ناب حرف النداء منابها) .**

قال ابن مالك :

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٨٣٦ .

(٢)همع الهوامع ١/١٢٣ .

(٣) همع الهوامع١/١٥٣.

(٤) التذييل والتكميل١/٣١٠ .

(٥) همع الهوامع١/١٥٣.

وَغَيْــرُهُ مَعْرِفَــةٌ كــ(هُــمْ) وَ(ذِي) وَ(هِنْـــدَ) وَ(ابْنِـــي) وَ(الغُـــلَامِ)

قال السيوطي[1] : "والمنادى ، وأغفل أَكْثَرهم ذكر المنادى ، وَالْمرَاد بِهِ النكرَة الْمقبل عَلَيْهَا ، نَحْو يَا رجل ، فتعريفه بِالْقَصْدِ ، كَمَا صَححهُ ابْن مَالك .

وَذهب قوم إِلَى أَن تَعْرِيفه بأل محذوفة ، وناب حرف النداء منابها .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ الَّذِي صَححهُ أَصْحَابنَا ، وَلَا خلاف فِي النكرَة غير الْمَقْصُودَة ، نَحْو : يَا رجلا خُذ بيَدي أَنه بَاقٍ على تنكيره" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في تعريف المنادى (بالقصد أم بأل محذوفة ، ناب حرف النداء منابها) ، حيثَ ذهب قوم إِلَى أَن تَعْرِيفه بأل محذوفة ، وناب حرف النداء منابها .

وقال أبو حيان[2] : "وهو الذي صححه أصحابنا ، ولا خلاف في النكرة غير المقصودة، نَحْو : يَا رجلا خُذ بيَدي أَنه بَاقٍ على تنكيره .

وقال السيوطي[3] : " فتعريفه بِالْقَصْدِ ، كَمَا صَححهُ ابْن مَالك" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

والراجح هنا قول أبي حيّان .

**المضمر**

**مسألة (٨)**

**القول في التعاليل لحركات التاء المفردة.**

قال السيوطي[4] : "هَذَا مَبْحَث الْمُضمر ، فَنَقُول هُوَ قِسْمَانِ : مُتَّصِل ، ومنفصل :

فَالْأول تِسْعَة أَلْفَاظ : مِنْهَا مَا لَا يَقع إِلَّا مَرْفُوعا ، وَهُوَ خَمْسَة أَلْفَاظ :

أَحدهَا : التَّاء المفردة ، وَهِي مَضْمُومَة للمتكلم ، مَفْتُوحَة للمخاطب ، مَكْسُورَة للمخاطبة ، وَفعل ذَلِك للْفرق .

وَخص الْمُتَكَلّم بِالضَّمِّ لِأَنَّهُ أول عَن الْمُخَاطب ، فَكَانَ حَظه من الحركات الْحَرَكَة الأولى.

وَقيل : لِأَنَّهُ إِذا أخبر لَا يكون إِلَّا وَاحِدًا ، وَإِذا خَاطب فقد يُخَاطب أَكثر من وَاحِد ، فألزم

---

(١)همع الهوامع١/١٩٠ .

(٢) التذييل والتكميل٢/١١١ .

(٣) همع الهوامع١/١٩٠ .

(٤) همع الهوامع١/١٩٤-١٩٥.

الْحَرَكَة الثَّقِيلَة مَعَ اسْمه ، والخفيفة مَعَ الْخطاب ، لِأَنَّهُ أَكثر ويعطف بعضه على بعض. وكسروا الْمُؤَنَّث لأن الكسرة من عَلامَة التَّأْنِيث .

وَقيل : لِأَنَّهُ لم يبْق حَرَكَة غَيرهَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذِه التعاليل لَا يحْتَاج إِلَيْهَا ، لِأَنَّهَا تَعْلِيل وضعيات ، والوضعيات لَا تعلل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في التعاليل لحركات التاء المفردة أنها مضمومة للمتكلم ، مفتوحة للمخاطب ، مكسورة للمخاطبة ، حيث قال أبو حيان[1] : "وهذه التعاليل لا يحتاج إليها ، لأنها تعليل وضعيات ، والوضعيات لا تعلل" .

وقد عللها السيوطي .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**اسم الإشارة**

**مسألة (٩)**

**الخلاف في أن تعاد (ها) التنبيه مع الاسم الاشارة بعد الفصل على سبيل التوكيد.**

قال ابن مالك :

**بِالكَـافِ حَرْفَـاً دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَـهْ وَالـلّامُ إنْ قَـدّمْتَ (هَـا) مُمْتَنِعَـهْ**

قال السيوطي[2] : "وَقد تُعَاد (هَا) بعد الْفَصْل توكيدا . ذكره ابْن مَالك ، وَمثله بقوله تَعَالَى : {هأنتم هؤلآء}[3] .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا مُخَالف لظَاهِر كَلَام سِيبَوَيْهٍ ، فَإِنَّهُ جعل (هَا) السَّابِقَة فِي الْآيَة فِي منزلتها للتَّنْبِيه الْمُجَرّد غير مصحوبة لاسم الْإِشَارَة ، لَا أَنَّهَا مُقَدّمَة على الضَّمِير من الْإِشَارَة ."

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في أن (تعاد (ها) التنبيه مع الاسم الاشارة بعد الفصل توكيدا ، حيث اجازه ابن مالك .

ففقال أبو حيّان[4] : "وَهَذَا مُخَالف لظَاهِر كَلَام سِيبَوَيْهٍ ، فَإِنَّهُ جعل (هَا) السَّابِقَة فِي الْآيَة فِي منزلتها للتَّنْبِيه الْمُجَرّد غير مصحوبة لاسم الْإِشَارَة" .

وقال السيوطي[1] : "وَقد تُعَاد (هَا) بعد الْفَصْل توكيدا" .

---

(١) التذييل والتكميل٢/١٣٣ .

(٢)همع الهوامع١/٢٦٤.

(٣) سورة آل عمران ٣/٦٦.

(٤) التذييل والتكميل٣/٢٠٠ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**الموصول**

**مسألة (١٠)**

**الخلاف في دخول الموصول الحرفي (أنْ) على فعل الأمر.**

قال السيوطي[٢] : "وَهُوَ خَمْسَة أحرف : أَحدهَا : (أَنْ) بِالْفَتْح والسكون ، وَهِي الناصبة للمضارع ، وتوصل بِالْفِعْلِ الْمُتَصَرف مَاضِيا كَانَ أم مضارعا أم أمرا نَحْو : أعجبني أَنْ قُمْت ، وَأُرِيد أَنْ تقومَ ، وكتبت إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ .

وَنَصّ سِيبَوَيْهٍ على وَصلهَا بِالْأَمر .

وَالدَّلِيل على أَنَّهَا مَصْدَرِيَّة دُخُول حرف الْجَرّ عَلَيْهَا .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : جَمِيع مَا استدلوا بِهِ على وَصلهَا بِفعل الْأَمر يحْتَمل أَن تكون التفسيرية .

وَلَا يقوى عِنْدِي وَصلهَا بِهِ لأمرين : أَحدهمَا : أَنَّهَا إِذا سبكت وَالْفِعْل بمصدر فَاتَ معنى الْأَمر الْمَطْلُوب .

وَالثَّانِي : أَنه لَا يُوجد فِي كَلَامهم : يُعجبنِي أَن قُم ، وَلَا أَحْبَبْت أَن قُم ، وَلَا يجوز ذَلِك ، وَلَو كَانَت توصل بِهِ لجَاز ذَلِك كالماضي والمضارع .انْتهى ."

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الخلاف في دخول الموصول الحرفي (أنْ) على فعل الأمر ، حيث أجاز ذلك سيبويه والسيوطي .

فقال أبو حيان[٣] : "جَمِيع مَا استدلوا بِهِ على وَصلهَا بِفعل الْأَمر يحْتَمل أَن تكون التفسيرية" .

وقال : " وَلَا يقوى عِنْدِي وَصلهَا بِهِ لأمرين : أَحدهمَا : أَنَّهَا إِذا سبكت وَالْفِعْل بمصدر فَاتَ معنى الْأَمر الْمَطْلُوب .

وَالثَّانِي : أَنه لَا يُوجد فِي كَلَامهم : يُعجبنِي أَن قُم ، وَلَا أَحْبَبْت أَن قُم ، وَلَا يجوز ذَلِك ، وَلَو كَانَت توصل بِهِ لجَاز ذَلِك كالماضي والمضارع" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو الراجح هنا قول السيوطي .

---

(١) همع الهوامع١/٢٦٤.

(٢)همع الهوامع١/٢٧٩-٢٨٠.

(٣) التذييل والتكميل٣/١٤٨-١٤٩ .

**المبتدأ والخبر**

**مسألة (١١)**

## الخلاف في أصل المرفوعات

قال السيوطي[١] : "اخْتلف فِي أصل المرفوعات ، فَقيل : الْمُبْتَدَأ ، وَالْفَاعِل فرع عَنهُ ، وعزي إِلَى سِيبَوَيْهٍ .

وَوَجهه أَنه مبدوء بِهِ فِي الْكَلَام .

وَأَنه لَا يَزُول عَن كَونه مُبْتَدأ ، وَإِن تَأَخّر .

وَالْفَاعِل تَزُول فاعليته إِذا تقدم .

وَأَنه عَامل مَعْمُول .

وَالْفَاعِل مَعْمُول لَا غير .

وَقيل : الْفَاعِل أصل ، والمبتدأ فرع عَنهُ .

وعزي للخليل .

وَوَجهه : أَن عَامله لَفْظِي ، وَهُوَ أقوى من عَامل الْمُبْتَدَأ المعنوى ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا رفع للْفرق بَينه وَبَين الْمَفْعُول ، وَلَيْسَ الْمُبْتَدَأ كَذَلِك .

وَالْأَصْل فِي الْإِعْرَاب أَن يكون للْفرق بَين الْمعَانِي .

وَقيل : كِلَاهُمَا أصلان .

وَلَيْسَ أَحدهمَا بمحمول على الآخر وَلَا فرع عَنهُ .

وَاخْتَارَهُ الرضي .

وَنَقله عَن الْأَخْفَش وَابْن السراج .

قَالَ : وَكَذَلِكَ التَّمْيِيز ، وَالْحَال والمستثنى أصُول فِي النصب كالمفعول ، وَلَيْسَت بمحمولة عَلَيْهِ ، كَمَا هُوَ مَذْهَب النُّحَاة انْتهى .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذَا الْخلاف لَا يجدي فَائِدَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي رأي أبي حيان في مسألة الخلاف في أصل المرفوعات المبتدأ أو الخبر ، حيث قال أبو حيان : أن الخلاف في هذه المسألة لا يجدي فائدة .

وقال السيوطي[٢] : "الْمُبْتَدَأ : اخْتلف هَل هُوَ أصل أَو الْفَاعِل ؟ وَالْمُخْتَار –وفَاقا للرضي– كل أصل" .

---

(١) همع الهوامع٢/٣-٤ .

(٢)همع الهوامع٢/٣ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**ما أُلحقَ بلَيسَ .**

**مسألة (١٢)**

**أوجه إعمال لات .**

قال ابن مالك :

**وَمَا لِـ(لَاتَ) فِـي سِوَى (حِينٍ) عَمَلْ وَحَـذْفُ ذِي الرّفْـعِ فَشَـا، وَالْعَكْـسُ قَـلّ**

قال السيوطي[1] : "وَاخْتلفُوا هَل لَهَا عمل أم لَا ؟على أَقْوَال :

أَحدهَا : وَهُوَ مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ وَالْجُمْهُور : أَنَّهَا تعْمل عمل لَيْسَ ، وَلَكِن فِي لفظ (الْحِين) خَاصَّة .

القَوْل الثَّانِي : أَنَّهَا لَا تعْمل شَيْئا ، بل الِاسْم الَّذِي بعْدهَا ، إِن كَانَ مَرْفُوعا فمبتدأ ، أَو مَنْصُوبًا فعلى إِضْمَار فعل ، أَي : ولات أرى حِين مناص .

نَقله ابْن عُصْفُور عَن الْأَخْفَش ، وَصَاحب (الْبَسِيط) عَن السيرافي .

وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان .

القَوْل الثَّالِث : أَنَّهَا تعْمل عمل إِن ، وَهِي للنَّفْي الْعَام ، وعزي إِلَى الْأَخْفَش .

الرَّابِع : أَنَّهَا حرف جر تخْفض أَسمَاء الزَّمَان .

قَالَه الْفراء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أوجه إعمال لات وذكر أقوال العلماء ، الأول : وهو مذهب سيبويه والجمهور ، أنها تعمل عمل ليس ، وَلَكِن فِي لفظ (الْحِين) خَاصَّة .

الثاني : أَنَّهَا لَا تعْمل شَيْئا ، هو اختيار أبي حيان[2] .

الثالث : أنها تعمل عمل إن ، وهي للنفي العام ، وهو رأي الأخفش .

والرابع : أنها حرف جر تخفض أسماء الزمان .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**أفعال المقاربة .**

**مسألة (١٣)**

**القول في (حرى) .**

قال ابن مالك :

---

(١) همع الهوامع٢/١٢٢-١٢٤ .

(٢) التذييل والتكميل ٤/٢٩٣ .

وَأَلْزَمُوا (اخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى)          وبَعْـدَ (أَوْشَـكَ) انْتِفَـا (أَنْ) نَـزُرَا

قال السيوطي[1] : "زَاد ابْن مَالك فِيهَا (حرى) للترجي :

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْمَحْفُوظ : أَن حرى اسْم منون ، لَا يثنى وَلَا يجمع .

قَالَ ثَعْلَب : أَنْت حرى من ذَلِك أَي : حقيق وخليق .

قَالَ ابْن قَاسم : وَلَكِن ابْن مَالك ثِقَة .

قلت : ظَاهر كَلَامهمَا أَنه مُنْفَرد بذلك .

وَلَيْسَ كَذَلِك ، فقد سبقه إِلَى عدهَا ابْن طريف السَّرقسْطِي" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في (حرى) للترجي ، وقال أبو حيان[2] : "أَن حرى اسْم منون، لَا يثنى وَلَا يجمع" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**إن وأخواتها .**

**مسألة (١٤)**

**تجويز ابن عصفور وقوع جملة النهي خبرا لأفعال الباب .**

قال السيوطي[3] : "الثَّالِثَة : أَلا يكون الْخَبَر فِي هَذَا الْبَاب مُفردا طلبيا ، كَمَا لَا يكون فِي دَامَ كَذَلِك .

وَاخْتلف فِي جملَة النَّهْي .

وَصحح ابْن عُصْفُور وُقُوعهَا خَبرا هُنَا لقَوْله :

**إنّ الَّـذين قَتَلْـتُم أَمْـس سـيِّدهُمْ          لَا تَحْسَـبوا لَـيْلَهُم عَـن لَـيْلِكم نَامَـا**[4]

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيَنْبَغِي تَخْصِيص ذَلِك بـ أَن وَحدهَا ، لِأَنَّهَا مورد السماع .

قَالَ : وَالَّذِي نَص عَلَيْهِ شُيُوخنَا الْمَنْع مُطلقًا ، وتأولوا الْبَيْت على إِضْمَار القَوْل" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١)همع الهوامع٢/١٣٣-١٣٤.

(٢) التذييل والتكميل٤/٣٣٠ .

(٣)همع الهوامع٢/١٥٧.

(٤) البيت من البسيط ، وهو لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠ والدرر ٢/ ١٧٠ ، وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٢٩٨ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٤ .

ذكر السيوطي تجويز ابن عصفور وقوع جملة النهي خبرا لأفعال الباب ، وقال أبو حيان[1] : "ينبغي تخصيص ذلك بـ (أن) وحدها ، لأنها مورد السماع" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**لا النافية للجنس**

**مسألة (١٥)**

**رفع لا النافية للجنس للخبر في حال التركيب .**

قال ابن مالك :

**وَرَكِّـــبِ المُفْـــرَدَ فَاتِحـــاً كَـــ ((لَا حَــوْلَ وَلَا قُــوَّةَ)) ، وَالثَّـــانِ اجْعَـــلَا**

**مَرْفُوعـــاً أَوْ مَنْصُـــوباً أَوْ مُرَكَّبَـــا وَإِنْ رَفَعْـــــتَ أَوّلاً لَا تَنْصِـــــبَا**

قال السيوطي[2] : "وَالْإِجْمَاع على أَن ((لَا)) هِيَ الرافعة للْخَبَر عِنْد عدم التَّرْكِيب ، وَأما فِي التَّرْكِيب فَكَذَلِك عِنْد الْأَخْفَش والمازني والمبرد والسيرافي ، وَجَمَاعَة .

وَصَححهُ ابْن مَالك إِجْرَاء لَهَا مجْرى إِن .

وَقيل : إِنَّهَا لم تعْمل فِيهِ شَيْئا ، بل ((لَا)) مَعَ النكرَة فِي مَوضِع رفع على الِابْتِدَاء ، وَالْمَرْفُوع خبر الْمُبْتَدَأ .

وَصَححهُ أَبُو حَيَّان ، وَعَزَاهُ لسيبويه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي الإجماع على أن (لا) هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، وهي كذلك في التركيب عند الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي ، وجماعة ، وصححه ابن مالك .

وقيل إنها لم تعمل فيه شيئا ، بل (لا) مع النكرة في موضع رفع على الابتداء ، والمرفوع خبر المبتدأ ، صححه أبو حيان[3] ، وعزاه لسيبويه .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**ظن وأخواتها**

**مسألة (١٦)**

**درى بمعنى علم .**

قال ابن مالك :

---

(١) التذييل والتكميل٥/٣٣ .

(٢)همع الهوامع٢/٢٠٢.

(٣) التذييل والتكميل٥/٢٣٥ .

**(ظَنّ) (حَسِبْتُ) وَ(زَعَمْتُ) مَعَ (عَدّ) (حَجَا)(دَرَى)، وَ(جَعَلَ) اللَّذْ كَـ((اعْتَقَدْ))**

قال السيوطي[1] : "رَابِعهَا : درى بِمَعْنى : علم ، عدهَا ابْن مَالك كَقَوْلِه :

**دُريتَ الـوَفِيّ العَهْدَ يَا عَرْوَ فَاغْتَبطْ** ... ... ... ... [2]

قَالَ : وَأكْثر مَا تسْتَعْمل معداة بِالْبَاء كَقَوْلِه : دَريت بِهِ .

فَإِن دخلت عَلَيْهَا همزَة النَّقْل تعدت إِلَى وَاحِد بِنَفسِهَا ، وَإِلَى آخر بِالْبَاء كَقَوْلِه تَعَالَى {وَلَا أدراكم بِهِ}[3].

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : لم يعدها أَصْحَابنَا فِيمَا يتَعَدَّى لاثْنَيْنِ .

وَلَعَلَّ الْبَيْت من بَاب التَّضْمِين : ضمن : دَريت بِمَعْنى علمت .

والتضمين لَا ينقاس وَلَا يَنْبَغِي أَن يَجْعَل أصلا حَتَّى يكثر .

وَلَا يثبت ذَلِك بِبَيْت نَادِر مُحْتَمل للتضمين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان درى بمعنى علم ، وذكرها ابن مالك ، وأكثر ما تستخدم معداة بالباء ، فَإِن دخلت عَلَيْهَا همزَة النَّقْل تعدت إِلَى وَاحِد بِنَفسِهَا ، وَإِلَى آخر بِالْبَاء .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان[4] : "لم يعدها أَصْحَابنَا فِيمَا يتَعَدَّى لاثْنَيْنِ" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

## الفـــــاعـل

### مسألة (١٧)

**القول في رافع الفاعل .**

قال السيوطي[5] : "فِي رفع الْفَاعِل أَقْوَال : أَحدهَا : وَعَلِيهِ الْجُمْهُور : أَنه الْعَامِل الْمسند إِلَيْهِ من فعل ، أَو مَا ضمن مَعْنَاهُ ، كَمَا فهم من الْحَد ، لِأَنَّهُ طَالب لَهُ .

الثَّانِي : أَن رَافِعَة الْإِسْنَاد أَي : النِّسْبَة ، فَيكون الْعَامِل معنويا ، وَعَلِيهِ هِشَام .

الثَّالِث : شبهه بالمبتدأ من حَيْثُ إِنَّه يخبر عَنهُ بِفِعْلِهِ ، كَمَا يخبر عَن الْمُبْتَدَأ بالْخبر .

الرَّابِع : كَونه فَاعِلا فِي الْمَعْنى .

وَعَلِيهِ خلف ، كَمَا نَقله أَبُو حَيَّان .

---

(١)همع الهوامع٢/٢١٤.

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٣ والدرر ٢/ ٢٤٥ وشرح الأشموني ١/ ١٥٧ . وعجزه : فإن اغتباطًا بالوفاء حميد .

(٣) سورة يونس١٠/١٦ .

(٤) التذييل والتكميل٦/٣٠ .

(٥)همع الهوامع٢/٢٥٤.

الْخَامِس : ذهب قوم من الْكُوفِيّين : إِلَى أَنه يرْتَفع بإحداثه الْفِعْل ، كَذَا نَقله ابْن عمرون. وَنقل عَن خلف : أَن الْعَمَل فِيهِ معنى الفاعلية" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي نقل أبي حيان في رافع الفاعل ، حيث نقل أبو حيان عن خلف[١] : "كَونه فَاعِلا فِي الْمَعْنى" .

ونقل السيوطي قول الجمهور ، وقول الكوفيون .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**المفعول به**

**مسألة (١٨)**

**القول في إفادة تقديم المفعول به الاختصاص .**

قال السيوطي[٢] : "وَإِذا قدم الْمَفْعُول أَفَادَ الِاخْتِصَاص عِنْد الْجُمْهُور نَحْو : {إياك نعْبد وَإِيَّاك نستعين}[٣] ، أَي لَا غَيْرك ، {بل الله فاعبد}[٤] أَي لَا غَيره .

وَخَالف فِي ذَلِك ابْن الْحَاجِب ، وَوَافَقَهُ أَبُو حَيَّان ، فَقَالَا : الِاخْتِصَاص الَّذِي يتوهمه كثير من النَّاس من تقدم الْمَفْعُول وهم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إفادة تقديم المفعول به الاختصاص عند الجمهور ، حيث خالف في ذلك ابن الحاجب ، ووافقه أبو حيان ، فقالا : "الِاخْتِصَاص الَّذِي يتوهمه كثير من النَّاس من تقدم الْمَفْعُول وهم" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو لي أن الراجح قول الجمهور .

**الاستغاثة**

**مسألة (١٩)**

**القول في لام المُستغاث .**

---

(١) التذييل والتكميل٦/١٨٢ .

(٢)همع الهوامع٣/١٢.

(٣) سورة الفاتحة١/٥ .

(٤) سورة الزمر ٣٩/٦٦ .

قال ابن مالك :

**إِذَا اسْــتُغِيثَ اسْــمٌ مُنَــادىً خُفِضَــا ... بِــاللّامِ مَفْتُوحــاً كَــ ((يَــا لَلمُرْتَضَــى))**

قال السيوطي[1] : "وَاخْتلف فِي هَذِه اللَّام ، فَقيل : زَائِدَة ، وَعَلِيهِ ابْن خروف ، وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان بِدَلِيل معاقبتها للألف ، وَالأَصَح لَيست بزائدة وَعلي هَذَا فَذهب ابْن جني : إِلَى أَنَّهَا تتَعَلَّق بِحرف النداء لما فِيهِ من معنى الْفِعْل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في لام المُسْتغاث ، حيث ذهب ابن خروف ، واختاره أبو حيان[2] أنها زائدة ، وقال السيوطي : والأصح ليست بزائدة .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

ويبدو لي الراجح قول أبي حيان .

**الترخيم**

**مسألة (٢٠)**

**الخلاف في ترخيم العلم المركب تركيب مزج .**

قال ابن مالك :

**وَالْعَجُــزَ احْــذِفْ مِــنْ مُرَكّــبِ ، وَقَــلّ ... تَــرْخِيمُ جُمْلَــةٍ ، وَذَا عَمْــروٌ نَقَــلْ**

قال السيوطي[3] : "اخْتلف فِي ترخيم الْعلم الْمركب تركيب مزج ، فالجمهور على جَوَازه مُطلقًا ، وَمنع أَكثر الْكُوفِيّين ترخيم مَا آخِره ((ويه)) .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الَّذِي أذهب إِلَيْهِ أَنه لَا يجوز ترخيم الْمركب تركيب مزج ، لِأَن فِيهِ ثَلَاث لُغَات: الْبناء ، وَيَنْبَغِي أَلا يرخم على هَذِه ، لِأَنَّهُ مَبْنِيّ لَا بِسَبَب النداء كحذام ، وَالْإِضَافَة ، وَقد منع البصريون ترخيم الْمُضَاف ، وَمنع الصّرْف .

وَيَنْبَغِي أَلا يجوز ترخيمه ، لِأَنَّهُ لم يحفظ عَن الْعَرَب فِي شَيْء من كَلَامهم" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في ترخيم العلم المركب تركيب مزج ، حيث قال أبو حيان[4] : "الَّذِي أذهب إِلَيْهِ أَنه لَا يجوز ترخيم الْمركب تركيب مزج ، لِأَن فِيهِ ثَلَاث لُغَات : الْبناء ، وَيَنْبَغِي أَلا يرخم على هَذِه ، لِأَنَّهُ مَبْنِيّ لَا بِسَبَب النداء كحذام ، وَالْإِضَافَة ، وَقد منع البصريون ترخيم الْمُضَاف ، وَمنع الصّرْف .

---

(١) همع الهوامع٣/٧٢ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/٢٢١١ .

(٣) همع الهوامع٣/٨٢ .

(٤) ارتشاف الضرب٥/٢٢٢٧-٢٢٢٨ .

وَيَنْبَغِي أَلا يجوز ترخيمه ، لِأَنَّهُ لم يحفظ عَن الْعَرَب فِي شَيْء من كَلَامهم" .
مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .
ويبدو لي أن الراجح قول الجمهور .

<u>**– معارضات السيوطي لأبي حيّان في المنصوبات .**</u>

**المفعول المطلق**

**مسألة (١)**

**المعرف بال (الرفع) فيه أجود من (النصب) .**

قال السيوطي[١] : "وَأما الْمُعَرّف بـ ((أل)) فالرفع فِيهِ أحسن من النصب ، لِأَنَّهُ صَار معرفَة فقوي فِيهِ الِابْتِدَاء نَحْو : الويل لَهُ ، والخيبة لَهُ ، لَكِن إِدْخَال ((أل)) لَيْسَ مطردا فِي جَمِيعهَا، وَإِنَّمَا هُوَ سَماع نَص عَلَيْهِ سِيبَوَيْهٍ ، فَلَا يُقَال : السَّقْي لَك والرعي .
وَقَالَ الْفراء والجرمي بقياسه ، ووهاه أَبُو حَيَّان" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في القياس على المصدر المعرف بـ أل ، حيث قال الفراء والجرمي بقياسه ، ووهاه أبو حيان[٢] ، وذكر السيوطي قول سيبويه أنه سماع .
مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**المفعول له**

**مسألة (٢)**

**القول في امتناع اتساع الظرف مع الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ .**

---

(١) همع الهوامع٣/١٠٩ .
(٢) التذييل والتكميل٧/١٦٨ .

قال السيوطي[1] : "وَقيل يمْتَنع الاتساع مَعَ الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ أَيْضا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أصل يشبه بِهِ، إِذْ لَا يُوجد مَا يتعدي إِلَى ثَلَاثَة بِحَق الأَصْل ، وَالْحمل إِنَّمَا يكون على الْأُصُول ، لَا على الْفُرُوع .

وَهَذَا مَا صَححهُ ابْن عُصْفُور قِيَاسا لما ذكر ، وسماعا ، لِأَنَّهُ لم يرد إِلَّا فِي الْمُتَعَدِّي لوَاحِد وَاللَّازِم .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْأَمر كَمَا قَالَ من عدم السماع مَعَ الْمُتَعَدِّي لاثْنَيْنِ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان فيما صححه ابن عصفور ، أنه يمتنع الاتساع مَعَ الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ أَيْضا ، حيث قال أبو حيان موافقا ابن عصفور[2] : "وَالْأَمر كَمَا قَالَ من عدم السماع مَعَ الْمُتَعَدِّي لاثْنَيْنِ" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

والراجح هنا قول أبي حيان .

**المستثنى**

**مسألة (٣)**

**القول في جواز أن يكون المستثنى أكثر من المستثنى منه .**

قال السيوطي[3] : "وَذهب بعض الْبَصرِيين وَبَعض الْكُوفِيّين : إِلَى أَنه يجوز أَن يكون الْمخْرج النّصْف فَمَا دونه ، وَلَا يجوز أَن يكون أَكثر من ذَلِك ، وَيدل لجَوَاز الْأَكْثَر قَوْله تَعَالَى : {إِن عبَادي لَيْسَ لَك عَلَيْهِم سُلْطَان إِلَّا من اتبعك من الغاوين}[4] ، والغاوون أَكثر من الرَّاشِدين {وَمن يرغب عَن مِلَّة إِبْرَاهِيم إِلَّا من سفه نَفسه}[5] وَحَدِيث مُسلم : (يَا عبَادي كلم جَائِع إِلَّا من أطعمته) [6] والمطعمون أَكثر قطعا ولجواز النّصْف قَوْله تَعَالَى : {قُم اللَّيْل إِلَّا قَلِيلا نصفه}[7] .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَجَمِيع مَا استْدلَّ بِهِ مُحْتَمل التَّأْوِيل ، والمستقرأ من كَلَام الْعَرَب إِنَّمَا هُوَ الِاسْتِثْنَاء الْأَقَل" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١)همع الهوامع٣/١٦٩.

(٢) التذييل والتكميل٨/٩٥ .

(٣)همع الهوامع٣/٢٦٩ .

(٤) سورة الحجر١٥/٤٢ .

(٥) سورة البقرة٢/١٣٠ .

(٦) صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآذاب ، باب تحريم الظلم (٢٥٧٧) .

(٧) سورة المزمل٧٣/٢-٣.

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز أن يكون المستثنى أكثر من المستثنى منه ، حيث استشهد السيوطي بقوله تعالى : {إِن عبَادي لَيْسَ لَك عَلَيْهِم سُلْطَان إِلَّا من اتبعك من الغاوين}[1] ، والغاوون أَكثر من الرَّاشِدين {وَمن يرغب عَن مِلَّة إِبْرَاهِيم إِلَّا من سفه نَفسه}[2] وَحَدِيث مُسلم : (يَا عبَادي كلكم جَائِع إِلَّا من أطعمته) والمطعمون أَكثر قطعا ولجواز النّصْف قَوْله تَعَالَى : {قُم اللَّيْل إِلَّا قَلِيلا نصفه}[3] . حيث قال أبو حيان[4] : "وَجَمِيع مَا اسْتدلَّ بِهِ مُحْتَمل التَّأْوِيل ، والمستقرأ من كَلَام الْعَرَب إِنَّمَا هُوَ الِاسْتِثْنَاء الْأَقَل" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**الحال**

**مسألة (٤)**

**القول في إعراب نحو : (أنت الرجل علما) .**

قال السيوطي[5] : "الأول : مَا وَقع بعد خبر قرن بأل الدَّالَّة على الْكَمَال نَحْو : أَنْت الرجل علما، أَي الْكَامِل فِي حَال علم ، فَيُقَال : أَنْت الرجل أدبا ، ونبلا ، وحلما .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَعِنْدِي أَن النصب فِي هَذَا على التَّمْيِيز كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْت الْكَامِل من حَيْثُ الْعلم، لِأَن إِطْلَاق الرجل بِمَعْنى الْكَامِل مَعْرُوف ، وَالْأَصْل : أَنْت الْكَامِل علمه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في إعراب نحو : (أنت الرجل علما) ، حيث قال أبو حيان[6] : "وَعِنْدِي أَن النصب فِي هَذَا على التَّمْيِيز كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْت الْكَامِل من حَيْثُ الْعلم، لِأَن إِطْلَاق الرجل بِمَعْنى الْكَامِل مَعْرُوف ، وَالْأَصْل : أَنْت الْكَامِل علمه .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**التمييز**

**مسألة (٥)**

**القول في جواز جر مميز كأين مع فقد ((من)) .**

---

(١) سورة الحجر ١٥/٤٢ .

(٢) سورة البقرة٢/١٣٠ .

(٣) سورة المزمل٧٣/٢-٣ .

(٤) التذييل والتكميل٨/٢٥٦-٢٥٧ .

(٥)همع الهوامع٤/١٥.

(٦) التذييل والتكميل٩/٤٨ .

قال السيوطي[١] : "وَيجوز جَرّه مَعَ فقد ((من)) .

قَالَ أَبُو حَيَّان[٢] : إِلَّا أَنه لَا يحفظ ، فَإِن جَاءَ كَانَ على إِضْمَار ((من)) وَهُوَ مَذْهَب الْخَلِيل وَالْكسَائِيّ ، وَلَا يحمل على إِضَافَة كأين ، كَمَا ذهب إِلَيْهِ ابْن كيسَان ، لِأَنَّهُ لَا يجوز إضافتها إِذْ المحكى لَا يُضَاف ، وَلِأَن فِي آخرهَا تنوينا فَهُوَ مَانع من الْإِضَافَة أَيْضا .

وَقد قَالَ سِيبَوَيْهٍ : إِن جرها أحد من الْعَرَب فعسي أَن يجرها بإضمار ((من)) . انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في جواز جر مميز كأين مع فقد ((من)) ، حيث قال أبو حيان[٣] : "إِلَّا أَنه لَا يحفظ ، فَإِن جَاءَ كَانَ على إِضْمَار ((من)) وَهُوَ مَذْهَب الْخَلِيل وَالْكسَائِيّ ، وَلَا يحمل على إِضَافَة كأين ، كَمَا ذهب إِلَيْهِ ابْن كيسَان ، لِأَنَّهُ لَا يجوز إضافتها إِذْ المحكى لَا يُضَاف ، وَلِأَن فِي آخرهَا تنوينا فَهُوَ مَانع من الْإِضَافَة أَيْضا .

وَقد قَالَ سِيبَوَيْهٍ : إِن جرها أحد من الْعَرَب فعسي أَن يجرها بإضمار ((من))" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**نواصب المضارع**

**مسألة (٦)**

القول في تقديم مَعْمُول الْفِعْل على (إذن) .

قال السيوطي[٤] : "فَلَو قدمت مَعْمُول الْفِعْل على إِذن نَحْو : زيدا إِذن أكْرم .

فَذهب الْفراء : إِلَى أَنه يبطل عَملهَا .

وَأَجَازَ الْكسَائي إِذْ ذَاك الرّفْع وَالنّصب .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا نَص أحفظه عَن الْبَصرِيين فِي ذَلِك ، ومقتضي اشتراطهم التصدير فِي عَملهَا أَلا تعْمل ، وَالْحَالة هَذِه ، لِأَنَّهَا غير مصدرة .

وَيحْتَمل أَن يُقَال : تعْمل ، لِأَنَّهَا وَإِن لم تصدر لفظا فَهِيَ مصدرة فِي النِّيَّة ، لِأَن النِّيَّة بالمفعول التَّأْخِير" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في تقديم مَعْمُول الْفِعْل على إذن ، حيث اختلف هل تعمل إذن أم لا ، فقال أبو حيان[١] : "وَلَا نَص أحفظه عَن الْبَصرِيين فِي ذَلِك ، ومقتضي اشتراطهم التصدير فِي عَملهَا أَلا تعْمل ، وَالْحَالة هَذِه ، لِأَنَّهَا غير مصدرة" .

---

(١) همع هوامع٤/٨٤–٨٥.

(٢) التذييل والتكميل.

(٣) التذييل والتكميل١٠/٥١ .

(٤) همع هوامع٤/١٠٥–١٠٦ .

وَيحْتَمل أَن يُقَال : تعْمل ، لِأَنَّهَا وَإِن لم تصدر لفظا فَهِيَ مصدرة فِي النِّيَّة ، لِأَن النِّيَّة بالمفعول التَّأْخِير .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**– معارضات السيوطي لأبي حيّان في المجرورات وتوابع النحو .**

**المجرورات**

**مسألة (١)**

**القول في معنى رُبّ أنها موضوعة للتقليل والتكثير من غير غَلَبَة فِي أَحدهمَا .**

قال السيوطي[٢] : "و(خامسها)= مَوْضُوعَة (لَهما) من غير غَلَبَة فِي أَحدهمَا . نقله أَبُو حَيَّان عَن بعض الْمُتَأَخِّرين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في معنى رُبّ أنها موضوعة للتقليل والتكثير من غير غَلَبَة فِي أَحدهمَا نقلة أَبُو حَيَّان[٣] عَن بعض الْمُتَأَخِّرين .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**الإضافة**

**مسألة (٢)**

**تقسيم الإضافة (تخصيص وتعريف) .**

قال ابن مالك :

**وَذِي الإضَــــافَةُ اسْــــمُهَا لَفْظِيّــــةْ ... وَتِلْــــــكَ مَحْضَــــــةٌ وَمَعْنَوِيّــــــة**

---

(١) التذييل والتكميل٤/١٦٥٤ .

(٢) همع هوامع٤/١٧٥ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٧٣٧ .

قال السيوطي[١] : "(و) الْمَحْضَة (هِيَ الَّتِي تفِيد تعريفا) إِذا كَانَ الْمُضَاف إِلَيْهِ معرفَة (أَو تَخْصِيصًا) إِذا كَانَ نكرَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : هَكَذَا قَالُوا ، وَلَيْسَ بِصَحِيح ، لِأَنَّهُ من جعل الْقسم قسيما ، وَذَلِكَ أَن التَّعْرِيف تَخْصِيص ، فَهُوَ قسم مِنْهُ .

وَالصَّوَاب أَنَّهَا تفِيد التَّخْصِيص فَقَط ، وَأقوى مراتبه التَّعْرِيف .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ المحضة تفيد ، (تعريفا) إِذا كَانَ الْمُضَاف إِلَيْهِ معرفَة (أَو تَخْصِيصًا) إِذا كَانَ نكرَة ، و قال أبو حيان[٢] : "هَكَذَا قَالُوا ، وَلَيْسَ بِصَحِيح ، لِأَنَّهُ من جعل الْقسم قسيما، وَذَلِكَ أَن التَّعْرِيف تَخْصِيص، فَهُوَ قسم مِنْهُ .

وَالصَّوَاب أَنَّهَا تفِيد التَّخْصِيص فَقَط ، وَأقوى مراتبه التَّعْرِيف" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**المضاف للياء**

**مسألة (٣)**

**اشتراط ابن مالك أن تكون الإضافة (غير محضة) فلا حذف ولا قلب للياء .**

قال السيوطي[٣] : "(قَالَ ابْن مَالك : فَإِن كَانَت) الْإِضَافَة (غير مَحْضَة) كإضافة : مكرمي مرَادا بِهِ الْحَال أَو الِاسْتِقْبَال (فَلَا حذف وَلَا قلب) ، لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ فِي نِيَّة الِانْفِصَال ، فَلم تمازج مَا اتَّصَلت بِهِ ، فتشبه يَاء : قَاض فِي جَوَاز الْحَذف ، فَلَا حَظّ لَهَا فِي غير الْفَتْح والسكون.

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَغَيره من النَّحْوِيين لم يذكرُوا هَذَا الْقَيْد ، ثمَّ نَقله فِي ((الارتشاف)) عَن الْمجَالِس لثعلب ، وَالنِّهَايَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي اشتراط ابن مالك أن تكون الإضافة (غير محضة ) كإضافة : مكرمي مرَادا بِهِ الْحَال أَو الِاسْتِقْبَال فلا حذف ولا قلب للياء ، وخالفه أبو حيان وقال[٤] : "من النَّحْوِيين لم يذكرُوا هَذَا الْقَيْد ، ثمَّ نَقله فِي ((الارتشاف)) عَن الْمجَالِس لثعلب ، وَالنِّهَايَة" .

ووافقه السيوطي[٥]

---

(١) همع هوامع٤/٢٦٨ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٨٠١ .

(٣)همع هوامع٤/٣٠٠.

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٨٥٣ .

(٥)همع هوامع٤/٢٩٩.

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**الجوازم**

**مسألة (٤)**

**أنّى تقع شرطية .**

قال ابن مالك :

**وَحَيْثُمَـا ، أَنّـى) ، وَحَـرْفٌ : (إِذْ مَـا)          كَـــ(إِنْ) ، وَبَـــاقِي الأَدَوَاتِ أَسْـــمَا**

قال السيوطي[١] : "وَتَقَع ((أَنى)) استفهاما بِمَعْنى ((مَتى)) نَحْو : {فَأتوا حَرْثكُمْ أَنى شِئْتُم}[٢].

وَاخْتَارَ أَبُو حَيَّان فِي الْآيَة الأولى أَنَّهَا شَرْطِيَّة أُقِيمَت فِيهَا الْأَحْوَال مقَام الظروف المكانية، وَالْجَوَاب مَحْذُوف" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٣] في أنّى تقع شرطية أُقِيمَت فِيهَا الْأَحْوَال مقَام الظروف المكانية، وَالْجَوَاب مَحْذُوف ، في نَحْو : {فَأتوا حَرْثكُمْ أَنى شِئْتُم}[٤] .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**الحروف غير العاطفة**

**مسألة (٥)**

**الخلاف في (جير) اسم أو حرف .**

قال السيوطي[٥] : "وَفِي شرح التسهيل لأبي حَيَّان : جير من حُرُوف الْجَوَاب فِيهَا خلاف، أَهي اسْم أَو حرف" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان في الخلاف في جير ، حيث قال أبو حيان[٦] : "جير من حُرُوف الْجَواب فِيهَا خلاف ، أَهي اسْم أَو حرف" .

فجعلها حرف .

---

(١) همع هوامع٤/٣١٧-٣١٨ .

(٢) سورة البقرة٢/٢٢٣ .

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٨٦٧ .

(٤) سورة البقرة٢/٢٢٣ .

(٥) همع هوامع٤/٣٧٥ .

(٦) ارتشاف الضرب٥/٢٣٧٠ .

وقال السيوطي[١] : "(جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كأمْسِ (والفتح) للتخفيف كأيْنَ ، وكيف حرفٌ (له) أي للجواب (كنَعَمْ)" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**نونا التوكيد**

**مسألة (٦)**

**حذف نون التوكيد الخفيفة للوقف .**

قال السيوطي[٢] : "(و)تحذف الْخَفِيفَة (للْوَقْف بعد كسر أَو ضم مردودا مَا حذف لَهَا) من يَاء ، أَو وَاو ، لزوَال سَبَب حذفهما ، وَهُوَ التقاء الساكنين بحذفها كَقَوْلِك فِي : اضربن ، واضربُن : اضربي واضربُوا .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : الَّذِي يظْهر أَن دُخُولهَا فِي الْوَقْف خطأ لِأَنَّهَا لَا تدخل لِمَعْنى التوكيد ، ثمَّ يحذف ، وَلَا يبْقى دَلِيل على مقصودها الَّذِي جَاءَت لَهُ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ نون التوكيد الخفيفة تحذف عن الوقف بعد كسر أَو ضم مردودا مَا حذف لَهَا من يَاء ، أَو وَاو ، لزوَال سَبَب حذفهما ، فقال أبو حيان : الَّذِي يظْهر أَن دُخُولهَا فِي الْوَقْف خطأ لِأَنَّهَا لَا تدخل لِمَعْنى التوكيد ، ثمَّ يحذف ، وَلَا يبْقى دَلِيل على مقصودها الَّذِي جَاءَت لَهُ .

مما يدل على مخالفة أبي حيان للسيوطي .

ويبدو أن الراجح هنا قول أبي حيّان .

**العوامل**

**مسألة (٧)**

قول ابن درستويه أن الفعل ((نصح)) يتَعَدَّى لوَاحِد بِنَفسِهِ ، وَللْآخر بِحرف الْجَرّ .

قال السيوطي[٣] : "وَقَالَ ابْن درسْتوَيْه : أصل ((نصح)) أَن يتَعَدَّى لوَاحِد بِنَفسِهِ ، وَللْآخر بِحرف الْجَرّ ، وَالْأَصْل : نصحت لزيد رَأْيه .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَمَا زعم لم يسمع فِي مَوضِع .

قلت : وَلَا أَظُنهُ مَخْصُوصًا بنصح ، فَإِنَّهُ مُمكن فِي بَاقِي أخواته إِذْ يُقَال : شكرت لَهُ معروفه ، ووزنت لَهُ مَاله" .

---

(١) همع هوامع٤/٣٧٤ .

(٢) همع هوامع٤/٤٠٤ .

(٣)همع هوامع٥/٩-١٠ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر ابن درستويه أن الفعل ((نصح)) يتَعَدَّى لوَاحِد بِنَفسِهِ ، وَللْآخر بِحرف الْجَرّ ، فقال أبو حيان[1] : "وَمَا زعم لم يسمع فِي مَوضِع" .

وقال السيوطي : "وَلَا أَظُنهُ مَخْصُوصًا بنصح ، فَإِنَّهُ مُمكن فِي بَاقِي أخواته إِذْ يُقَال : شكرت لَهُ معروفه ، ووزنت لَهُ مَاله" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**أنواع الفعل**

**الفعل متصرف وجامد**

**مسألة (٨)**

**تجويز الْكسَائي إتباع فاعل (نعم وبئس) بمعموله .**

قال السيوطي[2] : "(وَثَالِثهَا) : قَالَه الْكسَائي : يجوز بمعموله أَي الْفَاعِل نَحْو : نعم فِيك فِيك الرَّاغِب .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَفِي الشّعْر مَا يدل لَهُ ، قَالَ :

... ... ... ... ... ... **وَبِئسَ من المليحاتِ البديلُ**[3]

" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ الْكسَائي أجاز إتباع فاعل نعم وبئس بمعموله نَحْو : نعم فِيك الرَّاغِب.

فقال أبو حيان[4] : "وَفِي الشّعْر مَا يدل لَهُ ، قَالَ :

... ... ... ... ... ... **وَبِئسَ من المليحاتِ البديلُ**[5]

---

(١) ارتشاف الضرب٤/٢٠٨٨ .

(٢) همع هوامع٥/٣٢-٣٣ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لرفاعة بن عاصم الفقعي في تذكرة النحاة ٨٩ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/٢٠٤٦ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لرفاعة بن عاصم الفقعئ في تذكرة النحاة ٨٩ .

" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**المصدر**

**مسألة (٩)**

**مذهب الفارسي وابن جني في عمل المصدر في المجرور والظّرف .**

قال ابن مالك :

**بِفِعْلِـه المَصْـدَرَ أَلْحِـقْ فِـي العَمَـلْ مُضَــافاً أَوْ مُجَــرّداً أَوْ مَــعَ (أَلْ)**

قال السيوطي[١] : "(وَثَالِثهَا) يعْمل فِي الْمَجْرُور فَقَط) دون الْمَفْعُول الصَّرِيح ، قَالَه الْفَارِسِي وَابْن جني .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَقِيَاس قَوْلهمَا إعماله فِي الظّرْف ، إِذْ لَا فرق بَينهمَا وَقد أجَازه جماعة".

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ مذهب الفارسي وابن جني هو عمل المصدر في المجرور فقط ، فقال أبو حيان[٢] : "وَقِيَاس قَوْلهمَا إعماله فِي الظّرْف ، إِذْ لَا فرق بَينهمَا وَقد أجَازه جماعة" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**اسم الفاعل**

**مسألة (١٠)**

**إعراب مفعول (اسم الفاعل) .**

قال ابن مالك :

**كَفِعْلِــهِ اسْــمُ فَاعِــلٍ فِــي العَمَــلِ إنْ كَــانَ عَــنْ مُضِــيّهِ بِمَعْــزِلِ**

قال السيوطي[٣] : "(ويضاف لمفعوله) جَوَازًا نَحْو : {هَديا بَالغ الْكَعْبَة}[٤] .

{إِنَّك جَامع النَّاس}[٥] {غير محلي الصَّيْد}[٦] .

قَالَ أَبُو حَيَّان : "وَظَاهر كَلَام سِيبَوَيْهٍ : أَن النصب أولى من الْجَرّ ، وَقَالَ الْكسَائي : هما سَوَاء ، وَيظْهر لي أَن الْجَرّ أولى ، لِأَن الأَصْل فِي الْأَسْمَاء ، إِذا تعلق أَحدهمَا بِالْآخرِ الْإِضَافَة وَالْعَمَل، إِنَّمَا هُوَ بِجِهَة الشبة للمضارع فالحمل على الأَصْل أولى" .

---

(١) همع هوامع٥/٦٦ .

(٢) التذييل والتكميل ١١/٥٧ .

(٣) همع هوامع٥/٨٣ .

(٤) سورة المائدة ٥/٩٥ .

(٥) سورة آل عمران ٣/٩ .

(٦) سورة المائدة ٥/١ .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيان أنّ ظاهر كلام سيبويه في إعراب مفعول اسم الفاعل ، أَن النصب أولى من الْجَرّ ، وَقَالَ الْكسَائي : هما سَوَاء ، وقال السيوطي[1] : "وَظَاهر كَلَام سِيبَوَيْهٍ : أَن النصب النصب أولى من الْجَرّ ، وَقَالَ الْكسَائي : هما سَوَاء ، وَيظْهر لي أَن الْجَرّ أولى ، لِأَن الأَصْل فِي الْأَسْمَاء ، إِذا تعلق أَحدهمَا بِالْآخرِ الْإِضَافَة وَالْعَمَل، إِنَّمَا هُوَ بِجِهَة الشبة للمضارع فالحمل على الأَصْل أولى" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

والراجح هو قول أبي حيّان .

**اسم المفعول**

**مسألة (١١)**

**إضافة (اسْم الْمَفْعُول) إلى مرفوعه دون (اسم الفاعل) .**

قال السيوطي[2] : "قَالَ :

**وَنحن تَرَكْنَا تَغْلِب ابْنَةَ وَائِل كمضرُوبَةٍ رجْلاَهُ مُنْقَطِع الظّهْر**[3]

(وَتجوز إِضَافَته) أَي اسْم الْمَفْعُول (إِلَيْهِ) أَي إِلَى مرفوعه (دونه) أَي اسْم الْفَاعِل ، فَإِنَّهُ لَا يجوز فِيهِ ذَلِك نَحْو : زيد مَضْرُوب الظّهْر .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح أَن الْإِضَافَة فِي مثل ذَلِك من نصب لَا من رفع ، وَأَصله : ((مَضْرُوب الظّهْر))" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنه تجوز إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه دون اسم الفاعل ، وقيد أبو حيان ذلك بقوله[4] : "وَالصَّحِيح أَن الْإِضَافَة فِي مثل ذَلِك من نصب لَا من رفع ، وَأَصله : ((مَضْرُوب الظّهْر))" .

---

(١) التذييل والتكميل ١٠/٣٣٩ .

(٢) همع هوامع٥/٩٠ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ١٠٧ .

(٤) ارتشاف الضرب٥/٢٢٨٧ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**الصّفة المُشبّهة**

**مسألة (١٢)**

**جمع الصفة المشبهة (جمع تكسير) حِين رفعت السببي مُسندَة إِلَى جمع .**

قال السيوطي[١] : "(وتكسيرها حِينَئِذٍ) أَي حِين رفعت السببي مُسندَة إِلَى جمع (إِن أمكن أولى من الْإِفْرَاد فِي الْأَصَح) سَوَاء كَانَ الْمَوْصُوف جمعا أم مثنى أم مُفردا ، نَحْو : مَرَرْت بِرِجَال حسان غلمانهم ، وَرجلَيْنِ حسان غلمانهما وبرجل حسان غلمانه .

هَذَا قَول الْمبرد ، وَنَصّ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهٍ فِي بعض نسخ كِتَابه وَأَجَازَهُ الْجُزُولِيّ ، وَصَاحب ((التَّمْهِيد))، وَبِه جزم ابْن مَالك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذهب بعض شُيُوخنَا إِلَى أَن الْإِفْرَاد أحسن من التكسير قَالَ : لِأَن الْعلَّة فِي ذَلِك أَنه قد ينزل منزلَة الْفِعْل إِذا رفع الظَّاهِر ، وَالْفِعْل لَا يثنى وَلَا يجمع ، فَانْتفى أَن تكون الصّفة مُفْردَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ جمع الصفة المشبهة جمع تكسير حِين رفعت السببي مُسندَة إِلَى جمع أولى من الْإِفْرَاد فِي الْأَصَح ، هَذَا قَول الْمبرد ، وَنَصّ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهٍ فِي بعض نسخ كِتَابه وَأَجَازَهُ الْجُزُولِيّ ، وَصَاحب ((التَّمْهِيد)) ، وَبِه جزم ابْن مَالك .

وخالف أبو حيان فقال[٢] : "وَذهب بعض شُيُوخنَا إِلَى أَن الْإِفْرَاد أحسن من التكسير قَالَ: لِأَن الْعلَّة فِي ذَلِك أَنه قد ينزل منزلَة الْفِعْل إِذا رفع الظَّاهِر ، وَالْفِعْل لَا يثنى وَلَا يجمع ، فَانْتفى أَن تكون الصّفة مُفْردَة" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**التوابع**

**مسألة (١٣)**

**العامل في البدل .**

قال ابن مالك :

**التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلَا ... وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمّى بَدَلَا**

قال السيوطي[١] : "(وَقيل : هُوَ) : الْعَامِل (نِيَابَة عَنهُ) أَي عَن الْمُقدر ، حَكَاهُ أَبُو حَيَّان عَن ابْن عُصْفُور قَالَ : لما حذفت الْعَرَب عَامل الْبَدَل عوضت مِنْهُ الْعَامِل فِي الْمُبدل مِنْهُ فَتَوَلّى

---

(١) همع هوامع٥/١٠١ .

(٢) التذييل والتكميل .

من الْعَمَل مَا كَانَ يَتَوَلَّاهُ ذَلِك الْمَحْذُوف ، كَمَا أَنهم لما عوضوا الظّرْف وَالْمَجْرُور فِي نَحْو : زيد عنْدك قَائِما وَفِي الدَّار جَالِسا من مُسْتَقر الْمَحْذُوف توليا من الْعَمَل مَا لَهُ ، فنصبا الْحَال ، ورفعا الضَّمِير" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي قول أبي حيان[٢] أنّ في البدل هو العامل (نِيَابَة عَنهُ) أَي عَن الْمُقدر .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**التوكيد**

**مسألة (١٤)**

توكيد **متعاطفين** عند اتحاد عاملهما معنى .

قال ابن مالك :

**وَاغْنَ بِـ(كِلْتَا) فِي مُثَنًّى وَ(كِلَا) عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلا)**

قال السيوطي[٣] : "((وَلَا يتحد توكيد متعاطفين مَا لم يتحد عاملهما معنى)) فَلَا يُقَال : مَاتَ زيد وعاش عَمْرو وَكِلَاهُمَا .

فَإِن اتحدا معنى جَازَ ، وَإِن اخْتلفَا لفظا جزم بِهِ ابْن مَالك تبعا للأخفش نَحْو : انْطلق زيد، وَذهب بكر كِلَاهُمَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيحْتَاج ذَلِك إِلَى سَماع من الْعَرَب حَتَّى يصير قانونا يَبْنِي عَلَيْهِ ، وَالَّذِي تَقْتَضِيه الْقَوَاعِد الْمَنْع ، لِأَنَّهُ لَا يجْتَمع عاملان على مَعْمُول وَاحِد ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ على تَابعه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنه وَلَا يتحد توكيد متعاطفين مَا لم يتحد عاملهما معنى فَلَا يُقَال : مَاتَ زيد وعاش عَمْرو وَكِلَاهُمَا .

فَإِن اتحدا معنى جَازَ ، وَإِن اخْتلفَا لفظا جزم بِهِ ابْن مَالك تبعا للأخفش ، وخالفهم أبو حيان وقال[٤] : "وَيحْتَاج ذَلِك إِلَى سَماع من الْعَرَب حَتَّى يصير قانونا يَبْنِي عَلَيْهِ ، وَالَّذِي تَقْتَضِيه تَقْتَضِيه الْقَوَاعِد الْمَنْع ، لِأَنَّهُ لَا يجْتَمع عاملان على مَعْمُول وَاحِد ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ على تَابعه" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) همع هوامع٥/١٦٧ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/١٩٦١ .

(٣) همع هوامع٥/٢٠٤ .

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٩٥٣ .

والراجح هنا قول السيوطي .

**حروف العطف**

**مسألة (١٥)**

**مخالفة ابن مالك للجمهور بتجويز دخول (أم) على مفرد .**

قال ابن مالك :

**وَبِانْقِطَـاعٍ وَبِمَعْنَـى (بَـلْ) وَفَـتْ إنْ تَـكُ مِمّـا قُيِّـدَتْ بِـهِ خَلَـتْ**

قال السيوطي[١] : "(لَا مُفْرد) أَي لَا تدخل عَلَيْهِ (خلافًا لِابْنِ مَالك) فِي قَوْله بذلك ، وَأَنه مِنْهُ قَوْلهم : ((إِنَّهَا لإبل أم شَاءَ)) لقَوْل بَعضهم : ((إِن هُنَاكَ لإبلا أم شَاءَ)) بِالنّصب .

قَالَ : فَهَذَا عطف صَرِيح يُقَوي عدم الْإِضْمَار فِي الْمَرْفُوع .

قَالَ أَبُو حَيَّان وَابْن هِشَام : وَقد خرق إِجْمَاع النَّحْوِيين فِي ذَلِك ، فَإِنَّهُم اتَّفقُوا على تَقْدِير مُبْتَدأ : أَي بل : أَهِي شَاءَ .

وَأما رِوَايَة النصب إِن صحّت ، فَالْأولى أَن يقدر فِيهَا ناصب أَي أم أرى شَاءَ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ (أم) لا تدخل على مفرد ، وخالف ابن مالك ، ومنه : ((إِنَّهَا لإبل أم شَاءَ)) لقَوْل بَعضهم : ((إِن هُنَاكَ لإبلا أم شَاءَ)) بِالنّصب .

فقال أبو حيان وابن هشام[٢] : "وَقد خرق إِجْمَاع النَّحْوِيين فِي ذَلِك ، فَإِنَّهُم اتَّفقُوا على تَقْدِير مُبْتَدأ : أَي بل : أَهِي شَاءَ .

وَأما رِوَايَة النصب إِن صحّت ، فَالْأولى أَن يقدر فِيهَا ناصب أَي أم أرى شَاء" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**خاتمة في تابع المنادى**

**مسألة (١٦)**

**تجويز الكسائي رفع نسق أول مفعولي ظنّ .**

قال ابن مالك :

**تَـابِعَ ذِي الضّـمِّ المُضَـافَ دُونَ (أَلْ) أَلْزِمْـهُ نَصْـباً كَـ((أَزَيْـدُ ذَا الحِيَـلِ))**

قال السيوطي[١] : "(وَجوز الْكسَائي رفع نسق أول) مفعولي : ظن (إِذا لم يظْهر الْإِعْرَاب فِي الْمسند إِلَيْهِمَا) نَحْو : أَظن عبد الله وزيدا قاما أَو يقومان ، أَو ((مَا لَهما كثير)) بِخِلَاف : قَائِمين أَو قَائِما .

---

(١) همع هوامع٥/٢٤٦ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/٢٠١١ .

وَخَالفهُ الْفراء والبصريون ، وَهَذَا النَّقْل عَنهُ هُوَ الصَّوَاب .

وَقَالَ أَبُو حَيَّان : خلاف مَا فِي التسهيل من نَقله اشْتِرَاط خَفَاء إِعْرَاب الثَّانِي ممثلا لَهُ : ((ظَنَنْت زيدا صديقي وَعَمْرو))" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي تجويز الكسائي رفع نسق أول مفعولي ظنّ (إِذا لم يظْهر الْإِعْرَاب فِي الْمسند إِلَيْهِمَا) ، نَحْو : أَظن عبد الله وزيدا قاما أَو يقومان .

وَخَالفهُ الْفراء والبصريون ، وخالفه أبي حيّان وقال[٢] : " خلاف مَا فِي التسهيل من نَقله اشْتِرَاط خَفَاء إِعْرَاب الثَّانِي ممثلا لَهُ : ((ظَنَنْت زيدا صديقي وَعَمْرو))" .

ووافقه السيوطي .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

**الإخبار بالذي وفروعه**

**مسألة (١٧)**

**شرط الإخبار بالّذي في المتعاطفين أنْ يتحد العامل .**

قال السيوطي[٣] : "(و) شَرطه (أَن يتحد الْعَامِل فِي المتعاطفين) بِأَن كَانَ الَّذِي يُرَاد الْإِخْبَار عَنهُ مَعْطُوفًا ومعطوفا عَلَيْهِ ، فَتَقول فِي ((قَامَ زيد وَعَمْرو)) : ((الَّذِي قَامَ وَعَمْرو وَزيد)) بِخِلَاف مَا إِذا اخْتلف .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَذَلِكَ لَا يتَصَوَّر إِلَّا فِي الْعَطف على التَّوَهُّم نَحْو : ((زيد لم يقم وَلَا بصديقك)) تُرِيدُ : ((زيد لَيْسَ بقائم وَلَا بصديقك)) ، فَلَا يجوز الْإِخْبَار عَن قَوْلك : بصديقك ، لِأَن عَامل الْجَرّ لَيْسَ مَوْجُودا فِي الْمَعْطُوف عَلَيْهِ ، فَمَا اتَّحد الْعَامِل فِي المعتاطفين" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي شرط الإخبار بالّذي في المتعاطفين أنْ يتحد العامل ، بِأَن كَانَ الَّذِي يُرَاد الْإِخْبَار عَنهُ مَعْطُوفًا ومعطوفا عَلَيْهِ ، فَتَقول فِي ((قَامَ زيد وَعَمْرو)) : ((الَّذِي قَامَ وَعَمْرو وَزيد)) بِخِلَاف مَا إِذا اخْتلف .

فقال أبو حيان[٤] : "وَذَلِكَ لَا يتَصَوَّر إِلَّا فِي الْعَطف على التَّوَهُّم نَحْو : ((زيد لم يقم وَلَا بصديقك)) تُرِيدُ : ((زيد لَيْسَ بقائم وَلَا بصديقك)) ، فَلَا يجوز الْإِخْبَار عَن قَوْلك : بصديقك ، لِأَن عَامل الْجَرّ لَيْسَ مَوْجُودا فِي الْمَعْطُوف عَلَيْهِ ، فَمَا اتَّحد الْعَامِل فِي المعتاطفين" .

---

(١) همع هوامع٥/٢٩٣ .

(٢) ارتشاف الضرب٤/٢١٢٥ .

(٣) همع هوامع٥/٣٠٢ .

(٤) ارتشاف الضرب٣/١٠٥١-١٠٥٢ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**الضرائر**

**مسألة (١٨)**

**أقوال العلماء في الضرورة الشعرية .**

قال السيوطي[١] : "(وَجوزهُ ابْن جني وَابْن عُصْفُور ، وَأَبُو حَيَّان ، وَابْن هِشَام مُطلقًا) أَي أَي وَإِن لم يضْطَر إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مَوضِع ألفت فِيهِ الضرائر بِدَلِيل :

**كـــم بجُـــودٍ مُقَـــرفٍ نَـــالَ العُلَـــى** ... ... ... ... [٢]

فصل بَين كم ومدخولها بالجار وَالْمَجْرُور ، وَذَلِكَ لَا يجوز إِلَّا فِي الشّعْر وَلم يضْطَر إِلَى ذَلِك ، إِذْ قد يَزُول الْفَصْل بَينهمَا بِرَفْع ((مقرف)) أَو نَصبه" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ ابْن جني وَابْن عُصْفُور ، وَأَبُو حَيَّان[٣] ، وَابْن هِشَام أجاز الضرورة مُطلقًا أَي وَإِن لم يضْطَر إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مَوضِع ألفت فِيهِ الضرائر .

وخالفهم السيوطي وقال[٤] : "(يجوز للشاعر) أن يرتكب (ما لا يجوز في الاختيار)" مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيّان .

والراجح قول السيوطي .

---

(١) همع هوامع٥/٣٣٢ .

(٢) البيت من الرمل ، وهو لأنس بن زنيم في ديوانه ١١٣ وخزانة الأدب ٦/ ٤٧١ والدرر ٤/ ٤٩ وشرح شواهد الشافعية ٥٣ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٣ ، ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/ ١٠ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٠٣ . وعجزه : وكريم بخله قد وضعه .

(٣) ارتشاف الضرب٥/٢٣٧٧ .

(٤) همع هوامع٥/٣٣٢ .

**- معارضات السيوطي لأبي حيّان في المسائل الصّرفيّة .**

**أبنية الاسم**

**مسألة (١)**

**القول في حركة فاء المجرد الثلاثي {الحُبِك}[١] .**

قال السيوطي[٢] : "وللاحتياج إِلَيْهَا فِي الْأَفْعَال بِخِلَاف الْأَسْمَاء وَمَا ورد فِيهَا من نَحْو : دُئِل لدويبة، ورُئِم للاست فشاذّ ، و {الحُبِك}[٣] فَمن تدَاخل اللغتين ، أَعنِي ضمهَا وَكسرهَا، ركّب مِنْهُمَا الْقَارئ مَا قَرَأَ بِهِ كَذَا قَالَه ابْن جني .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالْأَحْسَن عِنْدِي أَن يكون مِمَّا تبع فِيهِ حَرَكَة الْحَاء لحركة تَاء {ذَاتِ}[٤] فِي الْكسر ، وَلم يعْتد بِاللَّامِ الساكنة لِأَن السَّاكِن حاجز غير حُصَيْن" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر أبو حيّان[٥] أنّ الْأَحْسَن عِنْدِه أَن يكون مِمَّا تبع فِيهِ حَرَكَة الْحَاء لحركة تَاء {ذَاتِ}[٦] فِي الْكسر ، وَلم يعْتد بِاللَّامِ الساكنة لِأَن السَّاكِن حاجز غير حُصَيْن في {الحُبِك}[٧] .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**أبنية الفعل**

**مسألة (٢)**

---

(١) سورة الذاريات ٥١/٧ .

(٢) همع هوامع٦/١١ .

(٣) سورة الذاريات ٥١/٧ .

(٤) سورة الذاريات ٥١/٧ .

(٥) ارتشاف الضرب ١/٣٤ .

(٦) سورة الذاريات ٥١/٧ .

(٧) سورة الذاريات ٥١/٧ .

**زيادة الوزن افْعَلّلَ بتَشْديد اللَّام الأولى .**

قال السيوطي[١] : "(وَزِيد افْعَلّلَ) بتَشْديد اللَّام الأولى نَحْو : اخْرَمَّسَ ، واجْرَمَّز .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَيظْهر لي أَنه من مزِيد الثلاثي غير الملحق ، وَغير المماثل" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي زيادة الوزن افْعَلّلَ بتَشْديد اللَّام الأولى نَحْو : اخْرَمَّسَ ، واجْرَمَّز ، فقال أبو حيان[٢] : وَيظْهر لي أَنه من مزِيد الثلاثي غير الملحق ، وَغير المماثل .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**الصّفة المشبهة**

**مسألة (٣)**

**الخلاف في بناء الصّفة المشبهة من وزن اسم الفاعل .**

قال ابن مالك :

**وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ القَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ**

قال السيوطي[٣] : "(وَلَا تبنى مَعَ مُتَعَدٍّ) بل من لَازم (وَقَلّ فِيهَا) وزن اسْم (الْفَاعِل) نَحْو : طَاهِر الْقلب ، ومُنطلِق اللِّسَان ، ومُنسبطِ الْوَجْه .

(خلافًا لمن منع مجاراتها الْمُضَارع) وَهُوَ الزَّمَخْشَرِيّ وَابْن الْحَاجِب .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا الْتِفَات إِلَيْهِ لاتفاقهم على أَن ضامر الكشح وساهم الْوَجْه ، وخامل الذّكر ، وَحَائِل اللَّوْن ، وَظَاهر الْفَاقَة، وطاهر الْعِرْض ، ومُطمئِن الْقلب صِفَات مشبهة وَهِي مجارية لَهُ .

قيل : وَلقَائِل أَن يَقُول : إِن هَذَا الصِّيَغ وَنَحْوهَا أَسمَاء فاعلين قصد بهَا الثُّبُوت ، فعوملت مُعَاملَة الصّفة المشبهة لَا أَنَّهَا صِفَات مشبهة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنه قلّ بناء الصّفة المشبهة من وزن اسم الفاعل ، وخالف من منع مجاراتها الْمُضَارع وَهُوَ الزَّمَخْشَرِيّ وَابْن الْحَاجِب .

قَالَ أَبُو حَيَّان[٤] : "وَلَا الْتِفَات إِلَيْهِ لاتفاقهم على أَن ضامر الكشح وساهم الْوَجْه ، وخامل وخامل الذّكر ، وَحَائِل اللَّوْن ، وَظَاهر الْفَاقَة، وطاهر الْعِرْض ، ومُطمئِن الْقلب صِفَات مشبهة وَهِي مجارية لَهُ" .

---

(١) همع هوامع٦/٢٠ .

(٢) ارتشاف الضرب١/١٨١ .

(٣) همع هوامع٦/٥٨ .

(٤) ارتشاف الضرب٥/٢٣٤٧ .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**أوزان ألف التّأنيث الممدودة**

**مسألة (٤)**

الوزن (فُعْلَلاء) بِالضَّمِّ وَفتح اللَّام .

قال السيوطي[١] : "(و) فُعْلَلاء بِالضَّمِّ وَفتح اللَّام كقُرْفَصاء .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يُثبتهُ غير ابْن مَالك ، وَقَالَ : الفتحة للتَّخْفِيف فَلَا تكون أصلا" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي إثبات ابن مالك وزن فُعْلَلاء بِالضَّمِّ وَفتح اللَّام كقُرْفَصاء ، فخالفه أبو حيّان وقال[٢] : "وَلم يُثبتهُ غير ابْن مَالك ، وَقَالَ : الفتحة للتَّخْفِيف فَلَا تكون أصلا" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود**

**مسألة (٥)**

**وزن (فَيعلَى) بِالْفَتْح من الأوزان المشتركة .**

قال السيوطي[٣] : "(وفَيعلَى) بِالْفَتْح كخَيْزلَى ، ودَيْكسَى لُغَة فِي ديْكِسَاء ، وَهِي الْقطعَة من النّعم .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يثبت هَذَا الْوَزْن إِلَّا ابْن القطاع ، وَتَبعهُ ابْن مَالك .

وَقَالَ غَيره : هُوَ فَعْللاء وفَعْلَلى : فَلم يثبت فِيعلى للممدود" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي وزن (فَيعلَى) بِالْفَتْح كخَيْزلَى من الأوزان المشتركة بين ألف التأنيث الْمَقْصُورَة والممدودة ، حيث قال أبو حيان[٤] : "وَلم يثبت هَذَا الْوَزْن إِلَّا ابْن القطاع ، وَتَبعهُ ابْن مَالك" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**التّصغير**

**مسألة (٦)**

**منع المازنيّ تصغير انفعال ، وافتعال .**

---

(١)همع هوامع٦/٧٣-٧٤ .

(٢) ارتشاف الضرب٢/٦٤٢ .

(٣)همع هوامع٦/٧٨-٧٩ .

(٤) ارتشاف الضرب٢/٦٥١ .

قال السيوطي[١] : "وَمنع الْمَازِنيّ من تَصْغِير انفعال ، وافتعال ، فَلم يجز فِي انطلاق : نُطَيليق وَلَا فِي افتقار : فُتَيْقِير ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَ لَهما مِثَال فِي الْأَسْمَاء بل يحذف حَتَّى يصير إِلَى مِثَال الْأَسْمَاء ، فَيُقَال : طُلَيق ، وفُقَير .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَيْسَ خلاف الْمَازِني مُخْتَصًّا بانفعال وافعتال فَقَط ، بل يشْتَرط فِي المصغّر كُله أَن يكون على مِثَال الْأَسْمَاء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي منع المازنيّ تصغير انفعال ، وافتعال ، فَلم يجز فِي انطلاق : نُطَيليق وَلَا فِي افتقار : فُتَيْقِير ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَ لَهما مِثَال فِي الْأَسْمَاء ، فقال أبو حيان[٢] : "وَلَيْسَ خلاف الْمَازِني مُخْتَصًّا بانفعال وافعتال فَقَط ، بل يشْتَرط فِي المصغّر كُله أَن يكون على مِثَال الْأَسْمَاء".

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**المنسوب**

**مسألة (٧)**

**النّسب إلى المركب تركيب جملة ، أو مزج ، أو عدد .**

قال ابن مالك :

**وَانْسُبْ لِصَدرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ ... مَا رُكِّبَ مَزْجاً وَلِثَانٍ تَمَّمَا**
**إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بَـ((ابْنِ)) أَوْ ((ابْ)) ... أَوْ مَا لَهُ التّعْرِيفُ بِالثّانِي وَجَبْ**

قال السيوطي[٣] : "وتحذف لهَذِهِ الْيَاء أَيْضاً عجز الْمركب تركيب جملَة ، أَو مزج ، أَو عدد إِجْرَاءً لَهُ مجْرى تَاء التَّأْنِيث ، فَيُقَال فِي النّسَب إِلَى تأبط شراً وبعلبك ، وَخَمْسَة عشر : تأبّطي ، وبعليّ، وخَمْسِيّ .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَكَانَ مُقْتَضى الْقيَاس أَن الْجُمْلَة لَا ينْسب إِلَيْهَا ، كَمَا أَنَّهَا لَا تثنى وَلَا تجمع وَلَا تُعْرَب ، وَلَا تُضَاف ، وَلَا تصغّر ، وَإِنَّمَا جَازَ النّسَب إِلَى الصَّدْر مِنْهَا تَشْبِيها بالمركب تركيب مَزْج" .

**التوضيح والتحليل :**

---

(١)همع هوامع٦/١٣٨ .

(٢) ارتشاف الضرب١/٤٦٢ .

(٣) همع هوامع٦/١٥٥-١٥٦ .

ذكر السيوطي أنّ عند النسّب إلى المركب تركيب جملة ، أو مزج ، أو عدد إجراءً له مجرى تاء التَّأْنِيث ، فَيُقَال فِي النّسَب إِلَى تأبط شراً وبعلبك ، وَخَمْسَة عشر : تأبّطي ، وبعليّ، وخَمْسِيّ .

فقال أبو حيّان[1] : "وَكَانَ مُقْتَضى الْقيَاس أَن الْجُمْلَة لَا ينْسب إِلَيْهَا ، كَمَا أَنَّهَا لَا تثنى وَلَا تجمع وَلَا تُعْرَب ، وَلَا تُضَاف ، وَلَا تصغّر ، وَإِنَّمَا جَازَ النّسَب إِلَى الصَّدْر مِنْهَا تَشْبِيها بالمركب تركيب مَزْج" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**إلتقاء الساكنين**

**مسألة (٨)**

**الفرار من إلتقاء ساكنين في المُتّصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف .**

قال السيوطي[2] : "وَرُبمَا فرّ من التقائهما فِي الْمُتَّصِل بإبدال همزَة مَفْتُوحَة من الْألف : : وَقُرِئَ : {فَيَومئِذٍ لاَّ يُسئَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلاَ جأَنٌ}[3] .

{وَلاَ الظّألين}[4] وَقَالَ الشَّاعِر :

**ولـــلأرْض أَمَّـــا سُـــودُها فَتَحجَّلّـــتْ بَياضـــاً وَأمـــا بيضُـــها فادْهَأَمَـــتِ**[5]

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلَا ينقاس شَيْء من ذَلِك إِلَّا فِي ضَرُورَة الشّعْر على كَثْرَة مَا جَاءَ مِنْهُ" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّه قد يفرّ من إلتقاء ساكنين في المتصل بإبدال همزَة مَفْتُوحَة من الْألف،: وَقُرِئَ : {فَيَومئِذٍ لاَّ يُسئَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلاَ جأَنٌ}[6] .

{وَلاَ الظّألين}[7] .

وقال أبو حيّان[8] : "وَلَا ينقاس شَيْء من ذَلِك إِلَّا فِي ضَرُورَة الشّعْر على كَثْرَة مَا جَاءَ مِنْهُ".

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٦٠٢ .

(٢) همع هوامع٦/١٧٧-١٧٨ .

(٣) سورة الرحمن٥٥/٣٩ .

(٤) سورة الفاتحة١/٧ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ٣٢٣ والمخصص ١٠/ ١٦٦ .

(٦) سورة الرحمن٥٥/٣٩ .

(٧) سورة الفاتحة١/٧ .

(٨) ارتشاف الضرب٢/٧١٧ .

الإمالة

مسألة (٩)

إمالة ألف التّأنيث المقصورة .

قال ابن مالك :

الألِـفُ المبْـدَلَ مِـنْ يَـا فِـي طَـرَفْ أَمِـلْ ، كَـذَا الوَاقِـعُ مِنْـهُ اليَـا خَلَـفْ
دُونَ مَزيـــدٍ أَوْ شُـــذُوذٍ ، وَلِمَـــا تَلِيــهِ هَــا التّأنِيــثِ مَــا الهَــا عَــدِمَا

قال السيوطي(١) : "وَكَذَا ، إِن كَانَ مآلها إِلَى الْيَاء فَإِنَّهَا تمال ، مِثَاله ألف التَّأْنِيث الْمَقْصُورَة فَإِنَّهَا تؤول إِلَى الْيَاء فِي حَال التَّثْنِيَة وَالْجمع بِاتِّفَاق من الْعَرَب ، وَقَيّده فِي التسهيل بقوله دون ممازجة زَائِد احْتِرَازاً من نَحْو قفا ، وقطا لِأَن أَلفه تؤول إِلَى الْيَاء مَعَ يَاء الْإِضَافَة .

فِي لُغَة هُذَيْل ، وتقرأ ألفا فِي لُغَة غَيرهم .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذِه الْمَسْأَلَة أَعنِي إِذا كَانَت الْألف لَا تؤول إِلَى الْيَاء إِلَّا بممازجة زَائِد فِيهَا خلاف" .

التوضيح والتحليل :

ذكر السيوطي أنّ ألف التّأنيث المقصورة تؤول إلى الياء في حال وَالْجمع بِاتِّفَاق من الْعَرَب ، وَقَيّده فِي التسهيل بقوله دون ممازجة زَائِد احْتِرَازاً من نَحْو قفا ، وقطا لِأَن أَلفه تؤول إِلَى الْيَاء مَعَ يَاء الْإِضَافَة .

فقال أبو حيّان(٢) : "وَهَذِه الْمَسْأَلَة أَعنِي إِذا كَانَت الْألف لَا تؤول إِلَى الْيَاء إِلَّا بممازجة زَائِد فِيهَا خلاف" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

الوقف

مسألة (١٠)

تاء التأنيث في جمع التصحيح تبدل هاء أم تبقى كما هي .

قال ابن مالك :

وقَـلَّ ذا فــي جمــع تصـحيحٍ ومــا ضـاهى، وغيـرُ ذيـن بـالعكس انتمـى

قال السيوطي(١) : "أما جمع التَّصْحِيح ، والمحمول عَلَيْهِ كالهندات ، وَالْبَنَات ، وَالْأَخَوَات وَالْأَخَوَات وَأولَات، فالأفصح الْوَقْف عَلَيْهِ بِالتَّاءِ ، وَيجوز إبدالها هَاء سمع : ((دفن البناه من المكرماه)) .

---

(١) همع هوامع٦/١٨٤–١٨٥ .

(٢) ارتشاف الضرب٢/٥٣٠ .

و ((كَيفَ الإخوه والأخوام)) .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَكَانَ الْقيَاس أَن يكون الْوَقْف بِالْهَاءِ ، لِأَنَّهَا الَّتِي للتأنيث ، لكِنهمْ أَرَادوا التَّفْرِقَة بَينهَا وَبَين مَا تكون فِيهِ للْوَاحِد كالسعلاة ، وعلقاة ، لِأَن التَّاء فِي الْمُفْرد بِمَنْزِلَة شَيْء ضُم إِلَى شَيْء ، وَالتَّاء فِي الْجمع قريبَة من تَاء الْإِلْحَاق نَحْو : تَاء : ((عفريت)) ، لِأَنَّهَا صَارَت مَعَ التَّأْنِيث تدل على الْجمع كالواو وَالنُّون فِي زيدين ، فَصحت لذَلِك" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ جمع التصحيح والمحول عليه عَلَيْهِ كالهندات ، وَالْبَنَات ، وَالْأَخَوَات وَأولَات ، فالأفصح الْوَقْف عَلَيْهِ بِالتَّاءِ ، وَيجوز إبدالها هَاء سمع : ((دفن البناه من المكرماه)) .

و ((كَيفَ الإخوه والأخوام)) .

فقال أبو حيّان[٢] : "بل الأفصح أَن يكون الْوَقْف بِالْهَاءِ ، لِأَنَّهَا الَّتِي للتأنيث ، لكِنهمْ أَرَادوا التَّفْرِقَة بَينهَا وَبَين مَا تكون فِيهِ للْوَاحِد كالسعلاة ، وعلقاة ، لِأَن التَّاء فِي الْمُفْرد بِمَنْزِلَة شَيْء ضُم إِلَى شَيْء ، وَالتَّاء فِي الْجمع قريبَة من تَاء الْإِلْحَاق نَحْو : تَاء : ((عفريت)) ، لِأَنَّهَا صَارَت مَعَ التَّأْنِيث تدل على الْجمع كالواو وَالنُّون فِي زيدين ، فَصحت لذَلِك" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**الاشتقاق**

**مسألة (١١)**

**الاشتقاق الأكبر .**

قال السيوطي[٣] : "فالأكبر : هُوَ عقد تقاليب الْكَلِمَة كلهَا على معنى وَاحِد ، كَمَا ذهب إِلَيْهِ ابْن جني فِي مَادَّة : ق ول : أَن تقاليبها السِّتَّة على معنى الخفة والسرعة نَحْو : القَوْل ، والقلو ، والولق ، والوقل ، واللوق ، واللقو .

وكما ذكر صَاحب ((الْمُحَرر)) فِي مَادَّة ((الْكَلِمَة)) : أَن خَمْسَة مِنْهَا مَوْضُوعَة لِمَعْنى الشدَّة وَالْقُوَّة ، وَهِي : الْكَلم ، والكمل ، واللكم ، والمكل ، وَالْملك .

وَالسَّادِس مهمل وَهُوَ : اللمك .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يقل بِهَذَا الِاشْتِقَاق الْأَكْبَر أحد من النَّحْوِيين إِلَّا أَبُو الْفَتْح بن جني .

---

(١) همع هوامع٦/٢١٦ .

(٢) ارتشاف الضرب٢/٨١٨ .

(٣) همع هوامع٦/٢٣٠ .

وَحكي عَن أبي عَليّ أَنه كَانَ يأنس بِهِ فِي بعض الْمَوَاضِع قَالَ : وَالصَّحِيح أَن هَذَا الِاشْتِقَاق غير معول عَلَيْهِ ، لعدم اطراده" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنواع الاشتقاق : الأكبر والأصغر ، فالأكبر هو هُوَ عقد تقاليب الْكَلِمَة كلهَا على معنى وَاحِد ، كَمَا ذهب إِلَيْهِ ابْن جني فِي مَادَّة : ق ول : أَن تقاليبها السِّتَّة على معنى الخفة والسرعة نَحْو : القَوْل ، والقلو ، والولق ، والوقل ، واللوق ، واللقو .

قَالَ أَبُو حَيَّان[1] : "وَلم يقل بِهَذَا الِاشْتِقَاق الْأَكْبَر أحد من النَّحْوِيين إِلَّا أَبُو الْفَتْح بن جني.

وقَالَ : وَالصَّحِيح أَن هَذَا الِاشْتِقَاق غير معول عَلَيْهِ ، لعدم اطراده" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**حروف الزيادة**

**مسألة (١٢)**

**زيادة الهاء في الوقف .**

قال السيوطي[2] : "وتزاد الْهَاء فِي الْوَقْف وَاللَّام فِي الْإِشَارَة على مَا مر فِي بابهما .

وَأنكر الْمبرد زِيَادَة الْهَاء ، لِأَنَّهَا لم تأت فِي كلمة مَبْنِيَّة على الْهَاء ، وَإِنَّمَا تلْحق لبَيَان الْحَرَكَة .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيح أَنَّهَا من حُرُوف الزِّيَادَة ، وَإِن كَانَت زيادتها قَليلَة من ذَلِك : أُمّهَه ، وهبلّع ، وهجْرَع ، وهِزْكَوْلَة" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي أنّ إنكار المبرد زيادة الهاء في الوقف ، فقال أبو حيّان[3] : "وَالصَّحِيح أَنَّهَا من حُرُوف الزِّيَادَة ، وَإِن كَانَت زيادتها قَليلَة من ذَلِك : أُمّهَه ، وهبلّع ، وهجْرَع ، وهِزْكَوْلَة" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**الحذف القياسي والشّاذ**

**مسألة (١٣)**

**حذف فاءات : خُذ ، وكل ، وَمر إطراداً .**

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٣/١ .

(٢) همع هوامع ٢٣٩/٦ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢١٨/١ .

قال السيوطي[١] : "وَمن المطّرد : حذف فاءات : خُذ ، وكل ، وَمر ، وَالْأَصْل : أُأخُذْ ، أُأكُل ، أُأمر ، فالهمزة الثَّانِيَة هِيَ فَاء الْفِعْل ، وَالْأولَى همزَة الْوَصْل ، فحذفت فَاء الْكَلِمَة ، فانحذفت همزَة الْوَصْل ، لِأَن مَا بعد الْفَاء المحذوفة محرك ، فَلَا حَاجَة إِلَى إِقْرَارهَا .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَلم يَجْعَل سِيبَوَيْهٍ لهَذَا الْحَذف عِلّة سوى السماع الْمَحْض .

وَقد حكى أَبُو عَليّ وَابْن جني : أُؤْكل على الأَصْل إِلَّا أَنَّهَا فِي غَايَة الشذوذ اسْتِعْمَالاً" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي إطراد حذف فاءات خُذ ، وكل ، وَمر ، وَالْأَصْل : أُأخُذْ ، أُأكُل ، أُأمر ، فالهمزة الثَّانِيَة هِيَ فَاء الْفِعْل ، وَالْأولَى همزَة الْوَصْل ، فحذفت فَاء الْكَلِمَة ، فانحذفت همزَة الْوَصْل ، لِأَن مَا بعد الْفَاء المحذوفة محرك ، فَلَا حَاجَة إِلَى إِقْرَارهَا .

فقَالَ أَبُو حَيَّان[٢] : "وَلم يَجْعَل سِيبَوَيْهٍ لهَذَا الْحَذف عِلّة سوى السماع الْمَحْض" .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**الإدغام**

**مسألة (١٤)**

**جواز الإدغام من غير وجوب في حال كان المثلان تاءين في باب افتعل .**

قال ابن مالك :

**و((حيي)) افكك وادّغم دون حذر كذاك نحو: ((تتجلى)) و((استتر))**

قال السيوطي[٣] : "وَيجوز الْإِدْغَام أَيْضاً من غير وجوب فِيمَا إذا كَانَ المثلان تاءين فِي بَاب افتعل نَحْو : ((استتر)) ، و ((افتتل)) ، وَحِينَئِذٍ تنقل حَرَكَة التَّاء الأولى إِلَى السَّاكِن قبلهَا ، وَهُوَ السِّين وَالْقَاف ، فتذهب همزَة الْوَصْل لحركة أول الْفِعْل ، فَيُقَال : ستّر ، وَقتّل ، وحركة التَّاء فَتْحة ، فَيفتح أول الْفِعْل ، وَيجوز كَسره ، فَيُقَال : سِتّر ، وَقِتّل .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذِه الكسرة لَيست منقولة ، إِذ لَا كسرة فِي التَّاء المدغمة ، وَإِنَّمَا ذَلِك لأجل أَنهم لما سكنوا التَّاء لإدغامها فِي التَّاء ، وَكَانَت فَاء الْكَلِمَة قبل ذَلِك سَاكِنة كسرت الْفَاء على أصل التقاء الساكنين ، وَذَهَبت همزَة الْوَصْل لتحريك الْفَاء" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي جواز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين في باب افتعل نَحْو : ((استتر)) ، و ((افتتل)) ، وَحِينَئِذٍ تنقل حَرَكَة التَّاء الأولى إِلَى السَّاكِن قبلهَا ، وَهُوَ

---

(١) همع هوامع٦/٢٥٢ .

(٢) ارتشاف الضرب١/٢٤٣ .

(٣) همع هوامع٦/٢٨٥-٢٨٦ .

السِّين وَالْقَاف ، فتذهب همزَة الْوَصْل لحركة أول الْفِعْل ، فَيُقَال : ستّر ، وَقتّل ، وحركة التَّاء فَتْحة ، فَيفتح أول الْفِعْل ، وَيجوز كَسره ، فَيُقَال : سِتّر ، وَقِتّل .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهَذِه الكسرة لَيست منقولة ، إِذ لَا كسرة فِي التَّاء المدغمة ، وَإِنَّمَا ذَلِك لأجل أَنهم لما سكنوا التَّاء لإدغامها فِي التَّاء ، وَكَانَت فَاء الْكَلِمَة قبل ذَلِك سَاكِنة كسرت الْفَاء على أصل التقاء الساكنين ، وَذَهَبت همزَة الْوَصْل لتحريك الْفَاء .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**أحكام الهمزة**

**مسألة (١٥)**

**حذف همزة الوصل إذا وقعت بعد همزة الاستفهام وكانت الهمزة مكسورة أو مضمومة .**

قال السيوطي[١] : "الثَّانِي : إِذا وَقعت بعد همزَة الِاسْتِفْهَام سَوَاء كَانَت همزَة الْوَصْل مَكْسُورَة أَو مَضْمُومَة نَحْو : ((أسمك زيد أَم عَمْرو)) ؟ ، و ((أصطفي زيد أم عَمْرو)) ؟ ، فَإِن كَانَت مَفْتُوحَة نَحْو : {أصطفى الْبَنَات}[٢] .

{ءالذَّكَرَينِ حَرَّمَ}[٣] فَكَلَام ابْن مَالك يَقْتَضِي الْحَذف أَيْضاً .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَهُوَ شَيْء ذهب إِلَيْهِ أَحْمد بن يحيى ، قَالَ : وَالَّذِي عَلَيْهِ أَصْحَابنَا أَنه يكْتب بِأَلفَيْنِ ، إِحْدَاهمَا ألف الْوَصْل ، وَالْأُخْرَى ألف الِاسْتِفْهَام .

قَالَ أَحْمد بن يحيى : الْعَرَب تكتفي بِأَلف الِاسْتِفْهَام عَن ألف الْوَصْل فِي الْألف وَاللَّام من الْخط" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي من مواضع حذف همزة الوصل ، إِذا وَقعت بعد همزَة الِاسْتِفْهَام سَوَاء كَانَت همزَة الْوَصْل مَكْسُورَة أَو مَضْمُومَة .

فَإِن كَانَت مَفْتُوحَة نَحْو : {أصطفى الْبَنَات}[٤] .

{ءالذَّكَرَينِ حَرَّمَ}[٥] فَكَلَام ابْن مَالك يَقْتَضِي الْحَذف أَيْضاً ، وقَالَ أبو حيّان : وَالَّذِي عَلَيْهِ أَصْحَابنَا أَنه يكْتب بِأَلفَيْنِ ، إِحْدَاهمَا ألف الْوَصْل ، وَالْأُخْرَى ألف الِاسْتِفْهَام .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

**التنقيط**

---

(١) همع هوامع٦/٣١٦ .

(٢) سورة الصافات٣٧/١٥٣ .

(٣) سورة الأنعام٦/١٤٣ .

(٤) سورة الصافات٣٧/١٥٣ .

(٥) سورة الأنعام٦/١٤٣ .

**مسألة (١٦)**

**نقط النون والقاف والياء وصلاً لا فصلاً .**

قال السيوطي[١] : "قَالَ : وَمن الْحُرُوف مَا يلتبس بالخط إِذا وصل بِغَيْرِهِ كالنون وَالْقَاف وَالْيَاء فيزول الِاشْتِرَاك بالنقط ، وَلذَلِك يَنْبَغِي أَلا تنقط فِي الْفَصْل ، إِذْ لَا يحصل اشْتِرَاك ، لِأَن لَهَا صُورَة خَاصَّة بهَا ، فَيكون إِذْ ذَاك كالكاف .انْتهى" .

**التوضيح والتحليل :**

ذكر السيوطي اختيار أبي حيّان نقط النون والقاف والياء وصلاً لا فصلاً .

مما يدل على مخالفة السيوطي لأبي حيان .

والصحيح هو نقطها في الوصل والفصل .

---

(١) همع هوامع٦/٣٤٢ .

# المُلْحَقُ

## آراء أبي حيّان النحوي عند السيوطي في كتابه همع الهوامع

## (دِرَاسَةٌ إحصَائِيّةٌ)

| م | الباب | رقم المسائل | الموافقة | الاعتراض | لم يبد رأيه | عددها |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أ | المسائل النحوية | | | | | |
| ١ | الكلمة وأقسامها | ١–٨ | ٢ | ٣ | ٣ | ٨ |
| ٢ | باب البناء | ٩–١٠ | ٠ | ٢ | ٠ | ٢ |
| ٣ | المعرب من الأسماء والأفعال | ١١–١٥ | ٤ | ١ | ٠ | ٥ |
| ٤ | ما لا ينصرف | ١٦–٢٨ | ٦ | ٦ | ١ | ١٣ |
| ٥ | الأسماء الستة | ٢٩–٣١ | ١ | ١ | ١ | ٣ |
| ٦ | المثنى | ٣٢–٣٦ | ١ | ٠ | ٤ | ٥ |
| ٧ | جمع المذكر السالم | ٣٧–٤٣ | ٢ | ٢ | ٣ | ٧ |
| ٨ | المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة | ٤٤ | ٠ | ٠ | ١ | ١ |
| ٩ | الفعل المضارع المعتل الآخر | ٤٥–٤٦ | ٠ | ٠ | ٢ | ٢ |
| ١٠ | خاتمة في الإعراب المقدر | ٤٧–٤٨ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ١١ | النكرة والمعرفة | ٤٩–٥٢ | ٠ | ٢ | ٢ | ٤ |
| ١٢ | المضمر | ٥٣–٦٨ | ٩ | ٦ | ١ | ١٦ |
| ١٣ | العلم | ٦٩–٧١ | ٢ | ٠ | ١ | ٣ |
| ١٤ | اسم الإشارة | ٧٢–٧٦ | ٢ | ٢ | ١ | ٥ |
| ١٥ | أداة التعريف | ٧٧–٧٩ | ٠ | ٠ | ٣ | ٣ |
| ١٦ | الموصول | ٨٠–٩٤ | ٤ | ٥ | ٦ | ١٥ |
| ١٧ | خاتمة | ٩٥ | ٠ | ٠ | ١ | ١ |
| ١٨ | المبتدأ والخبر | ٩٦–١٠٨ | ٥ | ٣ | ٥ | ١٣ |
| ١٩ | كان وأخواتها | ١٠٩–١٢٧ | ٩ | ٠ | ١٠ | ١٩ |
| ٢٠ | ما أُلحقَ بلَيسَ | ١٢٨–١٣٣ | ٢ | ١ | ٣ | ٦ |
| ٢١ | أفعال المقاربة | ١٣٤–١٣٧ | ١ | ١ | ٢ | ٤ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٢ | إن وأخواتها | ١٣٨-١٥٩ | ٦ | ٤ | ١٢ | ٢٢ |
| ٢٣ | لا النافية للجنس | ١٦٠-١٦٣ | ٢ | ١ | ١ | ٤ |
| ٢٤ | ظن وأخواتها | ١٦٤-١٨٤ | ٦ | ٢ | ١٣ | ٢١ |
| ٢٥ | الفـــاعـل | ١٨٥ | ٠ | ١ | ٠ | ١ |
| ٢٦ | نائب الفاعل | ١٨٦-١٩٤ | ٢ | ٤ | ٣ | ٩ |
| ٢٧ | الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم | ١٩٥ | ٠ | ٠ | ١ | ١ |
| ٢٨ | المفعول به | ١٩٦-٢٠٣ | ٤ | ٢ | ٢ | ٨ |
| ٢٩ | الاختصاص | ٢٠٤ | ٠ | ٠ | ١ | ١ |
| ٣٠ | المنادى | ٢٠٥-٢١١ | ٣ | ٠ | ٤ | ٧ |
| ٣١ | أسماء لازمت النداء | ٢١٢-٢١٥ | ٣ | ٠ | ١ | ٤ |
| ٣٢ | الاستغاثة | ٢١٦-٢١٧ | ٠ | ٢ | ٠ | ٢ |
| ٣٣ | الترخيم | ٢١٨-٢٣٠ | ٦ | ٢ | ٥ | ١٣ |
| ٣٤ | المفعول المطلق | ٢٣١-٢٤٦ | ٥ | ٢ | ٩ | ١٦ |
| ٣٥ | المفعول له | ٢٤٧-٢٤٨ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٣٦ | المفعول فيه | ٢٤٩-٢٨٦ | ٢٠ | ٣ | ١٥ | ٣٨ |
| ٣٧ | المفعول معه | ٢٨٧-٢٩١ | ٢ | ٠ | ٣ | ٥ |
| ٣٨ | المستثنى | ٢٩٢-٣١٨ | ١١ | ٢ | ١٥ | ٢٧ |
| ٣٩ | الحال | ٣١٩-٣٣٣ | ٥ | ٦ | ٤ | ١٥ |
| ٤٠ | التمييز | ٣٣٤-٣٤١ | ٥ | ٢ | ١ | ٨ |
| ٤١ | نواصب المضارع | ٣٤٢-٣٩٠ | ٢٧ | ٩ | ١٣ | ٤٩ |
| ٤٢ | المجرورات | ٣٩١-٤٣٢ | ٢٣ | ٧ | ١٢ | ٤٢ |
| ٤٣ | جملة القسم | ٤٣٣-٤٤٦ | ١١ | ١ | ٢ | ١٤ |
| ٤٤ | الإضافة | ٤٤٧-٤٥٨ | ٥ | ٣ | ٤ | ١٢ |
| ٤٥ | المضاف للياء | ٤٥٩-٤٦٣ | ٣ | ٢ | ٠ | ٥ |
| ٤٦ | خاتمة بالجر بالمجاورة | ٤٦٤-٤٦٦ | ٣ | ٠ | ٠ | ٣ |
| ٤٧ | الجوازم | ٤٦٧-٥٠٢ | ٢٣ | ٥ | ٨ | ٣٦ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤٨ | الحروف غير العاطفة | ٥٠٣-٥٢٣ | ٨ | ٤ | ٩ | ٢١ |
| ٤٩ | العوامل | ٥٢٤-٥٢٩ | ٣ | ٢ | ١ | ٦ |
| ٥٠ | الجامد والمتصرف | ٥٣٠-٥٤١ | ٤ | ٢ | ٦ | ١٢ |
| ٥١ | صيغتا التعجب | ٥٤٢-٥٤٣ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٥٢ | الندبة | ٥٤٤ | ١ | ٠ | ٠ | ١ |
| ٥٣ | المصدر | ٥٤٥-٥٥١ | ٣ | ١ | ٣ | ٧ |
| ٥٤ | اسم الفاعل | ٥٥٢ | ٠ | ١ | ٠ | ١ |
| ٥٥ | صِيَغُ المُبالغة | ٥٥٣-٥٥٥ | ١ | ٠ | ٢ | ٣ |
| ٥٦ | اسم المفعول | ٥٥٦-٥٥٧ | ٠ | ٢ | ٠ | ٢ |
| ٥٧ | الصّفة المُشبّهة | ٥٥٨-٥٦٦ | ٥ | ١ | ٣ | ٩ |
| ٥٨ | أفعل التفضيل | ٥٦٧-٥٧٠ | ١ | ٠ | ٣ | ٤ |
| ٥٩ | التنازع في العمل | ٥٧١-٥٧٦ | ٥ | ٠ | ١ | ٦ |
| ٦٠ | الاشتغال | ٥٧٧-٥٧٩ | ٢ | ٠ | ١ | ٣ |
| ٦١ | التوابع | ٥٨٠-٥٨١ | ١ | ١ | ٠ | ٢ |
| ٦٢ | النعت | ٥٨٢-٥٨٣ | ١ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٦٣ | عطف البيان | ٥٨٤-٥٨٦ | ٢ | ٠ | ١ | ٣ |
| ٦٤ | التوكيد | ٥٨٧-٥٩٤ | ٥ | ١ | ٢ | ٨ |
| ٦٥ | البدل | ٥٩٥-٥٩٧ | ٠ | ٠ | ٣ | ٣ |
| ٦٦ | حروف العطف | ٥٩٨-٦١٢ | ٣ | ٢ | ١٠ | ١٥ |
| ٦٧ | تابع المُنادى | ٦١٣ | ٠ | ١ | ٠ | ١ |
| ٦٨ | الإخبار بالّذي وفروعه | ٦١٤-٦١٩ | ٢ | ١ | ٣ | ٦ |
| ٦٩ | العدد | ٦٢٠-٦٢٣ | ٢ | ٠ | ٢ | ٤ |
| ٧٠ | الحكاية | ٦٢٤ | ٠ | ٠ | ١ | ١ |
| ٧١ | الضرائر | ٦٢٥ | ٠ | ١ | ٠ | ١ |
| | ٧١ باباً | ٦٢٥ | ٢٨٠ | ١١٥ | ٢٣٠ | ٦٢٥ |
| ب | المسائل الصرفية | | | | | |
| ١ | أبنية الاسم | ٦٢٦-٦٢٧ | ٠ | ١ | ١ | ٢ |
| ٢ | أبنية الفعل | ٦٢٨-٦٢٩ | ٠ | ١ | ١ | ٢ |
| ٣ | المبني للمفعول | ٦٣٠-٦٣٢ | ١ | ٠ | ٢ | ٣ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤ | صيغتا التعجب وأفعل التفضيل | ٦٣٣ | ١ | ٠ | ٠ | ١ |
| ٥ | الصّفة المشبهة | ٦٣٤ | ٠ | ١ | ٠ | ١ |
| ٦ | التّأنيث | ٦٣٥ | ٠ | ٠ | ١ | ١ |
| ٧ | أوزان ألف التّأنيث الممدودة | ٦٣٦-٦٤١ | ٢ | ٣ | ١ | ٦ |
| ٨ | الأوزان المُشترَكة | ٦٤٢-٦٤٦ | ٤ | ١ | ٠ | ٥ |
| ٩ | جمع التكسير | ٦٤٧-٦٥١ | ٤ | ٠ | ١ | ٥ |
| ١٠ | التّصغير | ٦٥٢-٦٥٦ | ٤ | ١ | ١ | ٦ |
| ١١ | المنسوب | ٦٥٧-٦٦١ | ٣ | ٢ | ٠ | ٥ |
| ١٢ | إلتقاء الساكنين | ٦٦٢-٦٦٣ | ٠ | ٢ | ٠ | ٢ |
| ١٣ | الإمالة | ٦٦٤-٦٧٥ | ١٠ | ٢ | ٠ | ١٢ |
| ١٤ | الوقف | ٦٧٦-٦٨٢ | ١ | ١ | ٥ | ٧ |
| ١٥ | معنى التصريف | ٦٨٣ | ١ | ٠ | ٠ | ١ |
| ١٦ | الاشتقاق | ٦٨٤-٦٨٥ | ١ | ١ | ٠ | ٢ |
| ١٧ | الميزان الصرفي | ٦٨٦ | ١ | ٠ | ٠ | ١ |
| ١٨ | حروف الزيادة | ٦٨٧ | ٠ | ١ | ٠ | ١ |
| ١٩ | الحذف القياسي والشّاذ | ٦٨٨-٦٨٩ | ١ | ١ | ٠ | ٢ |
| ٢٠ | القلب | ٦٩٠-٦٩٣ | ٢ | ١ | ١ | ٤ |
| ٢١ | الإدغام | ٦٩٤-٦٩٦ | ٢ | ١ | ٠ | ٣ |
| ٢٢ | مخارج الحروف | ٦٩٧-٦٩٩ | ١ | ٠ | ٢ | ٣ |
| ٢٣ | خاتمة في الخط | ٧٠٠ | ١ | ٠ | ٠ | ١ |
| ٢٤ | أحكام الهمزة | ٧٠١-٧٠٢ | ٠ | ١ | ١ | ٢ |
| ٢٥ | أحكام الوصل والفصل | ٧٠٣-٧٠٤ | ١ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٢٦ | أحكام الزّيادة | ٧٠٥-٧٠٦ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٢٧ | أحكام البدل | ٧٠٧ | ٠ | ٠ | ١ | ١ |
| ٢٨ | التنقيط | ٧٠٨ | ٠ | ١ | ٠ | ١ |
| م | ٢٨ باباً | ٨٢ | ٤٣ | ٢١ | ١٨ | ٨٢ |

**يتضح من الجدول السابق :**

١. بلغ عدد آراء أبي حيّان النحوية في كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ستمائة وخمس وعشرين مسألة ، ووافق السيوطي أبي حيان في مائتين وثمانين مسألة ، واعترض عليه في مائة وخمس عشرة مسألة ، ولم يبدِ رأيه في مائتين وثلاثين مسألة .

٢. بلغ عدد آراء أبي حيان الصرفية اثنين وثمانون مسألة ، ووافق السيوطي أبي حيان في ثلاث وأربعين مسألة ، واعترض عليه في واحد وعشرين مسألة ، ولم يبدِ رأيه في ثماني عشرة مسألة .

## الخاتمة

بعد الانتهاء من إعداد هذا البحث ، وفق الخطة التي ذكرتها في المقدمة ، يجدر بي أن أعرض لأبرز ما ورد من أفكار وحقائق ونتائج ، على النحو الآتي :

### أولا : النتائج

١. يُعَدُّ أبي حيان من أعلام اللغة والنحو والصرف في القرن السابع الهجري ، فهو صاحب مذهب في النحو العربي ، فله آراء متعددة في النحو واللغة والتفسير يوافق أو يخالف فيها المذاهب النحوية ، فقد كان أبي حيان يعتمد اعتماداً كبيراً على الأصول النحوية وخصوصاً القياس والسماع وكثيرا ما يستدل بهما لتقوية مذهبه وتوجيه رأيه .

٢. أبي حيّان ينحاز في أكثر المسائل إلى رأي البصريين ورأي سيبويه ، رغم أنّ له كثير من الآراء المستقلة التي تخالف الجميع .

٣. أبي حيّان شديد المعارضة لآراء ابن مالك وكان كثيرا ما يعترض عليه في الكثير من المسائل التي ذكرت في البحث .

٤. اعترض أبي حيّان على ابن مالك في مسألة الاستشهاد بالأحاديث النبوية حيث رفض ذلك وعدد أسباب رفضه للاستشهاد بالحديث النبوي .

٥. تم تخريج أغلب المسائل التي ذكرها السيوطي لأبي حيّان في كتابه همع الهوامع من كتب أبي حيان ، ولكن بعض المسائل لم أتمكن من تخريجها من كتب أبي حيان ، وبعضها خرجته من كتب أبي حيان ولكن لم أعثر على كل الكلام المنقول في (همع الهوامع) .

٦. عدم وضوح موقف السيوطي من كثير من المسائل التي تناولها أبي حيان سواء بالموافقة أو المعارضة مما أدى إلى التباس الأمر عند الحكم على المسألة بالموافقة أو المعارضة.

٧. كان السيوطي في أغلب مسائله وآرائه يوافق ابن مالك ، بينما أبي حيان كان شديد المخالفة لابن مالك .

٨. في الفصل الثاني تم اختيار بعض المسائل التي وافق فيها السيوطي أبي حيّان وبعض المسائل التي خالف فيها السيوطي لأبي حيان من كل باب من أبواب النحو والصرف بحيث نصيب كل باب مسألة واحدة .

## ثانيا : التوصيات

١. مذهب أبي حيّان بحاجة إلى دراسة شاملة ومتعمقة تسلط الضوء على أفكاره وآرائه وأصوله وشواهده .

٢. بعض مؤلفات أبي حيّان القيمة مثل (التذييل والتكميل) بحاجة إلى مزيد من العناية والتنقيح والدراسة ليخرج إلينا بشكل أفضل .

٣. هناك تنوع شديد للأدلة النحوية عند علماء النحو ، وهذه الأدلة بحاجة لمن يوازن بينها ويبين غثها من سمينها ويبرز الرأي الراجح منها .

٤. الموازنة بين المذاهب النحوية وآراء النحاة في ظل معطيات علم اللغة الحديث .

**الفهارس الفنية**

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الشواهد الشعرية .
- فهرس أقوال العرب .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .
- فهرس الفهارس .

## فهرس الآيات القرآنية

| | | |
|---|---|---|
| ١٣١ | {وَلَقَد وصينا الَّذين أُوتُوا الْكتاب من قبلكُمْ وَإِيَّاكُم} | ٣٨٤ |
| ١ | {تساءلون بِهِ والأرحام} | ٣٨٥ |
| ١٤٢ | {كسَالَى} | ٤١٩ |
| ٤٣ | {سكارى} | ٤١٩ |
| | سورة المائدة(٥) | |
| ١١٩ | {هَذَا يَوْم ينفع} | ٢٩ |
| ٧٨ | {على لِسَان دَاوُد وَعِيسَى ابْن مَرْيَم} | ٤٧ |
| ٧٣ | {وَإِنْ لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ} | ٢٨٦ |
| ٦ | {وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} | ٢٩٩ |
| ٥٤ | {من يرْتَد مِنْكُم عَن دينه فَسَوف يَأْتِي الله بِقوم} | ٣٠٩ |
| ٩١ | {فَهَل أَنْتُم مُنْتَهُونَ} | ٣٢٣ |
| ٩٥ | {هَديا بَالغ الْكَعْبَة} | ٣٤٨ |
| ١ | {غير محلي الصَّيْد} | ٣٤٩ |
| | سورة الأنعام(٦) | |
| ٩١ | {من أنزل الْكتاب الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى} | ٥٣ |
| ٤٠ | {قل أرءيتكم إِن أَتَاكُم عَذَاب الله أَو أتتكم السَّاعَة أغير الله تدعون} | ١٤٠ |
| ٩٤ | {لقد تقطع بَيْنكُم} | ١٩٨ |
| ١١٩ | {وَقد فصل لكم مَا حرم عَلَيْكُم} | ٢٢٩ |
| ١٢١ | {وَإِن أطعتموهم إِنَّكُم لمشركون} | ٣١٠ |
| ٦٨ | {وَإِمَّا ينسينك} | ٣١٦ |
| ٩٥ | {فَأنى تؤفكون} | ٣٢٣ |
| ٨١ | {فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ} | ٣٢٣ |
| ١٢٣ | {جعلنَا فِي كل قَرْيَة أَكَابِر مجرميها} | ٣٥٨ |
| ٦٤ | {ينجيكم مِنْهَا وَمن كل كرب} | ٣٨٦ |
| ١٤٣ | {ءالذَّكَرَينِ حَرَّمَ} | ٤٣٧ |
| | سورة الأعراف(٧) | |
| ١٠٢ | {وَإِن وجدنَا أَكْثَرهم لفاسقين} | ١٢٥ |
| ٤٨ | {ونادى أَصْحَاب الْأَعْرَاف رجَالًا يعرفونهم بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أغْنى} | ١٤٢ |
| ٨٦ | {واذْكُرُوا إِذْ كُنْتُم قَلِيلا} | ١٩٣ |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٣ | {وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ} | ٢٨٦ |
| ٢٠٠ | {وَإِمَّا يَنْزَغَنك} | ٣١٦ |
| ٢٦ | {ولباس التَّقْوَى ذَلِك خير} | ٣٨٩ |
| سورة الأنفال(٨) | | |
| ٣٣ | {وَمَا كَانَ الله ليعذبهم} | ٢٤١ |
| ٦٧ | {وَالله يُرِيد الْآخِرَة} | ٣٨٤ |
| سورة يونس(١٠) | | |
| ٢٤ | {كَأَن لم تغن بالْأَمْس} | ١٢٧ |
| ١٦ | {وَلَا أدراكم بِهِ} | ١٣١ |
| ٥١ | {أَثم إِذا مَا وَقع آمنتم بِهِ} | ٣٢٣ |
| ٢٢ | {هُوَ الَّذِي يسيركم} | ٣٣٥ |
| سورة هود(١١) | | |
| ١٠٨ | {خَالِدين فِيهَا مَا دَامَت السَّمَاوَات وَالْأَرْض} | ٧٦ |
| ٤٥ | {ونادى نوح ربه فَقَالَ رب} | ١٤٢ |
| ١١١ | {وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا} | ٣٠٢ |
| ١١٠ | {وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ} | ٣٠٣ |
| ١٥ | {مَن كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ} | ٣١٢ |
| ١١٩ | {لأَملأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجمَعِينَ} | ٣٧١ |
| سورة يوسف(١٢) | | |
| ٦٥ | {هَذِه بضاعتنا ردَّتْ إِلَيْنَا} | ٢٢٩ |
| ١٠٥ | {وكأين من آيَة} | ٢٣١ |
| ٣٩-٤٠ | {يَا صَاحِبي السجْن} | ٢٨٨ |
| ٣٣ | {قَالَ رب السجْن أحب إِلَيّ} | ٢٩٧ |
| ٧٧ | {إِن يسرق فقد سرق أَخ لَهُ} | ٣٠٦ |
| ٢٧ | {إِن كَانَ قَمِيصه قد من دبر فَكَذبت} | ٣٠٧ |
| ٧٧ | {إِن يسرق فقد سرق} | ٣٠٦ |
| ١٠٥ | {وكأين من آيَة فِي السَّمَاوَات وَالْأَرْض يَمرونَ عَلَيْهَا} | ٣٢٩ |
| سورة الرعد(١٣) | | |
| ٣٨ | {لكل أجل كتاب} | ٩٢ |

| | | |
|---|---|---|
| ٧٧ | {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي البَحْرِ يَبَساً لاَّ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَتَخْشَى} | ٢٥٣ |
| سورة الأنبياء(٢١) | | |
| ١٠٨ | {قل إِنَّمَا يُوحى إِلَيّ أَنما إِلَهكُم إِلَه وَاحِد} | ١٢٨ |
| ٨٨ | {نجي الْمُؤمنِينَ} | ١٤٧ |
| ٢٢ | {لَو كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا} | ٢٠٥ |
| ١١٢ | {قَالَ رب احكم بِالْحَقِّ} | ٢٩٧ |
| سورة الحج(٢٢) | | |
| ٢ | {وَترى النَّاس سكارى} | ٥٠ |
| ٧٣ | {ضرب مثل فَاسْتَمعُوا لَهُ} | ١٣٢ |
| ٢٩ | {ثمَّ ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا} | ٣٠٠ |
| سورة المؤمنون(٢٣) | | |
| ١ | {قد أَفْلح} | ٢٨ |
| سورة الفرقان(٢٥) | | |
| ٤١ | {أَهَذا الَّذِي بعث الله رَسُولا} | ٨٢ |
| سورة الشعراء(٢٦) | | |
| ١٨٦ | {وَإِن نظنك لمن الْكَاذِبين} | ١٢٥ |
| سورة النّمل(٢٧) | | |
| ٢٥ | {أَلا يسجدوا} | ١٥٨ |
| سورة القصص(٢٨) | | |
| ٣٢ | {واضمم إِلَيْك} | ٢٧١ |
| سورة العنكبوت(٢٩) | | |
| ٢٥ | {مَّوَدَّةَ بَينِكُم} | ١٩٨ |
| ١٤ | {فَلبث فيهم ألف سنة إِلَّا خمسين عَاما} | ٢١٥ |
| ٦٠ | {وكأين من دَابَّة} | ٢٣١ |
| ٦٦ | {وليتمتعوا} | ٣٠٠ |
| سورة الروم(٣٠) | | |
| ٣٦ | {وَإِن تصبهم سَيِّئَة بِمَا قدمت أَيْديهم إِذا هم يقنطون} | ٣١١ |
| ٩ | {أولم يَسِيرُوا فِي الأَرْض} | ٣٢٣ |
| سورة الأحزاب(٣٣) | | |

| | | |
|---|---|---|
| ٣٧ | {أمسك عَلَيْك زَوجك} | ٢٧١ |
| سورة سبأ(٣٤) | | |
| ٣٣ | {مكر اللَّيْل وَالنَّهَار} | ٢٨٨ |
| سورة فاطر(٣٥) | | |
| ٢٧ | {وغرابيب سود} | ٢٩١ |
| ٤ | {وَإِن يُكذِّبُوك فقد كذبت رسل} | ٣٠٧ |
| سورة يس(٣٦) | | |
| ١٣ | {وَاضْرِبْ لَهُم مثلا أَصْحَاب الْقَرْيَة} | ١٣٣ |
| سورة الصّافّات(٣٧) | | |
| ١٥٣ | {أصطفى الْبَنَات} | ٤٣٧ |
| سورة ص(٣٨) | | |
| ٤٧ | {وَإِنَّهُم عندنَا لمن المصطفَين} | ٤٥ |
| ١–٢ | {وَالْقُرْآن ذِي الذّكر بل الَّذين كفرُوا} | ٢٨١ |
| ٥٠ | {مفتحة لَهُم الْأَبْوَاب} | ٣٥٢ |
| سورة الزُّمر(٣٩) | | |
| ٦٤ | {تأمروني} | ٦٣ |
| ٦٦ | {بل الله فاعبد} | ١٥٣ |
| ٤٦ | {اللَّهُمَّ فاطر السَّمَاوَات} | ١٦٤ |
| سورة غافر(٤٠) | | |
| ١٦ | {يَوْم هم بارزون} | ٢٠٣ |
| ٣٦–٣٧ | {لَعَلي أبلغ الْأَسْبَاب أَسبَاب السَّمَاوَات فَأطلع} | ٢٤٩ |
| ٨٠ | {وَعَلَيْهَا وعَلى الْفلك} | ٣٨٦ |
| سورة فُصّلت(٤١) | | |
| ٤٣ | {مَا يُقَال لَك إِلَّا مَا قد قيل للرسل من قبلك إِن رَبك} | ٣٧٦ |
| ١١ | {فَقَالَ لَهَا وللأرض} | ٣٨٦ |
| سورة الشورى(٤٢) | | |
| ٢٣ | {ذَلِك الَّذِي يبشر الله عباده} | ٨٣ |
| ١٧ | {وَمَا يدْريك لَعَلَّ السَّاعَة قريب} | ١٣٩ |
| ٢٠ | {مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ} | ٣١٢ |

| | | |
|---|---|---|
| ٦ | {إِنَّهُم يرونه بَعيدا} | ١٣٢ |
| ٧ | {ونراه قَرِيبا} | ١٣٢ |
| سورة الجن(٧٢) | | |
| ١٦ | {وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا} | ٢٥٧ |
| سورة المُزّمل(٧٣) | | |
| ٢-٣ | {قُم اللَّيْل إِلَّا قَلِيلا نصفه} | ٢١٤ |
| سورة المُدّثِر(٧٤) | | |
| ٣٥ | {إِنَّهَا لإحدى الْكبر} | ١٢٣ |
| سورة القيامة(٧٥) | | |
| ٣ | {ألن نجمع عِظَامه} | ١٢٦ |
| ٤٠ | {أَلَيْسَ ذَلِك بِقَادِر} | ٤١٨ |
| سورة الإنسان(٧٦) | | |
| ١ | {هَل أَتَى على الْإِنْسَان حِين من الدَّهْر} | ٣٣٢ |
| سورة النّازعات(٧٩) | | |
| ٤٢ | {أَيَّانَ مرْسَاها} | ٣٠٤ |
| سورة عبس(٨٠) | | |
| ٣ | {وَمَا يدْريك لَعَلَّه يزكّى} | ١٣٩ |
| ٣-٤ | {وَمَا يدْريك لَعَلَّه يزكّى أَو يذكر فتنفعه الذكرى} | ٢٤٩ |
| سورة التّكوير(٨١) | | |
| ٢٦ | {فَأَيْنَ تذهبون} | ٣٢٣ |
| سورة الانفطار(٨٢) | | |
| ١٣ | {إِن الْأَبْرَار لفي نعيم} | ٤١٩ |
| سورة البُروج(٨٥) | | |
| ١٤-١٦ | {وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ} | ٩٠ |
| سورة الأعلى(٨٧) | | |
| ١-٤ | {سبح اسْم رَبك الْأَعْلَى الَّذِي خلق فسوى ، وَالَّذِي قدر فهدى ، وَالَّذِي أخرج المرعى} | ٣٦٦ |
| سورة البلد(٩٠) | | |
| ٧ | {أَن لم يره أحد} | ١٢٦ |

| | | |
|---|---|---|
| سورة الشّمس(٩١) | | |
| | {قد أَفْلح من زكاها} | ٣٣٥ |
| سورة العلق(٩٦) | | |
| ١٣-١٤ | {أرءيت إن كذب وَتَوَلَّى ألم يعلم بِأَن الله يرى} | ١٤٠ |
| سورة القدر(٩٧) | | |
| ١ | {إِنَّا أَنزَلْنَاهُ} | ١١٨ |
| سورة البيّنة(٩٨) | | |
| ١ | {لم يكن الَّذين} | ٢٨ |
| سورة العاديات(١٠٠) | | |
| ١ | {وَالْعَادِيات ضَبْحًا} | ٥٠ |
| سورة العصر(١٠٣) | | |
| ٣ | {وَتَوَاصَوا بالصَّبرْ} | ٤٢٥ |

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

## فهرس الشواهد الشعرية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٢٧. | عَار | البسيط | الفرزدق | ٣٧٠ |
| ٢٨. | الصّبر | الطويل | | ٣٤٢ |
| ٢٩. | بالسَّرَرْ | الرمل | حسين بن عُرفطة | ١٠٧ |
| ٣٠. | أسر | الطويل | حاتم الطائي | ٢٩٠ |
| ٣١. | الأعاصر | الطويل | زياد الأعجم | ١٣٩ |
| ٣٢. | تَشْعُر | الرجز | | ١٢٣ |
| ٣٣. | سَقَرا | البسيط | بجير بن زهير | ٢٩٥ |
| ٣٤. | تذكر | الطويل | زهير بن أبي سلمى | ١٦٧ |
| ٣٥. | والسّمُر | البسيط | مجنون ليلى أو العرجي | ٧٠ |
| ٣٦. | بالقمر | البسيط | عمر بن أبي ربيعة | ٣٧٠ |
| ٣٧. | الظّهْر | الطويل | تميم بن مقبل | ٣٥٠ |
| ٣٨. | معذور | البسيط | أوس بن حجر | ٣٧٨ |
| ٣٩. | مِسْور | المتقارب | رجل من بني أسد | ١٧٨ |
| ٤٠. | مَكْفُور | البسيط | أبي زبيد الطائي | ٢٩٣ |
| ٤١. | البَائِسَا | الرجز | | ٦٤ |
| ٤٢. | احْبِسِ | الطويل | | ٣٦٠ |
| ٤٣. | يَؤُوسا | الخفيف | | ٢٦٢ |
| ٤٤. | وتَخْدَعا | الطويل | جميل بثينة | ٢٣٦ |
| ٤٥. | الزعازع | الطويل | الفرزدق | ١٤٥ |
| ٤٦. | يَقَعُ | البسيط | زهير بن أبي سلمى | ١١٣ |
| ٤٧. | الْملْسُوع | الكامل | الشريف الرضي | ٢٥١ |
| ٤٨. | جَمِيعُ | الطويل | قيس بن ذريح | ٢٨٤ |
| ٤٩. | تَثِقُ | البسيط | سالم بن وابصة | ٢٦٢ |
| ٥٠. | نَتَفرّقُ | الطويل | الأعشى | ٢٠١ |
| ٥١. | بفيلَق | الطويل | | ٧٨ |
| ٥٢. | الْعَتِيق | الطويل | | ٢٨٢ |
| ٥٣. | المسالِكُ | الرجز | | ٧٢ |
| ٥٤. | يَا لاَ | الوافر | زهير بن مسعود الضبي | ١٦٥ |
| ٥٥. | الجَندل | الكامل | الأحوص | ٨٤ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٥٦. | نُزُلُ | البسيط | الأعشى | ٣٠٨ |
| ٥٧. | خُصَلْ | الرمل | علقمة الفحل | ٣١٧ |
| ٥٨. | الأفاضل | الطويل | النابغة الذبياني | ٢٩٤ |
| ٥٩. | الأفْضَل | الرجز | العجاج | ١٧١ |
| ٦٠. | المُعَلْ | الرمل | لبيد بن ربيعة | ٤٢٢ |
| ٦١. | الأسَافلُ | الطويل | | ١١٣ |
| ٦٢. | فَيَكْمُلُ | الطويل | أبي ثروان العكلي | ٢٣٧ |
| ٦٣. | مجهل | الطويل | مزاحم العقيلي | ٢٧٥ |
| ٦٤. | صول | البسيط | حندج بن حندج | ٣٩٧ |
| ٦٥. | لائمُ | الطويل | الجحاف بن حكيم | ٣٧٩ |
| ٦٦. | باللِّجام | الرجز | | ٢٩٥ |
| ٦٧. | الْحُسَام | الوافر | الأحوص | ٣١٤ |
| ٦٨. | الظّلام | الوافر | بعض قضاعة | ٢٧٣ |
| ٦٩. | نَامَا | البسيط | أبي مكعت | ١١٦ |
| ٧٠. | حَرِمُ | البسيط | زهير بن سلمى | ٣١٢ |
| ٧١. | بالمَسَالِمِ | الطويل | قيس بن العيزارة | ٢٨٥ |
| ٧٢. | مشكوم | البسيط | علقمة الفحل | ٣٣٠ |
| ٧٣. | كَرِيمُ | الطويل | محمد بن سلمة | ١٢٢ |
| ٧٤. | عليم | الطويل | الأشتر | ٢٩٣ |
| ٧٥. | تَنْزِل | الطويل | أمية بن أبي عائذ | ٣١٦ |
| ٧٦. | فَعَلْ | الطويل | النابغة الذبياني أو أبو الأسود | ٦٣ |
| ٧٧. | يؤهل | الخفيف | عمر بن أبي ربيعة | ٢٨٤ |
| ٧٨. | البديلُ | الوافر | رافعة بن عاصم الفقعي | ٣٣٩ |
| ٧٩. | خَلِيلًا | الطويل | | ٢٩٢ |
| ٨٠. | قَلِيلُ | الكامل | المقنع الكندي | ٢٤٣ |
| ٨١. | المَعَادنِ | الطويل | الطرماح | ١٢٤ |
| ٨٢. | عَدْنَانْ | الهزج | امرأة من العرب | ٣٦٩ |
| ٨٣. | مؤتِلفَان | الطويل | زياد الأعجم | ٢٧٨ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| .٨٤ | مِثْلانِ | البسيط | كعب بن مالك | ٣٠٩ |
| .٨٥ | وأَمانُ | الخفيف | | ١٩٩ |
| .٨٦ | وإنْ | الرجز | رؤبة بن العجاج | ٣١٤ |
| .٨٧ | يَلْتقِيان | الطويل | الفرزدق | ٣٧٥ |
| .٨٨ | والعُيُونَا | الوافر | الراعي النميري | ٣٧٧ |
| .٨٩ | دفينا | الكامل | أبي طالب | ٢٨٣ |
| .٩٠ | العاذلينا | الوافر | | ١٣٦ |
| .٩١ | ومَيْنا | الوافر | عدي بن زيد | ٢٩١ |
| .٩٢ | عَيْناها | الرجز | | ٢٧٧ |
| .٩٣ | مضاربُهْ | الطويل | نهشل بن حري | ٢٧٧ |
| .٩٤ | عَطَبَهْ | البسيط | | ٢٦٧ |
| .٩٥ | قيودها | الطويل | علي بن عميرة الجرمي | ٢١٧ |
| .٩٦ | مَقادِيرُها | المتقارب | الأعور الشني | ٢٧١ |
| .٩٧ | وضعه | الرمل | أنس بن زنيم | ٣٩٣ |
| .٩٨ | أذْوقُها | الطويل | أبي محجن الثقفي | ٢٣٤ |
| .٩٩ | تُواصله | الطويل | طرفة بن العبد | ١٥٦ |
| .١٠٠ | نُواصلُه | الطويل | جرير | ٣٦١ |
| .١٠١ | ونوافِلُه | البسيط | ابن أحمر | ٣٣٨ |
| .١٠٢ | سِهَامُهَا | الكامل | لبيد بن ربيعة | ١٣٨ |
| .١٠٣ | غريمُها | الطويل | كثير عزة | ٣٦١ |
| .١٠٤ | ذَوُوهُ | مجزوء الرمل | | ٢٩٤ |
| .١٠٥ | مُعاوَيَهْ | مجزوء الكامل | هند بنت عتبة | ٢٧٠ |
| .١٠٦ | فأجَابُوا | الخفيف | | ٢٦٧ |
| .١٠٧ | عَمْرو | الوافر | يزيد بن سنان | ٤٣٧ |
| .١٠٨ | خَلّني | الكامل | سلمى بن ربيعة | ٣١٦ |
| .١٠٩ | وأمامي | الكامل | قطري بن الفجاءة | ٢٧٥ |
| .١١٠ | يَدْعُوني | الرجز | | ١٧٨ |
| .١١١ | تَزْدَرِينِي | الوافر | مغلس بن لقيط | ١٦٨ |
| .١١٢ | أمثالي | البسيط | قيس بن الملوح | ١٣١ |

## فهرس أقوال العرب وأمثالهم

| م | فهرس أقوال العرب وأمثالهم | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | لَيْسَ خلق الله أشعر مِنْهُ | ٩٦ |
| ٢ | مَرَرْت بِرَجُل حسن أَبَوَاهُ جميلين | ٩١ |
| ٣ | هَذَا حُلْو حامض | ٨٩ |
| ٤ | هَذَا جُحر ضَب خرب | ٢٩٩ |
| ٥ | كَأَن ثدياه حقان | ١٢٧ |
| ٦ | انته أمراً قاصداً | ١٥٥ |
| ٧ | أجدك لَا تفعل | ١٨١ |
| ٨ | فَوْقك رَأسك ، وتحتك رجلاك | ١٩٦ |
| ٩ | كَذَبَ عليكهم الْحَجُّ | ٣٣٦ |
| ١٠ | تركته بملاحس الْبَقر أَوْلَادهَا | ٣٤٥ |
| ١١ | زيد ظَالِم العبيد خاذلهم ، رَاحِم الْأَبْنَاء ناصرهم | ٣٥٦ |
| ١٢ | هَل فِي النَّاس رجل أَحَق بِهِ الْحَمد مِنْهُ بمحسن لَا يمن | ٣٥٦ |
| ١٣ | إِن هُنَاكَ لإبلا أم شَاءَ | ٣٧٩ |
| ١٤ | مَا فِيهَا غَيره وفرسه | ٣٨٤ |
| ١٥ | مَا أعظم الله وَمَا أقدره | ٣٩٧ |
| ١٦ | دِرْهَم خَلِيفَتِي لحن | ٤١٠ |
| ١٧ | دفن البناه من المكرماه | ٤٢٤ |
| ١٨ | كَيفَ الإخوه والأخواه | ٤٢٥ |

## فهرس المصادرُ والمراجعُ


١. القرآن الكريم .

٢. الإحاطة في أخبار غرناطة ، لسان الدين ابن الخطيب (ت٧٧٦هـ)–دار الكتب العلمية، بيروت–الطبعة الأولى١٤٢٤ هـ .

٣. أدب الكاتب ، ابن قتيبة(عبد الله بن مسلم)– حقّقه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي–مؤسسة الرسالة–بيروت–الطبعة الأولى١٩٨٢م .

٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)–تحقيق : رجب عثمان محمد–مراجعة : رمضان عبد التواب–مكتبة الخانجي بالقاهرة–الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م .

٥. الأزهيّة في علم الحروف ، الهرويّ(علي بن محمد)–تحقيق عبد المعين الملّوحيّ–مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق–الطبعة الأولى١٩٨١م .

٦. أسرار العربيّة ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري–تحقيق محمد بهجت البيطار –مطبوعات المجمع العلمي العربيّ بدمشق–الطبعة الأولى١٩٥٧م .

٧. الأشباه والنظائر ، السيوطيّ(جلال الدين عبد الرحمن بن الكامل)–تحقيق عبد العال سالم مكرم–مؤسسة الرسالة–بيروت–الطبعة الأولى١٩٨٥م .

٨. الاشتقاق ، ابن دريد(محمد بن الحسن)–تحقيق وشرح عبد السلام هارون–دار المسيرة–بيروت–الطبعة الثانية١٩٧٩م .

٩. إصلاح المنطق ، ابن السكّيت(يعقوب بن إسحاق)–شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون–دار المعارف بمصر –الطبعة الأولى١٩٨٧م .

١٠. الأصمعيات ، الأصمعي(عبد الملك بن قريب)–تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون–دار المعارف بمصر –الطبعة الخامسة .

١١. الأعلام ، خير الدين الزركلي الدمشقي(ت١٣٩٦هـ)–دار العلم للملايين–الطبعة الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م .

١٢. أعيان العصر وأعوان النصر ، صلاح الدين الصفدي(ت٧٦٤هـ)–تحقيق الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد–قدم

له: مازن عبد القادر المبارك–دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق–سوريا–الطبعة الأولى١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

١٣. الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني(علي بن الحسين)–تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء–الدار التونسية للنشر ، ودار الثقافة–بيروت–الطبعة السادسة١٩٨٣م .

١٤. أمالي ابن الحاجب ، عمرو بن عثمان بن الحاجب–دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة–دار الجيل–بيروت ، ودار عمّار–عمّان–الطبعة الأولى١٩٨٩م .

١٥. أمالي القالي ، إسماعيل بن القاسم القالي–دار الكتاب العربي–بيروت .

١٦. أمالي المرتضى ، غرر الفوائد ودرر القلائد ، الشريف المرتضى(عليّ بن الحسين)–تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم–دار الكتاب العربيّ–الطبعة الثانية١٩٦٧م .

١٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين المحويين البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري–ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف–تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد–دار الفكر .

١٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام(عبد الله جمال الدين بن يوسف)–ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك–تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد–دار الجيل–بيروت–الطبعة الخامسة١٩٧٩م .

١٩. البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)–تحقيق صدقي محمد جميل–دار الفكر – بيروت١٤٢٠ هـ .

٢٠. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، الشوكاني اليمني(ت١٢٥٠هـ)–دار المعرفة–بيروت .

٢١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)–تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم– المكتبة العصرية – لبنان / صيدا .

٢٢. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، الفيروزآبادي(ت٨١٧هـ)–دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع–الطبعة الأولى١٤٢١هـ–٢٠٠٠م .

٢٣. تاج العروس من جواهر القاموس ، السيد محمد مرتضى الزبيدي–تحقيق عبد الستار أحمد فراج–مطبعة حكومة الكويت١٩٦٥م .

٢٤. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام ، الذهبي(٧٤٨هـ)–تحقيق بشار عوّاد معروف–دار الغرب الإسلامي–الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م .
٢٥. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ابن هشام(عبد الله بن يوسف)–تحقيق وتعليق عبّاس مصطفى الصالحي–المكتبة العربيّة–بيروت–الطبعة الأولى١٩٨٦م .
٢٦. تذكرة النحاة ، أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ)–تحقيق : عفيف عبد الرحمن–مؤسسة الرسالة – بيروت–الطبعة الأولى– ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
٢٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥ هـ)–تحقيق : حسن هنداوي–دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا– الطبعة الأولى .
٢٨. تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد الأزهري–تحقيق عبد السلام محمد هارون–مراجعة على النجار–المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر–الطبعة الأولى١٩٦٤م .
٢٩. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(٢٥٦هـ)– تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر–دار طوق النجاة–الطبعة الأولى١٤٢٢هـ .
٣٠. جمهرة اللغة ، ابن دريد(محمد بن الحسن)–حققه وقدّم له رمزي منير بعلبكي–دار العلم للملايين–بيروت–الطبعة الأولى١٩٨٧م .
٣١. الجني الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المراديّ–تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل–دار الآفاق الجديدة–بيروت–الطبعة الثانية١٩٨٣م .
٣٢. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، الإمام علاء الدين بن علي الإربليّ–صنعه إميل بديع يعقوب–دار النفائس–بيروت–الطبعة الأولى١٩٩١م .
٣٣. حاشية الشيخ ياسين ، مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح .
٣٤. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)–تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم–دار إحياء الكتب العربية–عيسى البابي الحلبي وشركاه– مصر–الطبعة الأولى١٣٨٧هـ–١٩٦٧م .
٣٥. الحماسة البصرية ، علي بن الحسن البصري–تحقيق مختار الدين أحمد–عالم الكتب– بيروت–الطبعة الثالثة١٩٨٣م .

٣٦. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جنّي–تحقيق محمد على النجار–دار الكتاب العربي–بيروت .

٣٧. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي–تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون–مكتبة الخانجي–القاهرة–الطبعة الثالثة١٩٨٩م .

٣٨. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، بن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ)–تحقيق محمد عبد المعيد ضان–مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد/ الهند–الطبعة الثانية–١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .

٣٩. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، الشنقيطي(أحمد ابن الأمين)–تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم–دار البحوث العلمية–الكويت–الطبعة الأولى١٩٨١م .

٤٠. ديوان الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال–الهيئة المصريّة العامة للتأليف والنشر–القاهرة١٩٧٠م .

٤١. ديوان أنس بن زنيم ضمن (شعراء أمويّون) .

٤٢. ديوان الأعشى(ميمون بن قيس)–شرح وتعليق محمد محمد حسين–مؤسسة الرسالة–بيروت–الطبعة السابعة١٩٨٣م .

٤٣. ديوان أوس بن حجر–تحقيق محمد يوسف نجم–دار بيروت للطباعة والنشر–بيروت١٩٨٦م .

٤٤. ديوان تميم بن مقبل–تحقيق عزّة حسن–مطبوعات مديريّة إحياء التراث القديم في وزارة الثاقة والإرشاد القوميّ–دمشق١٩٦٢م .

٤٥. ديوان جرير بن عطيّة–تحقيق نعمان أمين طه–دار المعارف بمصر–الطبعة الثالثة .

٤٦. ديوان جميل بثينة–جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب–دار الكتاب العربي–بيروت–الطبعة الأولى١٩٩٢م .

٤٧. ديوان حاتم الطائي(حاتم بن عبد الله)–صنعه يحيى بن مالك الطائي–رواية هشام بن محمد الكلبيّ–دراسة عادل سليمان جمال–مكتبة الخانجي–القاهرة–الطبعة الثانية١٩٩٠م.

٤٨. ديوان الحارث بن حلّزة–جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب–دار الكتاب العربي–بيروت–الطبعة الأولى١٩٩١م .
٤٩. ديوان الخوارج شعرهم خطبهم رسائلهم–جمعه وحققه نايف معروف– دار المسيرة–بيروت–الطبعة الأولى١٩٨٣م .
٥٠. ديوان ذي الرمة(غيلان بن عقبة)–شرح أحمد بن حاتم الباهلي–رواية أبي العباس ثعلب–تحقيق عبد القدوس أبي صالح–مؤسسة الإيمان–بيروت–الطبعة الأولى١٩٨٢م .
٥١. ديوان الراعي النميري(عبيد بن حصين)–جمعه وحققه راينهرت فاييرت–نشر فرانتش شتايز بفيسبادن–بيروت–الطبعة الأولى١٩٨٠م .
٥٢. ديوان رؤبة بن العجاج–تحقيق وليم بن الورد–دار الآفاق الجديدة–بيروت–الطبعة الثانية١٩٨٠م .
٥٣. ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعه أبي العباس ثعلب–نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب١٩٤٤م ، نشر الدار القوميّة للطباعة والنشر–القاهرة١٩٦٤م .
٥٤. ديوان زياد الأعجم(زياد بن سليمان أو سليم)–جمع وتحقيق يوسف حسين بكّار–دار المسيرة–الطبعة الأولى١٩٨٣م .
٥٥. ديوان الشريف الرّضيّ(محمد بن الحسين)–بعناية محمد سليم اللبابيديّ–طبعة الأدبيّة–بيروت١٩٦٧م .
٥٦. ديوان الشماخ بن ضرار–تحقيق صلاح الدين الهادي–دار المعارف بمصر–الطبعة الأولى١٩٦٨م .
٥٧. ديوان طرفة بن العبد–دار صادر–بيروت١٩٨٠م .
٥٨. ديوان الطرماح(الحكم بن حكيم)–تحقيق عزّ حسن–دمشق١٩٦٨م .
٥٩. ديوان عامر بن الطفيل ، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباريّ عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب–دار بيروت للطباعة والنشر–بيروت١٩٨٦م .
٦٠. ديوان العجاج(عبد الله بن رؤبة)–رواية عبد الملك بن قريب وشرحه–تحقيق عبد الحفيظ السلطي–مكتبة أطلس–دمشق .
٦١. ديوان عدي بن زيد العباديّ–تحقيق محمد جبار المعيبد–منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية–بغداد–سلسلة كتب التراث٢ .

٦٢. ديوان علقمة بن عبدة الفحل–تحقيق لطفي الصقّال ودرّيّة الخطيب–راجعه فخر الدين قباوة–دار الكتاب العربيّ بحلب–الطبعة الأولى١٩٦٩م .

٦٣. ديوان عمر بن أبي ربيعة–تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد–دار الأندلي–الطبعة الرابعة١٩٨٨م .

٦٤. ديوان عمرو بن أحمر الباهليّ–جمعه وحققه حسين عطوان–مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق .

٦٥. ديوان عمرو بن معديكرب الزبيديّ ، جمعه مطاع الطرابيشي–مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق–الطبعة الثانية١٩٨٥م .

٦٦. ديوان الفرزدق(همّام بن غالب)–دار صادر–بيروت .

٦٧. ديوان قطري بن الفجاءة ، ضمن ديوان الخوارج .

٦٨. ديوان كثيّر عَزّة–تحقيق إحسان عبّاس–دار الثقافة–بيروت–الطبعة الأولى١٩٧١م .

٦٩. ديوان كعب بن مالك الأنصاري–دراسة وتحقيق سامي مكّي العاني–منشورات مكتبة النهضة–بغداد–الطبعة الأولى١٩٦٦م .

٧٠. ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ–تحقيق إحسان عبّاس–نشر وزارة الإعلام في الكويت–مطبعة حكومة الكويت–الطبعة الثانية١٩٨٤م .

٧١. ديوان مجنون ليلى(قيس بن الملوح)–جمع وتحقيق عبد الستّار أحمد فرّاج–مكتبة مصر–القاهر .

٧٢. ديوان أبي محجن الثّقفي(عمرو بن عمرو)–صنعة الحسن بن عبد الله العسكري–نشره وقدّم له صلاح الدين المنجّد–دار الكتاب الجديد–بيروت–الطبعة الأولى١٩٧٠م .

٧٣. ديوان مزاحم بن الحارث العقيلي–تحقيق كرنكو–ليدن١٩٢٠م .

٧٤. ديوان النابغة الذبياني(زياد بن معاوية)–تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم–دار المعارف بمصر١٩٧٧م .

٧٥. رصف المباني في شرح حروف المعاني ، المالقي(أحمد بن عبد النور)–تحقيق أحمد محمد الخرّاط–مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق–الطبعة الأولى١٩٧٥م .

٧٦. الزهرة ، أبو بكر محمد بن داود الأصبهاني–حققه وقدّم له وعلّق عليه إبراهيم السامرائي–مكتبة المنار–الزرقاء(الأردن)–الطبعة الثانية١٩٨٥م .

٧٧. سرّ صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جنّي–دراسة وتحقيق حسن هنداوي–دار القلم–دمشق–الطبعة الأولى١٩٨٥م .
٧٨. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي ، أبو عبيد البكريّ(عبد الله بن عبد العزيز)–تحقيق عبد العزيز الميمنيّ–دار الحديث–بيروت–الطبعة الثانية١٩٨٤م .
٧٩. سنن الترمذي ، محمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى (ت : ٢٧٩هـ)–أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)–ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)–وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)–شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصرالطبعة : الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .
٨٠. السنن الكبرى ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)–تحقيق حسن عبد المنعم شلبي–مؤسسة الرسالة – بيروت–الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م .
٨١. سنن ابن ماجه ، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني(ت٢٧٣هـ)–تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي–دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي .
٨٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلي(ت١٠٨٩هـ)–تحقيق محمود الأرناؤوط–خرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط–دار ابن كثير–دمشق–بيروت–الطبعة الأولى١٤٠٦هـ–١٩٨٦م .
٨٣. شرح أبيات سيبويه ، السّيرافيّ(يوسف بن أبي سعيد)–دار المأمون للتراث–دمشق وبيروت–١٩٧٩م .
٨٤. شرح اختيارات المفضّل ، الخطيب التبريزيّ(يحيى بن عليّ)–تحقيق فخر الدين قباوة–دار الكتب العلمية–بيروت–الطبعة الثانية١٩٨٧م .
٨٥. شرح أشعار الهذليّين–صنعه أبي سعيد الحسن بن الحسين السّكّري–رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحويّ عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلوانيّ عن السّكّريّ–حقّقه عبد السّتّار أحمد فرّاج وراجعه محمود محمد شاكر–مكتبة دار العروبة–القاهرة .
٨٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المُسمى(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، الأشموني(على بن محمد)–تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد–مكتبة النهضة المصرية–القاهرة–الطبعة الأولى١٩٥٥م .

٨٧. شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهريّ ، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين–دار إحياء الكتب العربيّة(عيسى البابي الحلبي وشركاه)–القاهرة .
٨٨. شرح ديوان الحماسة ، أحمد بن محمد المرزوقي–نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون–مطبعة لجنة التأليف ةالترجمة والنشر–الطبعة الثانية١٩٦٨م .
٨٩. شرح شذور الذهب ، ابن هشام(عبد الله جمال الدين بن يوسف)–رتّبه وعلّق عليه وشرح شواهده عبد الغني الدقر–دار الكتب العربيّة ، ودار الكتاب .
٩٠. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي ، تأليف عبد الله بن برّي–تقديم وتحقيق عبيد مصطفى درويش–مراجعة محمد مهدي علاّم–مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة١٩٨٥م .
٩١. شرح شواهد المغني ، السيوطي(عبد الرحمن بن الكمال)–منشورات دار مكتبة الحياة–بيروت .
٩٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، قدّم له وضبطه وعلّق حواشيه وأعرب شواهده وفهرسه أحمد سليم الحمصيّ ومحمد أحمد قاسم–دار جروس–طرابلس(لبنان)–الطبعة الأولى١٩٩٠م .
٩٣. شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ، جمال الدين محمد بن مالك–تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي–نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية–الطبعة الأولى١٩٧٧م .
٩٤. شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام(عبد الله جمال الدين بن يوسف)–ومعه كتاب(سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى)–تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد–المكتبة التجاريّة الكبرى–الطبعة الحادية عشرة١٩٦٣م .
٩٥. شرح المفصل ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)–تحقيق: إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان–الطبعة الأولى١٤٢٢ هـ–٢٠٠١ م .
٩٦. شرح المفصل ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)–تحقيق:

إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان–الطبعة الأولى١٤٢٢ هـ–٢٠٠١ م .

٩٧. شعراء أمويّون–تحقيق نوري حمودي القيسي–عالم الكتب–بيروت ، ومكتبة النهضة العربية–بغداد–الطبعة الأولى١٩٨٥م .

٩٨. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس–حققه وقدم له مصطفى االشّويميّ–منشورات مؤسس بدران–الطبعة الأولى١٩٦٣م .

٩٩. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين السخاوي(ت٩٠٢هـ)–منشورات دار مكتبة الحياة–بيروت .

١٠٠. طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين السبكي(ت٧٧١هـ)–تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو–هجر للطباعة والنشر والتوزيع–الطبعة الثانية١٤١٣هـ .

١٠١. العقد الفريد ، ابن عبد ربّه(أحمد بن محمد)–شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتّب فهارسه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري–دار الكتاب العربيّ–بيروت١٩٨٣م .

١٠٢. غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري(ت٨٣٣هـ)–مكتبة ابن تيمية–الطبعة عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر .

١٠٣. فوات الوفيات ، صلاح الدين بن شاكر(ت٧٦٤هـ)–تحقيق إحسان عباس–دار صادر – بيروت–الطبعة الأولى .

١٠٤. الكتاب ، سيبويه(عمرو بن عثمان)–تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون–مكتبة الخانجي–القاهرة–الطبعة الثالثة١٩٨٨م .

١٠٥. كتاب الجيم ، أبو عمرو الشيباني(إسحاق بن مرار)–تحقيق إبراهيم الإبياري وغيره–منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة–الطبعة الأولى١٩٧٤م–١٩٧٥م .

١٠٦. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى القسطنطيني المشهور بحاجي خليفة(ت١٠٦٧هـ)–مكتبة المثنى–بغداد١٩٤١م .

١٠٧. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ، نجم الدين الغزي(ت١٠٦١هـ)–تحقيق خليل المنصور–دار الكتب العلمية–بيرزت–لبنان–الطبعة الأولى١٤١٨هـ–١٩٩٧م .

١٠٨. لسان العرب ، ابن منظور(محمد بن مكرم)–دار صادر–بيروت .

١٠٩. المؤتلف والمختلف في أسماء الشّعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم ، الآمدي(الحسن بن بشر)–مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني(محمد بن عمران)–مكتبة القدسيّ–القاهرة–الطبعة الثانية١٩٨٢م .
١١٠. مجالس ثعلب ، أحمد بن يحيى ثعلب–شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون–دار المعارف بمصر–الطبعة الخامسة١٩٨٧م .
١١١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني–تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النّجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي–نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهوريّة العربيّة المتّحدة–القاهرة١٣٨٦هـ .
١١٢. المخصص ، ابن سيده(علي بن إسماعيل)–دار الكتب العلمية–بيروت .
١١٣. المستدرك على الصحيحين ، أبو عبد الله الحاكم المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ)–تحقيق مصطفى عبد القادر عطا–دار الكتب العلمية – بيروت–الطبعة الأولى١٤١١هـ.
١١٤. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)–تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي–دار إحياء التراث العربي – بيروت .
١١٥. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، عبد الرحيم بن أحمد العبّاسي–تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميدعالم الكتب–بيروت١٩٤٧م .
١١٦. معجم البلدان ، (ياقوت بن عبد الله الحموي)–دار صادر–بيروت .
١١٧. معجم الشيوخ ، تاج الدين السبكي(ت٧٧١هـ)–تخريج: شمس الدين الصالحي الحنبلي ٧٠٣ – ٧٥٩ هـ–تحقيق بشار عواد – رائد يوسف العنبكي – مصطفى إسماعيل الأعظمي– دار الغرب الإسلامي–الطبعة الأولى٢٠٠٤م .
١١٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام(عبد الله جمال الدين بن يوسف)–تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد–المكتبة العصريّة–صيدا(لبنان)١٩٨٧م .
١١٩. المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة ، محمود بن أحمد العيني–مطبوع مع خزامة الأدب–دار صادر .

١٢٠. المقتضب ، المبرّد(محمد بن يزيد)–تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة–عالم الكتب–بيروت .
١٢١. الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي(علي بن مؤمن)–تحقيق فخر الدين قباوة–دار الآفاق الجديدة–بيروت–الطبعة الرابعة–١٩٧٩م .
١٢٢. الموطأ ، مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)–تحقيق محمد مصطفى الأعظمي–مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات–الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .
١٢٣. نظم العقيان في أعيان الأعيان ، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)–تحقيق فيليب حتي–المكتبة العلمية–بيروت .
١٢٤. نكث الهميان في نكت العميان ، صلاح الدين الصفدي(٧٦٤هـ)–علق عليه ووضع حواشه مصطفى عبد القادر عطا–دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان–الطبعة الأولى١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م .
١٢٥. النوادر في اللغة ، أبو زيد سعيد بن أوس–دار الكتاب العربي–الطبعة الثانية١٩٦٧م .
١٢٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، الإمام جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)– تحقيق: عبد العالم سالم مكرم ، وعبدالسلام محمد هارون – مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية–الطبعة الأولى١٩٩٢م .
١٢٧. الوافي بالوفيات ، صلاح الدين الصفدي(ت٧٦٤هـ)–تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى–دار إحياء التراث – بيروت١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م .

## فهرس الموضوعات

**المبحث الثاني : حياة جلال الدين السيوطي (توفي ٩١١هـ) ، وكتابه همع الهوامع**

## باب الكلمة وأقسامها



## باب البناء



## باب المعرب من الأسماء والأفعال



## الباب الثاني : ما لا ينصرف

**الباب الثالث : الأسماء الستة**



**الباب الرابع : المثنى**



**الباب الخامس : جمع المذكر السالم**

**الباب السادس : المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة**



**الباب السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر**



**خاتمة في الإعراب المقدر**



**باب النكرة والمعرفة**



**المضمر**

**باب العلم**



**اسم الإشارة**



**أداة التعريف**



**الموصول**

**خاتمة**



**الكتاب الأول : العمد**

**المبتدا والخبر**

## كان وأخواتها

**ما ألحق بـ ليس**



**أفعال المقاربة**



**إنّ وأخواتها**

**لا النافية للجنس**



**ظن وأخواتها**

**الفاعل**



**نائب الفاعل**

**الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم**



**في الفُضْلات**

**المفعول به**



**الاختصاص**



**المنادى**

### أسماء لازمت النداء



### الاستغاثة



### الترخيم



### المفعول المطلق

**المفعول له**



**المفعول فيه**

**المفعول معه**



**المستثنى**

**الحال**

**التمييز**



**نواصب المضارع**

**المجرورات**

**المضاف للياء**



**خاتمة بالجر بالمجاورة**



**الجوازم**



**أدوات الشرط**

**الحروف غير العاطفة**

**العوامل**



**أنواع الفعل**

**الفعل متصرف وجامد**

**صيغتا التعجب**



**الندبة**



**المصدر**



**معمول المصدر**



**اسم المصدر**



**اسم الفاعل**



**صيغ المبالغة**



**اسم المفعول**

## الصفة المشبهة



## أفعل التفضيل



## التنازع في العمل



## الاشتغال

**التوابع**



**النعت**



**عطف البيان**



**التوكيد**



**البدل**

**حروف العطف**



**مسألة في عطف بعض الأسماء على بعض**



**خاتمة في تابع المنادى**



**العوارض**

**الإخبار بالذي وفروعه**

**العدد**



**مسألة في اسم الفاعل**



**الحكاية**



**الضرائر**



**الكتاب السادس في الأبنية**

**أبنية الاسم**



**أبنية الفعل**



**مسألة**

**(المضارع)**



**المبنني للمفعول**

**صيغتا التعجب وأَفْعُل التفضيل**



**بناء الصفات**

**أَي هَذَا مَبْحَث أبنية اسْم الْفَاعِل وَالْمَفْعُول وَالصّفة المشبهة وأمثلة الْمُبَالغَة .**

**الصّفة المشبهة**



**التأنيث**



**أوزان ألف التأنيث الممدودة**



**الأوزان المشتركة**

**(ويشتركان) أَي الْمَقْصُورَة والممدودة (فِي) أوزان**

**جمع التكسير**



**اسم الجمع**



**التصغير**



**المنسوب**



**إلتقاء الساكنين**



**الإمالة**

**الوقف**



**إبدال تاء التأنيث هاء عند الوقف**



**هاء السكت**



**الكتاب السابع في التصريف**



**الاشتقاق**

**الممنوع من الصرف**



**الباب الثالث : الأسماء الستة**



**الباب الرابع : المثنى**



**الباب الخامس : جمع المذكر السالم**



**الباب السادس : المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة**



**باب النكرة والمعرفة**



**المضمر**



**باب العلم**



**اسم الإشارة**

## أداة التعريف



## الموصول



## كان وأخوتها



## ما ألحق بليس



## أفعال المقاربة



## إنّ وأخواتها

**نائب الفاعل**



**الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم**



**لا النافية للجنس**



**ظنّ وأخواتها**



**الاختصاص**



**المنادى**



**أسماء لازمت النداء**



**الترخيم**



**– موافقات السيوطي لأبي حيان في المنصوبات**

**المفعول المطلق**

**التنازع في العمل**



**الاشتغال**



**– موافقات السيوطي لأبي حيّان في المجرورات وتوابع النحو**

**المجرورات**



**الإضافة**



**المضاف للياء**



**خاتمة بالجر بالمجاورة**



**الجوازم**

**الحروف غير العاطفة**



**العوامل**



**الفعل المتصرف والجامد**



**صيغتا التعجب**



**المصدر**



**اسم المصدر**



**صيغ المبالغة**



**الصفة المشبه**



**أفعل التفضيل**



**النعت**

**عطف البيان**



**التوكيد**



**البدل**



**حروف العطف**



**الإخبار بالذي وفروعه**



**الحكاية**



**- موافقات السيوطي لأبي حيان في المسائل الصرفية**

**أبنية الاسم**



**جمع التكسير**

**الفصل الثاني : اعتراضات السيوطي على أبي حيّان**

**– معارضات السيوطي لأبي حيان في مقدمات النحو والمرفوعات**

**باب الكلمة وأقسامها**



**باب البناء**



**باب المعرب من الأسماء والأفعال**



**الباب الثاني : ما لا ينصرف**



**الباب الثالث : الأسماء الستة**



**الباب الخامس : جمع المذكر السالم**



**باب النكرة والمعرفة**



**المضمر**



**اسم الإشارة**



**الموصول**

**المبتدأ والخبر**



**ما ألحق بليس**



**أفعال المقاربة**



**إنّ وأخوتها**



**لا النافية للجنس**



**ظنّ وأخوتها**



**الفاعل**



**المفعول به**



**الاستغاثة**



**الترخيم**



**- معارضات السيوطي لأبي حيان في المنصوبات**

**المفعول المطلق**



**المفعول له**

**المستثنى**



**الحال**



**التمييز**



**- معارضات السيوطي لأبي حيان في المجرورات وتوابع النحو**

**المجرورات**



**الإضافة**



**المضاف للياء**



**الجوازم**



**الحروف غير العاطفة**



**نونا التوكيد**



**العوامل**

**أنواع الفعل**

**الفعل متصرف وجامد**



**المصدر**



**اسم الفاعل**



**اسم المفعول**



**الصفة المشبهة**



**التوابع**



**التوكيد**



**حروف العطف**



**خاتمة في تابع المنادى**



**الإخبار بالذي وفروعه**



**الضرائر**

**الحذف القياسي والشاذ**



**الإدغام**



**أحكام الهمزة**



**التنقيط**